۱۱۳۱

عدد ابواب
کتاب

کتاب الزکوٰۃ

٤٥٢٠

٤٥٢٣

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم مالك البرين
والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان الغازي محمود خان
وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع حرره الفقير أحمد شيخ زاده
المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين
غفر لهما

عونك يا لطيف يا حميد يا مجيد الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان يحاط بتعديده وتعالت كبرياؤه عن ان يشمل بعجز ثناء من
في مواري معرفته سبابة الافهام وعرف في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي
الافكار فمتميز عن حقيقة ملكوته وجميع ما يتصور عليه ضمائر اولي الابصار فعل خلقه وعاداته
المعودة عليه من نعوت جبروته وصلوته على خواتم انبيائه وصفوة انبيائه محمد بن عبد الله
المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فهذه طلبة التي بعض من
اقتنى بصلوح حالي واسعفه بما يسعد بعضي من مفرحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح
على مقدمة ابن الحاجب جزاه الله عند قرائتها علي فاقتدت له مع عوز ما يحتاج اليه الفائض في هذا
الفن والسالكها لمثل هذا البغ من الغطة لو قادة والبصيرة النقادة بذلت لسؤله وتحقيقا لمامول
ثم اقتضى الحال بعد الشروع النجاوز عن الوصول الى الفروع فان جاء مرضيا فيه كان الجناب المقدس
الفرد بتصلي الله عليه وسلم شرفه لا تفاقر فيه والا فمن قصور علمه فيما يتعجبه والله تعالى المؤمل للاشارة
السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله م الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ش اعلم ان الكلمة مفرد
مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لان في التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع
كل هو جنس حصل ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بخلاف نحو تمرة وضرب فقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثير بها في النفوس وهو
اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة بقال كلمة شاعرة قالتها وعنت كلمة بكذا
واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول
وبذا كما يقال الدينار ضربة الامير اي مضروبه والكلم بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح
اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي ينصب على المصدرية نحو كلمته كلاما وكلمكلاما بل هو موضوع بجنس
ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر وكان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما
الاول فه على المفرد فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمرو بكر
بذا الكلام غير مفيد واما الثاني فه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام
واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من حروف الهجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر
منه مفيدا كان او لا لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشهر الكلم لغة في المركب من
حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد
استعمل الكلم استعمال المصدر فعيل كلمته كلاما كما عطى اعطاء معانه في الاصل لما يعطى وهذا كما جيء

عنهم عجبت من رد هنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختصل الكلام في اصلاح النحو كما يجي والمقصود
من قولهم وضع اللفظ حمله اولا للمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطا عليه بين قوم فلو بقال اذا استعمل
اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول لذلك واضعه اذ ليس جعل اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد
التواطو قبل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا بقال لكل لفظة بدرت من تخمر لمعنى انها موضوعة
له من دون اقتران قصد التواطو بها وتفرقات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد الغير فلا
الى التواطو وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لان الوضع لا يكون الا لمعنى اي ان يصير الوضع
بعضو لفظ مهملا كان اولا مع قصد التواطو اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكون ذلك على خلاف المشهور من
اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعني بناي يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد بعني بالمعنى الذي لا يدل جزء لفظه
على جزء مسماه كذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على الصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نحو وضرب
فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما
مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزءه على جزء معناه وبهذا ذلك واللفظ
المركب الذي يدل جزءه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ
فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا يتجه ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها
فيها لان الحد للتبيين وليس لاحد ان يقول اني اريد بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا
خرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد ايضا عليه ان عز او ان المركبات
ليست بموضوعة على ما يجي واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت
بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالصوت ايضا اذا كان احترازا من الفصل ويجوز وعد
هنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقوله بالكسر واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على مفرد
بالطبع لا بالوضع كالاخ الدال على التعجب ونحو ذلك وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى
لكنه غير المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات من كلم ونحوه من الهذيان
وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد
غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الحملة الموحدة لان كلمة وكلمكمرة وتمر واللام فيه للجنس فيشتمل
الدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد
كما يجي في باب المعرفة وان سلمنا ذلك قلنا الجنس على مذهبين احدهما استغراق الجنس وهو الذي
يحسن فيه لفظ كل كقولهم والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي كل الانسان والا لم يجز الاستثناء
لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وبعد الاستغراق فيه للكثرة فيما
الوحدة والثاني ماهية الجنس من حيث دلالة اللفظ على القلة ولما الكثرة بذلك احتمال عقل كما في قولك
ان اكلة الذيب ولم يكن هنا ذيب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق
واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا ينافي الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود من
هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان لفظها غايته كون لبيان ماهية الشيء للابيان
استغراقه ان قيل لم يقل لفظه لتوافق الخبر المبتدا في التاء قلنا الجواب انه لا يجب توافقهما فيه
الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هذا حسن او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذا
الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ هنا وان كان عين الصفة اي ملفوظا بها كما ذكرنا

الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظيان وكذا الكلمات
قلت لا يخرج منك ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقولوا كارطى وبرقع لفظة واحدة وكذا
كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيتين ان قيل هلا استغنى
بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات
لا الى الواضع والجواب انا لا نم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة
سماعية وهي تلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ
فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي
المجرد وعلى وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر
والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما
بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام
ويحتاج في معرفة بعضها التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو
كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة
على معنى في المضارع وايضا على حال الفاعل وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف
والفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان
جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم
استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل
في المضارع وعبر الاسم المنسوب اليه نحو تمري وعلوي ووسوي ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بينه
المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في ضربت
فلا يوجب تغير البنية اذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله
اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة ووضعا معينا
والحركات ما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد
في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجل ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى
التصغير والجمع والفاعل والمفعول والالة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى
ههنا ان الوزن الطارية كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح
ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان تقييد تفسير اللفظ المركب فنقول
هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي الكلم المذكورة الجزآن المسموعان معا قوله
م وهي اسم وفعل وحرف ش انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي يعرض له من الاعراب وغيره لم قدم الفعل على
الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد

زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة
معا لان الواو للجمع فيكون اذهب زيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان
يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما يقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره
قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي
ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف
عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما
عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما
نحو قام وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او
حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا ينبغي
ان يذكره الم لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف
بان كل واحد منها كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها
اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل
كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به
ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على
معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك
وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع
هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج
ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت
لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا
نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه
فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ
الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان
بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي
لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا يعرفه ففي جميع
ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو
المكنى بلفظك عنه ولا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله م
لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الحرف والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها ش اعلم ان اسم ان ضمير
ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لانها حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر
او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه

في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في
نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي والكلمة الدالة على
معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله م الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او
في فعل واسم ش انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل
في الكلام سبب العقد والتركيب يتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما وكونهما جزئية وذلك من دلالة المركب على جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان
ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم او اقام زيد واحدهما مقدرا
دون الاخر وهو اما الفعل كما في ان زيدا قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتداء والخبر كما في قوله
تعالى صبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه
اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي
بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد
الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا
نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بلا تفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل
الطلبية فخففت بحذف اللام وحذف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله
منه لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في
زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على الم ان يقول كلمتين او اكثر
وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه من فزيد بحث ان شاء الله تع
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اسم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات
في ضرب زيد عمروا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد امامك يوم الجمعة ضربة فان المرفوع في الموضعين
اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على الم ان يقول بالاسناد الاصلي
المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصل اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقام الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء
الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال او في الاصل
وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها
لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها
او لا كالجملة التي هي خبر المبتداء وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام
جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم لا يشمل النسبة التي في الكلام الخبري

الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتوابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك عن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات
الثنائية الممكنة بين الكلام الثلاث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك
لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه
والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف
لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو
ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان
كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه
والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند
واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم
المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتاتى اي
لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد الاستعانة اي تركب من كلمتين
بهذا الربط او بمعنى مع اي مع هذا الربط قوله م الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة ش لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان
يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به والمقصود منه الحد
بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة
وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور
مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قيل على معنى
في نفسها للكلمة وقال الم ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل
على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط
البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال
ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غير كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا
اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم الكلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت
على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام
والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم
عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما فقدم عليه كما في نحو
بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى
الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان
لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدار على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن
فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف والذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب
زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم من معنى الاستفهام وموجد
فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل الهمزة

اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اقترانهما وقد يكون للحرف الا على معنيين كل منهما فى كلمة
كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل ومعنى فى الفاعل والداخلة فى معنى الحرف فانه يكون معنى الاسماء الدالة
على المعانى دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كما لمعة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى
خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى لفظ
الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى
فى نفسه مطابقة او معنى من مضمون لفظ آخر بيضا وذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصل فانهما اجابا
الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خبر من الانتهاء ولم يجى الاخبار عن من الا ان الابتداء الذى هو مدلولها
فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه
مطابقة فالحرف واحدة لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب فى حد شئ ليدل على ان ذلك الشئ
فاقدهما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الحرفى والاسم
والفعل فى انفسها والحرف فى غيره ولا يمنع الاعتراض على الحروف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا
جاءنى رجل طويل موجود لمعناه اى الطول فى موصوف حتى صار الموصوف متصفا له وذلك ان ذو الطول نحو
دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل
وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقائم به الطول لا ليتوقع به الطول
واما قولهم النصب دال على معنى فى منبوعه فلكون المنبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له
وكونه اياه على المصدر فى قولك ضرب زيد شديد لمعنى فى غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله
بقولهم دال اى بحد آل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا تركب
الغارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية
ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا ان يقال بضميم الحرف مالا يدل الا على معنى فى غيره فان ضرب يفيد
فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربية بخلاف من فانه لا تفيد الا معنى الابتداء فى
غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وبيانى معنى قوله غير مقترن ببيان قوله فى احد
الفعل وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة
الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا
الظرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الاصل فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب
وقوعه فى احد الازمنة الثلاثة معينا فى نفسه لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج
نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة
اى الماضى والحال والمستقبل وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقام الساعة لانه وان اقترن الحدثان
كل واحد منهما باحد الازمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا
اسماء الفاعل والمفعول عندما نبهنا لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان
ذلك الزمان مدلول عليهما بالعارض لا مدلولا لهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع
الاول بل بالوضع الثانى كما يجى فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع
ان قلنا انه حقيقة فى الحال فجاز فى الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ
المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا

معينا ولو فى الاستعمال والتبادر وذلك المعين عند السامع لا يخلو بكونه احدهما معينا وكذا يدخل الافعال
الدنسانة لعروض الانتفاء وكون الفعل احدهما معينا فى الوضع سواء كان الانتفاء العارض لازما كما فى
عسى وغير لازم كما فى بعت واشتريت ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد بهما
الفعل الذى معنى والفعل الذى فعل والفعل الحالة لان لفظ الماضى ليس موضوعا لحدوث الكائن فيما مضى من
الزمان بل لكل ما مر فى الزمان او فى المكان نحو مضى الفرس والحال والاولى ان يقال الفعل
ما دل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل البسق
والغبوق ولا الاسم الموضوع والاجل تركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبوق مثلا بمعنى كون الشئ
فى الماضى او فى المستقبل فانه دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف لا بالوزن ومن ثمة بقى هذه
الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغابر يغابر والحتانة بمعنى المضى والبقاء فى المكان كما ان وفى الزمان
فالماضى كانت من الغابرين وانا لمنقرون فى الازمنة الثلاثة بشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال والحدثان
مثل هذا الاعمال لا يجرى فى الحدود ولذا لفظ الحد قد يراد به معمل غير ظاهر فاذكرنا من تفسيره ولا يرد فى
الحدود الالفاظ الغريبة المشهورة فى المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة
وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بتوقفه فى نفسه
فليجز ان تفسير الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيدا معناهما الذى
هو شئ مبهم فى نفسها لا فى صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام وبرفعه هذا الاشكال ذلك
الابهام الصلة وكذا ضمير الغائب فانها مبهمان لكونه اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين
مخصص فلذا اعرق من المعارف وكذا اسم الاشارة الذاتية كثيرا ما يكفى بتعريفه غير لفظية للتخصيص وانما
الكاف الاسمية فمعناكم المثل بخلاف الحرفية فان معناها التسبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كثير
لذا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها بخلاف رب فربما عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها
وانما وجب القول بهذا فى رب وكم والكاف فى الاسمية والحرفية صونا بحدى الاسم والحرف عن الاعتراض
ولو لذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فوقها بحكم الثابت اسمية كم بدخول علامات
الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث اللفظ ليسلم الحدان
وامااسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولك ايهم ضرب
وايهم تضرب اضرب لان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تقديره مضروب المخاطب متفهم ومعنى الشرط
موجود فى الشرط والجزاء واى فى الموضعين دال على ذلك ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم
ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حذف فى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفها وجوبا قبل مثل هذا
الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت واذا يهم تضرب لم تفهم ان معنى الاستفهام
والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سمى اى من الاسماء الاستفهام والشرط نحو
من يضرب اى من تضرب فمن بمعنى اى فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى شخص تضرب فجميع اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما يدل لا على معنى فى غيره لم يرد
عليه الاعتراض بعلى والكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه
والاضافة سر الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد
ان تضيف لفظ كل الحد فيحمله مبتداء ويجعل المحدود خبره كقولك فى قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه

غير مقترن بأحد الأزمنة كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام
لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان نحمل كان هذين نقيضهما فنقول كل عالم يدل على معنى في نفسه غير
مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كل عالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يعكس العكس
بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحالهما وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية
الحد والمحدود كلية موجبة ومحمولا على كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية
نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله
اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قولهم دخول اللام اي لام التعريف الخفية نحو له وام الموصول
في نحو الضارب والمضروب فانها لم تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات ونحو له وبناء
اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرك واما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة
لتعيين المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره
لا في نفسه واما قول الشاعر يهول الخنى وابتغى الخير ما لها الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام
للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة الاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في
ضرورة الشعر واما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يعرفوا الاسم لاصالته في الدخول كما ذكرته الثلث
وينقص من المضارع الذي هو فرعه فيه واحد منها فيقصر ما يكون معمول الفعل وهو المجرد عن علامة
ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملتها اقسامها الحمية بالاسم لما لم يسلم له
فصح اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودع وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل
واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانما الاداء ممتنعا من
ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فوجب تعدد فائدتين كالالف والواو في مسلمان
ومسلمون فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا اذا سمي بالاسم نحو ضرب للتمكن واما اختص
التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيهما للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم
واما لم يجعل للاعراب المضارع على ما هو وضعه واما خرج عن علامات الاعراب من غير المنصرف
مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه لحو ومررت بكل
قاعا وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات على الاعرف عند النحاة ولا معنى له الا في الاسم واما قلنا انه تنوين مقابل لنون
للتمكن لم يثبت في نحو قولنا مع مسلمات ولو كان للتنكير لثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف
اليه ولا للترنم فلم يسغ الاتيان بقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب
الا يرى الى جعلهم نصب الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قام مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني
اقسام الحمية المذكورة فلذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط فليس فيها
شيء من تلك المعاني لكنهم خطوها عن التنوين بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون انوي واجلد
بسبب حركتها وقال الرتني وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف وقال جار الله واعلم يسقط
في عرفات لان التاء فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة
لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه علامة تانيث فربما لا يحتفظ للتانيث

للتانيث ولا متروكة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا
فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله والحارث الصل بقائها فانيها لا يفهر عن تانيث معمر الذين هو بتاويل
البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط
لتبعها الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذا الكسر فيه متبوع لا تابع فهو يشبه
كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم تحذف المانع صار مع انه جوز البرد والزجاج هما مع العلمية حذف
التنوين وابقاء الكسر وبيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر
عالي بكسر الراء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء ويروى من اذرعات كسابر مالا ينصرف فعلى هذين لا يحتاج
التنوين للصرف بل خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم انما التنوين فيه
عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لتزك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بتزك
الترنم عند بيت يتم فيروى مطلق وذلك ان الالف والواو والتاء في القوافي تفصل للترنم بما قبلها فالمد
فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم محلوا التنوين من المد وهذا التنوين
يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام فالى اللوم عاذل والعتابن وقولها ان اصبت لقد اصابن
ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك القياس يحكم في قافيه وقد يحكى عند بعضهم الوقف المقيد
فيجري بابه المعاني لانه تجاوز للحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف والاطلاق دلالة
على ترك الترنم فاذا دخل العافية المقيدة فقد جاوز حده وخرج به الشعر ايضا عن الوزن فقد
عال يبدو الوجه ايضا وهو كقوله وقائم الاعماق خاوي المخترق فيفتح ما قبل النون تسمى
بالخفيفة ويكسر الساكنين كما في ح ع ما يجيء في آخر الكتاب واما الحق بالردف المقيد تشبيها له بالمطلق
واما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه يخبر عنه اما في الحال او في المال كما ذكرنا
والخبر لا يعرى عن الفائدة دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الزمان الا ضمنا والحرف لا يدل
على معنى في نفسه وهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم
واما ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله
يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليا يكن الضال والسمر راجع الى المفعول المنتسب منها الى سن
ملجان والتصغير للشفقة نحو يا بني فربما شيء موضوع وغير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير
موضعه واما نحو قولهم رب ارجون علي تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه الى اضرب اضرب فليس الاول للجمع والثاني تثنية اذ التثنية ضم مثل الى مثله او اكثر في اللفظ
مع كونه اياه في المعنى الجنسي او غيره في المعنى وارجعوني واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء
الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظ
مضاعف لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجراء نحو حي المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان الترديد
اللفظي ايضا مع الشيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقولك اضربا عنه مثل ابسك وسدد
وقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين فكون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون
الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما مختصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف
والتخصيص من خصائص الاسم كما عرف لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن ومؤدب
الغلمان وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلم يكن المضاف ايضا في مثلها

الاسماء ولم يذكر المبني من خواص الاسم كونه مضافا اليه لشمول بيان علته مثل قوله تع يوم ينفع الصادقين صدقهم
من اضافة الظرف الى الفعل وعده بعضهم من خواصه واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في
الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم ينفع الصادقين صدقهم قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف
المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد ابو الحارث والبارد وانا فلان افمن صحة عطف اللفظ
ومحيء مثله كما مر والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان
الاسمية في قولك بئسك زيد الحجاج امير هي المضاف اليه واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
لما مر ان في الجملتين قولهم وهو معرب وبنى المعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل شرح هذا
حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلم يذكر الا اقسامها حكاية قال الاسم المعرب
الاسم المركب وكل جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلب عما شيء على احد الجزئين
او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما يقول اصلي
لاحد الخصمين هو زوج الاخر وتقول لهما ان كل واحد منكما زوج من حيث انه فيوهم ان المعرب من الاسماء
لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب للمصنف يرد في حدود بعض المقدمة
الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يحتاط في الحدود والرسوم
اوضح الالفاظ في المعنى المراد وبحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال الغامض في غير معنى
المقصود اظهر هو ان نزلنا على هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء
فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الذي عامله الا بوجه من
المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف
عامله على قول والظرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا
التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل
هذا ايضا من المجاز لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره
في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى الشرعي دخل فيه مطلق
الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على مذهب البصرية فيرد عليه اسم
الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب فلا ينصرف بل ان اختاروا يذهبا لكوفيين فتكون المضارع
اصليا في الاعراب كالاسم المتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على
تفسير المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال
المصدر ههنا يشبه الماضي لتقدير بد مع ان الحال ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب
لانه مشابهة المصدر المطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال
والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب ولو يذكر غير مشابه لمبنى الاصل احترازا عن فصح المبني
وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تقويبا كاسماء العدد نحو واحد اثنان
ثلاثة واسماء حروف التهجي نحو الف باتا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كخ وببغ والمعاني
الموجبة للاعراب انما يحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل والتركيب شرط حصول موجب الاعراب

الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء
في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تقويبا ان شاء الله تعالى
واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف والفعل
على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف
على ما يأتي في فصولها الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء واما مع الاحتراز بالجانبين
لانه اخص من الفعل بوجه وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا ثم هذا
التركيب بعد تمام حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف وهو
الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يجيء لغة ومعرفة
مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف وكان معرفة
المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف يوقف كل محدود على حده فيكون هذا دورا هذا ان قصد
تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر
اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به
كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب
ان قيل اي فرق بين المبني والمعرب في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقويبا وذلك في احد
شيئين اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض فالحق ان المعرب يختلف آخره
تقويبا اي بعد دخول العامل اعراب على حرف الاخير والا يظهر اما للتعذر كما في المقصور والاستثقال كما في المنقوص
بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرف الاخير اذا المانع من الاعراب في جملته وهو مشابهة
للمبني الاتي في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال هؤلاء
انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع
مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا
او مقدرا اما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مصدرا اي اختلافا لفظا او تقديرا قوله ثم
الاعراب ما اختلف آخره به شرح هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح وقوله ليدخل
المعاني المتصورة عليه بيان للعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب في
قوله به ما قوله المتصورة المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدخل فيه ضمير الاختلاف في
او ضميرها ويعني بالمركبات والحروف ويدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لان الشيء الذي يختلف
آخر المعرب به لان الاختلاف وما حاصل من العامل بالاصالة ثم من الاعراب فيما في الظاهر كالقاطع و
السكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان الجاء جعل العامل
كالعلة المؤثرة وان كان علة منه لاعلة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر
اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر
في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الخاء لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث
بان يقال الاعراب الذي كان على الحد بكسر الخاء انتقل اجل ياء الاضافة من جر انتقل الى شيء آخر وانتفى لاجل
ياء النسب وياء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بقيا كما مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا في الف
المثنى وياؤه واو الجمع وياؤه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا

هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد
الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت في قولك جاني مسلمان عن المثنى ولم يجز عن المفرد ثم تثنيته
وكذا البواقي فقيل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه
الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر او الآخر هو
النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون
آخر الحروف فكذا النونان قال المص انما اخرت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه
الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف اولا يتحقق ثبوته في
الآخر حتى سمي اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف
آخره به ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت
الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ عن مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد اذ لو لزم
آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك الاختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بلا تفاق
ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف
انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد
والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيد مثلا في حالة الافراد
لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت
من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال
الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلاث اختلافات
تغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف
اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا سوى الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف
فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا
اردت مثلا اعراب اب بالحروف ردت عليه الواو المحذوفة رفعا وردوتها وقلبتها الفا في النصب
وياء في الجر وثانيهما جعل الغين والحرف الذي يزيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع
القلب اعرابا كما جعله الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع نحو مسلمان ومسلمون
علامتي الرفع ايضا وجعلتها مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال
الالف والواو رفعا لانهما صارا شيئين بعد ما كان الشيء واحدا وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين
في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهي كضمتي فلك مفردا وفلك
مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد وياآن المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين
وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما
فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف
تحول حركة حركة حرف حرفا كما فهم المص فهي ايضا ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول
الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة
غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلاثة
وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل

جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الآخر
بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف فلم يقول
ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف
آخره به مما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان
قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلفا قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع
الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة
معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب
في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضاربة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والسين
والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين
او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم نزاع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس
فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدهما على الآخر
او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرد عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة
دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة
كما في التصغير والجمع الكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يختلف له حرف دالة
عليه كما حذف حروف تلك الكلمة كما في المثنى والمجموع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون
ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف
الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرأ ان المعنى لازما للكلمة فان
كان الطارئ معنى واحدا لا غير لكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها
تطلب للملتبس لغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة
يمكن لازمة ولا يقتصر للتبيين على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان
المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لها بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط
حتى ان بعد ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا
المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام
او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض
الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع وبالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها
ولم يجتلب حروف مد جنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي
المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات
للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة
كغير المفعول معه من المفاعيل والحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ
والاسماء التي بل حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات
واختها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف
ولم يكن بقي من الحركات غير الكسرة مميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا
اليه معنى العمدة بحرف معنى آخر متضمنا الى المعنيين المذكورين علامة علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب

المحل في هذه الفضلة نحو انك لا تضاف واذا عطف على المجرور فالحمل على الجار الظاهر اولى من الحمل على
النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قولهم وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار
مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان حدوث هذه المعاني كل اسم
هو المتكلم وكذا المحدث على ما تبين لكنها سببا حدوث هذه العلامات الى اللفظ الذي هو بساطته ما
بين المعاني والاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فتقبل العامل في
الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتداء والخبر هو الآخر
على مذهب الكسائي والفراء اذ بكل واحد منهما صار عمدة للآخر واختلف في ناصب الفضلة فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو تنزيل على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة
فهما معا سببا كونها فضلة فيكونان ايضا سببا علامة الفضلة وقال شام بن معويه هو الفاعل
وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانفراده السبب كلا ما فصار غيره من الاسماء فضلة
وقال البصريون الفاعل هو الفعل نظرا الى كون المقتضي للفضلات وقوعا كونه غير اقرب بناء على الاصل
المعهود المذكور حيث جعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة او سببا
حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه ثم قد يحذف حرف الجر ويصل الفعل الذي او صل الحرف الى الفضلة
لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما سيجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا فيكون
النصب اي الفضل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلم يفصل
بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا الدلالة على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص
بالثاني وعلى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحكى تحمل الجر على هذا الاسم كما احتمل على حرف
الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة لم تخرج في موضعين عن كونها علم
الفضل ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه
نحو مر زيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا فكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا
اذ بهما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين
وكان يدخل على غير الفضلتين ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالها فيبقى ما بعدها منصوبا
في اللفظ بهذا واما الحروف فلا تطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في
حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد
معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالدار احد الا عمرو في قسم الافعال فاعتبر ذلك لكونه دقيقا
وقالوا اعراب المضارع اصلي لم يجئ بينه الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير
في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فاذن قيل كيف حكم بذلك
واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة الاعراب كما سلم في الاسماء المعدودة
قلت انما حكم بذلك ان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف
لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات صار من لها لكنها استعمالها مفردة عارض لها
غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب خمسة ان منها احدهما اسماء الاصوات كخ في
وجه لان الواضع لم يضعها لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كما يجيء في بابها والثاني اسماء

اسماء حروف التهجي لانها كالمكونات الحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائل تلك الحروف المسكنة
الا للفظة لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه بلام المتحركة كما توصلوا الى النطق
بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اول الهمزة فينبغي ان يقول
اول لام الف واما قوله تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا والنظر
الواضع في المصنفين الحروف عبارة مركبة كلاما معربا في نظره فلم يجز ان يضعها على اقل من ثلثة احرف
لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف عنه شيء كيد ودم وقد ضاع كثيرا على حرفين
كيخ وجه وبانا ثا واما ضاع على اقل من ثلثة ما كان يعرف ان يكون في التركيب مثالها للحروف
كما ومن وباء الضمير وكافه فعلم انه يبنى لثبوت علته فجوز بناء على اقل من ثلثة ثم تقول لا يلزم على الكوفي
والفراء ما الزيدان في ترافع المبتداء والخبر انه يجب تقدم كل واحد من المبتداء والخبر على الآخر فيلزم بعد الشيء
على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء واعلم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي
ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تعديه على اثر بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب
كما مر قلنا ان كل واحد من المبتداء والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه فاذا اختلف
الجهتان فلا دور انما تقدم المبتداء فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا واما تقدم الخبر
فلان محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك ابتدأت باسم لعرض الاخبار عنه والعرض وان كان متأخرا
في الوجود لانه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل وبهذا يرفع كل
منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتداء والخبر اذ نحو هل كلمة الشرط والشرط كل منها في الاخر نحو
قولك ايانا ترعوا فادة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي جزء لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلة نحو
عن العمل فالمبتداء والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمجعولين في الرفع عليه وهو
مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يفرى الى الخليل من كونها فرعين على الفاعل ولما ينفرد الى
مرفوع المبتداء اصل الفاعل في الرفع على التعريف المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب التقول
وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتداء والخبر لما تقرر في الاذهان
من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثر ضعف عملها فنسخ عملها على كثيرها دخل عليها
مؤثرا فيهما معنى كان مظن وكاد وان واخواتها واما ولا التبرئة على ما يجيء في ابوابها فصارة الضمة في هو في
الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد معمولا ظن ووجه شبههما بالفضلة يجيء
من ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جوزه الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل يتقدم
الرتبة على معموله لكن الاول يتقدم المسند اليه سبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما على
العنابة ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما ان
المبتداء في الخبر ولم يعتنوا بحال العامل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات
فظهر بذلك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما يذكر في الضمائر واسماء
واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي لانها
الى تحليل واعربانها في قوله تراعين باسم الشيب في متثلم وقولهم اذا احمرا على الغدوات وباد هاج
بينهم جوال معلل بكونها مركبين وهو خلاف الاصل قولهم وانوا عربرفع ونصب وجر فارفع علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة سؤ اعلم ان الحكم كان في الحقيقة ابعاض حروف العلة

فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعضه بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتيان بحده بجزء من التاء وفتحة الاتيان
بعده بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تخل الاصوات لكنك لما كنت تأتي
عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون
الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد
صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانها
فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على
المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه مكان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته
اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه
فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا
لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى
واحد والحروف الجازم كالشيء القاطع للحركة والحرف فسمي الاعرابي جريا والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي
المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلعم وعلى آله الشيب يعرب عنها لسانها
اي يبين وسمي المبني لبقائه على واحدة كالبناء والمرصوص قوله رحمه الله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها
والاولى كما بينا ان يقال الرفع كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل
ثم تدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد
وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك
والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر
ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سمي الضم
في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما سيجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون
الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء
الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات
البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة
تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول الم بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون العاب احد النوعين على
الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف
وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف فيقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى
علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف
الا ترى ان البناء خلوه وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل
الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف
قوله هو العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ش انما بين العامل لاحتياج قوله قيل ويختلف اخره لاختلاف
العامل الى بيانه ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة
او فضلة او مضافا اليها كاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد
لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما

كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة
آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ الم ابهاما
لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به وهذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته
في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه حرف المقدر
نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف مقدرا وان ضعف مثله وفي نحو
خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان
المقدرة في احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز
نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر
وهو الاول قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال
بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى
المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي
ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما بين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل
هو الاسناد لا الفعل م فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك
وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم والواو والالف والياء وكلا مضافا الى مضمر واثنان بلا لف والياء
جمع المذكر السالم والواو عشرون واخواتها بالواو والياء ش هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعرابها
المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه
الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب
لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم
في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى
ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا
اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يقول قوله المفرد احتراز عن المضاف فيخرج الاسماء
الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع الثلثة
فيورد الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا
عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احتراز عن غير
المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد
بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات
المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون
قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتداء وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل
رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال المستكن

فيه والباء في قوله بالفتحة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالفتحة ومعنى الكلام جامع
للحركة للعينة في حال كونهما مرفوعين عبد اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا واشباله
وبهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المحوز عند الم قياسا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
على ما يجئ والثاني من الثلثة الاقسام ما فيها الفتحة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيء واحد اعني
الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان
يكون سالما للاحتراز عن المكسر المستوفي فالحركات نحو رجال والفتح والفتح نحو مساجد واغانا نعتبر
هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجئ بعد والثالث ما فيه
الفتحة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا سبع واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسر الخ
احمد ومساجد واغانا نقض الكسر واتبع الفتح لما يجئ في بابه ثم بنى اعمر بات اعرابها بالحروف وقسمها
ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها
غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة
والمجموعة وكذا اذا اضيفت لان المصغر منها بتحرك عينه ولامه وجوبا بالميم وزن فعيل وحروف العلة
الحمولا اعرابا بحسب سكونه لتشابه الحركة واما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما يجئ ان المفتوح
منها من الاضافة محرك بالحركات لا سكون والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجئ
وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه
الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام
للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين الباقين فيها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع
لام الكلمة وعينها وستبدي هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسماء
ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه
الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الفتحة لثقلها
فانقلبت الواو والياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعراض
عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في
الاضافة وايش الفرض من رد ها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل
الاعراب لحركة الاعراب قليل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الغالب
فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما للمعاني وقال الم ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين مقدرين
بالحركات ولفظيا بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية
باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف
لمثل ما ضعف له ما قبل الم كلام سيبويه وقال الحفش انها معربة للاعراب كالحركات ويعتذر ما قاله
في قولك ذو مال ابقاء للمعرب على حرف واحد وذلك مال نظير له وقال الزجاجي انها معربة بحركات
منقولة عن حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو والياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في
ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرطين سكون الحرف
المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها الاشباع كما في قوله واتوا فانظروا
وقوله بيناع يوذ فري عضوب جرش وهو ايضا ضعيف لان مثل حركة الاعراب ذلك لغزورة المشؤوم سبع

وليسوغ حذف ربما لحذف لا في الاولى وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجوهري انقلبت بها
الاعراب واما هي لام فام او عين فمع قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في
الظاهر على الفاعلين كالفعلة وقال ابو علي انها حروف اعراب ونقل عن الاعراب فان اردت انها
كانت حروف اعراب بدورا الاعراب عليها ثم حملت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اردت ان الحركات
مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية وهو ما حمل الم كلام سيبويه عليه وقال الم اذ الواو
والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقي قلت لان دليل الاعراب لا يكون من نفس
الكلمة فهي بدل لا يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء بنت يفيد التأنيث بخلاف الواو
التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفو وك على حرف للقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلام ويقال عليه اي
محذور يلزم من جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب موجودا كما اقتصر
في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من نفس المثنى والمجموع ثم يقول
انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة ردا وعلى الحركة على ما اخترناه توطئة بجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم عملوا انهم يجوز ان الى اعرابهما بالاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات
في باب الاعراب لتعلقها وخفة الحركات من حيث بوادرها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كلا من
منها لحركتين او اكثر مكررها ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاحببا
ومن جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي
هو الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي قوي منها مع كونها فروعا لها وقصرا على المثنى والمجموع
وباستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولكان كل
حرف فيها في موضعه واما احتار واهذه الاسماء بخلاف نحو عد لشابهتها للمثنى بلزوم كل واحد
منها اذاة اخوي كالاخ للاخ والاب للابن وخصوصا لك بالظاهر بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم
فيقوى الشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى ان لام بعضها وعين
الاخر حرف علة فيصلح ان يقوم مقام الحركات فاستحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسبا منسيا فهي اذن كالحركات
المحبلية للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها
الا للاعراب واما اخوي فليس لامه حرف علة واما حاي ابن واسم ففيهما الوصل فيه بدل من اللام
بدليل ما قبلها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لانها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله
كالحركات من هذه الاسماء واو فلما اختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اعلى
الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها يدودم اذ لامه ياء ثم يقول جعلوا الواو وياء في الجر والفا في النصب
ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره جعلت ساكنة للتخفيف
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض
حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها على
ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطرد الباب فمعنى حموك ابوزوجك
او اخوه او ابنه وبالجملة فالحمو يتسبب زوج المرأة والحمو الذي يتعجب ذكره من العورة
والفعل القبيح او غير ذلك والثامن من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء

وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان
معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا اذ لم يثبت كل في المفرد واما
قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان لم يثبت للمفرد
اين لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى
كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلها لانه من المثنى
وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه مذرى
ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس
في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان
طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان
واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد
قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا اذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى
ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفيها الآحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا
من حروف المد ومن لم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف
كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة
عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم
وهما وهمو وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح
لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمل كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى
والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرفا فاتبع الجر دون الرفع
لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى بناء على الحركة الثابتة قبل
اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو
اثبت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء الضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى
من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة
وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لا يجيء
في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسر وفي الجمع بثقل الواو وخفة
الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف
اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع
اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور فهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي
لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان التنوين عنده عوض من الحركة والتنوين وانما قال ابدل من
الحركات مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول
باي شيء تعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخبرنا ان يجعل ما هو
علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة

وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل
كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد
الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت
من اولى الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا
علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يجعل بعد كما ذكرنا
على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في مثل الالف والواو والياء والحروف
دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل
علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع
حصولهما قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد وضعها وحصولها بكمال حروفها
وفي اخرها لما يقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد
ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما
اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحروف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد
ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما يجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى
والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير
مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما بخلاف
النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع
حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون
للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدا ويا زيدون ولا مسلمين
ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف وان كان الحرف
الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت
الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وصفها بالسكون والوقف محل
التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو
والياء وقلبها حرف علة كما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر
الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى
وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعوا فالاولى الاثبات وجاز الحذف
كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف
المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان
المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لم تهطر كانت كالعدم
ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة
وجانب التنوين مع الاضافة محذوف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان بافتى عوض
منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان

وقما لس عوضا منها ولا من احدهما و في نحو بارين ولارجلين عوض من حركة البناء فقط
وفيما قاربهما دلان حرف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة ففيه نوع من التعويض من الحركة وقال
بعض الكوفيين انه تثنية حركت لالكنين فتعويضه بالحركة وهو ما اخترنا ان اراد وا انه كالتنوين
في معنى كونه علامة التمام لا في معاني الخفة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف
لحذفها في الاضافة. وقال الفراء هو الفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى
المرفوع وهو بدفع اللزوم يضعفه وكذا مع الياء والواو والجر وقيل هو بدل من تنوين في المثنى و
اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منها
وقد ورد تصحيح ذلك جمع العلم ومع تسليم يقول انها موضوعان صيغة اسم مفرد كلا وجاء
وعشرة فلا يختصان الاثنين ولا واحد لانه اشير بذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب
المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون الف ما قبل الفا ولزومه في الاضافة حتى يفترعنه بالتجرد عن الزوائد
ومعنى كونه مثنى المعنى وخصوصه ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلا كما
وكلتا انه اذا كان مضافا الى مضمر فان غلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان
كلاهما وجيئا كلاهما وجيئتا كلاهما واذ جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين على كونه
تاكيدا وكذا كلا كما جيئها وكلاهما ناجيتا واذ كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق معنى
ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا قال وانى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب بحط ذلك
فيما اذا لم يتبع المعنى المعرب نحو جيئا كلانا وجيئتا كلتانا وجاءا كلاهما وكلاهما جاءني واما
اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكذا يعربانه
مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا
مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند
لابدال التاء فيها في التانيث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال البرد
هو من الياء سماع الامالة فيه واما الكسر فلا يؤثر عندهم في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء
الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعلوا اعرابها كاللام في كلا واما جيء
بالف التانيث بعد الياء ولم يكن حاجبا بينه وبين علامتي التانيث لان التاء لم يتحض للتانيث فلهذا
جاز توسطها بل فرارا لحيرة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان وكلهذا
لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب ياء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كان لتحضر
التانيث لم يجز هذا الامر والالف ايضا لما كانت يتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز
بينها وعند الحوفي في وزنه فعتل ولم يثبت مثله كلاهما وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومها الاضافة وقال اصلهما كل المفيد للاحاطة فحذف بحذف احد اللامين
وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعملوا احدهما في الواحد
فلفظ لهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلتا رجليها سلامى واحدة
كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه نوالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواز انها لما كانا مثنيين
لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نالت الفا وقال الله يرع كلتا الحنتين انت كلها
ولو جعل الفهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر كسائر التثنية واما اللتان فالف حذف فيهما للفرق بينها

بدليل فتح التاء ولو كانت معربة لوجب كسر التاء في قوله في كلتا كفيه والكان معنى الفرد مخالفا لمعنى المثنى
واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا لمعارف لان وضعهما للتاكيد والتاكيد للمعنوي الا للمعارف وكما جاء
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين نحو كلاناه ولا يجوز تعريف المثنى
الا في الشعر نحو كلان زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرتين ويجوز
الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى فالاول كلتا المثنى انت اكلها ثم قال وفجرنا خلالها نهرا والقسم
الثالث ما فيه الواو والياء فالاول اثنا افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم
كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به ذلك للفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون
واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يثبت اقل في المفرد وكذا عشرون
واخواته وليس عشرون ثلثي عشر واربع احاد العشرين وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اولو كان كذلك
لقيل ثلثة عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للنسبة مع كل ثلثة
تزيد عليها واما عليون وفلون ونحوهما فانما جمع علية وفلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس
هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه
اثنان وثنايان ومعروان والمران وهدان نجلة فكل فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ويخرج المذكور الم بانهم اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو وياء ونون مزيدتان فيدخل فيه
الحدعشرون واخواته واما ذودون فهو داخل في حد الجمع المذكر على اي وجه كان لان ولده ذو
قال ولكن اريد بها الدونيا فوزنه التقدير فيما تقدم كعصا وعلى ما عطفا او استقل كعاص ورضا
وجرو ونحو مسلمي رفعا والتقطع مما عداه شرح هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء المعربة يكون
مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة للاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها
ظاهر الاعراب قوله فيما تقدر اي مع سبب يقدر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه
اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد السببين اما لتعذر
التلفظ به واستحالته واما تعذره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما في الالف
اذ رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يقدر اعرابه لفظا في الاحوال
الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه يخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي بدا فلا يمكن تحريك
الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مضاف احترازا عن نحو غلام وغلامي وعلى يضافا
الى ياء المتكلم فانه يقدر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته
وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب تقديرا بتركيبه مع عامله كما تقدر في قولك جاء غلام زيد لم تستحق
المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه
مسبوقا بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثال الليس مطلق الكلام بل الكلام المتصف بصفة
الاضافة الجديدة فالاعراب مسبوق بتلك اضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب
فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الروا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقهما
فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا الاعراب مستثقلا بحركة لازمة واحتمال الحركة وتحركين متخالفين
كانا او متماثلين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه مثنيان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي
الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي المكحوفا عرابه ياء ما قبلها فيستثقل الضم والكسر على الياء الكسرة

ما قبلها وذلك محسوس بضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان كان ما قبلها
وما قبل الواو ولم يستثقل الحركتان عليهما نحو طيء ودلو وكرسي ومعزى واما الفتحة فلخفتها
على الياء مع كسر ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وصحيح
الفتى والعصا مقصورا لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى
لانه لا يسمى نحو علباء مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد
الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على نحو ما جئ وللمقصور من القاب المعرب والثاني في
كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحذف مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلمون
اجتمعت الواو والياء مع سابقتها في الكلمة واولهما ساكنة مستحقة للادغام فقلبت ثقلتها الى خفتها
اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وانما كان
القياس في ادغام المتماثلين قلب الى الثاني كما مضى في التصريف انشاء الله تعالى وادغم بعد القلب
اولهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما سر عوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الظرف
والظرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سبل ومثل لم ندر لم يبق تخفيف آخر حتى يهم به ولم
يكن الضم قريبا من الظرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة
غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعل من الطيب طوبى واما المدغمة
في المحركة فكانها متحركة لعبورها مع المتحركة كحرف واحد ونحو سبل كصيام وان كان الاسم الف قلب
واوه او ياءه للادغام في الياء على الغالب اذ وزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوز وايضا بقاء الضم على
حاله فعالن وجمع الوحي لي فثبت ان الواو والذي هو على مثال الرفع مقدر فيه جاءني مسلمي واما في حالة
الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والدغم ثابت ولعلة اغاية نحو معاني صالحا القوم
وصالحي القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من الحذف جوز فيه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين
مستقلتان بخلاف نحو ملهي فان الضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظة في الحالة
الثالثة فقد دخلت في باب غلامي فلو لم نعرج بالذكر وكان عليان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا الحكي
في من زيد ومن ريد ومن ريدٍ لكونه معربا مقدر الاعراب وجئ بالاستقلال محله بحركة الحكاية
واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافة الى المبني وحالقوم الم كما رايت لانه عدة
من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو لحق بدليل اعراب نحو غلامي مري وغلامي مكي وغلامي ومن ابن لهم
ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجئ في الظروف المبنية فاذا عرفت المقدر
الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر
وهو قوله والقطع فيما عداه قوله وهو غير المنصرف فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما
وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف وقد ذكرت
فعلم وهذا القول تقريبي مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم وماجد ومعدي كرب وعمران
واحمر وبخلاف ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني
علة كذا لا يريدون به انه موجب بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يحتاط المتكلم ذلك الحكم
لما سنبينه بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجب العلة واياه عنى المعرب
بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميته ايضا

ايضا كل واحد الفروع في غير المنصرف سببا وعلمه مجازا لان كل واحد منها جزء العلة لا على تسمية
الدباجاء اشير منها بحصول الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامها مع شرط
كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكرنا المعرفة خلافا للكسر والتنوين
للفروعية والتناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون كملمات ومسلمين وانما لم
يحذف منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فتوقوله بعد ويجوز صرفه للفروعية او التناسب
نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو على حال
الفروعية وفقد التناسب عن مجرد عنهما فكان الوجهان بقول ويزول حكم غير المنصرف للفروعية او التناسب
لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بحال وحكم المعرب عنى اختلف في اللاحق بالاصل
او بقربه فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله
الكسر والتنوين المبينين يجوز ان يقال يجوز صرف المفروعية وكذا على ما حد به بكونه لا يدخله اللام او الاضافة
مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا
ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان الكرخي قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه
علة مقتضية النحوي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم للاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا
ترك الصرف عبارة عن حذف الكسر والتنوين وقالوا تم بتعم الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف يمنع الصرف ثم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
يتبعه التنوين له بالاضافة فعل قول الموالنحو واحرم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وكما
في احمر ان واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف والاقرب
الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه
لا حاجة واعيد الى عادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد بل مرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا ضرر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان
التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد والنص
من اول الامر على انه لم يسقط الا تابعا لسقوط الفعل لا الاضافة ولا للبناء ولا شيء آخر فحذفوا معه
ضرورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا بنوي بنوي العماد في ضربني وغربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف
في الثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للتوثيق لان النون فيهما
ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا قال النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل
ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد الى جعل النون مقتضى الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان قبل اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر لعدم تعول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يثبت ابتداء
للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو الذي ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال
فبني الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء وبقي عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث
تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة
فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المشابع على الاسم
في الاعراب ولا يبنى منه الا فوال الثابتة لان قوال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وانما
وصفها ان لا يثبت به لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يثبت به بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان
الافعال

فرع الاسماء افادة واستحقاقا اما الافادة فلا احتياج فيها الى كونه كذلك بل الى الاسم واستغناء الاسم
عنه واما الاستحقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في
ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يقتضي معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو عنه بل نوع
بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بالحاق علامة اعراب لم تبعد الكسر على قول او بنوع السكون
والكسر معا كما تقدم وان احتيج في هذا الحكم اى كون الاسم فرعا من حيث هي ولم سيق بكونه فرعا من حيث
واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة بغير ظاهرة ولان قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل
الظاهر بل يحتاج في اثباتها فيه الى كلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذا العمل
غير ظاهر كما يجيء فلم تكن واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فاذا قلت اذا شابه الاسم غير
المتصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفاعل
معنى الاسم وهو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن معنى الفعل فيتطفل
الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفاعل وعمله معا وعمل البا في حسب
وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع آخر كما اذا اتفقت مشابهة الحرف للفعل يتضمن معناه
كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات
والمضمرات والغايات او يتضمن معنى كاسماء الشرط والاستفهام كما يجيء في باب المبنى يبنى الاسم
لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي اذ مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهة الفعل
وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف برسوم معنى الذي
الذي هو لازم صالة الحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كما تقدم
اعرب كما يجيء في بابه وظهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد شابه الاسم والحرف
واما الحرف فشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل
معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصفه اى تكرر على منع الصرف عدله ووصفا وكذا
وكذا والنون زائدة ودخلت بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة
في الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وددفري وجنبيطى اولا كفتهزى لانها بالعلمية
تمتنع من الماء كالف التانيث واذا عدا الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع
من الماء فعد الالف المقصورة المختصة من الماء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من الماء واما
الالف الملحقة فالممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة
من الماء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الحاق الممدودة
الى الهمزة في نحو حرباء في باب التانيث دون الالف في نحو سكران لكون الهمزة في الاصل الفا والتانيث
كون همزة الحاق في مقابلة الحرف الاصلي وكذلك اثر الالف والنون في سكران لمشابهة الف
التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الحاق المقصورة وان كانت في مقابلة
حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اى الالف المقصورة لم المنقلبة عن علامة التانيث اى
الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع
الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا

عندنا والبحث في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يحاط بلغات اخر فيكون العربية اذ
في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع التي التانيث كما يجيء بعد
او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذ كان خاصا بالفعل او اقل زيادة كزيادة
الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبر فيها
كون الاسم مقصورا او ممدودا وشاذا وغيره ذلك بل علامة ما ذكر بعد وذلك اختيار منهم بل على الخصوص
قوله وحكمه الكسر ولم يقل ان ما جر لانه يدخل الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجر
فتح فالفتح الذي في احمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير منصرف
في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني ان الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب
مطلقا اى التنوين وهي في حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه
في الشعر من الجر قوله ويجوز صرف للضرورة او التناسب مثل سلاسلا وغلالا وقواريرا والاصل
ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن
الحرف ما لا ينصرف فتمرنوا على ذلك الى ان صار الامر الى اذ صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى
سلاسلا وغلالا وقواريرا وقال الكسائي اذ صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره
غيرها اذ ليس بمشهور عن احد في الاخبار نحو جاني احمد ورايت احمد ومررت باحمد ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف
في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الف التانيث المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون حرف العلة في الضرورة
لان من منع مجرورة كالمضاف اليه فلا يكون ما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة
ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية ودون غيرها من الاسباب لقوتها كما تبين لك عند الكلام
في تفصيل الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهد بقوله فما كان
حصن والحابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه البصريون استدلالا بان الضرورة بجوز شيئا لا
الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز
قصر الممدودة في الشعر دون من المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية بفتح وان سلمنا
ان الرواية ان ثبت عن ثقة لم يجز رد ها وان ثبت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف لمناسب
المنصرف الذي بليها اى اغلالا فهو كقولهم هنا في الشيء ومراده في الاصل امر اخر في قوله قواريرا
يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل
ان يكون للاطلاق كما في قولهم الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون دليلا فيما استشهد له من صرف
غير المنصرف وانما صرف لمناسب او اخر الالى في بيت القصيدة لمذ او اخر الخ كالتوا في بعيت توافقهما
بحانبها وكذا كل كلام مسجع الا يرى الى قوله عم خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اى ذو مرة
بعيدة النتاج وقانع واتجم ثم قال سر وعارسحا لموا فقة فلي بولهم وما يقوم مقامها للجمع والف
التانيث اعلم ان الاكثرين على ان الجمع الالفي مقام سببين وهو بين لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما
نحو عثمان ورباع اعلما للذكر الفي رباعية ورجل سناع اى طويل وحمار خواد اى غليظ فغير فشواذ واما
نحو الزاني والتاذف فالاصل فيهما ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل التاء واما نحو هوازن وشول اعلما
عليين فمنقولان عن الجمع وسيجيء حكمه واما ايمان وشام فالف فيهما عوض من احدى جباري النسب شبهوا
الوزن عارض لم يعتد به وذلك لان بها صار الى هذا الوزن سبب اخر يأتي النسب والالف الذي

هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لم يفيدا بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى
جمل وكمل وكذا تمام بفتح التاء في المنسوب الى التمر سمي تمارة قال ارقني الليلة برق باليمن
يا لك برقا ما يشتهي لأبكي قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل
ويجوز وجهه في الشعر ان شاء الله يعني وانما لم نعد ياء النسب عارضة في قاري وكرسي وعواري
وبختي ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياء آت
في الاحاد وليس كذلك ياء تاء التاء في المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول في جمع
عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقمل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب
الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع
الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى اخوانهما وتقدير النسب في الرباعي انسب
فيكون منسوبا الى الرباعية وهي الست ويجوز ان يقول في الثمان انه منسوب الى الثمانية
اي مجرد العدد لان الثاني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد المعدود كما
تقول في مربع العدد سنة منصف ثلثة ولما تقاست منصف ثلث وقد يجيء تخفيفه في باب العدد
فالالف قبلها ادن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك التاء
بخلاف التاء كما في هيجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال الاحمد وثمان مؤلفها
بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه بشبهه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل
فاعجمي وقد قدمنا الاحاد بالعربية مفردا شاذا وجمع تقدير كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانها
وان لم يأت لها نظير في الاحاد الا ان كونها جمعي قلة وكلم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على
لفظه فت في عضد جميعها مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه
والقمر لا تفاوم وجاز الوصف المفرد به كوبرمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف
المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يقبح الاعتذار لمجيء افعل في الواحد نحو ادرع في اسم موضع
لكونه منقولا عن الجمع كما ان ولا باجر وانك لا تنهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة رديئة شاذة والفصيح
ضم الهمزة ولا باشر لانه جمع شارة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلفها واجتمعت السد
فانت الفعل وقال بعضهم واما واو حتى فام مقام السببين لكونها ينجمع التكسير اي يجمع الجمع الى
ان ينتهي الى هذا الوزن فبربع ولهذا سمي بالافعل نحو كلب واكلب واكالب وتمر وانعام وانامم
واما قوله عم انكن موجبات يوسف قال الجذب المرهبين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح
فيها جمعا سلامة ونحو قلنا انها جمع التكسير وقيل لما لم يكن في الاحاد له نظير شبه الجمع على
لا نظير له في كلام العرب فصيره الجمع وشبه الجمعة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجرجاني
فيه الجمع وعموم النظير فيها عنده سبب مستقل لاحتياج الى الجمعية كما يأتي في سراويل فصيره عنده ايضا
سببان والاسباب عند الاكثر من التسعة وقال الم صنع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه
على وزن جمع الجمع كمساجد فلانه ان عنده لكونه افعل جموع اليك واما قيام الى الثانية اعني الحدودة
والمقصورة مقام سببين فلكون وضعها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناءها على
العروض وان اتفق في اسماء البعض لزومها كفضوة وقمحدوة وسجاحة وخولانة وعرفها كما يجيء في تاء
التانيث قوله والعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا

تقدير اكمر وباب قطام في تميم ، العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بتغيير اللفظ للتخفيف والالحاق
ولا لمعنى فقولنا بتغيير اللفظ ليخرج نحو ايس في يائس وقولنا للتخفيف احترازا عن نحو مقام ومقول
ونخذ وعنق وقولنا والالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج رجل ورجل فان خروجه
اي خروج الاسم ولو قال لحاجة لكان اوفق لمعنى العدل وهو العرف بقال اسم معدول اي معروف
عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغة الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه
معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف واسن عند تميم اذ هما معدولان عن السحر
والاسن واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الا ان يقول كانت من صيغة الكلمة
وبنيتها شرع امتزاجها فقوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي خروج
تحقق كرجل سوء بمعنى رجل شيء او خروج تقدير اي خروج مقدر ويعني بالعدل المحقق ما تحقق
بدليل يدل عليه بتركب الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ابدا منصرفا كان هناك طريق الى معرفة
كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه لا يصار اليه لفروع وجدان الاسم غير منصرف وتقدير
سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط بعدوله عن عامر بكان كادد
واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انها معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة
بمعنى واحد فايدنا ما تقسيم امرئ ذي اجزاء على هذا القسم المعين ولفظ القسوم عليه في غير لفظ العدد
كمر على الاطراد في كلام العرب نحو فران الكتاب حوا جوا وجاءني القوم رجلا رجلا وانصرف العرف
بلدا بلدا وكان القياس في باب العدد النكرة عما لا يستغراء والحاقا للفرد المتابع فيه بالاعم
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بانه اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة
فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة
في قول الكميت ولم يسقوا حتى رميت ، فوق الرجال خصالا عثارها والبرد والكوفيون يقيسون عليها
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع منقود بل يفعل على وزن فعال من واحد
الى عشرة مع باب النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع
العرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعمر وضه في اربع في توسوه
اربع فكيف اثر فيه ولم تؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا موصوفا ولا يتم الوضع
اعتبار معنى الوصف فيه ووضع الموصوف غير وضع الموصوف عنه والغرض بخير صرف هذا العدل
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجيه الموضوع على الموصفية كاحمر مؤثر فيه الوصف وان لم يتبع
الموصوف قال ابن السراج وانا لم يصرف لكون مثنى معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا
لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل لو فيه
عدل مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنى مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال
الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اولا يدخله اللام وان جرى على النكرة
محمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف
وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا كجاءني القوم واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل
التفضيل بشهادة العرف نحو آخر ان آخرون واو آخر واخرى اخريان اخريات وآخر مثل الافضل
الافضلان الافضلون والافاضل والفضل والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر في الاصل

اشرّ تاخيرا وكان في الاصل صفة جاءني زيد ورجل آخر اشرّ تاخيرا من زيد في معنى من المعاني
ثم نقل الى معنى غير فصار بمعنى رجل آخر غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني
زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة
كما حققه المحقق جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما آخر خروج آخر وسائر
تعار بقدر عن معنى التفضيل استعملت مجردة عن لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وجوبا
بالتجرد عن اللام والاضافة ما هو له كمررت برجلين اخوين ورجال آخرين وامرأة اخرى وامرأتين اخريين
ونسوة اخر قبيل الدليل على عدل آخر انه لو كان مع من المقدرة كما في انه اكبر للزم ان يقال منسوة
اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لما قبله
بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف
كما في الغايات او مع سادّ مسدّ المضاف اليه وهو التنوين كما في كلّ وكلا آتياه او مع دلالة ما اضيف
تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علّ لمن او بُراهة سابح اخذا من استغراق كلهم فلم يبق الا ان يكون
اصله اللام ولما تعذّر لم يمنع الحصر فما ذكر من الوجوه مما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها
معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فلا وجه لما قال في امتناع كونها آخر بتقدير الاضافة
ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون آخر معدولا
عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان
لا يقع صفة للنكرات كما في قوله من ايام آخر ولجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل
عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز اجتماع المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان
معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعين
سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما جرد عن اللام
والاضافة ان يستعمل بمن ويلزم لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من
ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر واخريان معدولا ان ايضا عن
لفظ اخر الا ان اخر يجمع واواخر عنيان عن اجتماع العدل بالفاظ التانيث والجمعية والمثنى والجموع بالواو
والنون الا ترى فيها حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واجمعون كما مرّ واما آخريات فاستغنى لها باللام
والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبق فيها اثر منع الصرف لكونه كمررت هذا وفي ادعاء
كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع عين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فان ولى الذي ادعي
كون آخر وتضاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما
حققوا ولوازمها في الاصل عني احد الاسماء الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتضمنه معنى فعل
افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحد بها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى
غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفتقر العدل بما فسره الصراعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل
اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى فيتدخل فيه سحر وامس
ونحو ضحى وعمة وماء وبكرا معنيات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع
عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لفظها عن المضاف اليه
الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدوله سبب آخر منع صرفه فلم

فلم يمنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر علما بحيث واما جمع ومثلثه اخواته
من كتبوبيع وقنع فالكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جماء وقياس جمع فعلة افعل
فعلى كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كما افعلاء ان يجمع على فعل بل قياس جمع فعلاء مؤنث افعل
المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون للجمع وقولهم ثلاثة سودن واحمرينا شاذ كما يجيء
في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال الرضي
ان جماء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما عيا فعال في التكسير وفعلاوات في التصحيح كحماري
وصحراوات وجمع معدولا عن احدهما ورد عليه ان جماء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجماء اذا على اجمعون ساذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر
فيه وفي جمع ومن الخليل انه تعريفا ضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقولهم
الكتاب اجمع اي جمعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولان يقول العالم
بعد ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فمانع
من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوصفي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فلذلك
لا يكون الا معرفة اذا جاز الكوفيون من نحو قوله بقدرت البكرة يوما اجمعا مما كان المذكر فيه محدودا
ففيها على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه مساحاء وبكرا وضحى وعمة ونحو معنيات وان
معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيها العدل
عن اللام مع شبه العلمية مع ان جمعها منصرف وايضا شبه العلم اثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع
بهذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المحقق في اجمع مع العدل الوصفية لاصلي وان صار بالغلبة
في باب التاكيد فيها عندهم كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن الكلام في ان اصل اجمع
في الاصل من ان الصفات هو امن من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون
بابا احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى تعلقه الى الاسماء بالغلبة
افاعل كاساور واذاهم وفي آتاني وعبد الحوض من الجمعة فيا عبد عمرو ولو ثبت الاحاد صا
فاعلون لا يجوز فيه ما قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا
قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شيء تفضيل لقولهم جميع بحامد واشهر
في النحو والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه والمحوّ عنه معنى التفضيل فهو معدول زيد به اللفظ عن لوازم
افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر بعينه فاخر واجمع فيهما العدل
والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل انه مؤنثه
جماء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما المجيء عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تضاريفه
عما هو قياسه ولا ابعد فيه من معنى الصفة مع ان وزن افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز
جماء كحمراء واذا جاز كان يقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مؤنث احمر وخشن وعال لكونها
صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا او كان على الطريق الذي ذكر سحر معنا في العدل المحقق
اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا اخر فما على لغة تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام
الدليل على تعدلها وهو ان لفظ كل جنس الحق وارد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد

سوار صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لم تولد فعسى فروت الرسول اخذا من استغاد لفعلهم فسقت
عدل عن سحر وامس محققا واما عليها فمقدرة كما يجئ في الظرف والنسبة قولد او نقديرا قد مضى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد
كعمر وبهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذ كان السمي مذكرا واما صفة وذلك
على ثلثة اقسام احدها صيغة المبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وخضم في مبالغة خاتم وخاتم نحو
كضروب في مبالغة ضارب وثانيها صيغة المبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ويا كفور في المذكر
كفعال في المؤنث نحو يا فاسق ويا كافرة كما يجئ في باب النداء فعل وفعال المختصان بالنداء المعدولان
عن فاعلة نحو يا فسق في نحو خضم وخضم فالواو لو لم يكونا معدولين كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل سائر ما
هو للمبالغة في سوغ الاستعمال كما ساوى حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب واما
لا ادري في نقصان بعض الاسماء التي تركت في معنى عن بعض من البصريين دليل على ان الناقص معدول
عن التام وسيجئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولو كان من توهم ان جميع انواع فعال مبنية
كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل الا تنوين
اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفاعل ما عدا هذا الذي
قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعا معدول ودونه خرط القتاد كما يجئ في اسماء الافعال وثالث الاقسام
جمع فعل افعل التفضيل وله عدلان احدهما الداخر وجمع واتاعر كما ذكرونا بها وهو علم وهو اسم جمع شرطين
بيوت فاعل وعوم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وحجى لانه قايم وحايم ولحوم قثم وحجى قبل
العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وفطمنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل
الى غير منقول عن شيء وهو معدول واتما حملناه على كونه معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير
معدول كعمر وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا به الى تقدير العدل
على ما تقدم ليلا يخرم القاعدة المهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يحمل كونه في كلام مبهم منصرفا او غير
منصرف فعليا ان نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية
او له فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلام ولا عرف له مثال وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية
مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف وحكم وخضم علمين بجواز نقل عن فعل حسنا وان لا يكون
معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل واما عمر وزفر علمان فكان الواجب
على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما في فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر
السيد قال الاعشى «تابى الظلامة منه النوفل الزفر» فكيف لما سمعا غير منصرفين حكما بانهما جاءا
العلمية غير منقولين عن فعل الجنس بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان كل واحد
والاكثر في كونه منصرفا النوافق بجيئه فان قيل هلا حكم لهما بالجملة التي هي نحو موهب ومكوزة
ومجيب وجوز ايضا انهما معدولان عن موهب بكسر الهاء ومكارز ومحب وحية قلت لانهما وان كانا
خارجتين عن القياس لكن ان هذه التغيرات ترجع الى الاصل من وجه فكانها ليست بعدول لان العدل
خروج عن الاصل وهذا ترجوع اليه اما في مجيب ومكوزة واما موهب فانه وان كان قياس
مفعل الفاء بالواو ان يضاع منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في بعض مفتوح العين ان يبنى
منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسرة في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل واتما خولف حمل على الاكثر

الاكثر وذلك لان مفعل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد يجئ
الاكثر فيكون موضع بفتح العاد على الاصل واما موورف في اسم رجل فانما صرف اما بناء على ان
فوعل او على انه مفعل لكن كون اكثر من مفعل كما يجئ في التعريف او بهم انه غير معدول عن مفعل
بالكسر وكذلك موكل علما واما شمر بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا
لزومه فلك ان تقول انه منقول عن جمع شمر وهو الالتم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر
وليس كالجمة في نوح ولوط حتى يقال انه ثابت في الاكثر الاوسط فانما جيء في
الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن صيغة الاصلية فوزن حطم وجوع جميعا فعل فقوله وقعا
في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز فهما ايضا عدل معدولان عند النحاة لكنهما مبنيتان وكلامنا
في العربان غير المنصرفة ونعني بباب قطام ما هو على وزن فعال وعلم للاعيان المؤنثة وذلك
وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجئ اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للصادر على اي الغاء
كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق والثالث اسم باب
نزال عدل ووزنا ولم يكتفوا في الثابتة بالوزن لشبه بزنحاب وجهام وكلام فانها معربة
فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففاسق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة
وفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كلها لشابهته ايضا لنزال وزنا
وعدلا مقدرا وبنو تميم اكثرهم على ان ذا الراء من هذا القسم مبنية على الكسر لتوهم الوزن
والعدل المقدر كحضار واتما قدروا العدل فيها تحصيلا لكثير اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء لازم
المطلوبة الساكنة وغير ذات الراء لغطام معربة غير معرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجا
في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدره فيه
من غير ضرورة لانه سبب ابحضار الذهن وجب تقدير العدل فيه لغير ذلك البناء الذي هو سبب الا قوى
فقدروه فيما ايضا طردا للباب واعلم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كائنا ما كان وان الواو كان
او لا وسيجئ الكلام على تقدير العدل في مثل في اسماء الافعال والوصف شرطان يكون في الاصل
فلا تقرع الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع واشتم اسود وارقم للحية وادهم للقيد وصفت مع
انها في الحية واجدل للصقر واخيل للطائر ش تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك
صرف مررت بنسوة اربع فلا تقرع الغلبة فلذلك اشتم اسود وارقم وانا الى الآن لم يقل لي دليل
قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع معدولا
فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها قولهم
اربعة لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بعلامة على اربع لان اربعة
للمذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف فعل وبعلة فان بعلة للمؤنث فالتاء طارئة
بشيء وان دفعوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يفيد بالوزن الاصل في يعمل لكونه قد يخرج له بعد ما
يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد في الوزن العارض في اربع مع كونه على حالة
خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال الحاصل فيها والخروج
عن اعتبارة في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال حاصلة فيها والخروج عن اعتبارة في حالة اخرى
فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لان عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع

للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم
لانه يقال للمؤنث يعمله فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن
على يعمل قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء لم يصير
بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف ساير ما كان
واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله
فلا يحتاج له قرينة بخلاف ساير الاخوات وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود
ان كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة
من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها
اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح
يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة
فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق
على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد
ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف
قول الم في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما
من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد
العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير
لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز في السود ان المسمى كل واحد
منهم باحمر رب احمر لعينه فاذا لم يعتبر تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى
الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو الوصف الغالب من
دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي
في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف قصر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف
علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ادهم حية فيها
سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود
ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حاجة اذن سيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية
كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية لا يعتبر وقال بعضهم ربما يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح فيصرف وذلك
لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله ضعف منع
افعى معطوف على قوله صرف اي يكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل
الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما روا انها للحية الخبيثة
الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف
اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء فكانها مؤنث الاجدل وكذا توهم في الاخيل
ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان

لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل
طائر اذا قوي واخيل طائر اذا اختلط الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدل لا معناه هذا الخبيث من الطير من غير ان
يقصد معنى القوة كما يقال رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس
صرفها لكونها غير موضوعة تحقيقا كما اشار اليه الم فاما منع صرفه مثله فغلط وهم قوله م التانيث
بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
والعجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم
منصرب وعقرب ممتنع س اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف
متحتم التاثير بلا شرط للزوم للزوم الالف وصفا على ما مر ولذا قام مقام السببين ونريد بتاء التانيث
تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء
بدل من اللام لكنه اختص هذه الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت
واخت وبنت اولا مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه
العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة هذا ولا ذاك كعزة فلا يؤثر من دون
العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجيء الا من التانيث
لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر الم حاصل وذلك الخلل ان وضع التانيث في الاصل على
العروض وعدم الثبات نقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة لضاربة ومضروبة
وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجرة وغفرة كما يجيء
في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان
فيلزم الباء بسببها فناء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي
وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك
عائشة في الجنس ليس موضوعا مع الفاء فاذا سميت فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام
الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير المتكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة
وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين
وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فلعب به ما شئت واما الزيادة في
الاعلام فنقول ان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو ذكرى وبشرى وتاء التانيث في نحو
غرفة والف الالحاق في نحو مغزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على
العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة
ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع
اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة
واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسب وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطلحة وان خرج بها عن التغير جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في
الزيدان والزيدون على ما يجيء في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل

في نحو حمزة اذ قام مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرطا فيما مر مقام سببين ولا يكون سببا
قلنا لما ذكرنا ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزم من عروضه ما لم يلزم من وضع الالف الذي وضعها
على اللزوم وبانهما ان يكون التاء مقدرا وهو كل سماء الم بالمسمى سواء كان حقيقيا كهند ودعد
او غير حقيقي كجلب ومصر والالف لا يقدر كالتاء اذ الالف لزومها لا يحذف حتى يقدر ولا يؤثر
التاء مقدرة ايضا لدمج العلمية الدبري الحق حاجز بين مصرفا مع التانيث والوصف وخلط مع
العلمية ايضا المتصرف كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر
وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية يصير التاء الظاهرة بمنحته التاثير مطلقا وان
كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الوسط كشاة علما لان العلة متظاهرة واما التاء المقدرة فضعيفة
فان سكن في اللفظ حرف آخر اثر وجوبا والا فضعيف الخلاف كما يجيء وما يسد مسد الحرف
الاخير في الزايد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة واما نحو
بنت وشاة محذوف اللام ودليل ذلك رد اللام في تصغيرهم عقرها على عقيرب من دون التاء بخلاف
قدير فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسمي به مصرف
سواء سمي به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولا ذاك وذلك لان في التاء مقدرة حرفا
ساكنا وهو يعتد لحمزة وان كان ثالثا ساكنا فاما ان يكون متحرك الوسط اولا والاول ان سمي
به مؤنثا حقيقيا كهند او اسم امراة او غير حقيقي كسقر جلهم مجيء النحويين على منع صرف التاء
المقدرة وكقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط
مقام الحرف الرابع انك تقول في جبأ جبأ وحبكى ولا تقول في جعرى الا جمري كما تقول في جمادى
الا جماد وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان
سمي به مذكرا او غير حقيقي فان خلا عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل
سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما يقدر لظهور التذكير في الوضع الثاني على ضعف تانيثه
في الوضع الاول فاما هذا نقول في تصغير سقر اسم رجل سقير وانما اذ سميته وعبينه لرجلين فسميهما
بعد التصغير واذا لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسدة شيء وذلك اذا كان ثلثا ساكن الاوسط
فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سمي به مذكرا سواء كان حقيقيا كهند
اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سمي به مؤنثا حقيقيا او غير
فالذي جاء وسيبويه والمبرد جنحوا بانه ساعد من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر
فيما مر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لقوات الساد مسد حرف التانيث وبابن
مسد الساد وكل الخلاف فيما سكن حشو الا علال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند ودعد ولو التانيث
كبيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه ويجوز فان سمي به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما
كنوح ولوط كما يجيء وان سمي به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا
في الثلثة في الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مع سقوطها عن السببية لم تنحط عن قوة السبب حتى يعتبر
الاسم بها منحط المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقيا وغير حقيقي يعتبر في منع
صرفه زيادة على ثلثة احرف والا يعتبر تحرك الوسط ولا العجمة وبهما شروط آخر يمنع صرف المؤنث اذا
سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة

وهي شروط آخر يمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها لم ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر كان
اسم امراة نكرة اذا سميت به مذكرا الصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت
بنحو حايض وطالق مذكرا الصرفهما لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث وثانيها ان لا يكون زايد المؤنث الذي
سمي به المذكر ثانيا يحتاج الى تاويل بغير لازم فان ثناء ورجل وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لفظا
مذكرا الصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يكون هذا التاويل بل لنا ان ناؤ لها بالجمع فيكون مذكرا
ولم يبق التانيث الحقيقي لان كان في المفرد لا التذكير الحقيقي في نحو ثناء ورجل بل تانيثها باعتبار التاويل
وبهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعمال في تسمية المذكور به وذلك لان الاسماء المؤنثة العجمية
كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسم غلبة امان ينا وبا استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها
مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة
فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها
الا منع الصرف اما ان عكست الامور فسميت المؤنث باسم المذكر حقيقيا كانا او لا فان كان الاسم ثلثيا متحرك
كرجل وحسن او زايدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطرآن مع ساكن
التاء او ساد مسد التاء وان كان ثلثيا ساكن الوسط كزيد وبحر يسمى بمثلها امراة فالحمل وسيبويه
يمنعون الصرف محتجا كماه وجواز الامرين لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والمبرد يحملونه على هند في
جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تانيثه اي تانيث المسمى والمراد
تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كمعرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد على الثلثة تقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم
ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست لتقاعدها في
التاثير في الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مع ذلك مؤثرة في التانيث الضعيف تاثيرا ما لكون علة منه مقدرة بل تانيثها
من قبيله لان من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال نزل تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي
قوله فعند يجوز صرف حلوة من جميع شرائط التحتم وزينب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وما
وجورة للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدر تانا قد فسر الزيادة اي الزيادة على الثلثة قوله او
تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علة منه فبزيل التذكير الطارئ فحاله
العلمي ذلك الامر الضعيف اذا ساد مسد علة منه حرف ولا تقاوم الحركة الثابتة اولا مقام الساد فكذلك
ماه وجوراذ نكوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلثة
الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فعدم وجور منعه فان لعدم الحرف الزايد
وعدم تحرك الاوسط مدخلا في منع صرفه فلا يعتبر العلمية بسبب الله
وعدم تحرك لان الباقي مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب
بشرط فلا كلام في منع صرفها كبابل وبغداد وخراسان وكذلك فان لم يكن فالاصل
فيها الاستقراء فان وجدتم سلكوا في صرفها او تركه صرفها طريقة واحدة فلا تحاد الفهم كصرفهم
ثقيفا ومعدا وحذيما وذابا وتركه صرفهم سدوس وخندف وعجرو عمان فالصرف في القبايل بتاويل
الحي وان كان اسمه كثقيف او الحي والمكان بتاويل المكان والموضع ونحوها وترك الصرف في
القبايل بتاويل القران كان في الاصل كخندف والقبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة
ونحوها وان تجوز وا صرفها وتركه صرفها كما في غود وواسط وقريش فيجوز فيها ايضا مع التاويل المذكور

وان جعلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب قولا بالقبيلة فمنعوه الصرف
قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا ، طابو فروعا في العلى وعروقا ، ويصنعونه بنت نحو بنتم وبنت
مرة بنت عبد نوكذا قد تقول اسم الامر بالحي فيصنعونه بان نحو باهلة نزل عمرو وباهلة امرأة
قد تؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو حماه بنو قريش معروفا
اي قبائل قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم
قائلون ويجوز ان يكون حروف مثله لفظا وتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكور والوزن
باعتبار شبهين الاسناد والعرف ولا مانع فيه واما قولهم فرات هو ذا ان جعلنا اسم النهر علما جنسا والتقدير
اي سورة هود فالصرف وان جعلنا اسم السورة فتراك الصرف لانه كهاء وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل
نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالكثرة الحكاية وان اعربها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل
الكلمة واللفظ ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام
م المعرفة شرطها ان تكون علمية سر وذلك لان المعارف نحو المضمرات والمبهمات وبها سبيان فلا يدخل
لها في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذا واللام والمضاف فلا يكون فيها مانع الصرف عند من لا يعتبر غير المنصرف حروف
منه التنوين والكسر نيابة للتنوين واذا لم يدخلها التنوين ليجوز فكيف تنبعه الكسر وكذا عند من قال هو مبني حذف
منه الكسر والتنوين معا واما عند الم فيمكن منع صرفها لانه قال ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما
لكنه لا يظهر فيها حكم عند حكم منع الصرف وهو ان كسر له تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف
الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجم واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف بسقوط المضاف اليها منها ونعوض المضاف
لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله التجمعة شرطها علمية في التجمعة وتحرك الاوسط او زيادة على
الثلاثة نحو فنوح ومنصرف وشدر وابراهيم ممتنع شرطه علمية في التجمعة اي كون الاسم علما في اللغة
التجمعة اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان يستعمل في كلام العرب
اولا الاسم العلمية سواء كان قبل استعماله فيها يضا علما كابراهيم واسمعيل او لا كقارون فانه اعجمي
بلسان الروم سمي نافع به راوية عيسى بجودة قراءته واما الشرط استعمال العرب له اسما في العلمية
لان التجمعة في الاعجمي يقتضي ان لا ينصرف فيه نصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان ينصرف
فيتصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي سافية اللام والاضافة فامتناعها حينئذ
ان يمتنع معهما ما يمنعها بعدهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق التجمعة حتى امكنت فتبع الاسر التنوين على
عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه فما تقدران
الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما استثقل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جوجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما
اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لولا مانع فيقبل التنوين ايضا
مع الجمع مع سائر التصرفات كالجام والقرند والبرق والبرد ج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك
علما كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير التجمعة
منع الصرف كفنجر وبقم وفقيهما الوزن وكذا آجر تخفيفا وان لم يكن صرف كالجام علما ففي التجمعة
على ما قال الم العلمية في التجمعة مع احد الشرطين الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وعند
واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في التجمعة فنحو لك عندهم منصرف فتحتما لنوح ولوط فيه يعتبر

يعتبر دون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وان
ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر اغنى التاء لقيامه مقام الساكن مسد على منع التانيث واما
فعل علما مما حوى بيد شيء مسدها بل الاعجمي يجوز كونه ثلاثيا ساكن الوسط او تحرك لشابه كلام
كلام العرب وبصيرورته كانه بخارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه الم بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط
جاز صرفه مع ترجيح المنع فحتم تحرك الوسط ابدا فكيف لا يؤثر مع سكونه وليس
بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والاكثر تحتم منعه
وجود ولولا التجمعة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على وجه ما
شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما يكون سببا كالعدل في ثلث والتجمعة في هاء
وجور من القسم الاول لو كانت سببا في الثلاثي الاوسط ساكن نحو لوط غير منصرف في
كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم عليه وجوب صرف نحو لوذ وجواز منع نحو هند مع ان كلا منهما ثلاثي ساكن الوسط وذلك ان حقيقة الاول بالعرض وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في
الاصل ولزمه علة معتبرة نظيرها في بعض المتصرفات وهو التصغير بخلاف التجمعة فانه لا معنى لها ثبوتي في
بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علة منه لها معتبرة فالتانيث اقوى
منها قوله وشتر وهو بالزاي ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل التاويل بالبقعة او اللفظة
الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكورا فلم يرجح اليه الا ضمير المذكور لكون ذلك هو الثابت فالتانيث الصحيح
ممكن لانه اسم ابي نوح عم قوله لم الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كما سجد وصابيح
واما نحو فرازنة فمنصرف وضاجع على للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال
حوارفها وجراكفا ض شر قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع اقصى
جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير جمع كلب على اكلب وجمع كلب
على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على انا عم واما قيدنا بالغاية جموع التكسير لانه لا يجمع
جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ في التعريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وعلى
آله وصحابته يوسف وقوله جذوب الضرائر بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد راتهم خضع
الرقاب نواكس الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا
بعدها حرفان فان ادغم احدهما في الآخر او لا كما جدد وداب او ثانيه ساكن الاوسط فلو فات
هذه الصيغة لم يؤثر التجمعة كما في خرجات اذ في كل واحد منها التجمعة والصفة واما شرط في هذه الصيغة
ان يكون غير هاء احترازا عن نحو مليكة لان التاء يقرب اللفظ من وزن المعزى نحو كراهية وطلحة وعلى انه
فتكسر من فوق جمعيه فلا يقوم مقام سيبويه ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه معناها لكونه للتانيث
في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع عان وربا ع وخرابا وان جعلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه
الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحصاجع على للضبع غير منصرف قوله علما حال
من الضمير الذي في غراي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حصيف فلا بحث في منع صرفه لكن
الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على المؤنث والذكر صيفان وذلك لانه لا يجيء

اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم للجنس الواحدي مفيدة فيها كما بينا في
علم الجنس في باب العلم فيفيد اذن الشرط وهذه الصيغة مؤذنة بمعنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كسراويل
ورباع والجواب عنه ان الصرف انما هو في اذا سمي به لانه يصرف لان المعتبر في الجمع عندهم ان يكون في الاصل
كما ذكرنا في الوصف فلا تعود الجمع بالعلمية لهم وهذا الزوال فلم اثر عندهم هذا القول العلمية في منع الصرف
علما بل التوغل الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر
لم يعدم تضاد الوصف والعلمية فلم لا يجوز ان ليس تضادا بين الجمعية والعلمية مع العلمية
كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هؤلاء الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون
معنى الجمعية باقيا وهذا بابا بين جبلين فرد مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعل كشيء واحد
مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تضاد
بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندك ان لا تضاد في ايضا بين الوصف والعلمية واما قول العلم
بعد في الشرح ان العلمية يفيد الخصوص والصفة يفيد الاطلاق فتناقضا فتقول الاطلاق قيد
كما يقال الوصف لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم
فالاول اخاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد العلم بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية
الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع والدعا معنى
غير السؤول وصاحبه صحيح البنية لما يختص من لك الصاحب وصيفتان فلا يضر في منع الصرف
عن ومن ما يمنع جريه على ذلك المختص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري
وهو العلمية لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضر ذلك العارض
على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصفية في باب منع الصرف نظر كما ذكرنا في بع
قوله يمكن ان يعتبر في حائم معنى الحكم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري
وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم العلمية المانعة من الجري فالعلمية هنا كالعلمية هناك
لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية يصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تختصها بزيد واحد
والغلبة بنوع واحد وان العلمية لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر
في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لحم الوصف مع العلمية قولهم اعامسيت هانيا لتسمية
وقولهم حمدان ماشوله من اسمه ليجلله فوزا والعرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب
كالمطر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيكون فيه معنى الوصف الاصلي وقد
هذا قول النحاة اما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر كالفضل والعباس لحم الوصفية الاصلية
فلو لم يجتمع مع العلمية كيف كانت بلحم ولو كانت الصفة من حيث هي هي سمن العموم وبينا في الخصوص
لم يكن نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه قلت فاذا لم يكن بينهما تناف
فلم لم يمنع حرفها اتي محمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملحوظ فيه الوصف الاصلي قلت
كان يجب لان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى سواء لحم فيها المعنى كما في
اولم يلحم كتعيينهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلحم لحاجتي ويوماد اليها اياما مختلفا
في بعض الاعلام لم يعتبر بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لحمه وكذا نقول في الجمعية في نحو
مساجد على انها لم يعتبر وان لم تنافها العلمية واما كون لحمها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع

في وضع العلم معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي لا يقع لحمها فيه
بالاعتبار في نحو ساجد اسم رجل اذ يعلم فيه معنى الجمع وجاء اذا لم يلحم معنى الوصف فلا والذي في
منع صرف ساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه الجملة حيث لم يكن له في الاعداد نظير كما
ان الاعجمي ليس بشبه المعرب فيريد عنده في الاسباب شبه الجملة وعند الجمهور فيه سببان تاما عتبر
احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه الجملة وذلك لان الجمع لما بعد عدم النظير في الاحاد
سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وعدمها ولم يعتد شرط السبب كما فعل بغزى وكاسعيد الاخفش بمرو نحو
ساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف
قال في فتح فارس في سراويل واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي على انه اسم اعجمي مفرد
كعنبر الآخر لكنه اشبه من كلام مما ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما ينا سبه فمنع الصرف ولم يمنع
الآخر تحقيقا لان الجمع ما دار ليس بمنوع من الصرف الا بوجه ما نحو كلب وبحر فعلى قوله ليس في غير من المباني
شيء لان الجملة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطها ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا
بل هي شرط لسبب الجمعية الاعند الخليل وابي عثمان سيبويه يمنع الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الخليل
فيه عدم النظير والجملة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في الجملة الجنسية ويجوز
له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لدخول غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال البرد هو عربي
جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال علقمة من اللوم سروالة فليس بمرفوع لتمطقه وبكل عليه
بانا علم وقد لحم الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلو يقال كوجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام
كما ائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعمر ذلك ان لنا واعيد من ان على
هذا الوزن لا ينصرف الى الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه له مفردا فقدرناها فلم يلزم نقض القاعدة وايضا
اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعتاروا وتبين
ان يقول ان مسلم محقق بوزن افعل لانه قد جاء نحو قوله مجاوا الشتاء وقميص احلى فلو سلزم
يجب منه التوافق سلزم لفظة جمع بل خلاف والتوافق اسبه وقد نسب الى سيبويه ان افعال مفرد
وقال ابو الحسن من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بالقولين
ايضا نظرا الى قوله كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لمجرد التعريف فقط لا لكونه
منصرفا مثله الى يريد الى قوله بعد الا ان اشبه من كلام ما لا ينصرف قوله قاذا صرف قال الخليل
لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلم يعتد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل بطلقا
صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرف نظر الى ذلك المقدر ومن صرف نظر الى
بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار خرابا ان يقدر الجمع وذلك ليجوز بعضهم في الصرف
وتركه لخوارب حمار الخرابي وخرابا فتقول هو جمع خربة اي الارض الغليظة والجمع الخزال
قوله ويجوز جواري المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثرين جواري في اللفظ كما ذكر رفعا وجرا
وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى مجيبة ولكن عبد الله
مولى مواليا وقال الآخر سما الاله فوق سبع سمائها وهي قليلة واختارها الكسائي وابو عبيد
وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كونه جواري رفعا
وجرا منصرفا او غير منصرف فعلل الزجاج ان التنوين للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف

لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو
شابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بيّنتي قبل فلو اسقط الاسم بعد الاعلال من اوزان الفعل
الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفاً والاعتراض عليه ان التاء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة
الراء في جاثتني جوار وكسر الراء بحكم لفظ كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما وجد
لاعلال موجب فهو عين لذة الباب كم وبع والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن غير حذف كجذل و
ذلل لمقصوري جندل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة التاء ومنع الصرف مقدم على
الاعلال واصل جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جوارٍ بحذفها لتركه لاستثقال ثم جوار
بتعويض من الحركة لخفة الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من
الياء فسر بهذم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جوارٍ
بحذفها ثم جوارٍ بحذف الحركة لاستثقال الكسرة ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
واما ابدال التنوين من الياء ليقطع التنوين الاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع
الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعن مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدماً على الاعلال
لوجب الفتح في نحو لكم مررت بجوارٍ كما في اللغة القليلة الحبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف
التنوين وتبعه الكسرة في السقوط وصيرورته فتحاً وايضاً يلزم ان يقال جاني الجوار ومررت بالجوار
عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لم تحذف بالكلية والتنوين والفتحة باقٍ معهما وفسر الشرقي
وهو الذي قبل سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذفت
الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع حاصلة تقديراً لان المحذوف لعلل كالثابت
بخلاف المحذوف نسياً كما ذكرنا فحذف التنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء الزوال الساكنين عن غير المنصرف
المستقبل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اعمى واسنى فانه
قدم الاعلال في مثلها ايضاً ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال لحاصلة لان الالف اعمى الممنوع ثابت تقديراً
فهو على وزن الفعل فحذف تنوين الصرف لكي لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما
فعل في جوار لان اعمى بالالف دون التنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحق اللفظ منقوصة
في غير المنصرف بعدها يمكن تنبيهاً بذلك في نحو لقيت المعتدي بكونه منقصر تا الحرعين الابري انك تقول خطا
وبرايا واداوابل تنوين اتفاقاً لما انقلبت التاء الفاً في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه
جوار كما ذكرنا ويجيء فيه الحذف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغيراً على واذا جعل هذا النوع اعمى
جواد واعيل علماً فيونس يجعل حاله مخالفاً بحاله في التنكير وذلك بانه بعدم منع الصرف على الاعلال اسكنه
في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاض واعيل بناء ساكنة ورايت جواري
وقاضي واعيل ومررت بجواري وقاضي واعيل بناء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية
سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لما وحدها في نحو قولهم قائمر اس في مجمع
واما عند سيبويه والخليل فهما جوار واعيل علماً كانا او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو لوث وطيت
احق بحذف الياء الاخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وسواء
كاحق والحق وقياس مثلها المحذوف نسياً ما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى فسيبويه يعد حذفها نسياً عن الصرف
لانه يجيء في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسياً بخلاف نحو

جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن افعل الجموع والاولى قول سيبويه
الاترى انك لو صرفت نحو يعيد ويضع علماً وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء
لا يحذف الثالثة من نحو اضحى ناسياً لفعله اعلالاً عيل وذلك لان في اوائل الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي
المضارعة بخلاف نحو عطى تصغير عطاء نحمله كالجاري مجرى الفعل اعني الجحي في الاعلال فاحمي عنده كاعيل سواء
في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اخيي في تصغير اخ وهي كاسود
في تصغير اسود كما يجيء في التعريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على المذهبين والدليل قوله الذي شرطه
العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين
معاً تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا يؤمن النقصان ولولاها
لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما
وجب ابقاء الحذوف على حالها قبل العلمية لما يجيء في باب البنيات وكان عليه ان يقول ولا مع ما يؤدي
الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيداً عالم وكزيد نحو يا زيد ويقول ابقاء وان لا يكون الثاني مما يبني
قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر نحو عالماً فان الاول فيهما اذ ذاك مراعاة الياء الاول على ما يجيء
في باب البنيات قوله مع ما فيه الف ونون ان كانا زائدتين فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء
فعلانة وفيعل وجودهما ومن ثم اختلف في جرذون وسكران ونحو مان ص اعلم ان الالف والنون
انما يؤثران اذا ثبتا بهذه الالف الثابتة المحدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليها معاً وبتوا
هذه الجهة بسقوط الالف والنون عن التاثير وبشابهها ايضا بوجوه اخر لا يفرق فانها نحو سكران والصدرين
ورنا فسكران من سكوان كحمر من حمراء وكون الزايدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايد في
نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فمع غيرها صلة في عمران وعثمان وغطفان
ونحوها وبشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يتيسران من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف
والنون معاً كزيادة رايري حمراء معاً وكون الزايد الاول في الموضعين الفاً فانه لجتمع الوجهان في فعلان
وعربان مع انفرادهما قال صل على هذا هو الامتناع من باء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت
في الاصل هوزية بدليل قلبها الفاً في صنعاني ويمراني في النسب الى صنعاء ويمراء وليس بوجه لان الشبه
بين الحمراء والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني في نسب اليمن فالقياس صنعاوي ويمراوي
كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا يرى الى ادغام النون في الواو
وجوازهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير
ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف بناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان ثبات
الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فعلى الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم
بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه به وذلك لاخواها العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك لاخواها العلمية كعمران واما الصفة
كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران تقوم
سبباً بل شرط الالف والنون اذ بهما يمتنع من زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب والاول
والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام سببين قوله اذ كانا اسماً الى غير صفة واما شرط فيه العلمية ليؤمن
بها عن دخول الباء كما ذكرنا في التانيث بالياء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطفاً على علماً بين

مختلفة عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان التقدير او ان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة
وليس هذا مما مر لم مثله كما يجئ في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل للمطابقة انتفاء التاء لان كل ما يجئ منه فعلى لم يجئ منه فعلانة في افهم
الاعند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تانيث الالف والنون انتفاء التاء
لا وجود فعلى فان كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن
لا بواسطة وجود رحيم بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالتاء ثم فلم يطلق بغيرها ولم يفصلوا منها ونونا
لا من لفظة بالباء ولا من غير لفظة اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لانهم ان وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة بل للطرق به الى انتفاء فعلانة
بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون
مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان تحصل به
بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري
كما ذكرنا في الثاني انتفاء التاء الدال على عدم انصرافهما وان وعثمان يجرد انتفاء التانيث دون
وجود فعلى ثم تقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما عداه الوزن وهما في كلام العرب
اكثر من المصروف فثبت هذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى ولقائل ان يقول
بل الصرف فيما يشك فيه سد معرفة العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الحال فيهم قايم في فعلان
صفة لم يعلم هل انتهى منه فعلانة اولا هل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل
وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف وتشبيها بباب
سكران اذ قالوا كم دون بيشة من جزء ومن علم كانه لامع عريان ملوب وقد جاءت الفاظ يحتمل
وزنها الامالة فيكون معروفا اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا يعرف نحو حسان وقبان فيهما من الحسن
والقبح فيصرفان اذا مامن وا مامن الحسن والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان وريان قال الخليل اذا سميت
باصيلة منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق اذا لهاء بدل من الهمزة في ارقت
ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه
لان رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمنة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمن ولم يختلف
في منع سكران لحصول الشرط على الزهيري ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرطين على الدوسي قوله وزن الفعل
شرطان يختص بالفعل كثم وزيد ويكون اوله زيادة كزيادة قابل التاء ومن ثم امتنع احمر وانعم ويعمل
فعل مخصوص بالفعل ولم يبن في الاسماء الا بعجم نحو بعم وشم لبيت المقدس وكلاهما في كلام العرب وامتنعوا
عن الفعل نحو شمر لهم وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاضل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يذبل
ويشكر ونرجس خوافر لعدم هذه الاوزان في احياس الاسماء العربية فزيدوا نكر في الاسماء منقولا
ونرجس للجبي ونحو تنصب وترتع واعصر واصبح وتدراء واغدو من الغالبة في الفعل واما فعل في الحوادث
ادلم يثبت فعل في اسماء الاجناس الا دليل لزوميته وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى الاسماء الاجناس
وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وعلى اله ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم الطائر بشر وكحل
لتنويطه عشية فيجوز في بشر بمعنى وبيشان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم بشر اي

اي اسرع والدليل لان شيئا سريع وانا دليل على ما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من الوصف
دلالة النقل الى العلم كما قبل شمر بن مالك فيكون فيه زيادة على الوزن والعدل مع العلمية وان منع ما نقل
ان الوضع لغة في الوعل والدئم بمعنى الاست فيهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي اول
وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروفه التي هي فا فاولق المنوق منه مالوف اذا
سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايبق علما لكونه ملحقا بجعفر لهمزة فالهمزة اصلية ولو كان افعل
لوجب الادغام كما شد واجب واما ايسع علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لبت والفك شاذ ولم يات
في الكلام فعل حتى يكون ملحقا به ونون نسل اصلية لعرفة مع العلمية والنحاة قالوا في موضع وزن الفعل
او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح
ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او ساوى فيه الاسم والفعل لم يصح
انه وزن الفعل والذي حمل الم على ما فهم شيئا احدها انه راى فاعل في الافعال اغلب ولم تجئ بحانع الصرف
اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر
من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل اسع اقل قليل كحاتم وساسم والثاني انه راى يخاف وارحم
لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل فقال كل فعل ثلاثي ليس من الالوان و
العيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما
اسمان واما افعل الفعل فلم يحك منه الا ماضيا للا فعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج والاذهب
لان من كلها فلن يسمع نحو اقبل وانمر ولزارة على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وانعم
على اعلم واري قال ويجئ افعل ماضيا للا فعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي كانجم والجم والمر
ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وادب ولقائل ان يقول على
افعل فعل لم يجئ من جميع الافعال الثلاثة بل جاء ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل
التعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الا سع افعل التعجب الفعل وكثر مجاء في فعل ينفعل مفتوح العين
وفعل ينفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو ذهب واحمر يزيد
على افعل فعلاء اذ لا يجئ من غير باب فعل ينفعل الا قليلا كما شبه على ما يجئ في التعريف انسانا ما لكن الانصاف
ان الغلبة في افعل الفعل ليست بظاهرة وقال لم معرفة غلبة الوزن في احد العيلين لا يكون الا بعد
الاحاطة بجميع اوزان العيلين وهو ما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ ولا يقع ان يختلف العلماء شرط
وزن الفعل وشبه نظر اذ ربما يكون معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر
كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من بعض الكثرة الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا
في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد العيلين وهو قابل به في نحو شمر وهو ما يمكن
الاحاطة بجميع اوزان العيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما يشترط في وزن الفعل بعد دون
الزيادة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتفرقة دون الاسماء اذ لا فعل متصرفا الا وله مضارع
ولا يخ المضارع من الزيادة في اوله واما عن المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فغيرت الوزن وان كان متروكا كالفاعل
الجانب الفعل حتى يصح ان يقال هو وزن الفعل وانما قلنا ان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الوزن معتبرا
واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كالحمر وافضل منك وقد لا تكون كاذب وافكل وايدع فكانها لم يزد فيها فصارت

بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن
مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بعد التاء يخرج من اوزان الفعل اذ
لا يلحقه هذه التاء فحكما يجرى الزيادة المصورة الوزن الى جانب الفعل يجرء التاء الى جانب الاسم
لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجواز اذ الوزن في الاسم قد عرف له عمل ويعمل مع الوصف
الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بعد الزيادة لجواز الحاق التاء كحوارية له وبالجملة اما لحوق
التاء باسودة في محلية ولا تضره لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل
ان يقال في مؤنث سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستبرق واستفعل
اجمع ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج وقعدل وقعنسل وقعنسل وكذا انفعل وانفعل
وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنحو جعفر بكسر النون وتوجب بضم التاء الاول فالصرف واجب
لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من حيث الشروط ولم يصرفها الزجاج
نظرا الى وزنها المشهور يريد اعني نحو جعفر على وزن تغلب وتوجب على وزن تغلب واذا غير وزن
الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن نحو فالكواق وهرف فانه لا يمنع
ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال
لان الاكثر في الاستعمال ارانق وارنق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصورة
المعتبرة الحاصلة فلا يمنع ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتزيل عليه نحو بعد ويهب وكذا
المحذوف العين كقل وبع وخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخشى ويرم
ويغز وكذا اخش وارم واخش لان بعزة الوصل بالفعل ايضا اختص لانها مطردة في الفعل اذ لفعل لا
متصرف الامر قياسا مرة ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لم يتحرك في المضارع فاما
حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف ردت المحذوف لان
سقوطها انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في اسماء السمي بقل
واخش نحو قول واخش وكذا في السمي بقل وبيع حافي قول وبيع وان لم يكن في الغير الزيادة
المصورة وكان التغيير لازما كالسمي بقل وبع وخف وعد وبقيل وبيع لم يتغير الوزن العالي الاصلي
تقول حافي قيل وبيع في قول وبيع وخفحان قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في اسم
علم هو عند سيبويه يعرف ايضا بالوزن كما في ردّ وبيع وفي المبرد ان كان التغيير قبل الفعل الحق بالوزن
لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد الفعل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن
معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الدوّل
فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان المشترك فيه بين الاسم
والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا للبوشنجي فانه اعتبر وزن الفعل
مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلما
واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعب واسترل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما لمحكي كون الفعل سمي به مع التغيير فيكون حاله
كيزيد في قوله تبيت اخوالي بنجران طاما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف
مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او حلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة

بالجملة لا يقدر الا شرط يذكر في باب الصفة وما يغيرذلك فقليل نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلو لم واضعة علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما بينا من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا
ووزن الفعل وبما مضى ان له بكونه فرعا لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
معنى بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون
سببا لا غير وشرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول وهو ضربان اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر
اولا كاصبع واغدر ويزيد ويشكر وهي موضعين على الحاء فالاول بابه ساجد علما فان العلمية سبب نسب
عندنا بي علي والعدولي والسبب الثاني عندنا بي علي شبه العجمة وعند العدولي عدم النظير في الاحاد وليست
الم لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند الم غير منصرف عند غيره والصواب
عندا فصد سيبويه ففيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يكون التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر
في التانيث بقال سراويل كمغزب اذا سمي به وعند العدولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان
القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته انها تبني
سببا فنقول في حمراء علما سببان الثاني من الموضعين كما عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث
فلا يعتد به والاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدول
الى الوجود وابن بابشاذ اذا منع الصرف اعتبار العدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد
العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما آخر وجمع علمين فغير منصرف عند سيبويه
اعتبارا العدل الاصلي مع العلمية وكذا الكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفعل من ذلك الفعل
فانه ينصرف اذ العدل في الاصل والاخفش والكوفيون ينصرفون اخر وجمع وكنع اعلما اذ العلمية ومع
آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في نحو اذا سمي
غيرها وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعل منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل
في باب العدل كعمر وزفر ولكم عندهم بخلاف فعل والله اعلم كون العلمية شرطا لا غير في موضع
واحد على الحاء وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمنع
بهما من الياء فشابه الف التانيث فيقوم مقامها مقام السببين وعند الباقين العلمية سبب بهما كما مر و
الثالث اعني ان يكون العلمية شرطا او سببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي
الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزايدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب
وذلك مع الوصف على ما ذكره الامام ذكرنا انها يجامع مصدرا كون الوصف لا يغيرهما واما ان يجامع ولا
يؤثر وهذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجرمي وللي فانه لا يلغي سببا فهذا
حال العلمية في جميع ابواب ما ينصرف وجعنا الى شرح كلام المصنف اعلم ان المصنف انما اتعرف كل ما فيه علمية
مؤثرة اذ النكرة لا دخل لجميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم
مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون وافقتها ما يكون اجتماعه من هذه العلمة فالتانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون في اذربيجان لكان يزول تانيث الجوع بزوال العلمية لان الشرط لا يؤثر
بدون الشرط وجميع ما في العلمية المؤثرة فيه ثلثة اشياء العدل مع العلمية والوزن وشبه العجمة

او عدم النظر في الاحاد في باب ما حد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة
لوجهين الاول ان كلا واحد منها ايضا والثاني ان وزان العدل اما فعال او مفعل وفعل او فعل
او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر واسحر عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل
ولا اوزان الجمع لانقضي وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع
مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها ثبت انه يكون معهما
الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيعود ايضا هذا غاية ما يمكن ان يحمل الشبهة
قوله لم ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في ثلث وكما يمكن ان يقال في
احمد علم لكان النقل اذا صار اسما أحمد بفتحتين فعدل اذا اضمت في حال العلمية ولم يطرء العلمية
فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بعدل مؤثرة لاستفادتهما بالنقل ترد دونها لانه انما عدل
علما كما قلنا في عمر بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلم ينصرف لان العدل وان حصل
فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغة ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما
من الاوزان هذا كلام ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا
كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وباب انهما انما
لا تنصرفا باعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمد
بان قال الوصف هنا لا يثبت مزدوجا مع العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى
رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ عدلا واحمر التنكر فانه لا مانع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا
اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كما ذكرنا وسيأتي
وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر اذ ينصرف اخر وجمع بعد التنكير
لانها من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير
واذا نكر احمر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذ ذاك والعدل اذا عاد غائبا لم يقبل
التسمية به لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا اتيتها فيما عند بني تميم واذا نكرت نحو ساجد بعد التسمية
به وغير منصرف عند الاكثرين اما عند الم فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها هنا فضل تركيب
لا يعتبر بعد التنكير واما عند الجرمي فلسبب واحد وهو عدم التعظيم في الاحاد وشبه سبب اخر معنى
الجمع اذ لفظة لفظ وذهب ابو علي الى ان الاخفش انما لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر ان
علة منع الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون بغير صفة كاربع وانكل
وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نقل للاخفش في ذلك صريحا واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو
عند البرد كما جاء هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ان لا تنصرف اذ هو انما منع بحمل على ان
كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجرمي لم يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل
العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير وسيجيء ومثله
فلان الصفة اذا سمي بها ثم نكرت سواء يصرفها الاخفش حالا فاسبويه وقال الاخفش ان سميت باسم
آخر جريته ذوالف الثانيتين والجمع الاقصى نحو مقعد صحراء ومعدد مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم
الاخير صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذ ذاك الف الثانيتين ولا الجمع الاقصى حتى يمنعا عن الصرف
بعد التنكير والجرمي لم يصرفها بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف

ليس ذا الف الثانيتين جمل مع الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله
مؤثرة حالي ومعقول بجامع ما وبهنئ بما هي شرط فيها الثابت بالياء والعجمة والتركيب والالف والنون
في الموضع اسما قوله الا العدل مستثنى مما ينبغي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد الا اي
اي لا يجامع سببا غير السببين اي شرط فيها العدل فكل المستثنيين من ذلك المقدر نحو فوك ما ضرب
الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة يجامع الاربعة الاشياء وبهنئ شرطها
ويجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل سبب هي معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاشياء
كاد يجيء فاذا نكر بقي على سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من
الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن فقط ولا يمكن ان يكون معهما التضاد بهما فلن يكون الموجود
كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد فقط واما قلت بهما متضادان ليصح حكمي الكل بان
كلا منهما علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو يتضادا واجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم كان
ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المتغيرين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا
في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية جارية عليهما بعد استعمالهما بالثانية والجواب
عن الاعتراض منع وجوب كون العلمية على العدل والوزن كما ذكرنا في احمد والاعتراض الحق
ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حمراء وزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله لم وخالف سيبويه
الاخفش في مثل احمر اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم لما يلزم من اعتبار
متضادين في حكم واحد س قوله اعتبارا منصوب بعلى انه حال من سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه
باب خاتم هذا جواب عن الزام الاخفش سيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي
لو جاز اعتباره بعد زواله لكان خاتم عرمنصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب لم
عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف
احمر النكرة وذلك لانه اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية
الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع الصرف لانك تحتاج في
الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولم يكن اعتبار المتضادين
في حكم واحد جائزا اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة
وعلم احمر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة
فاذا نكر احمر فانه يجب اعتبار الوصف وليس معنا الاعتبار ان يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون
معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او بين
او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان الثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يفيده
وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد منه اثبات معنى وصف الاصلي جاز بالنظر الى زوال المانع
هذا والحق ان اعتبارا زال بالكلية ولم يبق منه شيء حال فالاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر
بمجرد كونه موجودا قال وقد يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية لما لو سمي مثلا
باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكر لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه
لم يعتبر فيما لان المقصود الاتم في وضع الاعلام المنقولة غيرها وضعت له لغة ولذلك نراها في الاغلب

مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو قليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف بل قطع النظر
عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشعر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في احمر انما هو في مقتضى القياس واما السامع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء
وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية
انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف اجماعا
بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل
في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل
وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار
لفظه بالالوان والحق الظاهر في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو
افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف
مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة الوصف اعني من بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة
على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته اجماعا البتة لكونه في منع الصرف
اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية ما والمحي عنه معنى الوصف على تقدم في جمع هذا
حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يحل من اسباب منع الصرف بالعدل
عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل
امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يحل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد
لو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته الصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما
لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعباق اذا صغر بعد التسمية به
ويحل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كحصيم ودحيرج في حصم ودحرج
واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب
احيمد ونريجس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع ينقل نحو بيطر ببيطر واما ان عرض الوزن
في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه
والاكثر يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه
بناء مستانفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم عليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف
العلم في حميرة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير ثم
يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جرائه صفة فلا يقال شحيل رحيل وفيما قال نظر
اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا
قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهو المطلوب في غير المنصرف واما الالف والنون
فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخ التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان
وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطن فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب تبين في
التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن

الوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع
الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالقطع فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من
ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام
والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين
دليل تمام الاضافة مشعرة بعدم تمام تنافر واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نون المثنى والمجموع
ويجوز ان يقال لما عاينت اللام والاضافة والتنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر
ومن لم يقل يتبعه الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيرجح بهما جانب
الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على
عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف
جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اقوى واولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل
على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا
والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بيض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا
والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي
المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمعود اليه
ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد
اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة
الكلام الى افكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على
علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في
جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه
به مثل قام زيد وزيد قام ابوه قوله فمنه الفاعل اي ما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا
والخبر حملا على معنى انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي
الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف
والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او في الظاهر نحو زيد قدامك غلامه
لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء
في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا
لان زيدا في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل
كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو المسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك
الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر
عن رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قايم زيد يدخل
في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه
اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قايما او لا يقال علمت هذا العمل

على وجه تملك وعلى جهته اى على طريقه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدر اسند اى
على طريقة اسناد القيام وبعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباهما وذلك ان
طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو قام زيد عدم التغيير فحمل ما اسند الفعل
على هذا الخط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو
ضرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان القرب نسبة بين الضارب والمضروب يشعر بكل
واحد منهما وبهذا تصدر عن احدهما وتقوعه على الاخر وبقوله على جهته فيما مر به يخرج مفعول ما لم يسم
فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يجوز اذ عند ليدخل فى الحد وعند من
حد بعدم اللبس بفاعل وخلو فهم لفظي راجع الى اندراجه بقوله فى اصطلاح النحاة فاعلا او لانه
خلو فاعلا معنويا وبمثل يزيد قايم ابوه لرفع يرفع شبه الفعل الفاعل ليس نفسانيا فيصدر لاحتمال كونه قائما
خبرا مقدما عن ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل فى الفاعل المسند حلو فاحلف فانه فاعل ابوه
وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل فى قولهم والاصل ان يلى الفعل فلذلك جاز
ضرب غلام زيد وامتنع ضرب غلام زيدا بل على فعل اى يكون بعده بلا فصل من قولهم ولبك الشئ الشئ
مثله فقوله فلذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال
انما جاز ضرب غلام زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير متاخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلى الفعل
فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلام زيدا معللا بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز
ضرب غلام زيدا لان غلام زيدا فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا
فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا فى ضميرين لفرض تفخيم الثاني بذكره اولا بهما
ثم مفسرا ليكون ارفع فى النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او فى الضمير الذي
يجئ بعشرة فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا
يلتبس بحال فى زيد فى مسئلتنا فانه يجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ
الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول
ههنا فانه يكون فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثمة منع الفراء والكسائي
باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصريين والاخفش
وتبعهما ابن جني نحو ضرب غلام زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة
اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزيتهم ربهم عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاديات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وبجواز التاكيد
بردي الجواء واصحاب العصيان وبقوله الدليب شعري هل هو من قومه رهين اعياء ما جزم من كل جانب وللاولى
يجوز ما ذهب اليه الكوفيون على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يجب ان يعلم
ضربه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ فى مفعول
ما لم يسم فاعله ونحو اعطيت صاحب الدراهم قلة ضرب غلام زيدا وكذا اذا كان المفعول مفعولا
يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته قدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قبلت باخي زيدا
او مقدرا نحو اخبرت قومه زيدا اي من قومه فمن ثمة حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه فى المسئلة
واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او مضافا

هاوجب تقديمه شرح ابيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان بحاله يجوز
قوله لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى الفاعل والمفعول به الذي
دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظي فى الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة
على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة لتمييز بينهما اى الاعراب
المانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر
كما يجئ فيلزم كل واحد منهما ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى احدهما
او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظرف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال
ضمير المشبه بالفاعل نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى واستخلف المرتضى المصطفى سلم
وعلى آله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان
المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربك ذلك يعبر
المتصل منفصلا فان قيل فى المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا
عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكل الامرين موجب الاتصال بالعامل صار بهما معنى
حرف الفصل الاتي الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يخيرون فى الجامد بين حركات فى كلمة
واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فيه منفصل
انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل
مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير المتصل بعامله ولا عاهو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان
من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قولا او وقع مفعوله بعد الا اي
مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدا الا عمرا ويتبين ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء
معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجبان يكون ذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية
او غير ذلك محصورا فى المتاخر من ذلك الاستثناء باقيا على الاحتمال لم يدخل المحصور
ولا المحصور كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا الا عمرا وان ضاربة زيدا محصورة فى عمرو اي ليس ضارب
لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرو وقع الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد وبالعكس
لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية
على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاءني زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة
الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاءني راكبا الا زيد فانه تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب
زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان يتقدم عليه
من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية
على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فمقتضى هذا القول ان
ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا وزيد احتمل ايضا ان مضروبية عمرو
وفى اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقديم المذكور الان صارت
مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اعلم بذلك
او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت

احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيد وما ضرب احدا الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
عامين نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا او قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احدا
الا زيد عمرا وبقي المستثنيان غير محتملين واغا كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق
به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول له المستثنى كما كان حين
ذكرتهما خاصين ويكون فيما ضرب الا عمرا وزيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة
مقصورة على زيد ويختص عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا تشتغل
بما شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما ضربا احد شيئي الا عمرو بزيدهم
ولا تقول في غير البدل ما ضربا احد شيئي الا عمرا الا دينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا
فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدين منهما جاز نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد
عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما واقعا
قبل الا ولما استثنيا مكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مقدر من
جنس الاول لا بدلا والتقدير ما ضرب احدا احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين
نحو ما ضرب الا زيد عمرا وكان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما
مذكورين لكن المستثنى لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيء الا زيد او لا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين
اذن لساكا لواقعين قبل الا وهي بمنعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل
جاز مطلقا بقولهم ما تركيا اتبعك الا الذين هم ارذلنا بادي الراي اي بلا رؤية قوية فلهم ان
يقدروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل يجوز فيه
ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ضرب الا عمرو ازيد ان زيدا مقدم وليس بمستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة
منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما
الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا الغير العامل في المستثنى نحو قولك ما
ادلم يبق الا الموت ضاحكا وذلك لان بعد الا من حيث المعنى من جملة ما قبلها غير الجملة الاولى لان قولك
ما جاني الا زيد بمعنى ما جاني غير زيد فاحضر الكلام وجعلت وجعلت الجملتان واحدة فالا في
ان الحيلولة بالمعمول في الخبر الاجنبي من عامله انما هي المستثنى منه على طرف ذلك الجنس غير متوغل فيه واما جاء
وهو المستثنى منه وبابه المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما
كالشيء الواحد وما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ قولك ادلم يبق الا الموت معمول لما بعد
ضاحكا معموله الآخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمولا آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير المذكور واما
مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله لم يحمني حتى سواك وليم بهم على احد الا عليك النوائح
وكقوله لا استهل بالقوم الا كارها باب الا مبحث ولا دفاع للحاجب اقول وآله عامل آخر من جنس الاول
اي قامت النوائح واستهل باب الامير كارها والكسائي يجوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر
او في غيره بلا تقدير لناصب والفراء وابن المبارك يجوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فيبيتان لك على

على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى
فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا
لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاصالة لانه
لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرو اغير زيد
وايضا قوله او معناه يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما
زيد عمرو ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المعمول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا
وقد خالف بعض الاصوليين في افادة انما الحصر استدلالا لا بنفي قولهم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق
واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس بعمل الا بنية وليس الولاء الا بالعتق كقولهم لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجد قولهم واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع مفعوله بعد الا او معناها او اتصل
مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره سر بيانه لما يلزم من نقيض وجب مخالفة الا لاي تاخير الفاعل كما مر وشبهه
ان يجوز عند الاحنف وابن جني اذا لو قدر منه كان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا عن المفعول قوله اتصل به
اي بالفاعل ضمير راجع الى المفعول ومثله ضرب زيدا غلامه كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة
الفاعل او صفته نحو مررت زيدا الذي ضرب غلامه مد واكرم عند راجل ضربها بكذا قبل ولو قبل يجوز اكرم
رجل هذا ضربها الجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب
عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل عنها لما ذكرنا بعينه في وجوب
تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة
فلو قدمت الفاعل بطل الا لانعكس المعنى ولو قدم معها الجاء المحذور المذكور قوله او اتصل بمعموله
اي كان معمول الفاعل ضمير متصلا به وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل
اما ضمير منفصل نحو ما ضرب الا انا او مظهر نحو ضرب زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانه لو
كانا معا متصلين نحو ضربك لوجب تقدم الفاعل كما ذكرنا قوله ومن ثم الخ وقد يحذف الفعل لقيام قرينة
جوازا في مثل زيدا ان قال من قام وليبك بزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
وقد يحذف فان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد بس قوله لقيام قرينة حوازا لا يحذف شيء من الاشياء
الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جايزا او واجبا قوله زيدا لمن قال من قام الظاهر ان زيدا مفعول
لا فاعل لان مطابقة الجواب للسوال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان
السوال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات
وايضا فالسوال عن العام لا عن الفعل والاسم تقديم السوال عنه فلو قال زيد قام بلى قولهم
الدخطيئة فلو اتيته ترفع خطيئة من باب خذ فالفعل بل خلاه واي ان لا يتفق لك خطيئة من الناس
فانا لا الدراي غير مقدرة فيما نحن فيه لتسوادا عنداوا جتمت من الحومة والتصنع ويروى النصب
فيهما على تقدير ان لا اكون خطيئة فلا اكون الميه قوله وليبك بزيد ضارع تهزا ايضا من جنس الاول
اي مما القرينة فيه السوال الا ان السوال ايضا عينا مقدم هو دليل عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه
يلتبس الفاعل اذ ذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قال وليبك بزيد ضارع سال سائل من يبكيه فيقول
ضارع اي يبكيه ضارع والسوال والاول مصرح به والبيت للحرث بن نهيك تمامه مختبط مما تطيح الطوائح

يقال بكيته اى بكيت عليه يحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والفارق الدليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكفي برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان مطلعا وظهر الود والصفاء وتعليقه يبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والسبط الذي ياسك للعرق فهو نفيه سبلة بقال اخبطني فلان واحتكل من خبطة الشجرة اذا مرتها بالعصا ليسقط ورقها ماطح اي يذهب ويهلك والطواح بمعنى المطيح قال ذو الرمة طوح اي ذهب به ورفعت به ولا يقال للطوحات المطيحات وهو ما على حذو الرواية ومثال اورس فرس وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله ما تطيح متعلق بحبط اي يسأل من اجل ذهاب الوفاء به وما مصدرية او بيبك المقدر اي يبكك لاجل اهمالك المنايا بزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل اهمالك الكروم التي طوحت الطواح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية لورود الماضي بصورة الحال اذا كان الامر جاريا لتصوير المخاطب كقولك تقبل الاسد فاضربه فاقتله قوله وجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا وجوبا على انها مصدر لفعله يحذف اي يجذف حذفا جائزا او وجوبا اذا كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر به لم يجئ المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث شوق في النفوس لذلك المبهم لان النفوس يتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود هنه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة واحدة بكلم يكون احدى مبتداء واستجارك خبرها لعلمهم بان ستقرا به اختصاصا وحرف الشرط بالفعلية على اذ نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثلنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو الجزء ان منطلق اهلكته ومنع ذلك ما اولا بان اضمار فعل رافع لضمير اي ان هلك وان اهلك منطلق وهو مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قائم اعني كل حرف لا يليه الا الفعل قد الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان للموضوعة للثبوت والتحقق فيما اذ تدل على ثبت وتحقق والتزم ان يكون لما يخبر بها فعلا كما يجئ في قسم الحروف ليكون ان مع ما تحت الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الصريح المنسوبين بعد لو الخامة نحو قوله ولو ان اسعد ان اى لو ثبت وتحقق اسعدني فان مع ما في حيزه فاعل لذلك المقدر قوله وقد يجذف فاذا معا مثل نعم اي يجذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجئ في التنازع واما حكم بعد نعم يجذف الفعل معا الآتي تتم حروفا بعد معناه الافراد ايضا الا بانضمامها الى غيرها كما سبق في حد الاسم وهنا افاد المعنى الكلي في المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان المدلول جملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يجذف فان قوله وقد يذكر فان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية

لبه مختلفين لو قال العمل فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا ضارب وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من متعاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا كان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل المقدرات وهو الاثنان قوله ظاهر بعدهما اعما فان ذلك لان المضمر لا يقع تنازع عند الكل لان للمضمر التنازع فيه لابد من ان يكون متصلا او منفصلا ويجعل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في كلا حد من المتنازعين غير لو خلا عن الآخر والعامل الاول يجعل عمله في المضمر المتصل بالعامل الثاني لان المتصل يجب اتصاله بعامل او بما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضربت الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ابدا من باب التنازع على الوجه الذي للمضمر البصريين وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والقيمة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما يجوز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول وانضمت فيه ضمير مطابقا للمتنازع فان كان بدون الانضمام كما مر نحو ما ضربت وما اكرم الا انا ما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد ويكون مستثنى من المتعدد المقدر في اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنى من ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما الا ظاهر ولا مقدر لغير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كان مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى باك ضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع قلت في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا انا اذا لم يكن اتصال الضمير مع الفصل باك فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير فيكون ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كون ملغى وكون الاخير مؤثرا في العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضربت نائبا عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معمولا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلام من يستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهب علي بن عيسى والبصريين ايضا في هذا المقام فتابعا الكسائي في مذهبه لا تتم بالفوته هنا في انه من باب الحذف فالاضمار بعد حذوا الفاعل مع الاشارة الثانية عليه لابد هو وكما ذكرنا في اعمال الثاني في المفعول المرفوع يجئ مثله في اعمال الاول فيه وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يكون نحو فيه بخلاف الفاعل وكون المجرور المنصوب المحل نحو مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو ما ضربت واكرمت وبك مررت وقعدت فقوله لم ظاهر غير واجب مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد شاع ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو ضربت زيدا واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي التنازع اعم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقان في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيدا وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر الم هذا الثالث بين بالضمائر الآتية

لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية
والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او
بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع
فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين
عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين
في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله م ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول ش اي البصريون يقولون المختار اعمال
الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما
اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المط فلا ولي ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت
الاول في النصب في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء
وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يخفى هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد
وكاد يخرج زيد قال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اولى الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب
اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاولى اي اعمال الاول
قوله م فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت ش هذا بيان انه اذا اعملت الثاني
على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فعل الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية
فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا ومطابقا للاسم المتنازع في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين
وضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربتني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل
الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر محالة كما قيل
فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سيل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل
الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ بمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فيقول
ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل الم عن الفراء
منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا
والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان
تعمل العاملين في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على
اثر واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي
بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا
هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني
وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف
الفاعل لان الحذف هنا ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف

لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل
الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز
ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع
ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان
المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعول
اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما فعطي وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا
اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا للفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض
على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان
كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية لمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران
والشعر قال تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا
فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف
ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار
فيه قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع
الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا
هو فتقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافي هذا والحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبتداء والخبر بلا جنبي قبيح ولا سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما
مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع
مانع فيظهر ش هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فعال
فقال لا يخ اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين
وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربتني الهندات
يضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع
من حيث كونه مفعولا للاول مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على
على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذف
نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين
فلا ولي اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المط
للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظهر بسبب عدم تاثره فيه مع القرب مع انه
ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول
والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا
كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام
اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر
وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين
المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان

منطلقا قال الم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق
المفعول الاول اذ هما مبتداء وخبر في الاصل ومطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وجب
تخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه تخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز احد حذف مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم
له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة
وقبله فان كن نساء للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما
الزيدان منطلقا وان كان الموعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبان اياه
الزيدين قائمين حسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هند قائما وفي كل
هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتداء والخبر في الاصل قوله م
قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى ش هذا جواب عن استدلال
الكوفية لهذا البيت في اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول
بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون
الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بلا اتفاق وهو حذف المفعول
من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين
مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الاخر لا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر
اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كانت البيت من باب التنازع وليس منه لفساد
المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فلحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب
ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما
مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم يشتمني اكرمتك ولو شتمني لم اكرمك
رجعنا الى بيان معنى فساد البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله ما اسعى لادنى معيشة شرط
فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان يسعى لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني
جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجزاء فيكون عدم طلب قليل من المال
منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد
المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان
الواو للحال والجواب انك يكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو
العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فلا م توجه
قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها اي قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد
ولكنها اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش
به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر مفعول لم اطلب
محذوفا نسيا كما في قوله تع يقبض ويبسط اي له انقبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت لو كان
سعيي لقليل من المال لمعنى ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت

بل كنت استقر واطمئن ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤثل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر
واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال
الثاني وحذف مفاعيل الاولى واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاولى واضمار مفاعيل الثاني
والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين
فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا
الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف المفعول الاول وما احسن واكرمه
زيدا على اعمال الاول قوله م مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم مقامه وشرطه ان يغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاولى من باب اعطيت اولى من الثاني ش قولهم مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل
الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل
آخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع
ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي
وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب
اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا
فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعول علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت
يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فتقول اذا كان مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت
زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او
انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا يفوت مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه
ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تع قيل يا ارض ابلعي ماءك اي
هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم
الذي تضمنه كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقولهم اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم
اهلاكنا فيصح بين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام
الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فيعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتداء والخبر وما
حذف في هذا الباب من الفاعل وليس بمنوي ولا يحذف المبتداء الا مع كونه منويا فلا يفوت بهذا خبر كان
المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل
الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون مفعول من قام الثاني مفعولي علمت
مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلولا قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه
صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه
شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد
ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا
اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل

ادلم تلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يشبه الخبر في الحال
فالاشارة انه يجوز فيما سابنيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والتلبس يمنع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتداء فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك منطلقا
تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو مر بموسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل
واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يبنى
الفعل بلى فعل بل معنى ان ترفع بالفعل ارتفاع الفاعل فهو كعلم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين
واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا ليست مخالفته
نحو اعطيت زيدا الخاتم فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله نعم افرأيت من الحق الهوى هذا الذي
فلما من حيث القياس لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل اول فضلة
والجار احق بنصبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة
فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلمك زيدا بابك
ولا تلتبس مع لزوم مركز قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك اما الاول فان نايب مناب
ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى واي جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل
من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان
يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور بمفعول به لكون بواسطة حرف
الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جيئتك
للسمن فانه يقال جيئ للسمن اذ ترتب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثمة لم يقل المفعول له مقام الفاعل
واما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب وترتب فعل يفعل بلى مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها
العطف وبعد لبس الانفصال والفاعل لكونه الفعل ولو حذف فهم لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز
والمستثنى ليسا من ضروريات واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد
طيبت نفسا واما المختار فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة
عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون
طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد من سايرالمنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض
المتاخرين فوجهوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا بد واجبا استدلالا بانه ذكر ذكرة
لو انزل عليها القرآن بالنصب بقول الناعرة ولو ولدت فهرة حجرا وكلبة لسب بذلك الحجر والكلبانا
وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف والجار كما في الزيد
الخبر والوجه الجواز لانتفاء المانع بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به
بشرط تقدمهما على المفعول به وقدمها والشرط في المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به
وقد اجاز سيبويه اقامة المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قعد او الخروج خرج بناء على قرينة
التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المحدود عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به
كقولك قمت فاسحن اي سحن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب
عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معه كلاما

كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بالتلفظ على ضرب عن قولك ضرب بل يجاء بضرب ضربة او العرب
لم تذكر قال الم ضرب سويد وكذلك بشرط الفايدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شديد
ولا اجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فايدة متجددة في ذكرها وشذ
في الظرف المكاني ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه ولا
بعضهم في غير المتصرف الملفوظ به مع القرينة مع انت في دار ضرب اي ضرب فيها كقوله نوكل او لنا كان حقه مرفوع
عنه مرفوع المحل عيسى لا للفتحة المقدرة المتعذر عيسوا لا للفتحة الظاهرة كما في قوله نقاتل وان احد من الزيدين
استجارك لكون ليس في معنى لا احد منهم بخبر كما كان في استجارك المقدر وذلك لاضافة الفعل في رفع المسند اليه
فلا يخلو منه بخلاف اسم الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به ناب الجار في النيابة
ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم المرفوعات
والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل
ما كان داخلا في عناية المتكلم واهتمامه يذكر ويخصص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى احتمال
قوله والاول من باب اعطيت اي محاله مفعولان اولهما ليس بمبتداء وانما كان اولى لان فيه معنى الفعل عليه
دون الثاني فمن اعطيت زيدا درهما جاز زيد عاطا اي آخذ والدرهم معطى وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكسو والجبة مكتسى
وكذا في عيرته قوله ومنها المبتداء والخبر المبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قايم الزيدان وما قايم الزيدون فان طابقت
مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به الغاير للصفة المذكورة اعلم ان للمبتداء اسما مركبا يترك بين
فلا يمكن جمعها في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزايها واذا اختلف شيئان في الماهية لم يجمعا
في حد واحد فاذكر المعرف كل منهما حدا وقدم منها ما هو الاكثر في كلامهم وفسر المحشري والم العوامل اللفظية في
المبتداء بنواسخ المبتداء وهو كان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطق ولا يحصر عامل دون
عامل صونا للجد عن اللغط المحال ويجيب عن قولهم بحسبك زيدا في الدار من زيادة الباء ومن
فكما نفاها هنا وان بجواب وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع
المحل بالابتداء قريب من الاول وذلك لان لفظة ان لعدم تغيرها معنى الجملة فصارت كالحرف في الزايدة التي لا
فيها الا التاكيد لكن يشكل على قولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو للمبتداء
ان اخواتها مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا تعمل عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المومع وقد يجيء
الاشكال بوان لا ليس زايدا ولا جارا بمجرى الزايد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العوامل اللفظية وهو مبتداء
والاولى ان يجعل الحمل على موضعها بالرفع ولا يشكل ان اخواتها مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر مرفوع
لكونه خبر المبتداء فان قيل نحن لا يحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها
وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد يخرج اذن هذا المركب عن حد المبتداء لقولهم هو لا اسم المجرد وليس
هذا المركب باسم بل هو مجموع اسم الا فان قيل انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال هذا
مذهب من اجاز رفع صفة لا النافية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى
التركيب وصيرورتها كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي لا ان تراه وقوله مع سوء
انذارهم عند من قال انذرتهم مبتداء لنا وبهم بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وقد
ولو قال المبتداء الاسم المسند اليه لم يدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل

الاسماء الذي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتداء الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة
قوله او الصفة الواقعة الى آخره هذا هو حد المبتداء الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتداء
الاول فقالوا ان خبره محذوف يسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتداء اصلا من خبر حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له
فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف
ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وبقي بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر ويزيل بالظاهر
ما كان بارزا عن مستكن سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان
قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم
الزيدان وان قايم الزيدان وان قايم الزيدون وهل حسن الزيدون والاخفش والكوفيون جوزوا رفع
الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجوزون في نحو في
الدار زيدان يعمل الظرف بلا اعتماد واجري نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال غير
مالوف على الزمن بنقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب
الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وبخطيئ يوم لا اصيد فيه اي يقل
ويندر فهذه كلها مبتداة لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتداء عليها لما فيها من معنى
الفعل فيلزم الصدر فرب عند ابي عمرو مبتداء لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب
من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان الزيدان وسوغ الكوفيون هذا
الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة
كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه
كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما
واما العامل في المبتداء فقال البصريون هو الابتداء وفسره بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى
المبتداء في المبتداء الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد او عدمي فلا يؤثر
واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين
يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم عن الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل
في الخبر هو المبتداء ويمكن هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا
في حد العامل وقال بعضهم المبتداء الاول ترفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال
الكوفيون المبتداء الاول ترتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء
فان طابق مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران
كونها مبتداء ما بعدها فاعلها وكونها خبرا مما بعدها فتقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف
النفي اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها
يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي بعدها ليس بمفرد مبتداء لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة

بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل
ان يكون مبتداء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل في المبتداء الثاني تجريده عن العوامل
لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتداء الاول وخبره لان كون
كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتداء والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتداء الاول والثاني و
الاسماء المضبوطة قوله المسند اخرج منه المبتداء الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتداء
الثاني م قوله واصل المبتداء التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتداء
التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم
الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي
اعني العمل والفي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه في الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطرأ عليه
واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا
على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه
فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو بدي
بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما لاسم آخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر الى قوله ومن ثم اي ومن
جهة كون اصل المبتداء التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر
قلنا لان اصل المبتداء التقديم والتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا
قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتداء التقديم فيكون الضمير في
صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب
غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتداء لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام
يقتضي ان يذكر الم ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء والمواضع التي يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التي
يصح فيها تنكير المبتداء قوله م وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امرأة واحد خير منك وشر امرئ ذا ناهب وفي الدار رجل وسلام عليكم س علم
جمهور النحاة على انه يجب كون المبتداء معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال الم لانه محكوم عليه والحكم على
الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول الم ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم
غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن
الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتداء او عن
الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم
علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما علم قيام زيد مثلا فعلت زيد قايم
عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل قام من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم
يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تع وجوه يومئذ ناضرة ولذا في الفاعل لا يجوز
مع علم المخاطب بقيام زيد ان يقول قام زيد ويجوز ان يقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان يقول
قام في الدار رجل ولا نكر ان وقوع المبتداء معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه لاشتباه الخبر بالصفة

في كثير من المواضع نحو فاكهة فما لها نقدم عليه وجوبا ولا يلتبس بصفته ثم تقول يقع للابتداء نكرة من غير تخصيص
في كثير من المواضع احدها ما التي تجيء على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى
نحو سرا مرة ذا ناب واما قعد عن الحرب وتشمر للجاك الى نحو عرقوب الثالث المبتداء الذي خبره ظرف او جار
ومجرورها الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما لمذهوب وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ايرجل في الدار ام هل
رجل في الدار ام امرأة وارجل في الدار ام امرأة والخامس بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يفرك والسادس
بعد اما نحو اما غلام فلي عندك واما جارية فلي املكها السابع الجواب نحو رجل في جواب من جاءك
اي رجل جاءني لان السؤال بالاسماء فالجواب بمثلها او لجواب غيرك لك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شر ما يرى
وشر ترى وشر مرعى وقولهم امت في حجر افيك وقوله تعالى ولعبد مؤمن خير وجوه مؤمنة اما قولهم لم في التعجيب
وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعله والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فلذلك اختص بدا
ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بمسوغ الحكم فانه حاكم على غير المختص فلا يتم لهم
ادن في تعليل كون المبتداء معرفة او مخصصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل
من الجر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان التخصص في الصورتين حاصل
فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجوز ايضا واما قوله في ارجل في الدار
ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول اذا كفى الاختصاص الحاصل
عند المتكلم في جواز تنكير المبتداء لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما
يطلب الاختصاص في المبتداء عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة
معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
ام امرأة لعدم العلم لفظا ام الدال على حصول الخبر عند المتكلم وعموم شيء آخر ههنا يختص به المبتداء
قوله فيما اخر خير منك ان وجه التخصص فيه ان النكرة في سياق العموم فقولك احد عم جنس الاشخاص
لم يبق منهم احد فيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت
ما احد خير منك فالمقصود ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يختص بعض الافراد من
العموم بشيء وكيف ذلك والمخصص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه
وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيين
المحكوم عليه ما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد
وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها بسبب التغير الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
بشيء وقد اضطربت اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة
الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير
نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت يغني ورجائي وقيل الخبر هو الشرط
والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتداء لا خبر لها هذا قال
فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام
محذوفا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حذف الاسم لان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مبتدأ
او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان انسانا قام كقولهم ان امرءا هلك وقولك
من ضربت اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي

اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر الظاهر وكذا ما في نحو ما كان فلان كذا وما تفعل افعل
وما تفعله افعله وكذلك كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبة الى المسلم لان اصل
سلمت سلمي ما فعله ما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب
مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويلك وتلي لك لان معنى الويل الهلاك ولو فرضت ايضا ويلك كان
حلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لكن الاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصيص فيه اريد تخصيصه بالنظر الى المخاطب اغا كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما كان
الخبر عنه مع كونه جائزا وتجرد ذكره لتقدم الاهم والتنبيه على ان المراد اذا لو قوعت الخبر وقلت عليك نفسك ان
تقول سلم مرتجا يذهب الوهم الى الغيبة فيظن ان المراد عليك الغيبة وهذا الخلل ابو تمام ونزل الشاهد
هل ما يحكى لبتداء النصيبة وقال على سلمها من اريبة وهل غبي به فما تضمر شخص حاضرا فقال لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين وبعد المراع تزاد معونات الدموع السواكب هذا مع ان سلم لا يجوز
ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله
فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي
هو بمعنى مصدر سلمت قولك سلام عليك فعلى هذا فالمراد ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي لفظ سلام
عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سليما فالاصل
سلمك الله سلما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب دل على الفعل والفعل
على المحذوف فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ادوا النصب الدال على الحدوث
فرفعوا سلام وكذا اصل ويلك هلكك ويلك اي هلك كافر فعدل بعد حذف الفعل نفضا لغبار معنى المحذوف
قوله وللخبر فقد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد ويحذف ما علم
ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به لم واغا جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر لتضمن المفرد وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يجوز ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب وهو وهم واغا وقع من قبل امام لفظ خبر المبتداء وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر لم وهو المجرد المسند به الغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية
قوله تع بل ايتم لا مرجبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في قولهم انا زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون
اسمية نحو زيد والله لاضربنه والا دخل الخلل ان اذا منع قوله فلا بد من عائد لا يخ الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
هي المبتداء معنى لولا فان كانت لم تخل الى الغير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك متوجها زيد
لا ريب انها هي بل ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام المضمر
واغا احتاجت الى الغير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة
تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما في
ان الظاهر قام مقام الضمير وهذا الضمير الرابطة يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتداء جزء من المبتداء الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه
لان خبر البستين تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتداء الثاني نكرة فلجواز والمجرور صفة لها
الستين فوادي بدر هم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصد فرد
ولقوام على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الجار او الخبر البر الكر كائنا بستين

كما ينا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا منفصلا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام
الحيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع * وقال ثلث كلهن قلت عمدا فاذهبي فانك رابعة تعوين قال لان كلامهم
ضربت بمعنى الجزاء اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب بتوسياء ردة الى الجد
كما تقول في زيد ضربت ما زيدا الا ضرب ثم يقال له لا تاثير للجد في جواز حذف الضمير معه والسماع في
غير ذلك اما في الجرور فنحو قولهم ولن يصر وعفرا ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فتوب ليست وتوب اجر او بصفة محلا نحو انا ضارب ولا يحذف
مع كونه سماعا بالشرط خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ولم يجز في الصلة في بعض
الاحوال لكونها استدراكا بالموصول من المبتداء كما يجيء في باب الموصولات وجاز حذف الضمير احسن
منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا معنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قولهم ايهذا
الذي بعث الله رسولا ثم لحذف احدهما في الصفة احسن منه في خبر المبتداء جاء بي رجل ضربت لحذفهما مع
الموصوف جزءا الجملة بخلاف الخبر فانه مع الجملة مبتداء فالتخفيف فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى واما كان
الحذف في الصفة انقص منه هنا في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم
الموصول وضروريته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتداء على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف
وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في موضع التفخيم جاز قياسا كقولهم لقيته
الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فضعفه سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون باللفظ الاول فالاول كقولهم
ما مثل ابنك يفعل الخير ولا من يدعي ومن ولا ميسر نجد ميسري فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتداء وقال
لا اراك الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن باللفظ
الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا لم ار لم يغن الكريهة واشكت جبال الهوينا بالفتى ان تفطما *
وليس هذا من خبر المبتداء قال ويجوز زيد قام ابوه ظاهر اذا كان زيد مكنيا بابي ظاهر قال الله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا والاول احق لما مر في
قوله وما واقع ظرفا فاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه
حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتداء عند الكوفيين على الحال في المعنى الخبر
لما كان هو المبتداء في نحو زيد قائم او كائن هو في نحو واجبا ان تقوم ارتفع ارتفاعه وانما كان مخالفا
له بحيث هو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولم يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وقال بعض
النحاة العامل فيه المبتداء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو
جلست اما مك وحيث يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل عندهم على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في
قولهم مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي الما لح منه فعل نحو
كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاص كاكل وشارب وضارب وناص لم يجز لعدم الدليل عليه
وقد يجوز خاص لقيام الدليل نحو من ذا بالمهرب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل لعدم
لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن
جني يجوز والشاهد له واما قوله فلما رأيته مستقرا عندك فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا ولكنه
الظرف في ثلثة مواضع اذ الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا لفظ
موجود واكثرهم على ان المحذوف به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق به انما يتعلق الظرف باسم

باسم الفاعل في نحو انا ماز بزيد لشبهه للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به قال عمل او في وايضا القياس على
نحو المرء في الدار زيد وكل رجل في الدار فلمدخولهم والمتعلق في الموضعين فعل لما مر كما انا قد ذهب ابن السراج
وابو الفتح الى ان اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتداء ان يكون مفردا ولما لم يتوسع قالوا انما كان الاصل
لانه الفعل المتضمن نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون بشيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان اذا كثر
فيكون خبران او الثاني خبر واحد فالمقدر في زيد ضرب غلامه مر زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب
يكون شيئا واحدا كما قلنا لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه
الزيد لصفته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف
في مثل ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بكر هو منصوب بالمفروغ بعد الفاء نحو اما قوامك فزيد قاعد فقوله
في نحو اما زيد فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان ضرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد النكرة
لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكون في ضرورتها ذات محل وقوعها مع المفرد وان كان بعد الظرف مفرد نحو
زيد خلفك واقفا صديق علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب حذفه وقد عرفت ان
العامل المقدر ان الظرف جامد لا يدل في الفصل بل تركيبه على فات اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وكذا الحال في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حرف مع المتعلق وذهب ابو علي وتابعه الى انه
انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان تؤد عنك الدهر اجمعه وتعطف عليه كقوله الا ياحبذا نفحات
عرف عليك ورحمة الله السلام وينتصب عند الحال كقوله ففي الجنة خالدين قال ابو علي وادعى بعضهم انه
مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع
الظاهر لتتويجه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية
من ايات انك ترجى الارض خاشعة لامرئ المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهدون كل
وسط الجالس فان اعتماد الظرف فيه انما عمل فيه بان اعتماد تشبيها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز
ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتداء اما غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مستغنى
الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال
الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبان ارتفاع زيد وقائم زيد
على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتداء التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما
في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلم يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم
الخبر على المبتداء لكنه لما اجاز عمل الصفة بالاعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولم يجوز
عمل الظرف بالاعتماد قوله ان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز
نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر وهو كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم اثبتي
الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا ولم ينتصب ومنع بعض البصريين نحو في داره قيام زيد و
داره عبد هند وذلك لان المبتداء حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما صيغ
اليه المبتداء فليس له التقدم الاصلي والاولي وجواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للصفة
بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتداء ومرورية معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا
وان لم يكن له ذلك وقد وجد في كلامهم في الكاف درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا
عن اسم عين ولا حال منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المخبر في حدوث

وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقويرا نحو قولهم رجع العيس اليوم
خمر وغدا امر اي سريع خمر وقولهم اكل عام نعم نحو وينه اي جوابه ولو قلت الدرهم يوم الجمعة او زيد
يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في عرفه حاصل عنده ويكون الظرف والزمان
خبرا عن اسم معين بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة
رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه ما استغرقه اياه كانه لا يسامح التنكير
المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجوبا نحو الصوم في يوم الجمعة او يومان خلافا
للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض ولا يجوز ان صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب وهو
الاولى جوازا كما هو مذهب البصريين ولام افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجبه الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة
المذكورة فان وقع الفعل في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالنصب واجب انتقاضا
من الفريقين نحو الخروج يومان وفي يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة ويجوز رفعها واما قولهم له الحج
اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع
الاشهر الثلاثة واذا كان ظرفا لم يكن خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير
متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت
مني مكان قريب ودارك مني بين وشمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف نحو وفاما من
اي مكان مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب
رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارك امامك ولذلك
ان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجير ابيل اماها خلافا للكوفيين
والكوفيين واذا كان المكان في موضع عن غير فالمراد تعيين المنزلة من قرب وبعد فلا سيبويه لا تستعمل
مثل اما استعملته العرب فلا تقول هو مني مجلسك ومكان زيد وعمرا بطا الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه
الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان مكان زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب
والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب بجيمين ومعقد القابلة اي قريب واذا معقد
الازار ومقعد الحائن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب فورد ن والعيوق مقعد رائل الغرباء
فورد النجم لما يتسلع اي عال مشرف كالابن على الباهر بين فان مقعده اعلى منهم ليسرف عليهم كي لا يخفوا
قال يعقوب ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وكان في معنى
البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فغيره من المظروف فيخفى له الاحتواء في بعده
عنه بعدا عن الاحتواء وفيه نظر وذلك كان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من الظرف
بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان مسرفا
وموقتا محدودا واخرج به عن اسم عين بارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ
وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة
سرى ليلة ومنى متعلق بعد لو الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي احداثة
اليد بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي ما بين الابهام والسبابة ومنه حديث الرجل يلعن صحته والتقدير ذو
فوت ومكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلفت دارك فرسخين ومثله وبريدا وبريدا

وبوما وليلة فلان الخبر هو خلفت دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين
وعلى الخبور وهو غير عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان بعدان لهما كما ان الحمد والمتلاء لانا
ماء مالحي ويجوز ان تنصب على المصدر كقولك ذقت اغلة اي ذقت اغلة اي ذوقا ما كما قيل في قوله تع ورفعنا
بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلفك دارك او يكون خبرا ان
وكذا قولهم داري من خلفك دارك فرسخان او فرسخان لانه دخول من في مثله وخروجها عن الواو كما في قولك
جئت قبله ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان
التعيين فضلة ويدخل من خروج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلفك دارك ويسكت عليه
ويجوز ان تنتصب فرسخين بالنصب ايضا على ان متى خبر المبتداء اي متى اشاعي وفرسخين خواي ذو سير
فرسخين او منصوب على الظرفية اي في فرسخين اي ان من سباعي ماسرنا فرسخين كقولهم سلمان منا اهل
ان نحو خلف وقدام من الظروف وظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفيين
لا يكون ظرفا الا مع الاضافة اما مع الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا
نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مستقرا فاذا اوقعت خبرا عن المبتداء وجب عندهم رفعها نحو ان خلف
وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فلجريان الصفة
كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن
جعله على عدم خروجه عنه وقوله فاغ لي الشراب وكنت قبلك اكاد اختقي بالماء الخم اي قبل ذلك ينوي
مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفها الكوفيين
الاصل مصدر بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او الكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت
في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم
واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد
اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا وليذكر ظرفا مما يتعلق بخبر المبتداء اذ
معنى افتقوله هو ما مشتق او جامد وكل هما اما ان يقبل المبتداء لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى نحو
زيد اخوك وزيد قايم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لما وانه في معنى كونه ثابتا
وار واجبا منها تم او يحذف المضاف من المبتداء او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري منك ذات مسافة فرسخين او كل واحد من المبتداء والخبر معنى والماخر عينا ولزوم ذلك المعنى
لتلك العين حتى صار كانه هي قول الخنساء تترتع ما رتعت حتى اذا ذكرته فانما هي اقبال وادبار وقوله
تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتداء لكن ذا البر من امن وحاملها اقبال او البر نحو
بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن الباد وهي مجملة جاز تكذيبها
عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتداء لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقولنا ابو النجم
وشعري شعري اي هو المشهور المعروف في بقية الاشياء اخوي كما يقال مثلك شعري يليح وتقول انا انا
اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خير باد لا ترع فقلت واكربت الوجوه عهم واما الجامد
فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو فوكل هذا القاع عرجي كلاه اي غليظ وكلاهما تاكيد للضمير ويجوز
ان يكون مبتداء موخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا بالمشتق يتحمله خلافا للكسائي فكان نظر الى ان معنى
زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه

معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابطة وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتداء والخبر فالجامد كما على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يتأبد الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق ولو لم يجز على ذلك الضمير تابع لحقائقه واما المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر حبرا كان او نعتا او حالا فيكون ضميره اي جوى على من هو له كزيد قايم وان جرى على غير من هو له كالو المستكن بعد فضل خبر كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيدا مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد والا امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية واما البصرة فاجروا ما نحو هند زيد ضاربة هي وعام النحو فيه يجيء في باب الاضمار قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا مرفوعا او منصوبا نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه اي قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لان الخبر عند بعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منها ابوه وغير سيبويه على ان مثلها حين خبر ان مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا القام من قام وما جاءك واتيهم قام ومن قام فمت وانما كان للشرط والاستفهام والفرق والتمني وغيره لكن ما يفيد معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغير لم تتم السامع اذا سمع بذلك المغير عاد راجع الى ما قبله بالتغيير او تغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش ذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره في نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام سيرى الى المضاف والا لما جز تقدمه على ما له الصدر قوله وكانا مرفوعا او منصوبا ليس على اطلاقه بل يجوز بالنصب على المفعولية مع مرفوعين او منصوبين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتداء كما في قوله بنونا ابنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانه لو عكس لالتبس المبتدا بالخبر محط الفايدة مما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قوله ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجمع اشارته ابو عوسل اي بنوا بنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتداء ونحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتداء بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارز نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتداء بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة او تقول مع ذلك حمل على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم والله واسروا النجوى الذين ظلموا الذين امنوا وقد يجاب بان الذين مبتدا ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بلام الابتداء نحو لزيد يا تيني فانه درهم نظرا الى اصل اللام الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجواب وهو يعقب الشرط لاستحقاقا واذا انه صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم واما زيد قايم لانك انما قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز التقدم مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتداء بلام الابتداء نحو ان زيدا قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرها قوله ولم واذا تضمن الخبر المبتداء على صدر الكلام مثل اين زيد او كان مضمنا مثل في الدار رجل والمتعلقة ضمير في المبتداء مثل على التمرة مثلها زيدا او عوان مثل عندي انك قايم وجب تقديمه هذا ابان الموجبات تقديم الخبر واما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة

جملة لا يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه يجوز زيد من ابوه اذا الاستفهام وسايرما يقتضي صدر الكلام يكون ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد من تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلام المتقدم لمعناها كان واخواتها وسايرما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من ما تنحى الكلام واما قولهم على ابيه في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال الحواس فانها محسوسة الاثار كالضرب والشتم جوز تقديمه على الكلام للصدر باداة الاستفهام والنفي واللام الابتداء مع ما يثبت فيه معنى مع ان تقدمه في كلام تقدم اذ معنى ظننت زيد قايم في ظني ومع من المعنى في هذا احترازا من القطع المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في داره من حواز بالجواز لان المبتداء كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معها ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله هنا ابن مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالكل زائد مقدر بجملة قلت لما شكان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد المحذوف به وجب تقديمه اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه يجيء من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا لكلمة الاستفهام نحو من زيدا ومضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مضمنا اي كان الخبر معمولا لجزء المبتداء نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتداء ان تقدم حكم النكرة عليها حصة لمعنى جاز وقوعها مبتداء وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والا فقد ان يقال في الجواب تقديم الظرف خبرا عن المبتداء المنكر في الاغلب مما لا يتفهم معنى الدعاء ان العلة فيه خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قدر وقوع الظرف خبرا عن المنكر اعتقد ذلك اللبس الى التعليل كما في قوله ثم وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتداء لا يرفع اللبس ولا تعيينه للخبرية اذ لو قلنا في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم وبدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت في جرا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله والمتعلقة اي المتعلق للخبر بكسر اللام وبمعنى بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يزيد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامل لان الجار ليس يتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القامر يعني اذا اتصل بالمبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة كان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتداء نحو على التمرة زيد مثلها جاز ايضا تاخير الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جايز فان تقدم الظرف المتعلق بالخبر على المبتداء ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نايم جاز عند البصريين وعند الخاتم من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظرا الى ان المضمر رتبته التاخير فتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الى ربه كما في قوله تع واذ بتلى ابراهيم ربه وذلك الكاف البصريين في جواز نحو زيدا غلام مضارب لا في نحو زيدا غلام مضارب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل

لمفعوله فكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا
من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله وعن ان بعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يعني اذا كان ان مع
صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا واما
تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة تاظر فا كقولك ان زيدا
قايم عندك او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاستبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفيفة اللبس
لكون الموقع موقع المكسورة لان الاصل الكلام بحلف المفتوحة كما يجئ في بابها وفي المشبهة بالفعل
ولا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر ان المكسورة او يظن في الغير
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ فانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف وصلة
ويجئ في باب الموصول انما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا
تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان تكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد
تعين ان ما بعد الخبر هو ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها مع اما نحو اما انك خارج اصلة
فانها يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلو لم يلتبس
المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا باخر المبتدأ الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد ا ومعنى نحو انما قايم زيد
لانك ان قدمته منوت ون الا انكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء
المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء واذا كان تقدم
الخبر يوهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد الفاخر بتميم او غير
ذلك مما تقدم الخبر قوله م وقد يتعدد الخبر في مثل زيد عالم عاقل ش اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف
او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس في ذلك هما عالم وجاهل من هذا الكلام ما فيما تعدد فيه
الخبر عن شئ واحد وهنا الخبر عنه بالعالم عين الخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار
المتعددة اما ان يكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جاء وذهب
لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقولك هو الفعال الكريم وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان
كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالاخر
او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك الابلق هذا بعض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد
فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم جاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى
مجموع المبتدأ بل الضمير هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى
مجموع المبتدأ وليس مطابقهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما
جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالرجل احد هما عالم والاخر جاهل لا تصاد
البعضين بخلاف الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا اسند الشئ الى الشئ مع ان المسند
في الحقيقة متعلق لحال صحة مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلا يجوز اسناد
الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولي وبهذا كما يقول النادي
احسن ما ظاهره قشره وسنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن اوجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني
اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد

من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزاج الطعمين في جميع اجزائه
واكثر ما يعرض هذا النوع وحصوله بان تكون كل كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف الخبر الثاني على الاول
بالواو مع اتفاق مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم سخاع وزيد كريم وسخاع كما يعطف
بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما الذي
يرفع ضمير كل واحد اي مجموع المبتدأ نحن هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ولان للمبتدأ مسكوك تقديرا اي
احدهما عالم والاخر جاهل قوله م وقد يقتضي المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم
الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بها مثل الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم
فله درهم والتي والمضاف الى احدها بالفاء والحق بعضهم اذ بها ش اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتدأ الواقع
بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او اضمار القول كقوله تم
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ويجئ علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في
حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور هنا وهو شيآن احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وسكنها لا تكون الا فعلا
في صورة اسم الفاعل والمفعول لا يجئ في الاسماء الموصولة والا غلب الاسم في الموصول الا يدخل في خبره
الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب اضرب ومن يكرمني عاما
وصلتها ماضيه كقوله تع ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الآية لان الآية نزلت للحكاية عن جماعة
مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه ويجئ
الموصول خاصا وصلته مستقبلا كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل
تفرون بل لقاكم اذ ربما وقعت فرصة الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالسيف مثلا ولا فاه نوع
آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن
موصولا لانه موصوف بالموصول وقد تقع النكرة الموصوفة بالموصول المذكور وبهذا المعنى المستقبل تضمنه معنى الشرط
كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي في الدار فله درهم وانما دخل المبتدأ
الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف كالمشروط والخبر كالجزاء الذي
يدخل الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا عاما كالشرط
بخلاف ما والشرطية وانما جاز اذ لا يكون عاما كما في قوله تع ان الذين فتنوا لانه دخيل في معنى الشرط
وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة
جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون ما يقدر بالفعل معه كالظرف والجار والمجرور والا يكون مستقبل
المعنى كقوله تع ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزء
الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولم يلزم مع الفاء ان يكون الاول
سببا للثاني بل اللازم ان يكون بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فمعنى قوله تع
ان الموت الذي تفرون الآية انه فات لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقات وكذا في قوله تع وما بكم من
نعمة فمن الله كون النعمة منعما لازم حصولها منا فلا يرد قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجئ لتحقيق
خروج الشرط انشاء الله تع والثاني انكرة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل

يا تميمي او امامك او في الدار فله درهم وقد يحذف صفتها ايضا ما صبا مستقبل المعنى نحو كل رجل اذكر غير فله درهم لما ذكرنا في الوصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات والمحققون يجيزونها في جميع خبر المبتداء يجوز زيد فوجد وانسدت و قابلة حولان فانك فعاقبتهم والكرمة الحبلى تحمل كما هيا وسيبويه يوله مثل نحو هذه حولان فانك قوله وليت ولعل ما نعان بالنفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتداء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لشابهة المبتداء الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما تؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بل يزم التصدر الا ان هذا المبتداء لكونه غير راسخ المرقى في الشرطية جاز ان يدخله ما يؤثر في الجملة المتلوة من ظاهر وهو ان قوله لعله ان الوين فتوا الا بد وقوله المالكي بها ان للفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجوي بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها يجري المكسورة على ما يجيء في المواضع الثلاثة اجراؤهما مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الملازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضر مع ذلك صيرورة الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك كقوله ان من يدخل الكنيسة يلق فيها جادرا وظباء قوله والمحوج منهم ان بها اي الجحاف في المنع من دخول الفاء بليت ولعل عل الرحمة اتباعا لعبد القاهر ان هذا اللحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن عيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان بالنفاق الاوجه لتخصيصها بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره الم من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التأخير وذلك لان ما بعد فاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملون ذلك ليس بمحجة قولك ان جاءك زيد فاضربه فان الله يغفر ان الوين يكفرون بالله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جواز كقول المتهل الهلال والله والحج جوازا نحو حجت فالتسبيح وجوبا مما التزم في موضعه غير مثل لولا علي لهلك عمرو وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته وتعلمن لا فعلن سر المتهل البصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا لا مع قرينة دالة على تعينه اعلم ان قد يحذف المبتداء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب الحمد لله الذي اهل الحمد اي هو اهل الحمد واما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك وجد وجوبا ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وقد نظر على نحو في باب قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حمدا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع الفاجاءة واختلف فيها فيعلن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتداء الذي بعدها اي فبالك مكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عندك متعلق بكائن ونحوه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف خبرها اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية ومذهب سيبويه لا يطرد في جميع مواضع اذ الفاجاءة اذا تعين

معنى احولك فبالك مكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا للفاجاءة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حضور السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا اذا ظرف الزمان للخبر المحذوف وتقديره قائم اي ففي ذلك السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال لم اي ففاجاءني وقت وجود السبع بالباب الا انه اخرج الاذا عن الظرفية اذ هو اذا مفعول به لفاجاءت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الفاجاءة غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برهان ان اذا الفاجاءة حرف فعلى هذا خبر المبتداء في نحو فاذا السبع بالباب محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا الفاجاءة فتدل على الزيادة ان انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها الدوام بالدوام لما قبلها كما تقدم اي مفاجاءة السبع لازمة للخروج وقال المالكي في هي زايدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر ان هي للعطف على المعنى اي خرجت ففاجاءت وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يعني التزمته الشيء فالتزمه اي قبل لازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير المعين في موضعه فيحذف والخبر وجوبا في موضع يكثر فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المحذوف من بين سائر الاخبار لفظا ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر في الم اولها المبتداء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة لان اسم الدال بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ان سوار المهتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها الوالتي يمتنع امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في نحو لو جاءني اكرمتك فالمجيء للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على كونها سببية مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمرو لم يوجد علي لهلك عمرو فيبقى الاول الى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمرو وانتفاء الثاني ثبوت ضرب ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما فادته لو في قولك لو لم تأتني لم تحسن الي كما مر في بيان قوله فلو انا مسي الدار نعيسة كفاني ولم اطلب قليل من المال لكن منع البصريون وهذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على ان الفعل بعدها اذا امتنع وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس وليس بعد لولا مفسرا وايضا لفظ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم المكرر في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولم تكرر بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في ان زيدا قائم لكونه جملة حالية عن الفاعل الى المبتداء في الاغلب كما لولا علي لهلك عمرو فخبره محذوف وجوبا بحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا هي موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم فلولا دالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غيرذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وهو بعد دخلت لولا حرف على الفعلية قال قائلا مامة لما جئت ابتغي اهلك رهيت ببعض الاسهم السود لا ذرك راشي اني فديتهم لولا التحدد ولا عذري لمحدود اي لولا الحدد وهو الحولان وثانيهما كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي زيدا او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه يعمل ايضا مضافا كما يجيء في بابه نحو احطب ما يكون الشتاء وكل شيء في الدنيا وكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربهما وبعد ذلك حذف منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائما بين او تضاربهما قائمين او من احدهما نحو ضربي هذا قائما او قائمة وبيع هذا الحال فعلى ايضا خلافا للفراء

نحو علمي بزيدا كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف واقيم
كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها الواو والحال نحو مر بزيد وعلى عدو قائم
قال صلعم وعلى الله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع الجملة
فيجب معها ما يجب مع الجملة اذ كل واقع موقع شيء يسمى باسمه وجوز الكسائي تجردها عن الواو اجراء لها مجرى خبر
المبتدأ فنحو قولك مر بي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى فيّ ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو مر بي زيد الا كلاما او مر بي زيد التدبيد قائما ومنع غيره لغلبة معنى الفعل عليه وهذا
ذهاب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
ولم يسمع الاتباع مع الاستغراء وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال وذهب ابن درستويه وابن بابشاذ
الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى مر بي زيد قائما امر به قائما وهو نحو قائم الزيدان عندهما
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من عمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ
وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي مر بي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر هو المصدر
مسندا تصورا مضافا الى صاحب الحال اي مر بي زيد ضربه قائما اي عاضر بي اباه الا هذا الفرق المقيد
وكذا الكثر شربي السويق ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من عمول المصدر معنى لا لفظا والعامل
في الحال نحو مر بي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم
متفقون على ان معنى مر بي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المنفي عليه لا يستفاد الا من تقدير
البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهو ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ
الواحد اذا استعمل ولم يتم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر استغراق الجنس احترازا عن نحو
كلا مرام فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حالة كذا فلو قلت مع
قولهم النوم ينقض الطهارة لان النوم مع الجلوس لا ينقضها كان منافضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة
الخصوص فربما يخص نحو استر اللحم واشرب الماء لان شربي الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مضاف عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس
على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المنفي
عليه اعني ما ضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى مر بي
زيدا المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنفي عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد
بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المنفي عليه
وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما وما يفيد منه عند الكوفية
خاصة زيادة على المتقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم
بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا القول في قولهم الكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له
غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية الكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنفي عليه
اذ يجوز ان يقال هذا القدر اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت اكثر منه وبريد بالكثر شربي
السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو تقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا اذا اقام

اذا اقامت قرينة فوبيذة الرعليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر بالذي هو حاصل عند البصريين هو الاخبار عن الفاعل
بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله والتقاط اذ مسد الخبر هو الحال فقد حصل
شرطها وهو حذف الخبر واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال هنا بل هو
للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقولهم واذا غضبوا هم يغفرون ومثله
كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركب المدان فهو اذا كان قائما
ثم حذف اذا وضع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء زيد راكبا
اي وقت الركوب الحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فكر الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان
المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالنوع الذي
لا يكون الا نكرة لم يسمع مع لزومه لذلك فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ويسمع ذلك معلوم الاستقراء
ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى عمولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر وهو ان قيام
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واقع غيرهم فيما لزمهم الزامهم الحال العامل في
وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهبت اليه
المالكي فعمول تقدير مر بي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها مر بي وهو الياء او زيدا
فتقول اخر فقائما كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف فناء في زيد عندك
او في الدار ثابتا لقيامه الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه
واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى المصدرية الموصولة بكان او لكونه
نحو اخطب ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك حملت ذلك الكون
اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر ممتنع الا في الضرورة فلا يقول مر بي زيدا
قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوشن بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان
مضافا الى ما يكون نحو فاكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف
نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير
فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ورجح هذا التقدير انه صح
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يوم الجمعة يرفع وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع
الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون
زيدا القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلو يخبر عنه بفعل القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية هو لكل رجل
وضيعة الصيغة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصيغة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه
بالواو التي بمعنى مع وفيه شرطان قال الكوفيون وضيعة خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع مكانك فلكل
رجل مع ضيعته فاذا حذفت مع لم يجز الا التقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال
اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف
فهي غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون زيد وعمرو

الواو منقولا عن الواو وتكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في باب
فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لم يستحق الرفع لفظا حتى يعدل الى ما بعد بل يكون منصوبا لفظا
على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف
اى كل رجل وضيعة مقرونان وقيد ايضا اشكال اذ ليس في تقدير هم لفظ مستقر يصلح ان يكون محذوفا
وجوبا واما قولك ذلك لان الخبر مثنى محمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر
ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في نحو
ضربي زيدا قائما بضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا
ناخذ المحل عن محل فسد مسد الخبر فلو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعة اي هو مقرون بضيعة
مقرونة به كما يقول زيد قايم وعمرو لم يحذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لمعنى النحو في حذف وجاز المعطوف
وجوبا من غير سد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف
خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن
فلم يكونا اذا من هذا الباب فلم يرد اشكال قال الكوفيون ان و التي معطوف على مبتداء فعل لاحدهما
واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فانك تقول زيد
والريح يبار يهما فيبار يهما خبر عنهما مع كونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو ويضربه قريب منه
قول امير المؤمنين عم فهم والجنة قدرها واما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذا على ان يكون الخبر فعلا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوز وعلى
على ان يكون الفعل حالا كما في نحو زيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعة ويبار يهما واعلم انه ينفي ما ذهب
اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقها الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد وعمرو يضربان قوله
ولعمرك لافعلن كذا ضابطة كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب
القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف واي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف
والعمر والعمر بمعنى واللام للقسم لا للابتداء لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك
في قسم السوال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك لام قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قوامك او في الدار على ما ذكرنا وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق
ليس بوجه لان الامرين اعني الدالة على تعيين الخبر والدالة على شيء اخر مستقل حاصلان فوجب الحذف ولعل
الم انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل يكون خبرا دون سابر ما تقدم مما سد مسد
الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتداء لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكون الاصل
ان يكون الخبر لانه مسند فتا به الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب والاصح
تجريد الاسم عنها فجردناه مما يطراه ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبنيناه على الاصل فكان نكرة
وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا والمسند اليه والفعل مختص
بكونه مسندا لاغير فصار الاسناد الذي له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي
ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه واما القول بانه ينبغي ان يكون مجهولا
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد
واسناده اليه لا الى اخوته واذا تعددت المبتدا نحو زيد وابو اخيه عمه خاله ابنه صهره جاريته سيدها

صديقه قادم فالمبتداء المخبر مع خبره خبر عما قبله بلا فصل تصديقه قادم خبر عن سيد هاذي
الى المبتداء الاول ويكون الجملة التي بعد الاول وهو مركبة من جعل خبرا عن الاول وبقائه كل واحد من المبتدا
الى خبر مضافة الى المبتداء الاول وان لم تضف المبتدا كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالواو
بعد خبر المبتداء الاخير فيكون اخر الواو الاول للاول والمبتدات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدا وبهذا
الترتيب وذلك نحو سعد زيد عمرو وبكر خالد قايم عندي في داره يامره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عند
ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت
عمرو وبكر مع خالد في داره اي عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة
بانه فانك قلت زيد عمرو وداره مشتملة على بكر وخالد باسره اي بامر زيد اي زيد وعمرو الجمع بكر وخالد
ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو الجمع بكر وخالد معها على
هذا القياس وان كانت المبتدات اكثر فلم يسمع خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا
قايم وامرءا كما مر خبر المبتداء الذي في تقديره اذا كان ظرفا فاعلم انه لما كان بينهما ان الاصل في رفع الاسم
الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن بد من ان نترجم ان كلا من مرفوع ومنصوب غيرها فنبهنا من وجه
كما يقال ان المبتداء يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه لكونه ثانيا في جزاء الجملة وخبر ان واخواتها
يشبه لكونه عاملا اي ان واخواتها بالفعل المتعدي الذي قدم مفعوله على مرفوعه تنبيها بتغير
العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة تشبيه خبر ان المشبهة بالفاعل واسم لا الجازية منبه لاسم ليس
الذي هو فاعل وقد بين بعدا وجه مغايرة اسم ان لاسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها واسم لا الجازية للمفعول ولكن يقول
ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها فضلة واما من قال وهو الخوان الرفع على العمد
فاعلم كانت اولا والنصب على انه الفضلات مفعوله كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر المجازية الى
بالفضلة فنقول ان وانواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء في بابها علمت رفعها ونصبها مثله وقدم
الرفع على النصب كما قدم في باب المجازية لان معنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد
فكان ترتيب محمولها الترتيب محمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان قلت
الفعل المتعدي على السواء بل معناه ايثبه معناه من وجه وكرر لفظها للفظة والنائبة فوته كما يجيء في
فاعطيت عمل الفعل في حال فوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين اخبار ان
واخواتها وكون خبر لا التبرئة مرفوع بالرفع بحيث كان خبر المبتداء لما يلحق وفي نصبها عن عملين و
مذهب البصريين اولى لان اقتضاها الخبرين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولو استيماء مع مشابهة قوته
بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتداء وكما كان اصله كذلك سوى خبر سوى
الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك لزيد حسنا غلامه في الدار مسند الى العلم
بعد دخول ان وليس بخبرها وكزايد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار
فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكزايد على حد خبر المبتداء بقوله المحرد للمسند الى صفة المبتداء
في نحو قولنا زيد ولعمرو مؤمن وقولنا فضلك المغاير للصفة المذكورة وليا بع المبتداء وقال ههنا المسند بعد دخولها
الذي كان في الاصل خبر المبتداء وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل خبر المبتداء لسلم من الاعتراض
قوله وامرءا اي حاله وفي انه كما مر خبر المبتداء اي في قيامه من كونه معزما وجادا وفي احكامه من كونه

منقدرا ومستثنا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولم يجز فيه الا اذا
قولنا الا في تقديره اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديره فانه لم يكن تقديره على اسم ان وفي رجاء تقديم الخبر
على الاسم واعادة ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في بابها ما يدل على ذلك وعاد بنا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرف في باب الفاعل
عند قوله والاصل ان يلي الفعل فلما اعلم العمل الفرعي لم يعرف في معموليها بتقديم ثانيهما عليهما بل
كما تصرف في معمولي الفعل فقدمنا ما حقه التاخير وقد يجاء بخبرها خبر المبتداء في غيرها ذكرنا ايضا وذلك ان خبرها
لا يكون مفردا مشتقا مما هو صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا واستثناء من قوله
في تقديره الا اذا كان منفيا الكون مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني في موجبا الكون من منفي اذ ليس امر
خبر المبتداء في تقديره الا اذا كان ظرفا فان كلمة اذ من حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان البينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان سحرا وذلك لتوسعهم في الظروف مالا يتسع
في غيرها لان كل شيء من الحدثان فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقوريته ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجرى الشيء الواحد
بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف فلم يجز الفصل
هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثنونه ولا يجمعونه وجه شبهه
شبهته لخبر ان الشبه الفاعل في وقوعه بعد النفي وجه لخالفته لها لان ان لا في النفي لكونها
لنفي الجنس كما ان لم لمجانسة في الاثبات وقيل حملت عليها لحمل النقيض على النقيض وانتفاء خبرها لدلالة الكلام
يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف فيها سيبويه ارتفاعه بكونه خبر
المبتداء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار
عليه سببا لمشابهته مع قوية فيها استحقوا ان يكون الخبر البعيد منها بأي تحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع
بالابتداء وهو عندي غير مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال لم ليس مثل النحاة لم يرتفاع خبر
بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثل ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذ كان فيه
احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غيرها مثل له ظاهرا ومثالهم كذلك لان خبر لا يجيء
كثيرا فظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة قال ومثالها لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف الى النفي بلا لا يعمل
الا المنصوب والذي سبب المنع من امتناع وصف المضاف الى النفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد جوز بعضهم
فيه جوز وا رفعه حملا على المحل وذلك لان هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا
على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا ولا فرق بين ان يفرق بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل
معنى الابتداء بل معناها تاكيد مضمون الجملة فكان المبتداء باقيا على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان
معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلم يجز ان يعود كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتداء به كما فعل مع ان
وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مذهب الانات اذا كان معربا
فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونها اصلا في هذا الاسم مع مشابهة
لا ان التي للابتداء معها كالباقي فاما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه بسبب البناء فتحا
فصار نصبا بنيا على فتحة المشابهة للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها ما وبالرفع تابع تعلق على
رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظريف بعد خبر

الخبر ولا معنى لبيان علقناه بالخبر لا يكون للنفي ليس لغلام رجل ظريف في الدار وبهذا معنى صحيح وشاله ايضا
بسبب هذا الظرف فيكون ظريف صفة لغلام رجل وقد اخبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام
رجل قايم فيها كان ظاهرا من وجه المعنى فيكون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثنونه الا اذا كان ظرفا
والا لم يسمع الا درجز من ابن نقله ولم له قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قام قرينة
غير السوال والا عليه وانما لم تتم فلا يجوز حذفه راسا اذ لو دليل عليه بل بنو تميم اذا كان الجواب في الجملتين
بدخول هذا القول يجب اثباته مع عموم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند
بني تميم قوله لم اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولها نحو ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو في كلام
س اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قايما وما زيد هو القريب والجملة الاسمية التي
تدخلها الا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون بخلاف ما يلزم تكريرها نحو لا رجل
قايم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله من صدق عن نيرانها فانا بن
قيس لا براح والظاهر انه لم يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرا منفيا
بلا وليس في نحو لا براح ولا مستصرخ الا والجار هي التي في نحو لا في الدار غلام التي زعم الخليل انه يجوز بها
ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة وبندر في غير ذلك نحو
لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع
المبتداء النكرة بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرها من
حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل انها لا يكون الا استغراقا مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان
واما اذا انتصب اسمها او انفتح فرق بين النصب والاستغراق ويجوز المعمول عنه للقرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان
وما جاءني من رجل نفي في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما عمل
على علم المفعولية س قد بين شرحه عاد كرفي نحو المرفوعات وعلم الفضل كما تقدم في اول الكتاب اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا مسلمات وابائك مسلمين ومسلمين وفي قسم النحاة المنصوبات
قسمين اصلي في النصب يعني به المفعولات المحض ومحمول الاعلبه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغيرهما
والمراد بالمحمول غير المفعولات يعني ان يدخل بعضها في حيز الفاعل فيقال الحال هو مفعول مع تضمن الذي الحالي
في نحو جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول انما احد وكانهم
اثروا التحقيق في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول به
والمفعول له اصلا في النصب كونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد
كان ولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من مزيدات معنى الفعل فالحال كذلك والمفعول
به والمفعول له اذ ربما لا عمدة ولا مصاحب ولا اهل الاولى واقع على حد من المواقع او الوقوع عليه والحق
ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها الفاعل الجملة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر
المنصوبات فمخصوصات بالفضلات كاسم ان واسم لا البرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله
عمدة المفعول المطلق وهو اسم ما فعاله فاعل فعل مذكور عناه س قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي
الذي اوجده فاعل الفعل الذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعله لان ضارب زيدا في
قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه والمفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت
قدامك يوم الجمعة فيما مما فعل الفاعل المذكور واوجده ولكن المفعول مصرحا ما المفعول له وان كان مفعولا

للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا بري ان كون المتكلم زيدا في قولك
ضربك طعما ليس لاجل الطعم به بل لاجل الزيادة فيقال ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو
احق بتقديم ذكره وايضا الافعال الدالة مفعول مطلق ذكرا ولم يذكر بخلاف المفعول له فهب فعل بيان علة
وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان تعلق الفعل الرابح للفاعل له اشد من تعلقه لغيره لان الاثر الرابح
على فاعله بصيغة على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصيغة على صورة اسم مفعول منه بل قد يخبر
في قولك ضرب زيد يوم الجمعة وحامدا اكراما لك زيد صارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فزمان وقع
فيه وحامدا مفروب بعد فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر كضرب زيد
واما الى غير فيجر فجر كضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل
وكذا قولنا سير يوم مسير وهو على حذف مضاف اي ذو مسير والجر للاتباع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه
في قولهم جئتك حقوق النجم اصله حين حقوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال ولعل هذا في سعة
الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له سنون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول
فيه كالمفعول اتساعا واختصارا لجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له
معه لان احتياج الفعل هنا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له
على المفعول معه اذ الفعل اكثر لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منهما
المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلافه في سائر المفاعيل ولولا مراعاة التحية لكان
تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى لان الفعل لابخ من حال بحيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا
مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا نحو فجر كالمفعول به والمفعول له والمفعول معه قوله هو اسم
ما فعل قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضرب الثاني في قولك ضربت ضرب فانه شيء
فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالقول
في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول فلان وهذا
مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعل حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس
بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعل لكونه اسما ثابتا ويدل بالتقييد
في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك اوحده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا
يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا
حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم يفعل به شيئا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج
عن هذه الحد نحو ضربا في ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النحوي فرع
الاثبات فجري مجراه والحق به وكذا الحكم في مونا وفنى فانه جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل
مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعل فاعل فعل ما لكن لم يفعل له فاعل الفعل الذي هو اعجبني بل
فاعل الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير
في معناه عايد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم
وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واجبتني
وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فالواو للاشتراك والجمع بخلاف واحويه المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل

بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل
توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار عين ذلك فقولك احدثت ضربا ضربا فقولنا ضربت
تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف
وذلك على ضربين لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصا وكالجلسة والركبة لان
الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف او غير ذلك كالجلسة
ليس لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما تبين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة
واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عملا صالحا
اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل
والاصل ضربة ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا بان كون بمعنى المصدر
اما بين نحو ضربة انواعا من الضرب واما بلا صافة وذلك اما في نحو اي نحو ضربة اي ضرب واما في الفعل
التفضيل نحو ضربة اشد ضرب وقومت خير مقوم لان ايا وافعل التفضيل بعضها يضاف اليه كما يجب
في باب الاضافة ويجوز ان يكون ههنا ما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في
بعض وكل نحو ضربة بعض الضربا وكل الضرب او غير بين في اللفظ نحو ضربة انواعا ولجناسا واما ان يكون
مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربة ضربين اي مختلفة قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا
او معرفا بلام العهد كما اذا استثنيت الحي ضرب معهود شديدا او خفيفا وغير ذلك كضربة الضرب ونحو
القرفصا والقهقرى فخرج القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل
مكان قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصا ونحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا يشهد
وعدم سماع افعالها يضعف الدليلين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات
معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربة ضربتين وضربات او مصدر هو موصوف بما يدل
عليه نحو ضربة ضربا كثيرا واما عدد مرتح مميز بالمصدر نحو ضربة ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربة الفا ويجوز ان يكون الحدود صفة لمصدر المحذوف اي ضربا الفا
واما الآلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربة سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربة ضربة بسوط فحذف
المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربة ضربتين بسوط او
ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربة سوطين فاسوطا
وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك لو قلت ضربة سوطين واسواطا
وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربة سوطين واسواطا مع انك تريد به
العدد المذكور لا بشرط واحد لكنك تثبت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز
ان يكون اصل ضربة سوطا ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في قولك ضربة ضربتين وفرقوا بالقصد
اختلاف الانواع قوله فلا يدل لا يجمع اذ المراد بالتأكيد ذكر ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن
الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قبولها
والتثنية والجمع لا يكون الا مع النظر الى كثرتها متفاوتة قوله بخلاف لفظ الجنس يعني النوع والعدد لك
لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله ولم يذكر بغير لفظه نحو قعدت

حلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان
يذكر في الاثناء فاعل نحو قوله تعالى سل الله تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يذكر فيه فيكون
قعودت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل المقدر اي تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا
وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعودت وجلست جلوسا ومذهب الازفي والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر وهو اولى لان الوصل عدم التقدير بلا ضرورة تلجئ واما غير المصدر فقد ذكرنا ظرفا
ومن جملة الضمير الراجع الى مضمون عامل نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الكريم ان يتأدبا
دبيه اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامل نحو اعجبني الضرب الذي ضربته او اسم الاشارة الراجع الى
غير مضمون عامل نحو اعجبني ضربي فزيدا ذاك ومن غير المصدر نحو اعطية عطاء وكلمته كلاما فانهما
بمصدر بن بشيء من الافعال قولهم وقد يجيء الفعل لقيام قرينة جواز اكقولك لمن قدم خيرا مقدم وقولهم
سمعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا ثم اعلم انه لابد في الواجب الحذف والجائز من
القرينة قولية جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف واي بعضه يسمح حذفه وجلوبا سماعا وقياسا
عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي يجيء من هذه المصادر وامثالها
ان لم يات بعدها ما يبينها وتبين ما تعلقت به من فاعل ومفعول او بحرف جر او باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يكون سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت
شكرا وحمدت حمدا وفي نهج الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونثني ببرهانه ونوالي فضله و
امتنانه حمدا يكون لحقه اداء وايا بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وصفة الله وسنة الله وعهد الله
وصاعقة ودوالبك او بين مفعوله باضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك اي بئست وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله
بحرف جر نحو عفرا لك اي جرحا وبعدا لك والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وشكرا لك
وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف المفعول في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط
كلي يجري الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر
مضافا اليها او بحرف الجر لابيان النوع احترازا عن نحو قولك مكر وا مكرهم وسعي لها سعيها وانما وجب حذف
الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل وبتعلقه بهما استحق حذف
الفعل في بعض المواضع اما بانابة لقصد الدوام والالتزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو
حمدا لك وشكرا لك وعجبا لك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قولهم كتاب الله
عليكم وصبغة وعد الله او يكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك
ومحاجيك فسمي المصدر بهما لانه يرمي ما يتعلق به من فاعل ومفعول فذكرهما هو مقصود للتكلم من لحاظ
بعد المصدر ليخص به فلما بينهما بعد المصدر به اضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلو قال
كتب كتاب الله ووعد وعد الله وامر بوا مر به الرقاب وسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر ان الله
غفرانك وذلك لما ذكرنا من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل
لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما باضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل رجع الفاعل
او المفعول الى حكاية وصار كمن متصل بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان قولنا امر هلك واما قولهم
خرجت خروجه وحمدت حمده وقصدت قصده وبحت بحثه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك

ذلك على المصدر بل هو منصوب به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذ هي من هوكما والمعنى قصدت
جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدته بحمده الذي يليق به وحمدته بحمده
الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع في قوله ومكروا ومكرهم وفعلت فعلك وقوله تعالى وسعى لها
سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على ان خبر المبتدأ الواجب حذفه للعلم
والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قيل قائم مقام الفعل كما كان ذو الفعل والمعنى
اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينة المبينة للعامل نحو قولك ويلكم من لؤمه فمن الله ان جعلنا
ما بمعنى الذي واما المبينة المنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا
بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر به نحو مررت بزيد وبك وبهلا فعل ذا اي هذا الدعاء مختص
بك هذا ان فسرت مرحبا بالموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب بوصفك رحبا
اي رحبا فرحبا ومن هذا الباب والحالة النكرة المحدودة المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة تم اعلم ان
المصادر مع الحال المذكورة من لسخان حذف فعلها لدواعي المذكورة اما ان يوضع فعل في حذف فعلها بحيث
لا ينوب فعلها تعديا بل يصير المصدر عوضا منه قائما مقامه كالمصادر الصابرة اسم الفاعل كما يحل في
فيا بها نحو سرهبات ورويد وشتان فتبين لقيامها مقام المبني والا كون لها اذن محل من الاعراب لعدم
الفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح الكسر اذن لتبقى مبنية على الاصل الذي استحقته حال
المصدرية فيرجع اذا في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الاول كانا يستعملان على المصدرية
المصدر كالفعل فيقال صهبات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء الافعال فيستعمل
الفاعل بعدها استعمالها مع المصادر فقال الله تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما
توعدون استعمال واما في المعنى فهيهات اسم فعل والام بين واما ان لا يوضع فعل في حذف فعلها
بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر الذكر هنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل
الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يوجد
قبلها فلم يكن ينتصب فيانتصابها عرفان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفي قيامها مقام افعالها
ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل استعمالين اعني ان يكون مصدرا واسم فعل كقولك ويلا زيدا
وويلا زيد وبله زيدا وبله زيد ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيدا مصدرا
مضافا كقولك ويلا زيد بدليل القراءة الشاذة حاشئ لله منونا ويكون حاش لزيدا اسم فعل مستعملا
المصدر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر
لم توضع افعالها اصلا نحو فرارا اي نفارا وبرا له اي تنحيا لا يجوز ان يضع غلبة فعل مستعمل مثل الله تعالى
والفرصا اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها عامة مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفارا وبهرا يستعمل
ناصبها وبينا بحر وجر بخلاف نحو الفرصاء فانها استعمل ناصبة من غير لفظه والناصب المقدر لدفارا
وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انقمع دفارا وتقسم بهرا ومنها اسماء الاعيان هي آلة قائمة
مقام المصادر نحو بربا لك وجندلا اي جبرهيت ربيا بترب وجندل فهذا مثل مررت به سوطا والفرق
بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو ضبئا لك اي ضباءة وعباد بك
اي عباذا بك وهي قم قائما اي قيامة وبقل جائشا والفرق بينهما ما ذكر في القسم المذكورين وقد قيل في هذا
القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قياما ومنها اتيتها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما اتى

اى موجعا وواها لك تعجبا وافا وافة لك اى كراهة فيه وتطلق بها افعال بعضها ويلزم اضمار ناصبها كان
فى الاصل صوتا وان لم يبن بالجار نحو ابا كفا ووبها اى كفا ووبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من
التصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصرفة مأخوذة
عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما يشتق منه قطع عنه الفعل الناصب لم ينصب المفعول المطلق الا ان
يكون مشتقا من مفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على
حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى ليزيد وذلك نحو اها ووبها ويجوز ابقاؤه على البناء الاصلى نحو اف لكما
واف على اخواني واه من الذنوب والظاهر ان ويلك ووبحك ووويك ووبيك من هذا الباب والاصل
كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع الضمير نحو ويلك وويلي ثم خلط اللام بوى
حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله فخير نحن عند الناس منكم اذ الداعى المثوب قائلا يا لا
يا مدة ثالثة فصار نحو يا زيدا ثم جاز ان تدخل بعدها لاما اخرى يحدث بها لك ضرورة الا وجه لام الكلمة ثم تفعل الجائز
فتصل ويل لك كما مر فى سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كناية عن ويل وويد كما قالوا قاتله الله بمعنى
قبله ثم استشفوها اتفاقة وكافئة ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه
وايه وغير ذلك مما سنذكره فى الاسماء الافعال كما تقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر
ويجوز فى كل صوت يجعل عبرة اسم فعل ان يعامل بعامله على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان
صوتا لا يكون اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا ايت وزيدا وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء الافعال
بكونها بمنزلة كما ذكر فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها
ضرورة لم نجبنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعودك ايه قال
الماذنى سمعت كسرها فمن التقى به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك نحو قعودك
قال عمرك الله لا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ولا يقال قعودك الله والكثر ما استعملوا فى
قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كما والنبى قال قعودك ان لا تسبنى ولا منعه ولا تسكا فى قرع النوا
فيجابان زايد وفاء ايها الناكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هى شامية اذا ما استعلت و
سهيل اذا استعرض يمان وقد ذكر الجوهرى استعمال قعودك وعمرك فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعودك
لا نبك ولا قعيدك وقعودك الله اذا نبك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش
لا يستعمل الا فى القسم قال الجوهرى وجاء عمرك الله فى غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف لقيان قال
المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا فى البيت ان المراد به فى البيت قسم السؤال والاصل
عند سيبويه عمرك الله نصبا لحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى مفعوله الاول وكذا قعودك
الله تقديره ومعنى عمرك اعطيتك عمرا بان سألت الله سائلا يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثانى
اعنى الله وكذا قعودك الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال واجاز الاخفش رفع فى عمرك
الله ليكون فاعله اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابها على المصدر ويكون التقدير اسألك
الله اى اسأل الله تعميرك او اسأل الله عمرك واسأل الله قعودك اى بقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد
واسأل متعد الى مفعولين او يكون للمنع اسألك بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبتفضيلك الله
اى بنسبتك اياه الى المقصود الدوام والتمكن فيكون انتصابها بحذف حرف القسم نحو اسألك لا فعلن وهما مصدران
محذوف الزوايد مضافان الى الفاعل واسم مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعودك الله بكر الفا

القاف نحو قعودك اى قعيدك اى بلازمك العامل بالوك وهو الله فانه عطف بيان للقعودك ويؤيد هذا التأويل
قولهم قعيدك الله عمناه فالقعود والقعيد بمعنى القاعد كالخلف والخليف فعلى هذا مرجع ضمير به وهو ان
نصبهما على المصدر على تأويلهما كاسار تعيرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا فى القسم
كما ذكرنا الآن بخلاف كما فانها للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدى السؤال للدعاء للمسؤول كما انه قيل
لولا الله عمرك افعل الى كذا قولهم وفيا سقا فى مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفى او معنى نفى فاخبر على اسم لا يكون
خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سير وما انت الا سير البريد انما انت سير وزيد سير اسير قوله ما زيد
مشبها الى الخ هذا مصدر يجب حذف فعله باجماع شيئين احدهما ان يكون مسندا خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر
خبرا عن لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثانى ان يكون المصدر مكررا وبعد الاوصافها نحو
ما زيد الا سير او الدهر الا انطبا واغا انت سيرا وزيد سير اسيرا والمنون تعريقا تعريقا وكذا اذا دخل المبتدأ
نواسخه نحو انما زيد اسير اسيرا ويجوز ان يكون نحو كان زيد الا سير او من هذا وانما وجب حذف العامل
لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل او لزومه وهو مع الفعل على
الحدوث والتجدد واذا كان مستعملا المضارع فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يوى الفريد ويوى
الحايف والله يقبض ويبسط وذلك لان بنية اسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان الراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم
الفاعل وهو مع العمل كالفعل لما مر منه فصار العامل لازم الحذف فان اراد ذلك واذياده المبالغة جعلوا
المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير وما زيد الا سير كما ذكرنا فى المبتداء قولنا فاغا هى اقبال وادبار فيه
اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم مزج الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه وعلى هذا معنى
زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بقول المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها ومفعولها يليه الا ما استثنى
او نحو فالجر بعد حذف الفعل تنبيها لمعنى الدوام قال عجب لذلك قضية واقامتى فيكم على ذلك قضية عجب
قال سيبويه سمعنا بعضهم من يوثق به وقيل له كيف اصبحت قال احمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك ودويد
لك قوله مثبتا بعد نفى اغا شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفى نحو زيد سير لم يكن له
معنى الحكم المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصد به الموجب بحذف الفعل كما ذكرنا قوله واغا ابى
صفة وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرطها وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو كان زيد الا سير
وما وجدتك الا سير البريد يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعل فحينئذ
فالشرط اذن ما ذكرنا من كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى
نفى يريد به ما فى اغا من معنى الحصر نحو اغا زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر اذا بدا او وصفا فقد يكون
منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا اذا جئ
مكررا نحو ما زيد الا سير اسيرا قالوا فتح حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا
فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو لولا انه كان اذا اذا
الارض دكا دكا لانه لا يعطى لفظ هذه الفايدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفضيلا اه تفسير معنى جملة
متقدمة نحو شتان الوثاق فاما مثنى بعد واما ثناء سر عمى مفعول الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل
او المفعول فمفعول شتان الوثاق شتان الوثاق ومعنى تأثر ذلك المفعول فايديه وقصوره وغرضه
المطلوب عنه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر

ونعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية
يتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض واذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة
على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض يحصل من ذلك
المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها
الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل دار افعالها قبلها فلزم قيام متضمن المصدر الذي
هي اغراضه مقام متضمنا به فوجب حذفها فقوله تع فشدوا الوثاق جملة يتضمن هذا الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قبل او استرقاق او من او فداء فضل الله تع هذا المط بقوله فاما منا بعد واما فداء
وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا بعد او اكلا ونحو ذلك قوله م
ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
وصراخ صراخ الثكلى ش يعني ان قوله صوت حمار مصدر فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة
يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتداء المرفوع وهي مشتملة
ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسلسا فكان ينبغي ان
يضمن اليه شرطا آخر وهو ان يكون ذلك معنى الاسم المضمون للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه
غير لازم حتى يخرج نحو قولهم اعلم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا
لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل اذا على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر
منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت
صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى اعطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه
ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة
يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما
قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث الى الحال الماضية وهو لفظ مررت
في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب بالاسم الذي
بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من
ضرب عمرو ضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان ونقل منه وسمح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل
منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين
لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو
قوله صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما تؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر
منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت
حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او على عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل كما يجيء في باب البدل
واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل في حذف المضاف اي مثل صوت الحمار فيجب اذن تعريفه
مع كون الموصوف نكرة لان مثل لما يتصرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف
اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل

هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف
فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوتا صوت حمار جاز ان يكون حالا على
احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء
موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من
الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه
صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان
معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه
مع الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه لا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا
فانت بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول
ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت صوت حسن
توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او على الحال وانما صار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى
ان تجعل تابعا للاول فاذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع
ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا اذا دخلت
الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا
وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن
كالفعل يخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب كما مر في بيت رؤبة فيها
ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع
في مثل قوله م ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه
ش يعني يكون المصدر مضمون الجملة من جميع المصادر الا ذاك المصدر فلا يحتمل لها اذن من المصادر الا ذاك
المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا توكيدا لاعتراف الذي
تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من
دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها
لان مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لا ان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو
دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قولهم ان لامنحك الصدود وانني قسما اليك
مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد
لنفسه هو الذي يؤكد جملة يدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها
لان ما تقدمها من الكلام نص على هذه المصادر وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل الباس من
اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها
توكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها
عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم
اضماره قوله م ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره ش اعلم ان قوله
زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما لا يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني

وفي المثنى مفردا اعني مجرد الفعل مرددون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس
بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرر واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا
فمكررة اما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الواردة لغيره اما
صريح القول او ما هو بمعنى القول قال الله تعالى عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم هذا القول قولك اي هذا هو
القول الحق لا اقول مثل قولك انه يبط وبهذا زيد غيره ما يقول فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا هو
كمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو الشهرة المدوح لما كان يقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قاتم حقا
اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق الباطل وكذا قولنا في طالب كرم الله وجهه اذا الثناء على كل
حالة من الدوهر جدير غير قولنا لزيد اي قولا جدا وكذا قولك لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة والمعنى انه ليس فيه رد بحيث لجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او
اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان يفعل وقطعت به قطعة
فالبتة بمعنى القول المقطوع به ومكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة من التي لا ترد فيها
فعلى التقدير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها للقلت وهذا المصدر
مفعولا مطلقا لفعلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة كان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي
مقولة فجميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وبهذا القيد يرد
على الجملة السابقة فانها حينئذ لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا يدل الا على الصدق فاما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق
والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق انه يحتمل الكون من حيث العقل اي لا يمتنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يرد لان عليه قيدين
نقل لان الامر قاطع يطلب الفعل والقاطع يطلب تركه واما قولهم اجودك لا تفعل قال اجود كما لا
كل كما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدا كما قوله
لا تفعلنه ان كان مؤكدا للمضمون المفرد اعني الفعل بافاعل فيكون تحو رجع زيد القهقرى لان عدم الفعل
يكون اذا هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جد كما معنى عدم
فضاء الخاطب لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون قوله لا تفعل لا للمفردات قلت عدم الفضاء
هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطب او غيره ويعارض بنحو زيد يرجع القهقرى فان الرجوع
في هذا المثال يأبى ان يرجع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جد كما مبني لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا
المصدر مؤكدا لغيره اذا كون معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجودك اقول لا
كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول ابتغاءه على كل حالة جد الفاء المعنى فنصب اجودك اذن بطرح الباء
والمعنى الجد منك كما قال الاصمعي ومثل قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس
اي أفي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما في فعلت جهدك على الحذف
الموحي يجيء فيه والعامل في اجدك العامل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان المصدر الكلام في
ان يقال هو بتقدير اجدا ثم تبين ما يسأل عن الجد فيه وبهذا يفضان فيكون اذن مما يحذف
فعله بقاء ما اضافته الى الفاعل وقد بينا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون
مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها وبقولنا ذلك انه لا يجوز

ذلك اذ يقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ الثابت لا يرد عليه فظهر ان قولهم في نحو
حتى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد
قائم من الامور التي يخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في احبوك او على المصدر لكنه غير
مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا فلم اقل لمثل هذه المصادر
مؤكد لغيره مع ان اللفظ الثابت قد دل عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض
الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ظنه كذب مدلولها فكانك اكدت اللفظ النفسي في معنى محتمل لذلك
المعنى لنقيضه والنفي غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلم يذكر بمثل هذا الغرض ويسمى
توكيدا لنفسه وبهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي المؤكد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد
العام وقال الفراء معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة المؤكد لنفسه
فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجد في الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره يكون الناصب
كالنائب عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقاعيتيه مقاما اعني قبل المصدر فلم يجز تقدم المصدر بين على
الجملتين بكونها كالفعل المفسر في نحو الرجاء ولا يمتنع التوسط نحو زيدا خلت اخوك وانا لا ادري باع ام باع كما
كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لما فادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما
نصف الفعل فلم يكونا ان ذين من هذا الباب قوله م ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس في قوله
مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين
اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا
ونحوه اضافته الى الفاعل او للفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت
الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالفلدى وليس يوجب لبقايا به مضافا الى الظاهر كما ادعوه لما ثنى سواه
فلبي فلبتي يدي مصورا قال ابو علي متصرفه البوسنوي يجوز ان يقال اجريت الوصل مجرى الوقف على لغة
من وقف بالياء واصل لبيك ألب لك الب ابرا اي اقيم لخدمتك واشتغل بما مورك ولا ابرح عن مكانك
كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البا بالكثير امتثالا لك فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف فتحرك الحرف الذي من المفعول فوصف
المصدر البه كل ذلك ليفرغ الجيب بالسرعة من القلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى تمتثل ويجوز ان يكون
من لب بالمكان يعني الب فلان بكسر مخدوفا الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى
لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم والله واما سبح بمعنى
وسلم بمعنى جعل سالما فلم يستفد من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اعينك اسعادين
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لبيك وقولهم دواليك اي مداولة الامر والبر بعد البر اي اسوغ
اسراعين وقد مر ربما عوادية وطعنا وجفاء اي ضربا يعقل فيه هوادية كقولك جاؤا بعد ذرف
على راية الزيب قطا وطعا جيك اي كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا النكرين بخلاف وخمانيك
ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوالي قال الفراء ضان ما اتى بك هنا اذ وجب
ام انت بلحي عارف وهو ضانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها
قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارضي وذ وبان الخطوب تونبني واما كما
وانت في الحديد وقياما وعلم الله وقد فعل الناس وانما وجب حذف الفعل فيه صرحا عن انجار الكلام

محا الكرعليهم وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقائما
قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اغيمها مرة وقيا اخرى وقد قيل انها اموال كما يجئ
في باب الحال وما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه
وتبيينه مما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل وانعم عينا نعاما اي اقرها الله وقد ورد الروايتين
واضافة الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول
الوالد لا افعل ذلك ولا تاكيدا ولا اضاعا وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا كادة ويقول الوالد
على النافي لا تفعل ذلك وزعما فرأنا ويقول اعتديت ولا اعتداء الغراب واحتوبت ولا احتواء
القطاة اي ولا اعتديت اعتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر
لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناله عنه ومن القياسات نحو تبتل اليه تبتيلا عند سيبويه
وهذا اخو القياسات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فاك الداهية والمعنى
ذهبت دهاها والاصل فوها لفيك اخا لفيك واللام بمعنى الى كما تقول فاه الى فيّ اي مسافها
ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف مضافه كما وجب ذلك فيما
لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي لمحاباة داهية فالجئ عنها معنى المحاباة
وكذا صار معنى فاه الى فيّ اي مشافهة اوقع فيها من غير ان يعرفهم من المضاف والمضاف اليه معنى وحكم الجار
والمجرور معنى آخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الخبر الاول باعراب المفرد
الذي صارت بمعناه وهو المصدر والحال فضيل في فوها وفي فاها وفاه وترك الضاف اليه والجار
والمجرور على ما كان قبل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فاها داهية الى فيك اي جعلها مشافهة
وقوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما فان قوله ما وقع عليه
الفاعل لفظا جار اسم بر به ما وقع عليه او ما هو في حكم الواقع ليدخل فيه المفعول بنحو ضربت زيدا
واوجدت ضربا واحدثت مثل فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان سببا اوقعت
عليه الايجاد وفسرالم وقوع الفعل بتعلقه به الا بفعل الا به فعل تعلق به ينبغي ان يكون الجار والمجرور
في مررت بزيد وضربت من عمر وقعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا يكاد
يقال انها مفعول بها الكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاح
وكلا ما في المطلق وايضا فان معنى اشرك زيدا وعمرا لا يفهم بعد اسناد كل اباة الى
زيد الا بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان
يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت والمجهول مثبتا فيشمل
اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المصولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك
ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في الثاني الا انه لا يقال في الاول ضرب مضروب
ويقال في الثاني انه محدث واما سائر الفاعل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن
مقيدا بحرف الجر كما يقال في مررت اليوم فرسخا وجيت زيدا الراكب ان اليوم سير فيه وكذا توسخا
وزيدا معمول عمر واكراما معمول المح وكذا في قولك مررت بزيد وذهبت الى زيد ممرور به ومذهوب
وزيدا في قولك ذهبت زيدا وجئت زيدا وجيت زيدا ما لا وكلت زيدا طعاما وقصدت زيدا شرا واما قولها
ملحي بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه ومجئ اليه وسيع عنه وكحل له ومنى له وقولنا المثبت

البتة والمجهول ليشمل نحو زيد اعلم وزيد اعلم في نحو مررت بزيد واعلم والمفعول الثاني والثالث
مفعول الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نسبتهما معا للعلم بمفعوليتهما
ولزوال حذف احدهما دون الآخر مع انهما في الاصل جزء واحد وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالمخبر في
بعض الكلمة وباب كسوة واعطيت الى مفعولين ضيفة لك اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد في
قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطلوع هذا الفعل والجبة
مكتساة ومعطوة اي مأخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر فالنهر محفور فمعنى جعلت زيدا على ان
يكتسي الجبة ويعطوها وبحفر النهر وانتصاب الثاني في كل باب الطاع المقدر كما قال بعضهم اي اخترته لحفر
النهر لانك تقول اخترته النهر فلم تخبره بل انتصاب المفعولين بالفاعل الظاهر لانه متضمن معنى الجعل
وذلك الفعل المطاوع اي جعلته على ان يحفر كما مر فان العلم هو الجاعل وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في
كسوت واعطيت وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى المفعولين فنصب الثاني والثالث لكونهما
معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في باب علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى اللذ واللام
اي الذي يفعل به فعل اي العامل بالفعل ويوقع عليه بتعدى فعله الله تعالى ما ادري ما يفعل بي
ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وعمرو اما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه نيابة على
ان به يقوم المضي المقتضي للرفع الفاعلية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من
الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على النصب على هذه الفضلة
لا على مية المفعولية وقد اختلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على
ما تقدم قوله ومن يتقدم على الفعل سواء هو الحكم ليس مختصا بالمفعول بل المفعول الحق به سواء الا المفعول
معه وذلك لما عرفت ان معنى الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها الثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل
عنه ان كان تاكيدا مشددة او مخففة فلا يقال زيدا ضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب دليلا في ظاهر
الامر على ان الفعل غير مؤكد والم يرجع عن مرتبته اي الصدر وتاكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتأخر ان
في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه ولو اشتبه المنصوب بفاعل بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا الا ان الاخر في
محوله كما يجئ وكذا لو كان الفعل صلة الحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف والموصولة
وصلتها كما يجئ في باب الموصول ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان يضمر المنصوب معنى الاستفهام او الشرط
او اضيف الى ما يضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين يركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من تضربت
فاكرمه وكذا اذا كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر وذلك لما يجئ في حروف الشرط من انه لا بد من ان يليه عند الشرط المحذوف بعدها واذا كان له
منصوب اخر جاز ان يقوم ايها شئت ويخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد
شرط آخر مسد شرط اما ان لم تضرب زيدا فاضرب عمرا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا ضربت
ضرب لان زيدا متأخر في تقدير من وجه احدهما بالنظر الى عامله والثاني بالنظر الى ضرب لانه من تمام خبره والثاني بالنظر
الى ضرب لانه مفعوله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعول فيبقى الضمير المتصل بفاعله مبهما لانه لا مرجع
قبله يخلو في قولنا نعم واذا ينبئ ابراهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وبكل وضرب عليه
لانه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون والجرجاني الكوفي بالتقدم للفظ وكذا منع الكوفيون

نحو غلامه نحو غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في
الصورة هو الفاعل ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف ما هو
متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه
عليه واجاز البصريون وهو الحق نظرا الى مرتبة المفعول بعد الفاعل واذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل
اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلام ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك
الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل
على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة ابواب فالاول سماعي مثل امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا ش القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب
فتقول زيدا وقد يكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ
ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال
وانما كانت سماعية لعدم ضابطة يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط
كونه منادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي
التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال
لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عبده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك
خيرا لك ووراءك اوسع بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وانت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه
اي تقدير ائت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك والربى بينهما اسهلا اي قول ائت مكانا اسهل
وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا او ائت امرا قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت
في الاول عن شيء ثم جئت بعده مما لا ينهى عنه بل هو بما تؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد
هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد
سيبويه انتهوا خيرا وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع ابنه وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا
ولم يسمع باظهار خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد في
الامور خلاف القصور وللافراط قال كل طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي ائت اهلا لا اجانب
وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا
اي رحبا واهلا اهلا اي تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على
ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا
ولا زعماتك كان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر به ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر
من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم
اعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا ان رجلا غير معروف بفضلة يسمى
بزيد وكان وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا
على الحال من معنى من انت اي من يكون كما قيل في كيف زيد وقصعة من ثريد اي كيف يكون ويقال هذا ايضا
فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد في نحو كلمته فوه الى في

في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم
بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل
كالنكير واما في الاصوات كالصهيل واللئيم فكثير والعذير ايضا الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال
جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان
منها ولا يلام وهي فعل المكروه به الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تحاربه بسوء صنيعه اليك ومعنى
فلان ان من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما يعامله من المكروه ومنه ما يروى على النبي
انه قال لابي بكر رضي الله عنه اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا
من انفسهم اي يقيم الفوز بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكها
ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائي اياه اي لي عذر في ايذائه فهل ههنا من يعذرني ومنها
قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم
وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كلاهما
وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بن مدبه زيد وسنامه وتمرا الاخر اي هذين يزيد مشيرا
الى الزبد والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واخشفا وسوء كيله اي الجمع
وسوء كيله وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل والنهار
اي فتاتني اهل الليل والنهار اي اهلاك بالليل والنهار وديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا
اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا
وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما وكل شيء امم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر
مثالها لكونها امثلة او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تتغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا
الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك
واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت
اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
اما منوي كما في قوله لمن يشاء اي ساءه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون
عن امره اي يعدلون قوله وان تعتذر بالجل من ذي ضروعها الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي اي تؤثر
بالخروج واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط
المثالي المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي يطلب منه اي يقبل عليك
بوجه قال الم المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد يصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله
وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي
اي ما دخل عليه ما واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله
فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به بلا فصل احكام المنادى في
الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على وجه التفجع
فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له يقال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك
كانهم من ضمهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب

المتوجع نحو واويلاه وواثبورا وواحزنا اى احضر حتى ينجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قولهم
اليوم ثبور لمن اراد عاد ثبور اكبرا امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث بمنادي دخله معنى الاستغاثة
والمتعجب منه منادي دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منكما وكذا لابرد
المخصوص فانه يقول ابرد منادي ينقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادي
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبة الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لكثرة استعماله وكرها لاتحاد حرف النداء عليه او فادته فايدته واحال المبرد نصب المنادي على حرف النداء
لسد مسد الفعل وليس ببعيد لانه يحال اعماله الفعل فلم يكون اذن موهذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى الوجهين فيا زيد جملة وليس المنادى اذ يجري الجملة فقد سيبويه بجزء
اى الفعل والفاعل معا وان عند المبرد حرف النداء سد مسد جزاي الجملة اى الفعل والفاعل معا وقد
وانما منع من ذهب مذهبه مسد مسدهما والمفعول به نائبا على الوجهين واجب الذكر لفظا او تقديرا لادائه
بدون المندوب وانما اورد هنا الزاما لو كان الفعل مقدرا او كان ياعوضا منه كان جملة خبرية غير انشائية
لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اى دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء
الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من يا وان النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال
النداء يجوز في اذا نه مالا يجوز في عيره الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون
لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب انا سلم كل فعل يجري
مجرى ذلك الفعل في كون ظاهرا فاعله او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فاعل اسم الفعل
شيئ من الضمائر فيقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى
فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون نحو ما قال بعضهم في افاه انه بمعنى تفجعت وتحزنت وفي آوه انه بمعنى اوجع
اوتوجعت وقيل لو كان اسم فعل لتمر من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يمر من الجملة ما لا يستقل
كل ما كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى وعلم انه قد ينصب عامل المنادى المحذوف
نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل اكبر دعوة الخ وزيد قائم حقا اي ثبت حقا عامل مقدر
فيهما واجاز المبرد نصب الحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للحرب
خير الاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا
لزيادة اللام فهو مثل العجب لجيئ زيد راكبا قول ابي علي ويبنى على ما يرفع به ان يكون مفردا معرفة مثل
يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان
يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكافي المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية والمعنى ان التجرد فيه عامل الواقع كما قال بعضهم في المبتدأ
بل المراد بانه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلم يتمرن فيه من الاعراب ثم انا لو جوزنا شبابه المضاف الى
ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ينونه ليكون فرقا بينه وبين
ما رفع بعامل رافع ولا يتمرن عليه بالبناء بان العامل فيه عند هو الخبر قال وانما نصب المضاف
لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد
يا زيدا ليكون المنادى بين صورتي ثم اكتفى بها ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم وفتح المضاف

المضاف لو قوع المضاف اليه موقع الغايات في الحركة عند ليست نصبا ولا ادري ما يقول في نصب المضاف
والمفرد المنكور ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضافا اليه
فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصدا سواء يعرف بالنداء او كان
معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا ابنة والفهم معتبر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي في اسم
المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء وبوتحذف الياء في المنقوص ويوقف منها تنوينا فيقول يا قاضٍ لان
لم يعهد دخول الامر المنقوص بامتناع سكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في نحو يا مرئ من الاتباع خوفا من الالتباس
بالكلمة وانما نبه المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية الثابتة لفظا ومعنى كان الخطاب في نحو
وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كما وذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولو بنى لمشابهة الاسم والمضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يبن مع فقدها
وان وقع الضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا اخرين الجرباء انتاه انت الذي طلمت عام
جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاخوص يا اياك فوكيتك قال لا ابيا
اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المفهوم اقتصر على اقصر المضطر اليه والتنوين قال سلام الله
يا مطر عليه وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركة الاعراب لما اضطر الى ذلك
البناء بتنوين المنكر واغا نبه المفرد على المركب لان له عرفا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركة المنادى
المركب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة البنى نحو يا قوم كما عملوا وذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل فولم
ويختص بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وبفتح لاحاق الفها والالام مثل يا زيداه وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله
ويا لها عاجبا لغير معاني شريعة اللام المفتوحة يدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او نجب منه
نحو يا للماء وبي لام التخصيص او دخلت على علامة الاستغاثة والتعجب انما اخترت من بين الحروف لمناسبة
معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله
لانه استحضار لغرابته من بين امثاله معدية لا ادعو المقدر عند سيبويه او بحرف النداء القائم مقامه
عند المبرد الى المفعول وذلك مع انه جائز متروك بفعله لضعفه بالاضمار او لضعف النائب مناب الاثر
انك تقول ضرب زيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز مررت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث
لاجتماع شبيهين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يلي ما هو مستغاث له
بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الفعل
الذي بفتح لام الجر معه فاذ عطف على المستغاث بغير ياء نحو يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف
لان الفرق بينه وبين المستغاث لم يحاصل بعطفه على المستغاث واذ عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح واغا كسر لام المستغاث له لتقدم وقوعه مع الضمير نحو يا لك للعجائب
وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرح كسرها منه على ما ويل انه مدعو له والمنادى
محذوف نحو يا لله ويا للماء ويا للعجب ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فحذف
وهو ضعيف لانه يقال في ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له لمن يجاب
من اهل الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من نحو من الكلام اي استغيث بالله من الفراق واغا اللام
الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء المسلمين

وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو
يا لزيد لاقيلنك قال مهلهل يا لبكر ابشر ولى كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام
الاستغاثة كانه استغاث لهم لبشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة
ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قيل يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه
لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث والمتعجب منه والمهدد وقوله ولا لام قال الخليل اللام
بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجمعان وحكم
هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة ياء ومرة واو ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما
صار المستغاث والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة
لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فقلبت اللام المقتضية للحروف والنداء المقتضية للبناء لضعفها
في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة
والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة
ويقترن للمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء
واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه
ولا فرق في مثل العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر
مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن بعشر هو انما يضارع المضاف
اذا كان علما والا فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او الثلثين كيا زيد والحارث
والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول
اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اسد وامثلته
هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل قال ايا شاعر الاشعار اليوم مثله حرير ولكن
في كليب تواضع قال اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وقال ادارا بجزوى هجت
للعين عبرة فماء الهوى يرفض او بر قرقر وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان ينصرف بالقصد كما في يا رجل
وان لا ينصرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء
ويا عبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس
في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل القدوس وادارا بجزوى الدراسة لكنه
كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا تعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف
مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو رجل وامراة او لم يكن
الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول
يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف نحو يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف
ثلثة وثلثين او الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة

الجملة او الظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا تعجل ولا لا غلما من الغلمان في الدار
لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون اي جعل نحو يا حليما لا تعجل واحدا
بجر وهي مضارعا للمضاف مع قصد التعريف بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة
للذي وقد صح وصفا للمعرفة قيل بعد الكلام اذا جدا عن اصله بزيادة الموصول النداء موضع الاختصار
الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعنى يجعله
من قبيل المضارع للمضاف حتى ايهما اجاز يا راكبا لمعين لمعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه
ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا لمعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به
واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون بها مضارعا للمضاف
لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها
فساد كما لزم في نحو يا حليما لا تعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ايا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا انما جاز
عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا ولا يرى البصريون باسا بكون
المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاب ثعلب ختم المنادى المضاف
والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام
نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمها ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا
على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا
ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجري المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى
المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه
وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل
مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه س كان عليه ان يقول وتوابع المنادى غير المستغاث
الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا يرفع نحو يا زيدا وعمروا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح
وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب
المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم تقول توابع المنادى
على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام وغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان
وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين
او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد
ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا يا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له
نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا طالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد ابا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف
النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل
في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمروا

على الموضع اذ بين ما باشر حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا وتظهر ذلك مرتبة اذا
لا تضع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيد بالنصب وكذلك بناء على انه قد يجوز في
التوابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل اذا سمي المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمنادى
والذي اري ان عطف البيان هو البدل كما يجيء وفي باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد وباد الملك
بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل نحو يا عالم زيد بالرفع كما في التوابع فان قيل اذا كان البدل
والمطروح الجزء عن الجزء في حكم ما باشر الحرف المبني لتبعيتها فليجز الرجل غلام لهم في البدل والاغلام في
العطف قلت لم يطرد لكنه فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب مع ما قبل والتركيب مع كون احدهما في التركيب مقدرا
واما لان عمل الاضعف لضعفه ابدا لان كما يجيء في بابها الا يري الى انها تعمل اذا تقدمت عليها ولا تعمل اذا
تاخرت عنها ولان الواو لما لم تكن اسما فاذا ضعفت عن الثانية مع ظهورها فكيف يوثق مع تقدير
بحال وباعلى انه قد جاء غلام جاريتها بالفتح واما الفرق الثاني من التوابع اعني النصب والتاكيد وعطف البيان
عند النحاة وعطف النسق واللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بتبعية اعرابا وبناء وكانت او كون
اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق واللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا جعفر
والحارث ويا عدوا سوء للحارث وذلك لهوه كونه في حكم المستانف معنى كانه بناشر حرف النداء كما تقول في
يا ابا الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع تقدير
فيه المرفوع وهو نحو يا ايها الرجل يذكره غيره وقد رد عليه بان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضم اذا كان مفردا
تبع المفرد او المبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة
او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يرجع التوابع اما ان يكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية
كما في يا رديء الحسن الوجه قال ماذا التخوف تحمل شيخنا ضم تمي صاحب الاحكام وكذا المضارع للمضاف نحو يا
عشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد الجمال والاول حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز
فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب
كالمضاف اما اذا كان منادى يحكم حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها
نحو يا زيدا يا عمرو في البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلهم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ
تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق واللام لا يكون مضافة اضافة حقيقية وابن
الانباري يجر في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد واذا لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها
ونصبها نقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي
التاكيد ويا تميم اجمعون اجمعين وفي المعطوف في اللام يا زيد وللحارث والحارث واما التوكيد اللفظي
فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى كان نحو النداء باشر
ما باشره الاول وقد يجوز اعرابه لفظا ونصبا قال وبة اني وسطار سطرت سطراء لقائل يا نصر نصرا
وفي جعل ابي علي وجار الله يا زيد زيد لا في جعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا لان البدل وعطف
البيان يفيدان ما لم يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصف الثاني
نحو يا زيد زيد الطويل فاو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول او موصوف او بدل منه باعتبار ما حصل
له من الوصف كما في قوله ترتع بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في يا زيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون
الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن ربيعة انه كان يقول

يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلم يمنع اذن رفعه وذلك لانك
لما وصفته صار مع صفته كالوصف الاول فصار هذا بمنزلة رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما
لو لم يوصف بصر ورتهم مع الوصف كالوصف الاول كما يجيء في قولهم لماء ماء بارد ثم اعلم انه انما جاز
الرفع في المعرف حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند ابن عبر الانباري لان النصب في توابع المنادى للمضموم
كان هو القياس لان التوابع لما لم تكن اعاد وصفت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لو نون
جاء في هؤلاء الكوام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجيء فيها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي
لحركة البنائية يحدث في المنادى بحدوث حرف النداء ويزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء
كالفاعلية لها وكذلك فتحة لا رجل فلما شابهت الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة
للمرفوع وقال شيئا من استنكار بتعبية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلف في الاصل كون الرفع على بعيد
في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الفهم بحلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف
واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى المنصوب ونوعها موقع المنادى بل نظر الى ثابتة متبوعها
للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل
لم لم يجز بناء التوابع المفردة ولو سميتها الوصف منها كما جاز في يا رجل ظريف وكنت تقول يا زيد الظريف واللام
لا يمنع البناء كما لم يمنع في الحمة عشر قلت انما جاز ذلك في يا لان النعي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان
لا باشرة الوصف وذلك لان معنى يا رجل ظريف فيها انا ظرافة في الرجال الذي فيها فالنعي مضمون الصفة دون
نعي الظرفاء لا النعي الرجال فكانه قيل انا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو
المتبوع فبان الفرق على انه ورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان
نحو يا زيد الطويل وعالم زيدا انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد رددنا ان عطف البيان هو البدل
قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا
الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى
كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لا رجل اللام يمنع وقوعه موقع المتبوع
فاستبعد ان يجعل حركة حركة ما باشره الحرف فكان الوجهان ينظر الى كونه تابعا والوجه في اللام
ان يتبع متبوعها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار
الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المفهوم قوله وابو العباس ان كان كالخليل
اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن واما عمرو من اللام وجاز نصبها
كانه اذا مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصفة لامتناع
مباشرة حرف النداء له قطعا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعدمها
وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس فصار
مختصة به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد
ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال عمالة وتميم ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في حكم ما لا
لانه لم يعرف علما الا مع اللام فصارت كبعض حروفه ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب
واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بلا اضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن
غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين

والفضل والعلاء والنصر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم يصر مع اللام اعلما حتى يكون
لجيء انها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لقوة
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبح
والجهل لو سمي بها مكانك اخرجها عن العلمية واطلقها على المسمين بها اوصافا ومن ثمة قيل في المثل
اغا سميت هانئا للهناء والصفات مثل العلمية اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر لجريت مجرى الصفات لانه وصف بها يقال هو نجم وزور
وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا لانك لا تقول
في محمد علي والحمد لله بل يجوز دخول اللام في اكثرها وليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول عنه معنى المدح او الذم فالامر كذلك وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا
قالوا هو الالمعي في بني ليث ابن بكر في معناه وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا
وقع استعمالك اتفاقي في اما ان يوصف العلم او يعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس كذلك
قال علي زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمانيا وقال رأيت الوليدين اليزيدا مباركا
شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس
فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد يجردان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
واتما حكمنا بكونه غالبا وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على العاعدة المتمهدة في كون الاعلام اللازمة لما فيها في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شامل للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا
الثلثاء والاربعاء وربما يكون في بعض الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد
من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري بمعنى الاشتراء فيه وكذلك قل سيبويه والمبرد في
من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المحققين ان من الاعلام ما التحم من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في
الاثنين فصاعدا كذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والسماك ليس من الغوالب لان العلم
الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ادركت سيبويه تلك
الطريقة احتراء اللزوم لامتها مجرى واحد في التقدير لما انكر وكان الاكثر من جنسه ثم اختص بواحد
من الجنس فالحق الغليل بالاعم الاغلب فالقوا البعد سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته
لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما
يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثاء وثالثها ما يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته
لفظا كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والصعوق لكوكبين
لا يعرف معنى الصعوق والدبران بهذا بطوله وذهب المبرد ليس على ما حكاه عليه العالم ولا يدل عليه كلامه وقد ذكر
ان قال اذا كانت اللام في العلم اخرجت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف
بل يلحق بها الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنها لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الحسن
اخرجت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف وليس الاسم كالمجرد عنها فقال هذا مذهب المبرد
في الجنس والصعق على اختيار الرفع لان اللام لا يفيد وبذا كما يرى يخلو فيما نسب اليه العالم قوله في الصفة
المعنوية اي التوابع للصفة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية بعيد

الصفة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في باب
الرفع في نحو ياذا الفي فنا بعيل شبيه وفي نحو ياصاح ياذا العامر الفسوم انهما مضافان على تقديرين احدهما
ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا معرفة كما يجيء في باب الوصف فكانه قال ياذا الرجل العامر الفسوم
فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية لان اللام في الضارب والمخرج اسم موصول مع صلته في حكم المفرد
وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضربت عنه ولو كان كذلك لكسرت عنه يفعل وكنت لم تكن الا
الرفع وكذا ما كان مثلهما ونزول علمائنا في قولك ياريد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة
ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فلا ولما قدمنا
وهو ان اضافة اللفظية وان كان مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب انما
يجري مجراه اذا كان منادى نحو قوله غير ماذكراي غير ذي اللوم فقوله معلقا مفردين كانا اولا وكان شيوعهما
مفهوما اولا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابني حكم ابن فاذكروا واما بنت فليس مثلهما في النداء
اما في غير النداء فنحو يجري لها وجهان والاقل المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال
ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصل موصوفه احتراز نحو ياريد الطويل
ابن عمرو فانه لا تفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة ويكون المنادى
على احتراز نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احتراز نحو ياريد بن عمرو في الدار على ان ابن
عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احتراز نحو ياريد بن اخينا فاذا اختلت
الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه واغا اختير فتح المنادى مع تلك الشروط
لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتح وينبغي ان ذلك كون
الفتحة حركتها المستحقة في الاصل لكونه منقولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو ياريد ذا المال وبعلي البصريين
يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كانت اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين علمين نحو ياعالم
ابن العالم والعلم الموصوف بابن وابنة لجامع الشرائط الاربع في غير النداء تخفف بحذف همزة ابن وبحذف
وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس من ثعلبة شاذ وان اصل
احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لاشتباههما
وجمعهما ويصغرهما لانه لاستعمالها كذلك وكذا المعتبر كون الاسم للموصوف مفردا لان المثنى والمجموع
بعلامتي وايضا لكثرة استعمالها قولهم واذا تودي المعرف بلام تعرف قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايذا الرجل والنزوا رفع الرجل لانه مقصود ونوابعه نوابع معرب وقالوا يا الله خاصة
سر لتوصل اللام للمنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام في المنادى البتة واما ان يعرب وهو ايضا
بعيد لحصول على البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثل في الافراد والتعريف وقال بعضهم
انما يحسن ايسما الكراهة اجتماع حرفي تعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة
ما في اللام وزيادة لا يستنكر كما في لعل وانا ان على ما يجيء في موضعها قالوا وليس الحذف واجتماع التعريفين
التعاقبين بدليل قولك ياهذا وياعبد الله وياابت بل المحتمع اجتماع اداتي التعريف بحصول الملتقيين وبهما
وقال المبرد في الاعلام انها ينكر ثم يعرب بحرف النداء ولا يتم ما قال في الله وياعبد الله وقال المازني في اسم
الاشارة ينكر ثم يخبر بحرف النداء الغايت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا قبل اي ياهذا والحاصل

الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع هذين التعريفين
هذا ولما قصدوا بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي
هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو
يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه ان يقع عليه
اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه
عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين
لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا
ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم آخر بعده واما ضمير
الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامها لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فلا غلب ان يكون
ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصوف فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه
جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما
فزال الابهام وباسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر
يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع
نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه
غير مستغن عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع
في وصف اسم الاشارة واي قياس عمل نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الى نداء
ذي اللام عن الاضافة كما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا
ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن للزوم الرفع
وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه
نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا
بعضهم فوق بعض درجات وكلا هذين والقصد فيها الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء واذا النداء
ايضا تنبيه ثم يكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا هذا فيقتصر عليه وانما
يوصل باي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع
لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه ان شاء الله فنحو شيء في بعض الاماكن من ان يدخله
حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا
الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما او ما
الم بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش
في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا
المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا اريد عليه كلمتان اعني ايهما ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوعه
اي موصولة في غير هذا الموضع وتدور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة
لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فلا غلب بناؤها على الضم كما يأتي
في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف

فكما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى
تلك الذات المبهم وهو الرجولية وهذا حد النصب كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف
بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة
الا باسم الجنس المعرف باللام كما سيأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين
الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثمة قبح نعتها من الصفات
المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين
الماهية جعل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتان بمثل قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه
الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت
والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع صفة لاي وهذا وكان القياس
جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن ينهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره
حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف
في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل
متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى
اي او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد
نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التوابع الذي يجيء
بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان
ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام
ويجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا
ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل
المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه
في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد
بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه
الامران لان اسم الاشارة قد يستند من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف
وزيد بالضم وذو المال حملا على هذا واذا كان التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو
يا هذا الرجل وذا اللحم لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام
كما قلنا في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل
وذا الجمة واما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه
مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذا الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع
على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب عليه ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد
والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع
من نحو يا الحارث اجتماع ياء واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما

اجتماعا في الصورتين نقدر ذلك لفظا فوله لانها توابع معرب يوهم الجاز المعرب بالمحل له والحاله لا يحمل
على محله وتركه وبُرِّ بخطاهرا اعرابه والى الموضعين نظرا ما الاول ولان المضاف اليها اضافة غير محضة
محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو الحسن الوجه ومورد الجدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه
المصدر فان كلا من المصدر حقه المظلوم واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه مع المحل على موضع
ما اضيف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلوه فذكر شيوخنا
عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجيز في نحو الحسن الوجه واليد
الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الحتى لكنه يشكل عليهم بانفاقهم
على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو
مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمها وخبرها ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول
في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودونك مدحورا فتزجر عك الاوابد وقوله فلسنا بالجبال
ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والزهو ارفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه
اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله والتوابع كانه جواب عن سؤال وارد على
الجواب عن السؤال الاول اعني اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فلم وجب ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا الله خاصة
يعني لم يدخل حرف النداء من حلة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام
لزومها الكلمة فلا يقال لاة الا نادرا ما قال سمعه الا صاكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
الا قليلا قال معاذ الا كراه ان يكون لطيبة ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما التجم والصعق والذي وبابه
فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الهاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الهاء واصله اناس
ولم يجتمعا الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنيا الا انها ليست لازمة اذ يقال في
السعة ناس والوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة والله بفتح العين اي عبد فالله بمعنى
مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالسعد كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود
بحق لانه اول من يوله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
اغلب من تركه وصار اللاهم واللهم كالعوض من الهمزة لعلة اجتماعهما ولا يقول اجتماعهما يخص حال الضرورة
كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجيء الالاه في السعة اورد ابو الفتح الاصفهاني ان امية ابن خلف كان يسمى
عبد الرحمن بن امية عبد الالاه فلما حذفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذف فصار الله
ثم اسكنوا اللام الاول وادغموها في الثانية ولا يدعم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع
عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللام التي لم يلفيا والاكثر في ايا به قطع الهمزة وذلك لان من اوائل
ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل فصار بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء واللام فلو كانا
بنيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل
وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لها اي استتر فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان يهما
اللفظ اختص هاشيا ولا يجوز في غيره كاختصاص هناه ونعوا مته في اللهم ويا الله وهذا الله ذا والله

الله محرور الحرف معتد في السعة وافاد بقطع الهمزة كما مر في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وان
بخيله بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فما الفرقان الذان نواه ايا كما ان تنفيا
لجشم اشتروا بعض الكوفيين دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من الخبر يا
تيمكا باسعد نحاه وقال الفراء اصل الله امنا بالخير فحذفت الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤاخذنا بالخير فجمع
بين ياء الميم المشددة ضرورة قال ابن الدهان اذا ما حذوت الماء قول يا اللهما اللهما وقدر ابو الفتح في اخره ما قال واعلم
ان تقول كلما سبحت او صليت اللهم ما اردد علينا شيخنا صلاة ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا بناه ويا نومان ويا كلفان وقل واجاز المبرد وصفه لانه
بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله نغ قل اللهم فاطر السموات والارض ويرد عند سيبويه على المنادى المضاف
ولا اري في الاسماء المختصة بالنداء ما فيها من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولكن مثل يا تيم تيم عدي
الفهم والنصب يعني بمثله المنادى المفرد اذا تكرر وفي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب
ولك في الاول الفهم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر وها قال يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل واما الفهم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة الثاني عطف
بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مع ما بين المضاف والمضاف
اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وردهم في توابع المنادى المبني التاكيد اللفظي حكمه حكم الاول وجاز ذلك
لما كنا عرابية كانت او بنائية كما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فلذلك اشبه مع انه لا يشبهه
وشبهه سيبويه باللام المحضة بين المضاف والمضاف اليه في الاكد لتاكيد اللام المقدرة واما على تاكيد
المضاف لفظا بعينه وقيل المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الشبه بالمضاف اليه ولا تنوين معوض عنه
ولو بناء على الفهم وجاز الفصل بهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في
الضرورة وذلك لظروف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بل تغييرها كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع
قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين
التبرئة واجبة الرفع نحو قولهم لا فيها غول فكانه فلا والله لا يلقى فيها غول ولما بهم ابدا دواء مع ان
حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصلبان كما تو تغيرت من هذا فلا يكون في البيت
دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم المضاف الى عدي مفعول يدل عليه هذا الظاهر
ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما في ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان العربية الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول
لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضاف فيه نحو قوله بين ذراعي وجبهة
الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كرة النكرة اراد مجاي الاستكراه
فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة
وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر
والكاف اضيف الثاني المحذوف قال لا حذوف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي
لما ذكرنا في قوله سيبويه وكذا يقول هذا القابل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان
ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يا تيم تيم عدي فلا وقول المبرد

وقد اجاز السراج ايضا في نحو يا يتيم عدي وهو انه كان في الاصل يا يتيم بالضم يتيم عدي فنصب
اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون
فتح المنادى العلم الموصوف لمنصوبا تبعية كان لدن يتيم عطف بيان الاول فهو كالوصف كالتوجيه قوله
م والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي وابي
ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالهاء دون الياء يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابن اخ هي وقالوا
يا ابن ام وابن عم سر اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان الواضع المفردات ينظر الى الكلمة
حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف ولعدوها الوقف وفائدة ياء المتكلم
اصلها الحركة لتدل بيدي بالكلية واصل حركتها الفتح لان الواحد والاستحاق العلة ضعفة يحتمل
الحركة الثقيلة من الفتحة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو الاولى لان السكون هو الاصل
وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المفردات الحال تركيبها الم يطرد
فصل الكلمة التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف عما زاد بل جاز وضعها على حرف او
حرفين نحو يا وضع ياء الضمير وكافه ونحوها ومن هذا على كل حال فلو شكل اسكان ياء المتكلم اكثر
استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة تقف
فلم يستو اسباع كونها حرف علة وبين ان اعتمالفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو يا غلامي
واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الايرى الترخيم وذلك لان المقصود عين
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام كما يوجب ما حذف الياء.
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان
الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء
واشتهر بها لدلول الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عبد ويا عبدا وقد جاء
شذوذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح احترازا عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا فليس
بشاذ لما شتة يا غلام لاجتماع الياءين وقد يقع في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم
الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الثابتة رب احكم وربما ورد في النثر المحذوف
والقلب في غير النداء لكن الاصل في الاواصل والتوابع ليس بنادر كقولك للزوج واخ كقوله وبالهاء وقفا
اذا وقفت على يا غلامه ما قبلها ليتبين الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلام بسكون الميم
وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على حاذف ياؤه وصلا
وذلك على مذهب من وقف على الماضي باسكان الفاء كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقولهم وقالوا ابي
ويا امي لم يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء بالفا ثانيا
لانها يدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علة مة وساءة والاب والام فطنا التفخيم ودليل كونها
للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها
ولو كان للام كما قالوا يسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه الهاء المبدلة من التاء للترخيم
فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على لغة من يلتزم الاعراب بالحروف والام بالتاء والفرق انها
يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانقلابها

ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف وبالتاء وبنت فحين وقف عليها بالتاء كتبها تاء وحين وقف بالهاء كتبها هاء
لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح ما قبل الياء لانها تبدل عن ياء ساكنها الفتح لو حركت وقال الاخفش اصل
يا ابت ويا امت ويا ابنا ويا امنا نحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستقل فيحذف واما
حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فيحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انهما رخما محذوف
الياء ثم ردة التاء مفتوحة كما يجيء في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت
بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة الياء التي هي اصلها وجاز يا ابنا
ويا امنا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض
وقولهم يا ابن ام ويا ابن عم شاذ مثل يا بن غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى وهو كالمضاف
اليه غيره الا ترى ان الام والعم والعمة اذا اضيف اليها ابن او بنت منادى فانه يجوز فيها تخفيف الياء
بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرها فانهم لم يكثر استعمال نحو يا غلام ابني وعلى هذا يجوز
فيهما ما جاز في يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيد ان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن
عم احترازا بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فيبقى في الخفيفة اكثر من تخفيف يا غلامي وهذا كان
حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر منه حذف ياء نحو يا غلامي في قولهم وترخيم المنادى جائز
وفي غيره ضرورة وهو حذف في اخر تخفيفا ثم اكثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته و
القصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء لئلا يفضي الى المقصود فحذف اخره
اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعني بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في يا غلام
وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط انما
لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح عنهم وبهذا التركيز ان كان حذف
الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اريد الحذف الذي لم يقم لجميع اقسامه قلنا هو حذف الكلمة
اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف الياء
والجزء الاخر من نحو يعلمك لان الحذف فيه صار اخر الكلمة بدلالة تقابل الاعراب عليه ويخرج منه حذف
الثاني في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا يرى ان مورد الاعراب ما قبل ويخرج منه حذف
في باب عصا وقاض لان الحذف فيه لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه وجب
قولهم ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ويا مندوبا ولا جملة ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف
واما بناء التانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا
ولا مضافا اليه وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير
متعين بل يوجد احد الشرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلثة احرف والثاني كونه بناء تانيث واعلم ان
لم مضارع المضاف لان حكم المضاف حكم المضاف اليه لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عند البصريين
كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذ واحظم بالاكرم
واذكروا ها واجبرنا والرحم بالعيب تذكره وقوله اياغر لا تبعد فكل ابن حرة يسيء ويدعى
مونه فيجيبها اي يا اكرمه واباغرة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قوله اذي
الرقة ديار مية اذ مي تساعفناه ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول الفتح لله ما فعل الفوارس
والفتاء في عمرو جاب وضبة الاعنام وبعض العرب يرخم بترخيم الجملة بحيرها نحو تابط شرا والفرزد

والفرا والاخفش يجوز ترخيم الثلاثة المتحرك الاوسط على الان الحركة الاوسط كالحرف الرابع فيترخم نحو رجل علما ونقل ابن الخباز عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط اذا سكن اوسطه لو كون ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان تخلف من تأبين وعلمية على تقدير الاستقلال كان وعلى بنية المحذوف والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله لاامحص حبالكم رماما واتحت منك ساسعة اماما اى اقامة واذا لم يجز ترخيم المضاف على الخليل البصريين والاخفش الجملة علمين لانها اذا سميت بهما يراعى حالها قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجئ في باب التركيب فاما كان كل واحد من جزئيها مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لم يرتفع قبل العلمية والجزء بعد العلمية عن كل واحد من جزئيها معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وعمرو عن اللفظ والمعنى معا لم يكن المحذوف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باحد الجزءين ولم يمكن حذف الثاني والاحذف احد الشقين نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم بينهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه فان المضاف اليه لم يعتبر بالمضاف امن اجانا فاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف احرف بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في احر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذفه واحرف المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علم تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو منفصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف ومتصل عند ابقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع لمضاف حكمه حكم المضاف واما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي وبهذه العلة لم يرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علميين واما منع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زيادة المدلات الزيادة تنا في الخذوق وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مد في اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زيدا فاما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فيناسبه التخفيف بالترخيم مع انه اشتهرت فيما ابتي فيه دليل على ما بقي واما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعباء به بخلاف نحو سه وشج وعصا فانه وان كان ناقصا لكنه لعلة ظاهرة للمحي اى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف كحاء من قلم البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للمرفوع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بناء ثانيا نحو شاة وتيه فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه اذا مقتضى السقوط فكيف اذا وقع موقعا كثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى واما لم يبالى ببقاء كونه مبنيا على حرف بل لان بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت تعاشر وقبل النفاس كنت عشرة ولو اعتبرنا سدة التاء مسد لام جزء الكلمة لكون معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم التزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزوم حذفه في جميع السلامة نحو عرفات وتمرات في نحو الدار والشمس وليس الفي التاء بنت هذه الاحوال فان قيل

سيبويه كل اسم في اخره ياء فان حذف الياء فيه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا والعلة في الترخيم فيه عود ما آخر غير المرخم فيه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح الياء كما في قولهم كليني لهم يا اهيمة ناصبه وليل قياسه على الكوكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الدوين يحذفون الياء وهي للكزور على قلتها اذا وقعوا اخرها الهاء فعلوا فيها ما فعلوا في يا طلحة وقليلا ما يوقف بسكون الهاء وذلك لانهم يحذفون هاء السكت في الوقف كثيرا باخرها ليس حركة اخرى اعرابية بها يحركة وقف وارية وجهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف يقلبها في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى وهي عن الهاء في الشعر الا ترى الى نحو قوله فهي قبيل التفرق يا ضباعا ولا يكاد يوقف هناك الا هاء ولا يرخم لغير مزيد مناد لم يسقط الا ما شذ من نحو يا صباح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس المحذوف من الكرى ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان والافرقة الى ما قال مع ذكرنا من الحل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن السراج قال الله تعالى يا بن ام لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي فقلت لهم اني خليفة صواء وكانها ياء الوصل من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت اللفظة يحذف شيء من وجوهها الا ترى انها تحذف من الخاتم فعلى هذا لا يمتنع عندها مجيء سائر التوابع تولهم فان كان في اخره زيادتان فصاعدا كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحذف منه حرفان وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد سواء كان ذلك في الترخيم ثلثة اقسام وهو ما حرفان او كلمة او حرف واحد نحو قولهم في الوصفين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان فصاعدا سواء جمع انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحد من زيادة مسلمات وكذا مسلمين بمعنى احد فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيدتا التثنية نحو يد لزوم يفربان علامة وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان ونوفان وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي ودري وكرسي والفا التانيث كحمراء وحمزة الالحاق مع الالف التي قبلهما كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلتا هاء فعلى مذهب ابي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لانها لاجل اسم على ما هو مذهب غيره لانه اذن يكون من باب عماد لان حمراء وقد يجيء في التعريف بحذف التاء فيه وترجمانها نحو كروان وحرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زايدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عمرانة وشغلة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زايدة لم يحذف كما في سماع وسميع ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والتزم حذف ما قبلها واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسها فلم يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركين في نحو كهور ومشيوخ لحركتهما بالحركة ويقويهما بها ولا تحذف هما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا مالا لحاق نحو سنور وبرذون غير ملحقين بخدرل او لم يكونا كعلبوط وقيسط وذلك لانهما ادون الحروف الصحيحة بعد المدة فيها لان المدة في الاغلب لا تكون الا في الياء والالف والواو اللتين حركتا ما قبلهما من جنسهما واما الحرف الصحيح فهو نحو اللوت والخشيشيء فما تقرر به وانما حذفوا الحرفان هنا لانه كان الحرف الاخير حرف لين لا يمكن اخر والترخيم حذف الاخر لم يكن خروجا فلما حذف الحرف الاخير صار منظرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان مما قبل آخر حرف وهو اكثر من اربعة احرف يتم نحو عمار ومروان ولكنه فعل

هذا التفصيل بينهما على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط
لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد ومحمود وعماد لكونه لا يوجب
كما في عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لان في
قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وفلون ودمي ترخم بحذف زيادته
للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو تيه وشاة
وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاولى اولى وانما لم يجز حذف زيادتي ثبون
لانهما غير تاء بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف
في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء
في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك كما ذكرنا من كثرة
وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع ترخيم المؤنث
بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة
الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم الجمع المذكر السالم مطلقا للالتباس بالواحد وكذا لا يجوز ترخيم
المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا
كما منع سيبويه من ترخيم قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيشبه به اما اذا كان علما
فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر الا من لفظه فيلتبس به قال الم الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما
كان اولى اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها
مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلميته فما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق في ان كل موضع قامت فيه قرينة
تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر في نية الضم كان اولى والا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي
قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى
نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعني
الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجمع والبصريون يحرثون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء بحركته من الحذف
قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل
والكلمتان لعظمين متصلين عنده وهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد
بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف
بقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخلية ياء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمة بالهاء
لان الهاء تطرفت لفظا ولا توقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة
واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة نون المحذوفة فكانك ترخم اثنان
واثنين ومن ثمة لا يضاف اثني عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال الم فيه نظر من جهة
ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف مع حذفها مع النون قوله وان كان غير
ذلك اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير الثاني قبله مدة
مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو
يا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كراس اي المحذوف للترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف الذي
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بني بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر

الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثبوت
فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالاحسن
فلذا صار ما قبل المحذوف في عد ودم ويد معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت
لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء
باقصر ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص نحو ما رايت وفي
وفي نحو يا زيدين ما هو المشهور من فتحة الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات
بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل
المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه
وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع
بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم بسبب حذف حرف لين منه قال الجمهور
في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلي ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ
الساكن الاخير الذي حذفا له وقال الم ونعم ما قال لو قيل يا اعل يا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن
الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين
لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله
الف ونحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف
فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان فصح الاخير اتباعا قبله كما في قوله ودي ولد لم يلده ابوان
وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رايه على نية الاستقلال
شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع
في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يكن وانطلق ولم يصار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه
يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر
نحو ازرب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثرة كما في هرق والفراء يحذف الراء الاول
ايضا اسحار مع الالف قبلها والساكن في ازرب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي
السكون وانه يرد الى اصل حركته اي يلزم سكنان اتفاقا منهم يقول في المسمى تنجاب يا تجاب وفي
زاد يا زاد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم سكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه
اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير
في الترخيم فتقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين ولا يحذف الحرف الساكن كما يحذف في نحو
حدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك
في نحو حدب اذ لم يمكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس
مذهب الجمهور في قولهم يا قاض ويا اعل في المسمى يقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان التاء
في قاض اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع
من المواضع ومنها ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو
لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال
في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف

غود فى حكم الثابت حروف الواو وبناء على مذهب من نحو بزيم ولاسع فى يم فى ترخيم عمود وسعيد وكما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او فى حكمه نحو يا حار ومرو ويا فرى وحارث ومروة وقريبة وتقدير ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاض ويا مشى اجى قاضية ومشتراء وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وغود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسى ويا نحى وفى قلت يا نحو ويا قلنس لانهم ثبات فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو الجوارى والاولى لما يجئ فى التعريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروضى بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتا الفا فتقول فى غلیان ونزوان يا غلا ويا نزا وفى الكثرة على ويا نز ولانك اذا نويت المحذوف لم يزايا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا نحو ما اذا لم تنوه كما يجئ فى التعريف انشاء الله وان كان واوا او ياء بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا شفاء ويا خواى لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا نظر فيا كما يجئ فى التعريف وان كان ما قبل المحذوف وفيا فى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ملحوظ من الاصول رديته الا ما كان كياسة وشاة وساة او فاء كما تقول فى ترخيم شتية وذنية فى يا دشتى ويا ذنى برد العين الى سكونها عند الاحتشى ويا ذى ويا ذ بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجئ فى باب النسب فان الاحتشى تقول فى وشتى وسيبويه يقول وان لم تعرف ثلثا الاصول ضعفت الثانية ذا لين كما تقول يا لاء فى المسمى بلاء وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد فى ثبة وعدة كذلك ان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجئ فى المعربات اسم على حرف بزنة اسمية حرف لين لئلا يسقط ذلك النون مع التنوين لان كلا منهما يدل على المعرب على حرف واحد وان ردت هذه اللفظة اى العلى اى قلبت الفا يكون منقلبا كما يرخم حبلبان وحبنطى فقولك البرد انما لا يجوز اذ لا نهاية يدل على كون الف فيها منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا الثلثيات غير منقلبة من شئ وقياس قول الاخفش جوازها الا انه يكسر اذن ملحقا بجعبر بفتح الاول واما السرا فى فاجازها وان لم يثبت فعلى قال لان هذا شئ عرض وليس بينته اصلية ولكن اذكر المرد عن المازنى فى كل ما ادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لم نظر له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طبلان على لغة كراللام وفرزدق وقد عمل وشود وهند وسمع وعنفوان واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول فى مضروب على نية الاستقلال يا مضرو وفى جحمرش يا خمر مع ان منع رفع ليا من ابنيتهم فعولى بالطيلسان وبافزعم ويا سمع ويا عنفج قالوا وادرجت صحراوى على القلب قلبت الواو همزة فلو ازلته عن الذكر لقرنه لان همزتها ان ليست منقلبة من الثلثيات بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف الثالث فبعد الثلثيات فيها والا فلى ان لا اقرره نظرا الى الاصل قولهم وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه ساء او واوا اختص بواو حكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى ولكن زيادة الف فى آخر شئ يدل على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه قول المتفجع عليه دخل فيه المجرور فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او واخى وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعنى يا كما مر دون اخواتها لانها انما تعرفت ودخلت فى جميع انواعه وقد اخلى لم يا حرف سمى المندوب وهو المتفجع فيه نحو واويلاه وانبورا وقوله واختص بوا يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص

بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد واعبد الله واطالما جبل اذا كان معروفا معينا وكذا يجب توابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانتفاء كلفة معنى الندبة وقال لم بناء على مذهب اعنى ان المندوب بغير المنادى بان للمنادى يختص من التفجع عليه كما ان المنادى يختص من بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى معنى المخصوص وكثيرا ما يحمل المعرب باكثر عليها بآخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لانه فى معنى الاختصاص كما سيجئ قوله ولكن زيادة الالف فى آخره اى لكن لحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع ياء او واو وقال الاندلسى يجب لحاقها مع با لشلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال اى دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع با يضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدا على بلا الحاق ويجوز الكوفيون الاكتفاء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى المندوب قال ابن السراج تقول فى النداء البعيد يا زيداه والهاء فى غاية البعد وعند قولهم يا هناه فى المنادى المفرد المصرح باسم لو لم فان خفت اللبس قلت واغلاماه مكبوه واغلاكموه آخر الكلمة الخ اما ان تكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تحركا اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا يلحقها الا الالف وبعد الاعراب نحو واضرباه الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه واغلاماه الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة الحركات قياسا على بعض الانكار واضرب الرجلاه واعبد الكيه ولم يثبت واغاير الحركة الاعرابية لانها بعد الندبة دون نوع الانكار لان الندبة موضع هو الصوت اعلى ما بالمصيبة فلتختار وا فيها الالف دون الواو والياء لان الالف اكثر منهما فى الواو والياء فلو تقلب الالف واوا ولا ياء الالفرق بجامع وأما الانكار فلو يطلب مرتاما فليس اصل مدة ان يكون بالف بل حرف والعلة فيه سواء والفراء ان يقول الاول ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن ملوكيا اعرابية ولم يرد الحاق الالف الذى للبس كما فى قطام وحذام وحيث اعلة ما قبلها نحو واغلاماه زيداه على ما ذكرنا فلو يقلب الا اللبس والا ندلسى والم تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه ويقول فى ندبة يا زيد يا غلام يعنى ما سقط عند يا للاضافة يا زيداه واغلاماه فتحة الكاف كما فتحة الضمة فى يا زيد قلت ولو اخرناها هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التى بعد الالف اكثر من سلامتها فى يا زيدانيه اكثر من يا زيداناه المثنى بفعلان واما التى بعد الياء فلا تغير بوجه نحو واجمعى البشا مبتناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلاميه مكبيه فى غلام المخاطب لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواو امنوه فى المستعمى عند لئلا يلتبس بالمبنى عنها والاكثر فى النداء المحض يا غلامكا خطاب المضاف والمضاف اليه معا فى حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والاكثر للاخ اما ان يكون تثنية او الفا واوا واوا او ياء او هم جمع او غيرها فالتثنية يحذف لكثيرة نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذى هو محل التخفيف واجاز الفراء فى المثنى المندوب ثلثة او جه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثانى حذفها لكثيرة واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلامى زيداه على مذهب وجواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها لكثيرة واتباع المدة كلتيهما

كما في حرف الانكار وأذكر ياء او لا هو المشهور المستعمل وان كان الفاسد فيها الالف المندوبة عند النحاة
نحو واصحاباه واغلاماه كما ماه لان حذفوا قالوا الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ في التعريف وقال
بل استغنى بخوف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها مقدرة حركتها بالفتح نحو واقاضاه
وبابراهياه وبابن صياه وباستخدواه واما اذا ندبت ياغلامي يسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه
ياغلامياه لان اصلها الفتح عنده ولجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء الساكن ولم يذكر سيبويه
في المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها
لاجتماع الساكنين قال لم الحذف فليس بوجه وقال نحو واغلاميه وهذا وجه اما لان اصلها السكون فحمل
بذلك فلم يزد عليها من اخر كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي نحو قولك واصطفاه
ولا يرد الالف الى اصلها المتفقا عن الف التثنية نحو الف التثنية فانك تقلب ايها الف المقصور نحو
نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف فوات الندبة فانها لا يلزم المندوب واما قوله
اصلها السكون فقد تقدم في الف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تفتح عنها كما ذهب اليه واما
الياء فلم كقولك ياقاضيا في ياقاض وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين رأى فيهما
من الحركة من جنسهما نحو واغلاميهو واخلافليهو واضربوا واضربيا اذا سميت بهما فكانك بكتفي
بما فيهما من الدلالة عن الف الندبة لكون مدها اصليا بخلاف مدة ياقاض وان اصلي هذه الياء الحركة والف
الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد يوصل بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيداه فكيف
اذا كان في اخره مدا اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقابل لوله وقابل
كياه واقاهم لجمع فان يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلاميه مكي ولحاقا علي
والواو والياء بعدها اما الكتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجئ في الضمائر نحو بالف الندبة
واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو واما الفا الدرفلسا واو وياء للبس واما الساكن غير
هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو ياضاء في السيء بن وسيبويه يجريه نحو واقاضاه اذ لا مانع وقال
الكوفيون السيء بالجمع المذكر السالم ان اعربته بالحروف فلا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه وان اعربته
بالحركات وجعلت النون مستقبل الاعراب ولا بد لذلك من ان يلزمه التاء كما يجئ في باب الاعلام حاز ندبته
نحو وازيدياه واقاضياه وكذا يلزم على رأيهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والنون الف الف
جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه
وتقول في السيء باثني عشر عند سيبويه وانما عزاه بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر بالياء للنون
فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشر له بالتاء تنبيها له بالمضاف لان نون الثنى انسقطا لا
في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن الكيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان الحاق
هاء السكت بعد زيادة الندبة واو كانت وياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها
مع الالف لشبه المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاماه وسيبويه ان لا يوجبها عند
القائل مع والانتا يكتفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس بقاطع بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم
قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر فالبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو الترنيم واما الخفوا من
الهاء بيانا كحرف المد والتباسها الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في
على ما يجئ في بابه من التعريف وهذا الهاء يحذف وصلا وربما يثبت فيه في الشعر اما مكسورة لان

وان كان معرفا قبل النداء لما ذكرنا فقيل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كونه
مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطب تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا
احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء وانما كان فيه جواز وجوه
من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاد ابقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية
دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف فبقي جعلي هذا من المعارف التي يجوز حذف حرف
والمضاف الى معرفة كانت والموصولات والضمائر فشذ نحو اي ها نحو يا ايت وريا اباك تقول في الموصول
من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف منها لا يوصف به اي يلتزم جواز
الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث
والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث امرا مهما
واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادیان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء
المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا التزما لفظ علم النداء تنبيها
على الحقيقة المنقولين عنها منها ولم يذكر لم لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه انه لم يحذف الحرف منه
الا مع ابدال الميمين منه في نحو نحن اللهم وذلك لانه حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداءه باي او ايها
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف ليكون اتيانا قوله اصبح
ليل اي ادخل في الصباح ومصبحا فالتة ام جندب زوجة امرئ القيس بتزوجه ابا وكان مقرا وبقتال الله
سائرا عن سبب بفزكين له فقالت له ذكر تعيل الصدر خفيف الخرز سريع العراقة يطيح الافاقة قوله
اطرق كرى رقية يصورون بها الكرى يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى ما ان ارى
عنها كرى فيكن ويطرق حتى يصاد وهي مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعامة القرى
هواكر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا يخلى ايضا ومثل ذلك قولهم اقد محوف قال لشخص وقع في ذل
على اسلك يعني سلكه وهو ايضا مثل قولهم اقد محوف فقال له سلكك الليل طويل وانت مقرا اي انت من
ان اغتالك فقيم استحالك في الاسير ثم ضفته سلكيك فقرطاسا سلكك اشد لحما وانت الاعلى فذهب كلها
امثالك قوله ومقدر يجوز في المنادى لقيام قرينة تجوز ذلك نحو الا يا سجد والمنادى مفعول به فيجوز حذفه
اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف وينسى كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف
الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا يا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للفعل
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا والازاين او بقول
ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي قصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة
اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في غير النداء وهي فل وفلة
وليس فل ترخيم فلان واقد لم يجز في الذكر الا يا فل الا على مذهب الجرمي كما تقدم نحو يا غلام في علم وان
كان ترخيم فلان تقول في المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان ويا نومان
اي يا كريم يا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا كلع وكلما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والخالد قيه السبب
من الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع
وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا كل فعل في مؤنثها وفعلان سماعي وربما
اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في حجة امسكه فلانا عن فل وقال الطوف

الطوف ما الطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع، ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وبها الا له
باب الاختصاص وذلك ان يؤتى في كلام بعد ضمير متكلم او مخاطب او غائب اسم ظاهر منصوب
ومعناه يخص ذلك الضمير من بين اشاله ما سبب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا خاص
من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التضاعر نحوانا المكين ايتها الرجل مختصا اي مختصا بالمكنة
من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود وبذلك الضمير لا للافتخار ولا للتضاعر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن
نوابها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو مما دل عليه ضمير المتكلم الذي هو الخاص
وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين المنادى والمنادى ايضا مختص بالنداء من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يوضع فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا
كما بقي في المتعجب منه والمندوب لكثرة استعمال علم النداء فيهما مجازا التزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة
ولزوم رفع الثاني في كلامها في النداء لكون مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه
موقع الحال اي مختصا بين الرجال وهو كما قبل سواء اقبل او غيب وان كان في الظاهر جملة معلوم على جملة
الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء انا بالك وقعودك كما يجيء من باب حروف العطف وقد
يقام مقام اي المذكور اسم منصوب على المراد من الغير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للاضياف
او مضاف نحو قولهم علينا معاشر الانبياء فينا بك نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل
وبني قال انا بنو ضبة لا تفزعوا قول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها قال العلم المعرف باللام ليس منقولا عن المنادى لان المنادى لا يكون باللام ونحن
ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى وينصب بناء للمقدرة
كما في نحوها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل قلنا وان سبب
انتصاب نحو العرب هذا كله مما ذكر والا فيجوز ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اي اجواء
الباب الاختصاص مجرى واحد ثم تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس
بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد يأتي الاختصاص
الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وبك اعوذ من قول المائل وبكل اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص
باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو والشر ابله
خالة الحطب او الرحم نحو قوله لنا يوم والكرام يوم عقطر الباسات والمعاطير وقوله وناوي الى النسوة
غطش وشمأ من ضبع مثل العالي بفعل الا بظهر وهو اعني او اخص في المجيء او امدح واذم وارحم كل في ضمير
هذا ما قيل الوقيل في المجيء بالفعل من النداء ثم بعد ذلك في المجيء معنى الاختصاص فيكون قولهم اهلا الله
مجرى واحد وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قيل نحو قوله واما ربة تحمل الحطب ينصب عليه ما شبهه به
في القبح شيء مما قبله لقوله لحى الله نجدا كما لا دار شارف وجوب كلوم رحارست فازبارت وقال اقارع عوف
لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تخادع وما علم ان ليس لك من نحو توكل يا ايتها الرجل وعبد الله
المسلمين ان يجعل المسلمي صفة للرجل وعبد الله لا اختلاف اعرابهما فهو مثل قولك امنع ما يتوبك الحيف
اخواك الصالحين واما ان ينصب على المدح او يرفعه عليه اي ايها المسلمان واعني الصالحين كما مر في باب النعت
واما اذا قلت بازيد وعمرو الطويلين والطويلة فيهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا اختلفت

ما هؤلاء زيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يتصل بين اسم الاشارة وصفته وعلى الجملة
كل اسم فيه معنى الوصف ويمنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم
او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله
والثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه
لو سلط عليه هو او مناسبه مثل زيدا ضربته ومررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه
ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر
كالعروض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب
كحكم الرافع في قوله تع وان احد من المشركين استجارك كما ذكر في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء
ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم هو لفظ الفعل المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه
عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل
فيه ما دل عليه ذلك الظاهر ويسد مسده كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك
مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمروا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل
مضمر ناصب عندهما لسده مسد جاوزت وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك
المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير
بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تاكيدا ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما واحد التوابع الخمسة
لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل
وليس كذلك الا يرى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب
بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد
في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته
وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي يتعلق زيد اخاه ضربت وكذا
في قولك زيدا ضربت عمروا في داره وزيدا لقيت عمروا واخاه بتقدير ولابس زيد ضربت ثم بينت الملابس
بقولك عمروا في داره فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة
كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده
قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما
تقدمه في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان
انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز
عن زيد ابوك ولا يرد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزاء الكلام
الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه
ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون معتبرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط
لا يعتبر كما يجيء ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر
اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب
نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضاربها
او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا عمروا ضاربه وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه

ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز
زيد ضاربه العمران كما يجوز زيد يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم
المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو
احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام
وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله
بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا
انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل ما يرفع ما قبله لا تقرر في مظانه ولم يبق الا النصب فمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل
او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو
زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك
الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله
نحو زيدا لقيت عمروا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمروا والذي يضربه وغير ذلك من التعليقات وقوله فكلا
اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا
وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا
او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا وانتصاب
متعلقه كذلك الا يرى انك تقول هذا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوعا والمعنى ضربت مملوكها
ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين
الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد ان ضربته عمرو وليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه
وان لم يجب بعدها فيما تصدرها لكن لا يعمل ما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو كم
ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد
هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه
وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه
اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يرو لي برفع كله ونصبه اما لن فقيل
ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغير
معناه الى الماضي حتى صارت كجزائه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو ليت بلا
واريد ان لا يخرج مع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح الى كونها
للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيدا ضربته
ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه
لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل ادات الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون
فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي
دون الفراء نحو زيدا ان تضربه يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها
اضربه او ايكم تضربها واحترز بها ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه
نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل

فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين يضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية
نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصفة والصلة مع الموصوف
والموصول في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيها لكانت كل واحدة منها مع معمولها المتقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصفة والصفة
مما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل تضربه موفق وانما لم يعملا فيما قبلهما
كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا
فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة
من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها
فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به
عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنهما منطلقين لانه
لا يجوز في هذا الاسم الرافع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا
لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال
زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول
اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا
مفسر للضمير المتقدم لان القياس الا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون
تفسيرا له ظاهرا ونحن نعلم ان مخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فكذا لم يجز اعطيته على ان الضمير
لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن
هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز ظنه
زيد قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه
كثر احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو من صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا
سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل
الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل زيدا لم يضرب
الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كاسم الظاهر حتى جاز
فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد ومثله لا تضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم يا غلام هند ضربت على قلة والضمير لهذا اذ ليس نفس المفعول
هي المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت
زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين
وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف
اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كالمضاف فيكون معه في نية التقديم
كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلام زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس لما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه

المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء او السماع في المسئلتين مفقود والقياس
ايضا يرفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا اذا ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده
فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله
لو سلط عليه لنصبه اما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة
موقعها وان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكون وقوع
معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى
اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء
في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها ولا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها
صورتها ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله
وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث والفاء للجميع للسببية فصار مع ذلك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من الباب
نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل ياتيني فانا
اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والمفعول معنى كلمة الشرط وكون
الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان
الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة
ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه
على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتاويل كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم
فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة
اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله
فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته او لا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله
كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه او مناسبة لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستبدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله يناسب الاسم المنصوب
المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه مما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا
ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو جب ان يكون مفسر العامل
بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك
اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل العامل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل
في المفسر ان يصلح للعمل في المعمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن
له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو هل زيد ضربته وهلا ضربته للفعل
محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك
ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على
الاسمية

ولا تجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لانه لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل نقول زيد مبتدأ
لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى والعالم يضطر الى جعل الفعل المفسر او الهمزة يدخل على الاسمية
ايضا وبهذا مذهب سيبويه والمبرد والاخفش في نحو زيدا ان يرتفع زيد بفعل مقدر يفسره الظاهر نظرا الى
همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في انت زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما
قدمناه فبقي خبر المبتدأ وهي زيدا ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه كما مر بيانه في شرح قوله عند
عدم قرينة تخلف فيه واما اذا كان الفاعل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته
فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فلا يحجبه الاستفهام اذ لا يمنع ان يتقدر داخلا على
الفعل وقال الاخفش في انت زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر
وزيدا مفعوله اي ضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه لان بناء على
ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز
ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر
الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حروف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون
شبه لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قولا ومناسبة لنصبه ليس
في اكثر النسخ بهذه اللفظة اعني ومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المعلوم بتقرر انها في الشرح
والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد لانه ههنا من مناسب يجيء
ينصب زيدا لان التسليط يصير فيه بمحض المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذا في توضيح
احد بيتين ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان ينصب اليه الا بحرف نحو زيدا
مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه
واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت بالمراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند
قصد التسليط فيما المتعلق فيه المفسر لمتعلق الضمير بلا حرف جر فيجوز ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم
المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه مررت بزيدا ضربت اي غلام زيد
فتقول اذا حصل مناسبان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه منفكا
عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير سواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا
بمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون نحو يختلف الحكم فيه فالاسم
المرفوع قبله نحو زيد عمرا ضربه سيبويه بنصب عمرا بفعل المقدر بعد زيد المبتدأ خبرا عنه اي زيد ضرب
عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لفعل المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب
زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو زيد عمرا ضربه والفعل يتحتم التقدير قبل المرفوع والاسم
المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالشرط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر
عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الاسم او شبهه نحو الجوان اللحم اكل عليه وازيدا المحبوس عليه
وقد يكتفى بسمان نحو اليوم الجوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم مرتبه وقد يتوالى اسمان منصوبان
بمقدرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه مررت به اي لاجل زيدا امنت اخاه ضربت غلامه
ضربته فوله ينصب بفعل يفسره ما بعد المفسر كما ذكرنا على ضربته اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا

اي معمول كان نحو اليوم زيدا مررت فانجاوزت
العقد قبل زيدا مررت سواء كان مررت عاملا في زيدا فيه
او في فعل مقدر او في اي شيء كان الاستقرار
معناه باعتبار الفاعل والا لم يكن هذا الكلام الا مفعولا
ذلك الفعل الظاهر مع مع مع

كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر الا على المعنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت
ومررت غلامه وحسن عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر
من غير نظر الى محل لذلك الفعل الظاهر هناك بل مع محوله المعين الحاصل الذي نسبه ذلك الفعل فقدر ذلك
المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان امنت اللغة ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي محول
كان بل هو بمعنى مع غلامه او لحاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه
لم يكن معنى زيدا ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان آهنت المقدر معنى
الفعل الظاهر مع بعض محوله دون بعض بخلاف ما جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي محول كان وانما يكون هذا
الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اي متعلق كان نحو فيما
ان تقول في اخبيه العامل المقدر اذا كان او ناصبا انك ينظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة
قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان
زيدا مررت به وان زيدا مررت بوكلك اذ يقدر فعل الملابسة مطلقا اي لابست زيدا وكذا في ان الجوان
اكل عليه وان الجوان اكلت عليه اي ان لابست الجوان وان لابسته واما اذا قيل الجوان اكل عليه اللحم فانك تقدر
لابس وفاعله مسند اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الجوان اكل عليه اللحم وكذا اسود ابوه زيدا
وكذلك اي تفصل بان تقول ان كان هناك فعل مقدر اجيء بذلك الضمير بمعنى ذلك اللازم وافسره كما ان زيدا مررت به
وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا فافعل الملابسة كما ذكرنا في الجوان اكل عليه
والجوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فكذلك ان تضمن فعل الملابسة مطلقا اي فيما عمل في
بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا ضربت غلامه ما كان لو بسر زيدا وان لابست زيدا او كذا
في ان زيدا مررت بغلامه وكذلك ان تفصل ضميرا في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى
ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيدا مرت به غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ما ان ضرب متعلق زيد ضرب
غلامه وان مررت متعلق زيد مررت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا
للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لقيت عمرا واخاه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار
الملابسة مطلقا لانه يتضمن اضمارها للرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام
غلامه ويجيء في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان كان
مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ما ان جوز متعلق زيد مررت بغلامه
وان لم يوجد ومتعد بمعناه وان زيدا اكلت على دابته نحو ان زيدا ركب على دابته فالملابسة الى ان لو بسر زيدا
على دابته وان لابست زيدا اكلت على دابته بذا وان جاء وجميع المصدر المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف
او جار ومجرور نحو اليوم زيدا مررت به وابا كوطة زيدا ضربته لم يتعاون الامران الفعل المقدر يعمل في
الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة
المعنى كما في ان زيدا عمرا ضربه اي ضرب زيد عمرا ضربه فذاك اشكل وكذا في ان زيدا عمرا ضربه والا فمرفوع فعل
الملابسة كما في ان اللحم الجوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الجوان فولهم ويختار الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه وعند وجود قرينة اقوى منها كما مع غير الطلب واذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا الاسد المحدود
لا يعدو ارجعه اقام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يتوى رفعه ونصبه ولم يذكر
جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به بحق فاعلية
الفاعل

بان يكون الاول الفعل نحو السوط ضرب زيدا لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه
لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكرنا قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلي بل ما بعد الا اذا الفجاءة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المبرد اختار بعد ان الم ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعموم احتياجه الى المحدث فاعل
فقال يختار الرفع بالابتداء فتبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى ان
ان زيدا فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الفعل في خلافه فالرفع وخلافه
الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مقدر اما الجر فلا يتأتى
لانه لا يكون الا بحرف وكل ما في اسم ينتصب لفظا بما بعد ان لم يسلط عليه والنفي يختار رفع هذا الاسم المذكور
عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها
ومثال ذلك زيد ضربته والا يزيد مطلقا قرينة النصب لان القصد قرينة النصب ومع عدمه ليس للاسم فيما نحن فيه
بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه واما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج
النصب الى محذوف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط
في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في الابتداء تقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر
دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب في قرينة
الرفع التي بجامع قرينة النصب يكون اقوى منها اسان فقط على ما ذكروا واما واذا الفجاءة اما اما فيجمع مع
ثلاث قرائن للنصب هي مع احديها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاول فالطلب على ما بانى والاخريان
عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة اسمها مبنية فعلية واما اذا فلم يجامع من قرائن النصب
الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء اما اما فالترجيح
الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة
التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته ولقصد التناسب بين
السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته واذا صدرت الجملتان باما نحو
قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما بكر فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فاذا اما من الحروف التي يبتدأ
بعد الكلام وتستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقطع ما
بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجحت وتشبهها بالجملة التي هما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لقلة
من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان الرفع والفعلية بعدها على السواء
نحو قولنا زيد قام البتة فظهر واما السائل فان تنهى لكن عملها في الضمير انها صيرت مقتضي النصب في الظاهر
فسبق مقتضي الرفع بحاله وهو كونه صدر الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله الفتى الضعيف كي
يخف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت مستأنف بعدها الكلام الا انها ليست بمنحصرة
للاستيناف وكما الا يرى انها لا يقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها اولى كما مر وفي العطف
لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت امام الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع
الطلب نحو زيد هل ضربته وليت زيدا لبيت تقربه والا تجربه يجب رفع الاسم بعدها كما تقدم فاما مع الثلاثة
مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا يمرنه هذا عمرو اما عمرا فرحبا به واما فاضربه مغلوبة لان وقوع
هذه الثلاثة خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان لا تكون اسمية

لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتصارهم في الطلب للفعل كما مر وفي الاستفهام والهمزة والتمني واما قولك
بل انتم لا مرحبا بكم فلم جعلوها فعلية يتغير الاعراب كما لا يخفى ذلك في نحو زيدا ضربته وكذا في نحو هل زيد ضارب
وزيد هل ضربته وعمرا لا تمرنه وعلى قولهم ان قلت نحو زيدا اضربه ولا تمرنه بالرفع لما قلت الجواب الذي
هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي اجعلوها اجوبة ولو بعيد نحو عرض الامر والتمني والدعاء
عن حقيقتها لكونك في زيدا اضربه زيدا طلب منك ضربه فتحقق مرتبة بكر في الجملة الاسمية تصدرها باما يخرج عن
كونها خبرية مع انه يسبق الخبر فيها خبر المبتدأ نحو زيد منطلق والبتة عندنا ولو ابتدأ بكر زيد من ابوه وعمرو
هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب واما سمي خبرا اصطلاحا
كما ان الفاعل سمي فاعلا ولم يصدر الفعل عنه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا
وما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب والحالة الراهنة من الحذف
والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية مع امكان حملها
فعلية بخروج تغيير اعراب واما اذا الفجاءة فهي في خفة الحذف بعدها مثل هذا لا يقع في صدر الكلام من دون
ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي عاملة عمل
بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر وذلك انهم
اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فيقاس هذا وجوب الرفع
بعدها مع مجيئها بعد العاطف على لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم ان يقولوا خالفت اسلها
وهذا الموضع الخاص رعاية التناسب للمتعاطفين ويجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو امير به
واما مع عدم السماع فلا صل منهم بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب العطف على جملة فعلية
للتناسب وبعدها في الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي عند حرف وليس الغير بصفة
مثل انا اكل خلقناه بقدر ش هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع كون ويل ونحوه للتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقبلها لفظة على ما نبه الفعل واما في نحو احق بزيد وعمرو ويضربه
ولا يترجح لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الفعل ومشابهة الاسماء وكذا قال سيبويه والظاهر ان
ان الثانية اعني اضربه لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هما وما وان نحو قولهم فلا حسا اخرجت الشيء
ولا حجرا اذا زدحم الجدود وكذا ما زيد اضربه واما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمعنى
الفعل فائت وه لفظا او تقديرا لما ينفي مفعوله او الجد وليس لم ولما ولن من بين الجملة لان اذ هي عاملة
في المضارع ولا بعد معمولها ليفيدها في العمل فلا يقال زيدا لم اضربه ولا لن يكرما تقتل كما يقال ان زيدا لم اضربه اذ
لقوة ان بحرفها للفعلين واما الجحد فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه
اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد اضربه وبعض من قال بحرفيتها جوز الفاء ها عن العمل فقال ما استدل به
ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويجعل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجعل
ليس زيد اضربه على الفاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين المرفوع والجر و خلق
خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيد اضربه ضمير الشان المفسر جملة فعلية كما في قولك
فانها لا تعمى الابصار وقوله وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل لعلة اولوية حرف النفي به فلا سبيل ليس
جواز الرفع في الهمزة نحو ازيد قام في نحو قام زيد وعمرو وكلمة يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلبا كلمة

بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة فعلية في اقتضاء النصب كهو في الاستفهام بل الحمل اشد
اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تغير
طلبية وكون الطلبية فعلية اولى اذا امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفين
احدهما غير بقية وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الاسمية الطالبة من الفعل نحو ازيد
خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها نحو ازيد خرج وتاتي هاء دخيل فيه وهو على الذي اصلها ان تكون تنبيها
اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية
نحو هل زيد قائم لك اما بهمزة الهمزة واما الاسمية التي حرفها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل
زيد يخرج لانها اذا لم تجز فعلك نسلت عنه وان كان احد جزاي الجملة التي يدخلها فعلا ما ذكرت الصحبة
القديمة فلا يرضى الايمان بمانعة فيجب ان يوليها اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين
الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدرة فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن
القبحين وقدم الخليل في بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى والنصب في انت زيدا ضربته والوقف في
النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل يدخل على فعلية فعلها ملفوظ به
وبغير نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد يخرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح التقبيحين كما ذكرنا في هل وبحسب متى
زيد يخرج كل ذلك لان كل متطفل على شيء لحقه ارفع اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل هذه الاستفهام
دخولها مع الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان للمتضمن للاستفهام
هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف
نقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الذي
كقولك اذا الخصم ابوي مايل الراس لكبه ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية للشرط
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها بعدها فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد واما مقدرة نحو اذا السماء
انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن البرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت
بالفعلية اي اذا انشقت السماء قوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها
الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم توجبا الفعل بعدها كما فعل البرد لانها ليست
عريقة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما مر في الظروف والسببية واما على تقدير
البرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان يضمر في جميع ما ذكرنا وذكر ابنه
منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز في نحو هلا زيدا
قتلته بتقدير هلا قتل زيدا قتلته وروي الكوفيون لا اجزي ان عفى اهلكته واذا اهلكت فعندك
فاجزي اجاز اهلك عفا او ان اهلك عفى فعلى هذا يتقدر على مذهب البرد في بيت ذي الرمة اذا
ابن ابي موسى هذا والاولى في مقابلة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيثية الله
على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجدي فاكرمه ولكن استعمالها لمستعمل كلمات الشرط
اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما
اذا كسعت بما نحو حيثما تكن وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايانا لا يفصل بينها وبين
الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبرهم يجبوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال معقوة ناشبة في
حائر ايانا الترح تمثيلها نمل فلو اضطر الشاعر الى الفعل نحو متى زيد ان تره ينزك فالنصب واجب

لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذكر بعلة قوله وعند حوف ليس الخبر بالصفة
اذا اردت مثلا ان تجبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم
الا بشرائه بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان
التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واذا عرفت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا لكل وفولك
بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل وقولك
بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك ثمنه بعشرين فرفعه اذا فرق بعشرين او باقل
او باقل منها او اكثر وربما يكون ايضا كذلك منهم جماعة بالجبر او بالوراثة او غيرذلك وكل هذا خلاف مقصودك
فالنصب اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده من الكتاب
العزيز اعني قوله انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل صفة
او صفة فلا يصلح اذ المثل مراده مع بحكل شيء كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه
مع الرفع اوخبرا عنه وذلك ان قولك خلقنا كل شيء بقدر يوجب ان يقع عليه اسم شيء لان كل شيء يعم
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى
كل شيء قدير لان معناه انه قادر على ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فاذا اذ معنى كل شيء خلقناه بقدر يرفع كل
على ان خلقناه هو الخبر كل المخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان
واحد اذ لفظ كل شيء في الاية يحتمل المخلوقات سواء كان خلقناه صفة لما وخبرا وليس مع التقدير الاول
اتم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة
فعلية كما اذا قيل رايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى في الجواب
المسؤول في كونها فعلية وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا نفرها بانه لان معناه ايضرب
الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو
فاعل في المعنى نحو زيد هذا ايضربها فزيد في المعنى هو الضارب واذا كان في اللفظ مبتدا فينصب عند ابي الحسن
لانه كان قبل يضرب زيد هذا قولهم وبتوهي الامران في مثل زيد قام وعمر اكرمته ثم يعني بتوهي الرفع
والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله ما هو على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما
لا بد ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هو الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب
المعطوف عليه في كونها اسمية وان تكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع
ليناسب في كونها فعلية وان تحمل بل الرفع اولى للاضرابة من الحذف والتقدير عمرو من الكلام المعطوف
اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمر وكلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه
لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانه خبر للمبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع له والواو
في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع الضمير الى المبتدا وليس في عمر وكلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى
انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمتني وكلمت عمرو الم وبعبارة اخرى
للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لها محل على جملة لا محل لها واعتذر سيبويه باعتذار احد ابوي البرمكي
وهو جواب عن جميع الاعتراضات اعترض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل بتبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز
عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال الكبر بزيادة الضمير فيه نحو عمر وكلمته في داره او لا جله او نحو ذلك واعلم
سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير يعتبر المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن

فان ليس كلم ان حكم المعطوف وحكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم ربنا وما ولدا ونويا
سخلتها ايضا نكرة كما ياتى فى باب المضمرات واجيب عن الوجه الثانى فانك تقول زيد لقيته عمرا ولم يجز فلك يلزم
جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لم يظهر فى المعطوف جاز
ان يعطف جملة على الاعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال البرقى ثم ان مثل هذا المثال الجائز
سيبويه مسوى بين رفع الاسم ونصبه على ان زيدا مبتدا هو ظاهر كلامه وصرح الاخفش بخلو المعطوف عن الضمير وجوز
ابو على على ان الرفع فيه اولى من النصب لتعارض دين فى الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتداء الاول
فلا خلاف فى جواز ومثل قولك زيد قام وعمرو ابوه وبكر اكرمه سوى فى بكر الوجهان لان اسم الفاعل النائب
للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيهما اولى لان اسم الفاعل والمفعول
اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم شابههما الفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف الشابه للفعل
زيد مصروع جاريه قوله هو يجب النصب بعد حرف الشرط وحروف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا
ضربته شرحروف الشرط ان ولو كقولك لو زيدا اكرمته واما اما فيجئ ان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع يجئ
بعدها على ما تقدم لان النصب فى اخواتها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتحرك وسنذكرها فعل لازم ولا يحذف
كما يجئ فى غيره فسر بشئ فلم يكن من هذا الباب وتقديره اما يكن من شئ وليس الشرط حرفا فى غير هذه الثلاثة
الا اذا ما عند سيبويه ويفتح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا ضربته
كما ذكرنا فى متى وحيثما قولك حروف التحضيض هو ابعد هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الى المحضة قد يكون
للتحضيض كما يكون من قوله فى قوله لا تجتمعن جزاء الله خير التقدير الا تزورونى اى هلا تزورونى وحروف التحضيض
لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء انفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسر كما فى قولك هلا زيدا ضربته او غير
مفسر كما فى قوله تعدون عم النبيا فضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا اى لولا تعدون وكذا ان
ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما ايضا مفسرا نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين والاشكال التحضيض
والعرض والاستفهام والنفى والشرط والقسم معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها
بالافعال الا ان بعضها يثبت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا النافيتين وبعضها مختلف
فى اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام عليه فى اسم لا النافية للجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع
وان امراة هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتداء والخبر محذوف وجوبا والنصب فى ان زيدا ضربته
والا زيدا ضربته فى العرض قولهم وليس مثل ان زيدا ذهب به منه فالرفع فيه واجب وانما قال الا ليس
اى من هذا الباب لانه وان كان اسما بمعنى فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه الى الفعل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل
او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اى بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره
لان الفعل اذا اشتغل عن نصب اسم برفع ضمير فى نحو زيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل
عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره بهذا رد على الزجاج ابن السراج والبرقى
فى مثل هذا الفعل المبنى للمفعول اسناده الى المصدر مقدرا اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور
فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ممنوع لعدم الاختصاص فى المصدر المولد على ان الفعل
وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل المقدر دون قبل الاسم فعلا
متقدما نحو اذا ذهب شخص زيدا ذهب به فالتزم مفسر المندوحة كما ذكرنا قيل عن بعضهم انهم يجوزون فى

فان زيدا ضربته اذم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف فى الاصل اذ الاصل فى
الاسم المحدود لضمير او متعلقه فى الرفع او النصب او ضمير او متعلقه نابنى كما ان عامل الضمير والمتعلق
عامل الاسم فتنوى فى ان زيدا ذهب او ذهب به غلامه او ذهب بغلام مرافقها وتنوى فى ان زيدا ضربته
او وقع به الفعل لانا اوضربت غلامه اوقع على غلامه الفعل لانه ناصبا فولهم وكذا كل شئ فعلوا فى الزبير
ش اى ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه ببقاء الفعل الحاصل بالرفع وهذا لان نصب
كل شئ يفعلون لم يبق معنى الرفع اذ يصير معنى فعلوا فى الزبير كل شئ علقنا الجار والمجرور بفعلوا وكم لم نجعل
فى الزبير اى فى صحايف اعمالنا شيئا اذ لم يوقع فيها فعلهم بل انكرام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان حملت اللام
نعنا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان مستقيما الا انه خلاف
المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما ان زيدا فى قولنا زيد ذهب وكل مضمر مستتر وفعلوا صفة كل شئ اى كل فعل
مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ولهم وكما الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد
والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والاختيار النصب لرجحان جميع الشرايط فيه حاصلة
فى بداءة النظر لحذف ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو زيدا فكلم الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع فلا
ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجرى على
الاختيار تحمل النحاة وهما يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فتقول ما بعد الفاء يعمل فيما
قبلها اذا كانت زايدة كما فى قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف البينة او يكون الفاء
غير واقعة موقعها لعرض كما فى ويركب فكبر واما البيع فلا تغير واما اذا لم يكن زايدة وكانت واقعة فى موقعها
فيما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الثانية هى كذلك لكون اللام والواو فى الزانية مبتداء موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فى تجرد البتداء كالجزاء وبين الذى ذكره مذهب الفراء والمبرد
قال الواقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اى
الزانية مبتداء محذوف الفاء اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله واجلدوا والذى
وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عندهما ايضا للسببية الى ان ثبت زناها فاجلدوا فخرج ايضا بقوله
مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله فالاختيار النصب اى لو لا التقدير ان المذكور يوجب للمبرد وسيبويه كما ذكرنا من
الباب فكان الاختيار النصب لقرينة الطلب التى هى قوى قوايه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى
سيبويه هذا اخو لبنى صاحذكر لم واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه اذ وقع بعد الا
فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو اذ قام ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو
ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم
المشتغل به من الفعل الا بريحا اى احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا
فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا ومفعولا مثبتا على
لان للاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتفق نفى الفعل المقدر كما تفقد
الى المذكور قبل المشتغل به بمعنى المفسر ولم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى نفيه بالا فعلم
زيد فى مثالنا موافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق لم يضرب الا اياه فاذا تقرر هذا فلنا قد يكون
فى المفسر ضمير ان لاسم المذكور من فوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلقه كذلك اى متحدا فان رفعا
وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالله وكل على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان

او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا فيه لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه فتقديره هذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو فتقديره هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المتصل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فلا تقول ان زيدا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيدا لم تضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم تضرب زيدا لم تضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وللمفسر المفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخيره ولو كان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا ولو بالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز اذ والثاني اي الذي المتصل فيه منفصل نحو ان زيدا لم يضرب الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضرب الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرنا وان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علم قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير وكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري الفعل كقولك بعد مجيء ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علم علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفا نصبا ورفعا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الكلام مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير يدل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وعليه م ضرب فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه وتقدير النصب فيها اي ضرب غلامه زيد لم يضرب الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فيصير الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو

وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير الم وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير الم ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد يضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اي اباه يضرب اخوه وعلى تقدير الم ان زيدا لابسه يضرب ابيه هذا ما عرض الاتمام هذا الباب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق من سمي اللفظ المحذور منه من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير نحو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المحذور والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدر نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدر قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذكر المحمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق هنا فيه بعض المسامحة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد الا بحثه ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فهي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الى ان تقديره في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان المراد بالتحذير هذا المنصوب لذكره في تقسيم المنصوبات الاربع الى قوله المنادي الثاني ما ابتر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس لذا وههنا مفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه قبل المذكور قيل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بل لو كانت متصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها نحو انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امش بمعنى بل انا امشي فيكون لها مرتبة عن الاول والثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال ولا تطع كفورا لانقلب المعنى لكونها اذن امرية بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قال ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وسابقه هذا الباب كل محذر معمول بحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما مع العطف او بغير ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وبادر اشك والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما تر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك او اياه والشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوعها غائبا محذرا وليس معطوفا ومن وجه اضافته ايا الى المظهر وسيبويه يعده نحو اياي والشر بعد خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى لكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما المحذر منه اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك واياك واياه واياه واياي واياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واياك ايا النائحة نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنه

وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير الحذف وفيه انه قد قالوا ان كل معمول مكرر موجب لحذف
عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالحذف وفيه انه كما يكون تكريره دالا على مجرد الحذف
فيه للحذف بحيث يتفيق التوقف الا عن ذكر المحذوف بل ابلغ ما يكون وذلك بتكريره فلا يتسع لذكر
العامل مع هذا المكرر وانما لم تكرير الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال لم كان اصل اياك والاسد
اتفك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا حاولوا بالنفس مضافا الى
الكاف فقالوا اتوفك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا المضاف لعدم الاحتياج اليه
لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف وليم يجز ان يكون منفصلا لان عامله متعذر
كما يجيء في باب الضمائر فصار منفصلا فاريحان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال
هو بتقدير اياك باعد او نح ما اضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد
تكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول
في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل
والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوبات على شريطة التفسير يكون مستقلا قبله وقد صرح
السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل في معنى
الحصر وان منعه الم في شرح المفصل عند قول جار الله احمده فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي
واياك ليفيد اي ما يفيد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي
ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد وفي نحو هذا الكلام احذر الاسد
ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك باب
بابا عد عنه فكما قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك نحذر
محذوف رهنه وبهما متحالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه
الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي
وكذا الاسد متعد واذا المعنى اياك بعد والاسد قولهم ونحو باعد من الاسد ومن الحذف واياك ان
ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من سر اذا جاء الحذر هنه بعد الحذر فاما
ان يكون مع ان اولا فلا بغير نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت
معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والثاني مع ان يجوز فيه هذان
الوجهان نحو اياك وان يحذف واياك من ان يحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لحذف ان
حرف موصلة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها مع اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجاز وا فيه التخفيف قياسا كحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان لدنها مصدرية
بعد حذف الجر فصارا ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو اسد لا فعلن وقال الخليل والكسائي
هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو اسد لا فعلن نادر
وحذف وحرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبقاء الخبر اي بقولك والله
لاخفش الصغير يجوز نحو وحرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز
حذف الجار من اياك من الاسد اذا لم يسمع فان قيل ما حد في العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وبعد

هذا شروع في حذف الجار بعد ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف وليم يثبت الا نادرا كما قاله
ابو علي في قوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت له واما قولك اعرفا اياك ابا لك الهرا ما
الى الشر دعاك ولا شر طالبا فالكلام شر وانما لان اباك اياك من باب الاسد اي احذر منه شرا
والهرا منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان الهرا مصدر بمعنى ان تهرى محمل في جواز حذف حرف الجر
على ما تقدم به مع هذا لا يجوز قياسا على سائر المصادر عليه وهذا قول ابي اسحاق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو
التي في الحذر بمعنى مع وقد ترك الم بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل
به مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى
الهيجاء بغير سلاح والثاني مع العطف نحو شاتك والحج ونفسك وابيها والعامل فيهما الزم ونحو قولك
وجوب حذف ما تقدر في التحذير والعلة في وجوب حذفه في المكرر هنا مثله هناك وان لم يتكرر
من العطف فلا خلل في عدم وجوب الحذف كما هناك ولا يجوز ههنا ان تكون الواو بمعنى مع قوله م
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان وشرط نصبه بتقدير في سر بمعنى قولنا مذكور الذي
الذي تضمنه الفعل المذكور له الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت اسما فقد دللت
بلفظ اسما على ضربت اليوم اي بحلت به اليوم والضرب الذي هو مضمون فعلية امس فاسما فيه الضرب
لا ضربت واحترز بقولنا مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا يوان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك
لم يذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه نحو يوم الجمعة في قولك خرجت يوم الجمعة
داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير في بمعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وما ينتصب بتقدير وشرط تقديره واما اذا ظهر فلا بد من مجيء وهذا خلل في اصطلاح القوم فانهم
لم يطلقوا المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فلا وجه لان يقال هو المقدم بتي من زمان او مكان
فعل فيه فعل مذكور قولهم وظرف الزمان كلها يقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا
لم يقبل وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند وثم وشبههما لا بهامهما ولفظ مكان لكونه في
دخلت على الاصح من ظروف الزمان كلها اي مبهما وهو ما يقبل ذلك اي ينصب بتقدير في والمبهم
من الزمان هو الذي لا حد له بخص سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر
وشهر رمضان قوله وظرف المكان اي كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس كذلك
لان نحو جلست خلفك وامامك منصوب بدخلت وعلى الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الذي
يخرج المقادير المحوجة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية نوعان المبهم والمحدود ويدخل في
المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحيث ولقاء وهو بمعنى وبيتني من المبهم
جانب وما بمعناه من جهته ووجهه وكنف ودرء فانه لا يقال زيد جانب عمرو بل في جانبه او الى جانبه وكذا
خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت
بل في داخلها وفي حوفه وكنفه لا دخال المعدود في لفظ المبهم بان قال الجهام ما ثبت له اسم بسبب امر
غير داخل في مسماه فالمكان المسموح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يعرف بحسب النظر الى ذاته بل بسبب القدر
الحاصل الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الوقشي ما كان لذاته اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع
فانها اعلام لها باعتبار تعين تلك الاماكن وكرمل كلبة وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء
داخلة فيها كالدور في البلد والدكان في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال

وبين وحواء فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما فيها في الجملة وبيخان يستثنى من المبهم
في قوله ما يضاهي جانب وما عضاه وكذا حوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في قوله
ميم زائدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدوث الواقع فيه الحدوث شيء خارج
عن مسمى المكان مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا القبيل ولا يقال غدت فرسه زيد وغدت مصرعه بل هو النوع
من المكان يدخله تفضيل وذكر بان يقال اسم المكان انما ان يشتق من حدوث بمعنى الاستقرار والكون
في مكان او لا والثاني لا ينصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت
وتركت وسكنت وهو كالمغرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل
المشتق منها استق منه اسم المكان نحو المجلس والمعقد والمأوى والمسيد والمقيل والبيت نقول قمت مقامه
وجلست مجلسه ورأيت مأواه وسدت مسيده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق منه الفعل
نحو جلست موضع القيام وتركت موضع السكون وقعدت موضعك وكان زيد وجلست منزل فلان وتركت
قعدت مركن فلان الله واقعد والبهم كل مرصد وكذا غابت هبيتة واقمت مناة وما ليس منه معنى الاستقرار
لا ينصبه فلا يقال كشب الكتاب مكانك ورميتك بالسهم موضع بكر وقفلت بكان القراءة وشمكت منزل فلان
وقال الاكثرون من المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي
ذكره المصنف في الكافية فالوا احمل عندك وبكر وبيني ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصبا انتصابها
لمشابهتها الجهات في الابهام وقال الم وكذا احمل لفظ مكان على الجهات لدلالتها بهامه فان قولك جلست مكان
زيد لدلالتها بهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله خفف وعنه تخفيفا ولو بقي لكان هو الاظهر وقال لفظ
مكان لانتصابه لدلالته على مكان فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضربت زيدا كما قررناه وبقي
على قول هؤلاء الاشياخ ان يحمل المقادير المحوجة على الجهات المستلزمة بتهامها لها في الانتقال فان نصابين
ابتداء الفرسخ مثلا لا يحصر موضعها دون موضع بل يتبول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلافة قدما وقوله
شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل بجميع انواع الزمان لان بعض الامكنة زمنا عن الازمنة الثلثة
مدلول مطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه
دلالة عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو
مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود وهو التي شابهته التغير والتبدل
في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب قدرت قعوده وجلست مكانه وغبت مبينة
فلكونه متضمنا المصدر بمعنى الاستقراء في ظرف مخصوص بشهر لكونه ظرفا لحدوث بعض المستقر كما ان
ظرف المخصوص بخلاء ونحو للمغرب والمقتل لم ينصبه على الظرفية الحدوث فيه مع الاستقراء واما قول الم في الشرح
لما كان ظروف الزمان المعين مدلول اللفظ تعلق الفعل فهو مغالطة شنشاء لان شتركا في لفظ
المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكونه من الازمنة الثلثة لكونه لا على المعين المراد به هنا اي المحصور
كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة
وذلك ان الفعل انما يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على اي شيء الدلالة الوضعية
لا الفعلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فيريد عقلية مع اطلاق المكان لا على المبهم
بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوهما بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه
بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان

مكان دخلت عليه فيها كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمالهن بدون الا فعل
نحو فحرف الجر الذي في معناها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت
فما بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لا يلزم الا يريد بالمكنة غير المكنة بعد دخلت بدونها في نحو دخلت في
ودخلت في مهب فلان وكثيرها يستعمل في مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى
وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والغور في مصادر
اغلب وكونه صدر خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان كون لازم ثم قال على الاصح وما نحو ذهبت الشام وتقريب
الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهبت لازم وهو شاذ وكذا قوله فلم يعنكم فيها وغارها ولا ليلة
الليل لابة خرء غواء في فتا وفي غوارضرو هما موضعان ومثل قوله لدن بهز الكفا تفعل مثله فيه
كما عمل الطريق الثعلبية وبكر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى الغور والبعد حتى
يكاد يلحق بالقياسي نحو هو مني مزحى الكلب وفناء الثريا ومعقد الحائن ومنزلة الشعاع ولا بأس ان
يذكر بعض ما اهملوه لم من احكام الظروف ونقول كل ظرف الزمان على قربه ما يعلم حاليا كم وهو ما لكن معدود
سواء كان معرفة او نكرة واذا كان كذا استغرق الفعل الناصب لها ان امكن كما اذا قيل لكم سرت فقلتم
شهرا استغرق السير جميع الشهر ليلة ونهارا لان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان
فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فان قلت ايام جميع
ايامه والتاء جميع لبالية والتي يصلح جوابا لمتى وهو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من
رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولى كاول يوم
رمضان وبوما قوم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود من مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قيل ثلثة
ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في
جواب متى النهم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن ملفظ الا تسيني
فهو لك كيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فانه يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما
لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر
الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة بالام لا يصلح الا جواب كم يعني الليل معطوفا
عليه النهار كقوله لم يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل
الى النهار وليل معينين تقولان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالجمعة وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها
اليها اسم الشهر ثم هي كالدهر والليل والنهار والايوان تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوها من جملة
لمدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها
شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا بهذا كله ظهر ان كانت مستندة الى المبرد وابن عن الفرق بينها
وبين الاولى فرقا بينهما من حيث المعنى قولك كانه قيل سير عليه الثلثون يوما فكما ليس يصير
المعدود مع اختصاص الزمان بما نع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا وليذكر
حكم الظروف في التعرف وضده في الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا
منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا وينجر ابن بالى ايضا مع عدم تعرفها من
الداخلة على الظرف وغير المتصرف اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك نحو
نحو جئت من عندك وهبت من لدنك فلدن لابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او

بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية اذ ومتى كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وايضاح مساق ويوم
يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقولهم بعد اذ ولت
ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات اليمين
وذات اليوم وذات صباح وذات مساء وذات صوح وذات غيوف فهذه الاربعة بمعنى واحد في عن الاذات
ولا يقاس عليه بخلاف ذات شهر ولا ذات سنة وبهذه كلها يلزم الظرفية في لغة ضبع وهم يعربونها قال
شاعرهم ما عزمت على اقامة ذي صباح لامرء يسوء مساءه او ذات اليوم وذات الشمال فكثير
بالتصرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات ومن واخوات
يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فرق بفال ذلك اذا كان رجلا مما عن اتيان صاحبه ثم
بالتدلم يمسك عن ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن الشاء اعني بعد الفراق وكون بعد الظرفية
غير مصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر
وسحر وعشية وعتمة وصباح ومساء وليل واعني بالتعيين ان يريد غدوة يوم بعينه وبكرة ويضحوة يوم بعينه
وبكر وسحر وعشية وعتمة ليلتك ومساؤها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلتك
وغدوة وبكر يكونان ايضا علمين والا يريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما فيكونان اذا اضيفتا
والحكم بعدم تصرف بهذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان
المعين من دون علمية ولا اله تعريف كهذه الظروف والمعينة لانها طريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على تباينها
لسائر المعارف وذلك ان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وبهذه
الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما
ان عتمة وعشية وضحى من بهذه الظروف متصرفة على انها شهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم ينصرف وقد مر
بهذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي بعد ولة عن اللام وليست منضمنة لها كما تضمنت امس في
اول الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم
المحررة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين فيما اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما
او لا كالبيت والنجم والفسق وقولهم فعص قرعوس الرسول بل وجد سمي من جملة بهذه الاسماء للعينة ممنوعا
من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه
منضم اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كل القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر
وساء ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها متمكنة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر والا
ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحى معينين ليسا في منع الصرف لا عن سماع والاولى عنده اذا لم يسمعا
الا منونين كما ثبت تركه تنوينه من بهذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية
المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز
تنوينهما كما في ضحى نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وبوريد
الاتيان في يوم او غدوة لكن الاغلب الشهير فيما ترك التنوين مع التعيين كما كانا كذلك على التجنيس كما في
فيقدر العلمية فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف بهذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية
ولا آلة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل بهذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة
وعشية وغيرها فلم يثبت اذن عدم تصرفها فهذه الظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب

وجب عدم تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو سير عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها
من اللام او الاضافة تقول سرت عند السحر الاعلى وعند السحر الاعلى والمقام الكلام في انصراف المعرف وعدم انصرافها
فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول
في التعيين اسكن اليوم غدوة او بكرة وهي غير التعيين لضعفه العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة بمعنى
الصرف والحق التبريح فهو في غير التعيين كما تقول لقيته واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء
الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان غلبتها الغلبة لا معنى تخصها واذا لم تقصد تعيينها جاز ابقاؤها
بهما اتفاقا فاسمع ولقد ضحيهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة ورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير
لان كل ورب من خواص النكرات والاعلى اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لما هو مفهوم من النكرات
نحو اسامة وثعالة وجعل فيهم مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم
مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة وكم في غداة طيبة وقد جاء عدوة جنسا في القرآن في
قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في بهذين الاسمين غدو وبكر محولة على الاسماء
في المعنى وفي البنية كما ان بذر محول عن بدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضحى واعلام
الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته بنية بعد عشية ولقيته بعد البنية اي الحين بعد الحين
فهي علم للجنس كما تقول لقيته في ندري بعد لقيته في الندري اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب
يدع التنوين في عشية كما في غدوة يجعلها ايضا علم جنس لهريرة البرد وقال عشية مؤنثة على كل
حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا تدع وسحر عندهم لا تكون علم الجنس بل اذا ارادوا به سحر يوم كما مر
ومن الظروف المكانية ما هو من عادم التصرف كهنو وثم وعند ولدى ومع وبين بنى لكونها اضافة وحوالي وحول
وحولا وحوال والتثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكرتها واخواتها وبدل ومكان
ولفظا عين وشمال كثيرا التصرف وكون اداة التعيين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكون لفظة
اذا لم تركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاة ورس
وسطها قد تعلقاه ووسط بتحريك السين متصرف وقد يجيء دون التي بمعنى قدام مضافا اتفاقا وبهما في
احدهما متصرفة وذلك مضى اسفل نحو انحدرت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة نحتها فيوصل
الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيخ دون شيخ حبس ومعناه الآخر غير
ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قولك اخذت دون ما له كان المعنى اذا وصلت الى الاداة التي بهم ولا
الطلب الذي هو خلفهم ووراءهم ثم تم كلامك قدام في الكلام يقال الله عنده ومما يلزم الظرفية عند سيبويه
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله فاما قائل لا تلمه اليوم نفسها فكان الحديث انا عم البال فرغا اي زمانا حديثا
وحفر فاطل ملبثا وقريبا خاصة المتصرف نحو قولك سير علي الفرس ملي من الدهر وقريب وملبا وقريبا وقرب انا عنك
سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على
موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر حذف
المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرتك خروج زيد وسير عليه نوم بخير اي مثل ما ينجز زيد ونوم
ومثل ان ترى بخيرا قال ابو النجم اي وقت ادبارها فكذلك على حذف المضاف وهذا اما على ان
المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك فيما بينهما من التجانس كونهما معمولي الفعل او لان
ينصب الفعل بهما وموقتهما بحين في المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مقدم يكون

اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقولك سرت حينا وذكرهم بايام الله اي بوقايع وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت خلوة سهم ورميته ثنايا اي مسافة خلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلعم زبير تمر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر تارة نحو جبين الخيل اي مكان الشعر والغرة اي وقت طلوع الغرة منه كقولك باكرت حاجتي الدجاج اي وقت سياحه وتارة اذا كان باكرت بمعنى بكرت لانه غالبا بالبكور في الحاجة قد يتوسع في الظرف والتصرف فيجعل مفعولا به بتوسط عن لفظه في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر المشتقة منه نحو قوله بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفق على ان منه موسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يتعدى المتعدي الى ثلثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوز الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعد الى اكثر من ثلثة وجوز وا في الناقصة نحو صام يوم الجمعة ليس زيد قائما بهذا ما قالوا والذي اراه ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل نحو خرجت في يوم الجمعة كان مع المجاز مفعولا به بسبب وفي الحق ثم صار مفعولا به من غير واسطة في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدي اليه الفعل بنفسه تعدية ما بعد ما تعدى اليه بحرف الجر في نحو قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اي في والام صار قياسا في الباب بين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان والبين بقياس في غير المواضع التي نص فيها على سماعيته فلا يقول في مررت بزيد وقمت الجهر وورد زيدا وقمت عمرا واما كان هاهنا في باب المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكمل منها لفرق دلالة التزام على المؤثر بين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسم بمعنى الزمان والحدث واما قول المعربي في نحو يوم الجمعة صمته ان المفعول فيه يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان والكائن فمعنوي نحو خرجت هذا اليوم فلفظ يوم هاهنا ظرف فاتفاقا لدلالته صفته وقوله ان الزمان محل سكر الليل وسار في الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لم يكونا الا وقتا وفعولا فقلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانه اذا نصب نصب فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون غير محصنة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين كما حكي عن بعضهم ان المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي يكون منتصبا بنزع الخافض كقوله ما اكرن حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فيه في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص وتختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بعض في كما ذهب اليه الم كما يجيء في باب الاضافة قوله ويتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جاء بالاظهار او يمتنع كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلى قريبة ظاهرة كقولهم ح الان اي كان ذلك ح الساعة الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسبما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه او لا يسير وقال ابن المقفع بالصف كل يوم صمت فيه في الصيف وبايسوف فيه الا مران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه

فيه وما يجب بعضيه ان يوم الجمعة سرت فيه فولهم المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت جبنا خال فالزجاج فانه عنده مصدر فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه مذكورا الحق ازعن قولك وقد رأيتك تضربه لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل الفاعل الا انك لم تذكر الفاعل في قولك عاملا فيه فلهذا ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لان ينتقض الحد لنحو ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت يوم الجمعة زمان سيرك وذكر لم ما قالوا المفعول له لبين انه قد يتقدم وجوبا على ما يعمل عليه كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوبا عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو العامل على الفعل سواء تقدم وجوبا على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلح حالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوبه يكون علة عاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل ويحمل على العلة الفعل نحو فعلت هذا لزيد العلة فقوله حال فالزجاج مذهبه ان عايبحية النحاة مفعول له هو المفعول المطلق وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب محمل والضرب بيان له كانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ونحو ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا فيكون مضمون العامل هو المفعول ولم يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان المفعول ليس ببيان للحين ولا يقال قعوده حين الاعجاز ولذلك قولك جئتك اصلح حالك للاعطاء او للنصح ونحو فان الحي ليس ببيان للاصطلاح بل ببيان للاعطاء او النصح كما مر ح بد ولهذا يقدر في مثل قعود حين ومجيء اصلح بحذف المضاف وهو يكلف قال المصور اعلى الزجاج مع ضربته تاديبا مفعول التاديب اتفاقا وقولك التاديب ليس بمفعول مطلق لكون التاديب بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى التاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي مانع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا يرى ان معنى حبيبا اكبا جئت وقت ركوبي والاول مفعول فيه والثاني مفعول به والحق في بقولهم ان ما يستتبع معمولا له منتصب نصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره بتعلقه نحو قوله حدر المون يحاذرن الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والمون من يزورهن تورد العهود الا ان يجعلها مصدرين الحاليين المقدرين قبلها اي ازعل زعل المحبور ومعمول المعمول عاما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووجدك على الحي في باب الحال ومذهب المتاخرين او الى من الباقية للسببية من الحذف والتقدير اللام زيد في المفعول له قوله وشرط النصب بتقدير اللام واما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل فعل المعلل وجاز ابالفي الوجود ح يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له في نحو كسبي ولا كرامك الزائد فلولا جئتك للخمن والاكرامك للزائد عنده معمولا له على ما يول عليه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث المعنى فعمل المجيء لكن يجاوزه اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحينئذ التصحيح هو المصدر المجرد باللام المقدر حدوث شاركه في الفاعل والزمان وهي ثلاث شاركها في الفاعل ان يقع باشخاص واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالتكلم وشاركها في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك خوف فلان فولك او للكرم

كحسك اصلي حالجالك وشهدت الحرب بفاعا للمرينة بين الفريقين واذا كان الحدث للفعل تفصيلا وتغيرا
للمصدر الحمل كما في ضربته تاديبا واعطيته كافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما
في الحقيقة حدث واحد لان معنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة
والعلة هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي الشيء اي ضربته لتاديبه
لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل
بهذا الاثر فكيف يشاركه الضرب في الزمان كما قال ابن درستويه والشيخ ان قومته من مذهبه لم يتم التشقيف منه والتوجيه
وانما نصب بهذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية وشاركه الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة
لا يشترط مشاركتهما في الفاعل وهو الاكثر يجوز في الظن وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم
المشاركة قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاء الله النظرة استحقاقا للسخطة ابليس
وتخطاط البلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول
لان استحقاقا اذن يكون حالا من الفاعل وكذا الجار المجرور ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قوله
النجاح بركب كل عاقر جمهور لمحافة وزعل المحبوبة والهوان من تهور المحبوبة فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع
والثور ليس بعزع بل هو فزع وكذا الجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة
السادة بعد يوم بنصب الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا وانما يجوز حدوثها في الحال
اللهم قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل
بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر الم على شرطين ما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا
لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفاعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه لم وان يكون من غير لفظ الفعل
لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل بتلو شيء ولا يبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم
والخوف والارادة فانها تبقى والجواب ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا ممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما في
او تصوره الم فلم ينفعه وينتقض ما قال بقوله نحو جئتك اصلح الامراء ومربيه تاديبا اتفاقا فانه قال ابو
بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب فلما يجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم لكرامك
لك غدا بتقدير المضاف المذكور يجوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فتقول
المفعول له على هذين اما ان يتقدم وجوبه على عامله نحو قمت تجنبا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان
يتقدم على الفعل تصورا اي يكون عرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال الم واغا
شرطوا بجواز حذوف اللام المذكور ان لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصار مع الشرطين
ظاهرة مشروعة في العلية والفرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين
دليل عليها ويغني الرياشي وجوز تنكير المفعول له اذا برئة الحال والتغيير وبيت الحماج فامن عليه وكذا قوله
حاتم واعفو عورات الكريم ادخاره واغض عن شتم اللئيم تمردا وكذا قوله حذر الموت وقال الجرجاني اذا
تجرد باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك وعند الاندلسي وقال ابو حيان عنه ما نقلا وقال ابن عصفور
انه في حال تنكير يشبه الحال والتغيير فحكون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلها والظاهر جواز ذلك لورود
الحر قوله فيظلم من الذين هاد وحرمنا والباء للسببية هنا كاللام قال المالكي الشرائط في المقترن باللام
التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس وبستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع

ع ولا يعمل قوله م المفعول معه مذكور بعد الواو وصاحبه معمول فعل لفظا او معنى سر قوله صاحبه مفعول به
احترز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لانها الواو بمعنى مع ومعنى المصاحبة كونه
مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشاركة للمتكلم في السير في وقت واحد
اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف بشاركه في السير لكن لا يلزم كونا السيرين في وقت
واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي لصاحب المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان معنى
في قولك ضربت زيدا وعمرو معطوف انفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قال بنحو جئتك وزيدا درهم فان الكاف
مفعول في المعنى اذ المعنى بكبتك واغا تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلو ان امر الواو التي قبل المفعول معه
العطف واغا يعدل عما بعدها عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاء زيد وعمرو
يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا
وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظاهرا قوله فان كان الفعل
لفظا وجاز العطف لوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت فرسا وان
كان معنى وجاز العطف بعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا ما شانك وعمرا لان المعنى
ما تصنع ش اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى
مع واغا وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه لحرف لفظا واصلها الواو والعطف الذي فيه معنى
الجمع كما يجيء في بابه فناسب وضع المفيد فالولا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبة انفاقا ولا يعامل معاملة
استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوى والاولى المنع رعاية الاصل الواو والشعر ضرورة
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل منصوبا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والمفعول
احالة العمل على العامل اللفظي عالم يضطر الى المنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك
قلت جاء البرد ولابس او صاحب السلباء وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والى وجه رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش بنصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما قامت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو
في الاصل حرف فلم يحمل النصب اعطى النصب ما بعدها عاريا كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير
ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله ان كان الفعل لفظا وجاز
العطف فلو جاز ان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف والعذر قال
ذلك لانه مخالف للوصل الذي هو العطف الحقيقي وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة
وقوله حيث انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر
اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصبه اللاسم على انه
مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى عما صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند
الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واعتذر عنه مراعاة الاصل الواو للعطف
واجاز غيره استوى الا بقولهم ما زلت اسير والنيل الا بقل سار الماء بل جرى وله ان يقول اذ ذاك
لاستعارة السير كقوله تعالى والله يسبح من في السموات والارض طوعا وكرها وقال الم بالقدرة والاولى
وقريب منه نحو قولك مع فلان هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى
احالة العمل على العامل اللفظي عالم يضطر الى المنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك
قلت جاء البرد ولابس او صاحب السلباء وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والى وجه رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش بنصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما قامت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو
في الاصل حرف فلم يحمل النصب اعطى النصب ما بعدها عاريا كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير
ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله ان كان الفعل لفظا وجاز
العطف فلو جاز ان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف والعذر قال
ذلك لانه مخالف للوصل الذي هو العطف الحقيقي وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة
وقوله حيث انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر
اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصبه اللاسم على انه
مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى عما صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند
الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واعتذر عنه مراعاة الاصل الواو للعطف
واجاز غيره استوى الا بقولهم ما زلت اسير والنيل الا بقل سار الماء بل جرى وله ان يقول اذ ذاك
لاستعارة السير كقوله تعالى والله يسبح من في السموات والارض طوعا وكرها وقال الم بالقدرة والاولى
وقريب منه نحو قولك مع فلان هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدأ والاولى
احالة العمل على العامل اللفظي عالم يضطر الى المنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك
قلت جاء البرد ولابس او صاحب السلباء وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والى وجه رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش بنصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما قامت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو
في الاصل حرف فلم يحمل النصب اعطى النصب ما بعدها عاريا كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب غير
ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله ان كان الفعل لفظا وجاز
العطف فلو جاز ان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف والعذر قال
ذلك لانه مخالف للوصل الذي هو العطف الحقيقي وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة
وقوله حيث انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في حيث انا وزيد عند عبد القاهر
اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصبه اللاسم على انه
مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى عما صاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند
الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس واعتذر عنه مراعاة الاصل الواو للعطف
واجاز غيره استوى الا بقولهم ما زلت اسير والنيل الا بقل سار الماء بل جرى وله ان يقول اذ ذاك
لاستعارة السير كقوله تعالى والله يسبح من في السموات والارض طوعا وكرها وقال الم بالقدرة والاولى

قوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قولك توقرة فاستوى وليس ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا وبقول استوى ههنا ليس بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم بحاله والتقدير عليه مالك لقيام القرينة على ذلك الحذف وفيه ايهام ان مالك هو المخاطب في العلم بحاله وليس كذلك والجزء الثاني من المركب للمضاف اليه نحو ثالث عشر فثالث عشر في باب العدد فعولنا وانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى ان لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشين عليك بما يتعلق باصلوحه وانت اعلم بما يصلح ومثال قولهم انت اعلم وربك ما يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ربك ما كافانه لجدير بان فانت وربك اي اسما مقترنان فان لا ادخل بينكما ولا ادعوا عليك فانه حسبك وهذا المعنى بابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك محاذ بك فهو وعيد على حذف في خبر المبتداء من الجملة الثانية وليس اسناد اليه بذلك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا بعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا ولجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان العامل معنى والعامل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ شيء به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك وهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحبك وودك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك لك وويبك وويل لك فيها ونصب لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط واما رءوفه وشانك والحج ان جعلن الواو بمعنى مع فان التنصيص فيها دال على الفعل المقدر وبهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف ولا فلا فالاول مالزيد وعمرو ما شانك زيد وعمرو فان لم العطف واجب فيهما ذهب في الاصل والابصار الجر فيهما لغير ضرورة وليس بشيء لان النصب على المصاحبة قد يكون داعي الى النصب ضرورة ولو انه ليس بضروري فلما لم يكن ممتنعا كان اصل الداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو الحسن مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والنحاة مالك وزيدا وما شانك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك بافصال حرف الجر مع انه لا يحمل معنى العطف قال لم ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لورود به في القرآن كقوله تع يسئلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك ومالك وزيدا ومالزيد وما شان زيد وعمرا وجهان اكثرهم على ان ما بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما للفعل لكونها استفهامية وبعد ها الجار والمصدر فيها معنى الفعل فيصح ان تكون دالة على الفعل ومن ثمة امتنع في الاختيار مثل لك وما باك لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان زيد ومالك ومالك بسبب عمرو وما شان زيد ومالبسبة عمرو فهو مفعول للمصدر المقدر وقال السيرافي في هذا

هذا تقدير معنى الخبر ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا مما لم يستعمل ابدا يعني ان سيبويه اراد بتقدير ما لبسبب ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يكون حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يكون في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التمييز المعنى فقط لان التقدير معتبر بما ذكر قال الاندلسي يريد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاء ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك انما جاء بعدهما نحو وزيدا اذا دل على ان الانكار انما هو للابسة المجرور لذلك لا لان الواو بمعنى مع وقال الاندلسي يجوز ان ينصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك ومكانك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت لك لا تبس زيدا والواو دالة على معنى الابسة وانما اركبك هذا لتعاد يا عالم رفع من نصب الاسم بمصدر معمر فيلزم منها نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل للغيرة فيؤدي بعدهما الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون فيه شعر بالعامل قوي لعدم الناصب ونصف الدال عليه وهو ما لا استفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت بعد الواو وههنا مع قلته وضعفه قدرت كانه بعدها الاستفهامية وكيف بعد كيف وذلك لكثرة وقوعها ههنا والتي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف نحبها وصار كانه معطوف به ورد البرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالمجيء وكيف بالتنقل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اورد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي اذا رآهن قوم وهي مجماعة كالزي منع الوجهان تميل جميلا اي ان كان نوى والجماعة بعضهم انا واياه فيلحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو انت وزيدا وكيف انت وضعفه بالنصب لاشعاره ما وليقين بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدها ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لانا ذكرنا ان المعمول معه لا يتقدم على العامل فيه انما فاما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الفيتري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن باشاذ ويجب على تخير النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه بهذا كله بناء على اصلهم وانما ارى منعا من تقدم المعمول معه على عامله اذا ناجز عن المصاحب مع واو العطف لان هذه الاصل جاز نحو زيدا وعمرا لقيت فتقول العامل في المجاعة واياه كالزي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الامع وضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المعمول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا كما وسرت زيدا راكبا فالحكم في مطابقه ما قبله حكمه لو وقع قبل المعمول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين ومررت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المعمول معه قياسا خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم كما لا يجاوز ما سمع منه وقوله تع فاجمعوا امركم وشركاءكم الاول انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه او قال يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الا بعلى كما لا يقال جمعت زيدا قوله ثم قال لا يدخل فيه النعت في حاد في رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم مجاد في رجل عالم وان يبين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على ان البناء هيئة فاعل اذ لفظ عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انه مبينة لخبر المبتداء لانها

الفاعل

بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلق والحال فان راكبا في قولك
جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دالة على كون هيئة الفاعل او المفعول حينما وقع قيد رجل قياما في قولك
لم يكن لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحد ودل بلزوم ان يدل على ما يذكر في حده بل يكفي
ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم
انه لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفصل فنظر في مجاءني زيد راكبا هيئة لهذا الفاعل مقيدا
لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج من هذا الحد الحال المقالية بلا ضمير ذي الحال نحو قوله وقد تزوا الواطيد ساريا
الست ترى ان قد انبت بعيد وقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها بمجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا
الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا
وقولك دار هند تقطع مستطيلة على قول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبوا ولم تكن بخضب لو قوله
عوذ وبهثة حاسرين وعليهم صلق الجديد بنظمه فاما قولهم اتاني ثم ثوبك اي موضع ثوبك اي ثوابكم خالدين
وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيدا مجردا فلنصوبه فيهما حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا
ولك ان تقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نسعى ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول واذا كان المضاف فاعلا
ومفعولا او يصح حذف المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه هي المضاف كما في قولك دار هند تقطع مستطيلة
مطلوع مصحبين فقوله مصحبين حال مما دل عليه خبر مقطوع وذلك لانه نائب عن دار هند تقطع مستطيلة فهو حال عن
المضاف اليه دار فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف لان دار الشيء اصله
فكانه قال يقطع دار هند مصحبين به فكانه حال من مفعول عالم نعيم فاعله وكذا قولك عرفت خلق الحديد مصاحبا
والاولى ان يقال الحال على مرتبين متتالية وموكدة ولكل منهما احد لا يخلو فاعلية ما هي حال منتقلة جرى كلام
سعد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول وبما يجري مجراها فبقولنا
جزء كلام يخرج الحالة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه غلام اذا لم يحتملها حالا ويخرج بقولنا
حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
النعت بقولنا يتصد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا
او بما يجري مجراها يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا في جنب محمد على
ما يجيء والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو
قوله يقول وقد تو الوطيف وقوله ولو اعترض والطير في وكناتها وحد الوكنة اسم غير جوث يجيء مقصورا
ومضموما جمله كما يجيء شرحها فقولنا غير جوث احتراز عن المنصوب في نحو رجع راجعا تعلم ان الحال قد تكون
غير الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا
راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبقى صاحب الحال جاز ان يجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول
والا لم يكن وكان الحال عن الفاعل ووجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فانه لم
يقدم فهو عند المفعول واما اذا جاء حال عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالواو للجمع بينهما فانه
احضر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا
مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وفيهما كيف ما كان نحو لقيت هندا
فسعدا مستحثة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت مستحثا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف

ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا مستحثا والصعيد زيد وذلك انه لما كان
قرينة المفعول اقدم من قرينة الحال اخر عن الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذا لاقل من كون احدى
الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر
كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا فاذا قلت وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وقوع الحال
بحتى الشيء واحد احوال متخالفة متعادة كانت نحو اشتريت الزمان حلوا حامضا او غير متعادة كقوله تعالى
اخرج منها ماءه ومرعاها كما تجيئان في خبر المبتدا وسيع تعقيم ذلك في الحال متعادة كانت او لا قياسا
على الزمان والمكان فجعل مدلول احدها من مجيء مؤولا واستنكر مخالفتي مثله في المتعادة فيهما مطلقا والا ذي
للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم ماشيا وغدا
احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين الزمانان
او المكانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما يتعدد الحدث بتعدد بين مختلفين كما في
قوله تعالى مذوما مدحورا او المتعادين في الحالين غير متوحين نحو كما في اشتريته بينا بيض اسود او متوحين كما في
اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعدا واجب لوجوب تكرير اما نحو اضربه اما قائما
واما قاعدا وكذا بعد لا دنيا يكرر في الاغلب كما مر في اسم لا التبرئية نحو جاء في زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يفرد
افراد بها نحو جاء في زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او منويا وقد ذكرنا
الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول الدال
هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته
سفود شرب نسوء عند مفاده الغي يشب خارجا سفود شرب ولا يفوه ما يشبهه خارجا لان الشابه هي
المفيدة لحال الخروج ولا التشبيه وقال لم في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قياما وفيه نظر لان قياما
حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل لم يكن كالمفعول به فهو كقولك تخرج راكبا ولك ان في
كون راكبا حالا عن الفاعل لفظي وليس بحجة لك في المثالين بل في المثالين عن زيد الذي عند من يجوز عمل العامل في الحال
وصاحبها قوله او عاملها الفعل او شبهه او معناه يعني يتبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من يشبه كاسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل والكائن
من صفته كالظرف والجار والمجرور وحروف التنبيه نحو ها انا زيد قياما عند من يجوز هاء التنبيه من دون اسم
الاشارة كما يجيء في نحو وفي التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحروف النداء نحو يا زيدا منطلقا واما حروف
التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انها ليست بعاملين لان التمني والترجي
ليسا عقدين بل العامل هو الخبر المؤول على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء مفصلا هو الصحيح وفي
التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد وعمرو
مقبلا والنسب نحو انا قرشي مفخما واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما انا ذكرا واقعا فلان الشان
بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حرف النفي والتهام والنفي قال ابو علي لان ما لا يشبه
الفعل لفظا نحو لعل وكان ويتضمن ما قاله باسم بالاشارة فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال
وكذا في التشبيه ونحو ان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى في حالة ذلك على اصلهما
وان لا تقلله قوله ومن شرطها ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا او راسكن العراك ومررت بزيد وحده
ونحو ما ولد سرواتما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال بعد الحدث المذكور

على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف
لانه اذا كان نكرة كان ذكرها يميزها ويخصصها عن بين امثالها اعني وصفها اولي من ذكرها تفيد الحدوث
النسوب اليها اعني حالها لان الاولي ان يبين الشيء بما قد تم بيانه الحدوث المنسوب اليه ثم سمي قيد ذلك
الحدوث فعلى هذا دلت المعرفة حالا لان التعريف يعين ضاربه ولم يدل النكرة ذا حال لان غاية ان تدل على
الاولي فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لانها قيد قوله ارسلها العراك
هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف بالام
نحو ارسلها العراك او معرف باله مضافة نحو افعل جهدك وطاقتك ووجدك ورجع عوده على بدئه وفيها
قولان قال سيبويه انها معارف موضوع موضع النكرات اي متحركة ومجتهدا ومطيقا ومقدرا وعائدا
والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطواسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل وجدا بك فحذف التاء
واقيم المضاف اليه مقامه كما في قولك اقام الصلوة والوجدة الانفراد ويجوز ان يكون الوجد والجد مصدر
وجد يجد كوعد يعد وعدا وعدة والجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولك على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء
مصدر بمعنى الابتداء جعلت بمعنى المفعول اي عادوا على ابتداءه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا
لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه يجهد ومشقات الاسفر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان
عليه مثل فيكون نحو قولك نمت وفعلت فعلتك التي فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه الثلثة
منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا
طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا اختلفوا في العامل فيها
كما مر في باب المفعول المطلق فيها ان المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على
الظرفية فاقام مقام خبر المبتدا والظرف نحو زيد قائما ولا يعرب اعراب ما قام مقامه فقوله ارسلها
العراك صدر البيت ويروي فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الجلايل
يصف الحمار والاتن والورد في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطف الى الماء وبين كل ظمئين يعني عطشين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب فيقال شرب دخال ويقال بعض البعير اذا لم يتم شربه فحين نفض الورد عرقه تمام
للمشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يحمها على انه لا بد ان شربت بعضها الماء بالامس اليوم اما قولهم جاوا قضهم بقضيضهم
قال ولي ان يقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم
لان الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم
مثل كلمة قوم الجفنة ثم الحي على المجلس اعني قضهم بقضيضهم وقوع الي في معنى الجملة والكلام لما فيهم فهما معنى
الفرد لان معنى قوع الي في صارعتها وضع قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد ولدت مولده
اعرب بما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في قاطبة
سيبويه وكذا ينبغي ان يقول في يد بيد اي ذو يد بني يد على حذف المضاف اي المنقد بالنقد وكذا قولهم بعت شاة
شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم كل رجل وضيعته اي كل رجل مع ضيعته كما مر في باب
كل نفس وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما او الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم مضروبا بان
اي كل شاة فنصبهما على الحال لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة
بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتداء النكرة لقيامه مقام الحال وفاه الي في شاة ودرهم لانه لم يجز

يجز حذف المضاف اليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فالم قال البعض وقيل بنى على حذف
حذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شيء قد عرف لسنظرا وانما كان
من ذكر حال قضهم بقضيضهم منقولا قد يستعمل قضهم نابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم
وراينا القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فحذف
جزها الاول اعراب جميعهم لمرورنا بها كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم
ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لم يكن عين فيرد في المعنى صدر قولهم جاوا معا وكما ان في معا
معنى في فاهو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلفوا في
وجده في نحو جاء وجده اي حال او مفرد او ظرف اي لم يكن معه وجاء وحده مجرور في مواضع مردودة
قريع وجده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل نوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير لكل شخص منفطع
النظير ويقال فلان يعجبني وحده وغير وحده وجميل وحده وحبيب وحده في التعجب بزايد وقيل جاء على وحده
اي على انفراده وجاء بعضهم مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب لا في المواضع الموضوعة
والمعرف ظاهرا من غير المصادر باللام نحو قولهم مررت بهم لجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امره جماء
المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وحسن
حذف الياء حمل المفعول بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماعة
اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زايدة كما في قوله ولوا مرعلى اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت
لا يعنيني ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول وكل قادم يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول وكل اي متسرعين والتزم زايدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل كقولك جاء
القوم الاول فالاول وكل واما باب اضافة نحو جاءني الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة بدل الكل
الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوب عند اهل الحجاز على الحال لو قوعها موقع النكرة اي مجتمعين
في المجيء وبنو تميم ينصبونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد وربما عومل بالعاملين العدد المركب نحو جاءني
الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما مر في باب العدد وقد ذكرنا قولهم
كلمته فاه الى في قال الكوفيون هو مفعول به اي جاعله فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بنزع الخافض
اي من فيه الى في فلا يقال على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شية بوه بيك خلا فالتمام واما قول
بعض اصحاب امير المؤمنين في صفة غيث فحابالنا امسى اسد العرين ومالنا نأوي النحف فهو حذف المضاف
اي مثل اسد العرين ومثل شاة النحف ويجوز ان يكون لا بد لحمانا وضعا فاله تقدير مضاف كما قال سيبويه
في جهدك وبحق قولهم فاذا كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ليعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص
بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلعم بين الخليل فاني قد رسله سابقا وكذا بقولهم مر بنا رجل طويل
قايما او بان اضافة نحو نظرت الى جارية رجل في حالها او سبقة نوا وشبهه نحو قولهم قاعل سعدى غير ساع
ببلوغه فلما جاء في نكرة اكباه او نبي او استفهام وذلك لانه يبعد النكرة مع سوق هذه الاشياء مستقرا فانه ينبغي
فيه اتمام كما ذكر في باب المبتداء او كان معرفة فشاركه لتلك النكرة في الحال نحو جاءني فيد رجل وديد الباب
او تقدم الحال نحو جاءني فيها رجل لانه يؤمن اذا التباس ذي الحال بالوصف اذا الوصف لا يتقدم على الموصوف
واما اذا تاخر نحو جاءني راكبا رجل فقد يشبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فقرأه
المنع رفعا وجرا واما المشتهر بهم لتقديم الحال على صاحبها النكرة بقوله لميه موحش طلل قديم فلا يستقيم

عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على
واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لميته ذي الحال ومن وجوز اختلف العامل في الحال وفي صاحبها يجوز كون
لميّة عاملاً في الحال وكون ظلل لاحد ارتفاعه بالابتداء فان قيل هل يجاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب
سيبويه اي ان ظلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيجتمع عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان
الابتداء بلفظ ظلل بل بسناد اليه مقيدا بكونه موصوفا بكيفية تجعل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف
ذي الحال مع قيام الدليل كقولك ضربت مجردا اي ضربة مجردة وما يتقدم على العامل المعنوي يجاز
على المجرور في الاصح من زيد عرف قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال لم يرجه
ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لم يجزه واصله نظرا الى ضعف الظرف
اجاز الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى
جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتداء فاما مع تاخر المبتداء عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ردا اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله المعنوي الذي فيه
ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايبه عنه اي المبتداء اما في
نحو زيد قايما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلف عامل الحال وصاحبه فالحال تاخر
عن صاحبه وان لم يجز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال
وصاحبه فالحال متاخر عما صاحبه نايبه ان زيد اما في زيد في الدار قايما او في الدار قايما زيد وفي الدار
زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه
على عامله المعنوي الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف حتى جاز ان يقع موصوفا بما يقع غيرها
فيه نحو ان لدينا اياما ثقيلا اي ايام ثقيلا ونحو من ذلك الكبرى الرستين اي الكوفة بستين فجملة حال والعامل فيه بستين
والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف او جار ومجرور فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمنه معنى المشتق
كليت ولعل ونحوها شانك وحوف النداء واسم الاشارة وحوف التنبيه والتنبيه والتعجب كوتحي ونحو
قبلك وغيرك واسماء الافعال كذلك لضعف شابهة الفعل لعدم موافقته له في التركيب واذا ضعف شبه الفعل
بعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد
وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف شابهتها للفعل وظاهر وظاهر لفظ جاز ان الله في المفضل
يؤدن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا يرى انه لا يطرد
رفعه للظاهر بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا بشرا الطيب منه رطبا وزيد قايما خير
منه قاعدا وكذا نحو عمرو واقاعدا مثله قايما فسيجي الكلام عليه من قريب وجاز الرجا جي ان يقول
درهمك موزونا دراهم عبد الله لان معناه سداد دراهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم
عبد الله والاول المنع لضعف العامل قال فان ظهرت الكاف وقلت كدراهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا
من دراهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء
والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ولم يتقدم على عامله فلا يقال
والشمس طالعة جسك مراعاة لمن اجاز الواو وهو العطف لا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا
بان الموصولة وفي جر الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة الالف واللام
او ظرفا ومصدرا نحو كما ان لا يتقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز تقدمه على صلاتها متاخرا

او نحوهم

متاخرا عن الموصولات ايضا غير جايز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بينه اي الحال والمصدر الموصول
وبين صلتيهما فلا يقول العجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد
هندا واما في سايل الموصولات نحو الذي جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام
الابتداء او لم القسم جاز تقدم الحال عليه بان تؤخره عن الا مين نحو ان زيدا راكبا سايرا والله لاكبا
اسير كقوله تعالى لئن اكله الذئب ونحو تقدمه على الا مين لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف
واسم الفاعل واسم المفعول اذا دخلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديمها عليها نحو راكبا جاء زيد
وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله رجلا في الظرف يعني ان الحال وان كان شابها الظرف من حيث المعنى
لكن راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يقوم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او
الجار خاصة سواء كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان ونحو
كل يوم لك ثوب والحال لا يتقوم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقوم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتداء
كما مر وذلك ليوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على الم ان يقيد فيقول بخلاف في الظرف فانه يتقوم على الظرف
والجار لانه لا يتقوم على معنوي غيرهما من التبيين والتشبيه وغيرذلك اتفاقا واعلم انه اذا انكر ظرف
واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو في المبتداء في الحال او في الاصل ونوسطها ما يجوز ان تتعلقه على الاجنبي
عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان
عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها قال الكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في لا تبين لانك لو رفعه
خبرا وعلقت الظرف بزيد لم يكن الثاني فايدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان
الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي
بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير غريب في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد يتقدم
ان معنى المستقر ان يكون مقدرا يعتمل في نحو بزيد الاسم الذي هو المبتدا او الذي هو ذلك الظرف واجبة عند
البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم
نحو فيد زيدا راغبا على تقدير فيك رغبة زيدا راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي يرغب فيك حاجة
في حال رغبته في شيء اي اذا رغب في شيء فيرغب فيك قوله ولي على الجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام
تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على
صاحبها اذا كان صاحبها اظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في فروع واحدة وهي اذا كان
ذو الحال مرفوعا والحال ظرفا او مجرورا عن العامل فيجوز وجاء راكبا زيد ولي يجوز راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال ظرفا نحو ضربت وفي حجرتها زيدا واما اذا كان
ذو الحال ضميرا فيجوز والتقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان
مظهرا وقدمت الحال عليه الى الاضمار قبل الذكر لفظا وفي الحال ضمير يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان
ضميرا والضمير لا يشتغل عاد في عود بها على معدومها واما جواز ذلك المرفوع الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة
اتصال الفاعل بالفعل حتى كان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلم يكن ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقدم الحال
على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان البتة في الحال المتاخر عن صاحبه فلم يكن
اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتداء نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قولهم ما رأيت
في قعبه خيفة موسى واما ان كان ذو الحال مجرورا فان الجار بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء

كان الاضافة محضة كما في قولك اتبع ملة ابراهيم حنيفا اولا تخرجه في نحو جاءني غلام زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف ولا يتقدم تابعه ايضا والجزء والحال يجوز في الحال
واكثر البصريين ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز
مستدلا لذلك بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس والعامل والمعنى بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر موضوع للعمل
كالهمز والتضعيف فكانه من تمام العامل وبعض حروفه فاذا قلت ذهب راكبا بعضه مكانك قلت ذهبت
راكبة هذا وقال الفاعر لبن كان برد الماء حران صاديا * الى حبيبا ان حبب * وقال اخر اراد المرء اعينه
المروة ناشيا فحملها كعلى عليه شديد وبعضهم تجعل كافة حملا عن الكاف والتاء للمبالغة وتوهيم
واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف وغير عامل في الحال كما عمل
في مررت زيد راكبا فمنعه من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الى اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم
العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان اللام في ملة لابراهيم حنيفا وهو
ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان زيد يضاف مما ليس بفعل
وفي الحال الذي بالحال الاجزء نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ايوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم
حنيفا كما تقدم في اول البيت جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه في التقديرين
المذكورين كانه المضاف وكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جائز وانكاره
على قوله تقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبك ماشيا يد زيد مع اناذكرنا قبل ان حال المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني
راكبا الا زيد وانما جاء في راكبا بن زيد لشبهها من في باب الفاعل اعني لنفي الحصر وانحكاسه لوقوعها موقعها
ويجب ايضا اذا اضيف والحال الى ضمير عايد الى صاحب الحال لفسق شايم زيد اخوه قولهم وكل مادل على
هيئة متى اذ يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا * هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا الاشتقاق في
الحال واذ كان جامدا كلفوا ارتكاب التاويل الى المشتق قالوا لان ذا في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى
المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وبهذا
ناقة الله لكم آية اي دالة قال ولم ير الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال والبيان للهيئة كما ذكر
في حد الحال ما قام لهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلن يتكلف تاويله بالمشتق وكذا يقال عليهم
اشتراط اشتقاق الصفة كما يجي في بابها مع ان قولهم سكان الالف في الحال والوصف اشتقاق عن الحدوث
التي جاءت غير مشتقة قياسا على الحال الموطية وهي اسم جامد موصوف بصفة في الحال في الحقيقة وكان الاسم
الجامد وطا الطريق لما يحمل في الحقيقة لجعبته قبلها موصوفا تها وذلك نحو قولهم انا ابن اباه قرأ
عربيا ولقولك لقيته رجلا من بني ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المومنين ع في بعض
ايام صفين * فما بال امس اسوء القوم حالا * وما بالنا اليوم ساء النجف وقول المتنبي بزت قمراه الخوط
بان * وفاحت عنبرا ورنت غزالا * وهي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال
اسوء القوم اي ومثل قمر والثاني ان يقول المنصوب مما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا استحمانا
واليوم منعافا وبزت منيرة ونحو ذلك لان العرب يجعلون الشيء المشبهة في معنى من المعاني كالصفة
المحضة فلذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يغرقهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو هذا ثابتا
ودرهما وضابطه ان تقصد التفصيل فيجعل لكل جزء من اجزاء محول فيه منصبة كذلك القصد على الحال وبانبي

بعد لو لكل جزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بجرد الحكم كما في بعت البيع قفيز بدرهم واخر بكذا
درهما عن كل اردبين وقام زيد درهما درهما اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني وبعين لذلك وضعت
عندكم الدنانير بدينار لزيد كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت حوالا من الحلية الا بتوانية على ما مر
قبل ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وجاء في رجلا رجلا وواحدا واحدا ومررت برجلين رجلين ورجلا رجلا اي
هذا التفصيل المعنوي وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بنحو معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا
فرجلا وعضو اكبكبه ثم كبكبه اي مرتبا هذا الترتيب المعنوي ومنها حال وا صل لصاحبه نحو يجيء الغانم فضة
والثوب خزا او عروض له نحو يجيء الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يجيء الحلي خاتما والعلم نحو
ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وضابطه ان تفضل الشيء على نفسه باعتبار طورين ولذا
اذا شبهت شيئا بغيره او غيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا
واختلفوا في عامل الحال الاولى في مثله فقال ابو علي وابن عامل فيه معنى الفعل في هذا والجوز الاول
افعل التفضيل والة التشبيه لضعفهما في العمل ولا يتقدم معمولهما عليهما وبه كمل عليه وبكمل نحو زيد
راجلا احسن منه راكبا فانه جايز اتفاقا مع خلو المبتدا في معنى الفعل وبمثل نحو زيد ثم يحلى بسرا اطيب منه رطبا
والاشهر شبه بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يعمل اسم الاشارة
في هذا بسرا للعلة وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة البسرية
فوجب لا تقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلا شيخا تقيدت ولم يقع الاصل
شيخي جيد والجمع في قولك حاء في زيد راكبا لم يكن الا حال التركيب وحتى تعلم ضرورة انه لا يصح ان يقال هذا
اطيب منه رطبا في حال البسرية واستدل الم على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال
لم تتقيد الخبر بالحال الاترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم يتقيد الخبر بذلك الحال
وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تتقيد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف
لانه قضاما او لا فلانه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما
في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما مما ليس في غيره واما ثانيا فلان الذي في المثال
المذكور التنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى ولم يتبين في نحو هذا زيد قايما انه تقيد
بحال واحدة فلو لم ايضا للزم احالة تقييد المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه احالة تقييد
كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفهما
في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليلي مقدمة فنقول ما يدل على حدوثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما
للعمل على مزيين احدهما ما يدل على حدوثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدوث الاخر نحو ضارب
زيد عمرا وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر وقعا معا ويتعلق كل منهما اي واحد
نحو سار عبد الله ويتاخر هو العامل لا يتبين منصوب احد حدوثيهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يكون حالا نحو
نشا تم زيد قايما وعمرو قاعدا او ظرفا نحو نشا تم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكون ما يتبين
ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع الحدوثين معا وبتبين مستند اهما ايضا اختلف اهل البصرة الا بوجه
واهل الكوفة الى الثاني في قولنا وتابعهما ما يدل على حدوثين يجوز ان تعلق كل منهما بغير محدوث الاخر وبتبين ما تعلق
به الاخر وقوعه في وقت اخر وكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل والة التشبيه نحو زيد
افره من عمرو ويجوز اختلف فعمرو فيهما وكونهما غيرهما نحو زيد اعلم واظرف من بكر الحال قالوا يتوهم للكمر يوشك ان يضرب

منهم للايضاح

وكذا يجوز اختلافهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب منه عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا الدالة التشبيه يدل على حدوثين فيجوز اختلافهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو ويوم السبت واختلفا وحليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا واما افعل التفضيل فانه يدل على حدوثين معنيين اعني حدوثي الفاضل والمفضول بصيغة لان معنى زيد احسن من عمرو واذا زيد الفاضل حسنا وعمرو المفضول حسنا واما الدالة التمثيل فانه يدل بصيغته على حدوثين معنيين بل يدل بها على حدوثين مطلقين لا بد معنى زيد كعمرو وان هناك حالة بشركان فيها فلها حالتان مماثلة واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فلذلك فولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالة وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والواو او نحوهما عن كل حدوث لا بد منه كالحدوث والحال او غيره لا بد منه كالقرب والفعل الا ترى الى تفاوت الجاز والفرق في قولك كواكب مزام الحوريث قبلها وبابك لما كان بعض تمتعك فكني ولم يصرح وقد يقوم مع الدالة التشبيه قرينة تدل على الحدوث المعتبر فيتعلق بها حالان كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس ببابك حلما كني به عن التمتع فان كلا من علم انت مني بمنزلة هارون من موسى قائما والمعنى انزلت فلان تطع غرضي بمنزلة الحب الكريم وتقول ما مولى مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها عنه اذا تقرر هذا العالم يتميز كل واحد من الحدوثين من الاخر في افعل التفضيل والدالة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل وغيرها مما يدل على حدوثين حتى يحصل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدوث بجنب صاحبه المصرح به فمثل تفضل زيد اكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامي زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل والدالة التمثيل نحو زيد مني كعمرو ومنك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه امس مثله يوم السبت حصل متعلق حدوث الفضل والمثل بجنبيهما ومتعلق حدوث المفضل عليه والممثل به بجنبيهما دفعا للبس وحرصا للبيان فلم يز ان تقدم معمولا هما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي الدالة التشبيه فانه وان كان مفضلا او ممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال واذا سمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيدا قائما عمرا قاعدا لعدم اللبس وبان يتعلق على ضعف زيدا احسن ضربا عمرا وقاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الكتاب في ضرب زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم فالحالية كي وان الاحوال القيامية عن المنتمي الصدر الذي بعد اسم يراد به الكمال نحو انت نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا من ابراهيم الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثل هذا تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارورة كذنا وكذا من الطيب عرضا وسيبويه يخطئه ويقول ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر بمعنى انك لا تقدر على ما سمع منها نحو قتله صبرا ولقيته مجاهدة وعيانا وكلمته مشافهة وآتيته ركضا او عدوا او نحو ذلك والمبرد يتعمل القياس في المصدر الواقع حال اذا كان من انواع فاعله نحو اتانا راجلا وسرعة وبطاءة نحو ذلك واما ما ليس من نقيضاته وانواعه فلا يحله فانه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي ابتدأ ركضا كما هو مذهب سيبويه على ما ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تقريبها

تقريبها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف العامل والمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قياما على احد المذهبين وعلى انها موطئة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال جميع ذلك على حذف المضاف اي ذات ركض لان الذات لا مطابقة فيه كما مر في خبر المبتداء ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهاتم يفيض عليه بحامر ومنه بقته بوابيه وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالمنصوب خبر جاء كما مر في الافعال الناقصة ولم يكن جملة خبرية فالاكمة بالواو والضمير او بالواو والضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او احدهما ولا بد في المثبت من قرينة ظاهرة او مقدرة س اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون العامل مقيدا بالجملة كما يكون مفردا واما وجوب كونها خبرية فلان مضمون الجملة الحالية يتحقق بالحال تخصيصا ووقوعا فمضمون عامله يوقت مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا اي المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يبين الظرف معنى والانتهاية اما طلبيا او ابتداعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الابتداعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصيل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافي بقصد وقت الوقوع بل هو والعقل لا مزيد لولاية اللفظ اي وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فلذلك سميت بالواو والضمير اغار ربط الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتداء فانه اكتفي فيه بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فاصل يربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو والتي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم يؤت بها على الاستقلال واما خبر المبتداء والصلة والصفة فانها لا يجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتتميم الموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كائنا من تمام امره فاكتفي في ثلثها بالضمير بل قد يمتنع الصفة والخبر بالواو اذا حصل الربط اذ في انفصال ذلك بوقوعهما بعد الواو نحو ما جاءني زيد الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلم يرد من لدنها مثل هذا الحال فلم يقل ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو والضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو ومتقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتداء ضمير صاحب الحال وجب الواو وابعد نحو جاء زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاء زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اريد معنى المفرد وان لم يكن المبتداء ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدرت الجملة سواء كان مبتداء نحو جاء زيد وهو على فرسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو خرجت من البلد وهو على سواد فلا حكم تضمه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل تقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله لم ينصف النهار الماء غامره فلك سنك في ضعفه وقلته قال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على مذهب البيانيين اذ قولهم جاء بي زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلم يخل من الواو وذلك لان القرائن اذا اعتمد جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتداء فان اراد انه وجب بكونه في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالجار بابه وقوله

جاءهما في مرة لم تزيلي وقولهم وارام اسرع البكر ودونه من الارض معمان وبيداء سحلق ولو كان
مفردا لم يجز الواو وايضا بقي القضية وان عليه حبة وشيء ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وارادة
انه لا يمتنع ان تفيد بعد فعلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع
الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس بمجرد النفي على الماضي والدليل على الثاني
فهو كحرف داخل على الاسمية فالجملة اسمية معها كما نها باقية على اسميتها بحالها فلا يكون وما كان وكحالها
وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور المناسبة نحو فوالله خرجت زيد على الباب وهو قليل في المضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على ورزان اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى فجاء في زيد يركب
بمعنى جاء في زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين
كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع فمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما
لانها بتقدير وانا احمد فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحو في بابه هو الحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا بالحقيقة
لان في قولك مثلا اجوب زيدا غدا بركب لفظ يركب يحتمل ايجاد الضربين غير حال بل الخبر لذلك ليس في زمان
التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التنافي ههنا حقيقيا ولمثل التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حالية بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
سيشيع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب في المجيء بلفظ قد وهي للظاهر
الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر
ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وبدأ امثلتها جاء في زيد
وما ركب غلامه وما ركب عمرو وقد ركب غلامه جاء في زيد وما يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال لم قال الا تدلي المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولى ولعل ذلك لان نحو لم يذهب ماض معنى كذهب وكما ان ذهب
لما قصت الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يذهب محتاج الى الواو والى
هو على مذهب الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يبق
الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما في هذا
ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلم لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب مجردة عن الواو كالمثبت اذ معنى جاء في زيد يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزيد في اذ نحو
ازورك كما جاز ان تزيد في اذ نحو فاذ فارك وكذا تقول بلى مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو
اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب شانها للحرف لفظ ومعنى
كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلم مع الجملة هو الحال ولا يتبين المضارع حالا بلن
كما ذكرنا مثل قوله فلا بد من لفظ المثبت من فرد ظاهرة او مقدرة وقد يقدم عليه ذكر ولما خفي والكون
غير الفرار لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتقض العصفور

المصفور بلله القطر وقوله تواعدني كم حضر جدودهم وغيرهم اوجبوا كما مضى والاول اقرب فيما قبل الا وهو
امر به قام او فعل حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والا فجائية شرط لاحد اي ان قام او فعد كما يجيء في
حروف العطف ولو كان حالا يسع مصرفه والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا كذلك
بالضمير من غير واو والواو وقد اكثر نحو ما انفك الفقير وذلك لان ليس بمجرد النفي على الماضي والدليل على الثاني
فهو كحرف داخل على الاسمية فالجملة اسمية معها كما نها باقية على اسميتها بحالها فلا يكون وما كان وكحالها
وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور المناسبة نحو فوالله خرجت زيد على الباب وهو قليل في المضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على ورزان اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى فجاء في زيد يركب
بمعنى جاء في زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين
كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع فمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما
لانها بتقدير وانا احمد فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحو في بابه هو الحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا بالحقيقة
لان في قولك مثلا اجوب زيدا غدا بركب لفظ يركب يحتمل ايجاد الضربين غير حال بل الخبر لذلك ليس في زمان
التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التنافي ههنا حقيقيا ولمثل التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حالية بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
سيشيع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب في المجيء بلفظ قد وهي للظاهر
الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر
ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وبدأ امثلتها جاء في زيد
وما ركب غلامه وما ركب عمرو وقد ركب غلامه جاء في زيد وما يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال لم قال الا تدلي المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولى ولعل ذلك لان نحو لم يذهب ماض معنى كذهب وكما ان ذهب
لما قصت الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يذهب محتاج الى الواو والى
هو على مذهب الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يبق
الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما في هذا
ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلم لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب مجردة عن الواو كالمثبت اذ معنى جاء في زيد يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزيد في اذ نحو
ازورك كما جاز ان تزيد في اذ نحو فاذ فارك وكذا تقول بلى مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو
اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب شانها للحرف لفظ ومعنى
كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلم مع الجملة هو الحال ولا يتبين المضارع حالا بلن
كما ذكرنا مثل قوله فلا بد من لفظ المثبت من فرد ظاهرة او مقدرة وقد يقدم عليه ذكر ولما خفي والكون
غير الفرار لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتقض العصفور

امر به قام او فعل حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والا فجائية شرط لاحد اي ان قام او فعد كما يجيء في
حروف العطف ولو كان حالا يسع مصرفه والواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا كذلك
بالضمير من غير واو والواو وقد اكثر نحو ما انفك الفقير وذلك لان ليس بمجرد النفي على الماضي والدليل على الثاني
فهو كحرف داخل على الاسمية فالجملة اسمية معها كما نها باقية على اسميتها بحالها فلا يكون وما كان وكحالها
وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور المناسبة نحو فوالله خرجت زيد على الباب وهو قليل في المضارع
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على ورزان اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى فجاء في زيد يركب
بمعنى جاء في زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين
كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع فمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما
لانها بتقدير وانا احمد فيكون اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ونحوهما وذلك لان الحال الذي نحو في بابه هو الحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا بالحقيقة
لان في قولك مثلا اجوب زيدا غدا بركب لفظ يركب يحتمل ايجاد الضربين غير حال بل الخبر لذلك ليس في زمان
التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدر بالمضارع عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التنافي ههنا حقيقيا ولمثل التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي
اذا كان حالا مع ان حالية بالنظر الى عامله ولفظة قد يقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
سيشيع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب في المجيء بلفظ قد وهي للظاهر
الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر
ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وبدأ امثلتها جاء في زيد
وما ركب غلامه وما ركب عمرو وقد ركب غلامه جاء في زيد وما يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاء في زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال لم قال الا تدلي المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولى ولعل ذلك لان نحو لم يذهب ماض معنى كذهب وكما ان ذهب
لما قصت الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يذهب محتاج الى الواو والى
هو على مذهب الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يبق
الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما في هذا
ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلم لزم الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب مجردة عن الواو كالمثبت اذ معنى جاء في زيد يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزيد في اذ نحو
ازورك كما جاز ان تزيد في اذ نحو فاذ فارك وكذا تقول بلى مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو
اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب شانها للحرف لفظ ومعنى
كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلم مع الجملة هو الحال ولا يتبين المضارع حالا بلن
كما ذكرنا مثل قوله فلا بد من لفظ المثبت من فرد ظاهرة او مقدرة وقد يقدم عليه ذكر ولما خفي والكون
غير الفرار لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله كما انتقض العصفور

ولا تقولوا ثلاثة منتهين وقولهم ثلاثة وثلثة موبرين وقولهم ثلاثة وثلثة قاعًا فالسمع والشعر
والنجوم مسخرات بامره على قراءة النصب في الاربعة وقال كما انتفت عنها من بعد قوة انكانًا وتخالف
العامل والحال اذن الزمن توافقهما والاولى ان ترتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قاعية مقام المصدر
على ما يوهمه مذهب سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بعيد بتقدير عامل كالمنتقلة
واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون نحو انا ابن دارها مرفقيًا جادين ويجيء اما التقرير مضمون الخبر وتاكيده
واما الاستدلال على مضمون الخبر اما نحو قولك انا ابن دارها مشهورًا بانك تجد وهذا ابوك عطوفًا ما في الملك
من عار وقولك انا حاتم جوادًا وانا عمرو شجاعًا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت على الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنًا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كرمًا
او تصاغر نحو انا عبد الله اكلًا كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو يا لبكر انوكى مرحوما او ترتيد نحو انا الحجاج
سفك الدماء او غيرك لك نحو زيد ابوك عطوفًا وهذا ناقة الله لكم آية وهذا زيد معروفًا وهو الحق بيّن صحته
قولك اكلك ومرحومًا ومعروفًا للاستدلال على مضمون الخبر وقولك متربة يا لها نحيبي وقولك كاملًا
وسفك الدماء واية ومعروفًا وبينا للتقرير بمضمون الجملة وتاكيد وقولك عطوفًا الكلها وانما تجيء
الكل حالًا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدًا اذ ليس في كونه
حقًا معنى التصديق حتى يؤكد بصدقًا لان مضمون الجملة لازم في الاغلب لمضمون الجملة التصديق لا دائم حتى
القرآن فصار كانه هو وكذا المرجومية لانه مرفي الاغلب على الملكة واذا اختلف في العامل في المؤكدة نحو انا
فعال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفًا يعلم حققت الامر اي تحققته وعرضته
اي تحققته وابنه عطوفًا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تفقيت الاب وعرفته في حال كونه عطوفًا وان اراد
ان المعنى احقه عطوفًا فهو مفعول باي لاحق وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤكدًا كحق انا لمخلم
سخيا وليس بشيء لانه لم يكن مستحقًا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضًا
لا يطرد ذلك في نحو هذا ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقًا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علمًا وقال ابن الطراوة
العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعًا وهو بعيد لان عمل المضمر الصالح في نحو انا زيد وزيد
ابوك عالم لم يثبت بنظر في شيء من كلام مرضي والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسها ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفًا ويرحم مرحومًا وحق ذلك مصدقًا
وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودًا محضًا فلا شك انه يحصل من لسنادهما واحد جزآها الخالي
معنى من معنى الفعل الا ترى ان زيدًا انا كان زيد انا فعلى هذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال
اما لقيت زيدًا راكبًا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في مررت بزيد قائمًا وانا واقف المراد على ذكرها
كما تقول في الخبر اذا تبنى الدار كبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع
كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه القيس ما يرفع الابهام قولهم القائد
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة س تقول له ما يرفع الابهام حتى يدخل فيه التمييز
وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت
سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا الفهقري في قولك رجع زيد
الفهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة عند

غير مبهمة وهي الانتقال الى جهة ابتدات الذهاب عنها لكن الصفة في نحو جاء الجيش رجل طويل او طويل دخل فيه
دات مبهمة بالوضع صالح لكل فرد من افراد الرجل فذكر احدى اوصافه يعين عما يحتمله كما يعين طويل عن قصير فقولنا
اذا رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعًا على ما فسرنا من الذات المذكورة ولكن ادخل فيه عطفًا البيان
في نحو جاء بي العالم زيد ولكن البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن الضمير
بالضمير كما في نعم رجلًا وزيد رجل سواء ويدخل فيه ابنا العم والبيه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه
اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولا يتوهم
ان المجرور في هذين داخل في الحد وهو تمييز والتعيين نفسه قد يجر اذا كان ذو الحال اخف من صاحبه
كما في هذين كما اعتذر فصحة المفعول عن الاعتراض بنحو مشى مشيًا ضرب شديدًا بانه مفعول مطلق لكنه لما انتصب
لفرغ قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي سبحان قولهم الابهام المستقر والمحوج الى التمييز
عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام
فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت فيه بوضع الواضع انما يكون ان يضع الواضع لفظًا لمعنى مبهم صالح لكل
نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظًا لمعنى معين ثم انتقل اما من ذلك الواضع او من غيره اي يضع ذلك اللفظ
لمعنى آخر فيصير ذلك اللفظ عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض مثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع
بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في القوة هو الثابت وربما عارض ثابت لازم والابهام
في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك مع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي
العدد وسائر المقادير فلم فرقت بينها وبين ما يرفع الابهام ولم يدخل لفظ المستقر على انه وصف كما فسر
والحد لم يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يحيل به قوله من ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوع عن الجنس
عن الفرد والتمييز عن النسبة قوله ثم قال وعن مفرد مقدار غالبًا اما في عدد نحو عشرون درهمًا وثلثة
واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمييز مثلها زيدا فيمن ان كان جنسًا الا ان يقصد الانواع
ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا
والخفض اكثر قوله قال وقد يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظًا او تقديرًا مثل
يصدان ما بعدها مصدرها قبلها وسبب له كما يقال تعلم هذا علمًا وعن تقدمك الا ان امرأ يسبب له
فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب لها وعن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب لان
تنسب شيئًا الى شيء الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذا سبب لان يكون التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي بلا سم الذي صدر انتساب التمييز عنه كزيد في طاب زيد
نفسًا لانك لو قلت انك استندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسًا بكلا بل زيد يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب
نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسًا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي
ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيهًا له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال
ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله ترطبقًا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدارًا غالبًا
تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة وارافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد
وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره
والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الوزن كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن

والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمحسوس كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك المقابيس
غير مشهورة والموضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وكقولك عندي مثل زيد رجلا وانا غيرك انسانا
وسواك رجلا فمحول على مثلك في الصفة وقولك بطولك رجلا وبعرضك ايضا وبغلظة خشبا ونحو ذلك من
المقاييس ايضا فهذه المقادير المذكورة اذا نصبت عنها التمييز اردت به المقدرات لا المقادير الا ترى انك تقول عشرون ذراعا
وذراع ثوبا وعشرون رطلا زيتا المراد بعشرون رطلا الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون
لا ما توزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بأصله وبكون بحيث يصح
اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والمضمر في هذا الكل عنه في المقادير
وذلك لان للمقادير بهم محتاج الى مميز ونصب التمييز يقع على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه يعلم
الاضافة وهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين
بالاضافة وان لم يغير نصب البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز النصب الثاني على التمييز
وقد خالف القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منها
لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثواب وما تيس
عاما واما ترك الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فهو اضيف العدد
المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز كان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشر له فمحافظة المضاف اليه معنى للمضاف وسهلت الاضافة وكذا ترك الجر في الاعداد
التي في اخرها نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثر الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع الحقيقة
كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمشابهتها اياها وكم
مع مشابهتها نون الجمع فقدرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم
قليلا والكثير عند اضافته الى صاحبه نحو عشرون فاكه وستوك وقد ركبت تحمل اجراء له مجرى احد عشر
قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ونحوه سمنا ومثلها زيدا بيان انواع المقادير
بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما التنوين وهو
اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في مثلان سمنا واما بالاضافة
كما مثلها والمبهم للمحتاج الى التمييز هو ملء الاناء ومثله هو المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر
بدل المضمر وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتياج الكلام الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدرهما على ما هو الشيء
في رجل مثل وزيد انفس ملء وضع تمام للاسم اي يكون على حالة لا تكون اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة
مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذ تم بالفاعل وصار به كلاما فاشبه التمييز الاتي بعد المفعول لوقوع تمام الاسم كما ان المفعول
معه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام مشابهة الفعل التام بفاعله وبهذه الاشياء
التي تم بها الاسم اقامت مقام الفاعل الذي تم بها الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى انك لو قدمت التمييز وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عند فلا يقال عندي الا ثوبه خز
وقد يكون الاسم في نفسه تاما لو شيء آخر اعني لا يكون اضافة فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتعظيم كوقوع التعجب بحوبله رجلا في
فقه وبالك ليلى وويلمها خطة وما احسنها مسئلة وتربة رجلا حاتي ووجهه رجلا لفقيه وكذا ولله

دره رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التعظيم ربه رجلا لتستاذ هو جوابي
التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل ذا علمه ولا ريب في اي التمييز في نعم وما بابها من
المفرد وهو الضمير واما في ما قبله اعني من تاويل الى باله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما الى بعده والمفسر منه
فالتمييز عن المفرد ايضا كقولك مررت في نحو المبالغة باله مرارا ما البعد وقول امرئ القيس فيالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولك في الرمة ويلمها وحية الزج مصفية والعيس مرتعها والبيد
مقربة فان عرف المضمر من الضمير يرجعه الى سابق معين كقولك حاتي زيد فاله رجلا وبلمه فارسا
ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او للخطاب بمخصص معين نحو قلت لزيد بلك من شجاع ولله
دره من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذ ان في المضمر بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة
كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو لزيد رجلا وكقول الشاعر وكم ايام الشباب ونعمته
مع الكثير يعطاه الفتا المتلف الندي، ولله در زيد رجلا قالت لله در انوشروان من رجل، ما كان اعرفه
بالدين والسفل ووبل زيد رجلا، ومثله قولهم فلان الله عن فاكل ولقيت زيدا قاتل الله شاعرا او ناعرا
التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني
ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم
ايام الشباب معيشة هي ايام الشباب كما ان كفى بزيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما واداما
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد وقد يجيء لبيان ما يؤول اليه المفسر عن النسبة
وثانيها اسم الاشارة كقوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه غير لحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا
والعامل في التمييز في التحقيق هو الضمير والاسم الاشارة لتمامهما وشابههما للفعل التام بفاعله وقد تظن ان التمييز
للضمير في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير في نيته رجلا قوله فيخرج ان كان
جنسا الاوان يقصد الانواع ويجمع في غير ليس بتقييم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الاول المذكور اما ان
يكون عن عدد او غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كل الوجوه
يجب افراد التمييز والا وليجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة
نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان يقصد بالامرين
اي البيانين وتقول عشرون ضربا اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون مضروبا بجمع اختلاف انواع احاده
لان الاعداد لا يشتق منها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد فليس بجنس يجب افراده
نحو عشر فرجل ودرهما والثاني عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع متى ان اردت الشيء واجمع
ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد
واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا
او رجلين او رجالا لقوله فيجمع في غير ليس بصحيح ونعني بالجنس هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة
منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف ورجل وفرس قوله وان كان بالتنوين او بنون التثنية جاءت
الاضافة انما جازت اسار التخفيف وذلك نحو طاب زيد ونعما سمنا وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة
فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في البابين كم الاستفهامية والخبرية الى من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب
الى التمييز كما يجيء في بابها قوله والاول وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا
من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي شبيهة به واما في حسنون وجهها حسنوا وجه فليس من هذا الفصل التمييز

فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك ممتلئ ماء وممتليان ماء وملآن ماء وانا اكثر ملاً ليس
مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة
كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما للاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه مح اذ لا يضاف الاسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه
كما تقول في عندي مثل زيد رجلاً مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء
مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلاً ملؤ عسل لان الملأ هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر
ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله م والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
نحو طاب زيد نفساً وزيد طيب اباً وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه اباً وابوة ودارا وعلما
ولله دره فارساً ش يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة
في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفتئ شحماً والبيت مشتعل ناراً او اسم
المفعول معه نحو الارض مفجرة عيناً او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر ملاً وخير مستقراً او الصفة المشبهة
نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلاً وويلم زيد رجلاً ويا لزيد فارساً
قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه انفاً وقد ذكرنا انه
داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارساً فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
الضمير معلوماً او كان در مضافاً الى ظاهر واما ان كان در مضافاً الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق
ان التمييز في نحو لله دره زيد فارساً وويلم لذات الشاب معيشة قوله اباً وابوة ودارا وعلما تفصيل للتمييز
الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلاً ولله در زيد
رجلاً فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى كفى التمييز بسبب
قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفساً فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قلته
علي وفجرنا الارض عيوناً فان اصله وفجرنا عيون الارض فكذا كفى زيد رجلاً كان في الاصل كفى رجل هو
زيد واما ان لا يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته
لغيره وطاب ابوة ابنه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقاً له لا غير نحو طاب
زيد داراً والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح
ان يكون نفس متعلقه ايضاً كطاب زيد اباً او لا يصلح والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول
اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضاً كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علماً والثاني نحو طاب زيد داراً
واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلاً كفى شيء زيد رجلاً وفي طاب زيد نفساً
طاب طاب شيء زيد نفساً او علماً او داراً فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته
صار زيد في كفى زيد رجلاً بدلاً منه وفي طاب زيد نفساً مضافاً اليه شيء ورجلاً تمييز شيء المقدر وكذا
نفساً ودارا وعلماً فان قصدنا ان يرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوباً اليه الفعل
او شبهه ويرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز
نفسه بدلاً من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقاً لما انتصب
عنه اما وصفاً له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس
زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليها قوله م ثم ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه جاز

جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنساً الا ان يقصد الانواع
وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال ش يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسماً او صفة
والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كاباً
او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضاً
كاباً في طاب زيد اباً فانه يصح ان يكون زيداً وان يكون اباً زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه
صفة لمتعلقه ايضاً كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة نفسه لا ولادة وان يريد ابوة ابيه له
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلاً في كفى زيد رجلاً صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون
لمتعلقه وكذا علماً صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة
الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما
انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع يقول فيما جعلته لما انتصب
عنه نحو طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه
اي زيد فتثنيته اعني تثنية زيد او جمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت اباً لان
المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت اباً فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت
آباؤه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد اباً وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما ان اختلف
التمييز وما انتصب عنه افراداً وتثنية وجمعاً ولم يكن التمييز جنساً نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان
اباً او اباء وطاب الزيدون ابوين او اباً فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق
ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنساً نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنساً وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يصح
الا لمتعلقه نحو طاب زيد داراً ودارين ودوراً هذا ما قاله المص والاولى ان نقول فيما ليس بجنس سواء
جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجهاً وطيبون
عرضاً ويجوز وجوهاً واعراضاً قال تع فان طبن لكم عن شيء منه نفساً وقال علي كرم الله وجهه فطيبوا عن انفسكم
نفساً واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب اباً وانت تريد اباه او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد داراً
وانت تريد دارين او دوراً قال تع وفجرنا الارض عيوناً واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون اباً
فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى لم يلبس نحو مررت بزيد عيوناً قال ابو طالب يخاطب
النبي م مذ اصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منه عيوناً قوله الا ان يكون جنساً قد ذكرنا
مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة
آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علماً مع كثرة
علومه الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوماً او علمين على حسب ما يقصد قال الله تع بالاخسرين
اعمالاً قوله وان كان صفة قسيم قوله وان كان اسماً يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه
كما جاء الاسم بل لم يجئ الا انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير
بلفظ المفرد حتى يكون جنساً وذلك نحو لله درك او در زيد فارساً وكفى زيد شجاعاً قوله واحتملت الحال
قال الاكثرون هو تمييز وقال بعضهم حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه

مطلقاً بالفروسية فاذا جعل حالاً اختص المدح ويفيد بحال فروسته واما الاول فيحتمل
التمييز عن ما احسن فروسته فلا يرد حد في غير حال الفروسية التي هو المتبادر من
في حال فروسته ونحو بحسبه من في الله درك من فارس دليل على انه تمييز ولكن قولك عز من قائل والتمييز عن المفرد
عن وكذا ان كان عن نسبة وكان تمييز نفس او النسبة منه دليل تحريمهم بها في نحو بالك من ليل وعز من قائل وقاتله
الله من شاعر ومررت برجل هزؤ من رجل وحسبك من رجل اي هذكر وحسبك به والتمييز بهما النسبة
التمييز بهذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقديرين في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد اباً وهما وليس بوجه
واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيث من الله وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعل الدر اليها قصداً للتعجب منه لان الشيء مستغرب الحصول عليها بكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه نفياً وينفونه اليه نحو قولهم بالله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله
قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد ش اي لا يتقدم التمييز عن عامله
اذا كان عن تمام الاسم اتفاقاً وكذا ان يتفصل بين عامله ومنه وقوله ثلثون للحج والكيلك ضرورة وعامله قوم
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاماً كما ان فعلك يتم
بها عليه اما اذا كان عن النسبة وان كان من الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس
من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارساً وويلمه زيد شجاع ووي زيد رجلاً فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة
والافعل وما فيه معنى الفعل ولكون المصدر بتقدير الحرف والموصول وليس العامل في نحو لهم رجلاً زيد وجذ رجلاً
عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الفعل واسم الاشارة كما تقدم فلا يقرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف
كما قد يتوهم واما ان كان العامل الفعل المتصرف نحو طاب زيداً باً واسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني
والمبرد نظراً الى قوة العامل وضعف الباقين قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد
اباً او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لذا نحو تفجرنا الارض عيوناً اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور
اذا جعلته منفرداً نحو امتلأ الاناء ماءً اي امتلأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وليس العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يرتاح في ذلك الاصل كمفعول علم فيسع فاعله كذا لكان
منصوباً ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكون بعد الفعل فاي مانع لذا يكون الفاعل
ايضاً اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل الاصل في التمييز ان اي يكون مجروراً
بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندك حسن راكباً وورجل مثله وسمن منوان وكذا
كان الاصل في طاب زيد نفساً لزيد نفسه طابت وانما خولف بها لغرض الابهام اولاً ليكون اوقع في النفس
لانه يتشوف الى معرفة ما ابهم عليها واينما اذا افسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالاً وتفصيلاً وتقديره
ما يحمل لبدء المعنى فلما كان تقديره يتضمن ابطال الغرض من جعله غير الم يتقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا
في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وفع الغرض بعضاً واجاز
الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ورقى امن ورسل امره وقد يرد
الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا وورق
امره وبطر عيشه بمعنى قام و في عيشه والحسن الوجه شبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة
واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجيء عليه افعل التفضيل بعض المضاف والمضاف
نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سببي نحو يجيء عليه افعل ومتعلقه نحو زيد

زيداً احسن منك ثوباً ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي زيد افره عبداً هو ولي العبد او نحو
وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلاً وهما خير الناس من اثنين على ما اورده سيبويه
اي هو اشجع رجل في الناس وهما خيرا اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل
لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس رجلاً من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول احسنك
بزيد رجلاً ومن رجل قد الله تعالى فانه خير حافظاً انتصب حافظاً على التمييز لمعنى خير من حافظ فهو والمرء
نحو خير حافظ وخيرها فاطر وهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حبين جدّ الترحل ابرحت
ربا وابرحت جارا ابرحتا بحبت بالبرح او مرت ذا برح والبرح الشر بمعنى ابرحت مرت ذا شر
وكما اي بالغت وكملت ربا نحو كفى بزيد رجلاً اي ابرح جاراً بوانت وكذا قوله اجارتنا بانك جارة لان كلا
يفيد التفخيم كما في قوله نعم القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت والتعجب وفي عبارات النحاة
في قولهم شر اهر ذا ناباً ان شر مبتدأ وهر لفظاً فاعل معنى غير عن النسبة نحو مررت برجل شر اهر ذا ناب اي كابن سوء اهر لفظاً مجرور
لفظاً مبتدأ وكابن هناه فاعلاً ومثله كثير في كلامهم قولهم المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد
لفظاً او تقديراً بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج ش اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل
واحد منهما يحترز من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما يختلفان ولا يمكن جميع شيئين مختلفي الماهية
في حد ذلك لان الحد مبني للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمناً والمختلفان في الماهية لا بد وان في
جميع اجزائها حتى يحصل في حد والتركيب على اختلف وخفيتهما اي احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن
جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فقال المستثنى هو المذكور بعد الا
واخواتها هذا آخر كلامه قال قائل لا يصح اختلف فيها في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير
مخرج قلنا لم لا يكون المتصل مخرجاً من متعدد من اجل ماهيته بل لحقيقة المستثنى متصلاً كان او منقطعاً
هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً واثباتاً ثم تقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً او تقديراً
من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حماراً فان القوم
في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله لفظاً او تقديراً مفصل للمتعدد فانه قد يكون لفظاً
نحو جاءني القوم الا زيداً وقد يكون معنى نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها
ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وجاءني القوم بل زيد وجاءني القوم لم يجئ زيد فالمستثنى الذي
لم يكن داخلاً في المتعدد الاول قيل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيداً
سيراً فالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً فمن بينة ان المتصل ليس هو المستثنى
من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معوليته لان زيداً في قولك جاءني القوم الا زيداً
لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلف في الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج والا اخراج
الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في كوله على دينار الا دانقاً للعلم بان دانقاً مخرج من الدينار
والبتة بعد هو المقرب وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاءني زيد
مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض فهو ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبث الحي بن في جملة الالف
ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً فقال بعضهم بجواز انه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم
عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد قوله الحذر يا قرينة تدل السامع على ان المتكلم

وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان للاستثناء يخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتنقض دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا لاتى واحدا داخل في العشرة مقصود ثم اخرج والا لكان مزيدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال قال القاضي عبد الجبار وايضا هو غير داخل لكنه قال والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فهو كقوله على عشرة الا واحدا بمعنى على تسعة الا فرقا بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وبهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا لان تعشرة في كلا مكما هذا والمراد المعنى الموضوع هو له مفردة بكل استثناء وهو الحتان والابعيد الاستثناء وواحد هو الخروج وتعدد لا يدل على شئ من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما قرروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقولنا لله على الناس حج البيت من استطاع لان الناس جنس يعم المستطيع وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال الخوئي وهو الصحيح المدفع عنه الاشكال ان كلما ذكروا منها والمزموم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والمتابعد بدل البعض داخل في المبدل منه والمتا قض مجيئه وجاء القوم الا زيدا غير له ذم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاني غلام زيد ورايت غلام ما ظريفا الى الخبرين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيئ ذي جزاين او اجزاء قابل كل واحد منها الاعراب الخذ الاول منها اعراب يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجوز ان يستحق الجر كالمضاف اليه وتتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة واذا لم يستحق شيأ من ذلك نصب كالمستثنى نسبتها بالمفعول في مجيئه بعد الرفع وان كان نحو القوم في بعض المواضع نحو جاء في القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فربما الكلام اذ حول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا وقولنا انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاء في القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم الخارج منهم زيد جاء في و لا في قولك على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة الخارج منها واحد على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجود اعلى النسبة التي تدل عليها الفعل اذ النسوب والمنسوب سابقان على النسبة بهما ضرورة فعلى الاستثناء لكان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجودهما قبل النسبة فلا بد اذا من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا يناقض قولك قام القوم الا زيدا وسواء اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او معدودا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون سواء شرع بين اعراب المستثنى فيما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول اما اجمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قولنا غير الصفة لانه في نصب المستثنى واما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى واما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذ هو مما ينسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لما في معنى الاستثناء به والعامل ما به يتوصل المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن المستثنى كما ان حروف النداء عوض عن ادعو وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فالخبر بتقدير قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ لما يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب التابع اسمها وخبرها الا انها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يجعل الحرف والموصول اسما والموصول لا يتجدد فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير حرف الموصول فلا سوء بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحرف التي قبلها كالنائب عنها فالا بكونها عند كالنائب عن ان المفتوحة وقال الفراء الامر كبة من ان ولا الهاطة حذفت فالنون النائبة منوان وادغمت الاول في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا وبعضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا يأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني في القوم الا زيدا ولان ما قال عرا لا يتم في الا خرج عن مقتضاها وذلك لانه يتنصب بها مرة وتتبع ما بعدها ما قبلها اخرى ولا يجتمع الكلان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عنده مطرد الحذف نحو ما قام زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بادعو والنداء ليس على التسعة المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحو الا تري انه يجب النصب في ابك والاسد بتقدير بعد ونحو ولو ورد الرفع نحو ان والاسد لكنا نقدر نحو بعد انت والاسد وقال الم في شرح المفصل العامل فيه المستثنى عنه بواسطة الا فان لا ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب او يلتزمون البدل بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما يقوم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولم يكن في الجملة ايما معنى الفعل الجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بالقوة مثابة للفعل التام كما يقام عليه من الفرد التي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بالة الاستثناء والى هذا يشير سيبويه في مواضع لتقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدراهم هذا كله في المستثنى المفصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب اما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذكر قوله في الكتاب يحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين من في الدراهم وما بعد الا عندهم سواء كان متصلا او منقطعا هي وان لم تكن حرف عطف الا انها كالكي العاطفة المفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه سوي لانها واها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها لنصب لكن لاسماء وخبرها في الاغلب نحو قولك جاء في القوم الحمار اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوي وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع بلكن مخالفة لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوي لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوي الدينار الذي وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والزام بان مستدرك فما رفع توهم الخاطب دخول

ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب
في المستثنى من الوجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضا لا يكون في نحو جاءني القوم الا
لانك اذا ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب فقوله
او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الوجب
فقد تقدم وجود النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه
لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب تقول ما في الدار
احد بحمل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله لحمر واحد بدل من مثله ويجوز
ان تقول ما في الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولخبره وصديقا حال وتقول ما في الدار ابوك صديقا
ممن مبتدأ ولخبره وابوك بدل ممن كانك قلت ليس احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما في الدار
صديق وعمرو او عمرو فينصب عمرا على العطف على زيد ويرفعه على الابتداء محذوف الخبر اي وعمرو
كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت وليجز
عند البصريين تقديمه عليهما في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقولهم وبلدة ليس بها
طوري سوى ولا خلق الجن بها انسي شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي
خلق الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي للظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع الا للاستثناء
مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا
لم اضرب وزيدا الا اكلما لم يأتني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا
نحو الا زيدا ما ضرب بنو القوم وكذا جوز وا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاول
مذهب البصريين لعدم سماع مثل ذلك وعضد القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه
في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك
اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم تكن في الحقيقة مخرجا منه ومزيته
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعمال
تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا الحوتك ولم يجز تقديمه عليهما معا في المفرغ
ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى سوالعامل في
المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا الحوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدأ الابتداء
والخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا الحمار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني من القوم الا حمارا وما جاءني من زيد الا عمرو انما يجوز فيه
البدل لتمكن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول
نحو قولك ما في الدار احد الا الحمار يصح ان يجعل الحمار انسانا لدار كما قال ابو ذويب فان تمس في دار
بر هوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما في عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان
اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل وهو الاجود
فيها الاضمار ان يقال ما فيها الا الحمار اي ما فيها مستقر الا الحمار لكنه حصص الذكر من جملة المستثنى منه

منه المحذوف فاظن استبعاد المخاطب شمول المنفي المفرغ كانه تعلل ان المخاطب يستبعد دخولها
من الاد بي فعلل الاحد فيها تأكيد النفي كون الاد بي بها فلما ذكرت ذلك استبعدت ابيت ذلك المستثنى على
ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا
من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني على انه من باب تغليب العامل على غير
كما تغلب الذكران والحمار جاء في وسط الابل فغلب في جميع الباب نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي
وقوله ليس على طالل الا المكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا
فليس فيه الا الوجه الثاني من قوله سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانا اخوانكم الا اخوانكم
قال والجر لا يبقى لجاءني التحمل والمراح الا الفتى العتار في الخواد والفرس الوقاح وقال عشية
لا تفتني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمما والثاني من الضربين الاولين ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فيبقى تميم هنا ابو الفتوح الحماريين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من
اي من رحمة الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء منفصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الله
اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منفصلا واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد
في الارض الا قليلا فقوله فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الا بدال في الآية
لان التخصيص كالامر والنهي ولا يجوز لقيام القوم الا زيدا وان قام احد الا زيد وكان النجاح بجبن البدل
في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لان القوم على ما فاد دليلا على انتفائه ومثل قولهم
لا تكون من فلان في شيء الا سلاما الا بسلام اي متاركة ودعاء من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا
سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي نسلم عليه
ويرد سلامه بدل سلامه ولا تحاط الا كثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وانها
مصدريه وابو سعيد وابن مكبر مان يقدران الخبر ولا كن المقصد امر يولكن النفع امره ومن ثم سيبويه
ان ما بعد الا في المنقطع مفرغ كما مر يعمل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من
قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اقول وجه تخريج
الذكرين وذلك ان ان اغير قصد جعل من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب فيهم
عيب واحد نحسبه هو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نافر واحد وهو جوده الكامل المعرف
لماله بعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب
علوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن ماله قوله او كان بعد
خلة وعد في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد ما الا احمد فانها قد تجر في بعض ما ذكر
بخلة في جواز الجر بها وقال السيرافي لم اعلم خلة فاعي جواز الجر بخلة الحان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه
واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بنحو دخلت الدار من الناس وقد يتضمن معنى جاوز
فيتعدى بنفسه كقولهم اقعل هذا وخلا كذا والتزموها هذا المتضمنين في المستثنى ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالتي هي ام الباب ولهذا التزموا اضمار فاعلها وفاعل عدا ولم يظهر معها فاعل مع
كونها في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسم ليس ولا يكون واما عدا المتعدية في غير الاستثناء فانها
وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وقد يظن ان المفعول في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا والحال يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل

قال والجار يغتفر فيها ما يغتفر ايجاء الى مصدر الفعل المتقدم اي جاء في القوم خلا مجيئهم زيدا كقولهم امرون ما
هو اقرب للتقوي فيكون مصدر الضمير سابق القول والنصب في قولهم ما الشاء وذكرهم بعدها مضمرة وقالوا بعضهم
ماقول بالا ولم يثبت قولك ماخلا واعدا انما لزم النصب بعدهما لكون ما مصدرية وهي بن دخل على الفعلية
غالبا لما يجئ في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فعليتين
فوجب النصب والمضاف محذوف واي وقت ماخلا مجيئهم زيدا او وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك الحذف
كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ماذر شارق وكقوله يجوز الحذف في بعض ماخلا وماعدا ولم يثبت على ان ما ذائدة
وليست ولا يكونان هما ايضا في محل النصب على الحال اذا فضا معنى الاستثناء ولا يتحمل موضع لا يكون غير مع
نحو ما كان ولم يكن وكقولك واعلموها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى
منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار هنا كما في قوله
انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك ولجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون
منكورا ومعرفا بلام الجنسية نحو جاء في الرجال ليس او لا يكون ان زيد وسمع من العرب ما انتهى امرأة لا يكون
فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول ما رأيت رجلا
لا يكون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعملوا هذه الافعال في الاستثناء للفرق
على انه قال الاخفش عما تركك الصنع الذي قد تركته ولا القيظ مني جلدا واعظما اي الا الجلد ولا يستعمل
هذه الكلمة الا في الاستثناء المتصل نحلا وغيرها فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخي باس سوى اخي
اذا عرضت اولى الطرايد باسل قوله م ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى
منه نحو ما فعلوا الا قليل والا قليلا سر اعلم ان للاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد
ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفي او نهي او مرجع او مؤول غير مرجع وبه كلام تفهمن
الاستثناء وان لا يتوسط المستثنى عن المستثنى منه فعلما المشتمل عليه المفهام او نهي او نفي ابوحيان الفصيح الراجح
قبل الاستثناء بالا على اسم صالح للابدال منه محول الابتداء او احد نواسخ نحو قولك ما احد في مرية الا زيد اجز ذلك
الابدال وهاء مرية لان المعنى ما في مرية احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ولذلك
اذا كان الضمير في صفة المبتداء نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا وتلك دخول النواسخ ما ظننت احدا اقول ذلك
الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان النفي ما يقول ذلك احد في طي الا زيد والابدال من صاحب الضمير او في الا
الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتداء في الحال او الاصل لم يجز الابدال
منه على افضل فلا يقول ما ضربت احدا تقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير تقول لان القول ليس بمعنى بل
المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا تقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه
ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع
الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا بضع الا زيدا لان للنفي ما انتفى احد
كلمة الا زيد منه تقول عوجي بن زيد في ليلة لا يرى بها احد يحكي علينا الا كوكبها وبزي من رؤية العين
وفي جملة من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت قال تعالى والحكاية منفيان
على لو قلت لا اذكر ذلك احدا بوجه الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير بوجه لان التوجيه ليس بمعنى بل الا ذكر فقط
وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان للمضاف معمولا لغير موجب نحو ما رأيت في الواحد
الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما انا بي غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول به يدخل نحو

نحو فلما رجل تقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وافل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما
وافل رجل معنى النفي قال ابو علي فلما لم يكن معنى النفي الصرف نحو فلما رأيت صح ادخالها بالنصب لا غير ولو كان لهن
لجاز الرفع كما يجوز في نواصب الفعل هل ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله فلما عرس حتى صحة بالنبأ
من الصبح الاقل والاغلب الاول ويكون افل رجل مولد بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية
ومن ثمة كان وصف المضاف اليه افل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت افل رجل
ديخمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بنحو صالح ايضا لا يكون في القياس قال ومن جوز فلان
عطايه معنى الفعل الا ترى انك تسيء اساءة حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما
لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليها قل كونه كالجرور رب قال ابو علي اقل مبتداء حذف خبره وجوبا لاستثناء
موصوفه المضاف اليه كما حذف وخبرها بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك افل رجل يقول ذلك الا زيد تحذف
كما لا معنى لقولك ما قايم الزيدان موجود قال او يقول هو مبتداء لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في قايم الزيدان
وقال بعضهم نحو تقول ذلك في افل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتداء والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في قل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وافل رجال يقولون ذلك الا الزيدون فرقا بينها وبين ما اثنى ضمير يقولان وجمع
ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يحمى وبابه اذا اضيف الى نكرة فان كان مفردا فهو مفرد وان كانت
مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بحلف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق
من هذه المذاهب بابي قوبي اني على لانك تقول افل من تقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد وهو من نكرة
لا بد لها من وصف وافل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فيلحقه اذن وصف المنكرة كما كانت وصفا ولا يجوز
ابو الا زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو
مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولم يجز ايضا ابو الا من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير
فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كانت او نكرة بدل من المضاف اليه
افل على المعنى الماول بالكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظة
ابي وما يعرف منه مجرى النفي قال يعيب قوما ابى الكثرة الناس الا كفورا وبا بي الله الا ان يتم نوره والفرع لا يجيء في
الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الا زيد وحيث يجوز الفرع يجوز الابدال وتارة يدل
النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيقوا الا قليل وقالت
مات الناس الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم
الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس لنا وليد التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه
وقدرة النحاة وا ما قوله نعم فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا
فالنصب لغير وقولنا غير موجب بيه كلام تضمن الاستثناء احترز عن نحو ما قام القوم الا زيدا بالرفع
على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب عندنا اولى لمقصد التطابق بين الكلام ومعنى وقولنا وان ابا بين
المستثنى عن المستثنى منه احترز عن نحو ما جاءني احد وحيرت جالسا هو لنا الا زيد فان الابدال ليس بادلى
من النصب اذ كونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي الا يبين ذلك فاذا تقرر هذا
فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان عربة لجواز جذف المتبوع وهو هنا جايز وقال الكسائي
والفراء الاخر فيه عطف بهذه الشروط ولا خلف بينهم فيما مضى الا وان للاستثناء واما جعلوه عطفا

لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث النفي في كلام والمستثنى منه في آخر فان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام زيد والجواب انهما يتحدان في اللفظ كلام والابدال مقابلة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل اللفظ لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يجئ الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته اي المستثنى معنى المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول يخالف الثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا مانع منه مع الوقوف المقتضى لذلك كما جاء في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم حملت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يحمل في نحو ما جاءني القوم الا زيد بدل قولنا الا زيد بدل والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كما مر ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والقراءة بنصب الا على الاستثناء ان كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد او لعله قاض لك على الموجب فانه لا يتعين المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز ما جاءني قوم الا زيد لدخول زيد في قوم المنكور فلم يحصل حتى يخرج بالا استثناء وليس شيء لاذا متاع ذلك في الموجب لعموم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكور ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكور في الموجب جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القوماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذ اصلح الكلام لك بجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز ما جاءني القوم الا زيد كما لا يجوز الابدال في الموجب لم يجز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقولهم ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني في رجل الا عمرو فانه يجب البدل والنصب لا يجوز نحو ما احد الا زيدا لانتفاء علة غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للقوماء ولهذا القايل قياس غير الموجب على الموجب من ابن لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الرابطة المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تع ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بكلفحار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تع فاسر باهلك لئلا يلزم قوله ولا يلتفت منكم احد فاعرف من علم الم يلزم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا يناقض في القرآن فكل وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر بها لهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراء ومن لا يلتفت ولم يلتفت فعن وهذا كما تقول اسق ولا تسق اي اسق مشيا لا تركض فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو وجاءني من زيد فصفة سببية اتباعه من النصب لان البدل منه وهو الموصوف متقدم فحكي سببية النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة لمجيء الموصوف مكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال عن شيء على نية الاستغناء عنه والغاؤه ووصفه بعد ذلك علة منه من الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قولهم ويعرب على حسب العوامل

العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب فيعرب بما يقتضيه العامل نحو قولنا لا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما لك زيد الا عالما بل يجب الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل مثل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما ذكرته ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى واغا اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لان الجزء الاول والمستثنى صاروا بمنزلة شيء واحد في خبر الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيدا وانما يكون من قام المنسوب اليه وغيره امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه في البدل وذلك في غير الموجب والا لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلة كما ذكرنا واما علة حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخول حكم المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين الا البعض والبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني القوم الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم الحكم منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المقرر لذلك في المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متحد من جنسه بجمعه وغيره وذلك المتحد المقدر اما ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذ ذاك دخول المستثنى منه والا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى فلما لم يقم قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض ولم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جاز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل فيها او عليها ومخالفة واحدا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما الاشتراك كما في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحدا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما الاشتراك كما في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحدا ما في ذلك مما نقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا الفالج ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع نوع الانسان الا المخلدون وقوله الا يوما كذا وصرفه الا يوما قالته ومن يولد يوما يموت دون الا يعترف القتال وعلى ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت مساء البارحة فيقال لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في الموجب مؤولا بالنفي كما في قوله تع فشربوا منه الا قليلا منهم اكثر الناس الكفور فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه كما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والمستثنى منه كما تقدم اولى بان يقرب بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى منصبا لقولهم ما افتقاء الفاعل من الاعراب اذا لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلم بهذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيد بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة واذا كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معولات الفعل وفي المبتدأ والخبر فاما الفاعل والمفعول به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منه قولنا الا زيد والتفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا فرأيك وما مررت الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا

لا يقال لا يمشي الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا
واثباتا والا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسوة فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما يقع الصفة واما وقوع
واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر
ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء
ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة
صفة للنكرة واتوا بالواو ولحصول الفصل بين الموصوف وصفته هي جملة بلا فحصل للصفة انتقال
من الموصوف بوجهين لكونها جملة وبلا فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خير ليس وما ليس احد الا وهو
خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذا المفعول الثاني
في باب علمت نحو ما وجدت الا زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله عنه
قد كنت وما اهدد بالحرب شبيها بالجالية واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما ونحو ما زيد الا قائم
وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها
الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيد فيها وزيد الا راكبا لم يأتني لم يجز كما تقدم ان الا
لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا
اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا
تقول من الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد
ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول
المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى يجب ان يستثنى
من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بتعيين وليس
مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وصلة ان يقال انه يحتمل من حيث توهم
المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد نقلت غير الضرب بما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات
الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم جاءني من يجري
مجراه فقلت جاءني زيد زيد لدفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم
صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت
ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغره الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم
والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع
ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع
البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي
ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسوة لم يجيء فيه لما تقدم
وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو
ايضا عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة مشتملة لالفاظ
التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف
نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم

قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة
الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا
مح لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف لغيرها ولو لم يكن الا التمييز ونحوه وكذا في الخبر والحال
وذكر المص في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه
في حكم العدد وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع
الصفات مستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل
ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على
الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز
النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله بطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي
يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فزخم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود
لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قائم
مقامه وهو يخبر ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب بعيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام
والنفي الصريح والمأول كما ذكرنا قوله كيف قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قراءة الا يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين
فاغلبه ان يكون في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثمة اي من جهة ان
ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي
افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو مح ولقائل ان يقول اجمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض واستثنى
من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف
قال الم رحمه ووجه آخر هنا في منع ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد
ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض
ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا
م واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد الا فيها الا عمرو
وما زيد شيئا الا شيء لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما
عملتا للنفي وقد انتقض بلا بخلاف وليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية لنقض معنى النفي
لبقاء الامر العائد هي لاجله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما س اعلم
انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة
لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا
نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بالحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة
لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما
في جاءني من رجل اذا كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الآتية بعد غير الموجب

ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تقدر الابدال
من لفظ المجرور بالباء المذكورة لدنها وضعت ليدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اى قيامه غير ثابت قطعا او تاليا للمباشر لها نحو ما زيد
بقايم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب وقع بطلانه كيف ينبغي مركبا وكذا
يتقدر الابدال من اسم وخبرها المذكورين لدن عمل المؤثر فيهما كما ذكرنا قبل فالاصل
النحوي ان عمل له فمكفوف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال
من لفظ المجرور بين المذكورة وان كان مذهب بجواز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم
من ذنوبكم لدن كلا منافي من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز
زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي
نحن فيها التي لتأكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو التي بيده اعني في الموجب اعمال
الباء فيما بعد الا فيما زيد بشيء الاشيء وقد اجاز الكوفيون اعمال هذه الباء المذكورة اى المختصة بعدم
الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير
واما اذا كان معرفا فلم ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية
لما لزمت النكرة وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة لدن موضعها الخبر واصل التنكير
جاز ان يجعلوا في المنكر لما بينه كما ينبغي ان يدخلوه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك
عدم مباشرة الحرف للجحود بل والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرها
لما بعد الا تتم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لوشت في النقل حتى المنكور بعد الا انها
وقال ابو علي انما لم يجز البدل في ما جاءني من احد الا زيد والنصب في الا رجل الا زيدا لمستاع دخول
من الاستغراقية على المعرفة وعمل الباء المزيدة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد
الا رجل صالح وانه لا يجوز جزما اتفاقا منهم ولا في نحو ما جاءني في الدار الا رجل فاضل فانه لم يجوز ابدال
عن اللفظ احماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبرها المذكورين لدن اتحادهما فيما بعد
الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا بقتضي زوال نفيهما فيما بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا فالجواب ان ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لدن معنى ليس فيما سواء
اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها
بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا يزول بالا كما لا يزول نفيها فان قيل قد ثبت لها
معنيان احدهما لا يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية واعمالها في المنفي اتفاقا فيلزم ان تكون
في ما ايضا بمعنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان واما حكمنا بذلك لنحو وعلامات الاضمار
اياها نحو لست ولستم ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت معنية للنفي كون مضمون خبرها مطلقا
او في الحال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في
والغرض وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في اتحاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى قائم
انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ورتب سيبويه معناها الوضعي بخلاف وزانهما شيء واحد فاذا ثبت هذا
قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحالة نحو ما كان زيد
الا منطلقا واما ان ليسا ايضا يفيدان اتحاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعد تقدرها فينفي ان لكون خبرها

حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فلجوابان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما يدل عليها حصل فيها بعد
معنى في نفسها كما ان الاسماء التامة فاذا قدرتها بالكون النفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت وغيرها عارضة
كتجرد عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت اذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو
ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ
والخبر يرتفعان كما مر في نحو الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر عليها ان يكون بينهما تقدير
اذ كان العامل حرفا ضعيفا فمن ثمة اذا كان العامل حرفا لا يعتبر معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا مزية نحو
ما زيد قايما وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه
لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وكما ذلك الاعتبار ضعف ما للجار به في العمل لعدم لزومها احد القسمين
كابن العوامل وكذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبنو سليمان
بينها وبين المعمول لكونه اذا وجد صدر وجه لم يحمل على هذا الاعراب الحمل فلا يقال ما زيد رجلا ظريف والما
هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر موجب غير كثير كما في نحو
ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز منكبي بالجر الضعف فاذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء
او سيبا الا شيء وفي نحو ما زيد بقايم او قايما بل قاعد ولكن قاعد كما في خبرها فالواجب الحمل عند اجازة
لدراعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو ما احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد وما
من الضمير المستكن في فوك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا تقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على
الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا
اقل من البدل على ما تقدم واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس بدل جاءني فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب
في لا احد فيها الا زيدا الا في الضليل قال الشاعر

ما بالمدينة دار غير واحدة ... ودور آل هند هذه الدار

والوجه وقال ولا امر للمعضي الا مضيعا ... وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكيره لكون ما
كانه قال للمعضي امرا مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
بالنصب على المستثنى فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف
اما قبل المستثنى وما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد اظاهر وهو خبر لا وعما يقرر ما هو من جهة
الحمل على المعنى قولهم وان كان منصفا خبيثا عدوا قال سيبويه اي احد الا يقول ذلك الا زيد فجعل
زيدا من الضمير في تقول فترفعه ومن احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب
وانما تعين بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعف حمله على المعنى لان المعنى لما تقول ذلك احد
الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجيء في
القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حين النفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز
ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بنفي الوجب فكانه واقع في خبر غير
الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع لان من القوم وان كان القوم
في المعنى في حين النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر ما اهمل المؤمن احكام
الاستثناء وهي انواع احدها ان بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية
وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى الا ان
مستثنى فيها وتابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى بادادة واحدة شيئان بلا عطف

خلافا لقوم فلا يقال احد احدا الا زيد عمروا على ان كلا الاسمين مستثنى بلا المذكورة بل يقال ذلك على ان
الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمروا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها ان لا يمتنع استثناء النصف
خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة
او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة
مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة توهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب
من الكلية والتمام بان يكون التناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق
على اقل من نصفه وهو الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع
اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت
جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره واقدت
بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص
لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائدا على ثمانية ولو قلت مكانه
لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف
والاكثر فلما منع منهما وتقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة
او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع الى تخصيص
الاخر لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا
يصلحان لان مستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد
اشتركا فيه نحو ما بر اب وابن الا زيدا اي زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا
الا زيدا او كان بعيد نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرا فان
تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى وصي نبيا الا علي رضه
وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا
وكذا ما فضل ابن ابا الا زيدا لان اختصاصه بلا قرب اولى لما تقدم رجوعه اليهما معا وان تقدمهما
معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فلا استثناء منه لان مرتبته بعد مرتبة الفعل فكان الاستثناء
وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فلا ولا اولى
لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما يقدم في باب الفاعل وان توسطهما
فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا
للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما
قاتل الا خالدا لان عامل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان يكررها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق
فلا بد من حروف عطف مثل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا راسه او بدل
الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان
نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها بغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل

كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون
الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه من موجب
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه من غير موجب والمستثنى منه مذكور
ومعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع
والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مستثنى قد جاءك من المكيين
غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل
لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه من غير موجب
فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب
غير العدد فيلزمك بلا قرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت
تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة
وادخلنا فيها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة
اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير
الموجبة من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخره فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع
خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة تسقط منها الثمانية يبقى واحد يضم اليها سبعة يصير ثمانية
تسقط منها ستة بقي اثنان فضم اليها خمسة يصير سبعة تسقط منها اربعة فيبقى ثلثة يضم اليها ثلثة
يصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة يضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له
علي عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي
واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي تسعة وفي الفرق نظر
لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد
او زيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا
تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلاف
سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى
الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء كل تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة
الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب
داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة يدخل
الا اربعة ويزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون
موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة
كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتاهما مثبتان فيكون اربعة
على التقدير منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه
الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له

بطل الاستثناء فولا واحدا نحو له علي عشرة الا ستة وكذا اذا قلت له علي الا عشرة الا خمسة الا ستة
فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يكون الاستثناء لخمسة والا ستة من العشرة وعند الفراء
لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان
واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت الكرات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احواله يكون ابدال احدها من المستثنى منه واذا تأخرت عن
المستثنى منه فان كان المستثنيان سواء كان مالك ولي المستثنى منه وغيره النصب على الاستثناء الا ترى
والية واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذا صار بدلا منه
او لكان فاسدا ومثال ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطت المستثنى
فلما تقدم عليها النصب لا غير على الاستثناء واحد المتأخران جاز الابدال والنصب على الاستثناء
مفرغا شغل العامل بما قبلها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل
باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني في الا زيدا الا عمرا
الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل العمل
وليس اضمار حرف العطف بالشائع المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنى
مخرجه من متعدد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ نحو ما جاءني في احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا
زيد يخرج من احد وعمرو يخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني في زيدا الا عمرا الا خالدا يخرج
مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني في غير زيد وعمرو الا خالدا اما الكل مستثنى من المنفي الاول
فيكون الكل مشتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني في الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد مستثنى من المعدد المقدر
بعد نفي وخرج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم
الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني في غير زيد من جملة القوم الا عمرا وجاءني
غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنات ههنا منفية فان كان المستثنى منه اكثر من واحد
فان كان في غير الموجب لم يكن في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخابز
الا زيد لان النفي وان انتقض بإلا الاول فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخابز فقط الا زيدا
فان لم تأكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكره المستثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا استقل العامل
كما رأيت وان ذكر به جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا
الا الخابز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منها لان الموجب لا ينفرغ عاما فلا يقول
اكل القوم جميع الطعام الا الخابز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عين واما
ثانيهما فالقياس جواز الابدال ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن عين موجب فسبيب يقتضي ان
لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخابز الا زيد والا زيد وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب
وسادسها ان الحمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية مما يقتضيه مذهب البصريين وهو ان
ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عملا عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان
الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع الفعلين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل
جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين فصاعدا مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وند حمل
للعوامل واحد

ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين فصاعدا مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوز وند حمل
للعوامل على المؤثرات الحقيقة واما ان كان للعاملة الاخيرة مستأنفة والواو للاستيناف فلا كلام في انفرادها
بكقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا قليلا فولهم ومحفوض بعد غيره وسوى وسواء بعد
حاشا في الاكثر س قوله ومحفوض عطف على قوله وهو منصوب في اوائل باب الاستثناء واغا وجب حفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حمدة الفراء فتح السين مع المد وكسرها
مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر الخ يسبق
حرف جر حاشى لقولهم حاشا مني مزة ودون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه
صلة لما المصدرية مطردا لخلل وحد للمنع فعلية على انه روي الاخفش قول الشاعر رأيت الناس
ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا
الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل فاعل له والجر بعده بتقديم لا قه متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لركاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر
بحرف مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا ولية اللام نحو حاشا
لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك
حاشا لله فتقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا سبحان الله بمعنى حاشا لله فاسبحانا
ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجوك والجمد فيجوز على هذا ان يركب كون حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين في حاشا لك فلان ستة كارهم التنوين فيما غلب
عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قاله بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر اذ ترك
تنوينه ليدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في باب كرب
ويجوز ان يقال ان حاشا للجار حرف وهو في نحو حاشا لله اسم بمعنى البراءة لفظا ومعنى لحاشا المحرفية
واستبعد المبرد على فعليته بقرينة نحو حاشيت زيدا حاشيه قال الناظم وحاشي من الدوام
من اخذ وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي
قلت لولا ولا لبيت اي قلت لا لا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو
الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله يعني قول تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله
والتسليم قول السلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيرها ومعنى حاشا زيدا قلت حاشا زيد
واستدل له على فعليته بالتصرف فيه والحذف في نحو حاشا الله لبعض قول لان الحرف الكثير الاستعمال
قد يحذف منه سوا فعل في سوف فعل وكثر فيها حاشا وقد حكى ابن طلحة في الاطراف الكثر واذا استعمل
حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي يعود من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى
الا في هذا المعنى ورعما اراد وا بتنزيه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون
اكد وابلغ والصحيح قول من حاشى تنزيه ما علمنا عليه من سوء ودجاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا
لا قبل غيرها فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشا المحارفية قوله
م وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور
غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وصفت في غير شر نحو له شر
صفة وصفة خيرة اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل
غير زيد

وأما بالصفات نحو فوكه دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه
الذي يبين فيه ان الغضب كان بغير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا
في حده هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء
في معنى المغاير لما قبلها حملت أم له وأن الاستثناء اي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحمل
غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل ان صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة
كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا
واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الاكثر من
العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ
وغيره والوجيه غير موغير عن المستثنى منه وعدوها عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل
على الجملة كما لا تتعذر الاضافة اليها ولم تحمل الا على غير الا بالشروط التي نذكرها فاذا دخل الا على
غير والا في الاصل حرف لا يحمل الاعراب بروعي اصلها فحمل اعرابها الذي كانت يستحقه لولا الا في
المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جاز ان يحمل الاعراب الذي
كان مستحقا بتطفل غير على الا مثلا بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل فجعل اعرابه الذي كان
يستحقه لولا المانع المذكور اي تشبيها له بالجر على نفسه غير عارية وفعل هذا التقدير لا حاجة الى ان
يعتبر له انتصاب غير في الاستثناء بما قاله بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان في
المستثنى بلا وهو انما انتصب بلا واسطة حرف لشبهه الظروف المبهمة بابهامه واعلم ان تحقيق
المقام هذا للعذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها
حقيقة جواز العطف على محل نحو ما جاءني من غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني
الا زيد قال الفراء يكون ان بمعنى غير في الاستثناء مطلقا سواء اضيفا الى معرب او مبني لكونه بمعنى
الحرف بمعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عار من غير لزوم فلا اعتداد به واما اذا اضيفا الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة
ويجوز ان يكون قوله غير اني قد استعين على اللوم اذا خفت الثوي الجناء من هذا الباب اي مبنيا
على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله نحو مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء
منقطعا وقولهم بين غير ولا يجيء الا في المنقطع مضافا الى ان وصلها فالمسموع قد جاء في قوله
ويجوز ان يقال بنى لانه اضافه الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله حملت
عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة قوله بجمع اي مايدل على الجمعية جمعا كان او لى كقوم ورهط
وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اذا استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير
الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لان تكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا انه
اذا كان معرفا نحو جاءني بنو الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء
واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب انهم زيد فلا يتقدر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في
السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاخبر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا
فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيآن

شيآن اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجل واما بعض منه معلوم العدد نحو على عشرة دراهم او عشرون
لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب خروج ما بعد الا فيه فلا يصدر الاستثناء فلا يعد اعتبارا
وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءني في رجل عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول فيها
فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيدا كفيه الصفة لا غير ولكن في المحصور الآخر نحو ما جاءني من رجلين الا زيد وما جاءني
رجل الا عمرو فان معنى ما جاءني من رجلين ما جاءني اثنان من هذا الجنس وليس اثنين منه فلو يدخل فيه
وكذا معنى ما جاءني رجل ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلو يدخل فليس في مثله اذ الصفة
او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة
واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول
وقال الاندلسي وللمكي لا بد الا اذا كانت صفة من منبوع ظاهر كما ذكر للجمع او شبهه منكرا ومعرفا باللام
الجنسية فلا يتجه قالت بلى فوق بلى قليل بها الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان الكون
الا استثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا وذهب سيبويه جواز وقوع
الصفة مع صحة الاستثناء فلا يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقولهم وكل اخ مفارقه اخوه لعمر وابيك الا الفرقدان وقوله م الناس كلهم هالكون الا الراسخون
والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم
وقال الكسائي تقدير الست الا ان يكون الفرقدان وهو المردود لان الخلو الموصول لا يحذف الا بعد الحروف
التي يذكر في نواصب المضارع وقال الم في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل له فائدة الشمول فقط فلذا وجب الوصف ضرورة لئلا عرفه لذا لو جاز له
وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يحمل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ ان الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز هنا
الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيها الا الله لفسدتا لم يجز ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط
وان لم يكن موجبا حرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال الم ولا يجري النفي المنوي كالملفوظ
في قلما وقل رجل وابا ومنعرفانه كما مر قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز
الاستثناء هنا لان الله غير واجب الدخول في الكلمة للمنكر لانه غير تام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع
المنكر في سياق النفي وقصد به الشمول لم يجز استثناء الفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال
الا زيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء
لامتناع غيره فكانه قيل فيها آلهة الا الله وهذا كما اجري الزجاج التخصيص في قوله تع فلولا كانت قرية
آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال
والتفريع عليهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الكلمة فلان يفيد المبدل لا يتحقق في جواز
الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غير ضعيف يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الوضع لفقد
الشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف بذا عند المولد يضعف عند سيبويه اما على
قولهم واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح سر وانما اختصت لانه في الاصل صفة ظرف
مكان وهو مكانا قال تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
عن معنى الوصفية اذ معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال

لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل سادّ مسدّ المبدل
وكاين مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بدل زيد افاد ان بدلهم يأبى
مجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى
بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يكون في غير على ما يجئ والقوم بعضهم
وجوبا اضافة الى المعارف فلو يجيء جاء في القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلام مبرمن وعبد القاهر
بل لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها
النصب وتصيره على كونه ظرفا في الاصل والا فليس فيه الا معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه
صلة بحل وغير نحو جاء الذي سوى زيد وعدوا الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها
برفعها ونصبها وجرها بغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قالوا ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا، وقال بعض اهل اليمامة ما فيّ، واعربت عوا هلها السوايكا، ومثله عند البصريين
شاذ لا يجئ الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش اي سواء اذا خرجت عن الظرفية ايضا نصبت استكمالا
لرفعه فيقولون جاء بنو سواك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكمال الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قولك زيد ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق السواسي ودون الساجي واعلم ان المستثنى
قد يحذف من الاول وغير الكلمتين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا يقول اجاني ليس
الا وليس غير بالضم تشبيها بقبل بالغايات حيث حذف المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبنية وغير خبر
ليس اي ليس الجائي غيرهم وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وفرّ حذف المضاف اليه وابقى المضاف على
حاله كقوله حالط من سلمى حياشيم وفا، وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني
ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله
حذف المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيرَ وليس غيرَ وهذا مما يقوله من وجه من كون ليس بمعنى غير بالضم على
حذف الخبر ويجوز ان يقال حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله
في الاشياء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيرهم واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش اي
باثني بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيرُه وغيرَ بالرفع والنصب على التغيرين المذكورين قال وتقول
جئتني ليس غيرك وغيرَك ولم يكن غيرك وغيرَك لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده
منبه على اولوية الحكم المتقدم وانما عد من كلمات لان ما بعده مخرج مما قبله من حيث اولوية الحكم
المتقدم فان خرج ما بعده فباضافة شيء اليه وازالة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها
بدل منها وان رفع وهو اقوى من الخبر الخبر مبتدأ محذوف وما بعد الا نكرة او نكرة موصوفة محذوفة
وانما كان اقل لحذف احد جزأي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأه تماما على الذي احسن
او صلة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة
جلجل بنصب يوما ايضا فحكى النصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل
اي اعني يوما وقبل على التمييز قال الاخفش لسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة
وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بعد ربّ التنوين كما في كم رجلي الا كان
باضمار فعل لم يستوي المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اباه قاعدا ما نصبه
رابطة عوضا من المضاف اليه اي له ومثله ان اباه قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في

في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل، اعتراضية كما في قوله فان طلاق والطلاق البتة افعل
مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والرابط بمعنى المثل فمعنى جاء في القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد
موجود بين القوم الذين جاؤا في اي هو كان اخص بي واشد اختصاصا في المجيء وخبره محذوف ويعرف
في هذه اللفظة تصرفان كثيرة استعمالها ايسما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما
في باب الاختصاص من نحو فعل كذا ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لاشتراكهما معنى فصار
في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على المحل مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء
من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما هنا يكون بانيا على نصبه الذي كان له في الاصل حيث كان اسم الاشارة
مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الحال
بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو
احبه ولا سيما ان ركبا اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط محذوف خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة
المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اخصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي وتختص بفضل
تختني راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اباه قاعدا اي
يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو وقبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم
مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهو اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعرف وقد تقال
الا سواء ما قام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في الفرع فعل مضارع اما بتقدير
المبتدأ كقولك ما الناس الا يعتزون واما بتقدير او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما مررت
بهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال واغا شرط التفريغ ليكون الكلام
عن العمل على قولا وعن التوصل بها الى العمل في قول آخر فيسهل عما يقتضيه من الاسم لنكارته شرطيتها
بالالفاظ وشرط كون الفعل مضارعا كما شابه الاسم واما الماضي فجوازه بليها في الفرع باحد
تقديرين وذلك اما ان تقدر انه بعد نحو ما الناس الا قد غير واو ذلك لتقريبه الحال المشابهة للاسم
واما بتقدير ما من منفي نحو قولك ما انعم عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعند عدم ما اتيني الشيطان
من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
واغا جاز اي بليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك
واغا قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء مسببا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان
نحو ان كان هناك نار فانا احترق وان كان هناك اسد فانا احترق فهناك نار وان كان الامران ناطقا
فالحمار ناهق لكون التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
هو المراد كان مع النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول وجاز ان يعتبر مع جزم النفي
والايضاع ما قبل الا وما بعدها وضوع الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتنا الا
اضمر عين نحو ما ازورنا الا يزر ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او
مضارعين مجازا كون الماضي الذي بعد الا هنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال
وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا
كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان تهيء معنى الجزاء فيؤتى به

ماضيا او مضارعا مع الواو وما زربته الا والكرمني ولا زورته الا وبكر مني وانما الطرد الواو مع هذا النظر
لكون هذا الحال غير مقترن مضمون لمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاء في زيد راكبا ولفظه
ايضا منفصل عن العامل بالا مجازا ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذا الحال بعامله لفظا بحرف الربط
اي الواو ومن ثمة اطرد نحو ما زورته الا وبكر مني وندرت واصيك عنه كما مر في باب الحال ويجيء في باب
الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زربته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زربته الا
زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فلجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان ماضيا
قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب
في الحال مقارنة مضمون لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلافه وذلك كقولهم خرج الامير فمه صقر صايدا به
غدا اي عازما على الصيد وكذا مع الخبر اي ما ابيس الشيطان من بني آدم من جيئه عن النار الا عازما على اثارتهم
من قبل ين جعلوا المفروم عليه المحروم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الواو ايضا بعضها على الماضي اذا تقدمها
قسم السوال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقولك في كتابه الى ابي موسى عرفت عليك لما مر بك كاتبك سوقا
كتبه اليه لما مر بك كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابي موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدتك كذا فنشد
اي ذكرته فتذكر فنشد للتعدي الى واحد مطاوع للازوال المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان امرت
عليك به وقلت بالله لتفعلن او تكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ابتغيكم الها اي
ابغيكم الها اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به بقال لك عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك
والا لتفعلن معنى النفي الذي يقتضيه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيعت عليه الامر في فعل او ترك
فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله ولما
جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت بخبر عنه
فهو مثل قوله تعالى وسبق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك
وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا بي المفرغ نحو
قوله تع وان كل لما جميع قوله م خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قايما وامر على
خبر البتداء وتقدم معرفة ش لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتداء وجميع ما كان في الاصل ذلك
فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكر انا ان يدخل في حد نحو كان زيد ابوه قايم في قولك كان زيد ابوه قايم مع انه
ليس بخبر كان قوله امر على نحو خبر المبتداء اي مما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتعلقا
على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب عن تقدمه على الاسم ان كان ظرفا او الاسم نكرة نحو كان في الدار رجل
واشتماله على الضمير ان كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتداء وقد يختص
خبر كان ببعض من الاحكام يذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصايص ما يعمل عمل ليس
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على النفي
فيقع النفي في خبرها فيبقى ان يقال كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل
تلك العلة سواء وجمهور هم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بالمنع فالوجه ان وقع بعد فلا بد فيه من قد
ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستند من مجرد كان وكذا ما لوا تى اصبح وامسى وظل وبات وكذا
ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقوم وكذا اليوا تي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك بجوازهن ووقوع خبرها ماضيا
بلا قد فلا يقدرها في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان ما قبله نفيا قد من ذبن وفي قوله الشاعر كان

كان ظبي كشحا على مكنسة فلا هوا بدا ها ولم يقدم ما ولي في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها
احتمل الاضمى عليها الذي اخشى على ابد ذا لا مع من قيام شبيبين يفيدان معنى النفي ومع ابن مالك وابن هشام
من مضي خبرها وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال وما فتا وما برح فانها اما مازال فلكونها
ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا
وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقولك المريض كنت مريضا فصرت معافى ثم لست كذلك
مازال واخواتها موضوعة للاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة ويشكل لان استمرار الاسم
الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قام او يمشي او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب
ويسخي بموجوده اي هذا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لما صار عبارة عن
اسم الفاعل لفظا بمعنى غير مقيد بزمان استعماله فلم يذكر اذا قلت كنت مررت بزيد الا وهو قايم على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهر الاستمرار فناسب الثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
الاستمرار ان يقع اخبار الصار ومازال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمالها
هذه الثلثة فلم يقع خبرا لهن من الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لانها الضمنة للمدة نحو
ما دمت شارق تغلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس
مادام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقولهم تع مادمت فيهم واما ليس فهي للنفي حالفا كما هو
سيبويه على ما بين الافعال الناقصة والمستعمل في الاطلاق في مذهب ون تعرض للزمان اما جامدا او صفة
او مضارع لما بينه اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاخفش وقوع اخبارجميعها ماضية والاول
ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتداء لانه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كان
معرفتين والقرينة للالتباس اما هنا فلو لبس فان كانا معرفتين او متساويين لان بخالف اعرابها
رافع الليس ويكون ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا ويبقى ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولم قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان النفي هذا قوله م ويجد في عامله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها ادبعة اوجه ويجب الحذف في مثل ما انت مطلق الظلمة
اي ان كنت سر قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وكان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يجد في
من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا معلوما
من غائب او حاضر نحو اطلب العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادغم النون ولو اصلها اي ولو
كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله م وقبل ذلك ان خفا وان كذوبا ما اعتذارك عن شيء اذا قيلا
اي ان كان خفا وتقول لا رجلان ان فارسا وان راجلا ولو فارسا اي ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان
يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به اي سيفا نيف
وان خبر المخبر فتقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك
كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمل خير جاز في الاول مع النصب
الرفع ايضا لكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معدا وفي يد سبب وان كان في عمل خير مع غير
مقصود لم يراد التكلم ان كان نفس عمل خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك الاعمال
خيرا ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا اضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ

نضيفا ايضا الى حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول المفضلة تحذف شيء كثير
ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا نحو فاذا فيها وتحذف مع اسمه الذي هو ضمير شأن ولا سيما اذا كان مبتدأ
فان قلت مقدر بالرفع كان التامة فلت يضعف لقلة استعمالها ولم يحذف الاكثير الاستعمال
للتخفيف وليكون الشرح دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعيين نصب الاول نحو
اسيرا كما تسير اجيرا كما فان كلا وان زاحلة فرحل اي ان كنت راكبا فانا راكب فيما جرى بعد الفاء
وان لا مع ما بعدها في تأويل مصدر اي ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر اعني يجوز نحو المرء مقتول بما قتل به
ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف يقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح
فصالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بصالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة
على الجار بتقدم ذكره فيبقى بعد ان ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء
فرفعه اولا لان رفعه بالفعل مبتدأ بعد الفاء وهو شاذ كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء
اي فيكون ما بعدها بسيف او بتقدير فعل اي دين نحو فبشرى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مقدر من
حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغيرذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان
مجيء الفاء في الفعلية انما تقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان قمت
فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فلم كسر يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في
الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله وجب الحذف اي يجب الحذف
كان بعد ان فوضا منها نحو قولك اما جواشة اما انت ذا نفر فاذ تقول لم تأكلهم الضبع اي ان كنت
تحذف وحذف الخبر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابرز منها وجب الحذف لئلا
يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهورها على ان ما زايدة لا عوض وله ما بعدها ذلك الى سمع
ثم اذ نعم النون الساكنة في اليم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار انا
وتقول ايضا انا زيدا قايما فتقدر وقال الكوفيون ان المفتوحة لمعنى الكسرة الشرطية ويجوز ون مجيء
ان المفتوحة شرطية قالوا القراءة ان قوله تع ان يضل اي بفتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط
واعترضهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا اري قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه
اما المعنى فلان معنى قولك اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في
هذا البيت وفي قولهم اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تأتي واتوهم مع عطفها انت بفتح
الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع والكوفيون بجوز واجزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون
الشرط محذوفا فلا زما ولما كان معنى الشرط هنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذا فاما عمل
اذا وآذا شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني فيما انت
ذا نفر الذي هو بمعنى ان كنت ولا يصح ان يكون ذلك لم تأكلهم لئلا معمول لما بعدها لا يتقدم عليها واما كونه يوم
الجمعة فان زيدا قايم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها بعد الفاء
الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تع واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو ربك فكبر كما يجيء
في حروف الشرط وايضا البصريون اما انت ذا نفر تتكلم وتفتح ويبنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلا
جوابا اما انت والعامل فيها انت مرتحلا محذوف اي يكلك الله لاجل ارتحالك وكلا تكلت والا لبني

لم يجز ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان تحذف شرطها جاز لم يغير حكم الشرط
على صورته نحو ان سنافسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان تحذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيدا
كان منطلقا وان تحذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها
على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا بين مفتقرها الا صيا بلا مفسر هو كالعوض مستكرها فاذا غيرت عن حالها
الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تغيرت كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد ان
من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لم يخ حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع
اسمها وخبرها او يحذف منها وحدها فان كان الاول وجب في جزيها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل
حرف الشرط لان الفاء علم السببية يجيء بها لما تقرر من معنى السببية اعني ان سقط على سبيل الوجوب
جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء
فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه فزيد منطلق لا محالة فلا بد ان من اما
جزء من الملفوظ به مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الشيء فالفاء غير
لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قولك اما فتح
همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبتم الكوفيون فليس بمشهور ودون حذف كان بعد
اما الكسرة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما الكسرة قال ابو علي لان ما التي بعدها
اشبهت اللام في تأكيد الفعل فمن ثمة جاز في انما اما تخافن ومن غضة ما ينبت شكلت النون
كما جاءت مع اللام في ايفعان كما يجيء في نون التأكيد فلم يجز حذف الفعل مع بقاء ما ونون
وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قايما قال مررت بها فاذا
اتلع بها اي من لدن كانت بقولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات لبن قوله ترتع قوله اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها يناقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قايم اخوه قوله رب المنصوب بلا
التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او شبيها به مثل لا علام رجل ولا عشرين
درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان مضافا او مشبها به فمثل لا علام رجل ولا عشرين
والتكرير ونحو ففيه ولا بأس حسن لما مناه قوله لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان
واخواتها لان كلا منهما في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل
فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة
كونه نكرة وكونه مضافا او شبيها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم لا
من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند بعد دخولها قوله يليها نكرة ومضافا
احوال مفردة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف
وقوله لا عشرين درهما لك مضاف له وقد بينا مع المضارع المضاف في باب المنادى قوله فان كان
مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تقريبا لكن سياق الكلام يدل عليه وله بعد البناء
الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لم يكن مفردا قوله على ما ينصب به هذا او لى كما مر في باب
المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا علام بين ولا ملامين لك ونعني بالمفرد ما ليس مضافا
ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع والمضاف في لا رجل عندي الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا
للمبرد والاخفش وغيرهما واما وقع الاختلاف فيهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولو بعملها بعدما

فتنصب بغير تنوين ثم قال واغا ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نكرة قال المبرد قولك تنصب بغير تنوين انما نصبته اذ لم تكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل لانه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامل لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار اذ لو رجل في الدار جواب هل من رجل فتركبوا لا مع النكرة كما ان من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين في حالة الوصل لشبهها في الكلمة بالتركيب مع كونها والاولى ما ذهب اليه المبرد وصحته لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المتمكن لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولم يحذف التنوين من الثاني في المؤمنين وقال سيبويه اغا حذف التنوين من المنفي لان لا لما يعمل الا في النكرة ولما وصولها في موضع ابتداء فلما خولف لها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال بيناته او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال اعرابه لانها بجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فحذفت بجعولها سائر المعمولات وبنى طريقا عني بناء المعمول او حذف التنوين فيه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول انه بنى لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل يضرب في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة بانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا تضا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل يضرب في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلين وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان فلما اراد التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها واغا بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فتصير الاسم بها الى ما يستحقها في الاصل اعني الاعراب ولا يكون حرف فمبنى الاسماء نحو خمسة عشر وبنحو ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يتركب المضاف والمضارع لانه لا يتركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريفين فيجيء حكمه ونحو لا مسلمات ولا مسلمين خلافا للمبرد فان قلت لم كان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فحقه ان يبنى في نحو لا زيدان ولا زيدين مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل لا زيدين ولا زيدين والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر قلت قال الكتاب ونقل عنه انه قال لان التثنية والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل ولا امرأة ولان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا اشكال ان المثنى والمجموع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان المركب مع النفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في التسمية بحضرموت كما يجيء في باب الثنية واما جمع سلامة للمؤنث فيجعل ملحقا على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين انما جاء للفكك بدليل قولهم مررت بنسوة ونسوتك وهو منتقض بنحو يا مسلمات فانه مجرد عن التنوين اتفاقا والمجموع بكسرة بلا تنوين لانها وان لم تكن للتفكك

فهي مشبهة لتنوين التمكن فتكون على هذين القولين داخلة في عموم قوله لنفي على ما ينصب به والمازني يفتح بلا تنوين نحو قوله اوفي الشباب كما لك بجد وعوا لقه فيه يلذ ولا لذات للشيب ساخر من لهف في لو كنه لسائر المبنى بعد لا التبرئية لما كان معربا بالجر فنرد حوله اوبهذا الاولى مما قبله ظرفا للباب على تنوين واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من ذلك الغ بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتقدير تعدية من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فانه عمل لو اغا كان لشابهتها ان كما يجيء وبين سقوطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من المصدر ورعا فتح نظرا الى لفظ فقيل كنت بلا مال وذلك كما ينبغي ولا التزم نظرا الى لفظها كما اسود الاخفش لو لم يكن بيت عطفان لذنوبها الى لا ذنب ذنوبها عمدا فلا زايدة وقد اعتبرت بنفي الاسم لها فما ظنك لجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وبجمهور النحاة بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي لانه كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خير من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس اي عليكم خبر واليوم متعلق وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدأ وان كان حسنه اذا المنفي لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان او هم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف ومن وفي يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الانكار عليك والبكاء المصر ومنك الحذر وبك الاستغاثة وما عليك القول وليست بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان خبر العدم هنا اعني ما يتعلق بالجار نفيه معنى البتة لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا يقول بكر عار علي ان بكرا خبر عن عار فلذا قدرنا مدلول الجار عاصم لقولنا من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا الفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في غير الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالنفي ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون وقوع الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي البتة وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وهب ابن مالك الجائي مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمقضي قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين الاوجب الرفع والنكرة في هذا العلم ان لا التبرئة اغا يعمل لها بنية ادات للمبالغة في الانتفاء ادعاها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في المنفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرف غير في النفي والاثبات شابهتها فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي اغا تعمل لشابهة الفعل لا بالة مالة فهي مشبهة بالشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئية تنافيا وقد اقتضا لا شابهة وقد عريت فيما بعد ان تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس باسقاطها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلن يقدر على العمل في البصير عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه لان الموجب للبناء يضعف من الاستغراقية ودليل يضعفها لا التبرئة فلما بعد ليلها ضعف امر النفي ومن حال ان الفتحة اعراب قال اما لحذف التنوين بعد التركيب لا لة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل اما لم يبن مع الفصل لانها لما لم تجاور تعذر البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعذر البناء اليه

ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغى مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة
الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرا ولا يجب ذلك
اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك ان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء
اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان مع لا التبرئية واما اذا الغيت فانه يحمل تكريرها منها على كونها
لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبرا لما فاتها
من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة فاجازا ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع
الثلثة اما مع المعرفة فيجوز لا زيد في الدار وقولهم لا تؤلمك ان تفعل كذا واما مع الموصول فيجوز لا فرحا
فلك كنت جزعا واسترجعت اذ نت ، ركاءها ان لا البار جوعها واما مع المنكر المتصل فيجوز لا رجل في الدار
فلك وانت امرؤ ما خلفت لفين ، حبوتك لا نفع وموتك فاجع ومنكم قولهم لا سواء قوله فما ابن قيس
لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به ، وحين جن رماد الناس اوكلبا واجيب بان قولك لا تؤلمك
ان تفعل كذا يمنع لا يشفي لك ان تفعل فرق في المنفي هي الداخلة على المضارع وتلك يلزم تكريرها والتؤلم
مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس شفاؤك وماخوذ من هذا الفعل اي لا يشفي لك ان
ياخذ وينالك وتزود قوله ان لا البار جوعها ولا نفع ولا براح ولا مستفرح ولا مال وقولهم لا ماء
وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فلك ولي عمل
ذلك في الضرورة والتزود فعلى هذا تقول يجب في الاخبار تكرير لا للهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الا في الموضعين احدهما ان يكون داخلة مع الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب فعل مقدر نحو
لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب بوضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت
سهلا ولا نعمة اي لا نعمت عنك نعمة وكذا لا مرحبا ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام
عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل او لان في الاصل امر او نهي كانه قيل لا تسلمت سلاما كما ذكرنا
في باب المبتداء ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا يشفي كما مر
وانما لم يكرر لما في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير
دعاء نحو قوله ولا صلى على ما يحوى في قسم الحروف وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد ثلث
شروط احدها ان يدخل على لفظ شيء سواء اتبع بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او يجر بالحرف نحو كان
كوكبا بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا
سواء او ارتفع نحو انت ولا شيء وثانيها ان يجمع ما بعد لا بياء الجمع قبلها نحو كنت بلا مال ولا بنين اذا لم يكن لفظ
شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت الجر الا بالاضافة واما قول جرير بان الجهل بعد الحلم والدين وقد علاك
مشيب حين لا حين فالا ولى ان لا زايدة كما في قوله في بر لا حور سرى وما شواي علاك الشيب في وقت
وقت الشيب ان لم تشب قبل وانداي في وقت يكون فيه اثنانه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين
المبي ما فوقهما متكلم فاضافا للاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا حين زايدة على تاويل وقت لا وقت
اللهو كما في التلبيب واما قول الشاعر حنت فلما وجيء حين لا حين نحن لحين الاول مضافا الى الجملة اي
حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا تجعل لا زايدة بل غير زيد ولا عمرو
قالوا لانهم اعاصوه لا غير محمولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما العرف بالتزام فان التقريب

فيه غير مقصود وحده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى نحو لا رجل ولا غلام
بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئية فلا يرد من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المراة لكنه يستفاد
هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بعد الخروج فيجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس
ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم
تكرارها ايضا نحو تولد الى الطل دي ثلث شعيب ظليل ولا يفيء من اللهيب وقولك هذا زيد لا راكب ولا ماش
وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا لا راكب واللا انسان اعم من اللاحيوان ففي مستند
وجوب التكرير مع الشرط الاول اعمال الكثرة استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني اعمال بعيد لها عن اصلها
اعني كونها للتبرئة وذلك بتقدير بقدر مع الاستغراقية بعد لا لتقدر خولجي وتلخيص فلذا اجاز حبذا زيد
من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث اعمال لكونها كالمكررة لان غير يمنع عما وبقي لكون لا بمعنى غير كونها
لنفي الاسم الذي بعدها فيرد بكرر لها صدر الكلام ولكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيرد بها التصدر
واعلم انه قد تزول العلم المشتهر ببعض الحالات لنكرة فينتصب ويزع عنه لام التعريف ان كان فيه نحو يا حسن
في الحسن البصري وكذا الوصف وما اضيف نحو يا امرئ قيس ويا ابن زيد ولا يجوز هذه العاملة في لفظي
عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى فلا يقال يا عبد الله هيثم الليلة للمطي
وقال آري للحاجات عذابا يجيب تكدرن ولا امعة في البلاد ولتاويله بالنكرة وجهان اما ان يقدر بعضان
بعد مثل فلا يعرف بالاضافة صاروا لنوعلة في الابهام واما ان يجعل في صورة النكرة تنزع اللام واذا كان المنفي
في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة اي اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصالته
ومن ثمة قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة المنكر فيمتنع وصف معرفة وهو
معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الحالة كانه اسم جنس موضوع لذلك
المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها الا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فصلا في الحلوات
على ما قال السيد ام القاسم في فصار اسمه كالجنس بمعنى الفصل والقطع كليقظ الفيصل وعلى هذا يمكن
وصفه بالنكرة وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصير فرعون وموسى
لتنكيرها بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم
الاشارة ايضا نحو لا اباه هنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع قولهم في مثل لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة اوجه فتحها ونصب الثلثة ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون بمعنى لا ليس وفتح
الثاني سر بمعنى اذا كررت لا مع ان عنيت كلا منها بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول
فتحهما ويجب ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فبنى اسمها كما لو انفردت كلا منها عن صاحبتها ويجوز
على مذهب سيبويه ان تلغى بعد بها خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه
ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر لهما في موضع الرفع فلا قوة مبتداء معطوف على محل لا وحول
مرفوع بانه خبر المبتداء لا خبر له فيكون الكلام في جملة واحدة نحو زيد وعمرو منا ربان ويجوز ايضا
عند اي يجعل كل واحد منهما اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوحة اسمها عاملة في الخبر عملان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز الغاء ان يقدر لهما معا خبر واحد وذكر الخبر يكون مرفوعا بالاولى والثانية معا وبهما وان كانا
عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان

كانها شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملان واحد في معمول واحد
على امتناع حصول اثرين مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تعمل كل واحد منهما خبرا على حياله والثاني في الآ
ونصب الثاني على ان يكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو ولا كان قلت
قلت لا حول ولا قوة كقولك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما تجيء ويجوز عند سيبويه ان تعمل
خبرا واحدا بعدهما لان لهن خبرا محذوفا مرفوعا عندهم بالابتداء وخبرا مرفوعا بها لدنا الناصبة لهما
عاملة عندهم في الخبر وفاقا للفراء فيرتفع الخبر بهما ملفوظين ومحذوفين ولا يجوز عندهم ان تعمل كل منهما خبرا على
حياله وعند غيره يجوز ان تعمل كل واحد منهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تعمل
عندهم كلا خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة كما في الوجه الثاني لان العطف
ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تعمل لهما معا خبرا واحدا لكون خبر
المبتداء وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز
ان تجعل لا غير زايدة بل النفي الجنس لكن تلقيها عن العمل لما ذكر قبل من جواز الغائها مع كون اسمها
نكرة غير مفصول لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير
حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية
كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيدا والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا
وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثلها مع جعلها زايدة سواء ولا تقول ان لا الثانية تعمل ههنا
عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انهم لم يثبتوا في كلام من عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا يكون الاسم بعدها
مرفوعا والخبر محذوفا لدلالة الكلام عليه ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة
الملغاة للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويكون هما التكرار
كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بلا بتداء ولا الثانية انما زايدة كما في الوجه الثاني واما تلغى
غير زايدة كلا الاولى وهو مذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا ذ لا عامل ههنا الا
الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدرا لهما معا خبرا واحدا
والكلام جملة والجامع رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا
من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوالى الا معا
بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا
الى ما ذكره في قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو
مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع
للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث
على الذهبي قوله م واذا دخلت الهمزة لم يغير المعنى ومعناها الاستفهام والعرض والتمني ق قال
الاندلسي لا اعرف احدا يقول بالتمني الا الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل
لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتعرض وهذا الذي قاله مخالف لما هو قول سيبويه اذ قال
اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قولك احسن الا كهذا
ولا قربان عادية الا تحبون كم وسط التنابير وفي المثل الاقحام بالعير يفرهب لمن ذل بعد العز
ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحالة في الحض بل ذكر السيرافي وتبعه الجزولي والصفار

ذلك الاندلسي وقد هذا خطأ لانها اذا كانت عوضا كانت من حروف الافعال كاذا ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى الفي كقوله ما الا سبيل الى الخرم صار بها
الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم الجرة فيجوز عندهما العطف والوصف على
الموضع نحو الا مال كثيرا ولا فقه والا ماء وحمرا شربهما وخبزها عندهما اما ظاهرا ومعتدا كما في الجرة
واختار الم والحق في مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التنبيه نعتها عن الخبر ويصير
معنى اسمها معنى المفعول بمعنى الاعلام اعني علاه ما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا معتدا فهو كقولك الدرهم علوما
اي هب لي علاه ما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان اللفظ على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب
في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فبدل على محصل بسبب
والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاصل في تحضيض كهلا وسيذكر في فهم الحروف و
الفعل لحذوفا اي هلا ترد نحو رجلا وروى الالفاء في الا التي للنفي نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى
الا رجل بالجر اي الا من رجل فولسم ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل
ظريف ولا ظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ او المحل جايز مثل لا اب وابنا سر قوله ليت
مبتداء والاول صفته ومبني خبره قوله مفردا يليه حال من الضمير في مبني والعامل مبني اي مبني النعت
اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها
تقوم معنى الاستغراق الموجب يتضمن من لاجتماع ثلثة اساء فيه احدها كونه في المعنى جوابا لمن الذي
وليها اعني اسم لا والثاني اللفظ متصلا به والثالث كون النفي في المعنى داخلا فيه لان النفي في قولك لا رجل
ظريف هو النفر قولا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلما لم يبن صفة المنادى في
نحو يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قريب من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل
ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازا
عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا بني كريم في نحو لا رجل كريم
كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون مفردا
فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه واما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه
من الثلثة الاوجه للذكرة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده
لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبني بين النعت ايضا واعلم ان بين
النعت المضاف والمضارع له لانهما مبنيا الذا ولبا الاسمين لهما فكيف يبنيان بخبريهما بجري اسمها
ولا يقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت بخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في
جعل ثلثة كلمة واحدة اي كلمات مستهجنة وقال ابن برهان والبر اني تفصا من هذا البيت
لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع النفي بل هو داخلة على الموصوف المركب مع صفته يعمل في محلهما كما يعمل
في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مدرجة على ما ذكرنا عن ابن كاب تركب لا مع النفي في هذا البيت
وفي غيره وعن تركب النفي هنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة
او مضارعة لها قال يحيى بن معط صفة المبني المفاد منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم لك ولعله
قاسها على صفة المنادى المبني مضافة والفارق ان يعرف بان بالوا شرت المضاف لم يكن فيه الا النصب
فلزم النصب لما وقع صفة ما بانزته ويجوز في المضاف المزيل بانزته الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام

رجل في الدار ولا علم امرأة فلم يلزمه النصب لو وقع صفة ما باشرته وايضا الفهم في المنادى بنا في فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية وايضا بخلاف المبني بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على آخر والرفع اعرابي وكان حمل وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا لم يجز رفع وصفه بل اوجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب الم كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان مبني له في نحو لا غلام طريفا بل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدإ اذ عمل النصب في المبتدإ وهي مغيرة معنى الكلام كما كانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك الاشياء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الديري انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير وسرد وذا ايضا على رأي المبرد فيمن عامل ضعيف يعمل بمثابة المشبهة اعني ان مشابهة ضعيفة فلا يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام اولا غلام رجل ظريف بحسب الوجه فيرفع وصف للنفي مضافا كان النفي او مرادا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في حركة البناء نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لشبهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وز والها بز والها مكانها عامل محرك لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة وان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا علم لك والقياس وكذا في سائر توابع المبني فمن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما مر في نحو يا زيد الظريف ولم يجز البناء في المعطوف كما جاز في المعطوف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا ابا وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا في التأثير الا فيما يليها او كان في حكم ما يليها اعني النعت المذكور على انه قد يعمل نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نصبا لا الابتداء ان لا يجيز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف عن البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلن نفهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المفرد المضموم في البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المذكر عن النفي المبني لانه لا ينقص عن النعت الذي يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يزيد عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيعمل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه فيكون في حكم الساقط ولم يقع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لم تقدير بي قول فوق تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بينهما واسمها ولا بين الموصوف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في باب التوابع ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل لتارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب التبرئة وباب النداء كما يقول لا مثل احد

ولا كريم رجل ولا كهم واحد فالمراد نفي القيد وتلمحها في سواء للوطابة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب ويدل على انه يجوز رفع صفة المضاف وحمله على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حمل على اللفظ قلت لا مثل احد ولا كريم رجل ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول الجوهري لا كالعشية زايرا ومزورا فضعيف انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزايرٍ عشية اليوم زايرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزايرِ حتى تكون عطف بيان لها واما قول من تقدير كزايرٍ عشية اليوم زايرا صار الاخير هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ هذا كله على مذهب النحاة ومن نحا في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل لا محالة اذن لحكمه واما التاكيد فلن يجوز تأكيد النفي المبني تأكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد التأكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فلا وفي ما ذكرناه في المنادى كفاية في لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجعل الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبنيا لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا للفظا وان شئت اعربته لفظا او نصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف او لي نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب قولهم ومثل لا ابا له ولا غلام لي لم جاز بشبهة بالمضاف لما ذكرته لكنه في اصل معناه ومن ثمة لم يجز لا ابا لها فليس بمضاف لفساد اللفظ حتما فالسيبويهي اعني ان الكبرا ان يقال لا له ولا غلام لي له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الوحدة الشذوذ في المثنى وهو الذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا ولكنها لا من الجواز ان يعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا ابا له ولا اخا له فيكون معربا اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك اعني يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى قولهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام هنا ايضا مقدرة وهذه اللام تأكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني من تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقبل لهم ما الذي حملهم الاعراب في هذه الاضافة على التفصيل بين المضاف والمضاف اليه باللام المجيحة تأكيد دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا بنصب هذا المضاف المقدر بلا من غير تكرير لها تخفيفا وحق المعارف المبنية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لم يجاملوا هذه المعاملة النفي المضاف الى النكرة فلم يقولوا لا ابا الرجل حالة كذا ولا غلام مخصص نصبة كذا والدليل على انه مضاف قوله وهو مات ثماني وان مزيدة واي كريم لا ابا لك يخلده فصرح بالك مضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المجيحة بين المضافين الا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للحمال صوارا لاقوام فان لم يجز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف

فكذا يلزم ان يكون لا اباك اذا لم تفرقه لا توافق الكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني
لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا اي اباك لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في اباك محذوف اي
لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لم يكن ابوك موجودا
والثانية بمعنى لم يكن لك وهي الجملتين والحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة
ثم قال الم ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا فالمراد المذكور لكنه شابه المضاف فاعطي حكم
المضاف من اثبات الالف في اباوا واخا وحذف النون في لا غلامي لي ولا مسلمي لك بتشبيهه بالمضاف
انه مضارع للمضاف بالتغيير الذي عرض في المنادى اذ لو كان كزيد لوجب تنوينه كما في حسن وجهه ولا
حافظا كتاب الله وايضا فان اباك واب لك عند شيء واحد من حيث المعنى ولكن اباك اما خبر
او صفة لاسمها واسم لا يعمل بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار
ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجل في الدار ولا غلاما ظريفا قول الشارح
لا اي لشاركته نحو اباك لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى
المضاف الذي هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذفوا اللام و
اضيف حار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة
واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاه حكم
المضاف لشاركته ما في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا ضربي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن معينا
في وعلى قوله لفساد المعنى يعني المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر لصح الحال
ايضا في المنكر لا ابا الرجل طويل ونحو تشبيهها بالمضاف ولم يجتمعا بهذا الحكم بالمعرف فاذا قلت
لا غلامي ظريفي لم يحذف النون من غلامي اتفاقا اما على مذهب النحاة فلان صناع الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بغت للمضاف واما على مذهب سيبويه فللفصل بين شبيه المضاف بما لا يفصل بينهما
واما ان فصلت بالظرف والجار والمجرور التي قصرت دون المستقر نحو لا يدي بابك ولا غلامي في القوم لك
فاجاز يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل
بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كانا اصوات من ايفاع الس بناها واخر الميسن نقاخ
الغرانيق قولهم ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك سر اي يحذف واسم لا في لا عليك ولا
يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لشبه يكون اجحافا وقولهم لا كريد
ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كريد اسما والخبر محذوف اي لا مثلك موجود وجاز ان تكون خبرا
اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قولهم حبرا ولا لتبينا
بليس والمسند بعد دخولها وهي مجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر
بطل العمل واذا عطف عليه بوجب والرفع سر قوله هو والمسند بعد دخولها اي دخول ما في مسئلتها
ولا في مسئلتها الا انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبركان قوله وهي حجازية ان بني التميمية
وبني اعمالها ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون احدا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا وجب
خبرها في موضع ما للغة الحجازية اذ في اعمالها وجدها دون لا عمل ليس شروطا سبعي وغير الحجازيين
وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها

يليها اذ كقوله ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة
بني تميم اذ قياس العوامل يقتضي القبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل ليكون متمكنا لثبوتها في مركزها
وما فتركيبها بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة شبهها بليس لان
معناها في الحقيقة سواء كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند الحجاة اي ما وليس كلاهما النفي الحال والى انها
لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس عملها ضعيفا انتقض لاد في عارض فيه ذلك
يجيء بعدها واما عرلتها لانها وان كانت زايدة لكنها ثابتة بان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على
نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كما لا النافية لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان
يقال انما انتقضت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاء ان بعدها غير فيه شذوذا وعند المبرد فيما
انشد ابو علي بيتي عدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان العازلة عند الكوفيين
نافية لان زايدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب والمعنى في قوله وما الدهر الا تارتين فمنهما امور تسر وما تارة اخرى تسيء وتحزن
دليل على جواز تقديم خبر المنصوب اذ الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى
هذا يحمل ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما النافية واجاز الاخفش وهو الوجه لانها
يدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ان زيدا بقايم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف
قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر المتقدم منه خلافا للربعي والبيت السابق حجة له ولا يمنع
دخول الفاء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا ودون لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه
وقد يدخل هذا الباء على خبر المبتدا بعد بل نحو بل زيد بقايم وفي خبر المنفي في باب ظن نحو ما كنت
بخايح وقد يزاد في خبر ما التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية

نحو ما جاء بنى زيد بن كعب وفى خبر ان الاية بعد باب رأيت كقوله تع اولم يروا ان الله الذى خلق السموات
والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وقد تراد بعد ليت قال ٭ نؤمت على لسان كان منى فليت بابنه
فى جوف عكى وما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس ظرفا على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو
ضارب بالخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد عنه حاجزين واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا
فقد مر حاله وقال الكوفيون الاسم بعد ما مبتدأ وخبر وانتصابه بالثانى تنزع خافض عن الباء
وليس بشئ لان الباء زايدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس الجر وهو بها معمولا حتى
ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما فى استغفرت الله ذنبا وذلك لان النصب
ليس بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محله لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا لسبب الجار
فاذا عدم الجار ظهر عمل الفعل وهذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان
والجار الداخل حرف واسم ما استفهامية بدل او جب نحو ما قايما الا زيد اى ما احد قايما الا زيد وليس
بشئ لما ذكرنا ان المستثنى فى المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر فيكون فى حكم ما على هذا فى الاسم مع ما
عن الخبر وانتقاض النفى واحدهما فيبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قايما لتقدم
المستثنى المفرغ على الحكم ولا يجوز ايضا الا بعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفى
قوله واذا عطف عليه اى على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله بوجب وذلك
اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفى كما يجى فى باب حروف العطف قوله بالرفع اى
الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهى النفى وقد ذكرنا وجه الرفع فيه فى باب الاستثناء فلا
يعيد وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اى ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا
عنده مما نحن فيه اى من باب عطف المفرغ على المفرغ ولا يمكن ان يكون فيه لامتناع عطفه عنده على
الخبر وحده اذ يلزم النصب ولا يجوز عنده هو على هذا من باب القطع كما يجى فى باب العطف وقال
ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما ينفصل عن العمل فتوهموا ان الاول
مرفوع وهذا كتوهم الجر فى قوله ٭ ما بدا لى منهما معجبين غيرى ٭ ولا تاعب الا بيبين غرابها
وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا فى سعة الكلام واذا عطفت على خبرها اوخبر
ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز فى المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل قال ٭ معاوى انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ٭ ويجوز الرفع على ان يكون من
باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجى المعطوف على خبرها المنصوب
ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعدا ولا قاعد ولا قاعدا وذلك لتوهم الباء فيه
لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما فى قوله ٭ ما ايم الله ما لبسوا معاجين البيت ولقائى فى غير خبرها نحو هل
زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لم يكثر الباء فى مثل حتى يكون المعدوم كالثابت وقد
يعامل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكرا ان عطفت على خبر ليس وما المنصوب وصفا
منفيا مرتفعا به بعد ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه مجاز لك فى ذلك الوصف
وجه آخر وهو ان يرفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قايما الا على قاعدا
فيكون عطف اسمية على فعلية ويجوز مثل ذلك فى نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية

اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفى الماضى ومضمون المعطوف
حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهر الحال واما فى وليس فمضمون المعطوف
والمعطوف عليه حال رفت الوصف الذى بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس النفى المطلق فظاهرهما
الحال ونقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان
فى الماضى فاذا رفعت فالقيام منفى فى الماضى والقعود فى الحال واما فى ما زيد وليس زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا فى المواضع الثلثة
اعنى ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر وفى رفعه على عطف الجملة على الجملة كان زيد قايما
وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز ما فى زيد قايما ولا قاعدا بوجه برفع قاعد ان يكون عطفا
الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر فى المعطوف بطل عملها ولا يجوز ذلك فى ما كان
زيد قايما ولا قاعدا بوجه ولا فى ليس لما يبطل عملها تقدم خبرها على اسمها لم يجيا ان يكون ذلك
فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز فى نصب قاعدا فى ليس زيد قايما ولا قاعدا بوجه ان يكون
لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه فى ما زيد قايما ولا قاعدا بوجه ان يكون
خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه فى ما ويجوز فى هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر فى المعطوف
عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والجر جاز فى ليس على تقدير جواز العطف
على عاملين مختلفين على ما يجى من مذهب الاخفش وحار فى ما على تقدير جواز دخول الباء على
ما التقدم وكذا ان اظهرت الباء فى هذه المسئلة فى قايما كقولك ليس زيد او ما زيد بقايم ولا قاعد
ابوه جاز لك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور
اعنى ابوه اسم ما ملكت يمينك فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اوجه من النصب والجر لان الكلام
مع الرفع يحمل ان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير
نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير احق الا ان يكون فى موضع التخفيف
كقوله تع القارعة ما القارعة واما فى الجملتين فكثير وان انفصلنا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتى
مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمية بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قايما
عمرو وعمرو ابوه زيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا بجملتك فى تكرير الاسم فى نحو ما زيد ضارب
زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه لما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا
ولا مقيمة انه لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعد عن العايد الى الاسم اى ابو زينب وان جعلت
موضع هذا السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعدا لان
ان يكون قاعدا على لفظ قاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف وحكمه حكم المعطوف عليه فما يجب له ويجب فى
المعطوف عليه ان يكون فيه اذ فى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فلكى يجب فى المعطوف الذى
قاعد ولا ضمير فيه لرفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف جملة على الجملة
فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او وجوب ان نجوز زيادة دخول الباء فى خبر ما التقدم على الاسم على ما هو
مذهب الربعى هذا فى ما واما فى ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية
على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين الا ان يرد فى
عليهما ما يشترط لهما من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا او منصوبا كما يجى فى باب العطف ببعض القرباء

منع من نحو مارب قاما ولا عمرو ذاهبا ولذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف لا نحو
ولا عمرو ذاهبا وتقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عندهم هو العامل
في المعطوف عليه لان المقتضي كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال الثاني فيه عمل ليس مستشهدا بقوله ان
مدولبا على احد الاعلى اضعف المحابين وليس بشيء وجميع النحاة جوزوا اعمال ما عمل ليس على الجر وفي
وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال
ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من قال لكن النحاة لم يذكروا في كتبهم لا الا شرطا واحدا وهو كون معمولها
نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق التاء نحو لات فحص
بلفظ الخبر مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظ اوان ولفظه هنا ايضا وقال الفراء يكون
مع الاوقات كلها واشد ولات ساعة مندم والتاء في ان التانيث كما في ثمت وعنت قالوا اما الثانية
الكلمة اي لا اولما الغة النفي كما في علامة فاذا وليتها حين فنصبه اكثر من رفع ويكون اسمها محذوفا وحين
خبرها اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لشبهها لفظا بتاء التانيث ويكسر التاء اذ يصير على عدة حروفه ساكنة
الوسط ولا يجوز ان يعمل باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه
الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لات والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصل ولا يعمل الا في
احد الجزئين سواء تاخر سيبويه وعند الاخفش ان لات عامل عامله والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات
حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتداء محذوف والخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف
الفعل الناصب فخبر المبتداء له مواضع متعينة ولا تمنع دعوى كون لات هي لا النبرئة وتنوينه لزوم
تنكيرها ما اضيف حين البناء فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ترفع فالاسم
محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العامل
تحيى ما مناص هذا والمظهرون زادان ما من مظهم وفيه ضعف لعدم شهرة تحيى في اللغات واشتهار لات
حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولدن هنا ولا يقال ان اوان ولدن تمنا واما لات اوان بكسر النون فبعيد
الكون فيه لدن خرج كما ذكر ابي في عنهم وليس بشيء اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار بقبول الحذف
نادر ولم يسمع لدن حين مناص من جر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معنى
يتعلق به واوان عند البرقي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمع قوله طلبوا صلحنا
ولدن اوان فاجبنا اي ليس وحين بناء اي لدن اوان طلبوا ثم حذف الجملة وهي اوان على السكون
ثم ابدلت النون من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لتلتقي ساكنين كما كسر وان او تقول حذفت
الجملة وبني على الكسر لاجل السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين
في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلن يبدل في نحو من قبل وقيل اذ اوان مجرور بمن مقدرة
بعد لدن اي لات من اوان فلذا يكون ولدن حين مناص على القراءة الشاذة كما لو قالوا الا رجل اي
اما لات هنا فهنا في الاصل لكماث لتغيير للزمان فالحقت تاء ولدن هنا الحقت وبدا لو كان نواد
اجتث وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد تقطع عن الاضافة قال ابو ذؤيب الهذلي
هنالك لا يرجى حميم حميمه ولا ناعب الا ببين غرابها
اي فلا يرجى حميم حميمه هنالك فحذف الجملة وبني لقطعه عن الاضافة على الضم كقبل وبعد
وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لورود نحو ليس الطيب الا المسك
نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف

محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذ لم يثبت قوله
الجرور اتسع هو المشتمل على علم المضاف اليه شرع يبين شرحه بما مضى في حدّ المرفوعات وعلم المضاف اليه كما
مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء قوله هم المضاف كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا
شيء الامر او لا على ان الجرور بحرف جر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو
مشهور الامر اصطلاح القوم فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه اريد به ما الجر باضافة اسم اليه بحذف
التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللفظ فلان شكل ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف
اليه المرور بواسطة نحو في الجر قوله لفظا نحو زيد ومررت بزيد قولنا او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم
فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة
والعامل معنى واسطة اي بتوصل بالجر وظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مراد قال احترزت
بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر فيهما مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول اذا اردت انه
غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية التعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقدر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد
معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به بحيث لم يجز والمقدر في الاضافة
مرادا اي عملا وهو الجر باق كان كما كان قبل المضاف اليه كل اسم صفة كان مجرورا بالجر في حيز مقدر فيكون نحو
على اسكنوت من حدوهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويعني الحالة ورد كما الزمتهم اذ يكون المضاف اليه مجرورا
يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته حكم بعد ذلك كما قلت في العامل انما احدث الجر
فيه فنحن جعلنا في حد كل معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله
اي الجر واعلم ان للمضاف اليه اضافة لفظية خارجة عن هذه الحدة اذ ليس الوجه في قولنا اربد بحسن الوجه
مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل بوجه وكذا في ضارب زيد لدن ضارب وان كان مضافا الى زيد
لكنه بنفسه لا بجر والجر كما كان مضافا من حيث المعنى حيث نصبه ولم يجر فاضافة اليه لما في حال الاضافة
لا قبلها الى جر وجر بلى قد يريد عدم اسم الفاعل بجر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا
ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل بهذا وفي العامل في المضاف اليه حلو فيهم كما مر في اول الكتاب
وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلت العامل هو الحرف المقدر اذ لو حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا
العامل معنى الاضافة لانها لا تريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب اجتماع العامل والمعمول
والمحل وكل مدلول الفعل بل بزيد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف
لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لما نبه للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل بمعنى ان
العوامل ما يقوم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب واعاتب المحل الذي يقوم به المقتضى
لا الى المقتضي فضيل الرافع هو الفعل وهل بمثل هو الفاعلية ليكون المقتضي امرا خفيا معنويا او المقوم بالمقتضي
امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله هم فالتقدير بشرط ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه ولجريانها
قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بلا واسطة
اذ يكون المضاف غير صفة مضافة الى محلها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب
الغلام وضارب زيد ليس المحذوف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقديرين وانما قال اسما ليخرج المضاف

بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا من تنوين اى التنوين
او قائم مقامه من نون التثنية والجمع وكذا ما لبس فيه التنوين والنون بعده انه لو كان فيه تنوين
يحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل حاج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما
دليل تمام ما هو فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما اراد وا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به
الاول من الثانية التعريف او التخصص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف صار الثاني
اذا امن اللبس كقوله تع واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقوله ع ابو عذرها ولا بقاس على ذلك وقالوا ان الفراء
يقيس عليه قوله م وبهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة فتضاف الى معمولها
وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من في جنس المضاف وبمعنى في في ظرفه وهو قليل
نحو غلام زيد وضارب نفسه وضرب اليوم ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجرد المضاف
من التعريف وان اجاز الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد مضيف س اعلم انه لا يلتبس
المعنوية الا باللفظية فسر المعنوية بعضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية
ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى على تعريف اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد
او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو ضارب امر وانه خالق السموات لان اسم
الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوي ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام او
من او في فقال فيما عدا جنس المضاف اليه كناية عن المضاف اليه اى في مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه وبمعنى يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا كقولك
نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك بالقوم تريد الكل والكل لا يطلق على بعض وكذا يزيد
وجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه وبعده لان من التي يتضمنها الاضافة مع التبيينية
كما في خاتم حديدا وارببت دراهم وشرط من التبيينة ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع
فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدار كما يجيء
في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الحل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان
وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع
القوم وغير زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميع انما اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز وسعيد الجامع على ما
يجيء من التاويل لان الثاني اعم الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول بالجامع في العرف
هو السعيد لا غير وقولنا فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي مسيس افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فان واحدا من الناس يقول
نحو مر بالبوم وقتيل لربلة بمعنى اللام كما قالها في النحاة ولا يقال ان اضافة الظرف الى الظرف يعني
في فانها ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احدهما على الخشبة لصاحبه يخدد
ظفرك نحو كوكب الحق فاربسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملابسة فتقول كل ما لم يكن فيه
المضاف اليه جنس المضاف بالتعريف الذي مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان
المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما قوله م ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة س يعني ان الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وصفها
ليفيدان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للما في مثله مثلا اذا قلت غلام

غلام زيد اريد به ولد زيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى غلام من بين غلمانه له بزيد خصوصية بزيد انه اكبر
اعظم غلمانه اذا اشتهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة حيث مع الاثنين
اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها
ثم قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى ولد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع
معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه
فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه معنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام
لزيد واحد من غلمانه غير معين معنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة وذلك
الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد اولا وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل او تخصيص
من علم امراة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقة تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا اللام حذف
لانه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ كما في قوله علق زيدنا يوم النقا
زيدكم باببين من الشعر تين يعان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها
وعلك انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو منصف معنى نحو زيد صدرق يجوز ذلك واذا لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
ومثله قولهم مضر الحمراء وغازر الشاء وربيعة الخيل فان الاضافة ليست للاشتراك المتوهم بدا وانما الجزم
المضاف في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة
فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف المعرفة التخصيص
مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف الا بالاضافة الى المعرفة
اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها مما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف
لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصه اذ قد يوجد اخر هي اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة
وكذا مماثلة زيد لم يختص به اذ ابي نحو مثلك اخص من غيرك لكن المشابهة ايضا يمكن ان يكون من وجوه
من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيف غير
الى معرفة له ضد واحد فقط يعرف بغير لحصار الغيرية كقولك بالحركة غير السكون فلذلك كان
قوله تع غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم صفة غير المغضوب عليهم
فتعرف غير المغضوب عليهم لاختصاصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بما ثلك في شيء من الاشياء
كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء في مثلك كان معرفة اذا قصد الذي بماثلك في الشيء الفلاني
والمعرفة والنكرة بحاليهما وكل شيء خاص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقد صرح ابن الشجري
في قوله هذا بقوله تع تعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى العمل الذي
عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شر غيره والجواب انه على البدل لان الصفة او حمل
غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير مولى
لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا يقال
انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا الحمل غير على الا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المفعول به التبرئة من حمل لا على غير والدليل على انها قطف
على غير تكريرا كما في قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال ولا المغضوب عليهم ولا الضالين

وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره وهما
القراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلاهما منعوا عشرون اجا رجل وان رجل لعدم السماع
وان لم يعضده القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لاكتساب الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل اللام
التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمتى مررت برجل شبيهك اي من شبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد
في مثلك وغيرك وما في معناها انما لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى معمول اي مماثلك شابهك
ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية كما اذا اردت الحال او الاستقبال
قلنا جوابه انها يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار كما يجي بعد والاطلاق
يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وبهاك انما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل الحدث مع
حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته واما بحسبي قولك وفقك ويحسبك دون حسبك واخواته ويدخل عليها
من لوائح الابتداء ان فقط كقولهم قط حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا يمنع اذا جاوزت هذا
الموضع الامر قبها بمعنى وقوع الفعل فيه لانها معنى الفعل وبكونه صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك
وشرعك منصوبين ولم يتعرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يجمع لمشابهة قولك وفقك في التعريف
وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة
كافيك من امراة اجراء له في عدم التعرف مجرى قولك وفقك وخطك وقد استعملوا هيك على اصله من التعرف
فقيل برجلين هيبك من رجلين وبامراة تا هيبك وكذا سائر تعرفاته وقالوا مررت برجل هيدك وبرجلين
هيدك من رجلين وبرجال هيدك من رجال وبامراة هيدك ومع هيدك اي اتغلك ومع محاسنه فاجراه
مجرى فوك في عدم التعرف لافادته فائدته وربما جاء فعال متعرفا كقولهم برجلين هذاك وبرجال
هذوك وبامراة هذاك وبامرايتين هذاتك وبنوة هذدنك ويجوز ان يقال في حسبك وهذاك
وكفيك ونهاك وشرعك انها لم يتعرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحدا مع وعبد
بظنه تكرين قال خاتم اما وجي لتجربة واحدة اعتدت فلا قبل عليه ولا اساس وليس الفرق
في تنكيرهما ما قاله بعضهم ان واحدا مضاف الى العام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير كان
كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما يتقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف كقولهم مررت برجل واحدامه فالهاء عائد الى رجل وكذا قولك مررت واحدا منه اي برجل
واحدا منه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقوله ربه شاة وسخلتها
وان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحدامه وكذا ان
كان نكرة مختصة بشيء نحو رايت رجلا هو واحدامه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر ابن وراس قيله
وابن امه ونادر قدره واجاز ابن كيسان في تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعرف لمنية الافضل
كوجاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد لقيت علي
اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه اذا حسن الاستغناء في كلام العرب عنه
بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بجملتها وقال لما
اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ابو
السمر تعرفتني كفي الابنام فعواني اليتيم وقال من اليا في اسرعت في نقض لحذوف وبعض وترين
بعضه اذ يقال السنون تعرفهن واليا في احزن ومنه قوله فما حاجب الدنيا شفقن قليلا ولكن حجبن

من سكن الديار فالتي التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه كما يجي في القرود
قوله وشرطها تجرد المضاف من التعريف وقد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد مضيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدود من الثلثة
الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان
تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف صلة واما الاستعمال فلان لم ينقله
عن قوم عن فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف و
المضاف اليه المقصود بالنسبة وانما يجيء بالمضاف اليه لتعريف بيان ان المضاف من اي جنس هو فهو في المعنى
بالنسبة تعريفا من حيث انه لا تعريفا مستقرا من غير ثم اضيف بعد التعريف لتعريف بيان ان هذا
المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم يذكر من اي نوع هي ثم
رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم ثبت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وبهذا
يوجه لمن قال الثلثة اثواب فان كان ابين من الاول لاضافة النكرة الى المعرفة وله نظير بالا في
المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو والا اضافة
بيانا يوجد لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو
المميز واما ثانيا فلان المجيء بالعدد لنصوصية كمية المميز الابهي اذ للفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على
النصوصية لم تات بالعددين وايضا الاعلم وصف المضاف اليه لا بالمضاف كقولهم سبع بقرات
سمان واما ثالثا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم ففضة قوله
م واللفظية ان يكون صفة مضاف الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولو يفيد الا تخفيف
في اللفظ ومن ثمة جاز مررت برجل حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء وضعف الواهب المائة الدينار وعبدها واما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
والضارب بكر وشبهه فيمن قال انه مضاف وحمله على ضارب بكر قوله ان يكون صفة احترازا عن نحو غلام زيد
وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها
اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وحالق السموات
وزيد ممرود بعمرو فان جميعها اضيفت مضافة الى معمولها فاضافتها محضة قال ابن ومن ذلك مالك يوم الدين
على الاصح وهذا عجيب وذلك لان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعى في ضرب اليوم فيكون المضاف
اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم
لانه وان كان المضاف الى معمول لكنه ليس بصفة فاضافة حقيقة واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فالتبع فلحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون
الاضافة غير محضة قال رب ابن عم سليمي مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل الاصل
مالك يوم الدين بتقدير اللام كمضارع مصر فلما افاد من ذلك مالك يوم الدين لكون ذلك مخالفا لحالة
قولك فعل او يعمل في ظرفه والوجه في تعريف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو
قبل كربلاء صلوات الله علينا وعليها وانه جمع الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون
كخالق السماوات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين وفادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم كانه
وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين تكون جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من القطعية

ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعوله لم يسم فاعله
او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا
على ما يجئ في بابها انشاء الله تعالى والمختلف فيه هل هي لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ظاهر ابن
موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهرة انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من على ما
بيانها بعون الله واما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فقول لكون اضافة الصفة اضافة
لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور
في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظية مقدر معنوي فيكون الاضافة كلها اضافة
وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل
فعملها في مرفوع هو سبب جار مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة
الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار كقولك زيد ساعد ابوه وسود وجهه وقد يخدا عنه
وذلك لان اذكى مثابرة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا
الاترى الى ارتفاع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مرتبة اني على وكقولك مررت برجل مصري حمار
وكذا برجل حسن وجه سوء واذا كان كذا فاضافتها الى سببه هو فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث
اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نصب المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم الغلام
فالمعنى له غلام قايم وكذا مورد الحسن والوجه والنعت هو المعنى المختص الموصوف له لان المعنيين
منع التخصص فلم يمكن تعريف هذه الثلثة بما اضيفت اليه ولا يخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام
زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا منع للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد والعمل ايضا
اسم الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق وكانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت
برجل قايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا فصل فيه بعد
انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما يجئ
وكذا يعملان في الظرف والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل في داره عمرو
امس في الدار وضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون على الحال لما بينه للظرف وكذا المفعول
المطلق لانه ليس بجامد واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية
فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو شابهها للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط بها اذا كانا
بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لدلالتها اذن بالمشابهة الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازنة على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته
للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق والمفيد للاستمرار فلان العادة جارية مستمرة
اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لما بينه وبين اسم الفاعل من اصل وضعه
للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو سيئ يوجد اي هذا عادته يثبت ان اسمي الفاعل والمفعول
يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فافهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان
هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لاحد الازمنة عملت كما ان اسمي
بوا نكلما وضروب بنصل السيوف سوقها واسم الفاعل والمفعول ايضا فان من عادتها ان تنوب
الى الفاعل والمفعول بلا سوقة طلبها لهما وقد يجاء ببعض الاسماء ولا باس للفاعل

على المستمر فكان اضافة لفظية كقوله بمجرد يد الادوابد هيكلها اي عقيد الادوابد ومنه قولهم هذه
ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقولهم ناسارق الليل اهل الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافتها
محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يحملا عليه لاعند الكسائي فانه يجعل فيكون اضافتها عنده لفظية
والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا جعل
فاطر صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف والمضاف اليه قد حصلت
في الماضي واشتهرت في نحو ما رايت زيدا امس فيجب ان تحصل المضاف به كتخصيص العلم بزيد في غلام
زيد حيز اشتهر مملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل متوقف فلم يشتهر فيهما ملابسة
المضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها ويتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يجب ان تكون اضافتهما
محضة كما يجب ان لا يكون كذلك لانه واذا كان بمعنى المضارع الدال استمرارا على نسبة المضارع
اليه يصح تعيينا وتخصصه فالسيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك
اي العروف يضربك كما تقول بزيد شبهك اي المعروف يشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم تجعل اسم الفاعل في محل
المجرور به نصبا كما في صاحبك واذا كان اصل اسم فاعل من صحب يصحب بل يقدره كانه جامد فالسيرافي
حمل تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب وشديد العقاب الى الاضافي
اي المنصوب فولك زيد معطي الدراهم اي يعطي الدراهم وعمرو مكسو الجبة اي يكسي الجبة وحال كحال اسم
اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم اي حال المصدر بخلاف النعت فانه اضافته الى معمول له
محضة وذلك لان المصدر مشابه للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع
موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة ومن ان يخلو في الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا
تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا فالفرق بين الصفة لم يكن
لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر يخلو في المصدر كقولك اوافق اوافطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد
عن المرفوع وكقولك اعجبني ضربك فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كان الصفة اقوى شبها بالفعل
كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثمة كان اضافتها الى معمولها لفظية
واضافة المصدر الى معموله محضة فيجب تخصص المصدر او يتعرف بنسبته الى الفاعل او مفعوله لاشتهار
كاختصاص العلم بالرجل ويعرف بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اقوى
من عمل المصدر عملا والامر بالعكس وذلك المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط يخلو والصفة فانها
يحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي
في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المنكر اطلب لما هو فاعل او مفعول من الصفة لان يظلبها
لكونها موضوعة بازاء عقلك لا وضعا فبعد حصولها له يكفيه للعمل فيهما اذ في اثبابة للفعل واسما
الفاعل والمفعول يطلبانها لتفهمها مع المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى ما يثبتهما
قوته مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فلحصول اذن طلب المصدر الفاعل والمفعول قوي لكون لذا
وعلمه منها ضعيف لكونه ثابتة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما
اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن المصدر وعلمها
فيها قوي لكونه ثابتة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا اجريت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها
قايم مقام الفاعل مرفوع فان لم يكن في الحقيقة فاعل كقايم الغلام وحسن الوجه فاذا كان القوي في العمل

من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل
كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل
قوله فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة
وضاربا عمرو وملسق الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون
في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه
ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم
الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم يقدر الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة
ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص اما في غلام رجل ان لم يرد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه
وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة
انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم
كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها يفيد تخفيفا
جاز الضاربا زيد بحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في
الاول سقط الالف واللام لا للاضافة قال الم اجاز الفراء نحو الضاربا زيدا لانه توهم ان لام التعريف
دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه
على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال
وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله فلان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن
اين ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة
والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حرف التنوين الى
الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان
الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه
وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير
وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا
الاضافة في الحسن الوجه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام
في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام
مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم
مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور واما في الصلة والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك
مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا لجعله مضافا اليه
شبيها بالفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا
الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع
المنصوب الا يرى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمروا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في

في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما
لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك
اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه
شبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما
يشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه
الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه
الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة لا يجوز
في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة
نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه
ايضا من حيث كون المضاف معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل
عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو
ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف
واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال
السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام
زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال الم واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما
عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه فيدفع عن اصله
والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر
الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة
المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة
لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما شعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا
ولم يتصف الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا
اللام هذا زبدة كلام الم وفيه نظر وذلك لان الفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في
الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم
يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز في حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو
ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء
على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها
وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من شبههما في حكم
الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فيقول اما ان
يكون كل واحد منهما اما ان يليه فتقول ظاهرا او مضمرا فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه
ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او
مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف التنوين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز
اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل

والضاربان الرجل والضاربون الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم
جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل
الضارب غلامه وذلك يجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز
الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل
ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر
فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور قال بعضهم جواز ضاربتك وضاربني في الشعر
وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية شبها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل
الرواية يحملني لا حاملني وانشدهم الفاعلون الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما
قال سيبويه البيت المصنوع وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه
قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت
لم يحذفها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بها الضمير لما يثبت وصلا ثم ان الضمير
بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه
مفعولا وحذف التنوين ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر
واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب
لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه النصب ويحتمل عنده
بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
بالنصب وقال الزماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او
مجموعا مجرورا بالاضافة وهذا كله مما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه
فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد عطف
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك
وان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا قال المبرد
لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد انا ابن التارك البكري بشرا
ينصب بشرا لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام
كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها وتقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد او
غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل
في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير
ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة من اللام او مقرونة
بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها
سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه
اي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضاف الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام

اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد تضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها
نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما جاريا صفا
كميتا الاعلى حونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب
منها رفيقة بحسن الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند
الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة
والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب
اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب
فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والتنوين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش وهشام في الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان
اضيفها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام ولا يجوز الحسن
وجه ولا الحسن وجهه لما سيجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير
المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف
وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه
الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل
طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله
المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك كما يجيء في باب
الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديث
الشاخ وزجي اي ساق قوله م ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد
الجامع وجامع الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول س اعلم ان الاسمين
الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة
والموصوف واسم والمسمى والعام والخاص والاولى على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى
الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج
فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز
ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى
العام المبهم ليحصل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه ونفسه
ولا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى
لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذوات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم
وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود كاسم السلم واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود

بالنسبة ما لهن حي ورباع اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير
اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفع على
القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز
اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رفعا او نصبا وجب
اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني
قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع
على الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف
الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة
ويراد ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني
سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول
حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ
نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير
مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد
تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف تمدح به الذات او تذم فالذات باللقب
اشهر منها بالاسم واما ذا وذاة وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من
التاويل المذكور اذ معنى حيث ذا صباح اي قريبا صاحب هذا الاسم هذا من الاسماء الستة وهو
صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض
وذات بالبعض الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى حيث زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى
اسمه وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت توارع من قلبي صماء والبب اي اصحاب هذا الاسم
وجاءني ذو اسيبويه اي صاحبا هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مر امر في السور
فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة
واما حي في قولهم هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب الاضافة
العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حي مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه ذاته وعينه
وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو
بنفسه وهو حي موجود لا انه نسب اليه الفعل فهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قائما
ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه معينا قال الا قبح الاكه بني زياد
وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قران ابك حي خربلة قد كنت صانعه على الاحماق وقد حكم بعض
النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله تراعين ما اسم الشيب
في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله لا تنعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم
وبالفاء لفظ المقام في قول السماح دعوت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق
ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم

واسم الماء والشيب اي صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون
جاءني اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين
وتباديه باسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب فان الماء
والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني
بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والمختلف في
جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته
وبالعكس استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي والثاني بنحو جرد قطيفة اي بحذف اللام
كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها
عندهم اذ ذلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانها
موصوف وصفة فيخصص الثاني ويعرفه بتخصيص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان
هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في
اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون
قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد
الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد
فهي اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه
مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة
فائدة كما في نفس زيد وقال الم لا يجوز وذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب
وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا يسلم له وهو
موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع الى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف
هذا المجرور لا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما شبهوها الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد
زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف
الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم
محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة الموصوف
الى صفته من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا
والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة
وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمن واما الاسمان اللذان ليس في احدهما
زيادة فائدة كشحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان العرب
يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت الجوا عنها نجا الجلد انه سير
فيكما منها سناء وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة

لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم وقوله ورخاء الدعة وسكايك الهواء ولو قلنا ان بين الاسمين
في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه مثل اضافة محضة اولا ما على تقدم
افعل التفضيل فنقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من
امثاله الذي دل عليها لفظ المضاف اليه وبانضمامهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود
والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجرجاني
هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من قال
الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل ما فضل في افضل القوم صفة
مضافة الى معمولها الذي هو المجرور وبعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى
من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع والزيادة في الفضل من مبتداء هو القوم
بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة
كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا بشرايط ياتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال
احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد
ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها
لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلها خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان
اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون
بعض المضاف اليه كان فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي
وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد فيما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك
زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم
الزيد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء عن نفسه لانك لم تفضله
على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا
المعنى بتقدير الكلام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزءهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية
لجاز زيد افضل عمرو كما جاز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبنية كما في خاتم فضة لوقع اسم
المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان
اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تع فتبارك
الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتداء محذوف اي هو اضلع وخير قومهم نصب على مدح
وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان
ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي
افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة اليه لاجل التخصيص كما في غلام زيد
ومصارع مصر لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول
افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة
نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس
التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرني اطيب التمر او لرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول
زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين

فيين واما اذا اضيفه الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل الرجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا
ويجوز افراد الصفة وان كانت صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تع ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في
الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى معرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت
الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا او مثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا
او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة فيه من امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى
الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افرع النعال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى
الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز
اذ لا فايدة في كونه افضل من بين جملة عين معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي
رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحدا من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة فيه
ومن امثاله يخرج منه وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن او وجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز
لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يقدر
المضاف اي احسن اعضايه واي اعضاي زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين
وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على ساير ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز
زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلما يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني
اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لان التمر جنس يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين
لكون المضاف فيهما نقصا من الجملة المعينة بعده وهو المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت
لهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز
اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما
شرطنا لان المراد بكل بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤول ومن امثاله
فيكون في الحقيقة منقسمة الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال
اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي
رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا
الجنس اذا كان كل قسم رجلا فافعل سواء اضيفه الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله
من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء
مثل الزيدين تثنية بل جزء واحد مثل الزيدين افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال
لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن
ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل
من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان
في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان
اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا
واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا او مثنات وجموعا فان قلت فكيف

جاز التعبير عنها استغراق الجنس باحد جائز انه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال
ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا يختص في اصل الوضع لواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل
واحد واحد على البدل الى ان ينتهي الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها تختص ببعض الاجزاء وتعينه
ولا يطلق ذلك التعبير على غير من وأي وأفعل لا يضاف الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف
الى ما يكون بجزؤه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر الجرور بالعطف
فيها فلا حيل بدون الاسقاط عند اي وافضل في افضل زيد وعند افضل رجل وامراة واي رجل
وامراة هذا وهذه واما قولهم ابي وابك فالمراد به ابتا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد
المتكلم والمخاطب اذ كان الضمير لا يدل في اينا فمرجوا بالضميرين توجب اعادة اي بعاينة لحن
المعطوف والمعطوف عليه اذ لا تعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة
الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون
الا في ضرورة الشعر قال قابي ما وابك كان شراه فيصيرا الى العاقبة لا براءها وجاء مثله في الفرزدق
اطلعي واطلعي واي معربع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه الاضافة المرة
كانت الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة يدل عليه قوله نع اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما
يجيء في الموصول قال الله تع بايما رهن بموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي
لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل لانهما متماثلان في العموم قوله لبعض اسد وجب منع مثلان
للخصوص الا ان الاول اعين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما يقال
عين زيد والانسان اعم من العين وقد اخل لم ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها
احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيها الي فانني
طبيب بما اعيا النطاسي جذيما فاذا حذف فاما ولي والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في
في الاعراب كقوله نع واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا
على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال
ولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز
عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدره مضافا وتقول ما مثل عبد الله تقول ذلك ولا اخيه وما مثل
اخيك ولا ابنك تقول ذلك اي ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قال ويجب اضمار المضاف هنا
ليكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا
على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما تقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل
هذا يقولان ذلك ولو كان ابنك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول له
وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا النافية لانك تقول ما كان النفي معطوفا
على غير ما نسب اليه الحكم النفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاء في غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو اذ المعنى ليس نفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب لم عن الاستدلال كلها فان مثل
هنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر
المثل كناية ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مراد وعند ذلك يفسد النفي لانه لا يمتنع

ح ان يكون المنفي مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول ليس زيد يفعل هذا ولكن زيد يفعله لامكان الجمع بينهما
فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه ولا ابوك فلا يخفى الفسادان المذكورة فلا يفهم ان في هذا
الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مبهما من حيث المعنى والمضروب هو المضاف اليه لكون العامة لفظا
مع هذا المضاف لا يجوز انك لا تقول مثل لا قولوا مثلك لا تقولا ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولوا
اقول اداء لفظ المفرد معنى الشنى والجمع غير معين في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح الحمل فيها على الشنى
وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير وعلى هذا لا منع من اتيان المضاف مع التانيث
والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث
فكما مر من قوله من اللالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اختك ولا ابنك يقولان ذلك واما الجمع
فكقولهم في صاحب الدار شفعة واما اداء لفظ الغيبة مع الخطاب فلم يجيء الا مع حرف الخطاب كقولك بحسبك زيدا
ثمة لم يجز ما مثلك يقوله بالخطاب كما جاز في الشنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي التانيث تقول هي م
ما رايت مثل الجبة نام طالبها وقد يقام المضاف اليه مقام المضاف في التذكير فلا يسعود من ورد البرايس
عليهم بركة يعني يعني الرجل السمل وبوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي
قطعت يده وفي المثل كقولهم نع ولم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا اوهم قائلون وقام الخليل
بوم مقامه في التنكير اي كان معرفة اضيفا اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اي مثل اخو زيد واستضعفه
سيبويه وقال لو جاز ذلك لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن
لها فبجعل العلم المشتهر لمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرئة وقد
يضاف بعد مضاف وبهلم جرا القيام للمضاف الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني من خزية امسعا اي ذا معذرة
مسافة امسيها اي ذا معذرة مسافة امسيح وثابتها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فزيد معنى
النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على
ذلك المضاف مضاف آخر اي مثل ذلك المحذوف فالبناء على الفتح وسمي الظروف غايات ومنها قط وعوض
ومنذ وحيث وحيث كما يجيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان وان كان عاطف على ذلك المضاف
مضافا الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا وامن غيرها كقوله
يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد وقول الاعلم او بداهة سابح نهد الجزارة
لم يبد من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره هذا على قول
البرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى الجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير
الاعلم لابة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بدلا من المضاف الاول والمضاف اليه
ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه
في زيد وعمرو قايم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه هنا ومذهب المبرد اقرب
لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر
ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم
يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقولنا وكل
ضربنا الاشتال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالكثرة ابدال
التنوين واستاع دخول اللام فيها وبعضهم يجوزه وقد ينصب كل على الحال نحو اخذ المال كل وذلك لكونه

في صورة النكرة وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كلمة ودرجى الجليل في المؤنث كذلك وليس بمعتد
وثالثها الفصل بين المضاف والمضاف اليه اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور جائز
عند الكل كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايفائهن بنا
اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عند البصريين ضرورة كقوله ... فزججتها بمزجة ... زج القلوص ابي مزاده
عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد والكل اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة والاشك
ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه
في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في الآية البتة والفصل بغير الظرف وغير الشعر اقبح من الكل مطلقا
كان الفاصل اوجبنيا او غيرهما لقراءة ابن عامر ليس بذلك ولا يلزم تواتر القراءة السبع واذ ذهب
اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح واللحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والتاء مفتوحة
او ساكنة فان كان آخر الفاتحين وهي تبدل بقلبها كون التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت وفتح الياء للساكنين قوله الاسم الصحيح الصحيح في اصلاح النحاة ما هو في اعرابه
صحيح كعمرو وعدو زيد ونعني باللحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومرقو وكرسي واعلم
ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لدن حروف العلة تخف النطق وانكانا
متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما لزم ما قبل ياء المتكلم
الكسر دون الفتح والفتح لمناسبته ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من
الياء فعالوا فتى وفتيان قالوا في الاضمم في بقلبها واوا وياء كما يجيء قوله والتاء مفتوحة او ساكنة
يعني الياء اللاحقة للصحيح واللحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد يقدم
في باب المنادى الكلام في ان اصلها السكون او الفتح ويكون حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا
كما تقدم هناك قوله فان كان آخر الفاء يعني اذا لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان
يكون الفا او واوا او ياء والالف يجب في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كهما ان اولى كتفاي و
حبلاي ومعزاي وهو نادر يجيء قلبها الالف التي ليست للتثنية ياء كما تقدم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل
الياء للتناسب في الصحيح واللحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها واما الف التأنيث فلم
يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره سبب قلب الالف ياء واما في المقصور فالرفع والنصب والجر تلتبس
بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا كان الالتباس حاصلا فان قيل
فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في مسلمون ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت عنها فرق
ذلك ان الالف عدم القلب قبل الياء لحقها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة واما جواز هذيل قلبها الا ما
لتحاني لا يوجب عندهم ابدا فلو لم نقل كما ذكرنا اذ ذي الجائز لبس بحال قلبت الواو في مسلمون فانه
يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك بهذا الامر المطرد اللازم الالتباس

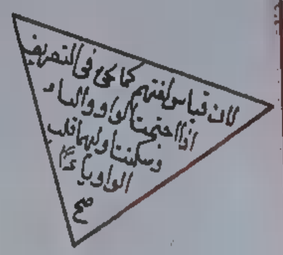

الالتباس بعرض المواضع الاخر اي انك يقول مختار ومضر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف
ياء مع الاضافة الى الكاف والغير قال يا ابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا اليكا ليغير بنا فيتكا
قوله وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص نحو قاض وفي المثنى والمجموع نحو مسلمي نصبا
وجرا ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء فادغمت
اولاهما في الثانية واما لم تبق كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين والخفاء بالادغام
فقلبت اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادغام تعريفهما لان بسكون الاول وبقلب الواو ياء
سواء كان اولا كما في اويا وثانيا كسيد واصلها طويء وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء
الاولى فتحة بقيت على حالها لفظا نحو مصطفى واعلى ومصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد
الى البس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلم وسهل ذلك فرارهما من الاخير الذي هو محل التغير فلهذا لم يقل
في سبل وقيل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلمي بالادغام نحو بقلب الضمة كسرة بخلاف واو
واد ويا في اللبس فانت مخير في قلبها كسرة وابقائها نحو لجي ودلي في جمع الوجاد يشتبه فعل بفعل
قوله وفتحت الياء الساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الفا وياء او واوا وسكنت فلا يجوز فيها السكون
كما جاز مع الصحيح واللحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة بعضهم
ومحياي وذلك اما لان الالف اكثر هوا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما
لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع بها الكسر
مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة ما انتم بمصرخي
وهو عند النحاة ضعيف قال لها بل كل يا تاني قوله واما الاسماء الستة فابي واخي وحمي وفي وهن
الزرد ابي واخي بقول حمي وهن ويقال في الكثرة وفي سوى احكم الاسماء الستة عند اضافتها الى
ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على مذهبين فمرة لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو وحمي
قال كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو مضمر ومرة يقطع ويضاف
الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على مذهبين مذهب اعرابه بالحركات على الكلمة ولامها محذوف وهو ذو وفوك
ومذهب اعرابه بالحروف على الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما ذو فعلامة
ثالث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ها
لامتناع حذفها وابقائها اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاغلب
انما يرد على اخر الكلمة فلا يرد على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلما ذكرنا منوعا الى اجتماع الساكنين
فبقي الاخر الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان
ثم بفتح الفاء اكثر واصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه دليل على الحركة والاصل السكون
فحذف لما مر نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ياء لدار الاعراب على العين كما في يدوم فوجب قلبها الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها واما في
قلبت الحرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويين واما تؤ خالط من سلح خبائه
وفا فقبل حذف المضاف اليه مرة واصلها فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل
من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفى بالنأي من اسماء كاف فقاه واخذ من كل حي
عصم سويد لغة حكاها الاخفش قال لف عين الكلمة فلو بقي المعرب على حرف واما اضافته الى ياء

فيه فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وفي اسماء فوي كفوي ثم قال ليحرك الواو وانفتاح
ماقبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيفت الى الياء اي يقتضي من جملة الحركات الثلث
على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة
اللتي للبيت باعراب والاعراب عند الم او الكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها
وذلك كما شبهت الفتحة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف في يازيدان وزيدون
يازيد وزيدا وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا رجلين
كما ذلك للعروض صارت الياء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاحوال
الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة فله
كالحوت لا بريد شيء بالفم يصح ظاهرا وفي التحريم ما والاول اصح واصح لان علة الحاجة الى
ابدال الواو وهما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين لالتقاء ساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة
اذ لا تنوين في المضاف فلا ولي بزنك ابدالهما بما وقد جمع الثلثة عن الواو واليم فلا يجتمعان
في من فوي بهما على الناجح العاوي اشد رجام وبرجوع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم
معذورا بان قال اليم بدل من الهاء التي هي اللام وقرعت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فلا ترد
فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال الحذف مع
القطع عن الاضافة والاعراب فيها بحروف لها مانعة وقد ثبت في بعضها كما يجئ في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة
الى غير ياء المتكلم فاما كان لغير من جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم
فله معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما يقبل
عند ابن قعنب وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والم والمرد ها الزم اليه لما قالنا
ثم في على الافصح وشبهة قول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بوان واجيب بانه يحتمل ان يكون
ابي جمعا لا مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال فلما تبينت امواتنا بكيته وقد بنينا
بالبنا كما قيل في اخ اخون قال ولكنت لهم كشربن الاخيار والمذهب لا يثبت بالمحتمل ثم قوله
فاذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا
وجاء هن مثل يد مطلقا وذوالا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات
ضم الخاء فالثلثات المشتركة ان تكون محذوفا في اللام مطلقا او مضافين ومقطوعين فيكون
كيد فتشبههما ابان ولخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا
والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهر حذف اللام والاعراب
على العين فقط عينا واعرابها بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ انهما كرلو مطلقا وفي حم ستة لغات
ابتداء منها بالافصح فالاصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال
القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كرلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون
كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا

واما هن فبه ثلث لغات اشهرها نقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير ياء
والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس في اسماء السنة ولم يذكرها ايضا
الرجا حي فيها وثالثتها شد يدون مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفرجلين
مانيهما وقد يرى هذا من المبرد فللضرورة وليس بلغة راجحة وفي فم لغات اشهرها اعرابه
بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء
والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث بالفاء محذوف اللام نسبا مطلقا مع ابدال الواو ميما وبثلث الفاء
بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث ازدن
مثلها الا الاعراب فجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة فما مثل الفا
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او اليم بدل من اللام فوقعت على العين كما مر قوله في فوها
شئ مما والثامنة والتاسعة فم مشتة الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قيل حتى اذا ما حركت من تحته
قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان اليمين بدل من العين واللام والجمع افهام الفاشر واتباع
الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ومررت بفم ونقرات الى وكانه نظر فيها الى الحال الاصلية
بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع قاس ما ورد ايضا حرفا عرابه فيقال مرء ومراء ومرء وعين امرئ
وابنم تابع بحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف
العين وهو المشهور كيد فولد وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع ابدا لم يقطع لا لبس مقصود ابدا ولا تعاقب
وصل الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم اراد وا ان يصفوا شحما بالذهب مثلا فلم يتأت لهم
ان يقولوا اجاد بي رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوا اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المفرد واللام
مما لا يقع صفة كما يجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بغير الوصف هو المضاف دون
المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي كالغرب والفتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها
من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه
اوعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذوبه فشاذ كما ان قطعه عن
الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكنني اريد به الزوني سائغان ولذلك
لجوازه يجري صاحب واما قولهم ذو زيد وذو بني فاما جاز لتأويل العلم بالجنس اي مسمى
بهذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها
ان يكون في الافراد مقصورة محمولها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة
العين فلحملها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل مضعف العين افعال كجبل واجبال واما ذو لغة
في ذاء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين فعلها افعالا ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات
ودليل تحرك عينه مؤنثة اعني ذات واصله ذوات كقولهم في مثنايا ذوا تا فحذف العين في
لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كظبية وقال الخليل وزيد وفعل
بالكسر واللام محذوفة في جميع مقرفان ذوا الا في ذوات في ذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين
في الاصل ولعله قاله في ذلك لقلة اخاء واما هن فلم يسمع فيها هناء حتى يستدل به على تحريك عينه
ومؤنثة وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها الكن لما حذف اللام فتح العين
لان ما قبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في صدات لانه يمكن ان يكون كبنات واما فوك فاصله

فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك ها لقولهم
اثواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب وباب طويت اكثر من باب
الفوة والحمل على الاكثر اذا اشتبه الامر اولى ولام اخ واب وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان و
هنوان واخوة واخوات واما هنهه فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما بين قوله
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وكل ما اصله
خبر المبتداء كخبر كان وان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت مجردا والتمييز
عن المنصوب لفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتداء من جهة
كونه مبتداء وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتداء وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة
كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا
وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب
الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام
كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغيير
الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الظرف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو هو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال
المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى منه نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا ولا يتغير
اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب
الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية
الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله بان النعت الثاني فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق
المتكرر لان كل منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد
وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع قال الاخفش العامل فيها معنوي
كما في المبتداء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى
لان المنسوب مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة فكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما استحب
على التابع حكم العامل المنسوب معه حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
كان الاول استحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان
الغلام مع زيد الا ان الثاني هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله منويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف
الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه
وتقدير العامل الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فللاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع
فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا
ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار و
المجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل اذا لم يكن المجرور وحده

وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور كبيت مشتمل
على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام
فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم وسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ
في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان الاستقلال الثاني
وكونه مقصودا تؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كان قط فكان العامل
لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمص
ان العامل في البدل هو العامل في البدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني
هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكم ما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه
ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري
وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل
فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد
والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار
كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقال
العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل
والكثير بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد اذ هو متضمن
للقيام الصالح للتقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو
متحد لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا
لم يجز يا زيد والحارث ولم يجوز ما زيد بقائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز
تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتداء بلا ضمير مع كونه جملة
وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل
وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول
وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على ساير التوابع لكونه استعماله
اكثر النعت تابع يدل على معنى في متبوعه قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص
والمراد بالعام كل لفظة فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتداء والحال في نحو زيد قائم
وجاءني زيد راكبا اذ يقال فيما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل
ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان
والزمان اذ المعتل مثلا دال على الذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو العمل هو المقصود من وضع هذا
اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان الاسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات
فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة وللانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا
هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان
يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ونقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات
ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلانه اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الدخولية
بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات

ايضا اداة كونها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الدار مع المعنى المتعلق بها وكذا اداة
كونها مع متبوعاتها فلا بد فيها ضارب وضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الدار
وكذا مضروب وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات
ان المقصود بها المعنى لا الدار مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف
يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ
الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد للاهم فان نحو ضارب وان دل على الدار الا ان المقصود الاهم
به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ
بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب من رب فلم منه هذه الصفة المختصة الا للدلالة على ذات
يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال
والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر
المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت
يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم
لدخول نحو برجل قائم ابوه فيه ثم يقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي
هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني
القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم
من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب اني ذكر هذا الشرط ليس
في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تع نفخة واحدة والهين اثنين نعتا
قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا
بل مبتدأ بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع يزعمه لانه ليس باعراب سابقة من جهة
واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وضعا سواء يستعمل تابعا او لا
بان يقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه فقولنا
اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان مع وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه
ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجل ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا ساير
المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو
زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في
رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما
يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم وصفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام
وقولنا على معنى يخرج الفاظ التاكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله
نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته
وجاءني القوم ثلثهم عند القسمين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جمعهما
او جمعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر وتدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية
يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل
مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء

اسماء الاجناس فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرويا ايها الرجل
ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات
ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم
والعالم زيد فانها صفات وان لم يتبع لكنه يصح تبعها وصفا ونقول في حد الوصف الخاص اي التابع
هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا
الرجل ويدخل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل
في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو
نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم لقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك
جاءني رجل صالح كان يوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومع التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد القائم
والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مودية بان مجيئه لمجرد
الثناء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تع في اسم الله ونحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك منه نحو اياك زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف
المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى
ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا
واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم فان لم يكن فهو صفة كما في قوله تع
الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير
نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد الناس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون
مشتقا وغيره اذا كان وضعه المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت
بهذا الرجل ويريد هذا س قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه
فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان للاكثر
في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير
المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد اخا لامكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق
وفي العرف نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على
معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون بحال هيئة الفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى
عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس
فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام
وقد حددناه ومن الجامد الموضوع لذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي وفروعهما وذو
الطائفة لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه
في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة
على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة

نحو مررت برجل الرجال اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى
الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
فان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على اوضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء
الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد
فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت ليخرج الموصوف في مثله عن فائدة زايدة على ما كان
يحصل من اسماء الاجناس اولم يقع صاحب اذ قولك مررت برجل يفيد التخفيف واسد يفيد السببية
بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في
الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ترماه شماء لها باوي لقلتها الا السحاب والا الاوت والسبل
وكالا درك في الحمام والا طلس في الذئب والقبراء والمحضار في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف
فانه يوجب جعل الوصف حاضرا معينا وفي باب الرجل للموصوف فانه يوجب سلخ حرف النداء من عباشر ذي اللام
ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه مخصوصا على ما قال الم اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل
اي رجل ويزيد هذا فائدة اي بما يقع صفة النكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة في نحو مررت
برجل اي رجل ويزيد هذا فائدة اي بما يقع صفة للنكرة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى
اسم الاشارة لان الموصوف اخص وهاؤ واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقتضي
عندك ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية ولذلك كان لكونها
موضوعة للسؤال عن المبهم وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه واستقبرت بوصفها الشيء بالجهالة
في معنى المعاني والتعجب من حالته والجامع بينهما ان الكامل التابع غاية الحد بحيث يتعجب منه يكون مجهول
الحال عند محتاج الى السؤال عنه ومن ثمة قال الفراء في احسن زيدا اي كما استفهامية ولهذا المعنى شرط
في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل ادمعى اي الرجلين
هو من هو من بين هذين الرجلين ولذا اي الرجل هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد
هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل
ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا قوا فما مضى نحو مررت بجارية اي امة وانما امة
واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص اوصافا واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدي من المواضع للدلالة على المعنى خصوصا
وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان للنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو والطايية او خصوصا
كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد
الواقعة صفة لم ار من ذكرها المصنف وهي على قريبين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق من
تابعه للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انا ابن الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
بهذا هو الاغلب الاجنسي ويجوز على ضعف نحو انا ابن كل الرجل وحد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير
الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا
لم يحسن اني المراة كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى تؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات
ايضا فيقال كنت رجلا كل كل رجل وحق وحد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خصال الخير
ما يعرف في جميع الرجال وحد الرجل ان كان ما سواك هزلا وحق الرجل اي من سواك بالي وهما من تاكيد

جد فطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئم حد اللئم وحق اللئم وانت لئم حد اللئم وحق اللئم ومنه قولك
ما شئت من كذا مفصولا على نكرة نحو قولك حاء بي رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة
بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي يشتبه او ينحى
شبيه ويجوز ان يكون موصولة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما لم يعمل ما دون من لانها
للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله وصارت العالمين وقوله نوا ابن دردت لكما في بطن محرما
نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان
حبيك من رجلين ورجلان نمبكا ونهلا وكل من رجل ودحل بمك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا
في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقوام
هذا الجنس اذا صنعوا رجلا رجله ورجلين رجليه ورجالا رجاله كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ويجيء ذلك بعد كثيرما يقصد به المدح والتعجب نحو لله در زيد
من رجل وابله الله من شاعر وقال عمر من قاتل والمعنى في الجميع واحد اي هو المحمود والمتعجب منه
من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وتسموا هذا التعجب وقولهم هممك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي
همم لك اي مقصود له او من همك اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه كقولهم هذا اي يشتاق اليه
عند مناقبه من هذه المصبة اي وهنة وكسرة ومن المقيس ايضا الذكرة الموصوف ويضيف الى نحو
صدق وسوء نحو عندي رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق
الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن عند عدم حتى صار
واستعملوا به في مطلق الجودة فيقال ثوب مصدق لجوضة كما ان الكذب مستحسن عندهم
بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا الكذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لبس سكا اليه الفضل كذب
عليك العسل اي العسل مع عليك بد والزمه ويجوز ان يزيد بالعسل المعروف قال وذبيانية
اوجبت بينها ان كذب القوافي والقروف اي عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق رجل صادق
اي جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب لا البرئ من نحو لا ماء بارد او يجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول
كما قيل في قوله نفيه بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الاان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح
كونه صفة ومن القياس الوصف للمقادير نحو عندي رجل ثلثة فالعدم الناس كل ما ئة لا تحد فيها
رحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من
المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على قريبين اما شايع كثير وهو
الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول كقولهم رجل
رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو فرضي والاولى ان يقال اطلق
اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة العمل صارا هو هو واما غير شايع وهو ضروب
احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال البرد هو
بمنزلة برمثل اي مثل اسد ويقوي تاويل مررت برجل اسد شدة اي يشابه الاسد شدة فانتصاب
شدة على التمييز من منسلخ الى ضمير المذكر كما في قولك الكوز جبلي ماء على اذكرنا في الحال وفي لهم
سود هر شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بد لعند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة

بثا ويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم لدصوت صوت حمار ويقولون مررت برجل انا دحمرة اي مثل حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة وناردحمرة بمعنى كامل شدة فلم يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا غير من نسبة الكامل الى زيد وقال غير المبرد بنا والجوهري في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف بمعنى برجل اسد اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلمائه سواد صحيح في الثوب وعدها كانت لنا منه بيوتا حصينة مسرحا اعالها وسلاحا ستورها اي سوادا اعالها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فتكرر اللفظ بمعنى الكامل كقولهم مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا كامل وثالثها جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة نحو وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال الراعي اذا فلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبباب ساج بابها ان اوردت حقيقة هذه الاشياء لم يكن فيها غير الرفع فيكون كقولك بداية اسد ابوها وانت برد بالاسد السبع بعينه لان هذه حوافير فلا يجوز ان يعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت واذا كان خاتم الظاهر لان معنى فصة حلية سبعة انها فصه فصة وكذا في طين خاتمها لكنه يجود على قبح الوصف بالجوامد على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى سرج خز صفته اي سرج ليس صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك وباب لك قوله ويوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست بنكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف حصل الذات شاد انها في الخارج كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف تعرضها لها فيحصل قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل واذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لما سببنا النكرة من حيث تبيح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كان ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فليست الجملة موضع من الاعراب نحو الجملة المبتداء والخبر والصفة والمضاف اليه لا يقال ان الاصل وهذا الموضع هو المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها لها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقوع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاح جميع ما ذكرنا الآن اعني كون الذات غير مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة عبارة واحدة قلنا ذلك المجهول النكرة ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول الثابت

انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكير فيهما بجاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به واغا وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك ربما جيء بالصفة والصلة لتعريف المخاطب الموصوف والموصول من اضافتهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين بالحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما ان انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتداء معرفا للمبتداء ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا كما مر في بابه وبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل دلول الموصوف والموصول بالجملة معرف بلام لا يشركها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما مضى في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ايضا لان الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد بما يحبس بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك مثلك وخير نعتان على بنية الالف واللام واغا جاءا على ذلك لاجتماع سببين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله ذلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يحسن ما يحسن بالرجل مثلك بك لانك بعد مرتبة على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل ابوه قائل ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول وخير قال ابن مالك حر مك وملك بدل لا صفة وقوله ويلزم الضمير اعلم ان اشتراط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصيص وتعريف فلو قلت مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو ويوجد فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتداء وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية لقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقولك جاءوا لله فما رايت الذيب قط اي يعتذ في معمول عندهذا القول كما يقع حالا كقولك لقيت زيدا الفريد واقتله اي معولا في حقه هذا القول ومفعولا بها في باب ظن نحو وجدت الناس احوج تقول له ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه والاولى تبعيته في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثانية تبعيته في الجملة الاولى وفي الثواني قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل بوصف اي يجعل حالا للموصوف اي هيئة وصفاله وهو نكرة كما في رجل قائم ومعرفة نحو وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتضمنه من ثم حالة نحو برجل ومعه جاريه حسنة فحصول الفايدة بذلك وبهذا السبب اذا كان منونا فهو جري على الاول رفعا ونصبا وجرا تقول برجل فرس فيه بينهم نحو مررت برجل ضاربا ابوه زيدا وضاربا اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ما فيهما لما يفهم من انهما لانتصاب مفعولا به حين الاضافة وان كان مضافا فلا بد من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه

اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره والماضي لا يتنوّن مضافا الى الفاعل نحو هذا رجل قام الغلام
ولا يتعرّف بالاضافة الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدّي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل
بلا ذكر المفعول به نحو هذا رجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي
واذ ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به
فلا بدّ من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو هذا ضارب عمرو وغلام احسن وبزيد ضارب غلام عمرو
اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرّف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وانما يكون
السببي ماضيا جاريا على مسببه بان ثبت به مطلقا كما في المتنوّن سواء كان حالا او مستقبلا نحو
هذا رجل ضارب غلام هند زيدا الآن او غدا وسواء كان على جاريه ما كان محسوسا يرى كالعالم والغائب
او غير محسوس كالعالم والعارف والمحالط والملازم وقال يونس لا يكون الا ماضيا ويكون حالا او مستقبلا فلا
يجب نصبه على الحال وان كان منوّنا سواء كان على جاريه او لا نحو مررت برجل ضارب بعمرو ويزيد غدا
داء والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول
الاضافة فينبغي ان يجوز نصب الضارب الذي على غلام هند بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد
المحالط هذا داء فربما لا يكون هذا رأيا ليس بمضاف الى الضمير وكلاهما في المضاف بل يقول الضمير
في محل النصب على انه مفعول كما مرّ في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه على ما
كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضارب عمرو وسيبويه
يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن مقبل
وتظنّ من خلل الستور باعين مرضى يخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا الاول وحكمه
حكم الحال والمستقبل كما مرّ في باب الاضافة قلت والرواية يخالطها بالجر وانشد غيره بجر العين القريب
المضاف وتركنه به نفسه على يخالطه مهرا برفع يخالط وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال
عيسى ابن عمر اذا كان على جاريه وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العامل فان
كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في
الوجوب لان في الاول والزمهما سيبويه مالا يختص لهما عنده وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية
كالمتنوّن عند العرب وعند النحاة والمتنوّن سببا كان او غيره يكون جريه على الاول على جاريه ان كان اولا
حالا كان او مستقبلا فلا ينبغي ان يكون المضاف المتنوّن تقديرا والسبب في الاضافة عارض
لم يجاب الرفع او النصب فايجابا احدهما بلا موجب يحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل
عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ضارب
رجلا اي صاحب ضرب رجل جعلت ما زعمته بمنزلة ما لم يوجد في الفعل كما يجعل صاحبه كذا
فيما هذا يقول في الشتم والجوع برجل له زاد اي زاد الزبد او له زمو بنو فلان ومما يقع سببا
قياسا من غير اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري جاز ان يكون
بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على فتح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم
وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فما هذا يفيح كون النذر لهم ام لم
تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تع ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لا يتنوّن على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الا

بتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهما اي تام فبطلت فاعلا واحدا نحو هذا والاول لا يتعين
مسوغه بل هو اسس فما عدا ومن السماعي الصحيح قولك مررت برجل حسبك فضله ومررت برجل
رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة علما نه ويجمعه دراع طولها وكذا الجنس الصنيع
منه الشيء نحو سريج خرصفته وبكتاب طرس خاتمه وكذا الحسن والمشهور عجين من المعاني نحو برجل
غلام مراهق حري وكذا قولك مررت برجل مثلك ابوه وبرجل الى عشرة ابوه وبهذا كلها من الحوامد التي يتبع صفات
ما على الفاعل كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من
جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما
بريحة اعشار واكثار وثوب اسمال ولطفة امشاج فلان البريحة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي
فطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان
مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها حال وصفة بها وجاء على ذلك كون افعال جمع قلة محمولة حكم الواحد
قال تع نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لجمع وجاء قميص شرازم وحلم
خراد اي ثيابها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة مما فيه مدح او ذم
استشهادا بقولهم ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا
كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الدوليا ان صفة لا خوان
يقوم في مقامهما والاول انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها
واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر واما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه
في المعنى قوله والثاني تبعه في الجملة الاولى اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة
الجملة الاولى اعني واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل
اي هذا السببي في الجملة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي يسند
الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مونثا طابق السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل
غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو
الوصف بحال الموصوف ايضا في الجملة البواقي منظورا الى فاعله وكابنا كالفعل لان فاعله مستتر
الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو
في جمع الذكر العاقل والنون في جمع المونث وتونث في الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله و ومن ثم حسن
قام رجل قاعد غلامه وضعف قاعد وقد يجوز نحو غلامه اي ومن جهة ان السببي في هذه
الجملة كالفعل حسن قاعد غلامه كما حسن يقعد وحسن ايضا قاعد غلامه لان الفاعل مونث
غير حقيقي كما حسن يقعد غلامه وضعف حاشا رجل قاعد وقد غلامه لانه بمنزلة يقعد وقد
غلامه والحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المعنى والجمع ضعيف كما يجيء في آخر
الكتاب لكن ضعف قاعدون غلامه اقل من ضعف يقعدون غلامه لان الالف والواو في الفعل فاعل
في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في بني

ومجموعه فانها حروف وضعا على مثنى المثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين
لم ينقلبا في حالتي النصب والجر بخرابت قاعدين و قاعديين بل هما في المثنى مثلهما في غير المثنى الذي
لا فاعل له نحو الزيدان والزيدين وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقائمين
لانك اذا اسندت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لشابهته ليقعدون
غلمانه الذي اجمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر
بدلا عن الضمير او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه
لانه كيف قدران ابواه بدل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والضمير لا يوصف
اعلم ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والخاطب منه اعرف المعارف والاول
في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم
فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغايب اما لا عدم في الاكثر
لفظا فصار يشبه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما المجملة
على التكلم والخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف في المعارف
ينبغي ان يكون اخص او مساويا لا اعم من الضمير ولما لم يكن حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع
صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه معرفة فلو رجع الى الدال على معنى كالعلم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكوفيون
وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى الله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به الكريم والمجهود
يحملون عندهم على البدل ولم يذكر لم انه لا يوصف بالضمير لاشتباه ذلك بقوله بعد والموصوف
اخص او مساو فانه لا شئ اخص من الضمير ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم
لم يوصف واللام الجنسية او بالمضاف الى مثله سبحان ان يعرف او لانه ليس مراده هم بهذا
انه لا ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مثله
فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل
وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب واما في النكرات فانت تقول رايت سنا ابيض وبهذا ذات
قديمة وواجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الجمل عدى المحليات والاعلام والمبهمات وذي اللام
والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص
اما عرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الشاعر وان كان اخص من الاول من جهة
مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف من جهة التعريف الطارئ على مدلولها الوصفيين متساويان
وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث ان يشار به بوضع واحد الى اي شئ شاء
كان لكن التعريف الاسادي اقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ ففي هذا بحث فقولهم الموصوف اخص
او مساو بالمعرفة ينبغي ان يعرف مراتب المعارف كون بعضها اقوى من بعض حتى يسري عليه الامر في قولهم
الموصوف اخص او مساو والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر
واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ نفسه جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف

اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة بخصوصه عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف
اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعرب به الاشارة
الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في الشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشارة موصوفا في
وكذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف
من المعرف باللام لان الخاطب يعرف مدلول اسم اسم الاشارة بالعين والقلب والعين معا ومدلول
ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب خص مما يعرف باحدهما
والضعف يعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله لئن اكله الذئب كما يجئ في باب المعرفة والنكرة
والموصول لذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لم يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه
يكتسب منه وكذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فمن نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل
الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم
ذو واللام والعلم مطردا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه
في اسمه مما يمائله وان اتفق مشاركة فيوضع باب بخلاف سائر المعارف كما يجئ في باب المعارف
وعند ابن كيسان اوله المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو واللام ثم الموصول وعند ابن السراج
اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو واللام وقال ابن كيسان اعرفها
ضمير المتكلم ثم العلم الحاضر اي الذي لم سبق له مشاركة وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير
الغايب السالم من ابهام اي الذي لم يشبه مفسره ثم ثم المارية والمنادى ثم الموصولة
ذو والاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك
فان وحدت للاخفش في مذهبه انما الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لانه صفة
فان اسم الاشارة في قولك بزيد هذا يدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعلمه نفسي وانما لم
يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى
به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والاداء عليه من النعت ما يرد اذ نه المخاطب معرفة فاذا ثبت
ذلك رجعنا الى التفصيل وسببا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اد هو اولى واشرف قوله
المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى
في ذات ولذلك اذا انتقل الى العلمية عن الخصية اسم دال على معنى الحق ذلك المعنى بالتسمية نحو
اشتر واحمر اسميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي وفروعهما
وبايها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بحلها ومن وما واما اي الموصولة
فلم يقع وصفا لان الاغلب فيها الشرط والاستفهام ووقوعها موصولا قليل فروع ذلك الاكثر
وانما يوصف بذو والطائية وان كانت على حرفين كما في قوله فوا لهذا المراء ذو حاشا عيا علم
فان الشرف في الفوائد تشابهه لذو والموضوع للموصوفية اسماء الاجناس نحو رجل ومال واما
وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعا بل قال الزجاج ان الموصول صفة لما من كما يجئ
والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فلا يتبع بالجمهرين وذي اللام وبالمضاف الى العلم
والى احد المبهمين والذي اللام ولا يتبع بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف

في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلن يوصف الا بذي اللام والموصول الجيء وكان القياس
ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لم يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ابينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضاف
فاضاف بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك
فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى مضمر يعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف
الى العلم فيعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى
ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فيعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد
هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فيعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول
تبعت بيانها هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصحح المعارف
بعضها ببعض على ما مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فذو عنده بدل لا موصوف
على ما مر وقد سبق بما ذكرنا مع قوله ومن ثم لم يوصف والام الا بمثله او المضاف الى مثله وتوصف
بالموصول ايضا كقوله لهذا الفرد وحاشا عيا قوله واما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام
ومن ثم ضعف بهذا الابين وحسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك
الموصوف اخص اوساوان يوصف وهو اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قام
كذا وبهذا زاد ومال كذا على اللغة الطايية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما
سمي الذات المشار اليها بما مر اشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه
بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما
وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام
لو بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريف المشارفا فاقتصر على
ذي اللام للتعيين في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب
بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو الام وان كانت ذا بمعنى الاذو الطاسة وقد ذكرنا
ظروفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا ظرفا من حال
المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان
ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي جهة ان المراد من وصف المبهم سمات
حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابين لان الابين عام لا يحس نوعا ودون آخر كالانسان
والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا
الرجل العالم ولا باس ان يذكر بعض ما اعمله الم من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف
مع تعرف الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما
على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول
نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو والظريفان ورايت رجلا وامراة
ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والفعل على غيره نحو مررت بالزيدين

بين وقد سبهما المعطيين وكذا في خبر المبتداء والحال ونحوها كالزيدان والحسن فاضلون وجاءني زيد
وهند والحارث عبيره واذا اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلن يقول
هذا ناقة وفصيلها الداهما ولا ارتياب لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد معمولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا
معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف واما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان
افردت فالاولى ان تكمل نعت كل واحد منهما الى حسه نحو لقيت زيدا الظريف عمرا والظريف ويجوز
جمعهما نحو لقيت زيدا عمرا والظريف والظريف نعت الثاني حسه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان
لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته فصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مر مثله في
الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيدا عمرا واليا زهائم وتعلقت جمعهما في نعت
نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هذا ما يغلب من اعانة جانب الفاعل
لانه مقصد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا والظريفان وتغلب يستوي بين الرفع والنصب
لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا اولا وفي الاول
ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وزيد قام عمرو والظريفان وان
لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا
اسمين جارين او مسندا اليهما او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين
في اسم واحد كانا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل
جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت
بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء
كان الظريفان صفة للمبتدائين او للمخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك
الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والبر
يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة فربما وبعد اخلاق السيبويه
فانه جعل خبر بها كما على الفعلين المختلفين واذا لم يعطف احدهما على الآخر او لم يشترك المعمولان
في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا يقول هذه جارية اخوي
اسود لفلان كريم على ان كريم وصف لاخوي ولا سوداء بل يقول كريما على القطع وكذا يقطع نحو
هذا فرس اخوي لبنك العقل لحكما وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول
هذا رجل وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر
وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلافي المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب
بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت
شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة العاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد
نحو ضربت زيدا وان عمرا وقائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم
نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك

فيه الوالكاني فانه اجاز جعلها في وصف عند تقارب المعنى نحو مررت بزيد والمهان عمرو الظريفان ان
زيدا وعمرا مهانان معا وأعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذان بزيد الرجلين والصالحين
على القطع لانك لم تثن الاعلى من اثنين وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فيجعلهما على قوله
واحدة وثانيها لعرو الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان للموصوف اذا كان مجموعا متغايرا بالصفات
فاما ان تجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه
خبر مبتدإ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز
واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم
بزاز او لا يخالف التعريف والتنكير فقط الوصف الى الرفع فقط اللهم الا ان لم يكن هناك لفظ يجمعهن نحو بالرجلين
فصيح وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا
يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نوايح الابتداء نحو قوله ولا تخلى
ضيفي مسيف مغرب واخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مغرب ومنهما اخر معزول وقوله فاصبح
في حيث التقينا ستر بوهم طليق ومكتوف اليدين ومذعف اي منهم طليق وقوله من عف اي اذعفه
الموت اي فاربه وفي الثلثة اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة
رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف المجموعين دون البعض محتجا بقولهم لما استقبلن ثلثة
اكلب يطاردان واما ان كان للموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر بزاز
فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر وله يجوز تقديرهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها
قطع الصفة الرفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع شروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر
وتفخة واحدة لانه يكون قطعا الشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك يفهم في معنى
الصفة المعلقة عليه فلما لم يقطع التاكيد في نحو جاء بنو القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخير يعلم مما
من انصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلم المتكلم لانه اذا لم يعلم فالمنعوت يحتاج الى ذلك النعت لتشهيره و
ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لم يعرفه المخاطب لكي ذلك الوصف يستلزم وصفا
اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المحل فان العلم في الاغلب مستلزم للمحل
ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله وامرأة حمالة للحطب وقولك الحمد لله الحميد
وشرط الرجاج في القطع بالنعت والا يرد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة
وجبان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكر ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لسبق ذاته وان
كان نكرة فالشرط صفة يخصص احدهما وان لم يكون النعت الذي ابقاه لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت
النكرة الى الصفة لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والتعريف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو
والدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف يوهن في القطع اعني الواو
فاله وبساك الحنوف عطل وشذ مررت باخيك مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو
كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون
معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية بعينه او رفيعة ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت
او قطعت واتبع بعضهن دون بعض شرطها تقديم الاتباع اذ للاتباع بعد القطع قبح والاكثر في كلا النعت مفتاح

ع ان يكون مرحما او دعا او برحما نحو للحمد لله الحميد ومررت بزيد العاسف ونمر والمسكين وقد يكون تشبيها
نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في الذي حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم
اما تابع النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو اعيذها بالله ابن مريم ومررت به المسكين والخليل اجاز
اجاز قطعهما رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن ما يجوز قطع ما لا يدل بهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة
او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا او لا وانما جاز ان الاضراب والاستدراك يدلهما وقد ذكرنا ان القطع ينقلب
مررت برجل قائم بل قاعد وفي عمرو وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاولى
بالواو فقط اذا لحال وبل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن الذين امنوا الى قوله والموفون بعهدهم
والموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت
ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة من التسع الاول اي في جمع لا وصاف مع تعرو الموصوفات فاله و
وبرابها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بطرف او جملة كقوله تع وعندهم
قاصرات الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم
مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما
مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف الموصوف بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور
بمن او نفي قارنها ومنهم دون ذلك قال ربما ما الا له مقام معلوم اي ما من ملك الا ملك له
مقام وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى اسعى العيش اكدح اي مرة تارة موت
فيها وحكى سيبويه ما منهم مان الا رايته في حال كذا قال فكلمتها شتى كالماء منها واخرى على لوح
احمر من الحجر وقال ولو قلت ما في قومها لم تيتم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم تم الفائدة
والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندك
غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمى البشر وقال كانك من جمال بني
اقيش يقعقع خلف رجليه بشن واغا اكثر الشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكره اشتمل عليه قبله
فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه اذا صلح لما شرع العامل رياه جاز تقديمه وابوا المنعوت منه نحو مررت
برجل ظريف قال والمؤمن العابدات الطير يجمعها ركبان مكة الفيل والسند وقريب منه قوله تع
وعذاب بيس ولدت حق غريب ابان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لما شرع العامل
اياه لم يقدم الا مرفوعة التاخر كما تقول في الدار ان ضربك رجل مزيد في الدار ان ضرب رجل واذا وصف النكرة
بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واحد الباقيين في الاغلب كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تع وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف
ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليلى افاسيه بطيء الكواكب وربما نوبت الصفة
ولم يذكر للعلم بها قال الا ايها الليل الطويل الا انجلي على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واذا ولي
النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تع لا فارض ولا بكر ونقول لقيت رجلا اما عالما
واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الحي بالجوار وذلك
لاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول من نعت الثاني لفظا وذلك كما يجعل
لفظ المضاف اليه الحي ما ينبغي ان يعنا والمضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا جحر ضب خرب والذي

هو لك الحجر والضب والرمان والخليل بشرط في الجر بالجوار يوافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا فلا يجر الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجر خربين خلافا لسيبويه واستشهد
سيبويه بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم شيء يجر هموز وقال بعض البصريين التقدير
هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف اي الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه
مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي
هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو
قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه
الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع
بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما
يجيء تاكيدا ما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز
في نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع
متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ويذكر
ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان
المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الى اه ليس تمام الحد
بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقول العطف تابع بتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض
على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست
بمعطوفة واطلاق فهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا
وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
مثل مررت بك وبزيد وانما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاء في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل فالفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتاكيده يوصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله
الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل الا المت برحلي
او حيالها الكذوب او بعدها كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة
لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من
دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز

جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة
والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاول وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على فتح لا انهم حظروه اصلا بحيث
لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير
استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض انما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره
سواء كان ضميرا او ظاهرا نكرة العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثمه لم يجز اذا
عطف المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة
العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل
الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن
ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان التثنية
امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان ليس نحو جاءني غلامك وغلام زيد
وانت بزيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت
فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور قلت النظر
المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف
الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون
للباء الثانية فيه معنى اذ لا يقتضي الباء الاول من حيث المعنى اسمين يتحدان به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن
ان يكون استوفى معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية ولم يمكن ذلك في بين
الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مختلفة لمثل الغرض الذي اختلف له بين الثانية بعينه
والحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول ان المعطوف
مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي
وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا انا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى
ان يجعل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا يكفي مع زيادتها وهذا
الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا
كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بلا شعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى
يسئلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف
الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن يكون
قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تسئلون به والارحام وقسم السؤال لا يكون الا بالباء كما يجيء
والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه نحو في ولا نم تواتر القراءة السبع وذهب
الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع
نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك

مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد
بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك
جمالك من اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين غير متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى
فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد
واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء
من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء
مما قبله ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف
في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل في الاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما
قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها
متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا
بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما تلتبسان العامل
ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس
الفاعل اذا كان عاينا او عاينة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم
في البواقي مع ان ضمايرها باردة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يكتسبان
بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم فلا قلت
كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور
او لان مرتبة الفاخر اعني خبر المبتدا كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد علل المص اختصاص
النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجر بما هو كالمستقبل قال
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا بالتاكيد وهذه العلة تبطل عليه في قولهم
مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز
في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي نظر فيغضب زيد الذباب لانها
فاء السببية لا يريد من قولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف
عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف
المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم للمعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه
بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور لكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على
الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما لكن
لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في ايها
الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه

نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في النداء لكن
العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه
لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس
بحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد
عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى
لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد اسمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير
في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا
بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان
المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه ومن ثمة لم يجز في ما زيد
بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقايم او قايما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا يوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب
للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر
ولا في ذاهبا عمرو فان قلت يجوز ولا ذاهبا عمرو وعلى الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس
حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر
فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي
في عطف المفرد على المفرد فيجب في ذاهب على عطف الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على
الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه وانما جاز
مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف وحمله على المعنى
لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المبني في قاعدين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك
برجل حسنة جارية لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جارية قوله وانما جاز الذي نظر فيغضب
زيد الذباب فيغضب زيد فقول الذي نظر فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على نظر
الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه هو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد
جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي
قاله الم والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت
عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاول مراخيا اولا او بغير
ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي قرنتها هي كجزئها سواء كان
مضمون الاول سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد
فغريب الشمس الذي جاء فغريب الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب محبة غروب الشمس زيد
وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغريب الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز
مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان مراخيا تقول الذي جاء ثم غريب الشمس
زيد اذ المعنى الذي يراخي عن محبة غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غريب الشمس وكذا تقول

في خبر المبتداء زيد قايم فغرب الشمس وزيد غرب الشمس فقام لامنع من خبيث وهذا كما تعطف
على الضمير الرابطة في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته عمرو او يعطف خبرا
على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرو واياه وانما جاز ذلك
لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ان المعطوف والمعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال
فلم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى من جملة المتقدمة لتعقب
مضمونها مضمونها ضارب كاحد اجزاء الجملة فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن الجملة المعطوفة
تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون المضمون
معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي نزل الجبل ولانزول انا والذي
يقوم القامة ولي ست انت لان الاقران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقران
لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقران وغيره كما كان في انا وثم تعلق معنوي
بين الضمير في هذا وقولك هند لست زيدا واباها حاز ان اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت قام
الواو والفا او ثم او اوحتى فلا يخبرها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج
الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد الى المبتداء بخلاف الواو وانها للجمع
فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما سبق في حد الواو
ولو سلم ايضا خارت على ذكرنا لا للجملة الثانية مع الفاء وثم واو نقلنا مضمونا بالاولى
واما ان مرجت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير
التاكيد جازت وان قصدت وامتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واو تعطف
على عاملين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خالد فالسيبويه يعني
قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع
او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو اباك ان زيدا ضرب عمرو او بكرا خالدا او بحرف
عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخو عطف
مختلفي الاعراب ولا يعطف المعوان على عاملين بل على معمولهما فمن ذا القول منهم على حذف المضاف واما
عطف المعولين متفقين كانا او مختلفين على معمول عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا وطيب زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وبكرا فاضلا وبكر خالدا محمدا كوبا وذلك
لان حرف العطف كالعامل ولا يجوز ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كالعامل ليعمل عاملين
او اكثر اعلم ان الاخفش كما العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور كمو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وهذا الحكم اجماعا منهم فمن جوز العطف على عاملين
ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلانه
والعطف على عاملين فليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلامهم المطلق على
المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والجامع
الاخفش على ما نقل عنه المجرور وغيره لان المانع عندهما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع ما يلي المجرور العاطف فلهذا
جوز الاخفش ما ذكر بقياس ولا فاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك كما ذكرنا من ضعف

ضعف حرف العطف عن كونه عن لتعاملين مختلفين فنحو في الدار زيد والحجرة عمرو خالد بحيث والجر كب لا يجوز
اجماعا اي الاسيبويه وليت حرف العطف او الاخفش فمفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز
ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجيبان يقول وامس عمرو واما
الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب مختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي
في التذكرة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بان يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب
الذي بعده نحو ضرب زيد عمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف فقال انا نرقوم لا ترسم
دار معطلا من العام يغشاها وبين عام اولا فطار وبارات خريق كانها مفصلة بين في عيل فجعل
فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فجوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جواز في
المجرور نحو جاءني اليوم عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد واحسن عمرو
كما لا يجوز مررت به وامس خالد قال ابو علي انما منع الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس
بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل العامل
ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما واستناع ذلك بين
الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن
المعطوف جملة فلا يقل ثم والله عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون
ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا
نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمني عمرو او بالظرف نحو خرج محمد او اطن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو
لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لانها ام العاطفة اي المتصلة بليها مثل
ما يلي همزة الاستفهام في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش
لا يمنع من جواز العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لا غير وسيبويه يمنعه
مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء
يمنعان الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل
بيضاء وقولهم والذين كسبوا السيات جزاء سيئة اي ولالذين واعتذر ابن السراج لهما في قولهم
واختلف الليل والنهار الى قوله آيات او آيات على القراءتين فان آيات اعيدت توكيدا لا لاول
لما طال الكلام وليس بمعطوف فمن هب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا
الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار
والحجرة عمرو ومع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس بتوسيط احد الكلام واوله قال اذا قدمت
المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم
الخبر بين على الخبر عنهما قلت يلزم منه نحو مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج
غلامه وعمرا خوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يخبره والمعنى
جوز بالقيد الاخير ذكر الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه وبنا اخو المنصوب والمرفوع
ثم تاتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وكل
هذه المسئلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلام مسموع وجد بلا استقراء من العطف على عاملين هو المضبوط
بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مطلقا خلاف الاصل

وان المراد في صورة سيبويه دون غيرها لم نسلم عليها فلم يلزم لم مالزم للاعم من نحو بين الصورتين المذكورتين لكنه
يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين
مخالفا للاصل فهل اعتذروا باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى يكون نحكما قوله خلافا للفراء
يعني ان الفراء يجيز مطلقا وفي هذه الحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي
يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الظابط المذكور وكيد كرتقدير احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو
العطف مع معطوف مع القرينة كما اذا قيل من لك اشتري هذا فقلت اشتر لي عمرو اي اشتر لك عمرو
وزيدا فانك لو بدأتم منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال
انا اصلي ليلا ونهارا اي الليل بصلي ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال
ابو علي في قوله ثم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا
وقد يحذف او كما يقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على
ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى فقام
زيد وعمرو لانها هو في تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول
بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لان زيدا لن بلى لا يجاب بعد النفي فيكون التقدير بل قام زيد لا عمرو
وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اي نعم ما قام بكر لكن زيدا لكن قام زيد لا دن نعم مقرر لما سبقها
نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال ما
الناكل الا بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او بلم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو وبلم
ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان الحاطفا ما واما وذلك لان ام
المتصلة وهي المعادلة تقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخوي كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف
المعطوف عليه بام فالتي ام من هو قائمة اثناء الليل اي الكافر جهلهم من هو قائمة ويجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو وله في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او هما وثم عمرا او اوعمرو
او لا عمرا ويزيد اشترط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو
وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالاله للعمل ومرتبة الاله بعد المستعمل لها
ولو استبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم
يتقدم على معطوف التزم افتقار عامل ضعيف فلا يقال والاسد اباك لانه يكون اذ ذاك مقدما على العامل وكذا
لم يتقدم على معطوف عليه لزوم اتصال عامل به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم
على المعطوف اذا كان بسناء من خبر الخبر دخل حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان عمرا او زيدا قائمان وما
وزيد عمرو قائمين لضعف الحرف فيما يعمل من مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما او عمرو زيد منطلقان
والذي والوه زيد ضاربان اباه هل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم
على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف زيد عمرو
جاز اضطرارا التاخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقدم المعطوف اضطرارا ان لا يكون
المعطوف عليه مقرونا بان او بمعناها فلا يقال ما جاءني زيد ولا عمرو وانا عما جاءني وزيد عمرو وذلك
لكون ما بعد الا في خبر عمر حين ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف
هو في خبر ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما ملفظا

مطلقا نحو زيد وعمرو جاءا اني ومات الناس ومات الناس حتى الانبياء ومنوا الضمير للمعطوف والمعطوف
عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالضمير فلا ينفقون الكنوز لدلالة
يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما
ارضاء الآخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول للقرينة بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو
على حذف الخبر من الثاني للقرينة بخبر الاول اي عمرو وكذلك في الموصين ليس المبتدأ وحده عطفا على
المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فاذا كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف
عليه فهي مطابقته لهما خلافا لقوم بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد وعمرو قام
وزيد ثم عمرو قام او زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو ام او فعمرو
وكذلك على الواو ولا يجوز المطابقة لدى تفاوتهما في الترتيب بحيث اشتركا في الاخبار واحتاج الثاني مع
الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ لا اشتراك في الضمير لبدل على انتفاء الترتيب حتى ينافي الفاء
وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاخبار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان
مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة تفاقا
نحو جاءني زيد فعمرو وفعلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان واما لا ولكن وبل وام واو واما
مطابقة الضمير معها وتركها مو كولان الى قصد المتكلم بان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن
المعطوف بهما المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو وجاءني زيد بل عمرو قام
زيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا يقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والتثنية
للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان ضربت ام عمرو افاو جبت
ولجاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجب المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني
مع اخذ عوضهما وزيد او عمرو جاءني وقد جيئتهما واكرمتهما وتقول بلى واي التي للايجاب حالس الحسن
او ابن سيرين وباحته ويجوز وباحتهما وكذا تقول هذا ما جاوز هذا او عرض واما عرض ثم تقول
وبهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو وكما قال يفهم
بل يقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغني والفقير
منا واما قال نعم واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما باقراد الضمير مع ان الانفضاض
اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين
الى المعطوف بادمع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لما استعمل اوكثيرا في الاباحة فجاز الجمع
بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قولك وكان سيان ان لا يبرحوا
عنا او يبرحوها واغبرت السريج فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه ويقول اربد ام عمرا وبهما مستحقان للضرب واجاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد عوتهما ومنها انه يعطف
الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال نعم فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على
قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله صافات ويقبضن اي يضممن ويقبضن قال بات
يغشاها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجايس اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ونحرت على
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا للمبرد والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ونحو ان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير

سحابا

وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا
بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه
في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى
من نحو برجل ابوه كريم وشريف وسيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف
اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون
البواقي فقولك جئتك اخاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف
ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة
الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك
ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي يعيب منه بعضه فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع
الا مسحتا لم يبق من صورة الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف
كما يجيء في حروف العطف ويكون مجلف مصدرا عطفا على عض زمان كما في قوله تع ومزقناهم كل ممزق
قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم
التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد
في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من
القوم في جاءني القوم كلهم او لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون في مجموعهم ثم ان
التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى
حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لفعلية او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز
فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع
وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكون اللفظ
الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكرير لفظيا نحو ضرب زيد
زيد او ضرب ضرب زيد ولا يتجه ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما
ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة
عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه ولا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة
السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان
مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد الم لانه تقرر امر
المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثاني
ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا
في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب
اليه كما تقول قتل زيد وانت بزيد ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب
ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى بينك في كونه حقيقة نحو قوله عم انما امراة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب
الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع علامة بامره

بامره فيجب اذن اما تكرير اللفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هؤلاء من يقوم مقامه
او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في
اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم فذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم
وغيرها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل
اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه
الفعل والفاظ الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا
وقوله في القسم وللشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وبيانه كما يقال شانك في العلو اعظم
من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر بالمعنى تقرر امر المتبوع في باب كونه
منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو
قوله تع انما هو اله واحد فان واحد وان قرب وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك
للامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تع نفخة واحدة لفظة واحدة لم يقرر كون
نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا اجازة لها وقد اورد المصنف
للاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون
تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة ولقائل ان يقول
المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه
سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون تقرر
مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين من المجيء بحيث لم يخرج عنه احد منهم مدلول
اللفظ من حين كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني
كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة
كلا موضوعة الاثنين التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى
كلا في جاءني الزيدان هلا هما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم
المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة
قلت ان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول
الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين
ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة يقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ جميع
فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول
جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه
اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء فكلا ويستعمل العوام

نحو بالوندين اثنيهما واجمعون ومتعرفاته واخواته مثل كل لا يجيء الا تابعة محضا فانى التقدير على
راى الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالين كحالين القبيلة جمعا والعمايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بناء زايدة نحو حانى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف
عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جيع فهو بمعنى اجمعين وتستعمل
على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عن ان ياتينى بهم جميعا اى بهم
اجمعين وليس بمعنى محبتهين فى حال المجئ وان اردت ذلك المعنى فقل ياتينى بهم معا بل معناه انه لا
يتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا فاغير تاكيد
يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا فاتاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جانى القوم
جميعهم وبعضها يستعمل مرة واحدة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما
فى باب الحال نحو جاءنى القوم ثلثتهم وجانى ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد فيقال ذكر لفظ التاكيد والم يكن تاكيدا يجاء فى الوصف فى جاءنى رجال ثلثة فتبين بهذا
انك تقول فى الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد
وتقول فى التاكيد او الحال وفيما بمعنى واحد هنا وحده وكلها واجمعون واخواته لغير معين العدد
وبلهم واربعهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم تكن فى هذه الالفاظ نظر
الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها اوصافا
بمعنى انه سمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيد
وصفات الا بالنظر الى ثبوت النسبة فلو تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد والحد بقوله والتعول
قال لم يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج قولنا فى النسبة او الشمول اقول ان
كان معنى التقرير ما ذكرت وهو يتحقق ما ست فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف
البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جانى العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد
بل يتعادل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمرو واذا فرضنا انه
ليس هناك عن سمى بابى حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فلو سمعت الفعل
ايضا وان كان شيئا اخر فليس براضح وبنحو صيانة للحدود مثل هو المحتمل ان قوله
ومعنوى فاللفظ تكرير لفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ محصورة
وهى نفس وعين وكلا هما وكلهم واجمع واكتع وابتع وابصع فالها ولابن نعمان نعمان باختلاف
صيغتها وضميرها بقولك نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلا هما وكلتاهما
والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كلهم وكلها وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء
اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما التقرير بشمول النسبة وهو بان تكرر من حيث المعنى
فاهم من المتبوع تضمنا وذلك بكل وكل واجمع وثلثهم ورابعهم ونحو ذلك واما التقرير بحصول
النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير مرادف على المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس
والعين وما يتم فيهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا
مفردة كانت او جملا او غير ذلك والكلام اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف
عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدى معنى الجملة وتحذف

معه فى الغالب وهى لم ونعم وبلى فان جعلها يصح الوقف عليها مع الابتداء بما قبلها المستقل اذ كان على
حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلمة كحروف
الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يتكرر وحدها الا فى ضرورة
الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا لما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات كما يؤثفين واكاف واللوم
على حرف واحد مع وجوب اتصالها بمجرور بلى تكرر مع عامله نحو مررت بك بك وانك انك وضربت مضرب
وان كان العامل فى الاول فى معمول ظاهر والمختار عدم الثانى بضمير لا يظاهر كقولك زيد قايم فى الدار
فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قايم والا فهو
الفصل بينهما كقولك فى الدار ان زيدا قايم وان عمرا الاول بحمل ظاهر اجيز عمرا الثانى لضمير نحو
ان زيدا انه قايم وليت الكريم يبخل ويجوز عوده بظاهره ايضا وقد جوزوا فى تكرير الضمير المتصل او
آخر غير تكرير العامد وبوان تكرير منفصل تنقول فى المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ
وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بل عاما
ليتاتى بعبير المتصل عن منفصل وتقول فى المجرور مررت بك انت وبه هو لا نه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد
به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصل انه لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب المنفصل
منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه تكلم كما الجاز واتاكيد بالمنصوب المنفصل اجاز واتاكيد
بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يعم تاكيد اللفظى الذى متصل كان
مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقولهم واصالته اذ المرفوع قبل
المنصوب والمجرور فيصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصفة المرفوع المنفصل كما يجئ فى باب الضمائر
ولو هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لكن الغلبة المنصوب على الاخوة تحمل
باب الشئ وجمعى التصحيح وباب لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل فى نحو ضربتك انت تاكيد وفى نحو
اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجيان بكون كل منهما تاكيدا
لاتحاد المعنى والفرق بين البدل والتاكيد معنوى كما يظهر فى حد كل منهما وقال الزمخشرى فى
مررت بك بكان الثانى بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى وهو تاكيد
لا بدل وهذا مثل قوله فى باب التنازع ان الثانى فى جاءنى زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظى كما فى بدل
البعض والاستعمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب كما ثلث الرجيفى اكليهما اياه وعلم الزيدين
استحسنتهما اياه كما يجئ فى باب البدل ولا يجوز اذ ذاك يخالف البدل والمبدل منه فلا يقول اكليهما
هو كما جاز ذلك فى التاكيد لان المضمر فى البدل هو الثانى فكان باسرع الناصب فلا يجئ
مرفوعا الا برى انك تقول فى باب النداء يا زيد انت فيجعل كالنداء المستقبل هذا كله فى غير المستقبل
واما المستقبل فتكريره بلا فصل نحو جاءنى زيد زيد قال فابين الى ابين الغناء بمطلقى انا كانا
اللاحقون احلى احلس وقال فى الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثينة انها احذرت على وانقا
وعهودا ومع فصل كقوله تركبا من ابل تراكبا قالع وهم بالخرج بهم كافرس ويجئ التكرير
اذا ذكرت ما يطلب شيئين احدهما ذيل فتكرير المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله نبئ فلانا
الذين يغزون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بعفاة من العذاب
فانه طال الفصول الاول بصلته ثم التاكيد باللفظ على مزيتين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو

جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد اتقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير وليسمى اتباعا
وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريرا ولا يكون له
معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى
نحو قولك حسن بسر او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبيث الشر اي استخرجته
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من جول
كتيع اي نام ومن بصع العرق اي سال او من بضع اي روي ومن البيع وهو طول العنق مع سدة مفرزة
ويمكن ان يحمل على الوجهين على ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد للاول
فكانه جعلها اما من القسم الاول او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون حسن بسر او كخبيث نبيث
وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وخبث نبث كما يجيء في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين
في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي
عاطف نحو والله ثم والله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه
لا يعطف بعض العاطف على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم
كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
مستقلا بنفسه مستغنيا عما يقدم عليها متعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم
فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف
في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلم يجيء في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله هو بدل البعض من الكل في
الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل
وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي
ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان معنى مطرنا اما
كفنا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون
ارتفاعها على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال
فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع
ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتها كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول
الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على
ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت
البيت وشبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال على ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء
ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف
شاذ قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر
قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه يعمان
اي يعمان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث يعتبر الضمير فقط تقول في
نفسه وعينه نفسها وعينها ويعتبر الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان
انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو

نحو قلوبكما اول من قلبا كما يجيء في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله
والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتاكما وكلتاها والباقي اي كله واجمع الى ابصع
لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم
وان لم يذكره الم وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع
ابصع وللواحدة جمعاء بتعاء بصعاء وللجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وللجمع المؤنث
جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اخر ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع
سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها
جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ونحو ذلك ايضا اجرا جميع الجموع الا جمع المذكر
السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او الدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن
جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا اي تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل
الجماعات مستشهدا بقول جرير اقبلن من سهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه
قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس
بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز
الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان
بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما
نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو
القوم والرجال فان له افرادا متميزة في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا
متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفرق اجزاءه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع
ويجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفرق اجزاءه
حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد
لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما
لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود كما ذكرنا وتقدم السماع
وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد
لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كلهم لرفع احتمال افتراق
الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق
الثاني اشهر فسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع
اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال
عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر
وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة بوصف
النكرة لتميز عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد
وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عم فنكاحها باطل باطل باطل ومثله
قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قراءة الكتاب سورة

سورة وقوله مع وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا ليس لانه لتقرير ما سبق بل لتكرير
المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر
اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر لكل واخواته لا بالنفس والعين
وليس بعيد هو اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط بما ذكر التاكيد
والمؤكد نفسا وعينا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجل وراعم ما ليس بمعلوم المقدار فلا يجوز
في اصناع تاكيد واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحيض الزلفاء
حولا اجمعا وقول الاخر ودعرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كلما اجمعا
ومعروفا ومنكرا فمحمل كليهما عند اهل البصريين اولى لدى خير وشر ليسا بموقتين
ويجوز مجيء كلما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف
على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان عندك
لكونه معطوفا على البدل فقد يجيء في المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه
او ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قومك اجمعين وبعدها خبر المبتداء نحو الصلة
اعطيت كلهم اجمعين وذلك ما عرفت في باب الابتداء من كون حذف المضمر من الصلة اولى من حذفه من الصفة
وخبر المبتداء ومن الصفة اولى منه في خبر المبتداء وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف والتاكيد
والتاكيد للتطويل فبنافيا وقال بعضهم اذا عطفت على شيء لم يجز الا تاكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انكم لم تغلطوا فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرا وانكر بعضهم ان يجوز في نسبة
الضرب الى زيد وربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكرا قول
واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك وقد يجيء
في باب العطف قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع فلا يتقدم عليه وذكر بعضهم دونه ضعيف اعلم
انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته
من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قولك رغم كل شيء هالك الا وجهه
اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه حامدا واتباع الشيء للحامد اولى ولا سيما ان كلا قد يقع
مبتداء دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه دالا على معنى الجمعية المرادة
من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخوته فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول
كتيع اي تام وبهذا المعنى خاصة فيها وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فكل الا قتصار على انها اشتملت
ومع النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا المقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس في اجمع
ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على احكى الا نحو لسي عنهم جعلوا النهاية ابتع
ومتصرفاته ولم يذكروا اسع ومتصرفاته فرد وبهذا يرد على قلبه والبغداديون جعلوا النهاية اتبع
واخواته فقالوا اجمع واكتع ابصع اسع وكذا لو الجزولي والزمخشري قدم اسع على اتبع وتبعه الله
ولدار بحاسحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات
اجمع الابتداء باجمع ثم يجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا تخلط فانه لا يجيء باخوات عن

من احدى اخواته وقال ابن كيسان يجيء بايهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع
رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض
الثلاثة الباقية على بعض وشمعها في القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع وبصع وابصاء اجمع
سمع وايضا اجمع بيع بضع ولا تخلط فانك اذا اردت تاكيد نفس وعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور
قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون اسعون فكلهم تاكيد القوم واجمعون
تاكيد لكلهم وكذا البواقي في كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول والكل لفظات
التبالية وقال المبرد والزجاج في قولهم في سجود الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول
والاحاطة اتفاقا منهم لو اجتماعهم في وقت واحد فكل يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهم اكرهوا بوزن
لفظ بعض واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قاله
قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل
والمبدل منه الثاني دون الاول بهذا قوله ولا يطرد ما قاله في ما جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو
دون الاول مع انه عطف نسق قوله وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
عطف البيان بل اري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلامهم سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان
بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال الذي
فابدل لكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تع وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال
ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع حداي هم عبد الله وزيد و
قال يا ميّ ان تفقدي قومي ولؤمتم او تحلسيهم فان الدهر خلاس عمرو عبد مناف والزرّي
عمر بطن عن علي ابي الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا
لم نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني
فيه هو المقصود بها فرع الاول والظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه
في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكر فائدة لم يحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا
لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام من نطق وكلام معلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يقتضي ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر
ثم نقول في بدل الكل انه العاري في ذكرها احد ثلاثة بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا
بصفة نحو يزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح
زيد وقد يكون الثاني مجرد التفسير لعدم الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك كون الاول
الاعم المفسر ثانيا وقد اتى ليس للاتيان بالمفسر ولا وذلك نحو برجل زيد فان العاري
الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل
اذ لا فائدة للابهام بعد التفسير ثم ليس كل بعطف البيان من جملة بدل الكل بل كل ما يكون الثاني موضحا للاول
وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله

ابو حفص عمر فان ابن الخطاب اشهر منه بابی حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا
ابو حفص الا اياه واما ان يكون اسمان مطلقان على ذات بانهما احامد وهو بعض افراد الاول سواء
كان الشهر من الاول او افراد اولا كما اذا كان لك اخوة اخوه اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال
مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو احد من جملة
ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم
اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما اعم
للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والغلبة ان يكون المبدل جامدا بحيث لو حذفت
الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله فما لم فان لم يكن حاطب كفى له فلان وابيك رجل خير
منك ابي انت ذو نسبي التصحيح والتصهيل فور الموصوف اي فلان وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة
لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى المتبوع قبله لان الوصف لا يبدل من موصوف
فلم فان قيل ان الله في نحو العاذان الطير يبدل وفي الحطم العاديات صفة وبخلاف التاكيد فانه
وان كان جامدا لكونه كونت معناه مفهوما من التبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما
لم يكن المبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع
كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان
اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالا ونحو يا زيد اخ ويا اخا يا زيد منبنيان
والله يا غلام بسر وبسرا مع يا بالوجهين ويا اخا يا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك
البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد
والحارث لعلامة المذكورة تقديرها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمر بالتنوين كما جاز يا غلام بسر
ويشترط في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والغاية في بدل البعض
والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفوس وذلك انك
المكلم يحتاج بالثاني مع التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلثة
الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز
ان مطلق ويراد به الله نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك
علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولو يجوز ان يقال ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم ومررت بوجوههم اولها اذا اردت رايت اكثر قومك
ومررت بوجوه اولها ولكنك بنيت للاسم توكيدا كقولك نفسه فصيرالك كلهم اجمعون وهذا الذي
قاله قريب لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه فالواو والفرق الاخوان البدل وحكم نكرير العامل
ولو لما ذلك فيما يكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا
ان نمنع ذلك فيما سوى عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق
البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في النعت عطف
بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فان قوله
مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه من بسته بقيتها والرابع ان يقصد اليه
بعد ان غلطت بغيره قوله فان قوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك

اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوه بدل على اخوه المخاطب ولم يكن
بدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل
عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه
من بسته بقيتها اي بين الاول والثاني من بسته بمعنى الكلية والجزئية وهذا الاطلاق فيه تجوز لان
بدل الغلط حاصل في زيد على مراد حماره وبعيت زيدا اخاه ولا بينك في كونه من بدل الغلط واما
قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جمعة لاشتمال المتبوع على التابع لاكاشتمال الظرف على المظروف من حيث
كون به الاعلية اجمالي او متعاضيا له بوجه ما بحيث يقع النفس عند ذكر الاول مشوقة الى الذكر
ثان منتظرة له فيجيء الثاني محصلا لما اجمل في الاول مسالة وقال المبرد والفراء متقاربان يسمى بدل
الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل لعهد وسم لوادي عجاب في قولك اعجبني
زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمة ودمه بل لمعنى فيه وكذا
سلب ظاهر وانه لم يسلب نفسه بل سلب شيء عنه وكذا السوال عن نفس الشهر في قوله يسئلونك عن
الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير
مفيد الا لتعلمهم بذلك الاخدود وما تحويه من الحطب نحو فلان ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لو ان
ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا يقول في بدل الاشتمال نحو قتل الدهر يا فلان وبني الوزير
وكل وهو لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه مسائل سعى النفس مع ذكر الاول
متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير
ان القاتل مسافه وكذا في امثاله فلا يكون مثل هذا الا بدال مطلقا والدليل حصر الابدال في الاربعة انه
لا يخلو اما ان يكون مدلول الثاني مدلول الاول او لا فالاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه
بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند او المسند اليه مشتملا على
الثاني اي متعاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وبهذا الذي سمعت
بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم تبدو لك انك غالط الكلام
الثاني اجنبيا وبهذا معدود الشعراء لكثرة المبالغة والتفنن في الفصاحة وشرط ان يرتقي من الادنى
الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت معتمدا للذكر الا نجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الى
الاسم بها بالبدل وكذا قولك بدر شمس واما غلط صرف فحقيق كما اذا اردت مثلا ان تقول رايت
حمارا وسفك لشانك الى رجل ثم بدا لك فقلت حمارا وانسانا وهو ان يتعمد ذكر ما هو
غلط ولا سفك لشانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود وكذا
الغلط المعروف وابدال النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن ذوية وفطانة فلم يكثر في شعر
اصلا وان وقع في كلام محمد الا مرادا عن الاول الغلط فيه بين ومعنى بدل الغلط البدل الذي
كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل
يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الاول
الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعها ايضا قوله ويكونان
معرفتين ونكرتين ومختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة
اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يتفقان معرفتين ونكرتين والاول معرفة

والثانية نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اختك برجل اخ لك
بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راسي له بزيد راس له برجل راسه امثلة
الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار
برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك
على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثانية نكرة مبدلة
من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان
مثل حطم وخنع من الظن لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر انا وجدنا بني
جلان كلهم كساعد النصب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر قوله فلا وابنك
خير ميل البيت فان لم يفد النكرة الا بافادة الاول لم يجز لانه يكون انها ما بعد التفسير نحو بزيد
رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي
بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى كانت باعتبار
التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو قولك
لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون
اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد
وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة اي انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه
هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع
اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت
بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخيك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض
قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد
وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو
تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله
والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا
جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر
زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة
وربما يسمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له
ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين
من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير
اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا
الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد الام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر
ارضيا على حذف المضاف سهلها او جبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد بوده قال ابن

ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى
في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر اه اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان
ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني بالسجن
والاداهم رجلي ورجل شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا ويا الفيتني
حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بني المسكين مررت ولا عليك الكريم
المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة
بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاولى واما بدل
الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما
اعرف المعارف كان البدل ابعض في التعريف من المبدل منه فيكون ابعض في الافادة منه اذ المدلولان
واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا
الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة
المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضره نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا يرى الى جواز مررت
بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست
في تلك النكرة استدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا
والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت
مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا يرى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم للاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب
وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني يعجبني جمالك
ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما يتضمن معنى
الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن
الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل
واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول
ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود
الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي
مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ
دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان
السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد يبدل الفعل من الفعل
اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول
الشاعر ان على الله ان تبايعا توجد كرها او يجي طايعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
تاكيدا لا بدلا نحو جاء في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد كان لكم في فئتين التقتا فئة
تقاتل للاية اي منهم فئة وقال الشاعر وكنت كذا رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان
فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجل رجل فاضل واخر كريم

وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
يؤتى بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالنسوق اما لابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل
قولهم ان النكرة لا تؤكد وان كان تقديم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول المبتوع
في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على النسوق فلان البدل الذي هو منوي
الى الملبدل منه اما بالكلية او بالبعضية او الاشتمال واما بدل الغلط صادر والنسوق اجنبي من متبوعه فوجب
عطف البيان تابع مخصص موضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل الغلطي في مثل
انا ابن التارك البكري بشر قوله يوضح متبوعه تخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق
اصل نسبته او شموله لاجزائه وعدم ايضاح للنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة
لان الاول عندهم في حكم المطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير الصفة
خرجت الصفة والاولى ان يحد بها للحكم الاجمالي الثالث فيدخل فيها عطف البيان كما مر لنا وقيد
بدل الغلط باحد يدل المصرح بطرح البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعمى الى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فقال ان امي عجوز وانا بها بر فربما استحملت فطنة كاذبا فلم يحملها فاطلق
الاعرابي محل بعير ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي حلف بعيني اقسم بالله ابو حفص عمر
فاسرها من نفسه ولا بدى اغفر له اللهم ان كان حجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صر فحتى لصعا فاخذ بيده فقال ضع عنك احليك فوضع فاذا هي بعنه
عجفاء فحمل على بعيره وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انا الاكل في مثل اشارة
الى ان الفرد يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الكريم ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز
الحارث وكذا يا غلام زيد زيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفاء
يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال لابي علي الفسوي على ان الثاني عطف بيان لا بدل والبرد انكر
وانه الحق وقال لا يجوز في بيت الا النصب بناء على ان زيدا والبدل يجب جوازه اذا ورد مقام المتبوع
والبيت للعجاج الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثانية في مفعول الثاني اذا جعلنا
بمعنى التصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير اذا كان فاعل عليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ونحو قولهم اجمعين من زيد علمه ومن عمرو حوضه والثاني فيهما كائن عطف بيان والمعطوف
عليه محذوف والاصل اجمعين شيء من اوصاف زيد علمه وحصل من حصاله عمرو جوده وكذا كسرت من
زيد بيته اي كسرت عضوا منه بيته حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه
ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين
قوله المبني ما اسبه مبنى الاصل او وقع عن مركب كما مر في حد المعرب ضرب اما مثنى فلفقدان
موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف ياتا ثا وزيد وعمرو
بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل
كما يجيء قال والمبني الحد بلفظها او لانها لمجرد احد الشيئين هنا الاول كما في تبيين الماهية
قال ولم اقف في حد على مختلفا احتراز عن كاين التي اختلف في فتوى ابي الدود
كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقدم الكلام عليه في حد المعرب فلي بيده وبهذا الحد يتضح الجواب عن
ماهية المسمى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني

المبني لفظ المبني قوله والقابة بضم وفتح وكسر ووقف اي الفات حركات اواخره وسكونها القمع والكسر
القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك
في زيد انه متحرك بالضم في محل الرفع اولها هذا ولهذا كقولك في جسم رجل انه متحرك بالضم ولا يقع على حروف
البناء فلا يقال ان بابا زيد مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على المعرفي
ايضا فيقال في جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المعرب والذي يغلب في ظني
ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المبينة فالرفع كالضم
والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات
مجازا لقولهم في ضرب الزيدين ان الدين منصوب مجازا فكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا
اسم المنسوب على الناسب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمدات الدول
منصوب والتاء مجرور فابى المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك
الحركات مجازا فيقال في رجلين انه مفتوح وكواو الاسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون
انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد الضمير على النحاة الطاهر فهم ان يا زيدان مبني على الضم وفي
رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها في اصطلاح
البصريين تقديمهم وتاخيرهم بعضا على الباقي واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب والبناء على
العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي للضمائر واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها على البناء
كون الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلع على ذلك عند
اخر باب احدهما البناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واحرى للحركة
المعينة لم احسرت دون الباقي قوله والضمير اوضع لمتكلم او مخاطب او غايب يتقدم ذكر لفظا او
حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا
ضمير الغايب نص على ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد وانا ضربت وفي المتصل يحصل
رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بهما او عرفا النفس ولفظ
لفظ المذكور مكان ضمير الغايب من يعاونهما اذ غير الجواز واما لمس المضمرات اما لشبههما بالحرف وضعا
على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم احدث بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما مجراها
للباب لاحتياجها الى الغير اعني المضمر في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف
الى لفظ يقدم به معناها الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء
توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني
عن الاعراب الدوري اذ كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم كخرج
قولا من اسمه زيد زيد ضرب وقولك وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا
فان لفظ زيد وان الطق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب
ولا للغايب لتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة وكلها موضوعة للغيبة مطلقا الا باعتبار تقدم الذكر
فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المتكلم قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب وانا زيد
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان ياء ليل المخاطب وليس في زيد ضرب ليل التكلم قول لفظا او معنى

او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو زيدا ضرب زيد غلامه والاخر متقدما لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للضمير بان يكون الضمير جزء مدلول ذلك كقولك اعد لها هو اقرب التقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على الضمير التزاما لا لفظا كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة للتعريف المألوفة لان عادتهم جعل التقدير قسم اللفظ لا قسيمه كما قالوا في الكتاب في المعرب لا خلاف في العوامل لفظا او تقديرا وقالوا بعيد التقدير مما يعد ثم قالوا واللفظي فيما عدا المحل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز تسليب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ الضمير مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير هل تعد نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ايضا من هذا القسم لان الضمير فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المضمر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر كواعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير متقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلو كان متقدم حيث المعنى لم يكن فصلا من باب التقدم معه لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقال التقدم اللفظي ان يذكر المضمر قبل الضمير ذكر اصريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير سمان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر مضروبه اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون الابعد نحو جاءني غلام هند وجاهل وكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المضمر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المضمر قبل الضمير وذلك مضروب كمفعول الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيدا وهي الابتداء المقتضي لان الابتداء قبل الخبر نحو في داره زيد وهي المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت وداره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المضمر لضمير متصل لذلك الفعل نحو هذا سوار قد للقمر يدرسا او منفصل عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا العطفة كقوله اذا جاء نصر الله والفتح حتى توارت بالحجاب اذ الكلام المستلزم للمضمر المستلزم ما قد يبا كقوله تعالى ولابويه او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر اللتي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله كل من عليها فان وكذا قوله فان كانت واحدة اي كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم لحكمي ان يكون المضمر متأخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الذي لذلك الضمير فنقول لسانه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لان

لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فاذا ذكره ولم يتقدمه مفسر بقي منكرا لم يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلف في وضعه فان قلت فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المضمر بانه يذكر اولا شيئا منها حتى يتشوف نفس السامع الى المفسر على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وابلغ في تمكن ذلك المفسر منها مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا المضمر الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام تصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي يؤدي اليه نكره كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه ليس بقوة ما كان في الاول لان التفسير يحصل بعود ذكره مبهما فقبل الوصول الى المفسر فيه الابهام الذي في النكرات وهذا يجامع دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بانتفائه على وضعه من التعريف لانه حصل خبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمفاد الذي يكتفي التعريف من المضاف اليه اعني قولهم مررت برجل وثم رجلان وبكم رجل وساء مثلا فظاهر لان الاسم المجرور لم يؤت به الا لعود الضمير والمفسر فنصب على التمييز قايم مقام المفسر المتقدم فالخبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير سد عنه مفسره نحو مررت به زيدا لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في نعم الثاني والقصة فالجملة بعده وان لم يأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لعدم لسان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالبتداء سبيل الاسنان به مبهما فهذا التفسير والاول واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على ما هو المشهور فليس لان يجوز تاخير المفسر لفظا وعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التعجيم مع اتصال المفسر كما في ضميري الشان والقصة في ضمير التنازع معدوما عنى قصد التعجيم والجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير فضعف من ثمة حذف الكاني الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وهو الجاء المبرد والحفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المتقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع قال المارد ت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتصلت المفسر وذهنك لم يصرح به الابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتصل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتصل في حكم المفسر المتقدم ولا تنسية ما ذكرنا في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم لقوله وهو متصل او منفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء له بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو الا ابوه وما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت قايما عند الجمهور وذلك لانه يجوز للمستقل بنفسه وفصله عن عامله نحو اليوم انت قايما فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالجزء له لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخر تصاريفها كلها متصلة كما يجيء في تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز

في جميع تاكيد الفاعل لا فاعل كما يجئ شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزيد وجلد وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور
فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فتلك ستة انواع الاول ضربت وضربت
الضربين وضربن والثاني انا الذاهبة والثالث ضربني الى ضربتين والرابع اياي الي اياك وايس
علامة وفي الى غلامي وغلامهن وغلامهن اعلم ان الضمير اما كان مرفوعا ومنصوبا او مجرورا لان الضمير
كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله لان الاختصار فكما ان الظاهر مرفوعا و
منصوبا ومجرورا انما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء المحصور لما قبله
بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف اليه
قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون
لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطبا وغايب وكل واحد من هذه
الثلاثة اما ان يكون للمفرد او مثنى او مجموع صالت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون المذكر
او مونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وصعوا للمتكلم منها لفظين بعد لان
على ستة الفاظ المذكرة كضربت وضربنا وفرق بينهما بالتاء لان الواحد المذكر في المونث ومرتبا بين
الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر
والمونث مفرقا كان او غيره لعلة الالتباس في المتكلم وانما اثر بجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي انا
وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه
لان منتاها اسم انضم اليه لفظ آخر مثل بدليل انك اذا قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد
وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى والمجموع فقيل لك فصل قلت انا وزيد
وانا وانت او انا وهو انما والاسمين والاسماء في اللفظ حاصل لم يمكن اجزاء سنة وجمعه
على وفق ما اتى عليه سايز الساداني والمجموع فاريحلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيما للمذكر من
اللبس بسبب القرابين وقد يقول العظيم فعلنا ونحن وانا باعدة النفس وجمعه على الجماعة وقد
للمخاطب منها خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتي وضربتم وضربتن والخامس مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهي ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو
ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتا
حرف التانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في المبارز نحو هو وهي
هذا وتفقة الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب
خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اقوى ما ابتداء بوضعه من الانواع
الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخص فقولوا
انا صعوا التاء في المتكلم لمناسبة الفتحة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان الالتباس وضع المتكلم اولا
ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم والمخاطب وتخفيفا ولسروا للمخاطبة فرقا
ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر في التخفيف بدا ولي
وايضا هو مقدم على المونث فحق للعرف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في نحما

في نحما وقيل واو الجمع في نحو الذين يلبسون المثنى بالمخاطب اذا اسقطت فتحته للوقف والجمع بالكسر الشيع
صعته وكان اولى بالحرف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستعملة قبل الالف والواو واليم اقوى وفي
الصحيحة الحروف العلة لعينها ولكونها من مخرج الواو وبشفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يفهم قبل
الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اسكان الواو ومضموما ما قبلها ولذلك
لانهم لما سوا الضمايرو جمعوها والقصد وضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يالوا بنوف المثنى والمجموع
بعد الالف والواو كما الوا انها في هذان واللذان والذين فوقع الواو والنون في الجمع في الاخر مضموما
ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الواو
من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه والجمع ومن اسكان الواو ومضموما ما قبلها فلان ذلك مستعمل
في الاسم المعرب كما يجئ في التصريف واما ان واي هم الجمع ضمير نحو ضربتون وجب في الاخر رجوع
الضم والواو لان الضمير لما تصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس
حذف الواو وسكون الميم مع الضمير ايضا ولم يتابعه ذهب اليه واذا التقى هم الجمع ساكنا بعدها ضمت
الميم ردا لها الى اصلها وقد يكسر كما يجئ وزيدت للمونث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو
في المذكر وانما اختار النون لانها بينة بسبب العد للميم والواو ومعاكس الثلاثة من حروف الزيادة
واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان معرض الغايب لفظا مفقدا ما في الاصل بخلاف المتكلم
والمخاطب اراد وا ان يكون ضمايرها فاسدا واي المفردين بغاية التخفيف
وهي التقدير من دون ان ينطق بشيء منه واقتصروا للمثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو
علامة التثنية في كل منهي وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال
ولوان الاطبا كانوا حولي وكان مع الاطباء الاساة استقال لواو المضموم ما قبلها في الجر
واقتصروا على نون واحدة في علامة الواو اذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في النحو زيد
ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لصبي العبارة عليهم لانه لم يسمع لهذين الضميرين لفظ
ضمير واعنيهما بالفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا هو ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المضمر به
وكيف اذا يجوز الفصل بين العامل وهذا المضمر به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل الفصل المضمر
به غير المتصل فهو حكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون
اقل من الالف بصيغة او ثلثة وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى والغايب
ضربت وضربا في حروف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروف
كناية التانيث كما يجئ في اخر الكتاب نحو اما انت وانا وانتما وانتم وانتن وانتما وانتم وانتن
هذا كله من الماضي واما في المضارع والامر فلم يرد الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة
بالفاعل لان افعل مختص بالمتكلم وحده انا ونفعل مختص بمن فيه احدى الهمزة والنون نحن وكذا يفعل في
المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة
لكنهم لم يبرزوا ضمير اجزاء المفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا
هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في يضربن ليس بضمير بل هو وحده تانيث كما قيل في يد
والضمير لازم الاستتار او انه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر

والنون ماخوذان من المضارع كما يجئ في قسم الافعال ومذهب الفارسي ان الحرف الاخير في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في جمع المذكر والمؤنث والتاء في المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حمله للمضارع على اسم الفاعل واستكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها كالة بادية الفعل فلم يطهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجئ بعد وانما الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها للعامة كالزيدان والزيدون فرق وقد زيدت علامة للمثنى والجمع بالالف فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات العامة وجموعها لان الصفات فروع الجامد لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة للمثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاسكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في الجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهر بن لساء بضمير انفصالهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لم يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو غلام زيد ركب غلام زيد لم يعمل جاءني وفي غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تنبيها لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا اختفى في المثنى والجموع فالاستتار في مفرداتها احرى فلزم الاستتار في الكل فلا يرى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو قايم بها واما قايم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما يجئ ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات احدوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل الهمزة ياء نحو هنا وقد يمد همزته نحو انا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف توفي بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحتها وقفا بها السكت قال حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادخري فعلى بذله من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة بدون المكسورة قال ابو علي لم اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالله ولم ان لا يثبت الالف وصلا في موضع وجوب الوقف فيبنى ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الادغام مع فتح النون او سكونه وعامة هاء السكت له وقفا لبيان ان ما زاده لكون بنا لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا للمرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة ونحن يكون للاثنين وضعه اما لكون بعضا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكاف انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فاسدوا انا المتكلم وكان البيان ان يلحق بالتاء المضمومة لان التاء للمتكلم لما كان اصله حملوا ترك العلامة له علامة وبنوا ان المخاطبين بناء لوقوعه بعد ان كالاسمية في اللفظية وفي التعرف والفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتفرعة كانت مرفوعة متصلة فلما اراد وا انفصالها رجعوها بان استعملوها كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواتها وهو ان الكاف المتفرعة كانت متصلة فاراد وا الاستقلال لها لفظا ليصير منفصلة فحملوا اياها عليها فالضمائر هي اللتي بلا ايا واياها عماد لها وما ارى هذا القول يقبل امن الصواب في المواضعين وقال في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين الاشباع والضمير هو الهاء وحدها وليلى التثنية والجمع فانك تقول فيهما انهما والذي هو الوجه لان حروف الاشباع لا يبتدا بها ولا يلبث الا في الفروع وانما هي كالواو والالف لتصير الكلمة بالفتحة مستقلا حتى يصح كونها ضميرا منفصلا او لان الحركة كانت كانها للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم الاستقلال لها اسكنت الواو والياء نحو انهو وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوا وهما وهوم وهين مخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا سبيل من الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا يقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضارب الا هما وليس كهاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام الابتداء جايز كما يجئ في التعريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناء بشري رحله قاب قوسين او ادنى لمن جعل رخوا لملاط نجيب وقوله دار لسعد اذ هن هوى ويسكنها قيس واسد ويشددها همدان قال وانشاني مشهدة يثنيها وهو على من صبه الله علقم ثم كما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لكان النصب علامة الفضلة بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فاسدوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجئ بعيد لو صح المتكلم بها بادا ما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة وبالمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التعرف نحو كرمكم كما كم كن وبعض العرب يلحق الكاف المذكر انا انفصلت نهاء الضمير الفاء وكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتنيه تشبيها الكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء التانيث مع الهاء قال رببته فاقصدت والخطاءة الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمع بعد تاء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما اراد وا وضع المتصل الغايب من هذا العلم اختبروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغايب فخذفوا لحركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا انا في الفاء فصار هما لدن ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء نحو بهي لما تذكر فحملوا القياس المؤنث بالذكر وحركوا هاء التذكير ضمة الدال نحو قبلهم ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يقلبون ضمتها ويقولون بيهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلة ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين لكون الواو والساكنة وليت الكسرة والياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء نحو منه ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في الاشباع والمثنى والجمعين نحو منه ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في الاشباع

حركتها وتركه فتقول بيطر في هاء الذكر فان وليت المتحرك اسبقت حركتها نحو تترى وقرئ وحوتهو
وعلى هو فيقول من الضم واو ومن الكسر ياء وسواء قبل وكلاهما يجوز وبعضهم الوصل اى الواو
والياء بعد المتحرك اختيارا مع ايقاء ضمة الهاء وكسرها كما هو وعليه ويجوز وبه تسكين الهاء
ايضا كقولك قبت لزيد البيت الفيق اربعه وطوائ متتاقان لكه اردفان وغيرهم يجوز وبهما اى
اختلاس الحركة وخوفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء الذكر ساكنا نحو فليدن كان
الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اى ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه
التقا ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهْ ومنهْ ونحوها فعلها هذا نحو في هاء الذكر الا بعد
الكسرة او الياء باعتبار عرضها وكسرها واختلاسها واصلها اربع لغات والكسر اكثر واشهر للاولى
كسر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة لان في الاول شبه التقاء الساكنين و
الثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وبهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة
ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ونحو فيها اذا كانت بعد
الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان تحرك ما قبل هاء المذكر حرف لين
حرفا نحو خير نصه وفصله او وقفا نحو فالقه واعلم جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها
في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن الحذوف قبلها حرفا عارضا وجاز باسكان الهاء
اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمع فاذا
كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وعلهم مهم وان كان الفا او واوا وساكن صحيح
فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما وعنهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاشباع وعند الحاجز غير
حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء ساكنة فمن قال في الواحد بهي وعليهي وهم اهل الحجاز
قال في المثنى والجمع انا يضم الهاء نحو ان عليهما وعليهمو ومنهمو ونحلهما ونحلهمو ونحلهم مهم و
نحلهن وحمزة يحقق بالضم في جميع الذكر ثلث كلمات عليهم اليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء فيها
بدلا من الالف فاعطي الباء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولزاه على الاصل وكان يجب على هذا
التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه وعليها وعليهن وهم يقرأ ولعل ذلك لان الاشباع
الاش وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في
حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء والكسرة فلا يجوز ان يقف عليها الا ولا فان وقفت عليها فلا بد
من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر يجذف صلاتها في الوقف نحو صربته وبه وبكم
الا الالف في نحو ضربها وبها وان لم يقف عليها فلا يجوز ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها
ساكن يكسر الميم لاتباع كسر الهاء والتقاء الساكنين اقبس مزيد ونهم امرأتين وعليهم الولد على قراءة
ابي عمرو وما في القراءة على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فان سكن اشهر نحو عليهم
غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع
الكسر فيه في مثل اقبس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حاليان قبل الساكن
الكسر والضم كل بهما مع اختلاس وترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون لاشباع الضمة واشباع
وان كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو عليهمو ونهمو وقفا
على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في انتم وغريم وغلهمكم فلهما ايضا خمسة احوال

حالان قبل الساكن الضم وهو الاصفيه والاشهر الاشباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو
في غاية العلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك لا قبل الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها وصلها
بواو والثالثة وهي مختصة بميم ضلها بها كسرها وياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهي وبهمي فكسر الميم
لمجانسة الياء او الكسر قبل الهاء وقلب الياء واوا لوصل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغ
من وضع المنصوب المتصل احد واحى وضع المنصوب المنفصل فقال واما منفي بصفة غير المنصوب
المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو اياه الا
ان اياه قال ما يتصل به بعد حرف بدءة على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان
اياه مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانتِ وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال
الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف اليها اليها لقولهم وانا الثواب وهو ضعيف لان
الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي انا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان ايا بمعنى نفس
وقال قوم الكوفيين اياك واياه واياي بكمالها وهو ضعيف لان لبس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة
ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كثير من البصريين ان الضمائر هي الكافة
بايا وانا دعامة لها نصير مشتملا منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمناه في انت
وقد يصح هذه في انا وقد يبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير الجر وعلى المنصوب لان الجر و
منصوب لكن بواسطة وحملوا على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون الجر و متصلا على ما مضى فضمير
الجر و مثل المنصوب المتصل سواء قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة
وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه ليستتر
من الضمائر الا المرفوع لان المنصوب والجر و فضلة لانهما معمولان والمرفوع فاعل وهو كجزء
الفعل فجوز وا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار واستتار الفاعل لان الفاعل وحاصة
الضمير المتصل نحو الفعل فالتقوا لفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة الشهيرة شيء ويكون فيما ابقى
دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتار فيما يستتر فيه قوة ضمه ولا يظهر اصلا الضمير
المتصل في غاية الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل
وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي نحو منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي
افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع
ما يظهر في نحو اسكن انت وزيد تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل
الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل الغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد
وما ضرب الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو ما قائم الزيدان وما قاموا
وكذا في الظروف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان
خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات والمضمر المنفصل نحو هيهات هما قوله ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف فالاول يكون العامل معنويا او حرفيا
والضمير مرفوع او يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا ايا
واياك والشر وانا زيدا وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر والمتصل
المستتر لانه احصر من المتصل البارز عند عوف اللبس بالاستتار لكونه اختصر من المنفصل

ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله مضى واخصر منه لفظا اقول الفرق بين
المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور ولهذا ذكروا فيهما
فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الآخر
من الكلمة التي يليها وكون الشيء كجزء كلما امكن اولى ما يجب مهما امكن اذا كانت مقتضية له بلا معارضة ومن حيث الذات
والفعل مقتض للمرفوع كذلك دون ثم لا يحل محله صح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه
واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من
الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة ومسمى وجرمها اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم
وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ لجزء كل اسم رافعا ولجزء الحرف واما جملة وليس المرفوع ابدا
من لوازم احدهما واما كالمجازية وليست ابدا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على
الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشابهة لو بالاصالة
واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها كان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع
بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل
او الظرف والجار والمجرور وهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا بقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بلا معالجة وسائر ما
ينصب الضمائر وان واخواتها والمجازية نحو ما زيدا اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم
الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل ويحمل عليه كما ان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء
المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل
به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغيره الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا
قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعملا فيهما الفعل وغيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في
مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا
نحو فولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من ضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد
من باب بعد المفعول على احتمال واما لزوم الانفصال في الموضعين الاولين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من الفعل
المحذوف والموضع الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون ايا
اما تأكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولتبتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظه احبك لقيت زيدا اياه
او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت
الا اياك وما ضربني الا انا واما قوله وما ابالي اذا ما كنت حارتنا الا يجاورنا الا كريم فساد لا يقاس عليه
وكذا اذا وقع بعد مفرغ الا كقولك ما يوم قرى انما نقتل ابانا ومنها ان يجيء ما نحو ما في اما انت او زيد
ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون تابعا لمفعولي علمت
او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت
زيدا بكرا واعطيت زيدا عمرا وقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ويجب
ان يقول الذي علمته زيدا وللذي اعطيته زيدا لئلا يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس الا بالفصل
نحو ما اعطيت الا ايا وللا انفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول في اعطيت زيدا درهما فقولك
الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع

نعم من مراد اللفظ والمعنى ومن جوز المتصل متوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس
بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم
اولى من قولك الذي علمته قائم وذلك لتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني او العامل فيه في
الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون
مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما
لا مشبهة لها واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور
فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو ما زيد قائما الا انا
وانت ضاربه اما انا واخوك وبهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار انا وانت ومثله
ومثل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تأكيد للضمير المستكن فيها لا فاعل لها
كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطرقا نحن الزيدان الهندوان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف
نحو جاءني رجل قاعد دون غلمانه وقال الزمخشري فما حاجته بل تقول ضاربهم نحن وضاربيهما هما والدليل
ذلك فهو فاعل كما قيل ولكن يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع عين واحدة
اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انتما وما قائمك هما وما في الدار انتما عبداني على وذلك
لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين ما معنى بالمرفوع تكون احدى جزأي الجملة اذن الى اللفظ فهما
بينة كابنا احدى جزأي الجملة وبينة اذ لم يكن كذلك كجزء الفعل فان الضمير فيه احد جزأي الجملة ابدا
فلم يحتج الى الفرق فما ورد بإسكان الضمير فيه على ما هو حق باثبات الفعل كما يجيء فان لم يفصل الضمير
عن عامله ولم يرفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى
كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لم يكن هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونه
اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي يرد عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها
في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا
وان وليه بلا فصل لانه لا يتقدر بالفعل الا مع صحته ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضف
والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا بها اكثر في الضمير المرفوع مع غير
الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا
كالمجازية نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما المرفوع لم يجز الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو
ما انا ضارب الا اياك وانا ضاربك اما اياك وما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يجوز من ان كان
الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو هيهات انك قائم وانك في الدار ولا
تقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقولك تراكها من ابل تراكها ونقوله رويد وحبيله
وحكي يونس عليكم ونحوه واغا وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا الى المنفصل لم يجيء الا عند التعذر المتصل
وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه وحبيلكه اياه وعليكه وعليك
اياه تشبيها لها بحروف الجر نحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فاذا كان منونا لم يتصل
المنصوب به للتفاوت بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها نقول
اعجبني ضربا اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا يمتنع عما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك

وضاربوك ان يكون نحذف فى نحو ضربك ايانا للمعاقبة لما للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر فى باب الاضافة
وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبنى الضرب اياك لمعاقبة اللام للاضافة واللام للتقوية
فى تمام الكلمة به ويجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول فحى اتصال
الضمير بهما سواء كانا او لا خلافا كما مضى فى باب الاضافة واتصاله بهما او بالمصدر لكونهما
مشابهتهما للفعل الذى هو شابه المصدر له نحو ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك
والمعطاك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار فلكونهما قائمين مقام الفعل
اللازم كما يجىء بعد هما ضمير منصوب بهما ولحمد الى شرح ما يحتاج اليه الشروح من كلام المص قوله والافصل
لغرض احترازى عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض
فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت ليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس
باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد
ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قبل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال
انه يفيد القصر كقولك تقيا بل الله فاعبد اى لا تعبد الا الله وكذا تقول فى المفعول المطلق ضربته زيدا
اى ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا
زيدا اياه واما نحو قولهم ضعف اياهم الارض ومرورى به فلا يكون عندهم صفة جرت على غير
من هى له وقد ذكرنا انه ليس عندهم صفة بل هو تاكيد للمذكور اليه ثم تقول انما ابرز نحو الضمير
تاكيدا اذا جرت الصفة على غيرها بما له ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعنى
بالجرى ان يكون نعتا نحو مررت برجل ضاربته هو او حالا نحو فوالذى جئتنا فى وجاءنى زيد ضاربه
انا او صلة نحو الضاربه انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فتقول اذا اختلف ما جرى عليه
متحمل الضمير المؤكد وما هو له فى الافراد او فرعيته اعنى التثنية والجمع وفى التذكير او فرعه اى التانيث فلا
لبس سواء كان التحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات بالضمير
فى ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد للهند وان اتفقا فى الافراد او فرعيته وفى التذكير او فرعه
فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل فلما كان المتحمل وصفه ولم يرتفع ذلك اللبس بالاتيان
بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او مضربه هو والزيدان العمران ضاربا هما او يضربانهما وكذا فى المؤنث
والجمعين وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته والزيدون
نحن ضربانا او يضربانا وهند انا ضربتنى او مربتنى الا فى غاية الضارع مع المخاطب وفى غايتيه مع
المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما
فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بابراز الضمير كانا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانا هما نحن والزيدون نحو
ضاربونا هم وكقولك المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الالتباس بالمنفصل اللبس فى هذه الصور
طرد الاتيان به عند البصريين فى صورة الثلث اعنى اذا كان للبس ويرتفع بالضمير واذا كان لم يرتفع
واذا لم يكن واحدا الكمى فيوجد ما جاز وانزك التاكيد بالمنفصل فى الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد
ضاربته فلو قال امرأة اسرى ليلك ودونه من الارض موماة ويبداه سملق لمحقوقة ان يستجاب لها
دعاء وان يعلى ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بغيره ولم يعد فى مذهبهم واما الفصل فقد انفقوا

كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير الفصل اذا لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الذى فى اربعة مواضع فقط
كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس التاكيد حاصل فيها فى كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له
غيبة وخطابا وتكلما فان قلت صير المفعول مع هذا الاختلاف فرارا من اللبس فى نحو قولك انا زيد ضاربه
بالهاء يعرف ان ضارب عندك انا اذ لو كان عندك الى زيد لقلت انا زيد ضاربى فلم يكتفوا به
قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه حذف الا لبس على تقدير
حذفه فانى بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس قوله واذا اجتمع ضميران متصلان احدهما مرفوعا
فان كان احدهما المرفوع فمنه فلك الخيار فى الثانى مثل اعطيتكه وضربكه والا فهو منفصل مثل اعطيته
اياك واياه اذا ولى ضميران عاملا حط لما من موانع اتصال الضمير بالذكر فان كان احدهما مرفوعا
منفصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع بمنزلة جزء من الاتصال وكاينا
من الفعل حتى سكن لام الكلمة وكل ضمير يجىء ذلك المرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من
ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربنك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب واما وجب
اتصال الثانى كونه متصلا بغير العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من الفعل فكما تعين على ما مر ان ولى
العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطانى زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير
مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه فى التعريف او لا
او مساويا فالاول يجب انفصاله عن سيبويه وغير سيبويه جوزا الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد
واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا حلفتكه وحلفتك اياه ويجب اتصال ان المتصل
الاول اسرفهما نحو زيد اعطانى اذ لو كان منفصلا لبقى الثانى بعلقه بما هو اسرفهما وهو
من حيث هو بالاتصال ووجد الانفصال ان المتصل الاول فضلة ليس بمتصل كالمتصل المرفوع والانفصال
فى باب خلت اولى منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى
كما مضى فى باب ما لم يسم فاعله فكان الثانى اتصل بغير الفاعل وفى مفعولى خلت بعد ابجيء المتدا
والخبر الذين حقهما الانفصال ووجب اتصال اولهما لفرعيته من الفعل فلان ولى فى الثانى الانفصال
رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن الخاة تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال ربما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا
الحرف غير موضعها واستحاد المبرد مذهب الخاة فاعلم يجىء فى الثانى الاتصال ههنا سماعا لان الثانى
اسرف من الاول بكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو اد فى منه والذى يجوز ذلك قياسا
وسماعا نظرا الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المتاخر للمتصل المنصوب فتقول
ان كان غاسوقا نحو اعطاهوها واعطاهاها قد سيبويه حال الاتصال وهو على لكنه ليس بالكثير
فى كلام هم بل الاكثر انفصال الثانى وان لم يكونا غايتين فلا يجوز حذر اتصال الثانى ومستحسن فيما
عدا الغايتين عند سيبويه والزم الخاة الغايتين بجواز اعطاهوك واعطاهانى بجوز ضحكنى
اى ضحك نفسى وهذا دليل على انهم لا يقولون به وربما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور
لم يات الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله واما جاز ذلك فى الغايتين
تعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ لا يسقط اجتماع المثلين
لفظا ومعنى واما يجىء فى التابع نحو ضربهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدى للمفعول

ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال
التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل
ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو
زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فحكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما
منصوب اي ينظر الى الثاني مثل هو ابغض تعريفا او ازيد او مساوي وتقول في الابغض ضربكما ضربك
اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها
وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال
فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به
من المصدر واسم الفاعل لانه لطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما بمشابهة وكذا اشد الاتصال في الثاني
فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمه لضغمهما
يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف
من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك
انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة
في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء احدهما اعرف او لا قوله فان كان
احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال
الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف
ولم يقدمه وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك واذا اجتمعت الشروط
الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا والثاني ان يكون احدهما اعرف والثالث ان يكون الاعرف
مقدما كان لك الخيار في الثاني وهي ان لا قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك
اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك والثاني منفصل قوله والمختار
في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت وجاء لولاك وعساك الى اخرها انما كان
المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله
بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قايما قيام زيد كما يجيء في الافعال
الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال
ليت هذا الليل شهر الزهر سي لا يرى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء
على ما حكى سيبويه ليسي وكانني قال عددت قومي كعديد القطن اذ ذهب القوم القرام ليسي
وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسي وقال ابو الاسود فان يكنها او تكنه
فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكفته كضربته
قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع
منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب الابتداء فيجب على الاوجه
الثلثة الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خلطا
والصحيح وروده ان كان قليلا قوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه

باجرامه من قلة النيق منهو والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو
لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها
كما يجيء وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق
نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال ابو سعيد السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع
بالابتداء كما في حسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد
له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير
مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده
يعتبر واحد وهو يعتبر لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا
يرجح ومذهب الاخفش بان يعتبر الضماير لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف يعتبر
لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل
وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل ما بعده فاعله
وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المستقل نحو عساك وفيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول
على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق يقول عساك ان تفعل كذا يحمله على لعل في اسمه
فتصيبه به وتبقى خبره مقربا بان كما كان مقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر
من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق
خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب
خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال قوله عسى زيد يخرج وذلك
لحملهم عسى على لعل في اسمه فاخر واخبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا بان حملا لها على عسى في الخبر
وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم
الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل
في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغير عسى كما قال
في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان خبر لولاك
عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا
بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تغازعني لعلي او عساني لان هذه
النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية في اصلها والضماير
المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل خبرا لها
كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو قول متى قد اتى اناكا
يا ابتا عليك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع
فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا
شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك
ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون

يفعل في عاكر يفعل حاله من الكاف ويضر اسم عين على حسب ما ول الكلام كما تقول في عاكر يظن بكر
عسى الواصل اباك طافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم يسمع بالمعيدي فكيف يفعل بولا من الكلام
كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف لكان كذا لكان عسى اباك اولى كما قلنا في كنت اباك لانه خبر
المبتداء وايضا ليس لذكر المضمر مفسر ظاهر وباني الوجهين المنفيين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم
اي جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله ما ابتا علكرا وعساكا
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاء بي زيد ليس الجاء اي ليس الجاء بي الا زيدا واما
مذكور كما في توكد عساك ان تفعل وكذا في عساك يفعل بتقدير ان اقول ان اراد ان يجز في الفاعل
اضمار كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف للترجيح فيكون ذهب
الكسائي في جواز الحذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير
المنصوب ويكون عساك ان تفعل غيرا بمنزلة ضاربك الفعل كما كان عسيت ان يخرج عند النحاة بمنزلة
ماربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتداء وخبره لان احدهما حشو والاخر حديث الا ان يقدر
في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عاكر صاحبا ان تفعل كما يجيء في افعال المقاربة قوله
ونون الوقاية مع الياء لزمت في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب واثبت مع النون ولون
وان واخواتها مخيرة ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعلها لعل اعلم ان نون الوقاية انما
يدخل الفعل ليقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما مست الفعل
الجر وكانت الكسرة مع اصل علامات الجر والفتح والياء مرفوعا كما سبق في اول الكتاب كره ان
يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة للجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في كواعلاني
ويعطني اما طول اللباب لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي
ودخولها مع نون الاعراب نحو ضربني وضربنني ونون التاكيد نحو امرنني وقع ضمير المرفوع المتصل نحو
ضربتني ويضربني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة تجوز الفصل ولم يحفظوا
من الكسرات الثلث للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء اللازم من التقاء
الساكنين اذا الياء تكون ساكنا ميتا منفصلا بجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فتقول
تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة
الخمسة يفعلن وتفعلن ويفعلان وتفعلان فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو ينصرني
او نون التاكيد او لا ونحو هل يبلغن دارها شدنية لعنت بحروم الشراب هم الا ولي فيه
حقيقة والثانية نون الوقاية واما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون الضمير ونون
التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكلمة اصلا لان نون الاعراب لا معنى له فكون الوقاية اذا عرت
الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما بانى في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي يحتمل في نون الضمير
ونون التاكيد بناء على مذهب من لم يجز حذف نون الوقاية كالمجرولي لان الثقل جاء منها لا من نون
الاعراب اما على قول سيبويه وجواز الحذف فنون الاعراب لانها معرضة للحذف بالجزم والنصب
ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها
معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة فالتراء كالتقاء يعل سكنا
اذا التقيا ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يجيء نون الاعراب

الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما وادغام نون الاعراب
في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقوي قوله تع اتحاجوني على الثلثة قوله ولون حذف احدى نوني
الوقاية من لون لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما للمنسوب راجح وليس للحذف
للضرورة لشذوذه في البيع وعلى كل حال كان حقه لون ان يذكر المعوامع الماضي ايضا ليت ومن وعن لكنه
تبع للزولي فانه قال في لون انت مخير والعراة حملتهما على ما قبله والحاق نون الوقاية في لون ولدن
فعلهما المحافظة على سكون اللازم النون واما لم يأتوا بها في علي والى ولوي وان كان اخرها ايضا
ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك الساكن يكون حرف علة وذلك لان ما قبل ياء التكلم اذا كان
الفا اوواوا او ياء حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما يبقى في باب الاضافة فلزلكم لم يحلوا
نون الوقاية في نحو فتاي وعصاي وقاضي في قاض وملهي في ملهيين وعشري في عشرون
وملهوني وعشرين وملهيين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب في نحو يدعوني ويرميني وامرميني
ورماني وضرباني واضرباني وامرباني وامربيني وان يقولوا يدعي ورمي وامرباني وامربي قلت ذلك
احراء لباب الفعل مجرى واحد وحملا للفروع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللازم الحاقي
من الضمائر المرفوعة المتصلة ولم يجلب له نون الوقاية لو خلاه الكسر لحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر
مع عدم النون ايضا وهو المتصل اللازم والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها
ان وكان ولكن وما ليت ولعل فسيجيء حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان وانى وكاني
لمشابهتها الفعل على ما سيجيء في الحروف واما حوز حذفها فلان الحاق لمشابهة لا يلزم ما لا يزول
الا مثال فان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت الشذوذ في
ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة الشعرية لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال بعضهم
حاية قال ليتي اما دفد وافقد بعضهم باني قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجرولي لان الاثبات فيها
سهل الاشذوذ وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ابيها الباغي وعني
لست من قيس ولا قيس مني وقال قد بني من نصر الجنبيني قوي ليس الامام بالشحيح الملحد
واما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لون اي للمحافظة على السكون اللازم واما حوفظ على السكون
اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدي ولدى اضيف الكاف والجارة الى
الياء لقلتها وانت كي لان الاسم والحرف المبنيين مع السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزد وبعلم
من الاسماء المتمكنة بالجر وهما السكون الذي لا يدخلها فاجروا المجرور الفعل في الحاق النون قوله
عكسها لعل اي حذفها معا واولى لاجتماع اللامين فيه وهو شابهة للنون قرينة منها في الخبر
وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد عن العين ولان من الغاية لعن وكان الحذف في
بعل اولى من الاثبات واذ كان ساكن الاخر مثل قد وقط الكوفيون لم يلحقوا نون الوقاية لانه ساكنة قبل النون وتسكن
بها ولعط ليس كليت ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسني قال اذ ذهب القوم
الكرام ليسي حملا على غيري وجاء على ما حملا على لعل والاكثر عاني ويجوز الحاقها في اسماء
الافعال لانها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعاله في الاصل حكى يونس عليكني وحكى
الفراء مكانكني وقوله وليس حاملي الا ابن حمدان سادا سواء جعلت النون للوقاية اي تقويا
كما ذكر في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربني منكر وما احسني

والاجمل وقال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه
اسم عندهم قوله ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتداء يسمى فصلا لتفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده
خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق قوله وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتداء والخبر
وهي ما يظن نحو طبيبة هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وبا
كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة هو فوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو
ضمير او لا ويمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتداء اى في الافراد والتثنية
والتذكير وفروعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انا انا الله وانه هو الغفور وربما وقع للفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب لقوله وكاين بالله يا فلح من صديق يريد اني لو اصبت هو المفتاح
بريحصا يريد هو المفتاح قوله سمي فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال الفراء سمي فصلا لانه
فصل به بين كونه بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم
صفة فينتظر الخبر بحسب الفصل لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لان
الاسم انما قبله عما بعده بدلالته على انه ما بعده ليس من تمامه مثل هو وخير وجاء في المعنيين الى شيء واحد
الا ان تقويرها احسن من تقرير هم والكوفيون يسمونه عماد الكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط على الجملة
كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فافهم من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس
ان لا يجيء الا بعد مبتداء بلا ناسخ او منصوب بفعل قلت بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره
ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتداء وذلك لانه اذا دخل على المبتداء ناسخ يتعين الخبر عن النعت
نسبت تخالف اعرابيهما نحو كان زيد هو القائم وان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتداء نكرة لم يؤت
بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا ما سبق استثناء وفي باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل
يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير ولا
يؤكد الظاهر بالمضمر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم ولا يقال
ان زيدا لنفسه قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير باختلافهما فيقال مررت به هو نفسه
ومررت اياه نفسه فيكون وقال قولنا نحو سبحد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه مررت
بهو ولا مررت بهو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا
نحو مررت بهو اياه ووافقه سيبويه في منع المتفقين ولم يكونا سيبويه بناء على ذلك طسم هو اياه
القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال
فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو انك انت هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع واما قلنا كان نحو
المبتداء الذي يليه الفصل انما لم يكن ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير
لا يوصف وقلنا كان نحو الجزائر بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر الحقيقي
فناسبه تاكيد المبتداء بالفصل فالمبتداء المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا باللام الجنسي
فهو مقصور على الخبر نحو انت الرجل كل الرجل والمجد بين ثوباه والكرم التقوى والحسب المال والدين الفضيحة اى لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال ولا دين الا الفضيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتداء لام الجنس

الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتداء سواء كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز
الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اي انت ذلك
الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قام
كما ان انه تتسع في الفصل فادخل حيث لا يسوغ ايضا وذلك عند مخالفة المبتداء والخبر في الاعراب
نحو كان زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتداء ضمير اي انا الغفور عند كون الخبر ذا لام
لا يصلح لوصفية المبتداء كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل مضافا بنسبة ذا الكلام وجد
الثلاثة نحو كنت انت خير منه حرما ينقيضها افعل التفضيل مضافا غير منفي ملتبسة به ومجردة عنه كما ان مجموع
ذي اللام حرف مجردة عن معنى اللام ومن ثم جاز في الحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا او اكرم من التفضيلية
كاللام معنى لا يجتمعان فلا يقال الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز اهل الكوفة مجيء الفصل بعد النكرة
في نحو ما ظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة بصيرهم اياه لغوا يعني اذا كان
مستفيدا في المعرفة مع انه قاسه كما مر فما ظنك بالنكرة واجاز الجرمي وقوعه بين افعل التفضيل
نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو
غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول
اللام عليها وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو انا زيد والحق ان كل هذا دعاوى ولم يثبت بحجة
نقلية من قرآني وكلام موثوق به ونحو قوله ع انا انا الخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مستأنفا لا
خبره والجملة خبر انا على انا لو قلت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما ظن احدا هو خيرا منك وكان خير
من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت انا انت وانت
انت زيدا ينصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا فلو ثبت ذلك بحجة لقلنا
والفاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ما بينهما اذا اللام
او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لان بينه
وبين المعرفة واسطة دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قائما لان القائما
لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة
وقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتداء ثانيا وهو خبره وقوله لا يجوز
زيد هو قائم ليس بشيء لقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو اماتَ واحيى وروي عن محمد بن
مروان وهو لحن قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن خيبر
وابو عمرو بن العلاء احسن من هؤلاء بناتي في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا
الفصل بين الخبرين اذا كان المبتداء خبرا ان معرفا باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر
الثاني بعطف الدوال وانا اراه قريبا شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القايم
زيد لما فهم من التباين الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوده الكاف كما جاز نحو فلما ان
كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا واما مجيء بصيغة مضمر مرفوع منفصل مطابق للمسند اليه
في صورة مبتداء بان بعده خبره والجملة خبر المبتداء الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن الفصل ان
الضمير لا يوصف وليس بمبتداء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم
وكنت انت القايم ثم لما كان العرض المذكور من الابتداء بالفصل ما ذكرنا اي دفع التباين الخبر الذي بعده

بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم
صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديمة التصرف
لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا
ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كان الخطاب في هذا التصرف كما تجرد عن
معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفايدة كون اسم الاشارة الذي قبله
مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه نحو صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه
فان قلت قلنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرط والشرط دالة على معنى
في انفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب فيه لا بد لان الا على معنى في غيرها وقد تقدم
في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى
في غيره اعلم انه انما يتعين فصلية الصفة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها
منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها لام الابتداء او انتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر
نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك
الضمير نحو انه هو العقود فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما اذا كانت
بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب
ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على
التاكيد ولا يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تع انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدا
ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين
انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء
الاسم ليس بسهل كالغاء الحروف وقال بعض البصريين انه حرف استنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا
ولما ذكرنا قيل من ضربان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد
لما قبله فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك
انت ويرد عليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا
هو القايم ويرد عليه ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم
وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام
الابتداء نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله
وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلما ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه
ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمين وان يعرف انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابوهما الذان فهو ذانه وبنصرانه فهو ثلثة اوجه احدها في ان يكون ضمير
الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابوهما الذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان والذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان
تفسيره بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو زيد هو قايم
وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيفا الا اذا خفف فانه لازم قوله ضمير غايب انما لزم كونه
غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبة

الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب
او مؤنثا كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسوال تقول هذا هو الامير فقيل كانه سمع
ضوضاء وجلبة ما شبههم الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير فقيل اي الشان هذا فلما كان
المفرد اليه الذي يضمنه السوال غير ظاهر قيل يكتفي في التفسير نحو هذا الضمير الذي يتبعه بلا فصل
لانه معين للمسئول عنه ومبين له بيان ذلك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كساير
كساير اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لماهيته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم وتفخيم
الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتبر به فلا يقال مثلا هو الذات
نظر وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية
قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاتي الخرايق كانه قال اي شيء وقع من المصايب فقال هو البين وقوله
حتى ما تاتي مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في العصوبة
حتى لا يتاتى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان بمفرد ماول بالجملة نحو كان قايما
زيد وكان قايما الزيدان او الزيدون على ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا
اجاز نحو طيبة قايما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقايم اخوك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون
يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقايمين اخوك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك
اسم ليس وبقايمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها
وذكر السيرافي في التجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها
في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكر
نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس ما على
الابتداء بعدها فخبرها في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهبين
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر
ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير
الذي يضمنه قوله لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو
ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجري الجملة المفسرة لضمير الشان ولانها مفسرة
فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت
وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى
ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل ولا يتقدم
الخبر عليه كل هذا البلا يزول الابهام المقصود منه ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي
القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث كقوله تع فانها
لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالادنى وان حل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة
فضلة فلا يختار انها يثبت غرقه وان لا يكون كالمفضلة فلا يختار انها انها كانت القران معجزة لان المؤنث
منصوب بنصب الفضلة وذلك لان الضمير مقصود فهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيثه وان لم يتضمن
الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع فاذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلا بد ان يكون
مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار وتقول

ما هو قام زيد قوله ويكون متصلا وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما ويكون متصلا منفصلا بارزا في باب
ظن ومتصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منفصلا ضعيف لا يجوز نحو فهذا
الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط وله يحذف في البتداء وله غلبة الاسم القرينة الدالة
عليه ويجوز حذفه منفصلا مع ضعف ضرورة بالنصب في صورة الفصل مع دلالة الكلام عليه نحو قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها احادرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان ألمه واعصه
في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ البتداء لم يدخل على كلم المجازات كما مر في باب البتداء قوله الا مع
ان اذا خففت فانه لا يلزم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في السم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما
في الجزولي وقال ابن عصفور لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال الم كما يجيء في باب الحروف اعمالها في البارد شاذ
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والكثير مع الالغاء ظاهر الغيب مطلقا انها يعمل في ضمير شاذ مقدر
بخلاف المكسورة اللفات فانها اذا الغيت ولم يعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة اللفاء ظاهرا في ضمير
شاذ مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي يليها رابط معتد به من حيث اللفظ بسبب هذا السم لانه يكون لها
باسمها ارتباط ولا سمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط
اللفظي بينهما لان ارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر
اذ هي حرف مصدري كما ان وحدها بمعنى وجد وذلك المفرد بخلاف فان المكسورة فانها مع جملتها ليست
بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب الفهم اعني اعمال المفتوحة تقديرا واحالة الفائها لفظا وقد اجاز سيبويه
الفائها لفظا وتقديرا كالمكسورة فيكون كالمصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينها
لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم انا على المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
ويعلم الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلنا قوله اسم الاشارة ما وضع
لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر والمثناه ذان وذين وللمونث تا وتي وتيه وذه وذي وللمثناه
تان وتين ولجمعها اولاء مدا وقصرا وليلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة
في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويعلم القريب
وذلك للبعيد وذلك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين والاكثر مثل ذلك واما ثمة
وهنا وهنالك فكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف
وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك
ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالنفي
في زيد ضارب والنفي والتمني والترجي والبتداء والانتهاء والتثنية والتثنية الموضوع لها حرف
النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الخطاب او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال
كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير القيفة في الجمع والتصغير والنسب وفي الكلمات
الشبعة من اصل كضرب يضرب وضارب ومضروب من الضرب وكزيد المعارض في المضاف
انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعد وفي السماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لها المعنى حرف فكان
حقها ان تبنى كسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذو حرف الشرط والاستفهام
قبلها وضمنت معناها وقيل انما بنيت لتضمنها الى المقربة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة
الحسنة او الوصف كما يحتاج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وجاهة ما فيه لام

لام العهد داخلة في هذا الحد لان الضمير يشار به الى المعهود عليه والمضمرات ان كانت نكرة تشار بها الى
من الجنس غير معين وان كانت معرفة مالي واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا يشار اليه اشارة
حسية اي بالجوارح والاعضاء والسماء الذكرة ليست كذلك فانها لا تشار اليه اشارة حسية فلم
يحتج في الحد الى ان يقول اشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حسية في الحس والذهنية
فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الى ما هو محسوس قريبا وبعيدا فان اشير بها الى محسوس
غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتضمنه كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى الغائب تخيل احساسه نحو تلك
وذلكما مما يعلم زيد قال الم ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة قوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان الحدود وهو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما
الاشارة وقوله المشار اليه اراد به الاشارة الفيزيائية اي الاصطلاحية وفهوم الاشارة اللغوية غير
محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة الحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية حتى يتوقف
معرفة العالم على معرفة الحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور هنا كما لزم هناك فان قلت هذا السوال
غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية او معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان
قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السوال لان الاشارة جزء الحدود ولا يلزم من توقف الحدود على
الحدود على كل جزء منه توقف جزء الحدود ايضا عليها اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية وكمنسبة بعض
ذلك الجزء قوله ذا للمذكر قال الخفش هو من مضاعف الثلاثي لان سيبويه حكى فيه الاماله وليس في
كلامهم تركيب يحتمل ذلك فهو ايضا باء واصله ذيا على تنوين العنابة محل العين بعد ليل قبلها الفا
وانما حذفت اللام اعتباطا اولانه قلبت العين لان الحذف والاعتباط كالعدم ولم يكن كذلك تقلب
العين الديري الى حكم مر بنو فان قيل ولعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمحذوف هو اللام
المتحركة قلت مثل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قيل المحذوف من الميت
اعتباطا اكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصل ذوي لدن باب طويت اكثر من بابه
حيث ثم اما ان يقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والدالة تفخم واما ان تقول حذفت العين
وحذفها قليل كما مر قلت هو كذلك لكن جعله من باب حسا ولي وقال الكوفيون الاسم الدال وحده والالف
زائدة لتثنيته فان تحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي سلامة من الشائبة على
احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وبنائه وتحقيره ويضعف بذلك قول
الكوفيين والجواب على حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فوقا بين
المتمكن نحو فتيان وعين كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لم يأت ان تقول هو ذا بنا على
وذلك انك اذا سميت به قلب زاء فزيدا لفا اجري ثم يقلبها همزة كالقول لما اذا سميت بلا وهو
حكم الاسماء التي لها ثالث لما وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسميت بها ولو كان اصله ثلثة قلت ذائي
ردا له الى اصله وشذا ذان بحذف الالف لما كنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى بنى لقيام علة
البناء فيه كما في الفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير منفية على واحده ولو بنيت عليه لصيل ديان
فذان حمله للرفع وذين اخوي النصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف وآخر باختلاف
العوامل وادعاء ان كلا واحد منهما صيغة مستقلة خلاف الظاهر قال الرجاج لم يبن شيء
من المثنى لانهم قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا

ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا في
اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاث وعليه
حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي فقلت ذال ذا تاء حتى صار تاء او قلب الفه ياء حتى صار
ذي وذلك لان التاء والياء قد يكون للتانيث كضاربة وتضربين فيا من ذا كاللتي من لذي وذي من
ذا كهي من هو وتي بالجمع بين التاء والياء ههنا علامة التانيث بل يقول يخصص ابدالهما بالمؤنث
دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اجب وبلت وكلتا فان تاءها ليست
علامة التانيث وذه بقلب تاء ذي هاء واصل ذلك ان يقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما يجيء في باب
الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الذال تاء وقد يكسر الهاء ان
باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصف خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي ساكنة وفي الوقف
يسكن الهاء ويحذف التاء لما يجيء في بابه وقد يقال في المؤنث ذاه ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور
في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال دم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام
وقد يبنى مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فايدتها البعد حتى يصير
المشار اليهم كالمنكورين فيكون اولاء كاولالك وقد يقصر ويكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل
على الاصل لاستعمال الساق تقتضي للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخر ولهذا يكتب اهل
الكوفة الف نحو القوي والضحى بالياء مع ان اصلها واو ومن ثم سمي بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس
كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد يبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم
الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يسبغ الضمة وقبل اللام نحو اولاء نحو طومار واما قولهم هؤلاء
على وزن توراب وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو قال تخلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا
فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف هاء وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف
التنبيه يعني ها انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع
بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية مجيء في اوايلها نحو ويتنبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه
وينظر الى اي شيء يشير الحاضر فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط
لا في البعيد الغايب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه
المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبين
حايل ولم يدخل على البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احد البري ما ليس في مراى فلذلك
قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويبطل بها حرف الخطاب قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف
حرفا وتوبيخ ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف
ضربتك وليذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغايب البعيد بها دون القريب فان فايدتها
قد ذكرناها غير ذكر الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقريب على ما قلنا انه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلا انفصلت كاف
الخطاب به آخر حقه من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب
نحو يا زيدان فعلتما وانتما او تعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف
لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان

عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا
فالكاف يوجب كون ما وليته غايبا في التفسير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره او ربما قلت
هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة مع الغيبة وقد كان كالموضوع
للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال
التوسط فاذا اردت التنصيص على البعيد حيث بغلامه وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح
ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل
فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد
لان المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت
لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اعني هذا المذكور عن قريب وكذا نحو ذلك في القول المسموع عن قريب
ذكر اسم اشار به بلفظ البعد يقول يا ايها الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله
للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل
الاية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ دال سماعه وصار في حكم الغايب البعيد والاغلب في مثله الاشارة
الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص
قريب نظرا الى عظمة المشير والمشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول
السلطان بعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن
الذي لمتنني فيه ويجوز ان يقول قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فقلت
له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا
للمشار اليه حسنه فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد مجاز وذلك يجعل الاشارة
الصلبة كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه
كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق
كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر واكلا وليس ونعم وبئس وحب وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايت
بمعنى اخبرني قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى الم كثرة استعمال ذي القريب من اسماء الاشارة في موضع
ذي البعيد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا حاله الشك في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها
بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك
فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حرف النداء على ما يجيء
فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمعرية بهما او بالكاف وحدها للبعيد
وجمهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا دايم ذاك ثم ذلك وبعضهم الك وللمؤنث تي
وتا وته وذه بسكون الهاءين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك
وهي كثرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذانك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي
الصحاح لا يقال ذيك فانه خطاء ثم تلك وهي كثرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثتها
قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف حقيقة فلم يقصد واحد فيها

فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك
فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك التاء بالكسرة لاجتماع الكسرتين والياء التي بقيت على سكونها
فحذفت الياء للساكنين واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان ودين وتان وتين واما
تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتلك كانه ادخل اللام مكسورة بعد
نون التثنية لان اللام يدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك والالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا
والقياس في الادغام قلت اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيير عن حالة الادغام في الثاني فتغييره بالقلب
اولى وانما قلبت هاهنا الثانية الى الاولى لسعي النون الدالة على التثنية ويجوز ان تدخل اللام قبل النون
فيصير ذالك فتقلب اللام نونا فتدغمه كما هو القياس والاول اولى لكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا
ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف ان شاء الله وقال غير
المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي
اللذان واللتان مشددتي النون عوضا من الياء المحذوفة ايضا لو كان التشديد عوضا من اللام
لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد
والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير
المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جميعها اولاء واولي ثم اولئك واولاك ثم اولي لك
واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راي آخر اولاه ثم اولاك والئك
واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد امتنعوا البعيد والمتوسط بالكاف
وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم لقوله تع ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى الا تعولوا
كما قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعه عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تع كل ذلك كان سيئه
بتاويل المثنى والمجموع بالمذكر وانما استغنى عن الميم في ذلك باشباع ضمة الكاف وبفصل هاء التثنية عن
اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا
واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حرف التثنية وبغيرها قليل وذلك
اما قسم كقوله تعلمنها لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله
ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها
وذا لبا فصل بين ها وذا بحرف العطف وهذا لبا اي هذا لها قوله تلك وذانك وتانك مشددتين
واولالك مثل ذلك يعرض لبيان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا
الذي للمتوسط اذ هو المعرب بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط التاء
في تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور
قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ها هنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة
قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط
فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثمه وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح
وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم وقولهم ثمك
خطاء وقد يراد هناك وهنالك وهنا الزمان قال تع هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ قال
حنت بوراء ولات هنا حنت اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجيء في باب

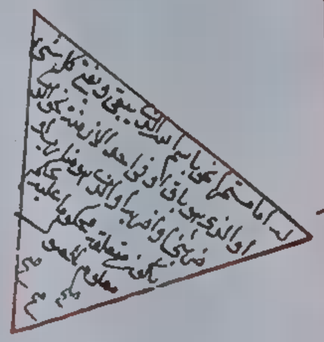

باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك لان الافعال
الناقصة لا حصر لها على ما سبق في بابه فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذلك القول كان تسعة فكملتها
عشرة اي صيرتها عشرة كاملة قال الم ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم ما قام به
العلم اي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك لان المجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم
ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية يتم الحد وكذا هاهنا
كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء من تعريف الموصول
بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال الم انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد
بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى
هذا وقع فيما فر منه لان معنى كلامه اذن الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح
ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد قولي وصلته جملة خبرية
ليرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لانه
يقع الاشكال هذا حق قوله يتم جزءا اي يصير جزء الجملة يعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات
لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فصلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة
لم يكن الا بصلة وعائد قوله وعائد اي ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث
واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما ول مع ما يليه
من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها خبرية على قول
الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي اقربك بان قلت لك قم ويجيء
البحث فيه في نواصب المضارع وانما سميت الموصولات لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائد
كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون
الصلة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم
معلوم الحصول مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه
او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة
نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها
ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان ان كان مصدرية يطلقها المتكلم على المعلوم
عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعراض عن اعترض فان تعريف الموصول اذا كانت بصلته
وهي جملة فهلا تعريف النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل وكان ينبغي ان لا يكون
في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف
الموصول بوضعه معرفة مشار اليه الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته
اذا كانت من موصولة لقيت للانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها
واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص
بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي
ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان

له اما مستمرا نحو باسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول

المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الايرى لانك قد تخصص النكرة
بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا يسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رأيت اليوم رجلاً
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكما تقول اني اعبد الها خالق السموات والارض ونحو ذلك فان قبل ان
الجمل نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها قلت لا سلم بتنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا
ايضا فالتخصص في الحقيقة بعد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على
الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف بالمقصود ان تقييد الشيء بشيء تخصيص
وان كان القيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لدخول ضمير هو الذي هو معرفة بان قصدوا
بذلك انها صارت معرفة لسبب الضمير معرفة للموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مختصة للموصول لانها لم تكن انما يدان تتعلق بوجه
ما بذلك ضرب عمرو فصحيح وثانيا ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل
ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم بعضه الصلة وينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله
للموصول فلو قول انا الذي دوخ البلاد الدلي يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان تكون
للموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه قال لان المخبر عنه وجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان
وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مفهوم صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه
وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدأ وثالثا ان الصلة
ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمون الجمل او اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع
فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له
اصلي لا بالتشبه وهو الجملة ويغني عنها ظرف او جار ومجرور متعلق فعل او فاعل هو العايد او متعلق العايد وقولهم
انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة الجملة حكما معلوما للوقوع
للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد
صيغها واما قول الشاعر وانني لأراجٍ نظرةً قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فمثل قولك حاولت عذق
هل رأيت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع التعجبية صلة قال الاسود وان منكم لمن ليبطئن اي
لمن والله ليبطئن وبعضهم ولا ادري صحته ما نعا وقول ابن خروف وقوع التعجبية صلة مردود بالاجماع
القول بخلافه جاء في الذكر ما احسنه ومنعه ابن ياسناد وساير المتاخرين وهو الوجه لكونها انشائية وخاصا
انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما يتضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه
هو او شبيه او محكوم به هو او شبيه فلا بد من دلالة الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تلك
النيابة وذلك هو الضمير العايد اليه فيها ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اخبارا عنه لان الجملة مستقلة
بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو ما جاءني الذي ضرب زيد الذي ضرب زيد قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكرنا ان الصلة يجب ان يكون جملة استدراك ذلك فكانه قال ان صلة
الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني
هي حرف كما في الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزجاج الى انها
منقوصة من الذي في اخوانه وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فيما قال وما هو كالكلمة الواحدة
يكون الموصول وحده جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا

منه على الالف واللام وتارة يحذف بعض الصلة كالضمير او نون التثنية والجمع نحو الحافظوا عورة الفتى كما يجيء
والاولى ان يقول اللام الموصولة قولي الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو الجرذ
زيد اجابا للمازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه
زيد وتمام ان يلتبس بالزمه محذوف واذا احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معهودين ظاهرا على احد الامرين
اي الموصوف وذي الحال والمبتداء وحروف النفي وحروف الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء فذهب الاخفش
والكوفيين وذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر وقال الاعتماد الموصوف
المقدر والضمير راجع اليه كما في قولنا فهم ظالم لنفسه فان ظالم علم في الدار والجرور الاعتماد على
الموصوف المقدر والضمير في راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة
عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو ولدع فمنهم دون ذلك وقوله كانك من جمل هي فيش البيت وايضا الجار
يكفيه رايحة معنى الفعل واما قول النحاة باصار يا غلامه ولا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير
الى المقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال في الفعل حسن وجهه على رجوع
الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عندي بين اللامين كما لا يقال جاء بي حسن وجهه في الاختيار
على قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله بسوء نواسيها وحر اكفها وبعض ترائبها ويمنع خدودها
ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل مع
الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو اولى بترك العمل لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص
الاسماء اعني لام التعريف فساعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف
النون قياسا في نحو الحافظو عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل
الضارب والمضروب الضارب والمضروب فكره ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على
صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلفرعية اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل
عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل وفتح المثنى للفاعل في صورة اسم الفاعل والمثنى للمفعول
في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب
اي ضرب ويضرب ويكره هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول
حقيقة لم تعمل كالمجرد عن اللام وكما ذهب الاعراب ان يكسر على الموصول كما يذكر فلما كانت اللام
الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى ما اصلها عارية كما في الكناية بمعنى غير على ما مر في باب
الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا
التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما يضمر من المفرد ان الحكم المطلوب في
الصلة يشابه الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول فقضاء لحق الالف واللام
وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على
الموصوف وحتى لا يحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما في الحقيقة بمعنى فالجيء اذا على
بمعنى الماضي مع اللام دليل على انهما في الحقيقة فعلان لان الاصل ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب
حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي واعمال الموصول
اللام بالصفة المشبهة مع بعضهم الحكم لتضمان شابهتها للفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميره ان كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قيل ويوصل

في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا من اهل
فقال له اخربها هوذا فعال السامع نم انها هوذا وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله وقد يخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره ذي الشيخة اليتقصع يقول الحمى وابغض الجحر ناطحا الحي ربنا موت الحمار
التجدع وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا فالوا في قوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصابل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه
موصول غير بهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصورة قصدي والمضارع صفة له
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واذا جازه مررت بالرجل القايم ابوه لا القاعدين ولم يجز بالرجل
القايم ابوه لا الذي قعد لاستتار ضمير الشئ في القاعدين وظهوره في قعد واخفاء الموصول في القاعدين
وظهوره في الذي قعد فكانك قلت مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يرد
على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول
نحو جاءني ايهم ضربت وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة
باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ
لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا يقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه
لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتداء والحال والصفة والمضاف اليه والصلة
لها محل اعراب اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب
للاسم في الاصل والاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي
الذي والتي واللذان واللتان بالالف والتاء واللذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن واي
وابو ذو والطايفة وذا بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حكم جميع الاسماء الموصولة
والذي عند البصريين على وزن عم وشج اراد والوصف بها مرتين للاسماء الموصولة لكونها على وزن
الصفات بحيث لو دخل عليها اللام الزايدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفة كم فرق بوصف
بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين
بلا لام وانما التزموها اللام الزايدة لانها لو بقيت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما
في حي الرجل ورجل وانما وصف بد والطايفة وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على
لفظ ذو التي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما
اراد وا ادخال اللام عليها زادوا قبلها ياء متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولوم التعريف الساكنة ثم
حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت تاء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل
ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذاتا وقد يشتبه
باذا ايها نحو الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الخليل باعراب الاعراب كما في اي ولا وجب اعرابها
الشدود اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم بنيتا على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين
قال وليس الالف علما بل وان اعتبرت الالف الذي بناء العلماء ويصطفيه لقرب فرسه للصفي
وحكى الزمخشري انه يثنى على الغم كقبل وبعد وقال الاندلسي اهل الحجاز ولي سمعه يقم كما هو المنقول
عن الزمخشري ثم رأيته في الشعر المذكور مكسورا لحكم باعرابه وقد يحذف النادان في الذي والتي مكسورا
ما قبلهما او ساكنا قال الشاعر في الكسر والذي لو شاء كنت صخرا او جبلا اخم شمخرا وقال

اخر في التسكين كالذي تزني زنية فاصطبرا وقال فعل ثلاث تلو مكسان نفسي اراها تعوذ بالتميم
قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اجراء وصلا ووقفا بالياء وحذفها سكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان يكون
لغرض الشعر لانها لغات اذا لمخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي لها بالكسر عن الياء ويحذف للكوفة
بعد الاكتفاء قال الاندلسي ينقلونها في حال السعة لا في الشعر فسمعنا اذن وطاعة وتثنية الذي واللتي
واللتان تحذف التاء بن ويجوز تشديد النون عوضا عن الالف من التاء المحذوفة وهما مرفوعان او منصوبان
على الحال والذي مررت في ذان ونان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة في تحبير الاصفهاني والذي
الموصل باعرابهما عند الاخفش كما مر واما مثنى الفعيل نحوهما اذكى وافضل فلما عرض وضع ولحقه ولم يرد
فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صفة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النون في
اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابن كيسان ان عنى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقالها اللتا ولدت تميم يفعل فخر لهم صميم وجمع الذي فذوو العلم الذين في الاحوال الثلاث
على الكثرة واللذون في الرفع هذلية قال جار الله اعرب الجمع لغة من شدد التاء في الواحد وهذا كما قال
الحي وكلى ان الذي شدد التاء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى التاءين ثم حمل ما حمل عليه
وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد التاء فحمله بلا حذف على من خفف
بحذف النون من اللذون تخفيفا قال قوم هي اللذون بكاف طير وشر من مر وسوف يمكر بالمضاف
ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا
ان يكون مفردا وصف به مفرد مفرد اللفظ لمجموع المعنى واذ الجمع الذي واذ الجمع الذي كقوله كمثل
الذي استوقدنارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية
لحفظ الذين لم يجز افراد العائد اليه ولكنا نقول لم يجاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون
وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ لمجموع المعنى اما حذف النون من الذين
نحو جاء بي الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل فيه الذا في المثنى وقد يقال اذ ولذان ولتي ولتان
ولدى بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن الصغرى واللاتين رفعا ونصبا وجرا ويحذف
النون فيقال اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في الذكر قراء الاخفش واللاءين
يقولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاوون رفعا واللاوين نصبا وجرا وجمع
التي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالحاجل والباقر واللاتي بالهمزة كان اللاءي وهو
كثير في جمع المؤنث واللواتي واللواتي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف التاءات من الاربعة فيقال اللوز واللوز
واللوات واللواء وقد يسهل همزة اللاءي بين الهمزة والتاء لكونها مكسورة على ما هو قياس همزة وسط اللاءي
من وقد يقال اللاي ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي
لغة قريش كانهم حذفوا التاء بعد الهمز ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا التاء اجراء
للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء واليا معا وقد يقال اللوت كالاعاد بكسرة
التاء او معربة اعراب المسلمات والالى جمع التي ايضا لا من لفظه فالذي والتي يشتركان في الالى والالي
الالى الالى في جمع المذكر اكثر واللتي بالعكس وبعض الكل وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من ما
واي مضافا اي معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اخر بها تيم في الدار او مقدرة كالضمة
انا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عاملا اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا ذلك

كذا حكيت بيمكن وضعها الواضع فقال لما لا يدل سحسب لكن لا يسح بمعنى ان هذا ايضا مشارع فيه وقد تقدم
ابن باشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل لان المدرك لا يدرى مقطعة
ولا ممدوح بخلاف الماضي والحال فانها محصورات فلما كان الابهام في المستقبل اكرمته في غيره فحملت
معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لاختلافهما في الابهامين ولا يعلق احدهما بالآخر وعند الكوفيين
يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا ارد
به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت اللتين لقيت واللتين لقيت
قال الدنوشري التاء لحقت فيه شاذ كما شذ في كلتين وحدى الناس وشذى الناس وبعض العرب تثنيها
ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايا هم انوك وابو هم انوك وهما اشذ من التاءين ويجوز هما انفردا
في باب الاعراب قوله ود والطاسة الاكثر ان ذو والطاسة لا يتصرف نحو جاء ني ذو فعل ود وفعل ود وفعلى
وذو فعلت وذو فعلتا ود وافعلن قال وبيري ود وحفرت ود وطويت اي التي حفرتها ولا يتصرف ايضا
قال قوله لسن المراء ذو جاء ساعيا علم فان الشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطاسة
اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الحلواني ذو المزة المذكر ومثناه و
مجموعه وذات مضمومه بعد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال
لجميع المؤنث ذوات مضمومه في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع
اعراب جميع ستر فانها تحمل للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طاسة قوله وذا بعد ما الاستفهام
اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقول
ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي
تحملينه وقوله ع وما تلك بيمينك يا موسى اي ما التي بيمينك ولم يجز البصريون ذلك الا مجردا بشرط كونها
بعد ما الاستفهامية اذا لم يكن زائدة فهي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي فولك واذا الذي صنعت
نقض في الزيادة ومثاله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا العسل ومن ذا الذي يقرض الله واعتذر البصريون
عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها وما للاشتراك الذي
هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج والنحاة في كون ما المصدرية حرفا ويجعلها اسما
فيها بعد ان في صلتها ضميرا راجعا اليها واكتفى به عن العصد فقوله ع عاجبت اي اعجب الذي رجبت
وليس بوجيه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في المزيد
المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه عايدا الالف واللام لا يجوز حذفه واذا كان مفعولا
لحماء موصولتها والضمير احد لا يلي موصولتها كما مر في الحلواني مع المازني ولا يجوز حذف احد العايدين
اذا اتحدا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالتاء في فلا يقوم عليه
دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الا يكون منفصلا نحو
نحو جاء في الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك صبح الزيدان الذي اعطيتهما اياه
اياه وكذا الذي انا ضارب زيدا اي ضاربا اياه ويجوز ان يكون المحذوف مجرورا في محل النصب
اي الذي انا ضارب به والشرط الثاني ان يتصل بالفعل بكونه منصوبا نحو الذي ضربت زيدا لان الضمير اذا
فصل نحو الضمير الا انفصل بالجوز الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قايم واما المجرور فيحذف
بشرط ان يبقى باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضارب به كما تقدم او يجر

تجر بحرف متعين وانما شرط التعين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف والجار ايضا اذ لو بقي جاز
بله يجر ما قبله فيبقى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقولك تع اتيجد لما امرنا اي ائتمر به اي
بكرامة وقولك تع فاصدع بما تؤمر اي به اي باظهاره قال فقلت لها الدوالذي حم حايم انوك عبدا
انثى غير خوان اي حج حائم اليه ويتعين نحو في الجر قياسا اذا جر الموصول وموصوفه بحرف نحو في
المغزى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان لتركبا ما تعلقا بهما ومثاله
الموصوف مررت برجل الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به
ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف والترجيح وهو ان يحذف نحو في الجزا ولو حتى يتصل الضمير بالفعل
فيصير مرفوعا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف نحو في الجزا قياسا
في كل موضع والمجرور ههنا استطالة الصلة ومع هذا الجواز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير
المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ غيره لكم اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل فليس فلا يكون
اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة
وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا كما ذكرنا واما اسم ما للحجازية
ولا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف اذا لم يكن خبره جملة ولا ظرفا او مجرورا
اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما
صلة واذا حصل البيان المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بله شرطا اذ نحو قوله
تع ايهم اشد على الرحمن عتيا وقول بعض على انهم افضل لحصول الاستطالة في الموصول بسبب الاضافة
وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لهما من التمكن ما ليس لاخواتها فلم ايضا فاف ويعرب فتعرف
في صلتها ايضا يحذف بعضها وان لم يكن في اي لم يجز حذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله ع وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله طالب الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون بلا شرط
مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما مر في الشواذ على الذي احسن
بالرفع وبر وما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم
جاز ان يكون العايد اليه عاما وهو الاكثر لان المظهر ان كلما عيب نحو انا الذي اي فاكرمني وجاز
ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي انا الذي سمتني امي حميدرة قال المازني لو لم اسمه لم يكن
وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي فاكرمني وهو الاكثر
او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتثنية ما معه فليس الا الغيبة كقولك انا ناعم الذي
وهب الماس اي مثل ناعم وان كان ضمير اذ جاز لك في غير التثنية حمل احدهما على اللفظ والآخر
على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي فاكرمني وضربت عمرا وان كان الموصول
او موصوفه مخبرا عنه بالتكلم والمخاطبة يجب الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت
اذ لا فايدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم
فسمي الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قوله القايل انت انا ليس بوجه وقوله
القايلة انت انا قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضمير الهاء
واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد هو ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الحذف والتقديم
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تقدم منها تعذر الاخبار وتم امتنع

في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل
عليه هذا باب سمته النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب
تحرير المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل ونذكره اياها كما سنذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز
لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان
مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصديره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول
معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفعلية ب الموصول اي صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية
واخبر في الثانية با عن ذات متصفة بما اتصف به ا في الاولى معتبرا عن تلك الذات ب مبتداء مصدرا
لان المسؤول منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتداء والمبتداء مرتبته الصدر
ولا بد ان يجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا تغيير
شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدير مكان ب مبتداء فلا بد ان يكون
ثابتة وهو الضمير العائد اليه مكان آ ولا بد ان يؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسؤول
ان يخبر عن ب با ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن ان الموصول
بل اخبرت عن ب الموصول با الا انك لما اخبرت عن ب با والمبتداء في المعنى هو الخبر اي يطلق على
ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن ا وانا ذكرت المخبر
عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور بالجملة الاولى التي هي الموضوعة المفروغ منها المعلوم اخرا
دون ب با هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه اجعل
مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل
ب الموصول مبتداء ومثال ذلك ان تقول العالم للمتعلم لتدربه او لتخبره اخبر عن زيد في قولك ضربت
زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتداء خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي
بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي
وتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما
يخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما يخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا
يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا يخاطب به الا على الوجه الثاني اي يخاطب من يعرف
ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه
زيد اذ لو عرفت ذلك لوقع الاخبار بانه زيد صانعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى
قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتداء قوله واخرته خبرا خبرا نصب على الحال او ضمن آخر
معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها وقد ذكرنا ان صلة الالف
واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يشتبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان
الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب
او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل
نحو زيد مضروب اي ضرب ويضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية
حتى يشتبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران

البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان مرفوعهما صلة اللام كما سيجيء بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي
يشتبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه
اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف
الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد اليه
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبر فبالشرط الاول وهي تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن
كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا يكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند
الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول
اذا اتفقا اما قوله من النفر اللائي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب فقعوا وزورنه من
النفر الشم الزين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر
اللائي اللائي بان يغايرا نحو الذي من فعل فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول
على الموصوف لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي اللتي في داره عمرو
زيد فقولك في داره صلة للذي الاخر وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي
الاخير مع صلته وخبره صلة الذي للاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي
الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو زيد وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان كونها كريمان
عزيزة عنده حسن يبتدي بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه
بما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان
وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة
التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده
خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده
والذي مع صلته المذكورة مبتداء خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا يقف على حد
واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام
المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف لا ذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم
لازم التنكير كالمجرور بكم واسم التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة يفيد ما لا يستفاد
من المعارف كالتفخيم في انما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل
اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا غريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره
كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرنا في باب الحال
لانها بلفظها يدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن
وهو لعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل
والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة
واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل
اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله ونحو انما انت
سرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجاز المازني

على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له
اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتاء وحتى زيد ومذ ومنذ وكذا المرفوع
بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب
كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدراهم
وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف
دون المضاف اليه لان المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته
وكصلة اللام بدون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الاخبار عن
احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا
يخلو الصلة من العايد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن المبدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير
العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي
مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي
مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع
مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير تفسير ما بعده
ومنعه الزياد من اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وخبر عسى و
اخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول
تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاتاسي وغيرها
كابي القسم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قرة وابن معرض وام حسن وسام ابرص اذ المضاف
اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا فرح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب
نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مما اظهاره يفيد النجم ومنع بعضهم
الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتداء ويخرج ايضا ما جاز اضماره ولكن الضمير
لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بعن وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضماير لا يجيء
الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد
ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتداء استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي ضربته
هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد
الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك هو في الاخر ليس في الصلة
بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذي بقي خبر المبتداء وهو جملة خالية من عايد الى
المبتداء وقولك هو في الاخر ليس في خبر خبر زيد وقوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد
ضربته ضمير مستحق لغير الموصول كعلامة في زيد ضرب غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ
علامة مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتداء قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان
استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتداء وذلك كما في نحو زيد ضاربه
اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت مبهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد
من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة في الخبر لم يفدها المبتداء لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه

اخوه هو لفظ يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة كما ليس
ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتداء الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخرج الاخبار
بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد
فقد عرفنا بالمبتداء ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره
فقولك اذن في الخبر زيد فيه فايدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان
اخبرت عن هاء اخوه كان المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما
للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر اي ذلك الشخص نفس زيد وقال
صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتداء سابق على استحقاق الموصول
لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد
اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حالة قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء نحو ضربت ولا يتوقف
المبتداء على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان
يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق له بالثانية كما تقول زيد اخوك
ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج
كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخر به لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به
كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط
والاستفهام كمن وما واتيهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا
كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدان هذه وكذا سحر
وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف
متمكن حيث في ضميره بقي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا
وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له
تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان
مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد وفي جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت
عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن بدل ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا
المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما
اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا باللام وانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب
المضمرات اي المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة
في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره
اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما ضربت
الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا
منفصلا لانه خبر المبتداء ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير
القايم مقامه غايبا لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز

الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدرة لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك
الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله القائلي انت انا بصحيح
على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وساير الموصولات
لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه
ايضا لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا
زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر وليذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض
الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يعبر الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على
حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تعبر الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا
اضطررت اليه فاذا وجه العاقلان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد
قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم
والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين
في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في
الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا
والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فتقول
الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة
لان العاقل موصوفة مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وعن الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل
فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغيرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك
ما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيما لا يرجح
به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما
ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احديهما عن
الاخرى لاجل التنازع بينهما في اسم من حيث كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة منهما فهو الرابط
بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت
مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو
الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب
والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في
الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية
واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم
زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان
الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال

يقال الذي ذهبت انا لعدم فايدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد بضرب
وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجي في هذا الباب وتقول
مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير
باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس
قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام
سواء على المذهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف
واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل
لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض
المتقدمين يحذف ضمير واللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا
والمكرمة انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرمة انا زيد جملة معطوفة
على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا فابراز الهاء في اكرمته على
المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف
واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمة
انا قدمت زيدا الى حيث عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والمكرمة انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار
عن زيد انا الذي فتقول منه الذي ضربته واكرمته زيد يصل الضمير القايم مقام زيد بعامله لعدم
ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم
مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمة انا
زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمة انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل
مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في
ضربني وضربت زيدا عند اعمال التاء مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول
ضربني ولا ضربت كما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي ضرباه
وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف
واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى
مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل
الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس
في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى
ان يقال الضاربه زيدا انا كما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب
زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد انا الذي قلت الذي ضربني وضربته زيد
وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني
الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والمختار ضربني
وضربتها هند بابراز ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذي
الذي ضربته وضربها هند انا والضارب والتنازع باق وبالالف واللام الضاربه وضربها هند انا

وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب
عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هندا نا والضاربها
انا وفي الاخبار عن هند بالتي انا ضربتني ومربتها هند وبالف واللام الضاربتي وضربتها هند
وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء والياء وضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب في ضربته
هندا نا ولا يجوز ومربتني لما تقدم وبالف واللام الضارب ومربته هندا نا وعند الاخفش
الضارب والضاربته هندا نا وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هندا نا
والضاربها مبتداء وانا خبره وحذف مفعول الضاربها مراعاة للاصل وغير الباء الضارب انا
والضاربته بهند انا وان اخبرت عن هند فقلت التي ضربت ومربتني هند والضاربها انا او
هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه
مراعاة الاصل وابرزت انا الجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي
هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتداء وخبر والضاربتي هند وان اعملنا الاول
قلت مخبرا بالذي عن التاء والياء الذي ضرب ومربته هندا نا وبالف واللام الضارب ومربته
هندا نا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هي انا بتقديم هند الى
جنب عامله لما مر وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب
وعن الياء الضاربه هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها ومربتني هند
وبالف واللام الضاربها انا ومربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند
المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني
زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعطى واعطاء زيد درهما انا والمعطى واعطاء
زيد درهما انا والتنازع باق في المورتين وعند الاخفش المعطى والمعطية زيد درهما انا
واما المازني فانه يرد في مثله كلا ما حذف منه فرد مفعول الاول نحو المعطى زيدا درهما والمعطية
هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول يرد مفعولية وفي الثاني اقامة الضميرين
مقام مفعولية الظاهرين بلا مزوم ولو سلك في هذا الباب مسلكه في المتقدم الى واحدا عني
جعل الكلام جملتين لقال المعطى زيدا درهما انا والمعطية هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت
الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطية انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض
المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر على حذفه وبابراز انا الجري الصفة على غير
صاحبها وغير الاخفش المعطية انا والمعطى بالاضافة والمعطاي اياي كما يبنى في المضمرات درهما
زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازني تقول عن اضمر الضمير في المعطية اظهر المفعول
الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عايده كما مر وليس اعطى من
افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعول الاول كما هو مذهب المازني
ولنا المعطية انا درهما والمعطية او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في المضمرات في نحو ضربني واياك فضربتك
ولو قلت المعطية انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لم تضمر المفعول
قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الاول لم قلت

قلت الذي اعطيت واعطاه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وبالام المعطية انا
واعطاه زيد درهم وعند الاخفش المعطية انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطية والمعطي
اياه زيد درهم كمر تك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف من نحو المعطية انا زيدا والمعطية
او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظننتني زيدا خاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي
ظن وظنه زيدا خاك انا وبالام الظان وظنه زيدا خاك انا يحذف مفعولي الاولى كما كانا
في الاصل وعند الاخفش الظان والظانة زيدا خاك والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف
قال الظان زيدا خاك انا والظانة هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وضمير
زيدا برزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك
زيد والظانة انا اخاك وظنني اياه او ظننته زيد نحو حلبه وحلبك اياه على ما مضى في المضمرات
اظهرت ضمير المفعول في الظانة لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذف مراعاة للاصل والاظهار
ثاني مفعولي الظانة لان افعال القلوب يجب في الاغلب ذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت
انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانة انا اخاك والظانية او الظاني اياه
زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننته زيدا وظننتني اياه اخوك والظان انا
زيدا اياه او ظننته او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانة انا زيدا والاولى ان لا يجوز ذلك
لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش
الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانية هو اخوك كما مر في حلبك ومربك وابراز
الضمير في الظانية هو والظاني هو اياه لكون الصفة الالف او اللام التي هو الاخ والضمير لزيد
والزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في
اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا
انا وعند الاخفش المعلم والمعلمة زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي
اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وبالام المعلمة انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يحذف المفعول
على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمة انا عمرا منطلقا واعلمته اياه زيد وعند الاخفش المعلمة
انا والمعلمني عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمة انا عمرا منطلقا والمعلمة انا
اياه زيد واياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلمية اياه زيد نحو ضربك ومربك اياه وان
اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمته زيد منطلقا عمرو وبالام المعلم انا زيدا اياه منطلقا
واعلمته اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يكن حذفه لان عايد
اللام لا يحذف على الاصح وجملته منفصلة اذ لو قدرته موصولة بالعلم فقلت المعلمة انا لا التبس
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله واعا ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب
ذكر الثالث قيل ووجب هنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا الذي يلتبس الثاني بالاول ولقايل ان يقول
اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان
احد الباقيين يوجب ذكر الثالث فيبقى ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب هنا ذكر
الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا
اياه منطلقا والمعلمني هو اياه اباه عمرو فاياه الذي بعده هو ضمير اللام وهو القايم مقام عمرو والمخبر عنه

والهاء ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق
والعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابوزت انا الجاري الصفة على غير صاحبها وفصلت
الضمير العايد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني
اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه
اياه وعند الاخفش العلم انا زيدا عمرا اياه والمعلى هو اياه منطلق والمعلمية اياه هو انا
ابوزت هو الجاري الصفة على غير صاحبها وهذا الفذ من التمرين كافلني له بصيرة قوله وما
الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة فما كان في البنيات
ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه في ضمن الموصولات كما بينه ما وافق اسم الفعل
في اللفظ من البنيات في اسماء الافعال كتاب نجار وباب قطام الموافقة لباب نزال
ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فمنها
ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ايضا وهي حينئذ ايضا على اقسام ايضا موصولة كما ذكرنا والاستفهامية
نحو ما صنعت وما صنعته ويدخلها معنى التحقير كقوله ما انت وسائنك والفخر ومعنى التعظيم كقوله
يا سيدا ما انت من سيد والخافة ملخافة ومعنى الانكار نحو قولهم انت من ذكرنا اي لا يذكر بها على احد
التاويلات وقد يحذف الفها الاستفهامية في الاغلب عند الجار لها بحرف جر او مضاف وذلك لان
لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فحذفوا عليها وركبوا معها حتى تصير المجموع بكلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام من مرتبة الصدر وجعل حذف الالف لدليل التركيب ولم
يجعل آخر من ولم الاستفهامية مجرورة لئلا يكون صحيحا ولا احاد جارة بحرف الصحيح في كلمة واحدة
وقد جاء الالف ثابتا فالى على ما قام يشتمني لئيم لخبيث يرتمغ في الرماد واذا حاذ ذا بعد ما الاستفهامية
لم يحذف الفها نحو بماذا استعمل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار
ما ذا كلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط وكذا لم يحذف
الالف من ما الشرطية المجرورة واي بارکت الاستفهامية في التصدر والشرطية في نحو ما تفعل افعل
والنكرة الموصوفة اما مفرد نحو مررت بما معجب لك واما جملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون ما هنا كافة قال لم الان الحاة اختار واكونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في
باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بنكرة وهي التبعيضية كما في اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه نكرة من الامر شيئا وقوله لم فرجة بالجيم صفة الامر اذ اللام
غير مقصود قصدها ويجوز ايضا ان تكون نكرة مع لئلا يجيء ونعم بالتاء غير موصوفة وذلك
نحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هو اي نعم شيئا هو عندا بي علي ويكون ايضا ما معرفة تامة اي غير
موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال فنعما هو اي نعم الشيء هو وكذا ولو قلت
دقائما اي نعم الشيء ونعم الذي وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والفراء
والبرد واما الزائدة المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام وذلك نحو قولهم في النهي نزلت انفسهم
منهم في الملاكا الذي نزلت في الرخا اي نزلا كالنزول الذي نزلته في الرخا قوله وصفة اختلف
في ما التي هي النكرة لا فادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم نحو قوله مثلا ما اي مثل وقال

وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من الاسماء لاستبدادها بالحرفية وهذا مع
الخليل وتجب من الفصل لكونها اسما زيد لغاية الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة ومن صفتها
لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وعايده ما هذه اما التحقير نحو اهل اعطيت
الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصيرا نفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا
ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الدنيا وتاكيد التنكير اي عظمه
لا يعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا لا غير معين قولهم ومن ذلك الذي والتي
والصفة اما من الموصولة فنحو لغبت من اخاك والشرطية نحو من تقربا اقرب والاستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد اياتا وبالجملة كقوله ربت من انضجت غيظا صدره قد تمنا الموت لم يطبخ ولا يحتى تامة
اي غير محتاج الى الصلة والصفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند
الكوفيين حرفا زايدة وانشدوا الا للزبير سام المجد قد علمت ذاك العشيرة والانزفرن من عدا
وهي عند البصريين موصوفة اي الانزفرن انسانا معدودا وانشدوا ايضا ياساة من قنص ان حلت له
حرجت على وليتها لم يحرم والمشهور ياشاة ما قنص وعلة بناء ما من الشرطيتين والاستفهاميتين
والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لمشابهتهما لهما
موصوليتين لفظا وكزاما التامة ومن وجوهها الذي العلم ولا يعزب لما لا يعلم خله فالمقرب
يقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله ومن يستمع لبرازقين ونقولا شرورهن في الدار غلا كان اوجارية
او مرسا وعند قوله تقه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لدنا قارع ومنهم والضمير عايد الى كل دابة
تعلت العلماء في الضمير ثم بين على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وما في
الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحن وما سبح
الرعد بحمده قال تع وما ملكتنا بما تكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا
الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كما بين او غيره في المجهول
ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء
والاصل الماسة او تقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم لكنتي تقول ما هذا
افرس ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلك وكلمك انه زيد او عمرو قلت من هو وقول ذي الرمة
ومارب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولذا قال هو سيء م رب السموات ويجوز ان يكون
سوالا عن الماهية ويكون هو سيء م تكنه اجابه بين الاوصاف وذي بيان الماهية تنبيها للمزعون
على انه تقاعد لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقوله سبحن ما سخركن لنا وما يسبح الرعد
بحمده ويجوز ان يكون تع مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع
والمؤنث فاذا عني بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة وكونهما
الكثير واغلب واما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحولة من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وكذا في غيرهن وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد
آدم عم وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من انث وهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد
وان تقدم على المحول عنه من وما وسائرهما من المحققات ما يعضد المعنى بخيار مراعاة المعنى في ذلك المحول

كقولك من من اخيها فهو ولي من قولك اخيه لتقدم لفظ من فلهذا لم يختلف الفراء في تذكيره
لفيت ومن باب بخلاف قوله وبجل لانه جاء بعد قوله منكر وهو عائد للمعنى فلذا قال نوتها ابوها
وان حصل لمراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى بل تقول لفيت من اخيه وانت تريد من السؤال
الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى كما وجب مطابقته للحمل على المعنى نحو من هي محسنة
امك ولا يجوز محسن لان خبر ابن المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به
من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حروف من التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي
قائل لك شيئا وقيل من محسن انك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث
والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدره مذكرا ويكون من مراعاة اللفظ الكثير الشائع من ايهم وبجل
صالحا ويدخل جنان تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى
ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا وقد احسن الله لرزقا واما
تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فيقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والدولي
للجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء لخفاء موصولتها ثم انك
ان اثبت لها نصا صاحبه من الموصوف والمبتدأ عجاء الذي زيد الضارب غلامها وهم المؤدب عدوا هم لم يجز
فيما يعبر عنهما من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صلتها كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصولتها وكونها كلام التعريف في نحو هما الحسن غلامها
فكان الضمير راجع الى صاحبها الا ترى انها وان لم تحتج بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او نصحي في الطاعن
الموتى اي في الطاعنين الموتى ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدرة مفرد اللفظ اي في الجمع
الطاعن قوله واي وابة كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا
حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لفيت واي استفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لفيت واي شرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي الموصوفة نحو بايت الرجال
ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت
باي معجب لك فيجاء الذي نكرة موصوفة نحو فحسن اليك واي يقع صفة ايضا بالاتفاق كما
قال ادريج لم يذكره الموهلي ولعله رآى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل
اي رجل عظيم سئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم يقلب عن الاستفهامية
الى الصفة فاعتورها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف وحذف
في المزيدتان والتان وذو والطاء ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك
لان لزمهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى الى عدم اعراب
خمسة عشر وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا يضاف لان الى الفعل ايضا كما يضاف اي الاسم
والاضافة اليه كل اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليبعض
بعضا من كل كما مر كما في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن معتدا لم يعرف كما في النداء
وان كان معتدا بقي على اعرابه كما في قولهم ايا ما تدعوا الا في كائنا فانه مقطوع عن الاضافة مع
اعرابه وذلك لانه كالنائب عما يجيء في الكناية ان قوله الا اذا حذف صدر صلتها وصلتها اسمية

اسمية او فعلية والفعلية لم يحذف منها شيء فلم تنب اي عنهما والاسمية قد يحذف صدرها على السواء
بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف في البتداء في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد
غلامه مدوا غا يحذف فكثيرا مع اشد وذ وساير الموصولات لكونه مستغنى مع صلته بلزوم الحاقه
وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان الحاق الحرف فيهما وانما يحذف في البتداء اذا كان من الموصول
لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف في البتداء صار شبيها كانوا نه
الموصولة وذلك ان شيئا اذا قارن اخوانه لم ير من فهو شديد النزوع اليها فيادي في سبيل رجوعها
ويبنى على الفهم تشبيها للصل وبعد لان حذف من التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي
قائل لك شيئا وقيل من محسن انك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث
والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدره مذكرا ويكون من مراعاة اللفظ الكثير الشائع من ايهم ويجعل
صالحا ويدخل جنان تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى
ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا وقد احسن الله لرزقا واما
تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فيقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والدولي
للجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضارب جاء لخفاء موصولتها ثم انك
ان اثبت لها نصا صاحبه من الموصوف والمبتدأ عجاء الذي زيد الضارب غلامها وهم المؤدب عدوا هم لم يجز
فيما يعبر عنهما من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صلتها كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصولتها وكونها كلام التعريف في نحو هما الحسن غلامها
فكان الضمير راجع الى صاحبها الا ترى انها وان لم تحتج بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او نصحي في الطاعن
الموتى اي في الطاعنين الموتى ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدرة مفرد اللفظ اي في الجمع
الطاعن قوله واي وابة كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا
حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لفيت واي استفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لفيت واي شرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واي الموصوفة نحو بايت الرجال
ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت
باي معجب لك فيجاء الذي نكرة موصوفة نحو فحسن اليك واي يقع صفة ايضا بالاتفاق كما
قال ادريج لم يذكره الموهلي ولعله رآى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل
اي رجل عظيم سئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم يقلب عن الاستفهامية
الى الصفة فاعتورها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف وحذف
في المزيدتان والتان وذو والطاء ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك
لان لزمهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى الى عدم اعراب
خمسة عشر وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا يضاف لان الى الفعل ايضا كما يضاف اي الاسم
والاضافة اليه كل اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها ليبعض
بعضا من كل كما مر كما في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن معتدا لم يعرف كما في النداء
وان كان معتدا بقي على اعرابه كما في قولهم ايا ما تدعوا الا في كائنا فانه مقطوع عن الاضافة مع
اعرابه وذلك لانه كالنائب عما يجيء في الكناية ان قوله الا اذا حذف صدر صلتها وصلتها اسمية
او فعلية والفعلية لم يحذف منها شيء فلم تنب اي عنهما والاسمية قد يحذف صدرها على السواء
بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف في البتداء في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد
غلامه مدوا غا يحذف فكثيرا مع اشد وذ وساير الموصولات لكونه مستغنى مع صلته بلزوم الحاقه
وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان الحاق الحرف فيهما وانما يحذف في البتداء اذا كان من الموصول
لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف في البتداء صار شبيها كانوا نه
الموصولة وذلك ان شيئا اذا قارن اخوانه لم ير من فهو شديد النزوع اليها فيادي في سبيل رجوعها
ويبنى على الفهم تشبيها للصل وبعد لان حذف من التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي
للموصول كما مر كما يحذف من صل وبعد الضاف والبر المبين للضاف وهذا هو مذهب سيبويه وهو الكثير
اعني كونه مبنيا على الفهم عند حذف البتداء قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر اضعف جدا وشاذ
في الشواذ انهم اشد على الرحمن بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها
وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال المرادي خرجت من حذف الكوفة حتى اثبت حكمه فلم اسمع احدا
تقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يعقب مع حذف والبتداء نحو اكرم ابا افضل الكلام
العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فتقول اكرم اي افضل منصوبا بلا تنوين
والخليل ويونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما
قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ابا افضل ولا يبنى على الضم ايضا قياسا على اضرب ايهم افضل لانه ذلك
مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا انا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال
المازني اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف
المضاف اليه بمنزلة جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع
معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا هي في الآية مبتدأ
خبرها اشد ومن كل شيعة مفعول كثير عن كما تقول اكلت من كل طعام قارتع اوسع من كل شيء ويكون
من التبعيض والكلام محكيا عنهم اشد من كل شيعة سمعه على اضمار القول اي كل شيعة منهم يقول ايهم اشد
كقوله حاجا ابجذ قال رايت الزيب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال
لطالبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اي
ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية
لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجيء في ضرورة الشعر لان
سعة الكلام ومذهب يونس في مثل ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجر التعليق في غير
افعال القلوب ايضا نحو اقبل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق
يجب كونه في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب او اقبل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او ما في
اولوم الابتداء واي بعد اضرب واقبل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا مع وجه الحكاية
كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الآية من فيها زايدة كما هو مذهب من زيادة
من في الموجب وكل شيعة مفعول كثير عن وايهم اشد جملة مستأنفة لا يعلق لها بالفعل وقال
المبرد ايهم فاعل بعة اي كثير عن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو
انه اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت العرب نحو اضرب ابا له لقلتها قال لتعريفها بالصلة والثاني في

على مذهبه في التعريف لما مر من الفرق بين الموصولات واعتبار الثابت بلا علة وعين بعضهم
وهو القياس قوله وفي ماذا سمعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر اي شيء
نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زايدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى ماذا هو
الزيادة ويجوز على بعد ان يكون من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يعقل من اسم
وماذا الذي اذ يكون زايدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله امن هذا الذي هو جندلكم وهما
التثنية يدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زايدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سابقيه
ولكن بالمعتب بنيتي ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها
واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسئلن
الرجل ماذا يحاول انحب فيقضي ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد الموصولة خبره
على تقدير حذف العايد من الجملة التي هي خبرها والذي حملهم على ادعاء كون ذا هيا موصولة
رفع والجواب البدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال
وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يكن بعيد عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان
يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية واما ما ذكر من حذف العايد في خبر المبتدأ
فقليل بادر كما يعدم في باب المبتدأ ويجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرف ان
الجملة صلة لذا الآخر لما لا بد من حذف العايد من الصلة كثيرا واما قلة اظهار العايد المنصوب في الجملة
التي بعد ذا من بين الموصولات اللزوم ما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها
احدهما فكان التقاء الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف العايد الذي
هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في جملة ايهم في السعة دون جملة غيرها
وذلك لتقدمها بالمضاف اليه واما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا الذي
جملة ابتدائية دا مبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا
خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ
محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين اي الذي انزله
ربنا اساطير الاولين والكفار لم يعترفوا بانزال فهو اذن كلام مستأنف اي ليس ما تدعون انزاله
منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مع ما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال
اذن جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي
انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل
خيرا واما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يقرح بكون المنزل معتدا والرفع
يحتمل استبنافا كالكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقديرا الموصول المذكور في السؤال مبتدأ
كما في قوله قل العفو وان اشتغل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا يفعل او متعلقه نحو ماذا ينفق
حقه فيكون ما مبتدأ اولى وان اجتلبت ذا زايدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من
النصب كما مر في النصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زايدة اما
في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقولهم وماذا عليهم لو امنوا بها ذا احلى مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله

قبله ولم يشتغل عنه بضمير او متعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل
اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر واذا عتى الواشون ان نحدثوا
ان نقولوا انني لك عاشق فيمن ذا فيه زائدة لان الموصولة اذا الصلة لم يكن الا خبرية وعلى ليس بخبر
وهذا يلزم في خبر المبتدأ ايضا فان قبل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقولهم غفر الله لزيد مرحبا بكم
وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت لعل معها انشاء كقوله وانى لواح نظرة قبل التي
لعاً وان شطت نواها اذورها وعسى ولعل متقاربان فاذ قدر القول هنا جاز للنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدأ
ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يحدثوا بهذا اولا بأس
ان يذكر بعض ما اهمل من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام وما ينا سبها فقوله
الموصول والصلة لكون الاسم وقد ثبت ان الموصول التقدم لكون الصلة متممة له فيجب للصلة التأخر
فلا يتقدم الصلة ولا احد منهما على الموصول ولا يعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك
العمل اذن خروجها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول
بان يكون معمولا لها ولكن اوغل له جواب القسم ونحو ذلك مما لا تعلق بما قبل الموصول لان ذلك
التعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض
ما ينافي الموصول كالوصف والبدل والعطف والتأكيد ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هي
الاشياء لا تحل الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدها الا
صلة لهما معا او صلة للآخر وصلة الاول محذوفة مدلولا بالظاهرة عليها كما يجيء بعد من جواز
حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك كقوله من اللواتي والتي واللاتي زعمن ان اكبرت لداتي
وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفضل ليس باجنبي منهما
ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحرف الموصول بحروف
مصدرية هي والجملة بعدها بتأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف
واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون بهما داخل
عليه كالتوم الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض
على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معلوم الذي قال ضرب وضربني علما ان زيدا
اذ ليس الفضل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم
ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل ليس كما ان الموصول والصلة تجري اسم
بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزائين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم
الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزائين الا انهما يجوز بهما لم يجب ترتيب احدهما على الآخر
بل لهما سببا يجوز تعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة
واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فيجيء بهما فساد قول من قال ان خبرها دام لا يتقدم
على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع للوصل
من اناس اضاعوني لامر الدين وفا لتزم حذفها مع التي اذا فصد بها الدواهي لبعيد حذفها ان الدواهي
ولا يدخل في خبر البيان فلم يكن تركنا عائدها بغير صلة بينة ويجوز كون ضمير التي للنعظيم

كما في قوله دويهية يصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات
الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تع وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام ونحو قول
المتنبي بئس اللياتي سهرت من طرب ويجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت اكرم اهله واقعد
في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف
الكلمة وان كانت فاء او عينا كشية وسه وليس الموصول بالزق منهما ولا يحذف من الموصولات
الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها
وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت
بمن عن مذكور منكر عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات
تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني
اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين
ومنوب اذا قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي الجر والنصب منين ومنة اذا قيل جاءتني جارية
او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان او طالقان وفي النصب
والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر لا يختلف اما اشتراط
الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية
يثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكر
بعينه لا غيره حتى يكون نصبا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سؤالا غير نكرة
لان المعارف اذا استفهم بها عنهما ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان
الاستفهام عن المعارف ليس في النكرة قبل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف
المسئول عنه كما فعل في النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة
اذا كررت يد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية هي المذكورة الاولى تقول من الرجل
لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه
بلا زيادة ونقصان فلم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل اهو من او من ذلك ونحوها
وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد
التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد من
اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية في من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه
هو النكرة المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من فربما توهم السامع ان المستفهم عنه تورده بعدها
اما اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعقلاء وانما اشترط الوقف على من ولم يشترط
ذلك في اي بل تقول فيها اي نامي وانا نامي وباي نافي كما يجيء فلان من مبنية مستنكر عليها
الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وهو اصل
المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة يتجرد فيها عن الرفع
والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا
وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والالف والتاء بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت
الكلمة في حالة الوقف فحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا

حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات يناسبها وهذا هو مذهب المبرد وقال السيرافي بل اثبتوا فيها
الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه ساكن استقر الحركات
فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه اذ هاء
التانيث لا يكون في الوقف الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا
اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حظ الاصل
اولى واخر واضعات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات
وهندات في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد
ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني ان الفتح نحو زيدا فلم يستنكر
في من الحجازي مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في منيان ومنتين
تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا
فيما قبلها الحركة التي يلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت
لما لم يتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها
فيه لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما هو حقه
واما في المثنى فقد حكيت الاعراب بمحيك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالتاء نحو منتان ومنتين
وقد جاء تحرك النون التي قبل التاء هذا ولك في من الموصوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان
اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد حاكيا للاعراب
فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسئل عنها اجزاء لمن على اصلها من صلاحيتها
للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل ورجلان او رجل او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال التوصل
هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي اذا استفهمت بها عن المذكور المنكر ايضا جاز لك حكاية الاعراب
وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات
في الوصل نحو اي نامي وانا نامي واي ناحي وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر ونقلت التنوين الفا
في حال النصب كما في الوقف في ساير المعربات لان انا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان
كانا في الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما الفعل فلان اصل اي ان يستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف
من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكرا لما مر في من ولك في اي
وجه اخر وجعلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وانا واي في المفرد والمثنى والمجموع
مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون
مبتدا محذوف الخبر ومفعوله محذوف الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار
الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما ان في
هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم فاوجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي
هو اي اي رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقال من نامي ومنا نامي ومن نامي
وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الحسن قلت عموا ظلاما وليس بشيء لانه لم
يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه

وهذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك ليقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها
فقيل حكاية كانه سمع رجلا تقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر
انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا يرى الى قوله منون
انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا يلحق من الا في اخر
الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت امراة
ورجلا قلت من وما وفي جاءني رجل وامراتان من ومنا وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل
ما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من وايتن فيمن قال لقيت رجلا
وحمار من وعليه فقس واما المعارف بعد من فتقول هي اما اعلام واما غيرها ففي الاعلام
فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه
عنه سيبويه انها يذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز
ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل وعني من تمريان وليس بعرشيا كما يجيء وثالثها انها
يحذف ويثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع
مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع مبين ويقال قد رايته فيقال
منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز
يحكون العلم بعد من شروط وانما خص الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام
على عدم الاشتراك بخلاف ساير المعارف فان كل واحد منها لاي معين كما كان ياتي في باب المعارف
والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه
منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات
مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤل عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع
المذكور بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا انا محمد من زيد ظريف
ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط بنوته لوقوعه بين
علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعني الوصف المذكور ايضا لساير الاوصاف الا
ان ينزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف
ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه تقول لمن قال رايت زيد بن عمرو ومن زيد بن عمرو
بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو وقلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما
عطف النسق بلا تكرير من فهو كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا
علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه
علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرو او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا
وعمروا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة متنوعاته وان لم يكن
المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع
لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرو
او من زيدا ومن اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية من العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد

واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد
ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو من زيدا ومن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا
لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمرو ذكره دون غيره ويجوز
حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف فالوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء بيانه في بابه
وكذا اختلف في حكاية مبنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء
في باب العلم ثم تقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا
فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا
او منصوبا فهو مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا
في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف
لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله
فقال السامع دار مني واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه عن مسلك غيره من الاسماء فاتوا
مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف فيما بينهم
في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب
يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم
علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعني من تمريان على حكاية قول من قال عندنا تمريان
قال سيبويه سمعت اعرابيا تقول لرجل سله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز
الحكاية اذا سالت عن او اي من غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل تلتبس
علم سواء كان العلم المتقدم المنسوب علم عامل او لا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول
آ المسي اي النكري اذ القرشي مثلا تاتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل ويدخل عليه الالف
واللام لانه كذلك في المسؤل عنه اعني النكري مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها
من الالف واللام وتلحق ياء النسبة اخر من كما كان في اخر المسؤل عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة
الاستفهام على الالف واللام فتقول آ المسي بالمد او التسهيل كما يجيء في التصريف في باب تخفيف
الهمزة ان شاء الله تعالى وانما ادخلتها لانه كذلك في المسؤل عنه لو صرحت به نحو النكري او القرشي وانما
جاز الجمع بين الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات
التي لا يتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق تاء النسب باخرها وبعضهم لا ياتي بهمزة
الاستفهام فيقول المثنى اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المثنى اعراب العلم المسؤل
عن نسبه سواء كان السائل واصلا او واقعا كالحكاية في لفظ اي سواء فتقول لمن قال جاءني
زيدا المسي يا مني وكذا آ المسي وآ المسي وكذا آ المسيان وآ المسيين وآ المسيين وآ المسيين وآ المسيان
وآ المسيين وآ المسيان وتاتي المسؤل بالجواب على وفق اعراب المسي تقول رايت زيدا فتقول القرشي
على انه وصف لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي
لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل انت زيدا واردت
ان تسال عن صفته قال اقول آ المسي كاني قلت الظريفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا
تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري

وذواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المني اتفاقا قال
المبرد القياس المائي والماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش
الاستفهام باي على وفق المني قياسا فقال يقال الائي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه
المنع لعدم اسماع ولا استثقال الياءات قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي نحو
رويد زيدا اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني
الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا تقول ان صه اسم بمعنى لا تتكلم ومه اسم للا يفعل اذ لو كانا كذلك
لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو
كانا كذلك لاعربا كمسميهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء
الافعال بنيت لكونها اسما لما اختلفا البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي
والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها
ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اي شيء نقلت فنقول الفعل عن المصادر
والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاتوام بالكسر
وامامك زيدا وعليك زيدا اذا استعمل هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة
وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل
وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطئان وشتان فانها كليان في المصدر
وكهيهات فانه كقوقاة ونوال فانه كفجار وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر
لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر
للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر في بعضها انها
كانت اصواتا نقلت المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم تقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر
على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يضر اسم فعل نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها
في التعجب والاستطابة ولعا ودع دعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك ووي لعمرو
على ما مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها
ودع اي انتعش وبس اي ارفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيت وسيجيء
معانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه
وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله
اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال
المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ببقائها على ما كانت عليه
وانها لم تصر مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم او احذر
من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمروا وحذارك عمرو والنحاة كان يقال انها
باقية على المصدرية اذا لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما
او احذر فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدك وحذرك وحذارك عمروا اي احذر عمروا

عمروا حذرا او حذارا والنجاك اي انج النجاك والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع
اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن
الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل
وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا بالدليل اذ رب اصل مرفوض
وعارض لازم واما آمين فقيل سرياني وليس من اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى افعل
على ما فسره النبي صلعم حين سأله ابن عباس وبني على الفتح ويخفف بحذف الالف فيقال امين على
وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون غريبا مصدرا في الاصل كالمدير و
النكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو
عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن
اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد في نحو رحمك
الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم
يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء
لان معنى قائم معنى الاسم وان شانه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتداء بخلاف اسم الفعل وانه
لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي ان تسمع مبتداء وان كان لفظه
فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن ككاف ذلك وكالفعل عند من قال انه حرف كان لكل واحد
منها محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب
في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من اسماء
الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا تقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر
بل النصب فيه صار كفتح فاء جعفر وكذا لا تقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مجرور بهما
متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صارا ككلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار
اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل ودينه علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه
والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهي منقولة عن اصولها
الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه شيء اذ العربي القح ربما تقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما تؤدي
هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة
كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتني غبوقا فاذهبي اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من
نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر
تنصب به واليمن ترفع فمعنى كذب عليك البزر اي الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في
غاية الاستهجان ومما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب عليه في الاغراء كانك قلت افتري عليك
فخذه ثم استعمل في الاغراء بكل شيء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اي عليك
بالعسلان قال ودنيانية افضت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك

فلما جاز ان يصير نحو عليك والبك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كوب وكوبا عليك بمعنى الآ
فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو علي فى كوبا عليك البيان فاعل كوب مضمر اى كوب الشمد
اى لم يوجد والبز منصوب بعليك اى الزمه ولا تاتي له هنا فى قول عنترة كوب الغضيض
عار رواية نصب العنيق واذكرنا ء اقرب واسما الافعال حكمها فى التعدي واللزوم حكم الافعال
التي هي بمعناها اي ان الباء يزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعد بحرف
عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبا بها عليها انتقالا الى الاصل
لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم محمولها عليها واما صوت حامد فى نفسه
منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وبها ضعيفان قبل الفعل
لكون عملها لتضمنها معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المايح دلوي
دونكا اني رايت الناس يحمد ونكا وقد ونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف بمعنى
لدلوك اي دنو ك وذا مك فحذفا واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثير اما يكتفى فيه بالاشارة
عن النطق بلفظ فكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه ولذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت
او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي تقابلها ان بهذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل
والاصوات السابق مصادر ثم اسماء افعال فلما سمي فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله
قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو اما مك وقد ونك زيدا بنصب زيد كان فى الاصل اما مك زيد
وقد ونك زيد فحذف فعدا مكنك فاقتصر بهذا الكلام الطويل لما مر من حصول الفراغ منه بالسرعة
لتبادر المامور الى الامتثال قبل ان تعاد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا عليك احد زيد او الكبه
على اوضم رحلك وتقلك اليك وادن مني ووراءك اي ما تجري فى كلها الاختصار لعرف
التاكيد وكل يوم بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ايما ابعده وشتان اي ما اشد افتراقهما
وسرعان ووسكان اي ما اسرع وبطاء ان اي ما ابطاء والتعجيب من التاكيد المذكور وكلها
بلا علة من الصفات المرتفع بها وبروز فى شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على
ما يجيء وليس لحاق الكاف والخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع
فمفعول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرا ما ان يكون مرتصلا بما هو ظرف او مجرور فى الاصل
نحو اما مك واليك او لا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثاني ينظر فاذا كان
الاسم الذي يتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل مما يجر وبدا زيد ورويدا احتمل
ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون مجرورا نظرا
الى كون الاسم فعلا يجوز ودونك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو مجرور فى خطاب
كما فى هاك اذا لم تات هاز يدا بلا اضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل
بمعنى ما دهبنا اليه وقال الفراء الكاف فى جميعها مرفوع لكونه من مكان الفاعل وليس بشيء
لانا نعرف ان الكاف فى عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى
الفعل وقد كان مجرورا الى يمكن ادعاء ذلك فى نحو حيهلك وهلمك لان الكاف لم يثبت مع التنوين
الا سمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي
لمدعي ان يقول ان فى نحو رويد وها مجرورين عن الكاف مجردين عنها كما فى امرئ وتقول نحو ذ

يجر فانا الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي اي الكاف فى الجميع منصوب وهو ضعيف
لان المنصوب قد يجوز بعدها مجيء ما نحو رويد زيدا وعليك زيدا وقال ابن ناشاد الكاف فى الجميع
حرف خطاب كما فى ذلك ويبطل قوله ما اورده الفراء واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء
فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل اذ ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون الا معرفا ولا يكون
كما ذكرنا فى علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو ذكر الاسم قبل فرد من افراد اسم فعل كان
بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر ولا ينتقل عند الى اسم فعل الا بعد
كما مر قصته بمعنى سكونا وانه بمعنى زيادة فكون المجرد من التنوين مما لحقه التنوين كالمعرف منه
اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بمعنى متعلقه اي السكوت عنه اي افعل السكوت
عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مر اي
كف هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما
التنكير فيه فكانه للابهام والتعميم كما فى قوله الا ايها الطيف الملم بالفتى على خالد لقد وقعت على
لحم اي لحم واي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلام
وليس بترك التنوين فى جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل يترك فيها بلحقه بتنوين التنكير دليل
التعريف وقال ابن الكيت والجوهري دخولها فيما لا يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه
دليل الوقف عليه بقول صه ومه بتنوين الاول وسكون هاء الثانية وقولك اي الرمه وقفت فقلنا
اتيه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد فصل انه نوى الوقف فبكون
السكون عندهما فى الاصل تنوين التمكن الدال على كونه ملحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه يجوز عن
معنى التمكن فى هذه الاسماء وجعل الدال له على المعنى المذكور فقط بهذا هو الكلام على هذه الاسماء
اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا منقولها هي ما مر تعدد بنا ولا زمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ
وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا
الثانية ان تلحق هذه الالف كاف الخطاب الحرفية كما فى ذلك وتفردها نحو هاك هاكما هاكم
هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتفردها تفريق الكاف نحو هاء وهاءا وهاءوا هاءين
هاءن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتفرق الكاف الخامسة هاء همزة ساكنة
بعد الهاء للكل السادسة ان تبدل هذه الهمزة تفرق دع السابعة ان تبدل الهاء همزة مفتوحة عوض ذلك
ما حكي الكسائي عن قول من قبل لهاء فقال الام أهاء وايهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها السامنة
ان تلحق الالف همزة وتفردها تفريق ناد والثلث الاخيرة عن متفرد لها ولا مضارع لهما ولبست
باسماء الافعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح فقلت
ما اهاء الي المحدد واهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى وهذا الذي قاله مبني على ان بعضهم اتى
واخاف ومنها هاء بمعنى اعط ويتفرع بحسب ما مر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فتقول
هاء هانا هاؤا هائي هاؤن وتفرد دليل فعليته تقول هاء لها هائيت وهاءا ان كانت
بك مهانات وما اهائيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هائيت ولا يشتق منه فعل على ما
ليس بنام التصرف وقال الخليل اصل هاء آت من اتى يوتي اتيا فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو
اسم فعل فانما لحق الضمائر به لقوة شابهته لفظا للافعال وتقول فى نحو هائيت انه مشتق

من مات كاحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا
فيقال بله زيد بلا اضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش
انه يجيء بمعنى كيف فرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق
بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخل من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل
الفهر ممن بله اي يأتي بالسخرة اي كيف ومن اين ويروى من بله على القلب وذكر الاخفش في
باب الاستثناء في قوله ما اعطيهم المدمني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل
ومنه قولهم بله ما اطلقهم عليه ومنها تبد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تبدك زيدا قال ابو علي
لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه
جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تبد من التؤدة قلبت
الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه بئس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير
ارواد مصدر رود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان تصغيرا قليلا ويجوز ان يكون
تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمينه للامهال وجعله بمعناه
ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو زيد زيد بلا اضافة الى المفعول كضرب
الرقاب ورويدا زيدا كفرا بزيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سرا
رويدا اي مرودا او حالا نحو سروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله
تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل
لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا زيدا بنصب زيدا و
انما فتح رعاية الاصل لحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون
مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت
الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه
اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين
للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل انه الا منونا وخطاء ذا الزمه في قوله وقفنا فقلنا
ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن
ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز
ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا يقال ايها عيا ويجوز ان يكون
اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين
نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره
تنوينه وقد يبدل همزة انه وايها هاء فيقال هيه هيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء
لك الاقوام كلهم وما اسمر من مال ومن ولد اي لبعدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء وفيه
لغات اربعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين
باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو
افا لك وهيت واحب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم
مقام مصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة

القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء الافعال يجوز فيها ان يقال ببقائها على مصدريتها وبنائها نظرا
الى اصلها حين كان صوتا فلا ولي اذن ان يقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو افا وبقا مبني على الفتح
والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا اي انتعش
ودعدعا تكرير دع لتاكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا
وله معنيان اسكن واسرع قال الا حييا ليلى قولا لها هلا فقد ركبت ابدا اغر محجلا اي اسكني ومنها
هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال
هتك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر
قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاء يقال ابجلني اي كفاني
الا ان المضاف اليه الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لا اكتف
قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشيخ الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله تجلى الان
من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا
وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين
دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اصل يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن
ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي المتعدي بمعنى ايت قال انشاء تاساله
ما بال رفقته حي الحمول فاني الركب قد ذهبا وقد يتركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل
فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيتعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمرو اي اسرع
بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيدا وبمعنى ايت فيتعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن
هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبتين فيقال حيهلا وحيهلا
بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل
لغة ردية وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية
ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لالى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالهما
مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع
ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او انت وعند غيره ان فيهما ضميرا
واحدا وليس في كل منهما ضمير لانه المحي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي من
كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل
لفظ مبني غير جملة بسبب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية
امام المطايا سيرها المتقارب وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليا عناء وقوله
تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال هيلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى
بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التثنية ركب معها
لم امر من قولك لم الله شعثه اي اجمع بعسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير معناه
عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة
عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم في ادد

وامدّ ولم يقولوا هلمّ وهلمّ كما يجوز ذلك في وكل ذلك لثقل التركيب قال ع هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الفرّاء اصل هلم هل أم وهل كلمة استفهام كما مر فصارا في هل لتخفيف التركيب ونقلت ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه التزم هذا التخفيف هنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ة اعلم ان هلم اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يبنى منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن أم عبد الكوفيين او اقبل وبعد بالي في اللازم فقال هلم الي واما في المتعدي نحو هلم زيدا فمبني على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يعربونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بايقاعهم على حالها وزيادة نون قبل الفاعل مدغم في الفعل ليغم الكسر الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون الزيد وسقى بهم هلم على تذبذبها وفتحها كما زبدوا النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يرى في بعض التفات من زيادة الالف في براد ذلك ان من العرب من يدغم فيردد كما ادغم قبل دخول التاء فزيد الفاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروي عن بعض العرب هلمن بسكون النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مثلا باللام اجزاء له وان لم يكن في الاصل مصدرا يجري اخوانه من اسماء الافعال التي ليس فيها لام يجر في الخريط الى اصلها الذي هو المصدر نحو قولهم هيا نا فانه يجر وحكى الاصمعي انه يقال هلم لك فتقول للخاطب لاهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا لهم فتقول للخاطب لاهلمه معدي بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زايدة او كما اقوم على هذا المذهب الاخير فلم تغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الحرهيات وفي بابها لهو كان الثلث وقد سبق بها وبها الاولى همزة مع ثلثت التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشر كافي الخطاب نحو اياك وقد يفتح ايضا نحو ايا وقد يقال ايان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المعنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلت نحو قوقاة قلبت التاء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا التانيث فالوقف عليها بالهاء واما مكسورة التاء فنحو مفتوحة التاء كلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهات كما تقول في وقفات في جمع وقفات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الهاء من ويا الذي في المثنى والمضمومة التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتا وهذا كله توهم وتخيين بل لا مانع ان يقال الياء والالف فيها زايدتان فهي في المثل كوكب ولا مانع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصلها حين كان مضموما مطلقا وكسرت لانها كانت اصل البناء السكون واما الفتح فللتنبيه بقوة لكونها على قوة معنى التانيث اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني اصلها هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه انما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى وكتاتها مثل ياء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زايدتين لان باب قلقال اكثر من باب بيطر وسيطر ومنها شتان بمعنى افترق فيطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعد

بعد نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال بعضهم شتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد بن مسلم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال السيرافي وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو حرفا بعد ونون هذه شتان الحد لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصيحة وهي فتح النون يتعين مذهب ابي علي لو كان خبر الجار تاخر عن المبتداء اذ لا موجب لتقديمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان تحل وجود متماثلة عامة في احدى النهرين بحيث احدهما والاخر بحيث الاخر بل لا بعد في الجملة بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كان مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابة اي اشتركنا فيها فلو فسرنا قولهم شتان ما بين اليزيدين وهما النخل والجواد كان كل واحدة من الخصلتين شتركا فيها وهو ضد المقصود فقولنا اجاز شيئان ما بينهما على ان شيئان بمعنى بعد لا يدل على بعد فصاعدا وما كنا به عن البعد والمسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زايدة كما كان من ذو زيدين وشيئان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قولهم ما يفضل بيكم فالبيكم مسند اليه لكنه لم يرفع استكمالا لما خرج عن النصب المفرد في اغلب استعماله ومسئلة قولهم ما يفضل بيكم دون ذلك وقولهم لي موقف فالحاسي دون السراسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر ولا نظير له ورد ليان يكنه ومنها سرعان ووشكان مثلثي العاشر سرع وقرب مع التجيا ما اقربوا اسرع ومنها بطئان بضم التاء وفتحها اي بطؤ وجهد شان وابعدها ما مر في فتح هيهات ومنها افة وتفة احدى عشرة لغة اف مضموم الهمزة مشددة الفاء مسلمها بتنوين وبدونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كشري حماة واف كخف واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفه فيقال افة وتفة وقد يرفع اف وكويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو والمشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوه بكسر الواو والمشددة وحذف الهاء واوه واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو والمشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوة كما سبق في امين وليست بقاعدة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما في قاوية من قويت ويقال في اوة واوناه وفي اوناه بزيادة الالف والهاء كما في الذي فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوبة بحذف اوه بفتح الاول قال ابو علي وهذه احدى ما ذكرنا اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوبة تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وسبهما بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله ع من شخصيتين ليستا وقوله ع من اشتري منكم الياءة فعلية بالصوم فان له وجاء فعندكه ودونك ولدنك بمعنى خذه والاصل عندك زيدا فحذف وكذا لدنك زيدا ودونك زيدا برفع ما بعدها على الابتداء فاقصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى حد فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانها الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت كانت ظروفا كما قلنا في المصادر الغابرة اسماء افعال

ولا محل لها لتلك المصادر لقيامها مقام ماله محل له ووراك اي تأخر وامامك اي تقدم واحذر من
امامك ويجوز ان يقال هما بافيان على الظرفية اذ بهما لا ينصبان مفعولا كمندك ولدنك فيكون التقدير
استقر ووراك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي حذه كان الاصل عليك اخذه
ويقال اليك عني والاصل نحي عليك اليك وتنح عني فاقصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك فقال
انا اي انتحي فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون امرا او امر فلا
يقال علي ودوني فاعلما عليه واما على بمعنى اولي فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو اما لكون
الضمير المجرور به في المعنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه منه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع
على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشد من علي لجرة المظهر والكناية يجوز الاخفاء بجميع ظروف
المكان وجرورها قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو الوجه ويجوز بالبدء الضمير المجرور الباء في
بهذه الظروف وشبهها بالجر كونك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء الافعال ويجوز
تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء الافعال نحو عليكم كلكم قوله
وفعال بمعنى الامر من الثلاثي كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار معرب في تميم الاماني
آخره راء نحو حضار فعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
مطرد في الثلاثي في ينظر الى كثرته فيه قال للفعل لو قيل على من يبني انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا
لانها تجري من الفعل على صيغة واحدة كحربان صيغة افعل قد ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا ان الفعل
من صيغ الاسماء وبنوه على صيغة لانه لا مانع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل
وفعل وفعل قالا ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى ارادوا
نون الوقاية حذفوا منه وبنوا على قريب وفتح فعال في الامر لغة اشد بها واقول لو كان فعال فعلا
لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد
اذ ليس لاحد ان سمع صيغة ثم يقلبها العرب وليس لنا في اسم المبالغة ان نقيس فلا نقول
في شاكر وعاقر سكير وعقير قلت هذا القول منه مبني على ان فعال معدولا عن فاعل للمبالغة وكذا
تقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي قال ولم ان بناءه لما قال سيبويه بابه
اراد به اطراد الكثرة كقياس لكثرته واما في الرباعي فاكثرون على انه لم يأت عنه الا خوفاق قرقار
اي صوت قال قالت له ريح العسافر قار والله عرقار اي لا تعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال
يعوا بها وليديم عرعار قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا والخاق قار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية صوت الصبيان كما يقال غاق غاق قال البرقي ان حكاية الاصوات لا يخالف الاول
بها الثاني مثل غاق غاق ولو اراد الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعندي لا حظ في قولهم ادما
من الرباعي قياس واعلم ان موجب النحاة ان فعال هذا معدول عن الامر الغير المبالغة وبنوه لصيغة
المبالغة في الامر كخقال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في شان وشكان وسرعان انها معدولة
والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزالا
ثلثا واكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فعليل انثى في الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث
دليلا على النكرة المبني واصله الواقع والمراد بالنكرة المبالغة ثم عدلوا انزل عن انزل فقالوا نزال
مؤنث كانثى في بعض انهم جعلوا الالف التي هي دلالة تأنيث الفاعل دليلا يسبق الفعل للنكرة والالف التي

التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تأنيث فعال
الامري قوله ولا نستجيح من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي باسه في جميع
اسماء الافعال على ما سبق لا من الوجه الذي ذهب اليه عبد القاهر وتأنيث الفعل في دعيت نزال
لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل انا نؤول نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب
العلم وكذا لاج فسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجاد وكفاء ابلغ من الجد والكفاية ومن اسم
فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر مصروف ولم يتم الي الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه
ومذهبهم انه من اعلام المصادر لوبر ويسجدان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم
الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طرد وانهما هو بان كما يجيء وهذا استدلال عجيب فجار
معرفة في قولنا ان افتسمنا حطتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريفه قرينة وهذا الدليل كالاول
في القرابة اذ دخل كلمة على اخرى في التأنيث والتعريف مع عدم استعمال الجملة معرفة ومؤنثا شيء
بديع بل لو سلم وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على الامر بالتأنيث
والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فلم يكن فجار بمعنى الفاجرة كما ذكر قال احتملت الحمالة
الفاجرة فيهما صفتان عاليتان صارتا بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل
على تعريفه كما هو مرمى هذا القسم على ان قولهم في الطباء اذا وردت ولا عباد واذا لم يرد فلها اباريا الا
اي لا يراع اليه وقول المفلس جاد لها جاد ولا تولي طول الدهر ما ذكرت جاد اي قولي لها جاد
او لا تتولي لها جاد وقول العرب لداساس اي لا سن ظاهرة في التكبير ومن كان مذهبه ان جميع
اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافه كعناق
ويجوز عند النحاة حملها منصرفة كسباح وبهذا منهم دليل على تردده ولكونها مؤنثة الثالث
الصفة المؤنثة ولم يجيء في المذكر وجميعها بتقول من دون الموصوف وهي بعد ذلك على مذهبين
اما الدعوة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فسقة ويا خبيثة ويا
رطاب ويا دفار وكذا ياخصاف ويا حباق كلها بمعنى الضوطرة ويا خواف من الخوق وهو الذرق
ولا يجيء هذا الا زعة للنداء على الجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له
كالصعق ونحو على ما يجيء في الاعلام واما عرا زعة للنداء وهي على مذهبين احدهما ما صار بالغلبة
علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباد للمدة كانت في الاصل صفة عامة
لكل ما يحلق ويحبد اي يجذ ثم اختصت بالغلبة بجنس المباياة وكذا جناز وبراح للشعر من
اللحية وهي الشعثى والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها
في البدن من الشعر البسط ومثل كبير كلواد للحوزة التي توخذ بها المرأة وربما سميت كزاز
لانها تكز الروح اي تردده بتمامها يقال كرا كربرا اعاد بن فرديه وان اقبل فسرهد وفشاس وحياد
وصمام للداهية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحبد اي تميل سميت بها تفاؤلا وتهم اي تشتد
يقال قساثر فشبه من استه الى فيه اي خرج ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال جدي جبادي
ارجعي بارا جعه ويقال سمي صمام اي استدي باشدية اي زيدي في الشدة او ابني على شدتك كالتاد

في قولهم اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكره هو ظلمة حداد حديد اي بارد
الحادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون فيحي وياح اي اتسع بامتنعة على تاويل مبنى معام ويقال
كوينة وقاع وهو علم كيبة على الحاء تبي وانتصابها على المصدر اي كبه واقعة اي لازمة ويقال
طار لكمان المرتفع كانها طامرة اي واسد وليقال للضبع فسشام وجمار وفشاش من القيم وهو
الجمع ومن الجمس ومن الفشخ وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وما مثلها اعلام للجنس بدليل
وضعها بالمعرفة نحو جناد الطامة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها نحو قاس
فشبه وحداد حديد وحيدي حياد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما
بقي علما وصفتها نحو قطاط اي قاطة كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت
قطاط وسبيئة سبة تكون لزام اي لازمة ولو تبل فلان ناعندي بل اي بالة اي لا يسيب
عندي ندي ولا يصل متى صلة قال والخيل تعدو في الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهذه جملة
والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها موتنة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد لبست
اسود خصفيه فاذا الصاف تبيض فيه الحمن تذكير الضمير الراجع الى الصاف فلتا ويله بالموضع
ويروي سمر فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجزاء من خامي
حصاف وذلك انه طلب بعض الملوك من صاحبه للفجاءة فخنعه وخصان وخدام وبهان وغلاب
وسحاج لنسوة معينة وسكاب لركبة وكساب وخطاف للكلبتين ومناع لهضبتين وباد
وشراف لارضين وعوار لبقرة وظفار لمدينة وجميع المصادر والصفات مدة اتفاقا وقد اختلف
في علة بنائها فقال البرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال ابن السيد بعض
المكنين فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع العرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه
لم يتم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام
على علمية بعضها لما مضى ولو سلم التانيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع
الثلثة فهو منقوض بزيد يحمان وبنحى عمرو اذا سميت به مؤنث فانا ذن معرب اتفاقا مع اجتماع
التانيث والعلمية وقيل يثبت لفظ تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر
هو منقوض بنحى سعد ودار ونار مما لا يحصى وقال لم تزل ابرة نزال ريد فورد عليه سحاب وكبام
وجام من المبنيات ففهم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الصرف
وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين اذ من الجايز ان يراد في لفظ بني في معنى لا يكون احدهما
معدولا من الاخر وان ادعى العدل المقدر لم يضطر وجودها مبنيين الى ذلك كما ذكر لنوع عمرو
وهو الظاهر من كل مدعا الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه
وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات
لشابهتها الفعال الامر جوزنا وبالغة بخلاف نحو ثبات وكلام وضياء فانه لا مبالغة فيها
واما الاعلام الجنسية كفجار وسحار فكان حقها الاعراب لان الكلمة البنية اذا سمي بها غاير
ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى ما بين شخص على ما يجيء في باب الاعلام لكنا نقول لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمنع الوصف باق في جميعها واما الاعلام الشخصية
كقطام فبنو تميم جروها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلعدم وجود الوصف

الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس
اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم راوا انه لا تفاوت
بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فسوها بناء الاوصاف وان كانت
مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف واجراء مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او تقول
اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية وقال ابو حيان هي معربة
غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض عليه باجتماع العدل والوصف في نحو
قساق عند الحجاز والعدل والعلمية في قشاش وفياح ونحو بها من الاعلام الجنسية مع انهم
عربنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى بهذا مذهب الاقل من عمم واما مذهب
الاكثر منهم وصححاتهم فانهم يعنون عرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء كحضار فانهم
يبنونه وذلك لان تقدير العدل والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يرجح احد
التقديرين لغرض وغرض من تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هو امر مستحسن والمميل للامالة
هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر
دايما فاذا كان كذلك كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان
ايضا مستقيما لوضع واما القليل من بني تميم فتعدوا على القياس منع الصرف في الجميع دون
قياس البناء وقال المبرد في القسم الاخير العلم الشخصي ان فيه عندنا هل الحجاز عدلا تقديريا لتحصيل
بذلك شابهة هو القسم لباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيصل موجب البناء اذ قد ثبت
بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لها قائمة وحاذة
عدل عنها فطاد حذام كما ليس لنا عامر المعدول عنه عمن قال وعند فصحاء بني تميم في نحو
حضار العدل التقديري والوزن في نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف
الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال بعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه موجب
حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع
افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي دى الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله
الاصوات كل صوت حكي به صوت وصوت به للبهايم والاول كغاق والثاني كنخ اعلم
ان الالفاظ التي يسمى بها الخاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم
كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثلي الحكي في هذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة
محركة بحركات صحيحة وليس بحكي كذلك اصوات الحيوانات والجمادات لانحن الافصاح بالحروف
احاد الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي بسبب المركب من الحروف في اثناء كلامهم
اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لا يتيسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاصوات من
الصادرة منها كما انها لا تحكى مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في البيغا
فاخرجوها على ادنى ما يكون من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات
وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دلالة طبعا عامة في نفسهم كاف
ونون فان المنكوع لشيء يخرج من مصدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء منكر يصدر
منه صوت شبيه ببف وكذلك كراهة للموجب الى التعجب فمنه وشبيهها اصوات صادرة منهم طبعا

كاح لذوي السفال الا انهم لما فصلوا بها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها كحركتها وحملوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف وآوه وتالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما للحث كالفاظ الدعاء كوجوت وقوس ونحوهما واما للذهاب كعلك وبج وبعا ونحوها واما امر الوكساء للشرب وبدع للتسكين وهذا الالفاظ ليست مما تخاطب بها هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر وانواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يصح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام قال نحو كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من حروف فمركبة لا معنى لكينة من الحروف كالعنعنة للدابة عند ابل اها الماء واما بصوت معنى مركب بحسب مقارنة ذلك التصويت عادة لذلك الامر اما بغريزة وتاديبة اما باساسة واطعامه فكان الحيوان يمثل المراد منه امر جبلة من الهرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الهرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الهرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يجبه من الهرب او ضده فحصل عقيب الصوت عادة ادرية فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان واغنا وضعوا المثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقتنعوا بسائر الصوت لان الصوت من حيث هو يوجب شبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد واختلاف الافعال عادة الدالة عليها تركبها من الحروف وقد ذكرنا من الترتيب تبين كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغيرذلك هذا واما الذي يسعنا من اركاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للهرب او البر الى استغنى بها الطالب عنها اسماء افعال كما ذهب بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان اسم جعل الحيوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة الفعل ولا بأس بان يخاطب ويكلم بما يفهمه كالعقلاء ثم تقول انما سميت اقسام الثلاثة اصواتا وان كان عرض بعضها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات سائرة كحكاية اصوات الجمادات والجمادات واصوات مقطعة معتمدة على الحارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وبهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم سائر الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد بهذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات يعاملونها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على حقوقها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق وآف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا باللفظ الصوت لا معناه كقولهم باسم الماء وقوله كما رغب بالجوت شنو كقوله امرته بامر به اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اما ان يعربها اعراب المصادر نحو والنا لكما ولا نخواف كما فهذه الاصوات من الكلمات كالناس من الناس صعربتها معربتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات والتنوين فيما دخلته تنوين القافية وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا يمنع ان نقول في نحو صه وايه مثل بهذا لما تقدم في الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل وبترخيم اذن بما تكلمنا هناك لتوجيه التنوين على ما بين

من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات فقد استعملها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو يقتضي الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا بالتركيب العارض وبهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر حاء حنك وآف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس تُرَدُّ بجهل وعاج واغا من العاج والجهل حق جنوبها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبها من نصرة وسلام وقال كما رغبت بالجوت الظماء الصواديا وتقول زجرته جريد وجنيب وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لو او ان ليتا عناد ولا يحوا سد باين واين علما سيجوح في الاعلام انشاء الله تم والاعراب مع اللام اكثر من البناء من نحو العاج والجهل بالجر وباسم الشيب كونها علامة الاسم الذي اصله الاعراب وبهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل الابن وكل الابن معربا ومبنيا مع اللوم ومثل ما لحكم ان الخليل قال لابي الدرقش هل لك رجعة في تريدة كان ود كما عيون الضبا ون فقال اشد الهمل معربا والالف واللام لم يوجب الاعراب بدليل الابن والذي والتي وتثنيتها وجمعها وفي الخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها لقوله يجهل وعاج واعرابها واجبة لانها اذن بتنوين التمكن واذا دخلها من غير هذا القصد من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا ما هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والبهائم والجمادات طخ وهو حكاية صوت الضاحك وعبط حكاية صوت القبان اذا تمايل في اللعب وغاق بكسر القاف وفتح وتنوين وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم مبدله وبهمز مكسورة بعد الالف وقيل بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبي اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وفتح كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقيل حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر بها الناقة ايضا وعوس لزجر البغل وكذلك به بغل وفي قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا محمايي طليق زجر وليس باسم البغل والالم يكن بأحد الا ان يقال لجري الوصل بجري الوقف وهيد زجر الابل بكسر الهاء وفتحها وكذا الدال والسين ففيها اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة يقاله هيدة ولا هيداي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اقاعم مما قالوا له هيد ما لك اقاعم لك عن حالة وسع وجبة لزجرها وقد يقال للسبع ايضا جبة وجوب مثل البات بتنوين ود ودند زجر للبغل وكذا جاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منها احاحيت وعاعيت بإبدال الالف ياء واصلها احاحي وعاعي كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا وجي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وكل زجر للناقة وكذا هج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وجب بكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسور الهاء منونا وغير منون وبدع تسكين اصقاع الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن عاء الذي وخ بفتح النون وتشديد الهاء المفتوحة او الكسرة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ اخ بكسر اولها ويضم وفي الطائر الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس بكسرة الهمزة ساكنة السين وكذا بس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تكبيه الاسد والذيب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا بجا وفج وفاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها

بضم الباء وسكون الدال وقيل الدين مخففة مشددة وفي بكر الشاء وقيل بفتحها وسكون الجيم دعاء للفيل عند السقاد ومخ وعثة وعثر بكسر العين والراء ويروى فتح العين زجر للغنم وساق للحمار الوحش وعوه دعاء للجمل وهيد دعاء للفرس ودع صباح بالزجاج وقوس زجر للكلب يكون وقثر دعاء له وده بفتح الواو وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اغرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الادة فلادة اي الازكى ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد بهذا ومن الالفاظ الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم والتعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وئي فان اللام كان حرف جر وكان الاصل ويلكاي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لزوم الفعل حتى قالوا ويلا وويلا وويح غير ابن ويل وويس وويح كلمات براسها بمعنى الهلاك وانما مصادر لا افعال لها وقولهم ويلا بكسر اللام وضمها فالفتح على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه فحذف وفاى بهلكها اصل اي اسلكها الله وبهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غاية يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغرة من انبائها بالفوادح وقولهم قاتله الله شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلة كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصل وي لامه اي تعجبا لها اي ولوي ولويت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذف الهمزة تخفيفا لصيرورة التركيب المذكور والكسر على ان اصله وئي لامه فحذف الهمزة مع ضمها واما بكسر اللام وضمها فيجيء في التصريف في تخفيف الهمزة واما ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الآية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نسب يخيب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من لم يكن له نسب وقال الفراء وي كلمة تعجب لحق بها كاف الخطاب كقوله قيل للفوارس ويك عنترا اقدم اي ويلك وعجبا منك وهم اليها ان وهم ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان الخطاب كان يدعوانهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم يتعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافر فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابي سأل رجلا اين بيت فلان وكانه وراء البيت اي الم تر اني انه وراء البيت ثم ما صار معنى ويكان الم تر نبه على ان الخطاب للمؤنث والمعنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وبهذا الذي قاله الفراء قرب من جعله لمعنى ومن جعله النوع اف وأوه وقد ذكرنا هما في اسماء الافعال ومنه حيص بفتح الحاء وكسر الشين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يغمه وبوجه كالجمرة والجزة ومنه يخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال يخ يخ فان وصلته حققته ونونته مكسورة للحاء وربما شددت منونا مكسورا قال الشاعر وقد جعلها مرة قد اكرم الرافدان يخ بل يخ لجمع خضم واذا بني بني باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى يخ يخ ومنه اح واح بكسر الحاء وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا اخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات اخا وبين وهي لحا كالصدا فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والفاء على المشهور ونقل فتحها وهو اسم لصوت يخرج عند القطع بالشفتين اي التصويت بانتزاع احدهما عن الاخرى عند رد الحناجر وليس المراد بمثله رد الناس بالكلية بل فيه لجماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل الذي مض

من لحمها ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند القطع ما يمكن ان يركب من شكل وشبهه كلمة صيغت ولي مض وليس الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنيت بناء سائر الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يعلم ولي الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل ويطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور اذا قسام الاسم والفعل والحرف المذكور في ابواب النحو كلمات مفرد بقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه مزاسمين ومن اسم وفعل ومن حرفين وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليتبين قبل العلمية بينهما نسبة انما قال قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه الجملة المسمى بها الا ان بين اجزائها نسبة قبل العلمية وليسا بجملتين بعد التسمية بهما وكلامنا في المركب الجملية لهما بالمضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلام لا الكلم واما بعد العلمية فهي بحكم اللفظ على ما يجيء فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر كقولهم بين بين جزاه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد المركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على جزائيين وذلك لانه اما مركب قبل العلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فلا ولي والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة الاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يكون ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما حاءت في معدي كرب كما مضى فيجيء في المضاف اليه العرف والنكر كما يجيء ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا اضافة البهما لانها حق بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه اضافة واما الجزء الاول فوجب البناء ان لم يضف الى التاء نحو هيت لك وهو محتاجا الى التاء فتشابه الحرف فبني على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح وبحذف حكاية حتى كان المبني وسكون وهذا الترجمة تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو انا فرد او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الخبر قبل التركيب سبب البناء كمعدي كرب ويلمه بعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتاجه الى التاء في الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما يغيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى مبنى فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والمبني حالة غير من العرف وتركه وبعضهم لا يعرف المضاف اليه واذا كان قبل التركيب منصرفا اعتد اذا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان باء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني عدم الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع العرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث بهما كلمتان احديهما يغيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا ينصب باء معدي كرب

في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء قبل العلمية
معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا
يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين وان كان قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل
معربا او من الاعراب العام ان كان قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل
عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك اخبرا ما بخصوص الاعراب او عمومه
وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء
ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم
يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى
بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف
نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخ ان يكون احاديا او لا فان كان
فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في التثنية والثلاثي وقال الزجاج
يجوز جعله كالمضاف بان يزيد عليه جزءا من جنس حركته مدغما احديهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف
كما يزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما
عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرفا بين الساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى
يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر ومذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب
المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بعمرو زيد في زيد مشددة
الياء كما يزيده في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على حرف
بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في التناهي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا في مثل
وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر
بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال
سيبويه هذا وقد جاء صدرا بجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه ولو ثبت اضافة الفعل او الحرف
بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك
مبنيا على حركة مشابهة بحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية
اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص
اعراب فلا يخ من ان يكون له قبل مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان فهو في التوابع الخمسة مع متبوعها
لا غير يبقى التابع مع المتبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليه كما قلنا في المضاف
والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في التصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سمي به رجل او امرأة
لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس اسما معينا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر
ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت
بامرأة عاقلة وان سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب
فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان
يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه

لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع يقتضي اعراب خاص اجري بوجهي الاعراب وتبعه المعطوف
ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معدي كرب
في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية
فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني واما في الثاني فيضمن
فيضمن الحرف ويجوز كما في نحو معديكرب اعراب الثاني اعراب عين المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه
اضافة الاول الى الثاني مع حرف التاء وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت
يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى
المجيء بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينة فالحكاية لا عين نحو المسمى
بما قام وقد قام وكلما وادما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والا اعرب الثاني كبعلبك
وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما
وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد
بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها
مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة
للدلالة على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب
واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب
وانشد كلف من عنانه وشفرته بنت ثماني عشرة من حجته وبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء
خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت
عادتهم بابقاء الجزء الثاني فما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول
الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه
في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة
عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة والعشرين فما معنى هذا
العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزأي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف
والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو ثبت من كل واحد من الجزءين وكل اسم فاعل من العدد يدل على
مفرد من المتعدد لكانا اسمي فاعلين والين على مفردين وهو هذا المقصود ونقول ان عشرين في قولك ثالث
وعشرين ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة
وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ لفظ
العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فتقول اراد وابناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي
ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء
حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف
بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو تاش مثلا في ثلثة عشر او ثالث كان يلتبس فاضطروا الى ان
توقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى
احد من مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد من المتعدد

المفرد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا يتعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي في هذا ما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث
والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاني ثالث عشر جاني واحد من ثلثة عشر فعشر
معطوف على ثلثة لا على واحد ثم فعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر
هذا القايم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان
يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا
كما يقال ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال
ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل
من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما يقال الحسن رضه ثالث
ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف
في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا وفي اعرابه خلاف
كما يجيء في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة بجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات
نحو كل الابن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب ان صدره لتغيير اعرابه للزوم دورين الاعراب
في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشر اللام بخلاف كل الابن فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف
الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد في نحو ثلثة عشر زيد فمن ثمة جوز الاخفش اعرابه
كما يجيء قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان
والمسلمان وتمحلوا لاعرابه كما يجيء قال ابن درستويه هو مبني كساير اخواته من المصدر لكونه محتاجا
الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من اللفظين اثني عشر واثني عشر صيغة مستانفة كما مر في هذا وهذين
واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه ان تركيبه
مع التاء وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا
مزج الاسمين حذفوا الواو والنون بلا انفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل كلام الكلمة كما ذكر
في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا يرى الى بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين
ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو
في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكاين في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون
مع التمام فلهذا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثني عشر
كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة
عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى
والمجموع لم يهد في غير هذا الموضع حذفها الاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء
وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة
اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع مقام هذه العلة بل
اذا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب الثاني كبعلبك
وبني الاول في الافصح قد تقدم شرحه ان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع حذف المضاف اليه

وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احديها وهي سكون ياء الاول والثاني تقول اعطه
بادي بدي والا بادي بدي فالاول فاعل من بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه
وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء بما يجب ان يفعل ابتداء والمراد
بالبدي مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة
اذ معنى بادي بدي مبتدئا وذلك كما قلنا في قولهم فاك بفيك وبعت يدا بيد الى باب الحال فشبه المضاف
والمضاف اليه لا يمحا معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب يفيد معنى المفرد
اذا افاد به لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرة لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه
وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبنت بنت كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن
الجزءين ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد
الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزءين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء
ثاني بادي بدي تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف
همزتي بادي بدي على غير القياس كما يجيء فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده
عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزءان ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى
عن الجزءين معنياهما الافراديان كما انمحى في باب بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى آخر
من غير لمح الاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى
تغيرا تاما لم تغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول فيه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى
بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصل مقصودا مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادي
وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وابدي سبا من باب معدي كرب وجعلها سيبويه من باب خمسة
عشر وهو الاولى وان كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية
ولم يسمعا منونين وكذا ابدي سبا فانه لا ينون سبا لان اسم رجل لان معنى ابدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس
اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبا وجئتك من سبا واما قالي قلا فعدها سيبويه من اخوات ابدي سبا
وجار الله من اخوات معدي كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف
للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي بدي فنقول انه سكنت الهمزة من بادي وقلبت ياء
وحذف الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيها بادي بدي اولى كلمتي هذه كاول حكم اللغة
الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كتاب لان بداء على وزن كلب لم يات من هذا التركيب فحذفت
الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدي او
بدي او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغة كاولى المذكورتين والثانية اما على وزن سمح او كريم او حيان
والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزءان في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن
الزم بابادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداة ذي بداء وبداءة
ذي بداءة وبداء ذي بداءة على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه
يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى
كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما يبتدى به ومنها ابدي سبا

في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي
كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على
الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا واما وجه بناء الاول
والثاني كما مر في بادي بدي فلهذا التزم بالايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يقال ايدي سبا
بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون ثانيهما وقلب همزة سبا ومن المستعمل
جواز الخمسة عشر بمعنيه من ابين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال كفة كفة وبيت
بيت واخرتها ولقيته صحرة بحرة ويجوز ايضا اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى
العجز وانما لم يمتنع بناء الجزئين فيها كما يجي في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه
المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرتها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم ومساء
مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفا
تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما
تتبعه عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية فاقتصر على اقل الكثرة اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين
ولبيك وكذا صباح مساء وحين حين وقيل ان اصل لقيته كفة كفة معناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة
منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن التواني والاعراض واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقين وبينه
اي بيتهما ملتزقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في عين مفتوح
واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخبر اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا للحال اي لقاء او اخبارا
ذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله
والابتلاء سنا بعد سنا وانهم صلوا … حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن
رؤبة كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا بيت مع بيت او عند بيت
واخبرته صحرة بعد بحرة واذا صح الحرة اليهما اعرب الثالث … صحرة بحرة على الاتباع كما في خبيث
بيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار … ومنه … فتلته خبرا وقولهم
للعالم بخير لان العقل والفهم يتضمنان اظهارها في داخل الحيوان فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما
ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات
بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا
اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا يوم يوم
ما اردنا جزاءك والقروض لها جزاء وتقول اتيتك في كل يوم يوم واتيك في صباح مساء وذلك لان علة
بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرا كما مر لكن تحسن تقدير ذلك فوقوعهما موقع نكرة بناؤه وهو الظرف
ويوقع الى التشبيه به فاذا لم يقع موقعها لم يعتبر ذلك واستعمل كخمسة عشر وجوبا لاحوال التي في الحالية
نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول كلاهما
بمعنى منتشرين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين ضائعين وسقط بين بين اي بين الحي والميت وبين الاثنين
ايدية كما في قولهم الا سني وبينك لم يسمع وهذه الكلمات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل ومع انه
يمكن ان يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاول فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت انتشب

تنفيط وبرز من سرائهم اي هاج بالطمر ونشره وشذر الشيء اي التفرق ومذر من المذر وهو الادراف
والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل ومن مذرت البيضة اي فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار ونشرها وحيث بيث وقد يبنى ان
وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعمل على الاصل مع التنوين وعدمه
نحو حوثا بوثا من الاستغاثة والاستنابة وبها يعني فقال استحثث الشيء اذا ضاع في التراب فطلبته وقد
جاء حاث باث بفتح الثانية وحاث باث بكسرها ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش قاش وحاق باق
ويجوز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في حيث
بيث وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب
ويندر مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين واما حيص
الكالية والظرفية فذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين والفائين
مكسورتان او مفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا
لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص
بوص بقلب الياء واوا وقد يبنى الجزآن مع كسر الثاني وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباع
كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاءان مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات
وجاء خاز باز من حاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزي اي قهر وغلب ومن
فاعل بزي اي … ارتفع كانه قيل هو الخازي البازي فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة
اوجه جاز بان يحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وجاز باز تشبيها بخمسة
عشر وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد النعتين على الاخر وجاء باز كبعلبك على ان يبني
اولهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول هاهنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الراء وانما منع في
هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني فجرا كما في سائر غير المنصرف
وجاء باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك
صرفه وجاء باز كما صاء وخز باز كقرطاس وليس الاخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما
اسم صيغ من اسمين كما قيل في عبشمي في عبد القيس فاذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان
مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال … الخاز باز به الجنونا ولخمسة معان ضرب من العشب
وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق للنكاح وقاش ماش
للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على بنائهما في الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث
الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت تريد بهما كلاما
على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او الفعل القبيح وكوطئت وفعلت عن جامعت و
الغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او النوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد
للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله
كان فعله لم يحمله مواكبها دار بكر ولم تخلع ولم تهب اي جوله وكقولك مررت برجل افعل اي احمر وقد يكون
المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكف الكف … وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها

في اصطلاح النحاة فلقولهم افعل صفة لا يتصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة
بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا لكم الاستفهامية
كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير
مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيدا وعمرو واذلك القائل
ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان
كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع للمعاني شرطا كان او استفهاما فانك تبدي الاسماء شرطا او استفهاما
عن المعينات الغير المحصورة اقصارا اذا كان يعول عليك لو قلت مكان اين تزيدا في المدارام في السوق
ام في الخان الى غير ذلك من المعينات تحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدرين قبلها كما هو مذهب سيبويه
وهي كناية عن المعينات التي لا تتناهى كما مر وقول المرء ليس يخفى عني ما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما
يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير
الغايب كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير
الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه عن صريح بظاهره فيه ويقال كنيت بكذا عن كذا
وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور لغيرها واعرب احيانا بها واصارح فالكناية ضد التصريح لغة
واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بجنسية فان فلانا وفلانة منها بالتفاف وبهما مهران والبنى
كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم يعدوهنا لان لها بابا آخر هي احق به فالكنايات
كالظروف في كون كل واحد منها قسمين مبهما ومبينا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها تفخيما
وقع في كلام متكلم مفسرا ما ايهاما على المخاطب او النسيان فلم لا يكون من هذا القبيل على اولويته انتهى
كانت اخبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت
في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده
وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندي واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية
قال الرضي والاولى نسبي ان تعليلهم اياها معنى الانشاء الذي هو بالحري غالبا لحرف الاستفهام وحرف التخصيص
وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا
موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد
المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان
يقصد المتكلم مطابقته لخارج كقولك رجل لقيته ورب مال انفقت عندك صدر فيصح ان تقال على الصفة حال
ولم تنفق صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونها خبرين فالجواب ان معنى الانشاء في كم في
وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان في
الخارج كثرة او قلة لا استكثارا واستقلالا فلا يصح ان يقال كزيت فانك ما استكثرت اللقاء ولا استقللته
الانضاج كما قال ما اكثرهم صح ان يقال لابسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تجيبت من كثرتهم وليس كذلك
ما قام زيد فانه لا يفيد انك بعد قيامه شفيت بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كذبل
بعد الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج وباي تمام القول فيه افعال المدح والذم انشاء انتهى
واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف وكان ذا مشارا به الى عدد معين في
المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها

فاها بفيك وايديسبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة واما قولك ذا كذا فقول ذا كذا مالك يرفع ما لك على انه خبر ان اسم
ان الكاف لا اسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجيء في حرف الجر فبقي ذا على اصل بنائه
قولك كذا للعدد وقد يكون لغير العدد نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اي
التي هي في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكاين مثل كذا في كونه للجرور بن مبهمين عند السامع
الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اي فانه للمعود المبهم والتبيين بعد كذا وكان
في الاصل من الكاف لا من ذا واي في مثل مررت برجل لك تبيين فكذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم
من اي جنس هو ولم يبين العدد البهم فاي في الاصل كان معربا كمن وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما
وصار المجموع كاسم معرب بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخوه نون ساكنة كما
في من لا تنوين يمكن فلما ركب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صدر لها خطا واجل التركيب ايضا اقتضى
فيه فقيل كاين بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس بوزن فاعل من كان
وذهب البرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي
كانت فاء اي صارت عينا وحذف احد ي الياء بن وقيت الاخرى لحاما وقال الخليل الاصل الساكنة من اي
قومت على الهمزة وحركت بحركتها للوقوع عليها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرة الهمزة لالتقاء الساكنين وقلبت الياء
الاخيرة بعد كسرة فاذهبا التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الاصل المتحركة قومت على الهمزة
وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت لالتقاء الساكنين وحذفت الياء الاولى كما في
قاض ومنهم من قال قومت العين الى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما طائي ثم نقل
كسرة الياء الى الهمزة اما للتغيير وحذف التنوين بدليل ان من لغاتها كي كيع وقد يقال كياء بفتح الهمزة
على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي كخوجة وحولة
الهمزة مع الياء الاولى جاء كاء كخوع وما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف
العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وسيجيء واما كيت وذيت فاما بنيا لان كل واحدة
منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجمل من حيث هي لا يستحقان اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل
ما كان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز دخول الجمل على الاعراب والبناء لانها من صفات المعربات
ولا يجوز دخول المفرد عنها فلما وقع موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلوا عنهما
مثله بني على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلام عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الحالي عن
التركيب بكيفية عربية عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما
وضعتا ليكونا كناية عن جملة لها محل الاعراب كقولك فلان كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي
في موضع النصب قلت ان الاعراب الحق في الجملة عارض فلم يعتد به وبنا وهما على الفتح لثقل الياء
كما في اين وكيف او لكونها في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم
والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررتين بلا واو العطف نحو قال فلان كيت وكيت
وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان من كيئة وذيئة بحذف لام الكلمة وابدال الياء منها كما في
والوقف عليهما بالياء كما في بيت ومن العرب من يستعملهما في الاصل فلما كانوا ان الاعتق حتى يثقل
التشديد والوقف عليهما بالهاء ولدمهما ياء لدواو اذ ليس في الكلام بمثل حيوت وواو حيوان يوس

من الياء الاعند المازني ولم يقل ان اصلها كوين وذويين لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام
فلو كان العين واوا لعلمت ذوت وكوت والتاء فيهما بكونهما عبارة عن القصتين وحكى ابو عمر
كيه بالهاء فكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد و
مميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية
بدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية
لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فمجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية
فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا اردت ذكر الدينار
اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار فالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات
ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملوا لهما على المرتبة الوسطى من العدد ويجيء العلة في باب العدد
وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة الوسطى
بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل التمييز عن كم الاستفهامية جايز في الاختيار لكم
لكثرة ما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا
وذلك لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا يرى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولفظ
لفظ الاعلى المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل معدود مع مميز لا يفصل
بينهما كخمر رجل زيتا لانه بمنزلة دليل اطال واحد بهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز
الاستفهامية الا اذا الجرت بها كحرف الجر نحو على كم جذع بيتي وبينك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر
والجوز قصد التقابل كم ومميز جر والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند
هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التقابل ولا يجوز ان يكون المجرور بها لان من كم لابتداء
الاستفهام يقترن بها معنى الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يلزم مميز كم الاستفهامية مجموعا كما في الخبرية
الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد اعشر من علما انك اذا اردت طوايف من العلماء
ينبغي جواز كم علما انك بنصب العلما وقال البصريون لو جاز نحو كم علما انك فالمنصوب حمل لجر مميز والتقدير نحو
نحو كم نفسا لك في حال كونهم علما انا والحامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم علما انا لك لاعمال مذهب
الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية بافضائها اليه خلافا للفراء فانه عندي بمن مقدرة ويدل
كما قال الخليل في اله ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير
الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز
تركه لقوة الدلالة عليه فان فصلت بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه مجرور بمن المقدرة
لا بان اضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس
فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظروف وشبهه فتجيز في الاختيار نحو قوله كم يجوز معرق ذلك العلي
وكريم بخيلة قد وضعه وقال الاخفش لا يونس ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم تكن مستقرا
ولم ينقل غيره قدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب الابتداء نحو لنا اليوم لك والدليل
على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر ماسد فمخ الدسيعة ماجد نفاع ويبين به يجوز
الجمع بين الفصل وان كان بالظرف الا ضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن البيت واما الجمع بين الفصل بالجملة
فلن يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم تالي منهم فضلا على عدم اذ لا يكاد من

من الاخفش احتمل فاذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن المبينة
للتمييز بفعول ذلك المتعدي نحو قولك تعلم تركوا من جنان وكم اهلكنا من قرية وبعد كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان
او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون
كم مميزه بالنصب خبرية وانما الجئ بمميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزها كمميز العدد
الصريح لان في عدد اللفظ الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو
كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجاز ان جمع مميزها نصا بالكثرة قوله وتدخل من فيها اي
في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المفرد
اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولو دل على جوازه كتاب من
كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا لم تجد مميز كم منونة نحو كم رجلا ضربت فكم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية
فلان استفهام واما الخبرية فلتضمنه من معنى الاثنائي في التكثير في التعليل كما ان ربّ لما تضمن معنى الاثنائي
اعني رب وكم نظير كما يجيء في باب التعجب واغا وجب صدر بتعجب معنى الاثنائي لانه مؤثر في الكلام فجميع
له من الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والحض والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر
تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء للغين في آخرها التبس
خاطر لانه يجوز رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فبين جهة
اعني مؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلها بعدها يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الكل ما بعده فعل غير مشتغل
عنه كان منصوبا محولا اليه وكل ما قبله حرف جر او مضاف للمجرور والمرفوع مبتدأ او اسم
ظرفا او خبرا ان كان ظرفا او كذلك اسما غير الاستفهام والشرط قوله وكلها اي كم الاستفهامية وكم الخبرية
واغا وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وبناء فالبناء
لعوامل الرفع والنصب والجر قوله وكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم
فعل استغنى عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك
الضمير كما في نحو كم رجلا مررت غلمانه كان كم منصوبا محولا على حسب ذلك الفعل غير المتعدي اي على حسب
اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم علام ملكت
والا والى ان تقول معولا على حسبه وحسب التمييز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف
مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب الفعل وحسب التمييز فيقول كم يوما تقيم للظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه على كونه مفعولا
به ولو قلت كم مررت لم تنصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ او الجملة
خبره والضمير في الجملة معتد على ضعف كما مر في قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما
انت وكم رجلا صارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم
كان مالك او مفعولا ثانيا لظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك
كم جاك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضمير لان معنى الاشتغال عنه بضمير انه كان ينصبه لو لم
ينصب ضمير كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير مع ان كم مرفوع المحل بالابتداء قوله وكل ما قبله
حرف جر او مضاف مجرور اغا جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لهما صدر الكلام لان ما مؤخر

في التعليل وجب لهما صدر الكلام
ولي في نقضها معنى
الاثنائي
صح

عن مجرورة ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم المجرور عليها على ان يجعل اسما او حرفا مع المجرور بكلمة او
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن قرينته ولهذا حذف الف ها الاستفهامية المجرورة كما
في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن
مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضمير ولا قبله جار فهو مرفوع
وذلك لانه اذا لم يكن له قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون
مبتداء او خبرا فاما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك وان كان عامل في ضمير او متعلق على وجه الفاعلية
نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه وقوله
في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته فجاز الاتيان
فيه او في للملازمة من الحذف والتقدير كما بينه قبل ولم منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر
معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود وقوله ان لم يكن معنى كم ظرفا ولكنه ظرفا باعتبار يمين نحو كم
يوما سفرك وكم يوما هو منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان
التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل بالقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتداء ومثال كونه
مبتداء كم رجل جاءني واما كم مالك فالى وفي فيه ان يكون خبرا لا مبتداء لكون ما بعده معرفة
كما مر في باب المبتداء قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما
من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا وان لم يجز نحو فجئتك من اين فلا بد
من كونها منصوبة على الظرفية وقد يجيء اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخرا نحو متى عيدكم يعلمون واما اسماء الشرط الظرفية
فلن يكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فالمرفوع اما مبتداء نحو من ضرب زيدا قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاميا نحو من انت وما دينك
والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت ويقع غير ذلك من المنصوبات
استغراقا والمجرور بحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات
الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه منصوبا كان او مجرورا
فهي مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن تضرب غلامه فاضربه وان كان منصوبا ناصبا لضميرها او لمتعلق
ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالى وفي كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بفعل
يفسره الظاهر وان كان منصوبا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من
ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم
في متى جئتني جيئتك على ما يجيء في الظروف البتة لجاز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا
فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره المذكور
لكون الجزاء لا يعمل في اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر
في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان الادوات من حيث طلبها
للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متأخرا لان مرتبة العامل التقدم
من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة الثاني من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها
ما حقه ان يلي ها بلي فيعمل كالشرط واما الجزاء فلفظ تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا نحو

ليت وابن او غيرهن كمن وما والدليل على ان له حكم الجزاء فيما انه لم يسمع مع الاستفهاء نحو ايتهم جاءك فاضرب يضرب
ايتهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر مثل كلما اتى كما هو مذهب سيبويه فكلما اتى احد معمول لفعل مقدر يفسر ما بعده
ايا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الانشاء
وذلك عند البصريين ولا يلزمهم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام يدخل على الاسم والفعل
قوله وفي مثل تميز كم عمة لك يا جبر وخالة ثلثة او جبة وقد يجذف في مثل كم مالك وكم ملك
اصله للمفرد في وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء الموجة الرسغ من اليد والرجل فيكون
منقلبة الكف او القدم الى ميسرها بمعنى انها مكبوبة للحلوبة صارت كذلك او هي اخلقت لها نسبها الى ثبوت الخلقة
واما عوي حلبت الحلي للتفضيل حلبت عشاري معنى تغلبت وتسلطت اي كنت كاريها بحذقها مستكفا مما خبرت
عاكرة مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية عما تقدم من جواز نصب تميزها عند بعضهم او استغهامية
وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه قول نفس الحلب ثلثة الا اذا ذهب على عمد الحالبات
والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم هلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام
على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة
بالابتداء ولكر صفتها والجبر فدحلت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدإ او ظرف
له كما تقول اضربتني زيد ضرب وامرانني زيد مرب واعلم ان ميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا
اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ومعدود لذكر والغرض
من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا
وكم في حالتيها مفردا اللفظ مذكرا قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجل جاء مع ان المشار عنه
مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجل جاءك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ جمع
المعنى لكل فينبغي على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى والجمع لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاؤا الخاطب متصلين برجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجل جاءكم لانك اذا قصدت تفصيل جماعة
عما مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال وايّ رجال
عما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة حامك وجيدك وحامكة
حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدإ بلا ضمير من الجزء بن جملة
ولا تقول كم رجل ونساء جاءك لعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها
وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف ايضا نكرة عما بينت في باب المعارف وقد تجوز بعض النحاة نحو كم
رجل ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
وتقول ليت امرأة وكم رجل وهي جاءت في عطفا على كم ولا يجوز كم وايّاها بالعطف على التمييز لان المرأة
اللفظية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير واما كاين فتفعل السيرافي عن سيبويه انه بمعنى
كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم ربّ لك وليس بدليل واضح وذلك لان
لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف ميزها واما ربّ فحرف جر لا يحذف مجرورها ولم اعثر على منصوب
بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب ممزها الجيء بعد الزوم
فكان ميزها كميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وفي جاءت كاين في الاستفهام قبل دون كذا ومنه
قول ابي بن كعب كذا بن خبيئ كاين تعد سورة الاحزاب اي كم بعد فاستعملها استفهامية وحذف ممزها

وبهما قلنا ون وبين مركابين العشرة دون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا
اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان
كذا وكذا لدلالته على التكثير لفظا وكنى ببعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا درهم عن ثلثة وثانيها وبالمكرر دون
عطف على احد عشر وبابنه وبالمكرر مع العطف على احد وعشرين وبابنه وبه قال ابو ح فطابق بوابه العدد
حتى اجاز وكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وبهذا خرج عن لغة العرب لانه لم يرد تمييز كذا مجرورا
والت في الابتظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى غاياتها من الفاظ العدد المفصل لان المفصل يدل
على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بلا قرار بالمبهم ما هو بيقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا
درهما درهم وهو المطلوب واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف في بها وهنه في محل الاعراب
لان الحواس بالتركيب صار الكلمة واحدة كما تقدم ولا مانع من تقدير الاعراب على الكاف اعتبارا للاصل
قوله الظروف منها ما وقع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم
ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو اولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو عين وشمال واخر وغير
ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول
نحو قوله الاعلى لنا وبداهة سابق وان لم يرد فله يحذف الا ما هو دال على امر سبق او يتم الا بذكره كقبل
وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذا وقع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين المحذوف
وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لشبهها المشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى كما
المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت عنه كالاسماء
الموصولة مع وجود ما يحتاج اليه من صلته قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها
بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل لوجوده بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة اذ الاضافة والحقيقة الى مصادر تلك الجمل وكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل
التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كالمذكور ثابت بتنوين بدله وانما اختار والبناء في هذه الظروف
دون التنوين لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء
اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف دون التنوين لانها ظروف قليلة التصرف
او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وكل
ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال وكنا حسبنا كل فيئ
وشنوءة فما شربوا بعدا على ازة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم في
القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد وبقال ابداه ردا ولا فرق فيما هذا لا فرق في المعنى بينهما اعرب
في هذه الظروف المقطوعة وابنى منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما بنيا اذ من معربة لعدم تضمن معنى
الاضافة فمعنى كنت قبل اي قديما وابدائه اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما
ومتاخرا الا ان من زيدت قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المقومة لغرة الشهر مرفوعة ومنصوبة
نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في النادي المضموم يا مطر يا مطرا فيجوز ان يكون قوله ما شربوا بعدا
وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان
يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه وضمنت معناه استغنى بصيرورتها

صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لو صفا فصحبت بذلك الاسم لاستغنا به ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة
غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه بقول عائشة من علم مرها بفما كم ومن غلى كفاغ ومن معالكرام
ومن على كمصاد ومن علو مفتوح الفاء مضلت اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اي البناء سببا
اذ لو قلت على لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية على الضم كما هو آت
واما نحو قاض فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد الى واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب
فتح فاتما وكان مع الاعراب يجوز ضمة وكسرة يقول علو الدار كما يقول سفلها اما جواز بناء على الفتح
نحو من علو مذ ودن سابر الغايات فلثقل الواو والمضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما التقدير المضاف اليه
كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقوله لمن غنى بالفتح على ما من في الاستثناء فعلى هذا لا يكون من هذا
الكسر لام جار قبله او مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو
فعلى قياس سابر الغايات ويروى بيت العشر باهلة انى اتتنى لسان لا اسر بها من علو لا عجب بها
ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الوكد ليعلم ان لها عرفا في الاعراب وعلى الضم اجرى
باقوى الحركات لما يحتمها من الوهن بحذف المحتاج اليها على المضاف اليه او بتكمل جميع الحركات لانها في
الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية فبنيت على حركة بنائها في
اعرابها ولهذا اجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب وشبه غير الظروف الغايات لشبه الابهام الذي فيها
كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا يتم في بلا اضافة وهي اشد ابهاما من مثل فلزم البناء
مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع البرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاء في زيد ليس غير كثرة
استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بمعنى الا وقد يتوهم انه يحذف المستثنى بعدها الذي بعد ليس والمضاف
اليه المحذوف وليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاء في زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على
ما يرتفع الغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بقبل
اذ لا سرق بالاضافة مثلهم كما مر وبابا الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان
الظرف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبت الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة لغير حيث في الكاف واذ واذا
في الزمان على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي يليها او لا كما يجيء وحيث واذا تضافان الى الفعلية
والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شرط التفسير واما جواز اضافة
الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة تستفاد منها احوال الازمنة الثلثة اشارة الى ذلك لما ان المضاف
والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان اضافة
الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تتضمنه لان نفس الجملة فعما هذا لا يجوز اضافة
الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تتضمنه لان نفس الجملة فعما هذا لا يجوز
مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احوال الاسكنة معينا كما يستفاد منها احوال الازمنة فاذا تعرف
الاصل اذ يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية
اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثانى جزائها صلة كقوله تعالى يوم هم
على النار يفتنون وان يكون مضمونها مشعرا بوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزاها اسمية
اما في الماضي اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا اخرج حين يخرج امير لشيء لكن قارع يوم هم يازرون
قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الا بين الاضافة الا اسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ والوجه
الاضافة الى الجملة كون

يوم هم على النار يفتنون ويوم هم بارزون ويخرج ذلك بكون به بهذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة اسمية او فعلية
طرف مصرحا كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا بل كان اما فيه او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص
ما يكون لظرف مصرح بها فلا يستعمل الا مع حروف مصدرية كان وان وما قبل الجملة فانه من قبل ان تطلع عليها
ومن بعد ما كاد يزيغ ومن بعدان تلقوه وكذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية كقولهم ريث يخرج
اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطء مقاما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان تبطئ
خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فرواتيك خفق والنجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته
الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات
بها للمواقيت وتنيب بها الافعال لكن لما ايبت فائدة اخلالي في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب دون
بحرف مصدري قال باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مقاما وقال الا من مبلغ عني تميما باية
ما يحبون الطعاما وتقول لم ار يثما اخرجه فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري
على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يثبت به ويضاف دوابضا مع ما كما عرفت في كذ وما بالواو والالف
والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهب بما يرضي سلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم
هو شاذ وذي صفة للام اي اذهب مع الامر الذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال
البعض في الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في وقال
الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو دوابضا معرب كما عرفت في الموصولات
انها بالواو وفي الاحوال على الاشهر وربما استعمل ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم
نحو جاء ذو فعل وذو افعل وذو فعلوا وذات فعلت وذوات فعلن ويحتمل ان يكون
طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعلية
شاذة وقد سبق اذا كان احد من اولي الجملة التي هي حيث واذا فعلى هذا تقدير ذلك الفعل
اولى لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد جالس وقد يجاء كذلك مرفوعا
في اذا نظر لكثرة نحو قوله اذا السماء انفطرت واذا السماء انشقت واذا الكواكب انتثرت واما
في مباحيث فسيأتي بعد وتشبه بعين ومثل بالظروف والمضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ
واذا وذلك لانها نسبيان مثلها ولانه لا يخبر فيها كما انها محصورة بحد وحاصرة الحصار نحو
اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كان مشبهتين بها نائبتين بعينه لم يضافا الى صريح الجملة
اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تم مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب
منها غير ان نطفت حمامة في عصون ذات اوفال وقوله غير اني قد اسعين اعلى الهم اذا خف بالشكي
الينا وانما صدرها اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان للعاينا اضافة الى الجملة
وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف
اليها وبدلا لتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها متعاينين للظرفية الفاصلين بين المضاف
اي حرف المصدري بين الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج معها الى الحرف المصدري مع انه
نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظرف ايضا الى الان المشددة المخففة نحو اعجبني يوم انك تقول
ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير انك تنطقون
على ما بانى واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة بلا خلاف الى المصدر الذي تضمنته والذي

والنزاع في الحقيقة سهل لان الاضافة في اللفظ الى الظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
لان معنى يوم قدم زيد يوم قدوم زيد ولو كان مضافا في الحقيقة الى الظاهر الجملة وهي خبر كان المعنى يوم هذا
الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولابد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة
تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك
يوم قدوم زيد الجاز والمبارد قلت ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف
اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدوم امير وفي هما مير كبير قدم اذ المعنى
يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان اوحيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال
نع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به لفعل
مقدر او قال يا ليت حيث يكون من تنذل وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة
لا مضافا اليه وقال لان حيث ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون والاولى
ان يقول انه مضاف ولما منع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان واما كونه مبنيا
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى جملة محذوفة وعوض منها
التنوين وفي ذلك نصف من حيث المعنى اذ قولك حينئذ وقت كنا ويوم الوقت وكذلك غريب الاستعمال
مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ هم مبلسون اذ مضاف بعد ذلك الوقت واما قوله تع يوم الوقت المعلوم
فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان قوله تم ميقاتهم يوم بمعنى قوله واليوم الموعود قال ويجوز
ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اسم لوضح النهار واما بزغته من الزمان ولو قال الجبرهة الزمان او يوم
الزمان لم يكن ذلك بالبعيد هذا كله مع والزجيبي وفي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة
الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة السياق الكلام عليها
لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لدن كلا واخوتها الدرمة
الاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحالية او من سياق
الكلام فتلك المراد كقولك نع وكلا آتيناه فرقنا بعضهم فوق بعض وقوله لهنيك عن كل اكرام عمرو
بعافية وانت اذن صحيح لان اذ لدن لزم الاضافة ولو وجد لتنوين الدان يكون عوضا لبعد معنى
التنكير والتنكر عنه واما هذه الظروف فليست بلازمة الاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا
كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال التنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بالاجماع
ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التنكير
والتنكر توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف
بدل الكل طرفا لازما للاضافة الى الجمل جمعا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الماضي والحاضر
والمستقبل والليلة وغير ذلك متعودا بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت
اذ صحيح محبي بد بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف
المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم
اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف
المضاف اليه فيه بالبناء على الفتح ولم تنوين عوض لانه لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احد امرين
الان يعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا على لذات وبهاء ساج نهد الجواد ولما يوصل

باذا الى الفرض المذكور وكانت الظروف المذكورة وقد يكون مستقبلة ماضية حوذ عن معنى الماضي وصار
الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تع فويل يومئذ للمكذبين ونحو والخوافذ اذا جاء
المضاف اليه منه التنوين في عين نحو يومئذ جاز فتحها ايضا ومنه قوله تع فعلها اذا واذا من الفاعلين
اي فعلها اذ ترتبتي اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا لانها للجواب والجزاء وليس المراد ح لانفاء الكيف
لانه للخبر خلا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ ممنوع جوه وايضا نحن نعلم ان في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف
الاول ويجوز في غيرة الفتح ايضا كقوله تع وانا اذن من الفاعلين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى
الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما مر فانا قبل لم يجز ان يعود اليه من الجملة ضمير فلا يقال
آتيتك يوم قدوم زيد مثل لان الربط الذي يحصل حصوله من فيه هذا الضمير حاصل باضافة الظرف الى
الجملة وجعله ظرفا للمضمون بها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما
وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يومئذ فانه يجوز يومئذ قدوم زيد فيه قال الله تع يوم تسود وجوه
وقد تقول العوام تسود فيه ونحوه ولنذكر شرح قوله الى آخر الباب والظروف المضافة الى الجمل اذا
يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فائدة يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول
ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل اعني ما ينبئ منه المفرد والجمع الكسر اذا ثنى ولم ينبئ المثنى مما ذكرنا في نحو هذا او
والظروف المضافة الى الجمل ضربان كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا
فيها خلاف على ما يجئ مثل هي مضافة الى مشروطها اولا واما جايزة الاضافة وهي عين بهذه الثلثة
فالواجبة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا واذ كانت
في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحضوفة ما اضيفت اليه
فلذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جايز الاضافة اليها فمع ضربين لانها اما ان يضاف
الى جملة ماضية المصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الا نهج والشيب وازع
فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما الاعراب فلعدم لزومها الاضافة الى الجملة فعلة البناء ثابتة
اذن عارضة واما البناء فلتقوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا
موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مر في باب
الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى العقلية التي صدرها مضارع نحو
قوله تع يوم هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جيئك
يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف
المضاف لفقد علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالفعلية الضعيفة
ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع هذا يوم ينفع لاحتمال كون هذا ظرفا والمنفي بهذا المذكور هي
يوم ينفع ولا في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كون يوم بدلا من قوله قبل
يوم الدين واما غير المضاف الى صدره ان وان ومثله المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها
وبناؤها فاذا قلت انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحقا مثل حقيقة نطقكم وقال لم يمنع الشريف بين ان نطقت حمامة
في غصون ذات اوفان ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكاف في باب

باب الاستثناء وعلة بناء هما مثابتها لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى قصد او
ولان فيها الابهام مثلها الفقر والحصر كما مر والبعض وهما وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت بالنقل
الكوفيون من اضافة الظروف الى صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها كما في غير
وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو واعرابها في قوله تع ومن خزي يومئذ بفتح يوم
وجره اما الاعراب فلعدم وجود علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف
لفظا كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها
لا ينبغي ان يكتفى على اطلاقها وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وان وغير مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا
تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال لم ينحن حين لانه موضوع لمكان حدوث يتضمنه الجملة
فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا وبنى حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات
لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء ويكسر وقد يخلف با واو ومثلثة الثاء ايضا واعرابها
لغة فقعسيه قبيلة وندرت اضافتها الى معرب قال ولطمهم حيث الكع بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي
الغمايم وقال القائل حيث سهيل طالعا وبعضهم سهيل برفع على انه مبتداء محذوف الخبر اي حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتداء الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعض لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وتولك اضافة حيث مطلقا الى جملة
لا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال الذي حيث التقت رجلها ام قشعم وكذا في قوله اقائل
حيث سهيل وهو مفعول لترى وكذا قوله تع الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى لجا حسن الناس حيث
نظرنا ظرا اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قدير اوبد الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي
ساقه قدمه ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختص بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة
فيلزم المبتداء بعدها واذا لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد يتقدم منها علة بنائها وذكرنا في المنصوب
على ظرفية التعبير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا لما مضى كما ذكر في قوله تع حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جاءها نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كما في قوله
واذ لم يهتدوا به فسيقولون بل نحسدوننا على انه يمكن ان تؤول بالمضي كما في قوله تع ونسوق المجرمين
اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها للاستمرار
الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو
قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا انوك لتحلهم والاصل في استعمال اذ ان يكون الزمان من اذ المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدوث فيه مقطوع بوقوعه على اعتقاد المتكلم كما ان اذا الزمان من اذ الماضي
مختص من بينها بوقوع حدوث فيه مقطوع فيه والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في بدل الشرط
كما اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا السماء كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال لقطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وكلية الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية
فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمة فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع
قطع المتكلم بعدم لازمة فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه
ان لوقوع انها موضوعة له كما حكي فلذا لو كان لوانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما في قوله تع لو كان فيهما
الا الله لفسدتا جوابه المعدوم لازم مضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل

وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده
في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم
قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك بعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء
شك في وقوعه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تع وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي
على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قميصه قد
من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد
علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل واستعماله في الماضي على خلاف
وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وضعها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى
ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه السلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى
اليها ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض
وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها فالمعنى بوقوعها على خلاف ما نتوقعه
جوز وتضمين اذا معنى ان كما في متى وساير الاسماء الجازمة فنقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في
مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم
على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثانيا اذا لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم
بوقوع الفعل فيه كما وضعت له اذا فجاز ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا
فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الغرض بل صار عارضا
على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله
يرفع لي نارا اذا ممدت يزانهم تعد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا
فيضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله عن الوقت المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجيء
جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله
فسبح كانه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط والجزاء فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء
في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله
على رسوله الى قوله فما اوجفتم عليه لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط
الذي هو الغرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة
وانما رتب اذا والموصول الايات المذكورة والجملتان بعدهما تركيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن
فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء
فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان
قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل بعد الفاء
وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب
كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون

الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر انك لا تقول ايهم
فاضرب بنصب ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط اولى لانهما فعلان توجها الى معمول فالاقرب
اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا هو الابعد كما هو اختيار الكوفيين
لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المعربين كما في زارني وزرته زيد لكان الاولى اذن
ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء
الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم
فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب كما مر
انفا واما العامل في اذا اما فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته فالاولى
ان يفصل ويقول ان معنى تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت
الشمس جئتك وجئتك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف
وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان يكون وصفا
اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه
له اذن لكونه مضافا اليه كما في ساير المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تع يوم يجمع
الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك ان كل كلمتين او اكثر كاينا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل
اولاهما في الثانية كالمضاف والمضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها
مقدم من وجه مؤخر آخر فلذلك ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثمه لم يعمل صلة في الموصول ولا تابع في
متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة
اذ لا تتعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتداء ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر
متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمة نحو من قام قمت جاز
وقوعهما موقع المبتداء على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقررت هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح
زايدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها
التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب
المجيء بل في وقت المجيء وقال الم في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده
وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
به لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعده كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص متى
في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاقلا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون
الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى
ائذا ما مت وصرت بما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال الله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا ائنا لفي خلق
جديد واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان هذه بمعنى فالعامل شرطها
او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس
ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيء اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز

مع كونها للشرط

ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم يستغفرون وقوله والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون ولا يمنع من كونهم في الايتين تاكيدا الضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز
وان كان شاذا مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى قاتل الراس انكب قيل ليس في
اذا نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط ما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده
ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس مثل ما يدل على الشرط قبل
اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان
الليل وهو هذا المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف
على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فايش ناصبه قال الم ناصبه حال من الليل اي والليل حاصل
وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء هنا يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول
اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صار ما حال صرافه وحصول
الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك
في وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالى
والقمر اذا اتسق القمر يلزم ان يكون الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل
اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث
ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس
ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا بحالة العظيمة
فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة
في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك
عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف هنا كما لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصح
هناك معمولا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا لعظيم
في معنى من المعاني واذا جاء بعد حتى كقوله تع حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين
ينتصب باخريهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها
فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول
بالرفع وتقول شر حتى يكل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشرطية ويتجر بحتى ولعله حمل عليه
قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائده شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال
ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها قال الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة
اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا يقدر على وصفها
وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو وانا لم اعثر على شاهد من كلام العرب واما قوله تع اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا فلا محل
لها والتي يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد
القائم بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد ان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان

مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء
وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي
في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو
اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها
قال الزجاجي مشيعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري
قالت انا حمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل
وجدت طالبناهم تفاعل ومفعولين قال بل يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال
اي فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا وقال
تقلب اعتذار الكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته
هو اياها كقوله فاضحت ولو كانت خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا اي راها هي اقرب
قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن تقلب غلطا لان العماد عند
اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ويجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي
ويمكن ان يقال ان الفعل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل التفضيل او في
الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نص على
الظرف وقد يقع اذا واذ بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في
جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن منهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذا المفاجاة
الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما
لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا يدل ان المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح الا يرى الى
قول امير المؤمنين علي رضه وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حيوته او عقدها لاخر
بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة
على ما تقدم زاد وعليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتح فتولدت الف
ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كان وقف عليه ما الكافة والالف قد تؤتى به للوقف
كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير
فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فبين كما بين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما الف الالف واضيف الى الجمل فلا يكون
الا للزمان كما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذفت
الوقت لقيام القرينة عليه وهي عليه اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة وغيرها فيتبادر
الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة
اوجب غيرها فهو للمكان نحو بين الدار بين زيد وعمرو وان اضيفت الى الازمنة فهي للزمان نحو بين
يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيفت الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجازا
المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة
فبينهما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحدث لا بد ان يكون بمعنى

الزمان

فلهذا جاز اضافته الى الجملة وكل ما قلنا في بينما نطرد في كلما من مجيء ما الكافة ليكفه عن ملابسة المضاف اليه
مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او لا
او غيرها ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها
الشرط من حيث ان بينا فيها نوع ابهام بينا فلم تدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي
بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كلما ما كان في كلمات الشرط المتضمنة بمعنى ان وقد يكف
كلما فوقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه لكلمات الشرط فيه وفي كلمات
رابحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط بحزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث
ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الدنيا في الاغلب بتعادن في الفعل المقطوع بوقوعه
به نحو كلما طلع الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقوب تعادن في غير المقطوع به نحو كلما جئتني
اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت
الشمس اتيتك وكذلك على مثل فالاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولذا اذ يتركب
بناء بينا وبينما وكلما على الفتح يكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها يجب على الفتح الذي كانت
يستحقه الاعراب بخلاف حيث فانها لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية
واغا ترتيب بينا وبينما وكلما مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون
الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما
مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وامصدرية
والزمان المضاف الى ما تقدر فيجوز ادغامه في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما
فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذا المفاجاة فاذا
منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدها وسنا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم ادركه اذا
رأي هذا بين اوقات قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة
التي بعدها كحين جاز عن الظرفية مبتدأ خبرها بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هذا حاصل
بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمة المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما
بعد كلتي المفاجاة او نقول انهما زيدتا ولسنا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن
قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ نحو قوله ثم واذا دعانا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتابده
البيت والكلام على مثل قوله ثم فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون مر الكلام في بينما زيد قائم
اذا رأى عمرو سواء وقد يجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء بكر وكحين
اضافة بينا ودونها الى المصدر قال بينا نعانقه الكرام ورمحه يوما اتيح له جرى سلفع بتقدير اوقات
تعانقه والاعرف الرفع على الابتداء خبره محذوف اي تعانقه حاصل قوله واذا ما مضى ويقع بعدها
الجملتان وذلك لانه لا بد لها من عامل معنوي لانها مضافة اليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف
الا اذا كان مصدرا او مشبها به وليس شيء منهما هنا وهذا العامل هو الشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فينبغي اذا واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى واذ
واذ تقول ويلزمها الظرفية ابدا ولهذا يضاف اليها زمان كقوله يوم اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مهتدون
ولم يعهد مجرورا باسم الا بتعهد او وقع مفعولا بها كقولك اتذكر اذ من يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكر في الكتاب
اذا انذر على اذا ذكر بدل من قوله اخا عاد وقيل في قوله تعالى واذ وعدنا انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعول

الله لا اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة واذ حذف لفيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله تعالى واذ
اذ صحيح فيكسر الها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجيء اذ للتعليل نحو جئتك اذ اتيت
كريم والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لها ويلزمها بالوقف حتى يدخل في حد الاسم واعلم انه يفتح اذ بلها
بعد فعل ماض كما في قولك زيد قام بل القصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فالاولى وقوعها الماضي او لا يدخل عليه
نحو اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على ما تقوم للقدر المشهور الظاهر واما على مذهب من اجاز
دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استفتاح اسمية مثل هذا ايضا على نحو
اذا زيد يقوم والحق انه قبيح قليل الاستعمال وقال لم اعتذر عن صاحب هذا المذهب اذ يقوم ليس للاستقبال بل
للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم نعلم انه كان مقصودا به القيام الاستقبالي وحكاية
الحال المستقبلة لم يثبت في كلام مر كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاز دون ما بعد اذا التي للمفاجاة على ما كانت
لا تضيف جازمة بتضمنه للشرط بخلاف اذا فانها تضيف جازمة كما يجيء في الجوازم ومنهم من قال يجازي باذا ايضا
فيجزم الشرط والجزاء واستدل للفرزدق وكان اذا ما بالسيف يضرب والرواية بينا ومنها ابن وابي
لكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ابن الاستفهامية
نحو اين كنت والشرطية اين تكن اكن وبناؤها على الكون لكونين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء
ولاين ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الاتي مع من في الاستقبال اما ظاهرة
كقوله من اين عشرون لنا من ابي او مقدرة نحو اني لكه هذا اي من اين ولا يقال اتي زيد على اين
زيد واغا جاز اضمار من لانها يدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او تقل تصرفها نحو من عند ومن اين
ومن قبل ومن اما معه ومن لدن فصارت مثل في فجاز ان يضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان
براقهن ورقته لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجيء اني بمعنى كيف نحو اني تؤفكون
ويجوز ان يكون بمعنى من اين تؤفكون ويجيء بمعنى متى وقد اقول قوله تع اني شئتم على الاوجه الثلثة والاجيء
بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما اني الشرطية فكقوله فاصبحت اني تأتها تلتبس بها كلاهما مركبا تحت رحليكما
شاملي اي حين اين تأتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جيء بعدها بمن بمعنى ما كقول
بعض من لقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في نحو متى تلقني او بمعنى
وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي او في فمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن العين
واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليست بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعدها غير مسند نحو اما ملك زيد
وانت وبلادك نحو اهل وضيعته اي هل انت وبلادك مجتمعان وابان للزمان استفهاما كما مر الا استفهامية ابدا في
اكثر استعمالها وايضا ابان استفهام مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال عن كسر
همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكسب للجمهور ساكنة عن كونها للشرط
واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع ويختص ابان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل
في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان لامر ابن لان ابن لكان ولعله فعال وكثرة فعلان في الاسماء
فلو سميت بها لم تعرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي اوان
فادغم بعد القلب وقيل اصلها اي ان اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون بأي وفيه نظر
لان اني غير مستعمل بمعنى لام التعريف واي لا يضاف الى معرفة مر قوله وكيف للحال استفهاما اما عند كيف في
الظروف لانه بمعنى على اي حال من الحال متغايرا بان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل

ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة
او يوم السبت ولا خفض ان يقول يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيدا على حال الصحة ام على حال السقم
فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اي حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اي حال وحاصل عنده مقدر
فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منها منصوبان
تقول في الجواب متكئا على اخيه او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيد اقائما ام لا فكانك قلت باي صفة موصوفا
يقوم زيد اقائما ام لا فالمعتمد ابدل من موصوف مع الجار المتعلق ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع موصوفا
اذ يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما
حاصلا حتى اي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن رتبة التصدر
لكن لما كان الموصوف بكيفيا اي المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا
ام قياما بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدإ فتقول
في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقبل نحو
كيف اصبحت وكيف يعلم زيدا فكيف منصوب المحل جزما ثانيا المطلوبي ذلك الناسخ والاستفهام يكيف عن النكرة
فلا يكون جواب الانكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف يبيع
الاحمرين واما قولهم انظل الى كيف نصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكون ناقصا
يجوز وحرف الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياما ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه انما هي في الجزاء
مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء معنى في قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذي
يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال اوزاعي هبان البعران شردلنا
كي لا يجئن من بعرانا ابوا قال الخليل ولسي هي لغة في كيفما ويقال حذف فاذ كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ حرفا
أول المدة فيليهما المفرد المعرفة بمعنى الجميع فيليهما المعدود بالعدد وقد يقع المصدر والفعل وان يعتبر
زمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعدهما خلافا للزجاجي عند النحاة ان اصل مذ منذ حذفت نحو فالنون
استرالا لانك لو سميت بمذ صغرته على مذيذ وجمعته على امذاذ وسنوضح هذا ان الاسمية على مذا على الحذف
وهو يصرف فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب وبهذا كما قال بعضهم
ذا اذا لم ازد ومنع منه صاحب المغني وقال قولهم مذ ومذ واما غيره منقول عن العرب واما نحو بك ذال مذ سدا
كان بعده ساكن او لالتقاء ساكنين فعلى ان يكون اصل الضم والخفض فلما احتيج الى التحريك كان الكسر
رد الى اصله كما في لم يك ذا لهم وكسرهم مذ ومنذ لغة سليمة قال الاخفش مذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة
بني تميم وغيرهم وبنو اركبهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والقيسيين يرفعون
بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما معا في الحاضر
اتفاقا واما المحذوف فالجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذ
ولعل اللغة السليمة غريبة فلم يرفع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدإ محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة
اي من الوقت الذي على حذف الموصوف ودوحاشية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومين
من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ
من اذ فركبا وفهم الزوال للكسائي فالمرفوع بعده فاعل بفعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة
اي من وقت مضى يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اي

اي اذا ابتداء اليومان الموجودان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين وانت الكهف
على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على الاول مركبة اذ يبعد ان يقدر الثاني ويلاحظ فيها بكونه
حرفا موافق اللفظ للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين بهما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة
وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلا يجئ من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في
حال جره فلتضمنها معنى الحروف لان معنى منذ يوم الجمعة من ابتداء يوم الجمعة من تاريخ فيها بعض الحد المضاف
الى الزمان المتضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا اي من اول شهرنا قبل وقفنا على ما يجيء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى
ابتداء الزمان في جميع متصرفاتها فاذا تقرر هذا فلنا اذا البحث ما بعدهما فيها مذهبان المشهور على انه مجرور
جر وبعض البصريين على انها اسمان واذا لم يبن ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما
القول الاول يجر جمهور البصريين انها مبتدأ ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره والله لا اي القسم الزجاجي
انها خبر مبتدا بن مقدرتان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوع بهما كما يجئ من تفسير
البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يوم فانت تخبر عن الاول باليوم وايضا كيف يخبر عن
النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المتقدم لا يصح تنكير المبتدإ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية
نحو يوم الجمعة قتال وان فسرها بظرف كما تقول منذ في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انتهائها اي انتهاء
الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فلم وجهة مع تعسف عظيم
من جهات المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خاصا
من مذهب المذاهب ونعامل الكلمتين فيها فنقول انهم اراد والابتداء غاية الزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذي
هو الشهر في ابتداء الغاية وركبوه مع اذا الذي هو الزمان الماضي واغاحملنا على اركاب تركيبه من
الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجئ وهما معنى من واذ فغلب على الظن
تركيبه منهما مع مناسبة لفظ بلفظهما وامور اخر يكثرها ظني فحول حذف لاجل التركيب حينئذ فبقي
بنون وذال ساكنين وجاز ان يكسر مضافا الى الجمل والاضافة اليها كالاضافة كما مر فصار الذال ما انتهى حال
التركيب اليه الساكنين تشبيها بالغايات الممكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف قبل
التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يات به الغايات المعربة
الاصل كما شابهها حيث مكانه حرف الجر اسم مضاف وذلك ان اكثر ما بنيا فيه اسم على ثلثة احرف واكثر
فبقي منذ كما هو للغة السليمة ثم استثقل الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما ساجزا عظيم
حصين فصار اليم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف الضمة ايضا فاذا كان نرجع الزال الى
الكسر الاصلي اذا التحريك انما كان للساكنين والفرق بين هذا التركيب بجعل كلمة بعد بحذف بعد ان جعل
مذكورا مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان
مع تعيينه بجعل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخر المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان
ومنذ اليومان ومنذ سبعتا ومنذ زيد قايم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل
اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم بانصاله بوقت التكلم مخصصا بذلك الاول بما لا يدان
فيه غير مما هو بعده نحو منذ يوم ومنذ يوم فرمت فيه فقد قام زيد من ابتداء يوم الجمعة الاقرب الى وقت
التكلم اذ لا يدان ذكر في هذا الاسم ما بعده من الايام فهذا الاول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول
المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد ثم من اول وقت يوم زيد واما الثاني

فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذف فانه بمعنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فمن زيد فعل ماض
اما الاسمية الحرابين نحو منذ زيد قايم والمعنى فيها جميع المدة ولذا عملها برفع القيد مستعملة لاول
المدة واما التي احد جزأيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا
نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية
فهو لاقل المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي
وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجاز بين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف وعما قاله
في تعين مذهب جمهور البصريين والاصل جواز لان تقوم كما قلنا حال وحكاية حال وليس المضاف محذوفا
كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لفوذ اذ بالتركيب عن صورة التي
كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كرديث وانت على ما ذكرنا انه يجوز تقدير الجملة التي دخل
بعدها بحرف مصدري لكونها غير مصدرين في الظرفية فتقول منذ ان استخلفني ويجوز ان يدعي
ان هذا في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزأيها كما يجي في المصدر الصريح نحو منذ سمر ثم نزول
يجوز حرف واحد جزأي الجملة المضاف اليها اذ كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخر الفعل
بزمان التكلم معرفة كانت او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذ كنت في رجب ومنذ شهر نحو فيه و منذ
شهرنا وكان الباقي في اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو
اقراءه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها
في جميع اجزائه وذلك بجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه
بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد به الاول بعد وقد ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون
المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رايته منذ سنة ومنذ شهرين رجب ومنذ يومان لقائك ومنذ عشر ذي
الحجة اما اذا قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم
الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشر فهو محال لانه اذا انقطعت في
الاول الى الان فكيف يصح حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرين
قلنا يدخل الحد في المحدود في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وان لم يقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم
معين من ايام العشرين ايا ما اذن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة لو عند انقضائها ويجوز ايضا
حذف احد جزأي الجملة اذا كان الباقي مصدرا الا على احد الوجهين المذكورين بقرينة الحال نحو
منذ يوم زيدا ذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا معنى خروجه واقعا وجب حذف احد الجزأين
في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام قرينة القرينة مع كثرة الاستعمال
وتقدير الاول منذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين الذين انتهى
زمان التكلم او يومان مبتدأ على حذف خبر للمبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاصها من حيث
المعنى باليومين المتعقبين على وقت التكلم واغنى استغنى عن الشريف لان من المعلوم ان منذ موضع
لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده معرفا او جملة نكرة كان
المعرف او معرفة وتقدير الشيخ منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز
ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال
على احد هما فنحو قولك في المعنى الاول منذ نوما اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نوم او نومه مبتدأ

مبتدأ وفي المعنى الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه كائنا اي خروجه كائن ويجوز ان يكون منذ اذ كان قايما في المعنى
الاول ومذ ان استخلفني والله من هذا ثم تقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والصحيح
نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنذ قولكم مذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اي منذ وقت
يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن كم من الايام اي وقت ابتدائكم
منها وانما جاز ذلك بخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ
من الفجة اذا اضافته الى المفرد عارضه قليلة كما انفهمته حيث عدا مضافه الى المفرد فلا فرق في المعنى بين
جر هذه الظروف وغيرها اصلا ولا تنفي المجابري في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمه مع الرفع فان ذلك وهم هذا
الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يتوسعون بعدن نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حينين
سنين وذلك خلف وقضية لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حين لتعيين النهاية ثم قيل حين وحينا
مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض موارد منصادفا نبو نفسه فان ذلك مفتقر مع قصد جعله في جميع
المواد نه راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام منذ ومذ
وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليها المفرد المعرف مذهبهم اذا ارتفع الاسم
بعدها فيما في محل الرفع بلا بتداء ولها معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلها مثبتا كان او منفيا نحو
ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كان هذا للمضي وجب ان يليها من الزمان
مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هو الحد غير مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما
اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذا المقصود بيان زمان
مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلها كان الفعل مثبتا نحو مضى منذ يومان اي مدة مصيبة يومان والمراد
الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او معرفة او لا نحو مذ يوم ومذ يومان ومنذ اليوم ومنذ اليومان
وقد تقدم ان يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط
كون ذلك المجموع مقصودا به العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه منذ عمرنا ومذ زمانا مع انك لا تقصد
زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد فقوله المقصود بالعدد اي المقصود بالعدد
والباء بمعنى مع والاكان الواجب ان يقول المقصود بالعدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين
لانك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته منذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان
يقال ما رايته منذ يومان وقد رايته قبل امس واما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه
يكون قد يحمل لانتفاء الرؤية بزمان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانه يجوز ذلك اذا جعلت بعض
اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا اذا كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم
الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتدرت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال
ويجوز ان يقول ما رايته منذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا يعد يوم الاخبار ولا يوم
الانقطاع وقال يجوز ان يقال ما رايته منذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك يكون قد اخبرت عن بعض
ما مضى اقول وعلى ما بينا ويومان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال الله تعالى
منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال
منذ يوم استغناء بقولهم منذ امس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فاذا كان جميع ما قال مستندا الى السماع

فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر لانه يمانع لدنه جوز مذ اقل من ساعة قوله فى بيع المعدة
او الفعل او ان تضمن زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته منذ سنة او منذ انه سافر او مذ
سافر مذ زمان سنة ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر الم الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر
اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم قوله ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدآن وما بعدها
خبرها اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة
مذ انتفاء الرؤية يومان فكما انه كان فى الاصل فى الموضعين مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها حذف
لتقدم ما يدل عليها وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل مذ بالضم وقيل بنى منذ لكونه
على وضع الحرف وتم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حمل على مذ ومنذ الحرفين عندهما وقيل للزوم
صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليها فصار نحو الاستفهام ونحوه والكلام مع هذا الاسمية عندهم
جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان حال
ذلك احد امرين صرحت بتقديرها كما يقول ما رايته وامود لك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة
بالاولى ممتزجة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عندهم لانها كالمفسرة وقال
السيرافى هى منتصبة المحل على الحال اى ما رايته منتظرا ما قالوا واذا الجئ ما بعدها فيهما حتى فاجد
فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك
فى نحو فوك ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايت من يومين الا ان
يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهر ومنذ
اليوم فهما بمعنى فى قال الرندلسى وهذا تقريب والا فمذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا
تمام تقرير المذاهب والكل مختار فى الاختيار واذا عطف بعد المجرور بمذ ومنذ الم فوع جاز لك
ان توافق المعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على لفظ مذ على ما اخترنا لانه ظرف
منصوب او رفع ما بعدها او نحو الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ فى كونه لاول المدة او مجموع المدة
فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال الموافقة فى المجموع نحو ما رايته مذ سنة ويوم
وفى اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة او يوم السبت اذا لم يكن العدد
مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وعجة
ايام او منذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر مجموعها قال البصريون بنا
على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر فى المعطوف فى
مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فمع الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من
زمان قيام زيد او على تقدير فعل اخر اى ما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف
على مذ اذ لا زمان مقدر فيجوز قيل ورتما دخلت كا فالجر على مذ بروى عن بعض العرب انه قيل له
كم تعد فلانا فقال كما حدثت فى حدثنك وقيل والكاف فى كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية
فحذفت الفها وسكنت الميم كما قالوا ما ابا الاسود كم اسلتنى لهم يوم طاروا وذكر قوله فيها
لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدو ولدى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها
اول غاية زمان او مكان تختص لدن بصباح ومن لدن حكيم وفلما يفارقها فمن فاذا اضفت الى الجملة لحقت
للزمان لما تقدم ان ظرف الزمان لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وكذلك كقوله ضربع غواد راقرن ورقنه

فيه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تقدير الجملة بحتى وهو مصدرى لما لم يتحض لدن
للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثير عانى قديما ولم اقصد لدن انى غلام وفيها ثمانى لغات
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها وكان لدن مخففة بحذف الضمة كما فى عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف
النون فسمى او واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا لالتقاء الساكنين واما ان يحرك النون لالتقاء الساكنين كتحريك
زوال الساكنين بحصل بكل ذلك فيها ست لغات مع لدن التى هى اصلها وهو جاء لدن ولدن وكانت
لدن مخففة بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد فى عضد قليلا كما يجئ فى التصريف فالتقا
ساكنان واما ان يحذف النون واما ان يكسر وقد جاء لد بحذف نون لدن التى هى ام الجميع واشهر اللغات
ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها مع الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب
او مقدرة نحو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعندا عم تصرفا من لدى لان
عند يعمل فى الحاضر القريب وفيما هو بحذفك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه للحاضر فحمل البعيد عليها
تشبيها بها ولم يكن ذلك لم يكن لبنائها على حد وهو مرب الاتفاق والذى ادى ان حوان
وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حالا لا يستعمل
فى الكلام مبنية لشبهها المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها
بناء على وضعها وضع الحروف فالوجه فى بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف عن التصرف
بكونه مع عدم تصرفه لزمه معنى الابتداء فبنى على شبهة الحرف وقد بنا اما الذى وقد بنوا على
بناء ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عند بحاتك غنى وربما فتحت عينا وضمت ويلزمها النصب الا
اذا الجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لدنه
ولذلك وجب لزوم ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ
عدو جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجه كثرة استعمال لدن مع عدو
دون سائر الظروف كبارة وعشية وكون ذال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق فى لغاتها
ثم فرجذ فنون شابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة بيد لها وشابه النون التنوين من جهة
جواز حذفها فصار لدن غدوة فى اللفظ كزيد فى خلاه فنصبها تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول نحو
ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة لم يدر امنصوبة هى ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف
احد جزئى الجملة اى لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والفارسى يعامل معاملة الف على والى تم
مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك ولاك وعلاك قال طار وعلاها
فطر علاها واشد بيت حب حتوها وانما قلب الف هذا الكلم القلب مع المضمر تشبيها بالف رمى اذ الاصل
بالرفع نحو رميت واغا شبه ضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو مررت لدن الجار مع المجرور كالكلمة
الواحدة كالرافع مع الفعل والمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لدن الواو اصل
والبا اقرب الى الالف من الواو واغا لم تقلب نحو عصاك وصاك لدن بهذه الالفات اصلها فكرهوا قلبها
تشبيها لشئ آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى وقلبت الف بعلى الاعشر وان كان لها اصل فى الواو تشبيها
بعلى الحرفية ولا يتصل من المضمر الذى لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما احتاء على ما جوزه البصريون
فليس بمسموع واغا هو قياس منه قوله وقط للماضى النفى وعوض للمستقبل النفى مع قط الوقت
الماضى عموما ويختصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا من

عوض قد يستعمل بمجرد الزمان لا بعض ابدا فيعرب قال ولو لا ان عوض فيه معنى الاضافة لما بني وصار بمنزلة
ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي الف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بعض ابدا لانه مشتق من
القط وهو القطع كما يقول لا افعله البتة الا ان قط مبني لما استعمل مع حكم وابنة وانما استعمل قط بدون
النفي لو كنت اراه قط اي دايما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط فقد يستعمل عوض
المبني للماضي ومع الاثبات ايضا قال ولولاد فلعمي عن عناق ومشهدي هو بفتح عوض وعناق
معرب وهو منفي معنى لكونه من جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العايضين اي دهر الداهرين والداهر والعايض الذي يبقى على وجه الدهر
فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط لتضمنها الاستغراق لزوما لاستغراق جميع الماضي والابدا
فليس الاستغراق لازما لمعناه الا بري الى قولهم طال الابد عليّ لبعد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
وبنوه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم وقد يضم
الكاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمذ وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل امر
في عوض فتح الفاء وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق وله ومن الغرو في البنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف
وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فكان في الاصل بمعنى ثم لما اريد امس يوم التكلم دخل لام
التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير
المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم
فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معرفة
عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهورة في امس وانما سمع فاعرفه
مشكلا سواء قلنا ببناء او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباحا ومساء وصحى معينة فهو شاذ
من بين اخواته سنبا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنوا امس تفضيلا
لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ومحي
فكان تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم مع انه قد روي عن بعض
العرب اعرابا مبنيا مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم والذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير
مصروف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالمجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون
امس بعد مذ قال السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه
من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يجر به فكان مشبها بغد قال لقد رايت عجبا مذ
عجايز امثال السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا
على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك لان كل معرفة مبني فسمي به شخصا فالواجب فيه
الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال الاربعة
لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع
ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار
علمية العقدة كما قلنا في باب غير المنصرف واختار ومنع صرفه رفعا وبنا نصبا وجرا كما اختار وابناء
نحو حضار وترك صرفه نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك

ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فاعتبروا
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء والاولى بالاسماء والاخير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار
في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب ستويان حركة في غير المنصرف
فاراد ان يبقي هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلها مستويين في الفهم لم يبن اعرابهما فيها
اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوي بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسابر غير المنصرف
فلم يبق الا الكسر وايضا اول ما يبنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة حالة البناء على
الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم
مطلقا اي في جميع الاحوال ولعلة غيرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسي وقد قال سيبويه بان
بعضهم يفتحون امس بعد مذ فبعد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق فان كلامه يتعين
في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او
اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب بالامس ما فيها اعني بالبناء اتفاقا لزوال علة البناء اي تقدير
اللام وربما يجاء بها مع اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد
وان ثنى او جمع قال عراب لان اللام اغا قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس المشهور بين اشباهه
فاذا ثنى او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من بين الجنس شهرة الواحد
وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي بمعنى ابتوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن وقال الزجاجي
بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وبهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام
كذلك متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي اشبه الحرف بالزوم ما في اصل الوضع موضعا
واحدا وبنائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسايز الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يعرف
ثم ينكر ولا يبقى على حال فلما لم يعرف فيه بنوع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يعرف فيها وقال ابو علي بني
لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزايدة اذ شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات فيعرفها والآن
لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من ان اذا دخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي انت فيه
قال هذا كما فعل عن النبي ﷺ سئل عن قتل وقيل فانها فعلت ان استعمال الاسماء وتركها على المسار الذي
كانا عليه والجواب ان قتل وقال محكيات والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات
ليس بحكمي وكذا مذهب الفراء في امس ابتدا مرة من امسي يمسي وقد يقال في الآن لان وهو من باب تحقيب الجهة
ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا سم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه
قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فعال ابن خروف ان لما حرفا وحمل كلام سيبويه
على انه شرط في الماضي كالو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما للثبوت الثاني لثبوت الاول وقال ابن طاهر
ظرف فلم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه كما انها تدخلها في ذلك الوقت ومن قال
ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي ذكرنا في خلنا فعلها ما لفظا ومعنى او لم يفعل
وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا الفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق وقد الفا
فربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لقيته ايلة ايلتك ابوك
لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد زاد التعريف
تقديرا لانك قال لابن عمك لما افضلت في حسب عني ولا انت ذا بي فجزوني فبني لتضمن الحرف قلب

مطلب المعرفة

اللام الى موضع الفين وسكون الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعنا الالف الى اصلها من الياء الساكنة
الفين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة
والضمة وقد يحذف الياء فيقال لاه ابوك واما مع فهو ظرف يدل على الخلط فعادم التصرف لازم النصب وكلام
كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معلم لدي شتى نصبها بمعنى لم يبن على السكون هذا لفظه
محل قال انما بنيته فلما اردت الظرف لعلة التصرف اولا يكون الا منصوبا والدولي الحكم بامر لا يزول التنوين
في نحو كنا معا واجراره بمن وان كان شاذا نحو جئت من معه اي من عنده وتسكين عينها لغة العرب يقولون
مع زيد فاذا الاقى ساكنا بعده كسر واعينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهي اللغة في هذه اللفظة وجز اذلا
موجب للبناء فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسمية ثم تزول بلزوم اضافة مع اذ كثر
قبالها احد المضطجعين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبالها المضطجعان لم يبق معاينافي اليه فينصب منونا
على الظرفية نحو جئتا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين
والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يعني كلنا سواء اجتمعوا
او لا والاقعد الخليل بولي من التنوين اذ لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش هو الحق
مثل الفتى بدل من اللام ليستقيم الاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخويه لدى ومهما في عين
الاضافة ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها نحو لسر الظروف المضافة الى الجمل واذ
يجوز بناؤها على الصح وكذلك مثل وغير مع ما وان قدم شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى
احدها معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعها احدا
معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حد الا الاعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى
احدها يصلح لكل معين فصدي المستعمل فالمعين ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اخرج
وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا
موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث عدم استقلاله لا يكون جزء الكلمة
كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزيد لفقدها
لدلالتها وضعا لشيء معين ويدخل المعرف بها نحو رجل ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض
عليه بالحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل نحو من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته لان هذا
الضمير لهذا الرجل الجائي وذو غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل وضربت الرجل
واما الضمير في ربه شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاولى
في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان
عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه الموجود
محصوصا قبل بحكم لانا نشير بها الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعهود اليه شيء
قبل نحو رجل قابلني ابوه واظنني كان امكم حمار كما يجيء البحث فيه في بابه كان ويجوز ربه رجلا وبئس
رجلا ونعم رجلا والها قصته وربه رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت ربه رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير

يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل
واحد منهما الى محضور عند الوضع ويخرج منه النكرة المبهمة للمخاطب نحو فولك خاد فرجل نفرة وقولك
لقواك لدن رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو ليت
رجلا اذا علم المتكلم ذلك المالقواذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به مشترك فيخرج الضمير
ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم
فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب فيكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يجوز ان يخاطب بلسان لم يسبق
الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع
له فلو لم يقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قولك اللعن في نحو قولك
اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان تاكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء
والذئب ليس شيء لان هذه الفوائد يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام والحق ان تعريف اللام في مثل هذه الفظ كما ان
العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التنكير
والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل
فانه لا ستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة من هذه لان اذ تلك العلامة هي التنوين وقد
لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فسقط في ذلك الاسم وان لم يكن معرفة لخالية ولا معرفة دالة على
انه بعض مجهول من كل كقولنا اشتر اللحم ولا دلالة على ان الشاري بعض فولك اشتر اللحم ولا دلالة على انه بعض معين
كما في قولنا واجد على النار هدى فهي اللام التي يجيء بها التعريف الجنسي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس
سواء كان مع علامة الوحدة كالفرد او مع علامة التثنية والجمع كالفريق والعلماء او مجرد عن جميع تلك
العلامات كالفرد والماء واغا وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة اما
يكمن لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية
عن الكلية والبعضية لكن كلامنا في الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها الا في الذهنية
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها اي التنوين وجب كون الكل فعلى هذا قوله عليه اللام الماء طاهرا اي كل الماء
والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان
قليلا ووصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على الاحتمال فالمفرد في مثله
نعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين
اي الكل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي الكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول
الرجلين في هذا المجر الا الزيدين معا ولا الا فلانكم معا بل يجوز ذلك اذ كان الاستثناء منقطعا وكذا الا
يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اي الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان
يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز الا نقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه نحو لقيت
العلماء الا الزيدين والزيد وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل منكرا مضافا اليه كل منه
وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل عالمين وكل علماء وهكذا احوال المفرد والمثنى
والجموع في غير الموجب قال عليه اللام لا يحل الا حد اي كل واحد من هذا الجنس وكذا الا حد جاءني اي
اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو لقيت العلماء
فهو بخلاف هذين بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اي لقيت احدا من العلماء

ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع عنه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين
قوله لتدركه الابصار اى شئ من الابصار اى شئ من الابصار لجميع الابصار كما توهمه بعضهم
لخلل في الموجب وعين خلل في محل المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة في سياق
نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى منه واحدها وما شاكلها ومجموعها الا ما مثلنا لهما فتقول
ما لقيت رجلا الا الزيدين اي الكل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرتفع هذا الجمع رجل الا الزيدين معا
وتقول ما لقيت اثنين منافيين الا الزيدين ويجوز الابنى فلان اي اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا والزيد
ما لقيت رجلا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على انقطاع لان المنفي ما لقيت جماعة من
الرجال وان كان هناك قرينة تدل على انه ليس المراد الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية
على ما مضى في بابه وان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين
المعرف والمنكر هنا فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو ما اشتريت التمر
الا رطلين والفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لدخول التنوين المؤذن بالتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من
جملة فمعنى رايت تمرا او رجلا شيئا من التمر او جماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية تحقيقا
عن البعضية لكن البعضية مستفاد من القرينة كالرؤية هكذا قلت لعيت هذا الجنس فهو كلام مخصوص
بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة لغو و بالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف
باللام من هذا النوع بالنكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل
خير منك كما مر في باب الوصف فعلم بهذا كمال لام تعريف لامع التعريف فيها الا التي للعهد الحاضر نحو قوله وهي
المفردات قد يتقدم ذكرها ومع بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد يتقدم ذكر بها وانما سميت مبهمات
وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم
اشياء محتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات موجودة الصلات مبهمة عند المخاطب وليعلم المفهم
الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب به وكذا ذو اللام العهدية في قوله
وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه انتهى حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتجمع ان اصل الهمزة
الوصل الكسرة لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط بخطف العامل الضعيف
اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين كما ان لها نوع
استقلال فلم يخطفها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل وبلا مال فلضرورة لا حاجة من نحو ما هو على حرفين
كجزء الكلمة فلذا يقولون اللفرس واللانسان واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل
والمعمول لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل به كلا فصل واللام متزاج التام بين اللام واخليه
كان نحو الرجل معاين الرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن ابطاء وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم
الامتزاج وابقاء دليل التنكير اي التنوين عاجرف فان ولي كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ان بحكانها
الة التعريف نحو هل وقد واستدلا لا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه توقف عليها في التذكر نحو قوله
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد
في قوله ارى الرجل عراني ركابنا لما تزل برحالنا كان قد وذلك قوله باخليع ارباء واستخبر
الرعث الدارين من اهل الحلل واما حذف همزة ايمن في القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في
كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها واما فتح اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام
وفي اخذ حبر ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روي التعريف نواب عند عليه اللام ليس من
ام صيام في اسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلولها مضمونها قبل ذكر اي اجابة وادركه بقال عهدته
فلانا اي ادركته وعهدي اما يجوز ذكره مقولا كما في قوله نفاه وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
ويعلم المخاطب به قبل الذكر بالاخبار كقولك خرج الامير والقاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض
واحد مشهور او امير واحد وقد يراد اللام في العلم كقوله وبالسن عندنا على ما يجيء التغيير وعلى التعجب
نحو الاحد العشر الدرهم على قبح كما ياتي في باب العدد وقد يكون الزيادة لازمة كما في الذي وفروعه وكذا
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو رجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير
في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر المشتق ويجوز في غيره كقوله الحاف
الحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام وقد يعرفها البصريون
واللام في وصف اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل وايها الرجل لتعريف الخاطر بالاشارة اليه
ومحلي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو مررت بالرجل ويعرض اللام العهدية العلمية كالعهود والبيت
على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ويعرض من اللام العهدية الحضورية في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان
تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والعطاف الحاد حدها يعني احتراز عن الاسامة
وانما يتعرف بالحضرة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم
ما وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد احتراز قوله غير متناول لغيره يخرج سائر المعارف لتناولها
بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناول قوله العلم
غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل اذا يتناول كما في الاعلام المتزكرة فانما يتناول بوضع آخر
اي تسمية اخرى لابا التسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا
بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعنى الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما نعرفه وانما ذكر قوله
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المتزكرة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس لتناول اسامة عرفوا للخلو
عما ذكر في المعرف وذلك لانه قال اعلام الجنس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام
في استغراق الجنس الى الحقيقة الذهنية وكل واحد من هذه الاعلام موضوع للحقيقة والذهن يتحدد
فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة فعلى ليس
ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئيه بانه الخارجية تتوقف لهم الانسان
حيوان ناطق فقط اسد مثلا موضوع لحقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة
موضوعة للحقيقة الذهنية فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يترجح المعنى بكونه مجازا ولا يكون مجازا
مجازا في المعنى الخارجي على مذهبه في الفرق الخارجي اذ ليس بوضع عالمه على اختيار وقال ان الحقيقة المتحدة
والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلو يقول في اسد معين في الخارج اسامة كما يقول
الاسد لان المطابقة الحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحد بالخصوص الا وهي
المعرفة وكذا ينبغي عندي ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان الاسامة كذا الا الاسد
الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل على هذا التكلف
في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة واما الخصيص وتام عامر وابن لبون
لفظا من وضع صرف اسامة ونزل ادخال اللام على ابن وابن وبنت الى غيرها كما في الكناني

اعلام الاناس ويجيء عنها الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا اعلم يطلق على المنكر نحو فلان وفلان آخر وذيد وضبع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا ان نقضي كمعرفة وسري وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعها الغير الاناسي من الطير والوحوش واجناس الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث وابي الحسن ولبعضها اسما بلا كنية كنمر للفهدان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها محلا الا اسم جنس له نحو ابن مخرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لمحة معنى تناسب المسمى بها كحضاجر لغلظ بطنها وابن دابة لوقوعه على دابة الخير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للنسبة شمئوب وام قشعم وللمبالغة برة وللكثيد وبرة للعنز كبان وقالوا في اذ وقان عدة ونكرة قالوا ومنه سبحان علم التسبيح والدليل عليه انه اكثر ما يستعمل مضافا فان يكن علما فاذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء اللام كقوله سبحانك اللهم والاجماع قالوا والدليل عليه قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا يمنع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد اللهم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتداء ولك خبره والدليل على انه ليس بفعل تفضيل ولا فعل ولا انه علم على احكى ابو زيد من قولهم اولاة الان وعاملان اذا وعد وافي دخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من ولية الشر الآن قريبه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل ولاة في تانيثه بالرفع والآن خير اولاة اي الشر القريب الان واما عاملان الان وعاملا الان اذا وعد وافي دخول تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فمن ثم لم ينصرف وهو من ولية الشر الآن قريبه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل ولاة في تانيثه بالرفع والآن خير اولاة اي الشر القريب الان واما عاملان الان وعاملا الان اذا وعد وافي دخول تاء التانيث دال على ان الزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فيجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يغير الوزن لان ذلك في علم اخر هو كما لو سميت برجل واحد بكل واحد منهما فان من العرب اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظة الا انها لما صارت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثمالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك في المعرف باللام يحمل على الاستغراق الامم القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من بعاله اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة ولا تجد من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح في مثل ما ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة تهزم الانسان الا الواجن فيها والقرينة المخصصة كون لفيت اسامة محال بهذا الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والتحم والشوف وقد عرفت حكمه وقد اجروا مجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات كحكى ورتج على ما يجيء فقالوا فعلان الذي هو نعت فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا يصرف افعل صفة ومنعوا العرف منها جامع العلمية فهي سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المميز كفعل او الوزن المزيل بتي كفعلان او الالف واللام الزايدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت بقيت كلها بدخول كل امر بها من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكر انصرف نحو قولك كل فعلان حلة كذا وان كان علي اقبح الجوع او مع الف التانيث لم يصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث وغيره نحو قولك كل فعلى لك

الفه في التثنية تاء فانه يجوز فيه الاعتباران جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغير مرفوعة لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو طلحة وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لكن معنى لان معنى قولك فعلان الذي هو نعت فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك واضعاف الاول من الحكم مدلوله بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم لم يريدوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلوله الى آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد في الفعل على غيره من الفعل كاكبر من الكبر ثم غلب به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها دال وبعضه مرتجل كاد نحو الاعلام نحو فوك فعلة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعلة لا معنى لها في اللغة وقوي هذا الوجه المحرز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شاع بينها كما يقع النكرات فبعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة الدالة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كونها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية اللفظ منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الطيبي لما سألت سيبويه عن وزن كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان في هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه فوافعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزونه معها كما تقول وزن استخرج افعل فالكرانه لا يجري مجرى الاعلام فتصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن كلمة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الحائدة حرف منه التنوين لمقابل موزونه في التجرد من التنوين فلم يحذف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اسم افعل بحذف التنوين قال الم اغادهب اجواد لم يجري اسامة اذا اطلقها على واحد من الاساد فانه يجري مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما فكما يجري الوزن ههنا مجرى الجنس الذي ليس معه الوزن فنحو افعل كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الوزن معناه الوزن واذا كان معه الوزن فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل مثل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الخبر كاسامة في حاليته اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحاليتين معنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لهيئة معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محولا عليها في العلمية كما ليتا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسا يقاس عليه والاولى اذ يقال انما ذهب اليه ليكون منقولا من معنى الى آخر هو الوزن او مرتجلا كما قال الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا ومع اجرائه مثل هذا مجرى الاعلام بدون نحو فاعلة في نحو قولك ضارب بضارب مضاربة على وزن فاعل بفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عند لا تنوين الصرف والقسم المزيل هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال الشيخ كان فعل لم تملاء مواكبها وبارك لم تخلع ولم ترسب قال المازني ليس في فعلة علمية ولا في فعل معنى الوصف فنوازن بنظر الى لفظ الكناية لا الى المقرون الكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى وفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمقة ومذهب سيبويه هو الحق

اذ معناه معنى الموزن والكناية عن العلم جاز في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة
ومنع صرفهم فلانة كما يجئ واما اذا اردت بلاة وزان او زان الفعل لحكم حكم موزونا تاما حركة وسكونا
وتجردا عن التنوين كان الموزن مبنيا على الوقف كقولك افعل امر واستقبل حكمه كذا وضارب يضارب علي
وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لوحظ له لا في العرف ولا في تركه لكنه مع ذلك
علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي يهمزة مكسورة امر للمخاطب فحكمه الكلام اما الاوزان اما الذي
بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل محكما في جميع الاشياء حكم موزونه علما وان كان
وزن الوسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم فمتى جرى مجرى موزونه في العرف
وعدم خلاف بين سيبويه والاخفش والا فلا يكون معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون وتلفظ
فاكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر وان تنكر نحو حكم النكرات في العرف وتركه
وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الدوزلز فمتى اعلام وفاقا بحار الله العلامة وقال ابن جني في كتاب
الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرف وانه ضعف ضعيف
قال المحقق الظاهر ان جار الله كان ابتدئ ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة سداء فلولا انه
علم لكنت مبتدءا بالنكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس
كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويفتح استقبالها كقولك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل وذلك جائز في كل
نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فمجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم
وقد جاءت النكرة غير المبتدءا ايضا في الايجاب الاستغراقي لكن قليلا كقولهم سير عليه فرسخان
ونفر وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لا ندري نقل من مدلول اي هو
المعنى الى مدلول آخر وهو اللفظ وقد يكون الاعلام اتفاقيا اي بصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة
وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على افراده المعينة باداة
التعريف وهي اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على
عبد الله من بين اخوانه وكزكر ابن عمرو غيره ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد
وقد يفيد ام ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون تعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام
التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان من النجم قبل العلمية التي هو الشهر المعلوم للناس من النجوم لكونه
هذا الاسم الذي به من بين امثاله وكزا البيت في بيت الله لان عمرو كان بالنسبة اليه ليس بشيء وكزا العباس
في ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا ليق غلامه
بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشتهارهم بغلامه مثلا حتى كان غيره ليس غلامه بالنسبة اليه
فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في العلمية بحسب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي
شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا ولا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام
فالكثير فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة وذبيان قبيلة فقيل فلان سيبويه يكون
اثنان علما لليوم المعين بل لام يعمل بعد اليوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو محال من النكرة فلم
لا يكون علما للامر اللازم لكونه غالبا وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب المذاء فليرجع اليه وقد سلف

ينكر العلم قليلا فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو ربّ زيد ليست وقولك كل فرعون موسى الى ربه وكل
من خواص النكرات او يعرف ذلك بان يتوصل بواحد من الجماعة المسماة بذيد خل عليه اللام كقوله زار الرائدون
الشريد مباركا سقيا لها ابان الخلد وزكاهله او الاضافة نحو قوله على زيدنا يوم النقا اس زيدكم بين
ما مضى الشهر بين جمادى وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد
الخيل واقار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن استثناك في العلم واذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة
لمعينين او معينين كما يجئ فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال الله وجيء بذلك الذين
الغاية باخراجها التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلناه في نحو
قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشتهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن بعيس لا يرى هذا
التعريف الغاية من المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما والاستقراء يقول ما ذهب اليه المرمع القاسمي واجرى
مجرى العلم للمعنى العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وحمد الاسامان والاسامات فان قيل فيما مانعة سيكون
العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قبولها ايضا وليس كذلك قبل العلم واقع في كلام
كثير اقلوم يثنون ولم يجمعوا لاذي العاقلين هو من مثل جاءني رجل من رجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوا وجمعوا
ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصروا الى تثنيته وجمعه ورجح ما يفيد ذلك فجوز
التعريفين الزايل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفية الامرين جميعا المخلوان من التنكير
التثنيه وحفظ العلم عن التنكير بتعريفه الخ وان كان التعريفان متفاوتين لكنه غاية الجهود وقد جاء بعض
المثنى والمجموع غير مجموبة باللام وذلك في استثناء شركته في الاسماء لازم تصاحبها كما ان سيبويه
يقال لاحدهما ابان الرمان لكثرة اللاء فيه وللاخر ابان الطيبان لقلته فيه وكزا عمان جبلان لبني تميم
سعدان اسم كل واحد منهما علما به وكزا حمادان واغماجان يجريان مجرى الاسماء من اللام لان احد الجبلين
مثلا لما لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصان بزيدان بجلاء تخصيص
سمي كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيما لما كان هو الاتحاد لم يكونا كالشخص مسمى بالمثنى حتى قال قوم ان
وعرفات كابانين وعمانين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة فتقول عرفات للمجموع واما اذا سمي بلدان
فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منادا زيد بل هو كما جد موضوعا لشخص معين واعلم انه كثيرا ما يجيء العلم
عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام فيمتنع صرف فلانة
كما يجري افعل عن الحق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كما يرد الاعلام
فلا يقال جاءني فلان وفلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام
فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اكلم من البهايم اسماء كانت او كني اد خل عليها لام التعريف ويقال
والفلانة وابو الفلان وام الفلانة لقصد الفرق فكان كناية اعلام البهايم اولى باللام من كناية اعلام
الانسان لان انس الانسان بجنسية اكثر فهو عندهم اشهر من اعلام البهايم فكان فيها نوع تنكير قال ابن
السراج وتبعه الصولي ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقولك رجع بالبيتم فلان اخذ فلانا خليلي وهو مقتضى ما ورد
الوصي عن مؤرج العيني سكنن سماه والاخفش واصلحن نزلت مناز لهم بنو بيان واذا فلان ذهبت
عن الروعة رفعوا معاوزفروه بفلان وبقول معن ابن اوس المزني اخذت بعين الحال حتى تركته
وبالدين حتى ما كان اداني وحتى سالت الغرض عندوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان وبكي بهن

وبنة مفتوحة العين وبنت ساكنتها عن اسم الجنس عن العلم فلذا الفرق منه ويدخل جميعها اللوم واذا سكنت
النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في لغت وبنت وسكنت العين لبوذن بان التاء ليست لتجرد
التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل ويمن عن العلم كما في قوله ابن مربة تخاطب حسن بن زيد الله
اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه
شيئا فاحلفوه بهذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على ايتم وليتم وليتم خوشا عن ذكر ومنه ياهنا للمنادى
غير المصرح باسمه يقولن في التذكير ياهن وياهنان وياهنون وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات
وقد يلي الواحق هن ما يلي واحق المذوب واذا لم يكن مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر
كما ذكر في المذوب وبين الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع امنا في الاصل هاء السكت كما قاله بعضهم
بخلاف ناجيه قال يارب يارباه اياك اسال في حال الغرغرة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما ترك
اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اغنى في هناء مفعومة لهن انها لام الكلمة التي هي واو وفي سوف
كما ابدلت هاء في هيهة وقال بعضهم هي بدل عن الهمزة المبدلة من الواو وابدالها في كساء وازم
يستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومحى الكسر في بها هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص
الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا مع ما حكي الاخفش
كواياهناه وياهناناه او ياهنانيه كما مر في المذوب وياهنوناه وياهناه وياهنتاه وياهناتاه
ويكنى بها عن جماعت ونحوه من الافعال السماعية والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات
واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كوثر واسد ومعز كفضل وكاهل
وقد يكون صفة كحائم او غيرها كما مر وقد يكون صوتا كبيه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعب واما مضارع
كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لربه مدينة وقيل هو علم الجنس كهل لكان فمر كاسامة تقول لفتيه
يوحش اصمت ويلي اصمت والوحش الكان الخالي وكسرهم اصمت والسموع في الامر الفهم لان الاعلام كثيرا ما
يغير لفظها عند النقل سماعا النقل معاينا كما قيل شمر بن مالك شمر بضم الشين والمر تجل ملا مضى له في الاجتماع
من قولهم ارتجل الخطبة اي اخترعها من غير رويه وهو من ارتجل الامر كان فعلة اما ما على رجل من غير
ان يقعد مقاما يا فيه والمرتجل لخوخف وفقس وقال بعضهم بها منقولان من الخفاف اي الجواد والنفس
اي البلادة والكان منقاما من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كقطقان من عطف العيش
اي سعته او نقصانه كهم مع تغير الحركة كان اولى وهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان
مشتقا واقاان غير مرتجل هو ثابت في الجنس اما بعك الدغام كما في مجيبا سم رجل والقياس مجبب وليس
من تركيب مجبب كمزرد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كوطيب لارض وموهب لرجل
والقياس كسر العين كموعد وموضع ولساعي فواعل من قطب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما
بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدو كفرحي ومرحي واما بفصيح ما فعل كمكوذ لرجل ومزر
وليبا بفوله وفعيل من مكن ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن اي اقام كبرم
واما بابا علال ما يصيح لحبوق لرجل والقياس فيه لان عند سيبويه عينا ولامها ياء والحاق والحوايا من
بل من قوبا اي جمع لجمعه لها في سقط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحوايا قلب العين الى موضع
اللام في جموع عندهم فالكلم بدؤه النقرات عند النحاة بعير مرتجل لانها لم يستعمل في الاجناس مع بهذه
التغيرات ولو قبل بنقلها والنقر اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمر جاز فالاعلام على ثلثة اضرب

اخرها اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة
وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى وقطب الدين ونجم الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان
في الذم اشهر منه في المدح والبين في الذم خافته واما كنية وهي الاب والام او الابن والبنت مضافا الى
ابن عمرو وام كلثوم وابن او ابي وبنت ومرو والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لا يقرض
بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به
او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يفهم الكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
يابى ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص باسم ولد الدين كما يكنى الحسن لامير المؤمنين علي وقد يكنى
والصغير بنوه لا لد يبلغ حتى تصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اي باسم او الاسم
باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى بها او لا لم يغن عن الاسم فلم يحصل
ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان ان كان اشهر او يقع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكون تابعا
لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكور سواء كانا معرفين او مضافين او مختلفين في ذلك وانكانا معرفين
او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند
افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وبه الدولي لما روى الفراء فيه سعد وبحي عينان لرجل
ضخم العينين وابن فيس الرقيات بتنوين فيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة فيس الى الرقيات اما
على ان الرقيات لقب لفيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لكاحد لنسوة كل منهم
رقية وقيل شبيه بذلك كما قال قل لابن فيس انحى الرقيات ما احسن العرف في المصيبات وقال الاخر في الابيات
من طلب الاوتار ما حق نفسه قصير ورام الموت بالسيف بنفس فاما مضرع الغيم رهطه تبين في اثواب
كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم تقول اذا اردت التسمية بشيء من الالفاظ
فان كان اللفظ مشتقا او محمولا على حد كما رباد وضاربون او جاريا مجراها كاثنان وعمرون اعرب
في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يجاوز وزن
الكلمة سبعة لان حروف فرعلانة عاية عدد حروف الكلمة فلو جعل النون في مستعيناد ومستعينون
معتقب الاعراب فاذا اعربت النون لزم الاتيان بالالف دون الثالث لانها اخف منها وقد جاء البحرين في التثنية على
خلاف القياس يقال هذا بحران والبحرين بضم النون وفتحها وقد جاء البحرين في الجمع ومنهم من يقول البحران على القياس
لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فيجوز انى اكثر من بحرين وان كان استعمال البحرين بحذف النون
معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قبلها مع الياء قالوا مضرين وليسرون
وبيسين وبيسبون وبرين وبرون لان مثل زيدون في كلامهم موجود وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز
الواو قبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي وبين في شرح
كتاب سيبويه بالميم والهاء المفتوحة وفي الصحاح الناظرون بالنون والهاء المكسورة وقد روي في الشعر
المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجبيان لا تكون الالف واللام للتعريف اذ هي بل من تمام الاسم الاعجمي
والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الناظرين
بالتاء فمن الواو وكان الياء اشكال ويحولون ويجرون ابجيان واذا سميت بالجموع بالواو والنون كعرفات
واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين واذا فعلت الكلمة المبنية وجعلتها علما
لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر

كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض ولیت حرف تمن وهو يجيء معربا نحو ليت يقصب ويرخم
قال ليت شعري وابن منحاب ان لوا وان لسا اعناء فان اولته بالمذكر كالفظ فهو منصرف مطلقا
وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه واركان
على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثلاثية وجعلتها
علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثانية اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثانية
علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثانية الصحيح بل يقول جاء بنكم ورايت منا محققين فيجعل من باب
ماحذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلما تصغره على كميد به وانما جعلتها من باب الحذوف في اللام
لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حوفا من غيره وانما جعلنا
من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لان باب عصا لم يثبت لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد
اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولي وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الحمد تحذين
وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلم يأت لتغيير ولفظه بتضعيف ثانيه ليصير على
اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية الى المحمول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف
كان تغيير اظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا عربته سواء
جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وبلى وهي فتقول هذا لو وفي ولاء مرفوعين على انهما اسمان
جعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر لسقطت
حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اوتيت باكلمة او سميتها بالمرأة
وجب التضعيف لانا لا نأمن التنكير فيجيء التنوين اذ ذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة الحاقية
بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفي وبلاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير
اجنبي ولاجل طرو بناء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرف نحو با تا ثا
وان لم يكن المعرب منها على اضعف الاقوال فتقول هذه باء وتاء وقد يقال تنكرها وصرفها بالتنكير نحو هذه باء حسنة
واما اي زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كيف ماحسنة
كما جاز في نحو من وما ولبيك اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المعرب مع البناء في
تلك الحكاية تلك الحالة في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا ليستعمل مفردات لتعليم الصبيان
ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها
وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سميت بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز ذلك اذا سميت بها اللفظ
لانك لم تراع اذ ذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها
اسما للفظ فانك تراعي معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وبرفع اي ان التي معناها التحقق
ينصب وبرفع فلك اذا نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه با مزيدة ولم يكن في
اصل الوضع فولك في الافراد با تا بلا مد وما وضع على ثلثة حروف مبنية فهي اذن منصرفة وجمل بعض
وحكون وفرشيات اعجميات فلا يصرف للعجمية والعلمية وانما جعل الاول عربية لان اباجاد مثل
ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهوز من هوز الرجل اذا وحطي من حطة بحط فالمزيد
يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السرافي لاشك ان اصلها اعجميات كان يقع عليها تعليم اللفظ بالعبرانية
وفرشيات بين حلها التنوين كما في عرفات وتقريبها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو كتب

اكتب كلون اي بهذا اللفظ او بهذه الكلمة اذا سمي بقولك الخليل يقول ثم لان العرب في كما امر هذا ما
فقالوا فم فابدلوا الميم كان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه رد الحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذوا الذي يدل
فانه تقول هذا ذوي كفتى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل يقول هذا ذي فعل تقلب الواو ياء لسكون
العين على ما مر بين وجهها في باب الاضافة واجاز الزجاج في فوه اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل لزوال
شبه بحروف العلة كما شهد في هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت مؤنثا فهو كما لو
سميتها بزيد على الحكاية في الكل من هو في باب غير المنصرف وان سميتها بها تسمى فيه كما لو سميتها بهند حال
الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون حرفا كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف
ولام الجر وياء الاضافة فعلى قول اولا فان كان متحركا كحمل ثالثة احرف بتضعيف مجانس حركته فاذا ولي الكلمة
الحرف فين بجانب بين حركته من غير ما مناسبة حركته وانما جعلوه ثالثة لما لحقه من التصغير والجمع فيقول في السمي
بناء للجر هي ولو رددت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وقولك
في السمي بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وياء الاضافة على مذهب بعضهم
كهو عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما بحركة اللام بالكسر ثم بتضعيف مجانس الكسرة اي
الثانية فيقول لي وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتدا به اذ الابتداء بالساكن محال وهو حرف علة
حرك بالكسر واما الثاني فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار في نحو غلامي اي ثم بتضعيف مجانس المفتح
فيقال باء وان كان الحرف الواحد حرف كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف
مجانس حركته كما ذكرنا في ما ليس بعضا والاولى ان يكمل شيء من تلك الكلمة فالبرد يكمل باعادة جميع ما حذف
فيقول رجل في السمي باحد حروفه وقال غيره بل لا يجاوز قدر الفرقة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين
نحو رج في السمي براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في السمي بجيم رجل ولا يكملان بالام
لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالاولى
يكمل بالعين لكونه اقرب نحو جعل في السمي بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاحسن يكمل بالفاء نحو رل
فيكون محذوف العين كسه وهو اولى لان الحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا
كعين جعفر وسين عدس والبرد بكمله بما يكمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصله وسيبويه بهمزة الوصل مكسورة
فتقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس وقام اس وقال
بعضهم الاسماء على حروفها اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه البرد بان تخفيف الهمزة غير
لازم فكان الكلمة على لحن فيبقى بحالها وحرف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم المسمى حرفا وردة ايضا باستثناء
جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج بزيد الهمزة كما يراد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه وان همزة
الوصل في الاسماء المعرفة قليل واغا يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا
سمي بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يوحتى اصمت وانا سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم
ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما
ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وانكان
ذلك الساكن فاء فبله بهمزة وصل فان كان ذلك في الفعل كما اذا امر بي جئت بالهمزة مقطوعة عن كما ذكرنا وان كان
في الاسم كنون انطلق وكمل بالحرف الذي بعدها فتقول امط وان سمي بفعل مكسور الادغام جيء بالفك
كاردد ويرد ادغمت فتقول ارد ويرد غير منصرفين لان الفك قليل في الاسماء كفرد ومهد وكثير في الافعال

ولون فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زائد في الاسم وهو اللزوم او الوقف الجاري مجراه ولهذا بقي الفك
اذا سمي بالبيعن فولك بناء البنى ولهذا يرد اللام والعين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين بحو فا او
وقفا كبعن وبرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخذ وقل نقول جاءني بعن وبرم والتنوين
للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشى كيحيى واغز وارم واحى ويخاف ويقول وبيع وقول وبيع ويخاف
كما في غير المنصرف اما سمّ اذا سمي به فانك لا ترد الهمزة لانها لم يحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع
العين في بك لان اللام حذفت تشبيها بحروف العلة فلم يعز ويجز وهاء السكت من كلما هي فيما اذا سمي به نحو
ره وقه وبره لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم ترد لها لاحتجت
الى زيادة الف اخرى كما في لا فرد الاصل والى فعول جاء في راى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مفتوحة
فتقول اراء غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا يرد مع اللام
المحذوفة الفا في قرٍ فعول جاء بنى وفي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في في واغا فتحت الواو وانخفض الفتح
ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مائة بخلاف الكلمة التي
الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان ربدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في قرئت
نحو كلوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا عن تنوين كان مستحقا لو سمي به فتقول مرباني وضربون ثم بعد
ذلك يجوز ان يعرب اعراب المثنى والجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بنضربان وبضربون
على لغة بنا قبون عليهم الله تكلة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر
ذلك في المركبات ولو سميت بدوري واولي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة
بعض السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا بيت وابن
صرف لانهما كرسند اذا سمي به مذكر والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم
لا ينصرف لان في التاء رائحة التانيث فهي مثل ثبة علم مذكر واما هند اذا سمي به فانك ترده الى هنة لان له
مؤنث فاجاروا على القياس بخلاف بنت واخت فيتحاملون من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم
الذي كان يلزمها اذا سمي به كالابن والاضفر والذي والتي وفروعها لان اصل العلم ان يتنزع عن اللام
واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن
اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قراءة كاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف
كما في هند وكذا اذا سميت بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف اذا كانت
مركبة مزجيا كبعلبك وجيم امن ثلثة احرف منها بوزن المفرد كطسم لان طسم بوزن قابيل فكالمركب
من اسمين واذا لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يخبر في كهيعص فتح جميعها
واعرابها على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حرفا مسرودا به قوله واعرفها المضمر المتكلم اي
اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه سرعان ما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة عالم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحسن ان
يفهم من حد المعرفة اعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي او النهي او الاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا
معرفة كانت او مشاة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني
رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان او رجلان بل رجال فحوا كر وبل حادة كرجال هم اخوك فيجوز الاطلاق
ايضا محمولا على عموم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لرجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لنسوا

واذا دخلها من ظاهر كما جاء في من رجل او معنى كما جاء في لا من رجل اي لا من رجل بل رجلان فصاعدا
وان كانت زائدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنفي الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق
الجنس ابتدي منه بالجانب المتناهي وهو الاحد ومن الجانب الاعلى الذي لا يتناهى يكون غير محدود
كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس من واحد الى ما لا يتناهى ثم تمه تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني
من احد وان وقعت النكرة لا في سياق الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
الاستغراق مجازا كثيرا ان كان بقرينة كقرة خير من ان يقول رجل خير من امراة وقليلا في غيره
كقولهم تعلم نفسا ما قدمت والدليل على كونه في الوجب مجازا في العموم بخلاف المعرف تعريفا لفظيا كما في نحو
الدينار خير من الدراهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق
بلا لام واسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة قوله واسماء العدد ما وضع لكمية اجناس
الاشياء بقصد تكوير الفاظ العدد لماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب
عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يفهم بها الموضوع له كما يفهم
عن حقيقة الشيء وكيفية وضع المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع العدد
للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج المآت والالوف وقوله احاد جمع احد
فينبغي ان لا يكون لفظ واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال
كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكذا اذا قيل اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد
واثنان لرجل رجل ورجلان لم نهما وضعا لكمية الشيء وان كانا وضعا لذلك لماهية ذلك الشيء بها
ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل فيه رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان
لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع للكمية
فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحاسبين الواحد ليس من
العدد لان العدد عندهم هو الزايد على الواحد ومع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا ان المفرد
الاول اما الواحد لبس بعدد فكان ينبغي ان يكون الروج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد
فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زايد عليه وعلى تفسير
النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشر كلمة واحد الى عشر
وماءة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء
غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كاثنان والفان او بجمع كعشرين واخواته
الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد وماءة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان
اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الوف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام
سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في كيفية بسط استعمالها للمذكر والمؤنث
فقال واحد واثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان
للمؤنث نحو واحد واثنان في الذكر والتانيث على القياس والتاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والاول
اسم واحد من وحد يحد اوحد اي انفرد فالواحد بمعنى المفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في العدد وساير
الفاظ العدد يقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كثمان وثمان والهمزة بدل من الواو
ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الهاء وكسرها ووحيد وبدل الواو في هذا التركيب عند اهل الحجاز

فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كاجوه او في الوسط كفئوس واما في احد فشاذ
عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالدة واشاح شاذ
عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنتفية اخبار ولفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا
وقد يقع في التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحد وعشرون وواحدة
وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو
احدهم واحديهن ولا يستعمل احد الا في التنيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم
العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى
لستن كاحد من النساء وتعريفه ح نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره
نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد في الحساب يراد به العموم فلا يقال لقيته احدا الا زيدا خلافا
للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب ولكن تؤنث نحو ما لقيت واحدا للاستغراق
ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب
نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة
اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد
فكيف ما فوقه وقد يستعمل احد قليلا في الموجب بالتنيف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى
قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى
على احد تشبيها بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال حتى استشار
والى احدى الاحد وتستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي غريب وديار
وداري ودوري وطوري وطووري وطاري وارم واريم وكريب وكراب ودعوي وشفر
وقد يضم شبه وقد لا يصحب نفيا ودبي وذبيح وابن وابن بالزاي ومامور وتومور وتومري
ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الثنى واثنتا محذوف اللام والياء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت
وتراث وسكاءة ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال
وثلث الى عشر للمؤنث ثلث نسوة وتسع نسوة خولف بباب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث للمذكر
وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث
في اصل وضعه واعني باصل وضعيان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية
قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد وست ضعف ثلث وانما وضع
على التانيث في الاصل لان كلث جمع اسما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونهم على عدد فوق الاثنين فاذا
صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض بنفسه اولى واما كون العدد عرضا
فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود
فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد
لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمل نحو ثلثة رجال اغلب من
استعمال رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد
التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع

جميع العدد ان يضاف الى معدوداتها فان لم يضف كما من احد عشر الى مائة فلعله كما يجيء فاضافة ثلثة رجال
ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين وهل المضاف اليه الا ان
باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه عين له كما هو مذهب
البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال نحو بز الكوفية نحو الثلثة الاثواب لتعريف المضاف
لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعريف الثاني هو تعريفه كما مر
في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع فالوجه هذا فلا يثبت معنى الوصف
في الفاظ العدد وجدت مانعة لالفاظ المعدود كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم يجئ على الموصوف
اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما لمن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا
جارا جراوها مجرى الصفات المشبهة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات
المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف
ايضا نحو ثوب ذراع وبرقفين لكن لا كالاعداد في الكثرة فتقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر
على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد
والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه
نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة له في التانيث وذلك ان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر الغرضين
المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم تؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث
لما يجيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم الف ولم توافق
الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت كما ذكرنا من العبارات لبيان الاصل لان اواخر عشرون
واخواته لزمها الواو والنون ولزم اخر ما به التاء لما يجيء فتبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين
العظام عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها
فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع السيف ايضا على حالها قبله
وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه
اذا عاده الفاظ العدد اذا ترادفت انه يجر بمميز العدد الاخير من جملتها يقول مائة وثلثون رجلا
كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجال
اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول
مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا
وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر
مجموعا نحو ثلث معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء
فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة
للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلما اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يبين ما قصدوه من اجرائه
مجرى الصفات المشتقة لظن ان التاء هي التي لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف
لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كالصفة والعرفة والعنصرة والحجارة
فمن ثم لم يغلبوا لام شقاوة وعناية همزة وان لم يلزمهما التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء
التي ليست في الوحدة للجوامد على اللزوم فعملوها على طاوة وخرابة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في
الصفات

في التذكير والتأنيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس قوله
فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني ترجيح من ابتداء كلامائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب
المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو
مائة واحد ومائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلا مائة
وثلثة رجال والاولى اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لان عجز العشرة المركبة مع البناء معطوفة
عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون وعشرة فما زاد على الثلثة فاذا وصلت
الى الالف اشباه بست الجمل فيكون بين كل الف الى تمام الفا خر كما من اول العدد الى الالف يعطف الاقل على الكل
العدد المضاف عليه نحو احد والف وعشرون والف ومائة والف ومائتان والف وثلثمائة والف والاولى
جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انا من عليها وكان القياس ان يكون العاشر من الالوف اسما
مشتقا خاصا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسما مستقا وهكذا الى النهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة
وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من المعدود يؤدي
الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ فوضعوا على الالف فقالوا اعشرة الآف واحد عشر الفا الى مائة الف
مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف ومائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الف
والف الف والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا
الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلثة عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف تائها سواء كان تمييز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان تمييزها
المائة والالف لما اضيف اليه المائة والف واصل مائة مئية كسنة حذف حذف لامها اصلوم التاء
عوضا فيها كما في غبرة وثبة ولامها بالياء حكى الاخفش رأيت مئيا من مائة وانما يكتب مائة بالالف تبعا للتلفظ
حتى لو كتبته بصورة منه خطاء واذا اوثنى حذف الالف قولك في ثماني عشرة فتح الباء وجاء اسكانها
وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان التاء بمنزلة الفتح لخفته كما في رأيت القاف وجاء اسكانها كثير
التشاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معد يكرب وقالي قلا وبادي بدا وحويا وجاز حذف
التاء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الباء فتح النون او لي من كسرها ليوافق اخواته
لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها لدلالة على الياء المحذوفة وقد يحذف
التاء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثمانا با اربع حسان
واربع فتقرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك لدى باع وجواز
نحوها والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال
وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والشاعر جوازا استعمله في جمع القلة
قوله وميز الثلثة الى العشرة محفوظ مجموع لفظا او معنى لد في ثلثمائة الى تسعمائة
فكان قياسه سنات وشيتي وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومئين مائة
والفة وتثنيتهما وجمعه محفوظ مفرد قوله الى العشرة الحد داخل في المحدود اعني ان من
الثلثة والعشرة ايضا محفوظ مجموع اما محفوظ فلان الكلمة تصير بها اخف على ما قيل وقد
يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثواب واما نصب

النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة
الفضلات واما النصب في احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف
اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها
ان يكون جمعا واما افراد ميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى فالجمع المعنوي اما اسم جنس كالنفر
والرهط او اسم الجمع كالوسط والقوم والاكثر انه اذا كان المفرد احد حرفيه اصلين نحو ثلثة من الجمال
وخمس من الفرود ذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع كالوسط والقوم والاكثر انه اذا كان المفرد احد حرفيها
لكنهما بلفظ المفرد فلكونه اضافة اليهما بعد ما تمهد من اضافة الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة
العدد اليهما وهو باطل لقوله ثلثة رهط وقوله ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلثة ودود لقد
جاء الزائد عما بالي ثم تقول اذا لم تكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة
اضيف اليهما كما تقدم فتقول ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة
لمطابقة العدد المعدود فتقول ثلثة اخبال وفي جاء ثلثة قروء مع وجوده افراد وليس بقياس
وقال المبرد يجوز ثلثة كلب ربتا ويؤيد ثلثة من كلاب وليس بشيء قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لان المائة للمئات والمئات ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس
ثلثمائات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد
لا يضاف اليه فلم يبق الا معان يضاف اليهما العدد جمع التكسير كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يأتي
التمييز المجموع بالالف والتاء بعدها يجيء بعدها في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وقد جاء في الشعر ثلث مائين وخمسمائة قال ثلثا تربح
للملوك وفيها ردائي وجلت عن وجوه الاحاتم وبعضهم تقول في مؤنث موؤن نعم الهم لتنكس
مائة في الواحد ايضا شيئا من الهم والبأس الغم وذلك بوالاخفاء قال الاخفش لو ضممت هم مائة
فعلت ثمانة كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مائين معتقب الاعراب كسنين عامان في باب الجمع قال
الاخفش هو فعلان كفسلين حروف الاعراب من نفس مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفرد القبيل مائة لا لقال
واحدة مائين ولعله عند اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل كميت لا بدال الناء الاخيرة نونا وقوله وخاء
الثاني وتعاب الثاني عند الاخفش في الاصل الثاني حرف النون فروع وحكى يعقوب انه
مطروح الهاء كتمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذا ثاني كمي كما تقول لثي لثة وفي ظبية ظبي
وقوفيل اصله ثاني كلثيب كسر الفاء كما قيل شعير وشعر لكون العين حرف حلق كما مر في
التصريف ثم ضعف لاخل القافية واني كلثيب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله وميز احد عشر
الى تسعة ونصبن منصوب مفرد اما نصبه فلتنزله الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكونهما
لجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيدا وخمسة عشر لك فجاز الاضافة الا
في اثني عشر لما مر في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه كان مميزا فهو المقصود بالبناء ولهذا
لبنائه فكان المجموع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلثة عشر شيء اخر واما عشرون واخواته
فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف بل هي مشبهة بها فان قيل فقد قالوا ارضون زيدون وكلون
عمرو وهذه النون مثلها قلت بلى ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا مطردا وعشرون
فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب وان لم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها

لنون الجمع وربما جاء عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افرادة فلان جمعية الاصلية
التي كانت له حين كان موصوفا اذا حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه عين
فضله بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر
الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى
يجب مراعات حاله والجمعية مفهومة عن العدد المتقدم والمفرد احضر فاقتصر عليه ومع صورة
المعدود في صورة الفضلات يراعي اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو
دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان متقدما عليه كالوصف له تقول
عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تع اني ارى سبع بقرات
سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اي تثنية المائة والالف
وجمع الالف اذ المائة لما يجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلث واخواته
جمعت واضف ذلك الجمع الى المفرد نحو مات رجل قوله محفوظ مفردا ما حفظه فعلى الاصل كما ذكرنا
في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما اجراهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف
من الجمع ولفظ العدد كان في الدلالة على الجمع وقرينة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم
الافراد في كثير من الاشياء لتصغيرهم على لفظه وجمعه لهم مرة بعد اخرى جمع التكسير
واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة
نحو مائة رجل وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى ما بين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء
قال المص ونعم ما قال فيمن قرا قوله تع ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي
انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال
ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ لجمع التمييز قال الزجاج لو انتصب
سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة
كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين
ثلثة فكان كانه ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسع مائة قال الم وهذا مطروح في قوله تع اثنتي عشرة
اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة
حمزة والكسائي لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن
منصوبا ولا شك ان جماعة القراءة اقيس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك
لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز
جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز
جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد
فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد جاز
لك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل
وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحل واعلم ان سيبويه
وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كانت صفة كما ذكرنا لان المقصود
من التمييز التخصيص وهو معدوم في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس

الاجناس لم يفتح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضيف العدد
المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبهما اي
التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به اللام في نحو الاحد عشر اتفاقا وان كانت الاضافة
واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان
ذا اللام كثيرا ما يوجد في عين هذا الموضع مبنيا كالان والذي واخواته والامس عند بعضهم و
اما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا يرى الى الاعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت
علته البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما نحو
غلامي عند النحاة وبناء حيث واذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في مواضعها
فلا خفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيدا اجراء له مجرى بعلبك
والفراء يجعل جزاي المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه لشبهه لفظا بالمضاف
والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عشر زيد قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ
مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها
على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل
مذكر ولفظ النفس مونث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا
في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نساء وثلث انفس اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس
للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان محبتي دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان
ومعصر قوله ولا تمييز واحد ولا اثنان استغناء للفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلين
لما فادته النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة
على نصوصية العدد ولما لم يمكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجل لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة و
اقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل رجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه
فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحدها يفيد الوحدة
والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثني رجال لان لفظ رجلان يفيد الاثنينية
وقوله خصيبة من التدلدل طرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز
عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية
وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثني رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف
العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون
رجلا والثلثة والثلثون رجلا وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير
فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدراهم وثلثة المائة واربعة الالاف والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلث
مائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه
معا شذوذا نحو الثلاثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا
دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ما في
جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسطه كلمة وقد يدخل على الجزئين لضعف نحو الاحد عشر درهما
وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد العشر الدرهم

وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز المذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه
وبينها بلفظ من او بعض اولا فان كان فالغلبة للمذكر نحو اشتريت عشرة من عبد وامة ورايت
خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث فلو قلت
ثلاثا بين يوم وليلة وكان المكيل ان نصيف وتجارا اد التاريخ مبنى على الليالي كما يجيء فلهذا
اذا ابهمت ولم يذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك لقام فلان المميز نحما
قال الله تعالى بين بعض بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث المذكر في الفصل اذ كانه
مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس
بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة الى الاكثر نحو
خمسة اعبد وام وخمسة اعبد الاضافة اليه يفيد فضل اختصاص ولكن في عده عطف عليه
عطف هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان للمعدود
منصوبا على التمييز فان كان للمذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر
نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة وجملا لاحتزام التذكير المقارن للفعل
وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بقرا وصفرا
واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما
وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اما ما بعد ثم او لا كذا نحو اشتريت
عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل للمميزان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة
فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمسة اماء ويجوز ان يختلفا
والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم بعضه بالجنس ولفظة مستعارة عن الظرف
المكاني نحو لك القوم بين رجل وامراة اي لبني بجار جيء من بين القوم كما ان من بكر بين الشيئين
لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان الشهر
لما لم يكن خارجا من المكان المتوسط بينهما عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثر امم العرب
الذين سعر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول
الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب الاول الثالث من
او لغرة الهلال او لاستهلاله وفي اليوم الاول الثلاثة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو
اصلها بقال اهل الهلال واستهل على ما لم يسم فاعله ويقال ايضا استهل بمعنى تبين ولا يقال اهل
والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص لوقوعه
بعده نحو لثلاثة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق
يكون للاختصاص بوقوعه فيه مع قرينة نحو خلت لوقوعه بعده وبقرينة نحو بقيت قبله وتقول في الليلة
الثانية كتب لليلة من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر
وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقوله مضى ثاني الايام وذلك ثالث ليلين خلتا ومضى
ثالثها ليل خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاثة خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع التذكير
هو فيه مع الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع
عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكي ان

ما ذئى الاجزاع انكسر والجذوع انكسرت جملت ضمير الاجزاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو الهاء لما كان اكثر
بعدد القلة اى من ثلثة الى عشرة كان بمنزلة جمعا نحو ثلثة اجزاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير
الواحدة اى المكسر في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة فكان بمنزلة مفرد
نحو ثلثة عشر جذعا وتكتب في اليوم الخامس للنصف من كذا وهو الاولى من قولك لخمس عشرة ليلة فلت
ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت وتعتبر مع جوازهما ايضا وذلك لان الاهلة اخرهما وفي السادس
عشر لاربع عشرة ليلة بقيت كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخير ان بقيت لتجويز
نقصان الشهر الا ان يكتب في العشرين كعشر ليال بقين وهو الاولى من بقيت كما ذكرنا ومن جوازه ايضا الى
ان يكتب في الثامن والعشرين للثلثة بقين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الثلثة
الاخيرة للاخر ليلة منه او سلخة او انسلاخه وفي اليوم من كذا او سلخة او انسلاخه قوله
وتقول للمفرد من العدد باعتبار تصيره الثاء والتانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حالة
الاقل والثاء والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني
عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثمة قيل في الاول ثالث اثنين اى بصيرها
من ثلثة الى اثنين وفي الثانية ثالثة ثلثة اى احديها وتقول احادي عشر احد عشر على الثاء حاصة وان شئت
قلت حادي عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم
ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعمل في المعدود
كما في رجل ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكرهم
منهم فان اردت ذكرهم بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت
هذا واحد العشرة او احديهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين
احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى جملة اى درجة الذي هو فيها
من العدد ولا باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاء اي الواحد من الاربعة
وهو معنى قوله باعتبار كله والثاء ان يقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى
الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجة بسبب تصير الدرجة التي تحت درجة محوة
ذاهبة الاسم وحملة للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اى
واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى الاثنين وحملة للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم الاثنين
فمعنى ثالث اثنين يصير اثنين ثلثة بنفسه وبهذا معنى قوله باعتبار تصيره فاذا قصد اليه باعتبار
التصير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد تصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى
من الاثنين نحو ثاني واحد معه واحد اثنين بنفسه فاذا حذف بعده بمعونة ما مجرورا
او منصوبا وجب ان يكون المحذوف من العدد المشتق منه هذا المصيب بدرجة كرابع ثلثة وخامس
اربعة ولا يجوز ان يكون المحذوف اكثر من درجة ولا ان يبنى شيء اذ المعنى اذ صير منصوبا بانضمامه
اليه على العدد وهذا المعنى للتبيم الاولى الناقص بدرجة فقط واذا نسبت به قايما ينصب الكائن بمعنى
الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سايرا
اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها والنصب اكثر وانما قال المنصب هنا لان الانفعال والتاثر
في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لو يصيرين ثلثة وان انضم اليهما واحد

بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين
وصار مطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء
اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين
ثلثا وكذا اربعت الثلثة الى عشرة التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه من حرف حلق
كاربع واتسع واسبع وقد يكون هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط
ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثة الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا اربعته
وخمسته وليس هذا المعنى فيما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين
المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني
والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي من النحاة يمنعون
من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف
فتقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر وسويه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري
مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم
انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى المصير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو
بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر وفعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل
ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة
انما هو في العقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف
والظاهر ان سيبويه قاس بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال
يجوز فيه وجهان رابع عشرة ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاثنان بثانيهما
كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول
جزئي المركب المضاف اليه على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان يضيف رابع الى عشر
فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد
باعتبار حاله فان لم يضف قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول
لان الواحد كما ذكرنا مطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول
لتبيين قصد الترتيب وهذا المثنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن
فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي
عشر فيقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر
فيسكن ياء الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في معدي كرب واما العشرون والثلثون الى تسعين
والمائة والالف بلفظ المفرد من التعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان
القياس عاشرون والثالثون وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع
والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه فلا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين
فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو
اول العشرة واول الخمسة فلا يضاف الى الاحد فلا يقال نحو اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى

معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة
وليس للواحد بعض حتى يضاف بعض ذلك المضاف اليه واما غير لفظ الاول يجوز فيه الوجهان
نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله
اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت
ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهو يجوز ان تقول ثلثة ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة
وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفس الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما
اجاز سيبويه وحكاه عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث وثلثة عشر فيكون حادي
عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فلمركب الاول بجزائيه مضاف الى المركب الثاني
بجزئيه وكلا جزئي ~~يمكن بناء الفاعل~~ كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن
الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل
من جزئي المركب فبنيته من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس اسم فاعل على الحقيقة
وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف اكثر
استعمالا بخفته والاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت
اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير
ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فلذي ذكره سيبويه
بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فليقام ثاني جزئي المضاف اليه مقام
ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيين جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه
الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام جزئي المضاف قال السيرافي
هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا وروى الكسائي الوجهين من العرب قال المص في الوجه الاول
اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاثنين الاولين فلا اضافة الى المركب الثاني
لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد
الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقال ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر
لان ثالث من ثلثة عشر لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا
لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثلثة عشر
وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد
او غيرهما حكم ساير اسماء الفاعلين من التذكير والتانيث وتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر تؤنث
الاسمين في المركب للمؤنث كما يذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثمه قيل في الاول ثالث اثنين
وفي الثاني ثالث ثلثة اي من اجل اختلاف اعتبارين اعتبار بصيرة واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه اضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله والى ما فوقه
قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرا
او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا سمي مؤنثا فالحقيقي ظاهر العلامة ضاربة وقتلاء
وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة مذ زينب وسعاد وغير الحقيقي
نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز
ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف وليل كون التاء مقدرة قرب الحلف رجوعها في التصغير
في نحو هنيدة وقديرة واما الزايد على الثلاثي فيحكم فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل وقد يرجح التاء فيه ايضا شاذ نحو قرديمة ودريهة وعلامة التانيث التاء
تاء التانيث في الاسم اصل وفي الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل
العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا لتحملها الحركات والتقلب
في الوقف هاء قال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا ثابتة الهاء للالف وليس بشيء لان التاء
في الوصف والهاء في الوقف والاصل هو الوصف لا الوقف وقال جار الله التاء ايضا علامة
التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كتاء وليس في اسم
الاشارة ما هو على حرف واما الياء في تفعلين فانها ولي اسم لا حرف وتانيث كما مر في باب
الضمائر وتاء التانيث قد يدخل الموكرية اذا كان المحرز بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة
قلبي وربة رهبة من غرزام وقد جاء يا عباد انسان حسن ويجوز ان تزيد بالانسان الذكر
ويلحق ثم يا صاحبا اذا عطف بها على قصة لا مفرد او يقال لان لها بينة لبس كما مر في يا بيقال
لعلت في الفعل واما تانيث وهنت واخت وكلتا وثنتان فمما ان فليست لتحقق التانيث
بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولهذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام
لكون واحده وثونة كشقة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها
الف الزيادة المدودة لان الالف لا تزاد مع صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في
كساء وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع الهجاء
فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليسهل على لدواو ولا دباء
مع ان حروف العلة مناسبة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في
كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان زالت الالف وانقلبت تاء قلبت الف التانيث التاء كما
قوله لعمرك اغدو على اشقر يقال للفحار يا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليها كقوله
والشمس ضوءها وبالاشارة اليها باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعلها وشبهه
المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق وبكاس من معين بيضاء لذة
للطاربن اذا عته ولسليمان الريح عاصفة وبصفرة ان كان الكلام تاما نحو كنوا على في الصفات
كطول بلوحوا بغير او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عاتق وذراع وكراع وعين فجمعها
على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو يكان وامكن وجيبين واجبن وطحال
واطحل ويجيء التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة
ومضمرة وحسنة وبهرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اي في اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ونفسة

ونفسة في المذكر والمؤنث فكونها في الاصل صفة النفس اي نفيسة رابعة وبيقة واما في الاسم
الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كرجل وانسان وعلامة الثلثة لفضل الاحاد المخلوقة
واحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة وغل وغلة فمن قوله قالن غلة
يجوز ان يكون النخلة مذكرا والتاء للوحدة فيكمر زاء قالن لتاء الوحدة في نخلة لا لكونها مؤنثا
حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل
واحد من الجنسين المذكورين والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بقيد الواحد وقد جاء
للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وهما بالحمت
الجنس وفارقت الواحد نحو لمة وفقمة للجنس وكمء وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما
ايضا للوحدة والمجرد منها الجنس والاكثرون على الاول والجنس الحين واحدة بالتاء تذكر الحجازيون
وتؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلها قال الشرقي ونخل منقعر ونخل خاوية وقد يجيء تاء
النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعرف وعربي وعرب ومجوسي ومجوس والتزم
ما يجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في نحو غراة
وسماء وباء في نحاذبه بخلاف نحو شقاوة وخزانة وشقابه وعلاوة ومرادة ومحذوة قال التاء
في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتبار لازمة نحو غرفة وطلحة كما يجيء وان جاءت
في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الا ان وضعها في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز
قلب اللام وتركه في عباءة وعباء وعطاية وعطاء وصلاية وصلاء فلما يجيء في التعريب
انشاء الله تع والثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفها
وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او كاينة على فعال كقولك خرجت خارجة على
الامر وسابلة ووارده وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقنوب وقنوبة
وقولهم البحرية والكوفية والمرانية والمرمارس والمحالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها
للتانيث كما في جاربة وليس كما في حمر وكم في الحقيقة وذلك لان ذا التاء في مثل صفة للجماعة
تقديرا كانه قيل جماعة جملة محذوف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحدة حلوب
للجنس كثيرة وعرفا التاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان التركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا
الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الرابحة والاولى على ما يجوز ان يدخل
لتركيب الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كتابة وطرابة ومرو قد فيدن يفيد مبالغة
في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسبة كما في احمري وداري واوحدي وكان التاء في هذا
القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجزاء الشيء الواحد كجري جماعة من جنسه كما تقول
ان الرجل وكل الرجل والتاء في مثل هذا المثل على الانفصال وقد يدخل كر على فعل مفعول
العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبية وسبة ولعنة ولعنة وهراءة وهراة
وهي في الوزنين لازمة الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى كجاربة وهوازجة وكيابجة دلالة على ان
واحدها معرب فيبقى الهاء امارة العجمة وذلك ان العجمي ينقل الى العربية كما ان التانيث ينقل
عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوازة والوازج والسادس ان يدخل
ايضا على جمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوبا كالاضابية والمشاهدة في جمع اضبي ومشهدي

وذلك انهم لما اراد وا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لحذف ياء النسب والجمع لا
يجتمعان ولا يقال في النسبة الى رجل رجالى كما يجئ في باب النسب فحذف ياء النسب ثم جمع بالياء
فصار الياء كالبدل عن الياء كما ابدلت من الياء في موازنة وحجاجة كما مر وانما ابدلت منها لشبه
الياء والياء في كونهما للوحدة كنمرة وروى والمبالغة كعلامة وذوارى ولكونهما زايدتين لا تلحقان
كطلحة وكرسى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا
كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم يكسر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرين والانجمين
في جمع اشعرى والاعجمى وكذا المفتوحون والمفاتوح في جمع مفتوحى قال متى كنا لامك معتوبا
والتاء في مثل هذا الكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعربا وجمع المنسوب غير الاقصى
لم يات فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارس ولجام فوارس ولجمة بل فرسن ولجم وكان اختصاص
الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجعلها من يدبش في المنسوب
انشاء الله تعالى الرابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن الياء المحذوفة قبل الاخر كحاجة
في جحاج واما في ازنة وزيادته فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون لتعريف الواحد
وان يكون والياء والتاء في نحو حجاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف
الياء الثامن ان يدخل التاكيد تاء تانيث للجمع وذلك لما واجب الدخول وهو في بنائى افعالة
كاعربة وفعالة كعلمة اوجايزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذا الياء كما في
تجارة وذكارة وفعولة كصعورة وبعولة وجحوظة وقد يلزم كهومة وخنولة والجمع الاقصى
كصيا فلة وملا ئكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في فاقة ونجحة
وارونية وهي لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كجهوذ وعجوزة فان عجوزا
موضوعا للمؤنث فالتاء فيه غير لازمة والعاشر دخولها لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي
كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادى عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كعدة
وزنة او عن لامه كما في كرة وظبية وهي لازمة الثاني عشر دخولها عن ياء الاضافة وهو في
يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية عامة
لكون الوصف الباقي غير محتاج الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء الكثيرها غير لازمة
والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وذبوحة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا الا نثها لا يذكر الموصوف
البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امراة شكور وصبور وكل ما يختص به هذه التاء
المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث فقال ابو عمرو وقد يكسر التاء موهما
من الالف التانيث كما في جبيرى تصغير جبارى وعند غيره لا يبدل فيها التاء بل يقال
جبير كما يجئ في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث
والاصل في الصفات كما ان تفرقة بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات
المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل وفعل ان يلحقها التاء ان لم يقصد فيها
معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء
لازمة كحاضت فهى حايضة وطلقت فهى طالقة وهو يلحقها التاء ان لم يقصد الحدوث
كمرضعة وحاملة وربما جاء مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد

بعد الحدوث نحو يجعل ضامر ونافة ضامر ورجل وامراة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء
مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث
وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعاشق وبقتضي تجرد
الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد الفعل ايضا في نحو حاضت وطلقت لان
اصل العلة الاطراد ويقتضي ان لا يقال امراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال
سيبويه هو قول بعض انسان حايض او شيء حايض كما ان ربعة قوله بعض ربعة واتفاقهم على انه
يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير بزة التاء بل وقال الخليل انما حذفت عن التاء لتاكيدها
مع النسب قال الرضي شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها
ومؤنثها وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال ولحقها التاء
الافعال نحو قامت فهى قايمة وضربت فهى ضاربة فاذا قصد بها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهى حايضة
لان الصفة ح كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هو بمعنى النسب وان كان
على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فهما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اى لبنى وتمرى
كذلك معنى حايض وطالق ذات طمث وحيض كانه طلقة وحيضة قلت غاية مرجى كلامهم ان اسم
الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم
مشابهته له لفظا ومعنا بخلاف الصفات المشبهة فانها للاطلاق كالحدوث ولشابه الفعل لفظا
ايضا فكانت احق بالتجريد عن التاء ولم يجرد ايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق
محمول عندهم عليه يؤنث مع انهم على الاطلاق قد ورد التذكير وليس له فعل الا سم حيث المعنى والتاويل
فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن ابن لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن
وتامر وبتال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امراة عاشب وبتال وكيف يعاد
حكم البتال الذي هو من جملة اسماء المنسوبة بحذف حاقيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء
التانيث وفي لمع عيشة راضية معنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في
علامة خلاف الظاهر وايضا ثبت ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو تابل وناشب منها
اتفاقا لان معناهما ذو حيض ونشاب وقد فصل بينهما حتى يقال انهما اسما فاعل فكيف يجوز ان يقال نحو مرضع
ومرضعة وقولنا في السماء مغرب وقولك قد اذن مرضع من ابنة وكم بين من ابنة النسب المتفق عليها مفعل
ومفعل حتى يجعلها اعليها كما حملنا حايضا على تابل والاقرب في مثل ان يقال ان الاغلب في الفرق بين
المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستواء ثم فعل اسم الفاعل والمفعول عليه لما ثبت انها لا لفظا ومعنى كما
يجئ في بابهما فالحق ان التاء التانيث كما تلحق الفعل ثم جاء على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث
كالفعل ومرة الاطلاق وقصد والفرق بين المعنيين فاسند اسناد التانيث ما قصد به الحدوث
الذي هو معنى الفعل لتانيث الفعل لما ثبت له معنى خلاف ما قصد به الاطلاق فلكون ذلك
فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث
ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق الياء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق وقد ان
قلت فالقياس اذن تجريدها عن الياء لتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق
الهاء لهما لما ثبتهما للفعل لكن الحاق التاء لهما لما ثبتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل فلذلك

لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والذكر جمعا جمع سلامة للذكر كما في اسمي الفاعل
والمفعول وما لا يلحق تاء التانيث غالبا مع صفة فيستوي فيه الذكر والمؤنث بفعل ومفعل و
مفعل به فعال وفعال كعطاء ومجوب ومنطيق وحمقات وقد حكى سيبويه امراة جبان وجبانة
وناقة لوذ ومنالها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله وسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي
فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والحرور لكن كثيرا ما يلحقه التاء علامة للفعل الذي لا
له للتانيث فيكون بعد لحاق التاء انما صالحا للمذكر والمؤنث ومما يستوي فيه للذكر والمؤنث
ولا يلحقه التاء في فعول بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوف نحو هذه فتيلة فلان وحريحة فلان
ويشبه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة
كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف ومنه الماء نحو ملحفة جديد من نخل جديد حدوة عند البصرية
وعند الكوفيين هو بمعنى مجدود ومن جده الى قطعه وقيل ان قولهم ان رحمة الله قريب منه
بناء وجاء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير قياسي وقد يجيء في معنى بفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم
على التاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء في فعيل نحو ناقة رضيع واما الف
التانيث المقصورة فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزايدة في آخر
الاسم على ثلثة احرف اما الالحاق كارطى والكثير حروف الكلمة كالتعشري او للتانيث والتي
للتكثير رابعة ساكنة ويلحقها التنوين نحو كمثري ويتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث
بان تزنه مع الف الالحاق وتحمل في الوزن مكان الالف لواما فان لم يجيء به على ذلك الوزن اسم علمت ان
الالف للتانيث نحو اجلى وبردي فانه لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان يلحقان به في يحيى
منع الالحاق في التعريف لانشاء اسم من الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث ففعلى في الغالب واما قلت
في الغالب لما حكى سيبويه في بعض لهجات وفي بعضهم فعلى بالرد يات وهما شاذان ففعلا اما صفة
او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كالانثى وخنثى
وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وبهماة ورديان اسمان
فالفها عند سيبويه للالحاق وايضا كما عند الاخفش مع انه لم يثبت فعلال كبرقع وذلك لما يجيء في الباب
في باب زيادة ونونا فعيل ولم يثبت في كلامهم الا اسما قبل لم يات منه الا ثلثة اسماء وادمي في
موضعين وارنبي للداهية وقال بعضهم جنفى اسم موضع ورداة سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعالى
بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر كالبشكى والمجرى واما وصف كعزهى ونغنى وناقة دفاقى سريعة واما
اسم كمرمري وعلمى واجلى اسما موضع ومنها افعى كاحفلى للكثرة ومنها فعالى كجبالى للطابر وفي علم لكن
لموضع وفعالى كشقاري بنت وفعللى كجمهرى قبيلة من الانصار وفيعل كبيقرى لعبة من ونفعلى كخلبوني وفعلول
كرحوبي ونعولى كحبولري للداهية وفوعل وفيعل كحوزلى وخيزلى لمشية فيها تقلع ويفعل كيهير
للباطل ومفعل كمكوري للبئر ومفعل كمعزى وفعلع كرعشى لمشية في شقى وفعلله باكبودراما موضع
وفعليا كذربيا والظاهر انه اعجمي وفعلوى كعرضى لنوع من السير وفعلى كدفلى نوع من السير وفعنلى كجلندى
اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسكرى للباطل وفعالى كعطارى وفعلى كعندلى وفعيلى كسبطرى مشية
فيها بتختر وافعيل كاهجوى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر امنية المؤنث بالالف
المقصورة الخمسة بالتانيث واما فعل وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق فنعلم اذا كانت مؤنث

مؤنث فعلان او مصدر كالدعوى او جمعا كمرمى وحبجبى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد
يكون الالف للالحاق كعلقى ليس فيمن تونن وكذا ينوى فيمن تونن ولا اذا كان غير ذلك فقد يكون الالف
للالحاق كملهى قال علماءه وقد يكون للتانيث كالشروى واما فعلى فاذا كان مصدرا كالذكرى او جمعا
كحبلى وظربى فهو للتانيث لما قلنا لم يكن الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولم يكن الا مع التاء فلفه
للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة اسلاءة وقال في غيري وحكى اصلها ضم الفاء وحكى تعلزهى تونا بالتاء
وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين
وقد يكون للتانيث كالدفلى والشرى وقد يكون لهما وجميعا كذفرى تونا وغير تون ومن الاوزان التي
لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في تونث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء
صفة وليس من ذكر افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء واداهية وداهياء والعرب الدرباء
وقد يجيء مصدرا كالشراء والضراء والامراء واسما مفردا كالبيداء والصحراء واسم جمع كالظرفاء والقضباء
وقد يقصر بعض الممدودة للضرورة فالحق ووزن من الالفين اذن الاولى لانها للتانيث لانها لو
لو كانت للحق وقد لا تنصرف لزوال الف التانيث كما ينصرف جبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث
نحو جبيرى فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما
كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها الا اربعة احرف فالف ابن ناداء اي ابن امة
والسخنة بمعنى السخينة وجفاء وقد الما بالفاء عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري وموصاء ومنها فعلاء
ولم يات عليها الا اسبراء وقال الفراء اصلها ضم الفاء كسرت للماء وفعلاء اما مفرد كالعشرى والرجعى
او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كحرباء وخنفساء فملحقان بالقرطاس والقرطاس وبهما
كفاصعا وفعليا كبرياء وفعلاء وهو اما مصدر كالبرکاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثناء واما
صفة كالطباقاء وفعولا كبركا بمعنى البركا وفعلال كعذبا بفتح الدال وكسرها وفعلال كعثمان وفعلان
كخنفساء وفعيلا نحو قريباء مزيد من التمر وفعلاء كزكماء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بشمار لانه يوزن
وافعلا واما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلا بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء فصار ثلث
لغات وفعليا كزكريا وفاعولا كعاشوراء ومفعولا كمصوراء وفعالا وفعالا كجاد بانواع من الجواد وفعلا
كبرنامج بمعنى الناس قوله وهو حقيقي ولفظي فالمجتمع ما بازائه ذكر من الحيوان كامراة وناقة والمفظي
بخلافه كخلية وعين واما قال في الحيوان الذي ينتقض بنحو الانثى من النخل وان بازائه ذكرا منها وناقة غير
حقيقي اذ يقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة
كانان وعناق ولو كان الحقيقي ذا ان الفرج من الحيوان كان اولى اذ يكون حيوان انثى لا ذكر لها فيحيث
التجويز العقلي قوله والمفظي بخلافه فاي الذي لحيوان بازائه ذكر في الحيوان كخلية وعين وقد يكون
المفظي حيوانا كحية جاءت ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقال عرفت حمامة ذكر وعندي ثلث من البط اذكر
فيجوز ان يكون الثلثة في قوله ثلث قالت ثلثة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في
علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع
مع الاستقراء ما هو عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث فيهما منع العرف لا في الاسناد اليه ان التذكير
الحقيقي لما اطراد عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك فاما منع العرف فمحاله
يختص به لا لغيره واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كثاة ذكر جان في ضبي واما تاء

التذكير والتانيث نحو عندى من الذكور حامة حسنة وحسن قال كساه مغنى طرفه شاة بحوبها مفرد ولا يجوز
فى غير الحقيقى التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك القيت تانيث دجاجة
بالتاء لكونها بالوحدة لان التانيث لانك وان القيتها يبقى التانيث الحقيقى فيكون كقام هند وهو فى غاية
التدريج كما يجئ قوله واذا اسند اليه الفعل فالتاء وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى وضمير الفاعلين غير السالم فعلت وفعلوا والنا
والايام فعلت وفعلن اذا اسند الفعل وشبهه الى المؤنث سواء كان مفردا او مظهرا حقيقيا اولا كالتا
العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع الماضى لا يخلو ان اول الامر بتانيث الفاعل فقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار اعاد ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقى احترازا عن الحقيقى لان تانيث المسند اليه ما
واجب على بعض الوجوه كما يجئ ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير
او اسم الجمع او غيرها اعنى المفرد والتثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجئ حكمها وغيرها اما ظاهرا ومضمرا والظاهر
اما حقيقى او غيره والحقيقى اما متصل برافعه او لا فالاول غالب فى الظاهر الحقيقى المتصل برافعه الحاق
التاء برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندات وحكى سيبويه عن بعض العرب فعل فلانة استعناء بالمؤنث
الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم
وبئس وكل واحد من الظروف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمثالتها لحق وبئس
التعرف ولا يجئ فى نحو الكرم يسند فى التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يجئ التغيير فى نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرف وايضا اللزوم كون الفاعل فى صورة المفعول والفعل فى صورة
ما يطلب بالمفعولية الا نحو ترك ما حائض من امرأة وكنت بهند فليس الجواز الفاعل بل لزوم ولو الفعل
فى صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند
فالوجوب ترك التاء فى الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذى كان فى الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر
فى باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه فى الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الاسم المستثنى
من حيث وان كان فى اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا فى باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امرأة
فالحاق واجب لان المسند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف واما احتمال الطول الكلام و
ليكون الاتيان بالعلامة تاذن وعدا بشئ مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقى التانيث
فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح فان كان منفصلا فتركه
العلامة احسن اظهار الفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قولك ما جاءنى من عظة
الا كلمة حكم ظاهر المفرد والتثنى واما مضمرها فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث
حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا
ابتلى ابقالها على ما تاويل الارض بالمكان واما لزوم العلامة فلخفاء الضمير المتصل وان كان منفصلا
فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما للحمان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحده
الكسر حقيقى التذكير او التانيث كايام ودور وكل واحد الجموع بالالف والتاء يعم هذه الاقسام
الاربعة نحو الطلحات والزينبات والحمليات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر
المؤنث غير الحقيقى الا فى شئ واحد وهو ان يحذف العلامة من الرافع بل فصل مع الجمع نحو قال الرجال
والنساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى تكون تانيته بالتا ويل وهو كونه بمعنى جماعة واما ان يقدروا

يعتبروا التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد فى نحو قال النسوة لان المجاز العارى لما ازال حكم الجمع كما ازال التذكير
الحقيقى فى رجال واما يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى فى الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتيج هكذا فيما
هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى الجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لجمعها لفظ الواحد فيه ايضا الا ترى
لما كان بتغيير ذلك المفرد والعدول منه ما لحذف منها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كان الالف كما فى الحملات
والصحارى وان كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال الجمع عنه ثم حملوا التانيث
مقدرا فلم يظهر فيه التغيير عليه كالزينبات والصفات لان اللفظ عندهم فى حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو
الزينبات مجازى قول الحماسى خلفت هندا وشعر بكرا ان بحسب صحراء الغبيط دراذق وحكم البنين
حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن فلو كنت من مازن لم تستبح الى بنوا
اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم
المجموع بالالف والتاء لان حذف الجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وزيادة
التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية فى نحو يغزين السليط اقارب تظهر
بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى واما ان اسند الى ضمير الجمع
وهو قوله ضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو
والنون او لا ففى ضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو ولا يغير لكن الزيدون فرقوا الواو ولا يجوز قالت لبقاء لفظ
المذكر الحقيقى واما خص العاقلين بالواو والنون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخف المثنى
والجمع بالواو اولى عنه بالتاء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو اولا صالة فى الجمع
بالعاقلين اولى لان تمام لضمير العاقلين وصارت التاء للواحد المؤنث فى يفعلين وافعل لضمير
الجمع غير العاقلين من حروف المضارعة فجئ بالنون لمناسبة بين الواو وبينها فى الغنة وضمير المؤنث الغايب
لا بالواو والنون اما الواو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى المعقل واما ضمير المؤنث الغايب نحو
الرجال والطلحات فعلت ونفعل وفاعلن نظرا الى الطوال معنى المجاعة على اللفظ واما غير العاقلين
فهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والحمليات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث
لا يعقل كالدور والطلحات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغايب بتاويل الجماعة وان يكون
النون لكونها جمع غير العاقلين وقد يقدم ان النون موضوع له فيقول الايام والحمليات والنا
والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن وبهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جاز فى
جميع الضماير على اختلافها تقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفى المجرور
لكن لهم لهن والاصل انتمو وضربكموا واياكمو ولكموا واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره
مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرها ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعد
النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والحمل
والغنم فحاله كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فانه مع الصحيح يذكر
مجمل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب وعضت الركب والركب مضى وعضت وعضوا له المثنى
ملحق احرفه الفا وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه تزيد
بالجنس ههنا على ما يظهر فى الكتاب ما وضع صالحا لكثرة من فرد واحد بعض جامع بينهما فى نظر الواضع

سواء كانت ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره
الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيه او متفقة كما تقول الابيضان للانسانين والبيض لافراس و
سواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدون فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع
لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كانت متميزا بهذا الاسم عن غيره
حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر الى الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون
في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند البعض
تردد في تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القران للطهر والحيض والعيون
لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله
في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب اليه الجزولي والاندلسي وابن
مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية و
الجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب عن مذهب الشافعي رضي الله عنه وهو انه اذا وقعت
الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذلك او في موضع العموم كالنكرة في عين الموجب
نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم
وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته لكون
كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات
بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند
غيره فقال الم ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك لان
المشترك له الاجناس يوجد احادها فيثنى ويجمع كالقرئين للطهرين والقرء للاطهار فلو ثني او جمع
باعتبار معانيه المختلفة لاورث اللبس وليس للعلم جنس يوجد احاده فيثنى ويجمع حتى اذا ثني
وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد ثني غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ
بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شخص واحد كتماثل ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا العمران
والحسنان وينبغي ان يقلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين
في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث ابن كعب قال احب منك الالف والعينانا
وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها راجعوا الى المحل بتاويل الفضلة وقيل قوله
تع ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينان او قوله يا رب
خال لك من عرينة قسوته لا تنقضي الجموع اربعة اشهر سهرينه شهري ربيع وجماد بينه وقرئ
في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه
قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في مجل ضنك
كلاهما ذو شر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في شك وقد يجيء العطف نثرا في
الشذوذ واما اذا قصد التنكير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل
الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل

الرجل والرجل الذي ضربته اي الرجل الحال فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد تكرر
للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تع فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك
وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما معنى العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف
فيهما عنده اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف
في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد
الذي لحقه علامتا التانيث والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية
دليل تضمنه اكثر ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة
الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى
واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى
علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل
المفرد في المجموع في جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت
هذا قلنا ليس كل مفرد مطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير
ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم
اليهما او الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا
كجاءني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على
ضربين اما بوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او بوضع للمجموع اولا ككلا وكل
وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء
والممدود ان كانت همزته اصلية يثبت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور
ما اخره الف لازمة احترازا عن زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من
الحركات والقصر الحبس فان كان الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا
اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود
والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف
للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب
الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي فيما فوقه
لخفة الثلاثي ولم يستثقل معه الواو وان كانت الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى
واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العربية البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن
الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف
من الياء قلبها ياء وان لم يسمع قلوا واولى لانه اكثر وقال بعضهم بل التاء في النوعين اولى
سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة
المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاولى كالفتحى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا
يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء

وعوم قلب كل ثالثة اصلها واو واو اشهر قولد والالف الياء اى واذ لم يجمع الترطين وهما كونه
ثانيا عن ياء كالفتى والرحى او زايدا على الثلثة نحو ما وكالا على والمصطفى والمستفى او عن
ياء كالمرمى والمرتجى المستفى او زايدا عن الثلثة نحو ان ابدل للتانيث كالحبلى والقهرى والخليفى
او للالحاق كارطى والمضطفى او للتكثير كتغترى والكمترى وقد يحذف الالف الزايدة خامسة
فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف والياء كما فى زيمرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين
واما قولهم مذروان لاسم اعلم فقلبوا الالف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية وهذا لبس
الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى ولم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الى آخره الممدود على
اربعة اضرب لانه اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او الالحاق كقلباء او منقلبة عن واو
او ياء اصلية ككساء ورداء او اصله كتراء للبعيد القراءة فالتى للتانيث تقلب فى الاشهر واوا
اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق
واما قلبنا واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فبالقوائى الهمز بعد اجتماع الامثال لان الياء اقرب
الى الالف من الواو اولكون الواو والهمزة متعاقبتين فى الثقل وربما صحت فقيل حمراوان وحكى
المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف فى الاصلية بقاؤها والتثنية همز وحكى ابو على
عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز
قلبها واوا وابقاؤها همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدا منهما منقلبة
عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصلى فشابهت همزة قرواء الدال ابدال الملحقة واوا اولى
من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هو عوض من زايد ملحق بالاصل فشبهتا الاصل
بعينه واما المبدلة من الاصل فتصحيحها اولى من ابدالها للفرق بينها من الاصلية لانها ابدال
من اصل وقد يغلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائى واما صحة الثانيتين
لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفتين بعد الالف الزايدة همزة كما فى كساء ورداء ثم فى التثنية
اما ان يصحح الهمزة او يقلبوها واوا وهنا لم ينطرف الهمز حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد
ثنايان فالالف والنون هنا لازمان كما فى مروان فثنايان كسقاية وعماية وجاز حذف ذا بدون
الثانيين اذ كانا فوق الاربعة نحو قاصعان وخفقيان للطول والجبر بقياس نحو فالكوفيين
واما ما حذف آخر اعتباطا فان كان الحذف مفردا فى الاضافة وجب رده فى التثنية ايضا وهو اب
واخ وهم وهن لاغير نحو ابوك واخوك وحموك وهوك وربما قيل ابان واخان واما قولك
فلم يزد الوم فى التثنية طالم يزد فى الاضافة واما شية بقلبه واوا مع كما فى الافراد نحو شيان واما قولك
نولز كما قيل دمل لان ذو لازم الاضافة بخلاف ذم فواو محتضن من الحذف لازمه من التسوية فاذ
شئ كل منهما محمى بمفردة لهم ومن التثنية وقد جاء فى الشعر ذموان قال
على الناج القادف اسد رجام فقيل هو حجر بين العرين والمعرض منه فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتقب
على لامه الواو والهاء كسنة وسنته فلم يكمل لانه ضرورة وقد جاء فيمان وهو ابعد ضرورة لزوم
ذاه فى التثنية لزوم ذو فقالوا ذوانا مال وقد جاء ذاتا مال وهو قليل واما نحو هو ويد ودم مما
لم يزد لامه فى الاضافة فلم يزد ايضا فى التثنية بقال ذمان ويدان واما يدان فالاصل يديان
بياء وان عد محلم فعلى لغة من قال فى المفرد يدى كرحى وجاء دميان ورهوان قال فلوانا على

من قال ظهرا هما مثل ظهور الزيدين فان فوق المتضافين احتمال افراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا متضافين وان لم يوبن اللبس نحو لقيت غلام بني الزيدين فتثنية المضاف واجبة فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا للفيرها فانهم يجوزونه سماعا نحو فرع رجلاها واما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين الا رجلان والضمير الراجع الى ما ذكرنا هما لفظه نحو الفعناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني وأعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما مضى للجزء والاجزاء قال كالرجلين والعينين تقول عيني لذ تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في رؤس من الجبل ترقع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لحصول الجزاء واحد في الاجتماع والتواد كقوله عم المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع كلوا في بعض بطنكم يعفق اقاذرا نكم زمن خيص وقد يقع افعل مقام افعل لقوله تع القاني جهنم اما على تاويل الوقوا قامة لتكوير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما وعلمك قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني واما لان اكرز الرفقاء ثلثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاكثر فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن الستهم عليه وقد تقدم تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده اوثناه نحو قولهم جب مذاكيره وبيعوا صهب اثفانيه وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والكثير عين الجمع الاقصى على تاويل فرد قال لنا ابلون فيها ما علمتم وقال اوصيح الحي اوبادا ولم يجز واعند المتقدمين في السماع حاليه ولا يجوز لنا سماعه لقوله الجموع ما دل على احاد مقصوده بحروف مفرده بتغيرها قوله ما دل على احاد يشمل الجموع وغيرها من اسم الجمع كرط ونمر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصوده بحروف مفرده بتغير ما اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان توتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما اي يقصد تلك الاحاد في تلك الحروف اما تغيير ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحروف كما مر او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجل وغرف والتغير المقدر كيجاد وفلك يتغير اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة منه مع تغييرها ودخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذلك الالف والتاء تغيرت الكلمة ببعد الزيادات التي صيغة اخر وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في ركب وطلح في طلح وحامل باقر في حمل وبقر داخل فيه اذ احادها من لفظها كما دانت اخذ ركب مثلا وغيرت نحو فرد فصار ركب قلت ليس ركب بمفرد ركب وان اتفقا شتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يسعى على لفظه بل يرد الى واحد كما يجيء في باب التصغير وهذا لو يرد نحو ركيب وحومل وايضا لو كانت جموعا لاردت في النسب الى احادها ولم يقل ركبي وحاملي وايضا لو كانت جموعا لم تخرج عن وضع الواحد اليها قال لها حامل لا يبدي الليل سامره وقال مع الصبح ركب من احاطة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه ومفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لو يدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيها الماهية المبينة

مطلب الجموع

سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لو يرد الا عليها بتغير حروف مفرده فان قيل ليس آحاده اخذت وغيرت حروفها نحو اخذ الهاء او الهاء قلت لسن والياء ود والياء معزى لانا نقول الوجه الثالثة المذكورة في اسم الجمع ويزيد عليها ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او رومين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجلين لكن قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظة اكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كاعمال وبافر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فاسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما قلب ابل وتمر وباقر وغالم يجيء لمثل حول وتمر بمفرد بالياء اذ ليس فيه فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما بالياء او ان جموع التكسير لا لمفاقة بالجمع كافعلة وافعال وفعال والمشهور كفعلة نحو نوى ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصوده نحو فرد معزى لان الجموع ايضا اعني جمع الواحد المعتد نحو عبايد وعبادي بمعنى الفرد وتسمى في جمع امراة فيما ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلنا ان اسماء الجموع كما مر هي التي لا يكون بينها وبين الجمع مخالفة لا وزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عبادي وزن خاص بالجمع ونحو نوق مشهور فيه فوزنها اوجبا ان يكون من الجموع فيقدر قولهم لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء كفلام وغلمة فكان له معزى غير تقيير اما وقد الحق بجمع الواحد الممدوح مذاكيري في جمع ذكور ومحاسن في جمع حسن وشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لم يكن قياسا كمكارم واحدها مكرمة ومحاسن واحدها محسنة وشبه وكذا احاديث عليه السلام في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لدنيا الشيء اللطيف الوزن خوشي سلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يتاء الا باختلاف في النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل فان تاء لا لاختلاف في النوعين فهو جمع مفرده بتغيير كيجاد بمعنى الابيض وكالك والد لان تقول في التثنية هجانان ومكانان ودلوان شجبان ودلو من شجب في الجمع كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخفر الجموع المزيد عين الحركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا الخ صوم وعور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال الله تعالى حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال لقمة بناء الحكم اذ تسور المحراب ويجوز اعتبار حاله المستقل اليها فيثنى ويجمع ويقال رجلان عدلان ورجال عدول واما ناقة الثابتة فلا يلحقها لانها لا يلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ تقول عدو لمن وضد لمن لا اختلاف في النوعين ولا شتراكهما بين الواحد والجمع كيجاد لانها اليا ما وزن الجمع ولا اسم جمع كابل لوقوعها على الواحد ايضا ولا تاما هو في الاصل مصدرا اذ لم تستعمل مصدرين بل بها مغيرة ان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح وسكر في الفصيح لمذكر ومؤنث للذكر والحلي آخر والاصوم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة لبدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء

قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل
مصطفون قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا زعانف
آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي عانف قوم آخرين ولا يخلو المفرد
في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون مفتوحا او مقصورا
او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص
بحذف ياءه وذلك لانها ينضم قبل الواو وينكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء
المكسور ما قبلها ظرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو الجمع وياءه في حكم
الظرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقا ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين الذين اولهما
حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتهما للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها
لتعسر النطق بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا
في نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت
الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها ينفتح كما ذكرنا
قبل الف المثنى وياءه والفتحة لا يستثقل على الياء كما رايت القاضي وان كان المقصور حذفت
الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع
وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد اما لانه لو حذفت منه
ايضا لالتبس بالرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلموا
اخويك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين
ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثمة لا يرى في الطرف نحو نمروت
ورميت كما ترى نحو نزوان وعليان فاذا لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نمروت
والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في بسروت وعفريت فما ظنك
بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجيء مثله في الوسط نحو قوول وطويل
وعيور وبييع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين
بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعلم وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء
مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل
علامة قوله شرطه اي شرط المذكر السالم اذا كان اسما اي عن صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن
قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كما قلت
الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما سمي الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر
او لرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكر ولا شك في بدودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة
داخل فيجمع على طلحات وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله
جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول
شرطه التجرد عن الياء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات
وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن ياء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في

في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين
الكلمة وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء وذلك لان حقه الالف والياء كما قالوا ارضون
بفتح الراء لما كان حقه الالف والياء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله
اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامة
علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه الجمع
المجرد عنها لكثرة جمع المجرد بالواو والنون ولو اجاز في الاسم لجاز في الصفة نحو رابعون وعلامون ولا
يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا صورة علامة
التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف
ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة ليسا حذف التاء للزومهما الكلمة
مكانهما لامها وذكر ان المازني يجيز في ورقاوون الهمزة في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان
انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو اعلو القوم ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما
يجوز همزة الواو المضمومة لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا
بالواو والنون كما يجمع نحو زيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون
واحامر وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثامن الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم
فلا يجمع نحو اعرج وفرس طويل بالواو والنون وقد شبه عين ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان
مصدر ملك الصفات من افعال العلماء كقوله اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي
ساجدين ومثله في كل الفعل وكل فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى ان يقول
لعلم يشمل قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه انه تعالى عاقل لايهام الفعل للمنع عن القبائح
الجائزة على صاحبه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم
اشرف عن غيرهم والضمة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير
العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل
وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جميع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم
جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف
العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون قوله واما الوصف فلانه لما وضع مشابها
للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على
صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا
في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولتناسب الواوين قبح قام رجل قاعدون
غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به من المقتضيين للتصحيح لم يجز
تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة
المشبهة والمصغر الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجز
لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل
والبصري واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري
واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير موازنه وزان نحو رجل

ورجلين فى لزومها على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ومعارفها ايضا من حيث انه لا يعمل فى الفاعلين
عملها لان الصفات يرفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف فى المصدر مفهوم من لفظه فلا يذكر
بعده ما لم يذكر قبله فلما لم يعمل فى الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظرف والحال ونحو ذلك
واما الخاص بشرط الجمع بالواو والنون فشيآن العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء
لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى يستوى
مذكره ومونثه كما ذكرنا فى باب المذكر والتانيث وانما اعتبر فى الصفات قبول التاء لان الغالب
فى الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها لتانيثها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل
قام والمراة قامت وكذا فى المضارع التاء وان كان فى الاول نحو يقوم والغالب فى الاسماء الجوامد ان لا يفرق
بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كبعير وناقة وحصان وفرس او
يستوى مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصصة كبكر وفرس هذا هو الغالب فى الموصفين وقد جاء
العكس ايضا فى كلبها كاحمر وحمراء والافضل والفضل وسكران وسكرى فى الصفات وكامراة
وامراة ورجل ورجلة فى الاسماء لكل صفة لا يلحقها التاء وكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا
الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله مما وجدت
نبات بنجد رجل بل اسود بناؤه واحمرها وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرايات بناء
على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو
والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل فى الفاعل والمفعول مع انه معناه
فى الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى لغا عمل فيها لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون
فى نحو قلون وكورز وارضون كما يجئ واجاز سيبويه قياسا لاسماء ذوماتون لقوله التاء كذوماتى
وكذا سنينون لقولهم سنينة قال سيبويه لا تقولون ذلك وذلك لان الاغلب فى فعلان الصفة
ان لا يلحقه التاء فهذا مانع وسنينة كانها من قبيل اتخذوذ فالاولى ان لا يجعلا هذا الجمع على الاعم
الاغلب واما نحو عربون وحصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله
عدم لحوق التاء ولما زيدت من بين الصفات التى يستوى مذكرها ومونثها عدوه حملا على صويقه
ومكينة حملا على نقيضه قال بعضهم فيجوز فى مكين وعدو ومكينون وعدوون ثم يجوز فى المونث
مكينات وعدوات حملا على الذكر وهذا قياس لاسماع كما قال سيبويه فى يرمانون وشذت من هذا
الاصل صفة على خمسة احرف اهليه كمهتصلق فانه يستوى مذكره ومونثه مع انه يقال مهتصلقون
ومهتصلقات لان تكسير الخماسى مستكره كما يجئ فلم يبق الا التصحيح بقوله وشرطه ان كان اسما فذكر
علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبر القوله شرطه
لان المبتداء المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الصفة من ضمير راجع الى المبتدا
الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما
فيكون على هذا جواب الشرط محذوفا دل عليه الجملة التى هى قوله شرطه فذكر وفيه محذوف ان الاولى دخول
الفاء فى خبر المبتداء مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش
والثانية ان الشرط كون مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالثة ان الفاء الشرط المتوسط

المتوسط بين المبتداء والخبر ضرورة كقولهم ان تقرع انوك تقرع كما يجئ فى بابه ويمكن ان يتعمد
يكون الشرط والجزاء خبر المبتداء والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى
قوله شرطه والضمير فى الخبر محذوف مع نصف وبهذا التقدير كذا قوله بعد وان كان نصفة
فمذكر قوله والاستوائية مع المونث عبارة اسخن من الاولى فى ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا
الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا استوائية المذكر مع المونث كان سببا
قوله ويحذف نونه بالاضافة ودوسه نحو سنين وارضين قد يحذف السنين للضرورة كما مر فى
المثنى ولتقصير الصلة كما فى قوله لما قفوا اعورة الشر لا بابيهم من ذرانهم نطف وربما سقطت قبل لام
ساكنة اختيارا كما فى الشواذ انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب تشبيها لما بالتنوين فى قوله وخاتم
الطائى وذاب الهل قوله وفرشه نحو سنين الشاذ فى جمع المذكر بالواو والنون كثر منها البنون وقل
زعت تماضر انى اما امت لبعد ابنوها الاصاغر خلتى وهو عند البصريين جمع ابنين وهو تصغير ابن
مقدرا على وزن افعل كاعمى شذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يبن مكبرة وقال الكوفيون هو جمع
ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاذل فى جمع ذليل عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم تبن
مكبرة وتصحيح افعل فى فعل ممنوع شاذ كاجيل واذمن فى جيل وذمن وقال الجوهرى سذوه لكونه
جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد تصغير ابن بنين على غير قياس ومنها هذا بنون
وابيكرون فى قوله فرشربا الا الوهد هنا قليصات وابيكربنا فيها جمع دهين مصغر دهداة
وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر معتدا كاعمى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما
كونه بالواو والنون فى غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر ابكر معتد وهو عند الكوفيين جمع تصغير
ابكر جمع بكر فشذ وذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانه جمع
ذو على غير لفظه ومنها عليون وبواسم لو بان الخبر على ظاهرها فسياتى نقله فى كتابه كتاب مرقوم
فيها هذا البس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى المرقة والقياس ان يقال
فى المنسوب اليها على كرسى المنسوب الى كرسى ولان قلنا ان علون غير علم بل هو جمع علية وليس
المنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون المقدر فى قوله تع
كتاب مرقوم مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم
اما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكونهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصفية لان العالم
هو الذى يعلم فيه ذات موجدة ويكون دليل عليه فهو بمعنى الدال ومنها العلمون وشذوذه لانه
ليس بصفة ويجوز ان يتحمل له ذلك لانه فى الاصل بمعنى الانس واما قوله ولى وبكم اهلون سيد عملس
وارقط ذهلول وعزفاء جيل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارنط
والعزفاء بدلا اهلية ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو
والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة
ويجوز اسكان الراء ومنها بنون واخوة وهنوة وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذوا
مال فوصف ومنها بنو فى ابن لان قياسه بنون وانما جمع على اصل ابن وهو يبنى على حذف فى الاقوام
نسا فى الجمع كما حذف فى الواحد ومنها قولهم بلعنت منى البلعين والدرجين بضم الفاء فيهما
وليست عنه البرجين بضم الفاء وكسرها وكذا الفكدين كلها بمعنى الدواهى والشرابد وقولهم لبيك وعليك

يجوز ان تكون شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع خلو في القياس فيما لم يات لمذكر من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها
مفتوح اوايل بعض تلك الجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء
كسنة سنوات بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل بهذا التنبيه كسروا عين عزين فجاء
في بعض اما هو مضموم الفاء مع الفتح اكثر كما الغلون والبنون وليس بمطرد خلافا للبنون والكوفيين لم يجمع فيهما بالكسر
واما المكسور الفاء فلم يجمع فيه التغيير كما لعضين والثبين والعضين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت بكسر ايضا كالثبين والاثاني في الثبة
وربما جاء ايضا في المحذوف الفاء ايضا كرقة وقهبز ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضا
والقناة لكن يحذف لامه ستا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامها المقلبة
الضون والاضون لكونها بعد حرف المد مقصورين كالاعلون وعلى هذا فقد ولكن اريد به الذوينا
ولو اعتبر اللام لقيل الذوين كالاعلين فزادوا مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة
لكونه لما حذف لامه في المعرب نسبا لم يعتبرها وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحكي عن يونس اخون بفتح الهمزة وكسرها فيلي قد جاء اخوة في الواحد وقيل لم يجمع ذلك ولكن زيد الهمزة
في الجمع تنبيها على كونه غير قياس وعلى القناة جمع ما حذف لامه اوفاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل
المجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما في الاسم من النقصان بالحذف نسيا والواو الما في المحرون واوزون
فلما التقتا مع الوهن بالادغام وبعضهم نقول للنقص المتوهم وذلك اي حروف العلة قد يبدل احدهن
حرف التضعيف كما في تظنيت وقد يحمل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس
معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس كانه مكسر فجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا
يسقط بالاضافة قال ذرني من نجد فان سنيه لعين بناء شيبا وشيبتنا مردا وقال واذا يدي
الاذان منتي وقعاورت راسا لاربعين الوتيح وقال غيلان صاحة البرين وقال وان لنا
واباحسن بطحا اقبلا ونحن له بنون وتلزمها الياء ايضا كما قلنا في يلزم السجح بجمع سلامة للمذكر
في باب العلم وكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكثر النون معتقب الاعراب سايغ في
الاختيار في هذا الفرع كما في المجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين
معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس معتقبون بناء السبب فلما حذف ياء النسبة صار مقتوون
كقلون فقوله منكما لانك مقتوبا والالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا
فالف الاطلاق وحكيا حيهما رجل معتقبين ورجال معتقبون وحكى ابو زيد وكذا المراة
والمؤنثة والنساء ولعل سبب تحتم الميم على جعل معتقبين للبنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه
في الاصل جمع المذكر كسر ما قبله للجوع وذلك من ثلثة اوجه كسر النون معتقب الاعراب بخلاف
ياء النسب الذي في الواحد ونون مقتوي مع عدم استعماله ولو استعمل لقيل واوه الضمة
فقيل مقتوي ويجمع على مقتوين كما علون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو الحذف الياء
كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فان كلا منهم
مهلبي لان الجمع في الظاهر للحذف وفي عنه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسبة في مثل مقتوي
والاستعراض في الاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتوين واشرين

والهاء في ثبة الجمع باقي
منه وهو مقتو
صح

واعجمون وحكى ابو زيد في معوزين بفتح الواو وقبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب بخلاف معوزين
ولكون ذلك ايضا التغيير عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان المذكر
غالب للمونث كما تقدم للمثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد وهند
ضاربون وكذا الفعل في بعضهم كما في نحو زيد ولهم مقتلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث دون الضبع
الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول الذكر
ايضا ضبع والعلم المركب الذي يسمى جزؤه الاول المذكر اذا لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كبعلبك ومعدي
كرب نحو وجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الحوائين كلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات
واما الذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فجميع مستانفة واذكانا التاني
مبنيا اما المركب كخمسة عشر اولغير كسيبويه فالقياس اذ يقال ذانك واسيبويه وذو واسيبويه
وكذا ذواخمسة عشر وذو واخمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا بالتاشر التقاها
وذواتا شاتا قرنها لان الجملة يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع ولكن يلزم ان يقول
في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم يجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذانك واللذان لئلا يجتمع على
آخر الاسم اعراب بالحرف وشذ في الاثنين الاثنايين واضافة ذو وستعرفانه ههنا اضافة
المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء
الجزء الثاني ولكن يلزم تجويز في نحو خمسة عشر علما وامامع اعراب الجزء الاول فيهما فلا كلام
في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا
مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابوزيد
ابوا الزيدان واباء الزيدين والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما اذا جمع
ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولا فان كانا العاقل قلب بن كذا وذو وكذا اوابنا كذا واو وكذا واذا لم
يكونا العاقل سواء جاء لمونثة بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وحمل واعشون
وناقة ذات عشون اولم يات لمونثة ذلك نحو ابن عرس وذي العمة جمع على بنات كذا نحو لهان بنات
وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جاءت ذوات عثانين وذوات القعدد الحاقا الغير العقلاء في الجمع
بالمونث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضين وحكى الاخفش بنو اعرس وبنو انف ايضا اعتبارا
للفظ ابن وان كان غير عاقل والا فاذا بنو انيف ذنوا فتقول بنو كانه جمعا لابن تنفي وان لم
تستعمل قوله المونث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكن مذكره
جمع بالنون والواو وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض والاجمع مطلقا قوله المونث اي
الجمع المونث السالم ولا ينتقض حد بنحي سلمات لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح المذكر يبين
ان المونث ما دل على احاد مقدرة بحرف مفرد بتقييد ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد
المذكر عن قوله ليدل على ان معه كثرة والا واحد بقال انه ليس من الحد وانما جلب له على ان
يكون اكثر بادئ جمع المذكر فانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرف في الجمعية وتانيث لفظي وكل
واحدة من الطرفين قد دل على كل واحد من المغيرين كما في رجال وكمن يعد الجمالة وضاربة قوله
شرطه ان كان صفة الى آخره ينظر الى المونث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المعن
جمع مطلقا اي لا يشترط شرط ههنا قوله والاجمع مطلقا وليس بجيد لان الاسماء المونثة

بناء مقدرة كقدر وناد وعقرب وعين من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لم يطرد فيها الجمع بالالف
والتاء بل هي فيها مسموع كالصفات والكلمات والشمائل في الرباع وذلك لخفة هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر لعلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم
المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفرع وسلمى وخنساء او مقدرة كهند واذرعات والتاء
الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كخليفة ومنه قولك الاكرامات والتحيات ونحوها
لان الواحد اكرامه وتحيه بناء الوحدة للاكرام وتحية وجمع المجرد اكاريم ومحاريح عند اخفش فالاولى
فالاكرامات كالغربات والعقلات والاكاريم كالقروب والفحول فلذا تقول ثلاث الاكرامات وتحيات
بتجريد العدد من الياء وثلثة اكاريم ومحاريح اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام اود والف التانيث
اذا لم يسم به المؤنث الحقيقي كالبشرى والقرا واذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون نحو
ا وما يفتح تذكيره وثانيته ادالم يات له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كلا لفات والباءات
الى اخرها وذلك لان اذا بواب الجموع الاهذا ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا
علم غير العاقل المصدر باضافة ابن ودو انحو ابن عرس وابن مقرض وابن مخاض وابن لبون
ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل ادالم يات له مكسر
كحمامات وسراداقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجل فرجلة لان تكسيره مستنكر كما مر
وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له مكسر فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات كقولهم
جوالق واما بيانات مع ثبوت نحوه فشاذ وثانيهما الجموع التي لا يكسر نحو رجالات وصواحبات
وشوبانات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة فلا يخ من ان تكون فيه علامة
التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان الصفة لمذكر حقيقي كرجال العالمة وعلوات
اولا لصاهبات وحبليات وبشريات وان لم يكن فيه علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية
اصلية الحروف ولم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كحائض وصور وسابر مايستوي حالها على مذكرها
الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين
التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث بالحقيقة ضمير جمع المؤنث
نحو يضربن فالنون والياء علامة جمع المؤنث اي الالف والياء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل
فلم يكن مجراه فلحق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل
وان كان صفة المجردة عن العلامة سواء استوى فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية
اصلية الحروف كالرجل والمراة المصهصلق والمحمرش جمعت بالالف والياء لاستنكاره بكسرها
فيقال لنسوة مصهصلقات ومحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء
كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للمذكور من الخيل وجبال سبحلات اي ذكرات وسبطرات اي طوال
على وجه الارض وكزابيات للبعوض وذات عثانات في ابن اللبون وجمال وعثنون او غير حقيقي المذكر

المذكر كالايام والليالي وكذا بصفر مالا يعقل كحمالات وكبشيات وحميرات لان المصغر فيه معنى الوصف
وان لم يجروا غالبا جمع المذكر على الموصوف جمع المؤنث لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل
فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث في جمع جمعه قولها ان كان صفة وله
مذكر فان يكن راى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الفاء في محل
خبر المبتداء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين لها ان يكون له مذكر او لا فالذي لا
له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كما يعني وان كان له مذكر فشرطها ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو
والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها
كصبور وحريح ونبات شاذ ووجهه ان فعيلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسديدة ومميتة وخرج ايضا
الوصف والتاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وغلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانها
تجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنه بنات وهو جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنوة جمع
اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام
واخوة جمع اخ على حذف اللام نسيا والتاء في الحدوف اللام المعوض منها التاء على ثلثة افرد لما استوفى
الفاء وورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كصنوات وسنوات وصفوات في سنه وهنه وصفة وذلك
بخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه مالم يجمع جمع السلامة الا بالواو
والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وسنة واما مكسر الفاء
وتراك الرد فيها اكثر كمات وربات لثقل الكسرة وقد جاء عصوات واما مضموم التاء ولم يرد فيه الرد
كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات فجاء في بعض اللغات فيها لم يرد الحذف وقد فتح
الياء في حالة النصب لو اسمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انعز واثبانا ولعل ذلك لاجل توهم ان الجمع
عوضا من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كروين وبنين وقال ابو علي بل هو تاء الواحد
والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا تفتح
في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انعز واثبانا للجمع وعلى الكوفيين في غير المحذوف
اللام اسما صل الله عرقا تهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه معرب والالف للالحاق
كدرهم او يقال انهم جمع فتح تاؤه شاذا فالعز واذن كالبوات مذكر جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف
والتاء مثله وكيونس شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المصنف يذكره في قسم التمرين
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بناء بعد اظاهر كرعد وجفنة فان كان صفة او معتل
كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا فهذه
الاشياء وجب فتح عينه فيه جمع كثرات ودعدات والتزم في جمع لجة لجبات بفتح العين لان في لجة
لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد الشهير وقيل لما التزم التاء في لجة
كونها صفة للمؤنث ولم يذكر لها نعت شاة لجبة اذا قل لبنها صار كان سماء في لزوم التاء نحو جفنة
وضعفه واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لاسماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لتجيء بعضهم
في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع
امراة كلبة ونسوة كلبات بفتح العين وندر في جمع كملة بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو
نخلات وصعبات خلافا للفطرب ويجوز اسكان ما استحق الفتح من غير فعلات للضرورة قال

ذو الرمة ابت ذكر عودن اخشاء قلبه خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل
اللام نحو اخوات وجدبات فيكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل
من كعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول
صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون
وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم وابليتهم في الحمد جهدي وتابلي
اي جماعة مستاهلة للود وقال فهم اهلات حول قيس ابن عاصم ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال
اهلات ايضا بالسكون اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات
قال اخو بيضات رائح متاوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين اللام
فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل كانت احدى علل
منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استيناسا وانما لم تقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند
هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع مع تحريكها فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء
فان قيل فليقلبا الفا لحركتها وانفتاح ما قبلها قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم يقلبها
هذيل مع تحركها كما لم تقلب هذيل واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء
كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والياء كعذاب وان كانت
معتلة العين ولا يكون الا بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها
كما في بيضات ورومات لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف العلة لكن سيبويه قال لا تحرك الواو
في ذولاب والظاهر انه اراد بالضم وان كان صحيحة العين فان كان صفة كجلوة فالاسكان لا عين
وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا
كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عسق
اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه
وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام فلفظ امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس و
الكلام في زيادة الحال واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة
فلا يجمع بالالف والهاء الا بسكون العين نحو قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية
كتبعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وغيرات في جمع
غير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت
اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه
لعله باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجاز السيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت
اللام نحو كهرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع صحة العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها
في المكسورة الفاء صحت العين اولا الا فيما سمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده
لرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك
ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيته بهما بناء مستانفا
فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثاني

الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فلا يغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع
تغييرا غير تغيير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها
فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض وان لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات
وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائين فجميعها من باب جمع
السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى آخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة
والمراد من القليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكسر ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة
من الكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم
ويشبعهم راس واحد وليس بشيء اذ العلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة ونقل
التبريزي ان منها افعلا كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا لمشابهتها للتثنية
في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء بشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت
ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا انجيات العز يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة
دما قللت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا
السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان
لهما فيستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة
الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم تات للاسم الا بناء جمع
القلة كارجل في الرجل والا جمع المكسرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه
لما لا يجمع الا جمعه كاجادل وصابع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر هو الحدث الجاري على الفعل يعني
بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم
يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت
حمدا ان المصدر جار على فعل وفي تبتل اليه تبتيلا لا يجري على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على
على المضارع اي يوازيه في الحركات والسكنات ويقال الصفة المشبهة جارية على شيء اي ذلك
الشيء على صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ
المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل
يشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون
هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا او المصدر بمعنى الفاعل اي صادرا عن الفعل
كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه لقعدت قعودا والعامل قبل
المعمول وهو مغالطة لان قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الآخر وينتقض ما قالوا
بنحو ضربت زيدا او بزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون
كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل قوله وهو من الثلاثي سماعي وفي غيره
قياس يعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه
ولا يلزمه ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل

وان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان يرتقي ابنية المصادر الثلاثي الى اثنين
وثلاثين في الاغلب كما يجي في التصريف واما في غير الثلاثي فياتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه
على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل
فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد بجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال
ينظر الى الماضي فيزيد قبل اخره الفا فان كان قبل الاخر متحركا كسرت اولهما فقط كما تقول في افعل
افعال وفي فعلل فعلال ومن فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعل فعال وان كان ثلث متحركات
كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال وافعلال وافعيلال اذ اصل ماضيه افعلل وافعالل
وتفعلل وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجي المصادر قياسا
لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفاعل وفعلل وتفعّل خلاف القياس المذكور
وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال في مصدر كعيال فهو مخفف القياسي اذ اصله
قيتال ولم تات في تفعلل وتفاعل واما الحق لتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الاختلاف القياس
كالتفعلل والتفاعل قوله ويعمل عمل فعله اعلم ان معنى المصدر لا بد له في الوجود من محل يقوم به
وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضع الواضع
لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل
لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض
كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الفاظ دالة على محلها فتقول اذا قصد تبيين زمان الحدث
الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه
الخاص غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه او غير ذلك صيغة اما لمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب
في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كما استخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب
بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا ويقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث فاعلا
يقتضي وجوب ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اسم من باقي لوازمه
فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود
من وضع الفعل ذكر شيئين احدهما الازمنة الثلاثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند
المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على ساير اللوازم
في الاغلب فجي بما كان منها ذكره اسم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب
ويضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها
طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما
جعل لما قام به الحدث مختصة اعني المبني للفاعل والمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينهما
اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج فيه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا كان
المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفع الفعل دليل على كونه اهم من بين لوازم
الحدث سواء تقدم على ساير اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالوسط او تاخر
عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو

نحو ضرب عمرو زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على
الفعل يفيد كونه اهم ليس بشي بل المرفوع اهم بكل حال ففايدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع
في الكلام فقط وفايدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى
بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل اولى ساير ما يتعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا
وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع
الفعل على ان يكون مصدره منسوبا الى شي في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه
كما مر والمقتضي من ثبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه
لانه ليس موضوعا كطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل
تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند
اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعا عليه وان
دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك
لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرا الوضع على الفعل وازال حكمه
لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم
الفاعل فان لفظ في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه
وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت
الفعل فعملت عملها ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في
باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما
كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل كما اذا طلبه له كما اذا ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به
غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسم الفاعل والمفعول لا لفظا
بالموازنة ولا معنى لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم
يلازم على الفعل ولم يجي المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال
في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت اذا كان مشابهة
للفعل ناقصة لفظا ومعنى فكان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول
عقلا فبادي مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل بتحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما
وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول او لا ذاك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما
لتضمنهما المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شرط سامح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه
واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا
مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان له والفعل لا يتم اذا كان
بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال واذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها
على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما ولي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديدا لكونها

اشهر واكثر استعمالا فيهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره
اذن بان قوله ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري
موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني
ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز قوله
تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا
لا يجوز حذف المصدر او ابقائه معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء المعمول الا ان
يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا
من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلة عنكم
نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول فلا
منع من تاوله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح
لضعف عمله ويجوز ايضا الفصل بين المصدر وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر لقوله تع اياما
معدودات وكذا لا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه واعلم ان الظرف واخاه يكفيهما رائحة
الفعل حتى انه لا يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك
بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي النفي بنعمة الله منك الجنون ولا معنى لتعليقه
بمجنون وكذا تقول لم اقم لك حين سلمت لقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وكذا يجوز ان يكون العامل
في الظرف اعني يومئذ يوم عين اسم الاشارة لان المراد به البقر قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة
وقد ذكرنا وقد علل المص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر المثنى والمجموع
والمفرد بعضها ببعض واوثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله
لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل او بحذف احدهما وهو مؤد الى لبس
ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه
وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول
يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يجمع كاسم الفعل والظرف فقوله ولا يلزم ذكر الفاعل
قد تقدم عليه قال المص رحمه انما قال ذلك لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب يتقدم
ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس
لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن
جعله مع مفعوله كلفظ واحد ايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذي به يقوم
وعمله لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في المصدر
دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل
بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون
عند ذلك اشد تشبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما لمجيء تابع له

له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله او من رسم
دار مربع لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل
مبني للمفعول ويرفع المفعول قولك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة
مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور بتابع مرفوع نحو اعجبني اكل الخبز
النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمروا
قوله اعماله باللام قليل وانما قل استعماله دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف
المصدري وليس اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي
في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لانها عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل
قيل ولم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في الفاعل او مفعول صريح بل قد جاء
معدى بحرف الجر كقوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء ويجوز ان يقال متصلا ان من ظلم فاعل المصدر
والاستثناء متصل اي ان يجهر الا المظلوم على بناء يجهر للفاعل وان قلنا مبني المفعول
والاستثناء منقطع ويجوز ان يكون متصلا والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل
جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخ الاجل
وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي على هذا ان يجوز نحو
عجب من الضربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد لاستعماله الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي
اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بالمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر
لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان
العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا
او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه
فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل
قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما
يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز الجمع بينه وبين
الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه
الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر
عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل
وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر
فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم
المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب
ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله
لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو الفاعل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل
على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير بمعنى المصدر
عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال
ومن ثم يعزل الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح

لقصد الشاكلة ظاهر الاعراب واما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كما مر في المنشأ
ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي قال لان الصفة بمنزلة الموصوف في المعنى والعامل
فيهما واحد وقال ابن جعفر وغيره العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بمنزلة في البدل فانه
من جملة اخوي والعامل غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام
سيبويه منع المحل على موضع المجرور وباسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل
افهم لسنا صابا اورافعا اما فعلا او منويا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة
القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد العاقل واذا تعذر الحمل على اللفظ
كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم اما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل حقه اي غلبة المظلوم
بالحق ويعمل اسم المصدر عمل فعله وهو شأن الحد بها ما دل على معنى المصدر مزيد في اوله ميم كالمعتل
والمستخرج والثاني اسم العين مسندا له بمعنى المصدر كقوله اكفر بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرباعا اي اعطائك والاعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل
نحو اما عور الاعابر او بمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذ هن هكذا فيستوي فيه المذكر والمؤنث
والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا كما مر في باب الجمع ويجوز ان يكون المحذوف
المضاف اي ماء غور من ذوات هوالك وفي التعبير بالاول مبالغة كان ذلك الماء من كثرة الغور صار كالهالك
كما تعالى به قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغة من الثلاثي
المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل مخرج ومستخرج
اقول قوله ما اشتق من فعل اي مصدره وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل وان الفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع
الى الفعل والقائم هو الحدوث فوله لمن قام الاولى ان يقال لمن قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول
امره يذكر بلفظه ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام اسم المفعول والآلة والموضع والزمان
ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمر وانا مقترب من فلان
او متبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحوال تنسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معنيا
دون الآخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا للحدوث ولا الاستمرار
وان تصويرها بالحدوث شذوذ الى صيغة اسم الفاعل ليقول في حسن هذا الآن او غدا قائم فهي ضيق
وضايق به صدرك وبهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وسارب بعير وعذر ان يقال ان قصد الاستمرار فيهما
عارض ووضعها على الحدوث نحو فرس كما في قوله الله علم وكابن ابدا وزيد صايم النهار وقائم الليل
قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المصرحمنه وبه سمي اي لفظ الفاعل
الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي المكسور في اكثر الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم الفعل
ولا المستفعل ونحوها فقط نظرا لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم
الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل

بل لو قالوا اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل والمخرج والمحاهل والقائم لان الاغلب فيما
ينبغي له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان منتقضا قول من
غير الثلاثي في بعض المثل في ذو الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون
للجميع بوزن المضارعة المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وسكون ما قبل الآخر
ان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومتقارب وربما كسر بميم مفعل اتباعا للعين او بفتحها
اتباعا للعين للميم قالوا في منتن منتن وربما استغني من بعض بما على نحو اعشب فهو عاشب وارسن فهو
وارس وابقع فهو باقع ومنه قولهم وارسلنا الرياح لواقح على بعض الناويلات وقد استغني عن
مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو ايهب فهو مهيب واحسن فهو محسن وافلس فهو مفلس
وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يحمل
على النسب كما قيل وناشب اذا لم يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب هما لا فعل له كما قيل ويكون
ايضا كون ما جاء معه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا لو ابدل اسم الفاعل
بوزن المفعول لمفعول ع كان وعده ماتا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى
قوله ع كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كان للنافي وجيت الاضافة بمعنى خلافا للكسائي فاركان
آخر فبمفعل مقدر فان دخلت اللام استوى الجميع اقول انما اشترط في الحال والاستقبال
العمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط ان قلت وانما
اشترط احدهما لانه لا يوازن عمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسم الفاعل والمفعول
شابههما الفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان تعمل في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان عليهما اسنادا
فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصلة بالحدث اتفاقا اما بها كما في اسم الفاعل او
حالها كذا يقتضي لا فاعل ولا مفعولا فاشترط للعمل اما بقوتهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو
ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكورا قبلهما لخصصا كقولك
ضارب مقرونا بخلاله الآلة والموضع والزمان كالمضرب فانها وصفت للذات المبهمة التي
يحدثها غيرا ما يعينها مثل واتاوقوعها بعد حرف هو بالفعل اولى لحمي في الاستفهام وحرف النفي ونحني
بصاحب الابتداء اما في الحال نحو زيد ضارب اخوه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخوه وظننت ضاربا
اخوك وان زيدا ضارب غلامه والموصوف جاء في رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاء في زيد قائما وجملا
وقال ابن مالك هو حال كونه خبرا للابتداء او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف
ولا سيما في الحال فان محل الحال جامد او موصوف فالشتق نحو انا الزلنا قرانا قريبا قليلا وهو الذي
يسمى للحال الموطئة قوله الهمزة او اللام كما في الجر ولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل
نحو هل ضارب الزيدان له او ضارب اخوك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا واغا قايما ابواك وذلك
النفي غير ظاهر بل مؤول به نحو اغا قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان وبعد ادوات الاستفهام نحو
قايم الزيدان ام قاعدان والاحسن ان يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قايم
الزيدان كما مر في باب الابتداء وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا
اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه

بسبب الجر فين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله الالف واللام فولد وان كان للماضي وجب الاضافة
معنى يجب ايضا في الحال نحو هذا يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيدا امس ويرفع ويرفع
مع كونه ماضيا لكونه ذكرة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لان كونهما
رابطة الفعل فيحملان انتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل عمل الماضي مطلقا كما يعمل عمل الحال والاستقبال
سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظاهر زيد امس كريما قال الله تعالى وجاعل الليل سكنا
قال السيرافي والاجود هنا ان يقال انما ينصب اسم الفاعل والمفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة
اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل عمنى الماضي ولا يجوز الاعمال مع دون
مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عامل في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام
وقال ابو علي وجماعة بل هو منصوب بفعل محذوف دل عليه باسم الفاعل كانه قال معطي زيدا امس
قال درهما اي اعطاه درهما كقولك في المثل ابنك يزني يضارع قال الاندلسي رد على العلامة الشلوبين
ذلك في مثل هذا الظان زيدا امس نائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي اذ يدرك جواز ذلك
مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف قوله السيرافي بقولهم هذا ضارب
امس وعمرا اذ لا اضطرار هنا الى نصب عمرا لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى وقال الجزولي
الكسائي في نحو قوله وكلبهم باسط ذراعيه لان حال الماضية فالآن لسي حكاية الحال التي يقدر بها
موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريد في قوله لان اللفظ الذي يحكى
ذلك الزمان محكي الآن على ما يلفظ به كما في قولك عنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال التي يقدر
ان ذلك الحدث الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل واما يفعل هذا
في الفعل الماضي المستقبل كانك تجعله للمخاطب وتصور له التعجيب منه نحو لرايت الاسد فاخذ
السيف فاقتله فاذا تقرر به لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته معنوية تعرف اذا اضيف الى المعرفة
نحو هو ضارب زيد امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة وقوله
تعالى اذ دخل القوم النون للجمع اي عمل عمل الماضي والحال والاستقبال وقد ابو علي في كتاب الشعر والزمان
ان اسم الفاعل اذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس ولم يوجد في كلامهم عامل
الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان الجر من اللام لم يكن تعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام
وان لم يكن مع اللام اسم فاعل الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما قد يكون ذكرة وتعقبه ابن الرهان
ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل ان سيبويه
اذا عمل بمعنى الماضي فوصل الى اعماله باللام وان لم يكن مع الاسم اسم فاعل فلا ولي جواز
عمله بمعنى الحال والاستقبال واذا كان مع التجريد يعمل بمعناها وجوز البرد وغيره عمله بمعنى الماضي
والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت واليم يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الطاعن غدا
ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين والطاعن والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منا فما يذهب
منصوبا به والظرف كفيه رابحة الفعل واما عامل واللام مطلقا الكونه في الحقيقة فعلا هذا اذا لم يكن
اللام فيه للعهد واما اذا كانت له فانه لا يعمل معها بمعنى الماضي اذ ليس معها فعل في الحقيقة لكونها
اللام اذ نحو قولك الاخفش انا نضربني واللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب اذا به مفعولا كما في
ريد الحسن الوجه وضعف ما قال الظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المفعول بعده بفعل مقدر واما

حكاية الحال الكائنة ولا التفات
الى جواز الامرين ونعم ما قال
معمر حكاية الحال
الماضية مع

وانما ان ذلك في ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة
عنده واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي بنفسه الى المفعول به بانفسهما ان يعمل باللام
نحو ضارب لزيد وعجبني ضربك لزيدا وقال لفضلها لقربهما للفعل كما يجوز ان يعمل بالفعل باللام
اذا تقدم المنصوب عليه كقولك للرؤوبا تعبرون ورؤياك لزيد ضربت واختصاصه بذلك وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادته التخصيص المناسب لتقدم الفعل
بالمفعول وعدما كان من نحو علم وعرف وقدر وجعل بالباء لانه غير نحو انا عالم بها لجواز زيادتها مع
افعالها ايضا كما يجيء ها وضع منه للمبالغة كغراب وعروب ومغراب وعليم وحذر مثاله والتي للجمع
مثاله اقول ابنية المبالغة الخاصة انتفاقا من عند البصريين للمفعول به ثلثة وهي الثلثة
مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلثي عند قصد المبالغة قال ابن عصفور ويقاس على
الحروف خواص ابنية الكثابيا وفي كلام مريم انه البغاء بابكيا اي سماتا وقال ضروب بفصل السيف سوقها
اذا عدموا زادا اذا عدموا زادا فانك عامر وربما بين فعل وفعيل وفعول من افعل نحو حاسر
وذكر اك من احسر وادرك وقال ثم مها وبين ابدان الحلوم مخافيس السبان لا خور ولا قزم مع مرور
من اهان قال سيبويه فاعل اذا احول الى فعيل او فعل عمل ابنا واشد حتى ساء ها كلبيوها عمل
بانت طلاباه وبات الليل بهم فكلبيل ما لهم كآل بمعنى البرق وسماؤها اي سانها والفعيل بالاتفاق
ومنع ذلك غير سيبويه قالوا ان موهنا الطرف لسانها ولو كان الكلبيل ابنا فلا استدلال فيه لكونه ظرفا
يكفيه رائحة الفعل وكل مثال في نصب المفعول به وجميع الصفات المشبهة ينصب ما سواه واعتذر
بان كلبيل بمعنى مكلل فهو هنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعب بوك فعيل اذن صالحة فعل فلك
قال لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر اجورا
ما خاف وآمن ما ليس منجية من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن الاخفش ان سئل
سائلي عن شاهد في قد فعل فعملت له هذا البيت والقياس يقتضي ما قال سيبويه لان فعيلا وفعلا
من ابنية المبالغة لدخولهما في الصفات المشبهة بدليل مجيئهما في اللازم والمتعدي كظريف وسميع وحذر
كابنية المبالغة الثلثة نحو ضروب وخروج والصفة المشبهة لا يجيء الا من اللازم نحو سعاد وحسن
واشيب وحران وعرج وكذا وقد جاء فعيل وفعالة مفعل كقولهم عذاب اليم على احد الوجوه
امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع والفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس
فعل يعمل اتفاقا عمل الفاعل وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة في المفعول به لقوة الصفة
التي يشابه اسم الفاعل الفعل واذ جاء بعدها مفعول به فهو عندهم لفعل مقدر وقال البصريون انما عمل
مع قوة الشبه اللفظي بحيث المبالغة في المعنى ذلك التفاوت وايضا فانها فروع لاسم الفاعل الشارد الفعل
عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في
المشبهة قال ابن ناشد لو يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات الشذة ظاهرة في كونها للاستمرار
ويعمل مثنى المبالغة والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما مثنى وجمعا السلامة فظاهر
لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل شابه الفعل واما جمع التكسير فلكونه فرع الواحد فالعامل
من حمل وهن عواقد حبك النطاق فشبه غير متصل ويجوز حذف النون مع العمل والتقريب تخفيفا
اقول يعني بالتقريب دخول اللام وبالعمل النصب كقوله لحافظوا عوة العشيرة لدنا بنيهم من ورائهم نطف

ساء ها

وذلك لان اللام موصول وقد طالب الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف في الموصول في قوله انى كليب ان عم اللوا قتلى الملوك وفكاك الاغلال وقال وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وما اسم فاعل من الثلثى على مفعول كضرب وحسن يبنى على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمحسن ومستخرج والمراد به العمل والاشتراط كاسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعنى وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوحدت مريا فمن يوجد وعلمت عدوم خروجك فهو معلوم وسمى المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو للمصدر اذ المراد المفعول به بفعل فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه نحو فوق وحوفى الحق فصار الضرب موقوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال مضرب فهو مضرب لكنهم لما اداهم حذف الهمزة في باب افعل الى ان يفعل فصدروا غيرها حرفها فغيروا الثلثى لما ثبت الى التغيير في اخته وهو اسم الفاعل لانه وان كان في معنى الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها بشرفهو ناصر ومحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو مضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدها واو وهو مستثقل فقيل مكرود ومحلول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلثى بعد التغيير المذكور كما جاء على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الساقط من الاسباع كقوله اذا نوفا لطوه وصيغته من جميع الثلثى فيما وزن مفعول ومن غير الثلثى فيما على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر انه كذلك في مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شاع اضعفت الشيء فهو مضعوف الى جملة مضاعفا قوله وامر في العمل والاشتراط كاسم الفاعل يعنى ان خالد في عمله عمل فعله اى المضارع المبنى للمفعول كما ان اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذى هو المبنى للفاعل وحاكم في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وجوى الاستفهام والنفى كما ان اسم الفاعل ولا وجه لما عادته فلن يجاء في عمل الرفع

الرفع الى شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن للمتاخرين كما ترى على ومن بعده مرهونا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فاذا كان المفعول منه يبنى اسم المفعول منه على صيغة فاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمحسن ومستخرج وهو في العمل والاشتراط كاسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعنى وقع عليه او جرى مجرى الوقوع عليه ليدخل فيه نحو اوحدت مريا فمن يوجد وعلمت عدوم خروجك فهو معلوم وسمى المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو للمصدر اذ المراد المفعول به بفعل فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه نحو فوق وحوفى الحق فصار الضرب موقوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال مضرب فهو مضرب لكنهم لما اداهم حذف الهمزة في باب افعل الى ان يفعل فصدروا غيرها حرفها فغيروا الثلثى لما ثبت الى التغيير في اخته وهو اسم الفاعل لانه وان كان في معنى الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها بشرفهو ناصر ومحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو مضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدها واو وهو مستثقل فقيل مكرود ومحلول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلثى بعد التغيير المذكور كما جاء على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الساقط من الاسباع كقوله اذا نوفا لطوه وصيغته من جميع الثلثى فيما وزن مفعول ومن غير الثلثى فيما على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر انه كذلك في مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول وقد شاع اضعفت الشيء فهو مضعوف الى جملة مضاعفا قوله وامر في العمل والاشتراط كاسم الفاعل يعنى ان خالد في عمله عمل فعله اى المضارع المبنى للمفعول كما ان اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذى هو المبنى للفاعل وحاكم في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وجوى الاستفهام والنفى كما ان اسم الفاعل ولا وجه لما عادته فلن يجاء في عمل الرفع

ثم ان اسم المفعول اذا اضيف الى ما هو مفعول سواء كان مفعوله ما لم يسم فاعله كمحمود الغلام او الاخر زيد معطى درهم على ما هو معطى درهما على ما مر فاضافته غير محضة لانه مضاف الى معموله واذا لم يضف فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسن وجهه فتبقى الطف اجرى الله قائليه قوله والصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المبنى بحرف الجر كمعدو له عنه واسم الزمان والمكان والالة قوله على معنى الثبوت اى الاستمرار والتزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه شئ من لازم لمن قام به لكنه على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو خامر وشارب وطالق واذا كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا الوجه تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضاو عند قصد النص على الحدوث والذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان للحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل عليهما ولا على احدهما فليس معنى حسن في الوضع الا واحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكونها كذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز من نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته قبل ورود نفيه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهر ورع في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغها مخالفة لصيغة الفاعل على حب السماع كحسن وصعب وشديد ويحمل عليها ضيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجئ في مفرده التذكير والتانيث وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض واعرج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل عمل ما يشبهه الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها اشابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدوث المشتق هو منه فهي تعين ذو اضافة الى مصدره فحسن بمعنى وحسن كما ان اسم الفاعل محل للحدوث المشتق هو منه فصارت بمعنى ذو اضافة الى مصدره فحسن بمعنى وحسن كما ان اسم الفاعل محل للحدوث المشتق هو منه فصارت بمعنى دو او فرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى

وتجمع وتؤنث ومن ثمه لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد
ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون ابيضة كما تقول ضاربون ضاربة مع عمل افعل فعلاء
على ساير الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها اين حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم
الفاعل المبني من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا فانا طايل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول
منك بمعنى طايل المبني من باب المبالغة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في ساير الصفات المشبهة قلت اقول ما يقال
ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه وليس
بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب
المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم
او انا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله المقلوب
الا عن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على
مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم وذو اطول اي غلبة بالطول بل معناه اخذا في الزيادة
في الطول من ابتداء القوم بعد مشاركته اياهم ومخالفته بعدمه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة
معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما يعمل لما امكن
تقديرها بفعل منها يفيد فايدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم
مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فايدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها معنى من غير شرط
زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد
منه لما قلنا من اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او
مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع
ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة
وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلاثة وكذلك حسن الوجه حسن
وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها المستعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف
في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان ضميران حسن وما لا ضمير فيه
قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيؤنث ويثنى ويجمع
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة المشبهة اعلم ان الصفة المشبهة انما تكون
باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام
اعراب الصفات فقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها لان
ذلك من احكام اعراب الصفات الخ ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنها
وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة
مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية
عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه
وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احداهما الصفة

الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول
مضافا الى المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد
الاضافة فيه خفة المطلوب من الاضافة اللفظية وذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة
يحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واشتهاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من
الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين
لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما
والحسنوا وجوههم فالتخفيف في الصفة فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف
والثانية من الممتنعين ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه
او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان
كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف و
المضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما بني عليه وهو تعريف المضاف
وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان
ذلك زيادة على قدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كما في رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في
الاضافة لقصد التخفيف فينبغي للحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها
ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن
الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى
ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة
الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر
وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانك اضفت حسن
الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد
امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ويجوز لك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها
في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل
بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجاريين وليس للجاريين الا اعليان وانما
جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا راجع الى روانف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال جونتا
مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل
الغلام ونعني بمصطلى الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر الابيض واعلاه كميت وما
بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان اخريان
فيجيئان عند النحاة اسحنهما المص وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما

أن النصب في مجهول الصفة المشبهة اذا كان معرفة اغا جاز مع كونه في المعنى فاعلا لجواز في صورة المفعول فلا يستقيم الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى معرفة فيها في الظاهر لان الصفة الرافعة الظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في الحسنة وهو اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة عين المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر عندنا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يحسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس بمقصود بذاته لكنهم جوزوه على قبح في السعة ايضا لظهور النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه اذ لا غاية الظهور فتبين في المجرور انه كان قبله منصوبا فاقد انتفاها الذي من نفاتها كم الذي وأوقية سرانتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما حسنتان كثرتا لاستعمال وانما كانتا كذلك لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ لابد في الصفة ثم لكل واحدة منهما اذ عان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة واما انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنسبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويجوز ايضا ايقاع في النفس الابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واسناده في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن اجراء الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا في المعمول وفيهما معا تقرير الوجه باللام هي اخف من الضمير مع اعادة لاصله في التقرير وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيها الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه والدليل على ان هذه العلامة في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في الندرة نحو قام رجل قاعد غلمانه واغا جاز اسناد اللام بغير الصفة المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه اولا يجوز ان يغلبها التغيير اي قبح فان لم يجز في اللفظ على المسبب زيد وجهه حسنا او جوت عليه لكونها لم يدل على صفة له في ذاته لم يكن استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر على ما لانه لا معنى للتجويز الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سبب كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذا لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل ليس يدل الطعم في نحو ابيض لونه على صفة له في ذاته وهو كونه صاحب لون كما قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون لونه سببا له ولهذا جعلوا نحو اجبان الكلب لانه كنايته عن كريم اي هو كريم قال الجوهري اباه واعقره كلبا مسئلة لا قبيلة ولا في خليقة الحسن وفي حسن

حسن وجها كل ما ذكرنا من حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف والتنكير مسائل قبيحة قبحا لا يبقى الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجها وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في نحوها والاوليان اقبح من الاخيرين لعدم موافقة المعمول فيها الاصله في التعريف ووجه قبح الاربع سلوك الصفة من غائب الى المرفوع وسحرف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه والوجه وقال ابو علي الوجه ووجهه بدلا من الضمير المستتر في الصفة قاله في قولهم مفتحة لهم الابواب وهذا غلط الدم بالرمح لان بدل البعض وبدل الاشتمال لابد ان من ضمير للبدل منه وفي الاغلب وقال الكوفيون الام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحا في الحافي العنيف والبرد برده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين مسئلتان فيهما وجه حسن لكونه قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصبه ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المفرد على التمييز لجوازهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جاز في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه حسن وجهه ينصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم الجموع ثمان شرة مسئلة ولما ان فصلنا استقباح المسائل الثلث القبيحة المجموعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما تمكن ضمير السبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على السبب واسنادها لصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة السبب صار السبب كالفاعل لجعله بعد الفاعل اعني الضمير المستتر فنصب شبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع فيها انما كان فيه كما ذكرنا فلما استتر ضمير السبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لانه انما كان محتاجا لانه في السبب لتبيين كونه سببا وانما الضمير في الصفة دال على السبب لانه لم يفرغ فيه للدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى التعبير بالصفة عن الضمير في السبب فلو اتى به كما كان قبيحا وليس زيد ضارب غلامه لك الا ان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه والفهم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية نعتا كنا امتنعنا قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى الضمير في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وبعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيلي قوله ولكان فيه ضمير واحد احسن الى آخره قد ذكرنا ما عليه قوله وهو رفعا بهما فلان ضميرا فيهما لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح عن مجيئه على الضمير مع قاعدة يتبعه بها الضمير والضمير لبز والتجرد عن الضمير فعال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لبروز نحو وجهه او الوجه منه فان كان في الصفة فذلك اذا لم يرتفع ظاهرا بتاء التانيث الضمير ويثنى ويجمع للتثنية والجمع فان رفعت ظاهرا فهو كالفعل يؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند انفراده وتذكيره وجمعه كما مر في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى الضمير اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام

وكذا لو زدت وكذا الحكم المعمول المضاف الى المضمر الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل
حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه اي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير
ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطار الجيب منها وبرجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام
والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه اي غلام وكذا لو زدت قوله
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الى آخره يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول الى واحد
فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد
معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي على اثنين نحو زيد معلم اخوه عمروا
كريما تقول في اسم الفاعل اللازم نحو زيد خارج الغلام وشامخ النسب وفي اسم المفعول اللازم
مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او المضارع او الاطلاق فان رفعهما للمسند اليه
لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر
ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار
الضمير فيهما مشتملا من معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف
باتصاف مرفوعهما المضمر بهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قايم اباه ولا قايم ابن
العم نحو المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد
ضارب غلامه عمروا ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فاذا حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل
وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول
اللازمين فانه لا مفعول لهما حتى يشتبه المنصوب والمجرور واذا ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل
فاما من التباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره اجراء له
مجرى حسن الوجه صفة غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو هو
شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا يعمل الصفة المشبهة
في الاجنبي كما يعمل اسماء الفاعل والمفعول بل يعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول
بوجه بل يعمل في غير السبب اذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك
وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب له
ههنا حتى يعمل في سببه واما نحو ما زيد قايم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه ولا حسن وجهها
برفع وجهها فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز حذف
الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه
اليه راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما لزيد حسنا وجه جاريته
فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايم غلاما لا قاعدين
ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد
الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر في جون فصار جونتا واذا دخل
اللام في اعالي ليتعرض باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه
لتقدم ذكره وجعل مبني لكون الاعالي ههنا في المعنى الاعلين وليس عنده اذن من باب حسن وجهه
بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجه كما حذف من اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق منه

من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله
بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض
بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى
ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو
منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على القياس قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء
ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توسل اليه
باشد ونحوه منه هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول
نحو اعذر والوم واشهر واشغل شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام
غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز عن ايدي وارجل
من اليد والرجل فانه لم يثبت وقوله اخنك الشاربين اي اكلهما من الخنك واول شاذ وكذا قولهم ابل
من حنيف الحاتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل سكس
يسكس سكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل
وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كذا قيل
ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما يجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع هو اكون
منك مطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى المعنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو
فايس بكلمة فانه لا يقال هو انيس منك لئلا تصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا انيس قلت
ليس لا انيس لنفي الحدث الذي هو التكلم وبئس موضوع له بل هو لنفي المفضل في التكلم وقولنا
متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس
وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة
كالعور والعمى وقوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجردا احتراز عن ثلاثي
ذو زايد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل
كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج وان لم يكن بناء افعل منه اما
اذا اردت بناء من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد الهمزة
للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت
في دحرج هو ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس
ما خرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل
وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما
افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل لغيره من غير اعتبار الزيادة
على غيره فلو بني بينهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسد على انه للتفضيل
لم يعلم انه ذو سواد او لمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم
بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة الآخر

في الصفة والدلالة على ذات الموصوف بها على الاطلاق وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابيض من فلان واحمر واعرج واهيف واحدب واكحل
واعمى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمر وحمقاء واعرج
واهيف وعوجاء واحدب وحدباء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منها
افعل لغير فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان
يأتي افعالها على وزن فعل وافعال كابيض واسود واحمر فحمل كل ما جاء من المثل فيهما
واما العيوب المحسوسة فلبس الغالب فيها التزيد فيه اكثر استعمالها فيه من غيره كاحول واعور فانهما
اكثر استعمالا من حول من عور ولذلك لم تقلب واوها همزة على احول واعور وان لم يجئ
منه افعل ولا افعال كالبخر والفسخ والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما يقبل الزيادة والتفضيل
كالعمى والبواسير محمولة على الفتحة المذكورة في الامتناع واحاد الكوفيين بناء افعل التفضيل
من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصل الالوان قال ابيض من احب بناء من قال الليل
اسود وعيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني فقصد التفضيل من بعض
الاشياء التي تقدر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والاول والعيوب
الظاهرة من افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن واكرم او غيرذلك على حسب غرضك الذي تقصده
ثم توقع مصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى التجريد عن
النسبة فيها نحو افبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر حمرة ونحو ذلك وعند بعضهم
وهو قياس من باب افعل مع كونه دال زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم
للمعروف وانت اكرم لي فلان وبجودة فلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي
ثم ينبغي منها افعل التفضيل فتحلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته
ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافعل واستفعل
ونحوهما قياسا وليس بوجيه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه نحو فاعل وفاعله للفاعل
معنى قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كالمضروب اي اكثر ضربا من سائر الضاربين
ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اي اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل
دون المفعول لانهم لو حملوه شذوا كابنية الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لو ارادوه واما
سائر الالفاظ المشتركة فاعتبروها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فاراد واحملها في احدهما
الطرد دون الآخر فحملوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاكثر
ولا ينعكس وانما قلنا في الافعل احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو حملوه حقيقة في المفعول
لبقي الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة
وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية وشهورة
وملومية وشغولية ومنه اعنى في قوله سيبويه وهو شاذ اعنى قوله ويستعمل على ثلاثة اوجه
معنى فاما ان يجرد او يعرف باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على ما اضيف اليه ويشترط ان يكون من جنس ما اضيف نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة وبه يصح في التوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الامران

الافراد والمطابقة لمن هو له واما الالف واللام والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والزوم مفرد مذكر
لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا افضل الان بعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل
التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما اكتفى بذكر عن
الجميع لان وصفه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام
هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام
العهدية وفي ايها فيكفي اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه كما اذا قلت شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
وعلى هذا لا يجوز ان تكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الاثنين المذكورين
عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلم يتم المقصود
من موضعه وانما علم المفعول جاز حذفه غالبا اذ كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسنام انا
يجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تع اكبر وقولهم الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
وقولهم ستعلم اسالوتادني اذا اذنيت الى الاسل انجرارا ويجوز ان يقال في هذين المواضع
ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكثر كل شيء واعز دعامة ولم يقع من امثلته التنوين لكثرة افعل فيما يتبع ذلك واما نحو حمار فقد ذكرنا قصدهم بتنوين التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من صيغ مجرده
محذوف اي اكثر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل افضل في جواب من قال
ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان احتمال
بعضه ايضا اكثر وانما يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كلا واحد منها نفي عن الآخر
في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا فلا فايدة في واحد منها اذا ذكر معا كان ذكر احدهما اذا ذكر احدهما
لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم واغا العزة للكاثر فليست بتفضيلية بل
اي لست من بينهم بالاكثر حصى وبر كما تقول مثلي لا يركب الخيل اي انا لست من فرسانها فضل من عيسى فضل محمد
الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بني قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في
قوله وربت ما تلهيك عنها وتشغل اي تلهيك وتشغل ويجوز في البيت على ما قيل ان يبقى افعل
على بابه من التفضيل اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل
فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يجعلوه لاجل الاضافة دالا
على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرد
عن التفضيلية من مشاركة المفضل في الوصف اما مختلفا كما في زيد احسن من عمرو او متفقين
كقولك على زيد لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان
لان افطار يوم الشك عليكم ان كان من رمضان مجبوه عند المخالف فقدموه على مجبوه عندكم
الى نفسه ايام شعبان فقد صوم شعبان عليه كما انه قال هبا انه محسوب عندي انني صمت يوما من
احب منه قد علمتم ما ابدلني فيهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم كراهية
اي في اعتقادهم ايضا والا لم يكن فيه علية اللام شر ومثله قولهم اصحاب الجنة يومئذ
خير مستقرا كما انهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار وتعالى الله عن ان يعلم من الجنة

فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مشارك مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل القدر
الشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكثر من الشعر وانت اعظم من
ان يقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر
والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول ويجاوزه عنه فمن مثله لايثبت بفضيلة
بل هي مثلها فولك زينت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى يجاوز ويبين بلا تفضيل فمعنى
قولك انت اعز علي من ان اضربك اباباين من ان اضربك من قرب اعز تك علي وانما جاز ذلك لان
من التفضيلية يتعلق بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل
من عمرو فمعناه يتجاوز في الفضل عن مرتبته محل فيما نحن فيه كالتفضيلية الماضي معنى التفضيل
ومنه قول علي رضي الله عنه واني بما نولك من نزول البلاء بجديك والفقر في قولك اصدق
واوفى من ان يكذبك او تعرك او هي بتجاوزه من قرب صدقها وبجدارتها الى من التفضيلية افعل ايها
من تمام معناه او بلى مولد قال فانا رايتها العرضا عن ح ساعة الى الصون من ريب يهان مستهام
وقد يفصل بينها بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر
كقوله واستهزأ الزناء قسرا وهو من عقاب لو حلق الحق اعلى صحبي ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم
استفهام نحو من اعلم زيدا ومضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله واذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه اما كان هذا اكثر لان وضع افعل
التفضيل الشيء على غيره فالى ذكر المفضول وليس قوله على ما اضيف اليه فرضي لانه مفضل
على ما سواه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف يذكر ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضل الشيء
على نفسه وقولهم في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض
التفضيل عليه معهم بل لغرض الشركة معهم في اصل الوضع ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض
الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لذكر المعنى بعده بهذا وهو قوله لوضعه جهتان ثبوت
اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فتقول لفظ
افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجل الى شيء اخر والاولى في تعليل خوله
في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فلترجع اليه قوله بعد هذا في الشرح ان افعل حينئذ الى
اخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الجار على الحال قوله ان يقصد زيادته مطلقة اي بقصد تفضيله
على كل ما سواه مطلقا او على المضاف اليه وحده واما يضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح
كما يضيفه سائر الصفات مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
اي افضل الناس من بني قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل على جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف
لم تجز لك عدة منهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان يضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي علم من سواه وهو مختص ببغداد لانه منشاه او مسكنه وان قدرت
المضاف اي اعلم اهل بغداد هو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد
الى اخره بيان اقول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفضله وهو

وهو من التفضيلية لانه يصوغ على هذه الصيغة للفرق لهذا المعنى تعدى الى المفعول عن الابتدائية
كما ذكرنا فافعل التفضيل جيء عامدا بتركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بابه
النظر من التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا تفصل منها الا بمفعول افعل وذلك ايضا
قليل مما دام معه من لا يطابق بصاحبه بتثنية وجمع وتانيث بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر
كزيد والزيدان والزيدون او هند والهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث كان
كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه مما من سواه او اردت تفضيله
اليه كان كافعل الصاحب لمن في ازدوجية صيغة واحدة وذكر لكونه مثله وكون المفضول مذكورا بعده
محذورا ولا سيما ان فعل الصاحب لمن مضارع للمضاف كمن نبعه في باب المفاعيل والفرق بينهما من حيث
الامن حيث ان المجرور بمن مفضول يجيء اجازته والمجرور بالاضافة جميع اجازته مفضول الاصاحب افعل الذي
نسبه معها ولم يفرق بينهما لفظا الا بتذكير من في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى الصاحب
لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظ من الا انفة من التفرد وقال ابن الرهان وابن السراج وابن
بيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى الصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله وذكر
المفضول بعده مذهب الجرمي وقد ذكرنا اولا واما اذا اضفت المضاف للمعنى الثاني فلا يثبت له الصاحب لمن
اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يثبت له الصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا للغاية
التفرد فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتها لصاحبهما وقيل انما لم يتفرد في الزوجية
لشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجبي الفعل عبر التفرد اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه يتعجب
من شيء لا وهو يفضل فلهذا بينهما من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف
بالمعنى الثاني فلا يكون فيهما علامة التفضيل اي من ولو كان معها المفضول صنعت مع التفضيل فيهما
شابها افعل التعجب الفعلي شابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء
فتوجج بجانب الاسمية فلم يستفاد من التفرد واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التفرد فيه نظرا الى الاضافة
التي هي من خواص الاسماء والى تجريده على علم التفضيل وجاز الافراد بضامع المتذكر لانه وان تجرد
عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي العلم التفضيل واعلم انه لا يجوز استعمال
افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا بالاسم الفاعل او الصفة المشبهة
فما سا عند البرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال فيجتمع بالرزيد نقدا الام قوم اعمى واكرما اي صغيرا او
كبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم وتقول الاحسن والافضل عمي الحسن والفاضل قبيل
ومنه قوله تعالى وهم ابون عليه اذ ليس شيء لا يزيد عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم
صيغة افعل اكثر من المطابقة اجاعلة مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل وهو من اما الات
فمذهب البصريين ازلا فعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال حكم سيبويه على انه من تركيب وول كما ذكرنا وهم يستدل
بهذا التركيب الآتي قال مصنفه وقال بعضهم اصل اول من وال اي تحالف الخاء في استوى وقيل
اصله اول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهي افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمر فقلبت الهمزة
في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وزال فقلبت الى موضع الواو وقال بعضهم
فوعل من تركيب وول قلبت الواو الاولى همزة وتقريفه كتقريف افعل التفضيل واستعماله بمن مطلقا لان
لكل فوعل واما قوله اقلة واولانا فمن كلام العوام وليس بصحيح فهما غالتزم قلب واو اوفي همزة على غير

جمع الجمع يزيح كما لزم في نحو افاضل على ما يجيء في التعريف وعند من قال هو من وال اصله اوالي فهو الي
قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الثانية الساكنة واوا كما في اوم ومن ولهذا ارجع الجامع الجمع المحلى باللام في قوله
تعالون عادا الاولى لانه حذف الالف وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع المعرفتين فاول كما سبق
معنى وتعريفا واستعمالا تقول في تعريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات
والاول وتقول في استعمال زيد اول من غيره وهذا اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا
من شيء مستعمل على النوال الصحيح لانما استعمل منه فعل كاحسن ولانما استعمل منه اسم كاحنك
خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما يظهر باعتبار الشق منه واتصافه ذلك الشق كما علم اي ذو علم
اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويله
بالشق وهو اسبق فصار مثل مررت اشر اي جرى فاجرم لم يعنيه وصفية الاسم ذكر الموصوف
قبله ظاهرا في نحو يوما اول اوذكر من التفضيلية بعده ظاهرا في نحو ليل على ان افعل ليس اسما مجانا
كافعل ايدع فان خلى منهما معا ولم يكره مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر كحفاء وصفية
كما مر وذلك لعقول على رضي الله عنه احمد اولا بادا وبقال ما تركت اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف
اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان منويا ولا يظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري والي الاوجل
على آيانا تمنز والمنية اول اي اول اوقات غزوها وبقال ما رايته مذ عام اول برفع اول صفة لعام
اي عام اول من عامنا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حتى سيبويه انهم
جعلوا الظرف اذا كان قبل مذ عام قبل عامك وبنوا على اول بقبل اشكل لان اولى الشيء اسبق اجزائه
فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي والايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم
جميعها او لو كان بعض قبل ذلك لكان الخفض اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول
هنا بمعنى اقل من عامك وكسر الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك جعل الزمان
زمانا توسعا ولا يبعد ان يقال انه حرك صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مشتق قد يجر
فيكون كقوله ولاناعب الا بين غرابها وقوله فاهدف واكمن من العوالجين فعلى هذا يكون اول مجرورا
لا مضموما ويقول اذا لم ير ابوا قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تزع مذ بوبين قيل امس
قلت ما رايته مذ اول من امس ولا يجاوز ذلك واما آخر فقد يجيء عنه معنى التفضيل بالكلية كما
ذكر في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل الا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او مع اللام
ولما لم يكن معنى من مقدرها مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد
الدنيا والجلي عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والمكي بمعنى الخطة لعظيمه قال
في سجيتنا طالا قد ورثت قلوان دعرت الى خلى والكرمذ بوها سراه كرام الناس فاد عينا واما عباد
ذكر لا سعاد بمعنى التفضيلية منهما واما حسنى في قوله تعالى ولو لا الناس حسنى فمن قال بالاطف
وسوى في قوله ولا يجوز من حسن سيبويه ولا يجوز ان من لفظا بين فليسا بنائين احسن واسوء
بل مصدران كالوجه والبشري قوله ولا يعمل في مظهر الا ذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفعل
باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
لانه بمعنى حسن مع انهم لو فعوا الفصل ابينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولكان تقول احسن
في عينه الكحل من عين زيد قايما فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل

قوله مررت على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم وادبا اقل به ركبانه وانخوف الا ما وفي الله
سار يا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة ولذا لا يسند الفاعل ابينا كما تقدم في الصفة المشبهة
فلا يرفع الاسم الظاهر في الاشهر الا بشرط كما يجيء وحكى يونس عربا بن من العرب رفعه له بلا اعتبار
تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمرو ليس ذلك بمشهور وبين رفع المفعل المستقر الذي
هو فاعله لان مثل هذا الفعل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلام موصول على انه لا ينصب بل انه وجد
بعده ما يوهم ذلك فاضل دال على الفعل الناصب له في الله تع هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد بعلم
من يضل وكذا قوله وانت مرء ناب السيف فالقوانا ولا ينصب شبهه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب
المفعول به ولا ينصب اشباهه واما لان نصبه لذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة فيه
الما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي يجيء واذ قد فرغ من ذلك لا بد انا نبين هذا وهو
افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو انت اضرب عنك لزيد وذلك لضعف شابهته
للفعل واسم الفاعل واذ اجاز لك ان تتدرج عما سمه الفاعل والمصدر باللام اذا تعدوا الى المفعول نحو ضربي لزيد
وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في افعل لضعفه واذ كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل
تقدي اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو اعلم به وكذا ادري واعرف واجهل وذلك لانها لما زيدت
في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به واذ كان المفعول
به يتعدى اليه المفعول الجر في جر تعدي اليه الافعال بذلك الحرف ايضا نحو انا اضرب زيدا وامر محمد بكتاب
ويتعدي الى اول مفعولي باب كسوة وعلمت بالباء ويبقى باقيهما في الباب نحو كسوت بكرا ثوبا نحو انا اكسي بكرا ثوبا
واعلم بكر زيدا منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا بالباء لان الفعل لما يتعدى بحرف جر في حد
ما تابعه لفظا ومعنى الى شبيهه من نوع واحد كمفعولي ما او زماني ما او مكاني ما فاذا لم يكونا من نوع كقولك
مررت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اتمنى في العراق في يوم الجمعة ان يكون في الحالين بدل الحرف
من الكل والمستغنى عن التغيير لشهرته الجارية فان اختلفا معنى كالفي في نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو بالباء
وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بمحذوف
مدلول عليه بافعل فكأنه قال في مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف فيزاي انا اكسي منك لعمرو
واكسو الثياب واعلم منك لزيد احمله منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لان فعل يوجد منهما
ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما مضمرا فلان نائب لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المفتاح
لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فلا ولي ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او
بان زيدا منطلق قلت احفر من بئر كلها وابعد من الكطف اعلم منك بانعال في زيد وان كان الفعل
يفهم منه الحب او البغض بتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هو احب الي واشد حبا الي
واحب الي وابغض الي منك واحبت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا نحو
تحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجل وقد مر انه غير قياس
ويتعدى الى مفعول من اي فعل كان بمن كما تقدم وبهذا هو المفعول الحاصل لا فعل يصوغه على بنائه للصيغة
وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال نحو اشار يد لك اليوم راكبا
والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخ عن معنى الفعل ايضا نحو هو احسن منك ابوا ولا ذا كان لشيء
الى آخره هذه شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو جزء

في المثال المذكور وذلك لانه صفة قوله وهو اي افعل التفضيل والمعنى لسببا اي لمتعلق ذلك الشيء والاسبية
في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا السبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق رجلا هو الكحل
فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبر
الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للسبب اي هو اذا اعتبرنا الاول
مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد بكونه مفضلا عليه قوله مفضيا صفة مفضل مجرورة
اي يفضل تفضيلا مفضيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار
الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول ما وبه بحالة باعتبار الثاني والمراد في مثل
هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عيني زيد يفضل الكحل الذي
في اعين جميع الرجال في مثالنا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيعم كما مر فاذا قيل كيف
يتعلق قولك باعتبار الاول وباعتبار غيره بقولك مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل الا بحرف من
تمام تاثير الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني لان الاول من الامر الذي
في مفضل والثاني من قولك نفسه اي ملتبسا باعتبار الاول ومعبرا به كما تقول فضلت زيدا بالكباء على عمرو
راجلا ومعنى قولك باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه
يعم حسن قال الفاضل لم يعمل افعل لانه لم يكبه لفعل مؤول كيبه بعضاء حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان
لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر احسن ههنا لان المعنى ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عيني زيد فعمل افعل لانه في هذا الكلام فعل عضاه فلذلك هذه العلة
التي اوردها مطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت
برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عيني زيد حسن الكحل
في عينه مثل حسنه في عيني زيد قوله مع انهم لم يرفعوا هذا لفعل سيبويه وهو ان فعل انما عمل ههنا
مع ضعفه عنها بمنزلة لاسم الفاعل للاضطرار الى الفعل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ
كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لانه حينئذ
يبقى الكحل متعلقا باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي ولا يجوز ذلك وقد جوز
ذلك في العامل القوي كقولك زيدا كان ضاربا واعني بهما بالاجنبي ما لا يكون جملة معمولات
ذلك العامل لان الذي لا تتعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ واحسن اجزء فلو تعلق
من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء وليس الفصل بهما باجنبي لان المبتدأ عندهما معمول
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت تقدم منه على الكحل حتى لا يكون الفصل بين العامل والمعمول
عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وبهذا التعليل يطرد
لو كان الكحل مرفوعا ايضا كقولك مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عيني زيد وتقل عن الفارسي
جواز ذلك في الكحل والسماع لم يثبت الا في النفي ولا مانع ان يحمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله وكذلك لانه تعليل معنى ان ذلك في هذا المثال المفروض
بالضوابط المذكورة وجميعها احتراز عن الاول وهو ان يجد من المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الذي
الذي ذكرنا انه عين الاول فتقول بدل قولك منه في عينه زيد من عيني زيد وهو على حذف المضاف اي
من كحل عيني زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفصيلية يدخل على المفضول لقوله

قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة احضر من الثانية وهو ان يقدم الاسم الذي قلنا انه
غير الاول على افعل التفضيل ويدخل عليه كلمة التشبيه ويجعل فاعل السببي المرفوع من المفضول
وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وجاءت
هذه المسئلة وان لم يكن فيها فعل ظاهر لوقوعها فعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولانها من
التفضيلية مع مجرورها معتدة هنا ايضا بعد السببي المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل
من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد
ولد زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولد مثلها اخذ في المطوف في الموضعين اعتمادا
على وضوح المعنى قولك ما رايت كعين زيد اي ما رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن
من عين زيد اي ما رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل ان قيل لم يجز
لان الاول مبهم لانك ذكرت ان الضمير انقص من عيني زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شيء
ولا يجوز ان تكون احسن فيها الكحل احسن صفة لقولك كعيني زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل
عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زايدا عليه
في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استحسنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لو لا لزم قولك كعين
زيد عليه لان معناه كما ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن
فيها الكحل منه في عيني زيد قوله كوادي السباع وادبا انتصاب وادبا على انه مفعول لادى
وقوله كوادي السباع حال منه لاضافة النكرة اذا تقدمت عليه انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون
عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز
ان يكون موصوفا بالقليل بدل من كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد
والتقدير ما قل به ركب منهم كوادي السباع واخوفه ركب منهم بوادي السباع قوله
ولد الواو واعتراضية قوله حين يظلم ظرف الكفاف اي وادبا لمعنى فيه وادي السباع وقت
اظلام مرروما في قوله وفاته مصدر بمعنى حذوف المضاف اي وقت وفاة الله وهو
ظرف لا خوف وهو لمعنى المقول كما مر واحمد قوله تامة اي ثبتا وتوقفا وهو تعليل من
تركيبا في المعنى بقال تا في اي ثبت وهو منصوب على التمييز من قال كما في قولك هو احسن شكل نوبا
فيكون في المعنى علة مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه وقال به ركب ان وكوعين
بالصيارة الاولى قلت ولا ادري وادبا قل به ركب منهم بوادي كقولك مررت بامن ايام احمر الى الشام
فيها الصوم منه في عنفوان الحجة ولو عنونت بالصيارة الثانية قلت ولا ادري وادبا قل به ركب
ناشئة من وادي السباع ثم قسم الاسماء بحمد الله ومنه والصلوة والسلام على محمد وآله
اجمعين قوله الفعل عادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن حواشيه دخول
قد والسين وسوف واللوازم ولحوق تاء فعلت وتاء الثانيث الساكنة قوله في نفسه يخرج الحرف
وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بما
الفوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الاسم اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم
من الاعتراض بالمضارع والامر غير المتصرف كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اي على قولنا
كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اخترقوا بالفعل لانه موضوع

لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي
التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الحياة اي وسعته
وسوف اكثر تنفيسا من السين وتخفيف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال شيء بقلب الواو ياء
وقد يحذف الياء وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص سوف دلالة بتقليل الحرف
على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال و
اختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث
ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلا نقص الجر لم تحرك بشيء بدل الجر
فبقي مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة الخروج عن اجتماع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما
مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت
او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه
غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم تقول ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغز وارم
واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف يا شجي ويا
فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير
آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا
للآخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن اذا سمينا الجازم عاملا
لفعل آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك
لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم او عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند
التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس بزوال الرفع اثر الجازم
ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة
فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال
الرفع اي الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب
جازما واقصى ما يمكن في تسمية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم
يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثر الوجودي اولى من تعريفه باثر العدمي
ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في
لن يغزوا ولن يغزوا ولن يغزي جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان
ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجزم الطاري مسقطا للرفع الثابت الحق بثبوت عامله ومانعا
له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت
مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله
بضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو
لحقه الضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل وان
حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى

اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع ضمير
المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل
لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت
في قولك اليوم تقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك
به لانك حال وزيد يتلفظ لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظك ونحو خرج في قولك
اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشائية
الايقاعي عن امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال
ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان
حصلت المطابقة المقصودة بالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق
والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج
فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء نحو يرحمك
الله واما امرا كقوله عم اللهم اجزاء امرا عمرنا اسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا اليه بالاخبار
عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تع ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار وسبق الدين والعلة
في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا
اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا في الماضي المباني على معناه
قال والله لا عذبتهم بعدها سقر وينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناه وبدخول ما النائبة
عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى
معها على المضي كقوله تع وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو
سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث للزم في الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب
والتقريع كما يجيء في بابه وكذا ان كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي
اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله كذا لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح
اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكر في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم لوقوعه موقعه نحو برجل
ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق
البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يجيء
فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بلا صلة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا
فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير
المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا
وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل هديد وغليظ هدايد وغلايظ
قوله الضمير المرفوع احترازا من المنصوب نحو ضربك وضربنا فانه لا يسكن قوله المتحرك احترازا عن
المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة
الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف
فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والياء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما

وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غير اذا لم يتصل به نون تاكيد
ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اى الفعل الذى اشبه الاسم وانما عرف المضارع لمشابهته الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا لهذا وهى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كل الشبيهين يرتضعان
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع الخلان اذا اخذ كل واحد منهما كحلمة من الضرع وتقابلا
وقت الرضاع بالمدح وهو بفتح ثانيه ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء هنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اوائل الماضى مع تغيير ما جرى عليه من حركة سبب بجعله
مشابها المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر فالباء فيه كما فى قولك بزيد مررت كعروف
فى الشرح قوله باحد حروف ناسيجمع الماضى قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مضارعة المضارع المطلق
الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله
كما تقدم قوله اى هو حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلى عن
القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يعرف الاستقبال الا بقرينة وهذا بيان الحقيقة والمجاز وايضا من
المناسب ان يكون الحال صيغة خاصة كما لا يخفى به وقيل هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفاء الحال
حتى اختلف الفعلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمان ولو كان زمانا
لكان التصنيف تثليثيا والحال عند النحاة عبارة عن الزمان المختلف فى كونه زمانا بل هو ما يجتمع الآن من الزمان
مع الآن سواء كان الآن ابعاد زمانا او لا والحدوث المشترك بين الزمانيين ومن ثمة تقول ان يصلى فى قولك
زيد يصلى حال عن بعض صلاته ماض وبعضها باق فيحمل الصلوة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتوالية
واقعة فى الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو زيدا لسيخرج كما تقول ان زيدا
يخرج فان هذه اللام الداخلة فى خبر ان اصلها ان يدخل فى المبتداء ثم تاخرت عن الابتداء لتوهم
ان فى يدخل على الاسم او على تاخير الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتداء واما قولهم ان زيدا لمنى الدار
فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجئ فى بابه وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مختصة
بالحال كما ان السين مختصة بالاستقبال فلو يكسر فى نحو لها وجها آخر للشابهة بل كالسين فى التخصيص
فلذلك لا يجوز فى ان زيدا لسوف يخرج التناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم زائدة على
ارادة التاكيد فقط كما كانت عندهم لما دخلت على المبتداء قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعنى
ان الاسم يكون صالحا لخبر رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع يهم اصلاحيته
للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للشابهة المذكورة عند البصريين
لا لاجل تواردة المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لانتفاء
لانه قد يتوارد عليه ايضا المعانى المختلفة بسبب ان تلك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعراب
لتبيين ذلك المعنى فالمشترك فيتضمن المضارع بها لتعيينه وذلك كقولك لا يضرب بزيد فانه محتمل لكونه لا
للنفى دون النهى وحرف دليل على كونه للنهى ونحو لولاك لاكلت السمك وتضرب للامر نصب فيشترك
دليل على كونه للواو للعطف وجزمه على كونها للعطف ونحو لولاك ما ناله حاجة فيظلمك نصب بالام على ان
الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصب على كونها
لام كى او لام الجحود وبتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه
معنى لفعل نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس كنية الفاعل والمفعول ونحو

نحو اكل الخبز سواء كان المواضع الملتبسة فى الاسم او فى الفعل اكثر من غير ملتبسة او اقل او مساوية لها
فانه قد يطرد فى الاكثر الحكم الذى ثبت علته فى الاقل كحذف الواو فى يعد ونعد واعد لحذفهم لها فى يعد
وكذا حذف الهمزة فى يكرم ونكرم لحذفهم لها فى اكرم قوله فانه يجوز للمتكلم مفردا يتبين به لمعانى حروف المضارعة
ليعلم انها لا يكون الا للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فمتى اوقعت ايضا همزة وليست للمتكلم كما تقدم
مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل تبينها مضارعا فالهمزة للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم
مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين وكذا يصلح للجمع بالاعتبار ان الثلث وتقول للواحد المعظم انا نفعل
وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا
او فعلتم فى الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا
مفردا كان او مثنى او مجموعا والمؤنث الغايب وللمؤنثين ايضا والياء للغايب غيرها اى غير المؤنث
فيكون الاربعة لواحد المذكر مثناه ومجموعه ولجمع المؤنث قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى
سواء كان حروفا اصلية كيدحرج او فيه زايد كيلوم واصله يكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال
ثلاثى ورباعى فتحت حروف المضارعة فى الثلاثى لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثى
اولى لان الرباعى اقل فاحتمل الاثقل الذى هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة
تستعمل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضى مكسور العين كما يجئ
فى التعريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا فى الرباعى الاصل حروف حمل عليه
الرباعى المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعل وبقى غير الفاعل على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق ويهاع
يستطيع وريا يحمار يديه فى الحوفان على غير القياس كما يجئ فى التعريف قوله ولا يعرب من الفعل الخ يرد
عليه قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم ان اختلف فى المضارع المتصل به نون التاكيد فقال
جمهورهم انه مبنى لتركيبه مع النون والاعراب فى الوسط واما النون فحرف ولا حظ له فى الاعراب فبقى الفعل
بينين فان قيل فلما امتنع ان يحافظ على اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على انها وحدها
او هى اعرب مع هذا الامتزاج على اقبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على انهما قلت
اما لان الاسم اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه فروعى اعراب الاسم تقديرا امكن دون الفعل ولانها
والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت شابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما
لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم والاثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء
لاولى بسبب وبهذا على مذهب الكوفيين فان قيل هذا مع ان القرب داعيا الى ان يزاد اعراب ما قبل النون كما اعربوا
قبل التنوين فوجب لذلك الداعى وجب البناء مع ضعفه وهو استثقال ما قبل النون المؤكدة بالنون المخالفة
للفرق بين الجمع المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث فتحوا فى الاول وفتحوا فى الثانى وكسروا فى
الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا
لم يكن التنوين معها متزاحما فوجب الاعراب لسقوطه فى الوقف وفى الاضافة ومع اللام فى
لضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان
من الفعل باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المخالفة
قبل اعراب الكلمة لاصل الفرق صار الاعراب مقدرا كما يجئ عليه فى على مذهب المصنف وقال بعضهم الفعل
مع التنوين معنى للتركيب الداخل فى الداخل نحو هل يقومان او الواو نحو تقومون او الياء نحو هل تقومين

لان الضمائر البارزة يمنع التركيب لفصلها بينهما والحذف والسكون في حكم الثابت نحو تضربين ويضربون
كتحفون وتحتسبه فالسند الى حرف واحد وهي الحرف الثالث معرب بمقدر الاعراب لاشغالها محل حركة الفرق
فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعرب النون من الحركة كما عرفت في نحو يضربان ويضربون ويضربين لان الفعل
محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات واعلم ان بعد
الاعراب عند هؤلاء على نية التاكيد كما اراد عن باء النسب وتاء التانيث لما شابهتا التنوين والتاكيد
قبل التنوين لا على لانها ولت شبيهها تقلب الفاء في نحو لنسفعا ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور
على ان الفعل معها مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن سالم مزيدا بعض انه لما سكن آخره وان لم يجمع فيه اربع
نحو كان حمل على مضربن فجاز بناؤه ايضا حمل عليه واذا جاز لذلك نسبة الفعل بالاسم واخراجه
عن اصله عن البناء فالواو في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا
الى بنائه وهو الزامهم محل الاعراب الاسكان لمشابهته لنحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة
البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعرب النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين
قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون
ويضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة
تقديرا والحذف فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب
مختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحن تنوينه في الاسماء وبينه هنا اللفظ والتقدير
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف قوله فانه بينه هناك بالتقديري ولم يبين اللفظي لعدم
الخصام قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون
جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون
في المضارع الا في المتني والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون ويضربين واغا احترز عن هذه
الامثلة المحتملة لانها لا يكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء واغا قيد الضمير
بارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب
وهند يضرب وانت تضرب واضرب واضرب بالضمة والفتحة والسكون واغا قيد الضمير البارز
بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز
المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة المحتملة يرفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها واغا
اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمير لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب
الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دون الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب
بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الفضلة للواو واغا خص هذا الحرف بدل الفعل اللاحق
الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وعلة ما ذكر ان الاعراب في جميعها
مقدر للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون
فذلك لكون الالف يضربان مشابها الالف ضاربان وواو ويضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما
فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وضع للتاء في تفعلين على اخوة الالف والواو وفي الحاق النون

لهما واغا جاز ورفع على مذهب الفعل بعده فاعله اغنى الواو والياء والالف لدى الضمير المرفوع المتصل
كالحق وخاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمة معها منصوبة
ومكبين وعماد وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامات الرفع لا تكون
الا حال النصب الا ان الرفع في الواحد ذا رفع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة المحتملة جاز
الرفع لانها لا يزيل فصار النصب في الامثلة المحتملة في صورة الجزم ويحذف في هذه النونات المحتملة مع نون التاكيد
اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلان اجتماع النونات فيكون الاعراب
معها مقدرا كما في قاض ويكرم النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقراءة في الشواذ العذابن
وبفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها الا لان اشباه الذكور نظاما ونثرا قال ابيت
اسري وتبيتي ذلك حمل بالضمير والنسك الزكي قوله والمتصل الواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة
على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع من الواو
والياء كما يظهر في الاسم جر الثناء ورفعها قاله الجواربي يبين في الصحاح ويقدر لاجل الضرورة كنيب انصب الواو
والياء كقوله ابا الله ان اسموا بامّ ولا اب وكذا في الهم قال ابن يعيش بالقاء الضرورة ابو علي جواز يقاطين
الورق وقد يقدر في السعة ايضا كما تبين لك قولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجوه قال فالبوم اشرب غير مستحب اثما من الله ولا واغل واغا جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم
لان الجوازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجوازم فلما دخل لم يحدث
في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفوها وقد لا يحذف الا حرف الثالثة في الضرورة قال ولا ترضا
ولا تعلق وقال لم تأتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذف حركتها للجزم او يقال الحروف
حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله فاتفظره وقوله بناغ وربما جاء نحو لم يأت بالتاء
الساقطة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد ثم اعلم ان لم يعرج بان عامل الرفع
هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كما لا يخفى على المتدرب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يرد سالم
عن الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع
اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو برجل يضرب ورجل يضرب واغا ارتفع
بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذ ذاك الاسم فاعطي اعلى الاعراب الاسم واقواه وهو الرفع ويرد الاعتراضات
كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر
كاد كقولك زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو
واقع موقعه لانك بقولك الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قولك ان الزيدان في
بكفا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقدير فعل وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم
ان اصله الاسم كما في قوله وكونت ابيا واغا عدل عن ذلك الاسم لما يجيء في بابه وقال الكسائي عامل الرفع
فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدثت الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع انا قائم
واما المصدر فلم يكن فيهما يوجب الرفع بايحدث مع حدوث الحروف فاصالة عليها اولى من اصالتها
على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين والفراء واغا عمل فيها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كالجزء
من الكلمة وسمي المضارع للمخالفة بالاذ واتفاقا في معناها من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء

عند الكوفيين كما مر قال بعضهم ينفيان لما ينفيه ليس نحو ليس زيد يقوم وما نحوها يقوم زيد او ما زيد يقوم
وبان نحو ان يقوم زيد وقال ابو علي ان اطلق النفي والنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجيء
الكلام على ليس في بابه ويتخلصان للاستقبال بظرف مستقبل كما مر غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم
القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي
والاستفهام لان طلب الحاصل قبيح ويكونه وعد اكرمك واعدو اكرمك واحسن اليك وبنواصي التأكيد ولام
القسم اذا تلقته نحو تالله لتفتأ بالله لعالم تحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن واما الفاصل في الحال
فهو ان كان محتملا للتأكيد وذلك بان يجيء الخاطب الفاصل في الحال يقتضي التأكيد لكنه لما كان
موجودا امكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم ما هو في
الحال لهو رما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن التي بمعنى
على مرة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليها ايضا بلو المصدرية نحو ود وا لو تدهن
وكونها للاداة شرطا وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا
لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولانه الشيء واقع في زمانه ويتخلصان ايضا بنحو في السين وسوف
سيبويه ومن تبعه وبلن النفي ايضا وقد ابن مالك بل يبقى على صلاحيته للحال وليس بسديد لقوله ولا انا
لكم عنوي بخراساني الله وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضي
فتعملانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاولى ان قلب المعنى اظهر في كلمهم وينصرف
ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانها موضوعان للماضي في قوله ويصب بان ولن وكي واذن وبان
مقدرة بعد حتى ولام الجحد والفاء والواو فان مثل ازيدان يجبن الى وان تصوموا والتي
يقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن
فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها او كان
العمل مستقبلا نحو اذن ايدخل الجنة واذا وقعت بعد الفاء والواو وفي جواب وكي مثل اسلمت كي اذخل
الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل
ازيدان يجبن الخ قوله والتي يقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يقع وقوعها في كل موضع
يكون قبل مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول العلم او لا نحو علمت انك قايم ولولا انك
قايم وسواء كان معمولا لفعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول لفعل الوهم نحو يكلت
في انك عالم وقال سيبويه اذا ضعفان يجعلا ارجوا والجم او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان
الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مجردة كانت او مخففة يجب ان يتأكلها في التحقيق وليه نظر
لقوله وذوت وما نفع الردا فتى عافي ضمير الحبيب علمها وفي نسخ ابلغ عنه ودوتان اخي
فلان ناحاضرا وكذا في مقابل المضي للمنع من ذلك بقوله لو قلت المعنى تقوم انك لكاذب كان كالمتضادة
قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره يبالغ فيه ويؤكد
فيصحان بنسبهذا المؤكد نحو فوالله تحقق انك قايم وان يبقى نحو فلئن ثبت ان زيدا قايم
واما ان فهاذ قايم ولكان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتي لم يجئ نحو ليتما انك
قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المثددة فاما ان يقع قبل ضرورة الموضع
كالمثددة لا نحو نحو عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه

معناه كالتبين والتيقن والايقان والظهور والنقل الفكري والايجاب والزاد ونحو ذلك او بعد
فعل الظن بناء على ان يكون ظنا غالبا فاتاحما العلم فلا تقول اظنني ان سيخرج ولا ودت ولا ارجو
او سيخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انما بعد التخفيف بنا بالبت لفظا ومعنى ان المصدرية
اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها اخر في المصدر فاريد الفرق منها فالزم قبل التخفيف فعل التحقيق او
ما يؤدي معناه ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون تنويها بان اول الامرين مخففة لان التحقيق
بان التخفيفة التي فابينها التحقيق اسبق واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الا فراد المصدرية
واما بعد فعل الظن فما يؤدي معنى العلم فيجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقتصروا بهذا لان
الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فاذ دخلت المخففة على الاسمية كقولك ان سالك كل من يحني ويفعل
او الفعلية الشرطية نحو ان اقاسمتم قولد وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية
يلزم الفعلية القولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على
الفعلية الفرقة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقولك تم ام لم يتبينا اي لم يعلم الى قولد وان لبين
للانسان الاماسي وقولد ولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لم يحتاجوا
ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية لا يدخل على الافعال غير المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها
بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من
الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو علم ان قد كلفوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم
ولن يقوم ولا يقوم وما قاما وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيها
لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين وبين الفعل كما يجيء بل قد يفصل لان بين المصدرية والفعل
لونها الكثرة دون انها في الكلام يدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو حسب بان مال فاذا اتفق وفي لا
المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قلنا ان المصدرية لا يقع بعد فعل
العلم فان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون المخففة ومصدرية كما في قولد وحسبوا الا تكون فتنة وفي
بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وهي
النادة هذه الحروف التي يعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احرف ثلاثة كما جاز
ان تؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشبه الخوف
او الرجاء حتى يجيء بالمتيقن فيقع بعدها ايضا المخففة كقولك فلا ترتفني بالفلاة فاني اخاف اذا
مامت ان لا اذوقها جوز بعضهم اذ يقع بعد العلم الظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي
ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مقول لم يجوز ان تكون في لم
تر اي الله تعالى ماله وائل موجودا وشذ ما قرء من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما جاء
المجرد عن البعادة علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فقولنا اذا التي ليست بعد العلم
ولا يؤدي معناه ولا يادي معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كان بعد فعل
الترقب كحسبت واطمعت ورجوت وارادة او فعل غيرها كقولك تمنيت او لم يكن لهم ايضا ان تعمله و
اعجبني ان قمت وكان جواب قولهما اذا ان قالوا اولا بعد فعل كقولك ولولا ان كتب الله وان يقوم
خير من ان يفعل وقد يجيء المصدرية ولا ينصب المضارع كقولك ان تقرآن على اسماء وبحكما متى الكلام
وان لا تنمرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المصدرية او على المخففة والتي

بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف المضارعة نحو علمت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والنافية نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والنافية بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بمعنى ما نحو علمت ان زيد قائم وبمعنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتيقنت واتكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامرته ونزلت واوحى وناديت فان فيها معنى اعلم وقلما تقول اذا وليتها فعل غير متصرف كنا دبته ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليتها فعل متصرف من غير هذه الافعال احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك لقوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى ان بورك او بمعنى بالكاركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان اصل المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اما كذلك اصلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في بها وخبر مبتداء محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان بارك يوم ولدت الفعل بالنداء كالافضل كان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل واوحى اليك ان لا يفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كونها للنفي وللنهي فيرتفع الفعل ويلتزم ان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان لا تفعل ولا يجوز ان تكون لا نهيا فيلتزم الفعل الاعتراض على ان دلت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف وتصدر معرى لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ابن يستفعل مخففة او مفسرة وكذا ناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لانا الفصل بالنداء كلا فصل وان ولبت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل المتصرف لم يجز ان تكون الا مخففة نحو ناديته بان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة فلا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية لقوله تعالى ولقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن وقوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب اذا الزبرقان وجوز الكوفيون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله ولا يجوز لكم شتان قوم ان صدقوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كونها بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله كاذ جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاه عبتك جاريا ان نائيا وبنحاة دران ادنفا ولا يتعلق لا يتعلق بالعصا باذ اجلد بل بخبر مبتدإ مقدر اي مقدرا اجلد مقدرا انكما حاضران منصوب بنائيا مقدرا قوله ولا نعصيا بالنفي المستقبل سمي بعضهم المستقبل نعتا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم قال الفراء واصل لم لن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال يرجى الدر مالا ان ترى ويعرق مزاقر بالحطوب اي لن تنالا في وقال سيبويه انه معمول لا لان لا معنى للمصدرية في لن كما كان في ان ولا زجاء تقويم معمول معموله عليه كما حكى سيبويه عن العرب عمرا لا اضرب وللخليل ان يقول لا مانع ان يتعلق الكلمة بالتركيب من مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل اللص في لا مانع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في خبر حروف النفي عليها

عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على تربة النفي بقوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها عما قبلها الا ملوح ساقي ان ونقلب على ظني اذا حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صلة لها فجميع الازمنة الثلاثة بعد كان مختصا بالماضي وذلك انهم اردوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فيعهدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صلة للازمنة الثلاثة وحذفوا بعد الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا الاشارة الى زمان الفعل المذكور لذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول لك شيخ اذا زورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل وبعض الوانما مهرباذ معنى فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقولك اذن لعام بيعرى ولمستقبل نحو اذن اكرمك واي اذن اظنك كاذبا واذن هينا عما اذن في قولك ويومئذ الا تكرمك في نحو حينئذ ليكسر في صورة ما اضيف اليه الظرف المتمكن واذا لم يكن فيه طرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله نبئت عن ظلمان بكر ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح يضمن معنى الشرط وهو المعنى سيبويه اذن جزاء واغا ضمن معنى الجزاء لكونه كاذبا وحينئذ في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجب في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى وعبد لت منها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحينئذ لم يجز ما يجوز بها نحو اذن اكرمك كما جوزت اذا وحينئذ واغا قلنا يكون الغالب في اذن يتضمن معنى الشرط ولم نقل لوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانا لا معنى للشرط فيما تولد فعلها اذن وانا من الضمائر واذا كان الشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن اكرمك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب المستقبل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجرائه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه كقولك في جواب اذن لاذقناك اي لو كنت اليوم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قولك اذن لقام بنصري معشر حشن ولبس اللام في جواب القسم للمقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط جاز دخول الفاء في جوابها كما في جزاء ان قالت ما ان اتيت بشيء انكرته اذن فلا رفعت سوطي الي يدي اذن فما قبلني رهط معاقبة قرت بها عين من ثابك بالجد اي ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لها لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى جوابي الشرط المذكور بمنزلة مع فعلي الشرط نحو لو رويتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن اذ ذاك فكانك كررت حكمي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز باخوي كلمة الشرط مع الشرط غالبا جزاؤه بمعنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك نحو اكرمتني جاز باخوي اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا بتوسط اذن بين جزائي ما هو جزاؤه معا تقول انا اذن خادع وان كان نحو ذلك الحق في كلمة الشرط الامر فورية قال والمراد عند الرضي ان يلقاها ما يسبكها بحيث ذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تفعل واتاك اذن لاخرجن كما تقول والله اذ كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو ان جئتني اذن اكرمك قال الله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون خلافا لمن زعم انها في كلام مكلم اخر كقولك اذن اكرمك اذا اذن اكرمك في جواب قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا ولت المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يخبرك بحديث اذن انك كاذبا فانه لا معنى للجزاء هنا اذ الشرط في الجزاء اما في المستقبل في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا يدخل الجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله

فعلها اذن وانا من الفعائل فلما احتمل اذن التي بينها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال وهو
معنى يطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التخصيص على معنى الجزاء فاذن نصب المضارع بان المقدرة
لانها يخلص المضارع للاستقبال ويحمل اذن على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع
اذ الدال على الحالية البتة من الجزاء وذلك سبب الخاص الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من
من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النفي على كون
الفاء للسببية دون العطف اضمر ان بعدها لتنفي بالمستقبل عن المضارع مع الحالية البتة للفاء التي
السببية ومثله ايضا انهم قصدوا بالواو معنى مع وما معنى الا والى نصب الفعل بعدها لاتت
النصب بام النواصب اي ان المصدرية او لي فيكون مع المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي
لا يدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى التي خصتها النحو على الاسماء واذا جاز لكرامتها ان
بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم واما لم يجز اظهار ان بعد اذن
لاستيثاقهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل ان والمنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان
قصد التخصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لافتقائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية
وواو المعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينهما ومن الفصل فصار الفاء والواو واو واذن
كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسم بخلاف اخواته جاز ان يفصل
بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو والقسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو
اذن يرحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن
قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول
ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء واما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل
يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لفرض التخصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر
فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف
بالشرطية العارضة فلا ضعف فيه معنى الشرط لم يواخذ بذلك بنصب الفعل بعد فحصل مما تقدم ان
شرط وجوب انتصاب الفعل في الصحيح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يكون
الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر بوجه
دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقولك ان تاتني واذن لاتيك فكقولك ما يسوغ فاذن
اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقبلة على جملة مستقبلة فمن حيث
كون اذن في اول جملة مستقبلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد
العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل
بعد العاطف اكثر ولهذا لم يبتدأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر
ثم اعلم ان الفعل المنصوب بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن
اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذوان التي
بسببها امتنع ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه حق الظهور فلو ابرز الخبر لوهم كون الفعل
مبتدأ واما قولهم سمع بالمعيدي خير من ان يراه فشاذ وانما ارتكب ادعاء ان اذن زعانف محذوفة

فة الجملة المضاف اليها الظهر معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن فان معنى ان جئتني اذن
اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا لو ذكر متى اذن اكرمك ولا سيما في قولهم تعلمنا اذن وانا من
الفائلين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متحضنة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في
الوقف الفا بوجه جانب اشتهرها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا
كان ولجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لسكونها
يلتبس اذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل غرها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء
والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان وان اذا لا يفصل بينه الظرف ومعموله بما ليس من معموله
واما قولهم في الشرط اذا يدوالضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد واما قوله فان يجبها
اخاك مصاب المغلب فقوي شبه ان بالفعل هذا وذهب سيبويه وهو راوه عن الخليل انها حرف ناصبة
بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه
لو كان ان مقدرا لجاز تقديرها في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغاير
ويمكن توجيه هذا القول على اذكرنا وقال بعض الكوفيين انها اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان
اصلها اذان فركبا كما قالوا في لدن اصله لدا ان ووجهه ان يقال يغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدها وجاز ان يليها الحال واما قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال
زعم عيسى بن عمر انه سامع العرب يقول لعمرو اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال
لم تسمعه ذلك ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قولهم اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
معنى بلا عتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
نحو انا اذن اكرمك وانا اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلني فيهم شطيرا
انا اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرا كما
تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون الخبر محذوفا اي انا اذن اول ولا احتمل ثم ابتداء
وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جواب الشرط
الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقال الشاعر ازخر فجار لا يزخر يرو ضيفنا اذن
يرد وقيد العيني مكروب يجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا يزخر مجزوما لانه جواب الامر
لانه جواب الامر ويرد مجزوما ومنصوبا لكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه لا يكفر يدخل النار
ان يكفر يدخل النار فيكون المعنى لا يزخر اذ يزخر يرد وعند غيره يرد منصوبا فاذن منقطع عما
قبله مصدر كان المخاطب قال لا تزجني فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي
قبلها نحو والله لا خرجن وقول ابن عاد لي عبد العزيز بمثلها واما كنت منها اذن لا اقبلها ولا يقع
المضارع بعد اذن في هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع
الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقبل اذن زيد عمرو
الرجل اذن لزيد ويخرج ويجوز في نحو لك ان تاتني اذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاولى
بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستئناف وعطف اذن مع الفعل وبها كالجملة الشرطية كما
ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع اهمال البتداء بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقولهم كي مثل اسلم كي
ادخل الجنة ومعناه السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف فجر والنصب
بالفعل

بعدها بتقدير ان وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فعلت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر
لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها في نحو قوله لتقضيني رقية ما وعدتني فان كي
المتاخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدم وقد يبدل
الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها
بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة
مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زايدة او بدل من كي وفي كي ليقضين لزيادة اللام كما
في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول
كيمه اي كي افعل فاذا وفي اعتذارهم هو مخالفة لعدة اصول احدها حرف الصلة وابقاء معمولها والثاني
نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب المتقدمة عليهم ولهم ان يقولوا المقدر
كالمعدوم الا ان كي يكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة
للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر
اللفظي والثالث حذف الف الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين
هي قد يكون ماهية بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير
بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك
كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام
في كي ليقضين زايدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام
بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعده فلا تقول جئتك كي تضرب لانها اما جارة
او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها واجاز الكسائي تقدم منصوب كي عليها واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل كافة وقيل مصدرية وكي جارة
اي لمضرته ومنفعته وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة
للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما تشبيها به بان والكاف للتشبيه
والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا يظلموا الناس كما لا تظلموا بل بالتوحيد وعلى مذهب الخليل
لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع
او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم
بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع
موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قوله وحتى
اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى تدخل
البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرجع ويجب
السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثمة امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى
تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وابهم سار حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي
ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف يختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند

فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والواو والفاء او حروف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم
بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند
الكوفيين ان حتى واللامين ينصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها
وكذا حتى التعليلية فاما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا تعذر لان الاصل عدم خروج الشيء عن
اصله وفيما ماول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة
عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني
وفي قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى
ان فكيف يحملان في النصب على ما ليسا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب
حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد
الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد في ساير الكوفية بل يرد عليها انها غير مختصة
بقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية العلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال
بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب
كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المعطوف معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرا
على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستغناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك
وتشرب انه نصب على الظرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك
على الخلاف كما مضى في باب المبتدا والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند
اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد
لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه نقول ان هذه الحروف بهذه
المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فعليل وهو من باب وضع الاسمية موضع
الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق فهلا نفس ليلى شفيعها وان يرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب
البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما
او لو ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كان بمعنى ان نحو لكي اقوم او بمعنى اللام
بلى قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالدا وهل يجمع
السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تع
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تع وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زايدة كما في
ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس والا يصح تقدير ما
ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجيء مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجيء
فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه يثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر عيني واحضر
الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى
ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل
الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول

كان عند السير متوقعا فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على
احد الوجوه الثلثة وذلك بان يكون سرك السير امارا للدخول على ان حتى بمعنى كى او الى الدخول على ان حتى
بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وقولك اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة تعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعد
المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لما حاما ان يكون بمعنى
كى او الى فما بعدها مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب يعقب السبب والنهاية تعقد البداية فلا بد ولى ان يكون
كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد وتقريره ان يقال اذا حفرت في كل
سنة حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف ينتصب
الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل يستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم
ومن ثم جاز انتصابه بان ثم انا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى
قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول المصدر الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه
على سبيل الحكاية لحال ماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا
سار حتى يدخلها او اعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله صار حتى
يدخلها واراه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام ذلك حتى سار زيد حتى يدخلها فيما يظن وسار
حتى يدخلها بلفظ ولا ادري وذلك لانك قد يحصل بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما يحكم بحصوله
على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الوقوع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصوله
مضمونه الى حصول مضمون الفعل سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به
نحو رأى القوم الاول شيئا حتى لما استطيع وان اكملة العام بشيء فيجب ان يكون ما قبل حتى حاصلا
ما بعدها فلا يجوز سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى ادخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته
لما ما يعلم ولا بد لك في الثاني فكيف يكون الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها ما
بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم صار حتى يدخلها لانه حكم بحصول السير غير مستفهم
عنه وانما الاستفهام عما سار وانا قلت ما سرت حتى ادخلها وانا قلت رجل سار حتى يدخلها فان اردت
الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لدخول ما لم يكن في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت
به ذه الكلمات النفي المعروف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في الباب الاستثناء وجب النصب واما نحو
ما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين احدهما الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا اخبرت بسير
فيجوز الرفع على فتح لان التحقيق كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن يدعي الشجاعة والكرم والعلم
انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا فتح فلجواز سرت حتى تغيب الشمس بالرفع لان
السير لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي
انتقض بالا بهذا كله بقي رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار
وجب النصب وكذا يجب اذا لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه متأخرا
مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع من
حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فجئت سرت حتى تغيب الشمس متعين للانتهاء ولكن لا يعلم
حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب

الحان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيها معنى الشرط وهي للمستقبل واذ دخلت على الماضي كان في نفسه
جائزه معها فكيف باذ للغالبة من معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عندي غير مركبة وقال السيرافي
ما علمت احدا من النحاة ذكرها غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله
اذا ما حملت على الرسول فقل له حفاك ولك اذا الهمان المجلس والآخر قوله اذا ما تبن اليوم ازجي ظعنتي
اصعد سيرا في البلاد وانحدر وقال بعض النحاة اصل اما وهو لا يجوز الا بنون التاكيد بعده كقوله
اما ترين فلما كان بنو كسر البيت بالنون غير صورة اما فعلت الميم الاولى الا ولا يتم كذا هذا في قوله اذ ما جاءت
وقال المبرد اذا باقية على اسميتها وهي كافة لما عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما في حيث فانها
صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض بانها قد تلزم اذ ما فلا يلزم اذ ربما يختص بعض الكلمات ببعض
الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا يرى ان حيث مثل اذ اما تضمن لمعنى الشرط بل اذا اقتضى فيه وجزم حيث
مع ما دون اذا واما حيثما فتقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لزيادة كما في ميتما واما وذلك ان حيث
كانت لازمة الاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها عن طلب الاضافة لتصير بمنزلة
سائر كلمات الشرط واما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها يجزم لتضمنها معنى اذا التي هي للابهام فلو استعمل
في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود
والعدم في الشرط الواقع بعدان في الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصاص بتضمن
بهذه الكلمات العامة معنى اذا كان يطول عليهم الكلام لو قالوا اي وقت غربت غربت زيد ام غربت
وان غربت بكر اغربت الا ما يشاء بكرا وما ومتى وسائر اخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بان واي
وايان واين ومتى واما في حيثما واذ ما كافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال
السيرافي العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى
حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزاءين وكطلعت واخواتها عملت في الجزاءين لاقتضائها
لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط يعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما
حرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهو كما قبل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر واجيب عن
ضعف الحرف في عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى سببين كان واو لا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة
والجزاء مجزوم بالشرط وحذف لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستبعد عمله فيه وجيب
بانه تعارض عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كالذي جاء في
قوله كتيبة ناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك
عند المتلاصق وينجزم بالجزاء مع ما بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء
سببان للعدم وقوعهما موقع الاسم والعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا
قيل وكلمة ان لما صالتها في الشرطية وكونها ام الباب يجوز ان يدخل على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل
نحو ان زيد ضرب وان زيدا اضرب وكذلك في نحو لو انهم عملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز
ذلك فيها الا في الضرورة قال فمتى واغل يزعم يحبوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال ايضا الزنج
تغيلها تحل وقال ومن نحن نومنه يئب وهو امن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية
لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولدك الاسم فعل كازيد وهب او لكاد زيد ذاهب ولم
يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام واذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا يلقى وتلقاه

ومن زيدا ضربه ومتى زيد يخرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فانه لم يكن بعد ذلك
الاسم فعل نحو متى زيد تسافر وبل زيدا اهب جاز وحق الفعل الذي يلي ان وما يضمن معناها من الاسماء
ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا المضمون بالخوان زيدا ذهب وان زيدا القيت او القيته
وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولو يرى اذ هو بوتذكر مزيد
وقوله اينما الريح تميلها تمل واما ضعف مجيء المضارع محصولا الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين
معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرتفع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ويكون
كونه مبتدأ لامتناع ان زيدا القيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان معنى اهلكته وهو ايضا عندهم
ليس مبتدأ بل هو مرفوع لمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كونه خبره
فعله لطلبه كل الشرط الفعل سواء وليها او لا وتقل عن الاخفش ايضا في مثل ان مبتدأ لكن العامل
في البتداء عند الاخفش الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والمضمر في الخبر كما مر في باب المبتدأ وان كان
ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بفعل مقدر
وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يتعلق ذلك الفعل بضمير ولا متعلقه
نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم
من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونهما ام الباب ولم يجز
ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلمة الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمها متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيدا يقم وان انا ضربي
زيدا اضرب فيهما معمول ان المقدرين بعدهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون مثل جزم جواب الشرط
اذا تقدم المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما
ان كان المرفوع من جملة الشرط فلا بعد فصله ما فمن الجواز نحو ان تقربني زيدا اضرب فان تقدم المنصوب
فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يفصل الفاصل فان كان ظرفا
او مجرورا جاز جزم الجواب لانه كالا فصل نحو ان تاتني اليوم غدا انك وان تاتني اليك اقصد وان لم
يكن ظرفا او مجرورا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي والخيل ايام ومن يصطرلها
ويعرف لها ايامها الخير يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجوز اذن رفع
المضارع اتفاقا وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر يصدرون المنصوب بالفاء
فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والندماء والاستفهام الاعتراضية
بين الشرط والجزاء نحو ان تاتني والله انك وان تاتني غفر الله لك انكرم وان تاتني والله اكرمك
ولا يجوز معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجواب فلا يجوز زيدا ان تضربني اضرب بل اما بقول المضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضربه الا على جواز اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك
كلها ان كلمة الشرط صدور الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك اكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير ان ما لا ينصب بعضه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك يضربه او يضربه وربما احيانا جاءك يضرب او يضربه
فنصب زيدا اذا لم يستغل الفعل بالضمير لفتح زيد مضرب على مذهبه فان قبل البس يكفي الضمير في اذا جاءك وحتى جاءك

جاز في الشعر غير جائزة كقوله لها فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاز ايضا
في الفرزدق مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاتجح مغانيها فقارا فرسومها كما لم تسوبي اهل منى الوشم
فصل قوله ولا مثلها يعني لغلب المضارع ماضيا ونفيا اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستقبال
اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وابنما فاختصت بسبب
هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فوجب تعلق في الاغلب في نفي الامر
المتوقع كما يجيء بعد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع نحو لما يقم زيد توقع قيامه وركوب الامير فقربت او لما يركب وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من جزء الابعد الى
حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فدم النفي متصل بحال التكلم وهو المراد بقوله بالاستغراق
ويقع الاول لنفي معنى الاستغراق فيه وقد يحذف مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق
كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يقم زيد امس لكنه قام اليوم واختصت
لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا تقول ان لما تقم يقم ومن لا يقم كما تقول ان لم تقم يقم ومن لم يقم
وكان ذلك لكونها فاصلة توسطت بين العامل الملغى او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء
بها في الاختصار عن ذكر المنفي اذ دل عليه دليل نحو سافرت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في
قراءة من قرأ وان كل لما بالتشديد على ان اصله لما بالتخفيف ثم ادغم النون في الميم وان زائدة
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغارب ان وجدت وان لم واذا ادخلت همزة الاستفهام على لم
ولما هي بين استفهام على سبيل التقرير وهو ان يجيء الخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقولك لم اربك
والم نشرح لك وقوله الم تر فوامنا البقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي بكسر ولام وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو وليات
طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وبسكون الفاء والواو اكثر لكونها اثقل منها بعدها
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن
فخذ وكتف فحذفوا بحذف الكسرة واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ولا يلزم اللام في الشرط فعل
غير الفاعل المخاطب وهو انما فعل المفعول نحو لاضرب انا او لتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب
المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد وليضرب هند وهما كثير ان واما فعل المتكلم كقولك لم
قوموا فلا صلى لكم وقال الله ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الاثنان المفرد قليل الاستعمال وان
استعمل فلا بد من اللام كما رايت فان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر
نحو افعلن يا حاضر وغايب وافعلوا المذكر وبجوز على قلة ادخال اللام في المضارع الخاطب بعضه
التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامر بعضا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا
كقولهم لتاخذوا مصافكم وقراءة في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في بعض
غير الفاعل على الخاطب قال محمد يفدونفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها
في النثر في نحو قولك لتقم يا فتى وقال الله تع قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا واما ان تكسر لك لا ستعداده ان تكون
القول سببا لاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان بحصل اقامتهم للصلوة
عند قولك لهم صلوا جعل قولك لهم كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قالوا
في قولك لكن قيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم ان القياس

في امر الفاعل المخاطب بكسر اللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبحذف احدهما يحذف الاخر لمشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض من عروض موازنته عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولا يشوكه في آخر وليتوسدوا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا بن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غير الكوفيين حتى قالوا انه محروم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخوه مثل معاملة الجزوم كما يجيء وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغايب قوله ولا للنهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع على الامر بالجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها اي نحو جئتك لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا للنهي يجيء للمخاطب والغايب على السواء ولا يختص الغايب باللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريك ههنا لان النهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اريك قوله وكلم المجازات يدخل على الفعل بسببه الاول وبسبب الثاني وقسما ان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك آتيني والا اضربك اي والا تاتيني اضربك وكذا يحذف وحدها اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك ما فعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان معنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب بمعنى اذ لان في الشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء لجايز وقوعها وعدم وقوعها ولو سلم فذلك قول الله تعالى يستعمل الكلام استعمال المحاورين وان كان يستحيل من قولها في حقه تعالى لغرض من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه فكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده ولان ريب وضده لا بالنسبة الى علم البارئ تعالى وقوله مهما اختلفتم فيه وقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعل فحمها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم يصرف لكونه الف زايدة ولو قيل انها للتانيث لم يصرف في معرفة ولا نكرة ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بما كما يجيء بسايرين كلمات الشرط نحو متيما واينما تستكن يتابع المثلين فابدل الالف الاولى هاء لتجانسها في التمكن وقول الخليل في ريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد او هو ان يقال في مهما يفعل افعل انه رد على كلام متقدم كانه قال لك قايل لا يفعل هذا الفعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اما وي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ما وي يندم كان مقبولا بالمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما الى الليل مهما الية اودي سفلي وبسر باليه ومهما اسم رجل يدل رجوع الضمير اليه قال الله تعالى مهما تاتنا به من آية قال الشاعر ومهما كفلت اليه كفاه وقد جاء باو مهما طرفي زان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس تدان الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعل نظر الى

الخاطب نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتا او نوزع جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به بدفع ذلك لان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيدان يخرج المتاخر في الرتبة مرفوع عسى بفتح الاسم وتنصب الخبر كان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من نحو قوله ان ياتي عسى الغوير ابوسا وقوله لا تكثرني ان عسيت صايما وتقدم ما يسوغ كون ان يفعل خبرا قبل اما قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقولهم ابوسا وصايما للتضمن عسى معنى كان وهي والاستقبال مجردا فعدة من جعله خبرا ان يفعل مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي في التصريح ان عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العدة تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف لا في اللفظ ولا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زايدة وفيه ايضا نظر لان الزايد لا يلتزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما في قولهم افعل هذا اما لا ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كان يعني بالمفعول كونه خبرا عن الحدث وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج لم يقع ومعنى الكلام من ذلك الاصل بافادة عسى لدنو شيء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شيء حسن ثم نقل عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل التام وفي الثاني كالناقص وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما بولا الاستعمال كقولهم لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قولهم ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذي يدل ان هذا وجه قريب فكثير في نحو ما زيد فرسخ عسى ان يسير ومما جاء مجردا من الفاعل فكان الفاعل والمفعول ايضا ساعدا ذهبوا اليه لان عسى لما يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تقريره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما في ضمير الشان وانما عسيت صايما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على نفيهما مع كان وقال بعضهم عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكثر صايما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع عسى قبل ان مع الفعل المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما ورد الكاف في البيت الذي لا يخلو على المقترن بان ايضا ان المقترنة ههنا اول كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذف ان في الخبر مع فعله ذلك تقول انما عقرة حذف لقوة الدلالة عليها فيكفر كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله عسى ان يخرج زيد اعلم ان مذهب الي ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله في عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول اذ عسى لكون ربك وهو اجنبي اذ ان فاصلة بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان مختارين غير في شيئا وقد اعمل الله وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهن واما نحو الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان يقوموا فان عسى فيه واحدا ولا يضر في عسى

ضمير الشان لانه ليس من نواسخ المبتدا كما كان كادمنها وقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان
ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الاعناق الكافة فانه يجوز في الفعل
هي مثل يحامر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والاوجب ما ثبت احدى
الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فيعمل
انها ثبت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس حلق الله مثله وليس يعنهم اضمار الشان من افعال المقاربة
الا في كاد ومن النواقص الا في كان وليس ولا يتقدم اسم معمول خبر على عسى اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه
متصرفا واما عند من قال هو يدل فلان متاع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب اذا علم كما سبق
ولم افعل وكرت ولبثت وتركت على عثمان تبكي حلة اي كرت افعل وكذا تقول عسى زيد اذا قيل عسى زيدا
يقوم اي كم عسى زيدا ان يقوم ولا يخلوا الرفوع في هذا الباب عالما من ان يختص فلا يقال كاد رجل يقوم ولا
عسى ان يقوم قولد وقد يحذف ان كقولد عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فاعرف
قليل لبث يقال عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين يقدر ان وتقع في اخبار جميع
افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها مضمرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج على معنى ان يكون
المسند الى سببيه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفس بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل نحو
زيد ليفعل كذا بكسر اللام واخلولق عمرو ان تقوم استعمال عسى لافظا المعنى وضعا هما ماريا وحري اي
جدير وما رخليقا واصلها حوى ان يفعل واخلولق ان يقوم بحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان
ويقال ايضا هو حري ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا تؤنث
نحو سرجي ان يفعل وان اقبل هو حري على فعيل او حر بكسر الراء كهم ان يكون ثلاثيا وجعت واشبه
ويقال ايضا بالحري ان يكون كذا وقد يكون بمعنى احلولق ان يفعل نحو احلولق ان يفعل زيد كما قالوا في عسى
ان يفعل زيد وقول الشاعر فلئن عرفت هواك ليصرمنه ان يستطع غلبت كالهوى الصبوح فيه عند المتأخرين
قائمة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عندي الكوفيين ان يكون قول عسى مضمونا لجملة الاسمية التي بعدها
كما في قولك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الايات ليسجننه اذ يتوقع الحذاق غلبت قولك والله كاد اي هو صح
له لان حصول الخبر وهو من كرت بكاد كيدوا او مكاده كربت بها به وحكى الاصمعي كدت ادانا او فلكون لحقت
بخاف خوفا او مخافة والاول اشهر واوشك بعضنا ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل في اصل
الوضع فلو قلت كاد زيد من الفعل ومعناه اهلك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير
ومن مراده فاذ كادا وشك واولى وكرب وهلهل وكرب وهلهل في الاصل بمعنى قرب فقال كربت الشمس اي دنت
للغروب واما اولى فمعناه في الاصل قارب قال فعادت بين هاتر منها واولى اذ يزيد على ثلث اي قارب وكاد يستعمل
ولا يستعمل الا مع ان فظاهر كونها منفيا لا اولى ويجب تجريد خبرها هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك
مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب اوشك
واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر
على القياس واوجب هنا لكثرة الاستعمال واما منصوبه او مجرورة كما مر وقد يرفع بعد اوشك
ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التأويل فاوشك لفاذ
الفعل نحو كاد لكن لا يستعمل استعمال كاد اي مجردا لخبر من ان ويستعمل استعمال عسى على الوجهين المجوزين
واذ لم وقت اي من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقترن مع الحذف كما في نحو بالمعيدي واما ان يجرد

فرأيتها بلا تقدير لاستعمال كاد وكربوا وشك لدلالتها على مقاربة الفعل استعمال كاد ولا يستعمل كاد
مثل كاد نحاء في الفروع واكدت ابيا ولهذا اخر خبر ان فيه في نحو كاد تزيغ قلوب فريق والفعل ابعا
الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كاد وهي طفق واخذ وانشاء واقبل وقرب وهب وعلق وجعل
وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المفعول كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكاد
اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله وجعل الظلمات اي اوجد
وكذا انشاء الفعل واقبل على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فيه
فاستعمل استعمال كان لتضمنها معناه واما استعمال فاغالزم تجريد خبرها من ان مع انه عسى كاد لما في طفق
لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كزلن لزم مهر كانه للمبالغة في القرب لاحق
بابه فعال الدالة على الشروع فاستعمل خبر ان بغير ان نحو هلمل ت اقوم وكوم فعال الغاربة اي كاد وراده ذلك
وافعال الشروع اي طفق ومراده فانه فروعا كان ويحمل عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم
اخبار كان عليه وانما لزم كون اخبار الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمقترن
المقترن بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث ومن حيث الاسمية ليل انك اذا قلت كان زيد في وقت الزوال فانما يدل على حدوث القيام
في ذلك الوقت ومن حيث ظروفه في الحال يدل على كونه مستمرا به ومع المضي يدل ليل انك اذا قلت كان
زيد في وقت الزوال قائما دل على انتفاء قيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقصد الصفات
اي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مستقبلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا واما غلب
في افعال المقاربة اعني كاد ومراده فانه اي كثر اخبارها كذلك وجوزا قترانها بان لكونها من شذوذ العرب
الذي هو كانها اللات تقاتل والشروع في شيء يسيرا فما تضمنه لمعنى كاد مثلي افعال الشروع بل محمولة
عليه من حيث الاستقبال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان لقوله قد كاد هو طول البلى ان يمحها
ولم يجز ذلك في خبر فعل الاستقبال واما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا
نحو عسى زيد القيام وكذا منعهم عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والفعل
والاسم اوسع مختصان به فهو البون يعسى من المصدر ثم قد يحمل العلى واذ كانت من احوال ان عليه نحو
لعلك ان تقوم قولد واذا دخل النفي على كاد الى اخره قال بعضهم في كاد اذا نفيا اثبات واثباته نفي
اما كون اثباته نفيا فلان اذا دل بانك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فنفيه الاثبات نفي وغلط
فاحفظ وكيف يكون اثبات الشيء بعينه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا ريب واذا دل ان
اثبات كاد دال على معنى مضمون خبره فهو صحيح وحينئذ ان قربك لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل
منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فمقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود
اي القرب مع الكرت اقوم اثبات لد فهو من فحش غلط وكيف يكون النهي الشيء اثباته وكذا اذا اراد وا ان نفي
القرب مع الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قرب من الطرف اكد في نفي القرب من
بل قد يجيء مع ذلك كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون ذلك
القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا بناء
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر واما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد
فلم يكن اخر ذا نفي كاد مفيدا الثبوت مضمون خبره بل المفيد اثبوته تلك القرينة فان حصل من قوله كاد

قلنا ثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي كادوا يذبحون قبل
وما قربوا منه اشار الى ما سبق قبل ذلك من معتذرهم في قولهم اتتخذنا هزوا اوع لنا ربك يبين لنا ما لونها
وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا النفت باب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ابدا وان لم يثبت قرينة هكذا
نحو قولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرينة كما في قوله تعالى
لم يكد يراها وقوله اذا اخرج يده لم يكد يراها ليس في هذا الموضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذا الكلام
اي شبيه لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان بقوله وكاد وا يفعلون او في المستقبل
واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات بخطبة الشماخ اذا الرمة لم يكد اي لم احد ولم يكد مستقبل لان خطاب
اذا قلوا ادوم فهو الاثبات لم يخطئوا والجواب عن الاستدلال بقوله وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم
من القرينة اي فذبحوها الان كاد كما تقدم ولم يوجد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر
لما لم يكن قرينة واما الجواب فكان بحلهم ونصوبه الرمة في تقريبه بناء على الدليل المذكور اي ان
نفي المقرب من الفعل لا يكون اثباتا وقد اخطأ المحطئ اذا الرمة في رؤيته من قال حين سمع تلك الحكاية
اصابت بويهته واخطأت رؤيته قال بعضهم ان نفي الماضي اثبات قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي
المضارع بمعنى لقوله تعالى لم يكد يراها وفي اذى الرمة لم يكد سرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد في قوله
والثالث اي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر قد ذكرنا مرادفات طفق وانواعها يقال طفق يطفق طفقا
كضرب يضرب فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع
كاد واوشك من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك قوله وهو مثل كاد
اي في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت فلوص يخبأ سهل من الانوار مرهم تورسا
وقد يجيء شرطية مصدرية باذا قال وقد جعلت اذا ما تمتح سلقتني ثوبي فانهض بعض نهاض الشارب الفحل
قوله افعال التعجب اوضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن
واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشد به نحو
ما اشد استخراجه واشد به ولا يتصرف فيهما بتقديم وتأخير ولا فصل واجاز المبرد الفصل بالظرف
وما يتسامح فيه وما يعد خبرا وصوله عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه
ولا ضمير في افعل والمفعول عند الاخفش والباء للتعدية وزايدة في فاعل عند سيبويه قوله ما وضع لانشاء التعجب
لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد لنحو فاحصك به والله درة واهالك واهالك رجلا كاليوم رجلا
وويله رجلا بل ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك غيره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بجامد الدعاء
وكذا قولهم ابرحه ربا الا ان يقول هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
واما نحو يعجبني وعجبت منه وان كان فعلا للانشاء لان التعجب انفعال معرفة السبب عند الشعور بامر
يخفى سببه وهذا في ظهر السبب بطل التعجب منه حقيقة اذ لا يخفى على عالم شيء فعل التعجب في اصطلاح
النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم
فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لما ثبتها بالاستقراء للحروف وايضا كل لفظ صار علما عن المعاني
وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيما حتى ما لم يحصل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لا يتصرف في نعم وبئس
في الامثال قوله ولا يبنيان الى آخره قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويزيد عليه بشرط وهو انه لا يبنى الا ما قبل
واستخرج فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الحال فيه واستخرج حتى يتحقق التعجب منه

من الحال الذي لم يكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلو بني التعجب
فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الما في اعني ما افعل قبل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مفهوم الغير في
او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب لبدا لان ذلك على ان التعجب منه صار كالمغيرة لان باب فعل
موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل لكان اصلها اضربك لزيد وا قبلك له وانت اضرب لزيد منه
واقبل له ضرب لزيد وقيل وانما يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل
لولا ذلك فلهذا لا يستعدان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا بالام كما ذكرنا في
فعل التعجب من المبني للمفعول كما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئها بكونها ماخوذة من فعل
المفعول الذي كما ذكرنا وهو لازم وربما بني للمبني للمفعول اذا امر للمبالغة بالحث على نحو ما احبه وما
ابغضه وما احمقه وما اعجبه الى وما اسها فتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى الى ما
نحو احظ عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعل ولم يستعمل كما
ابغضه واحمقه من بغض وعجب وعدت واذ لم يستعمل واشباهه من نثرة كما يقال رحمت الدابة وعبا من
التعجب من المبني للمفعول ان اكثر الفعل المبني له جملة بالمصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما ينتصب
واشد ونحوهما نحو اشد ما ضرب واشد بما شجر وبينا بهما من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه
سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد جوازا بناءه من جميع الثلاثي
المزيد فيه كما ترى في افعال التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما اخيك هذه الناقة كما افعل
اخيك الناقتين اي كلتيهما وكذا ما يقالها ابله وافرسه واذ لم يستعمل منها الفعل كما مر في افعل التفضيل
ويستعمل فيها الفاعل نحو ابل وفارس وقد بني من غير متصرف نحو انعم وابيس ويجوز ان بني عن المجهول
الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الدنه وندر ما اخبر وما اشغره بحذف الجار نحو
خبر وشق في التفضيل ويتعدى الى عين المتعجب منه كما كان اليه بعد افعل التفضيل سواء
ولما بينا ان فعل التعجب لا فعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشبهه بناء وبحجج الصحة
في نحو قوله وما افعله وما ابيعه وتعدية بما يتعدى افعل التفضيل وهم عين الكلمة في اكثر الكوفيين
افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوي وهم تصغيرهم اياه في نحو ما اميلح غزلانا شدن لنا ومما
الكسائي فوافق للبصريين في فعليته ولو اقتضاء افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب
المفعول به كما كان مذهبهم جويرا بان ينصره وقد اعتذر واتفح آخرون بكونه متضمنا لمعنى المتعجب الذي
كان حقيقا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه
اخف فيما يستعمل واحر خبرة اي بجدر الاشياء بتعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا
بنصب المتعجب منه بعد افعل بكونها مشابها للمفعول لجيئه بعد افعل المشابه بفعل مفرغا عمل الواقعة
مع المفعول به فانتصبا انتصاب بيدا بنحو قوله ولونا بعده ندب باب عيي احب الظهر ليس لسنام يتعجب
الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل احب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى الذي كذلك
المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والمراد عن تصحيح العين في نحو
ما اقوله وابيعه وافوله وابيع ان الاعلال يوقع تعرف وفعل التعجب غير متعرف ومن ثم لم يجز
الادغام في نحو واشد به في التعجب كما جاء في عيره اما التقدير فمع كونه سماعا مقصورا على السماع على
الذابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواب التصغير واما جواز ذلك لانه لعدم التصرف

فيه شابه الافعال الاسمي كابيض وافعل منك قوله وبتوصل في الممنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه وعوره او لم يكن بنحو ما اشد كونه قائما واما لزوم النفي كما يبس او منصوبا للمفعول او عادما المصدر مشهورا فلا كما التوصل بمصادرها الى التعجب منها وقوله الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا النحو ما او منصوبا للمفعول نحو خف وكرم لا مصدر لنعم وبئس وبدر وبدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشده منك وبر بالمستغنى عن بعضها بصيغ التعجب منه مثل التوصل المذكور كما لم يقل ما افعله استغناء بما اكثر قايليه قوله ولا يتصرف فيها بتقدم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير مستلزم للاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن العدم بريوانك لا تقول زيدا احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن كما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفها في انفسها واما الفصل بين الفعلين والتعجب منه فانما لم يتفق الفصل بهما مما يجوز اتفاقا للفصل بينه المعمول وعامله المضعيف بالاجنبي فلا يجوز لعيسة بما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بالضرب وكذا ان يتعلق بهما وكان عين ظرف نحو احسن قايما بريوا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب واذا كان بين الفعل والفصل واما الظرف فنحو الاخفش والمبرد واجاز الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بل رجلا ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلو لا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفة زيدا و بفضل لكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في بايكان وقال الرماني كاد خبرها وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كاد وفيه بعد لان كاد ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفايدة الفصل لكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسنا وقد دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وشذ الفصل ما صبح وامسى في قولهم ما اصبح ابرد هاو الفصل للفواة ولا ما امسى او فاه هاو الفصل للتنبيه ولا يتخاور السموع فيهما ولا يقاس بكون على كان في الفصل خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتداء مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه ولك ان التعجب كما ذكرنا انما يكون بما يجهل سببه فالنكرة تناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل عجبني من الاشياء لا عرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمخبر عنه معنى الفعل فجاز ابتداؤه في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو الله اقدر واعلم وذلك لانه اقتضى من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان بحصوله او لا وبسبب او لا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بان صالته نحو ما احسنا واستعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو مرت بزيد عمرو وما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف واي الذي احسن زيدا او موصوفة وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع ما يسد مسده وايضا ليس في التقدير معنى الابهام الذي في التعجب كما كان في تقدير سيبويه وذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال النكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قوله ولم يسمع مع ذلك مبتدا وقال الفراء وابن درستويه واستفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين وانذرهم يوم لا ريب فيه وقد يتعجب من الشيء سواء كان بحصوله او لا وقد يتعجب من غير ما يكون فيه ضعيف من حيث ان يقل من الاستفهام الى التعجب فليتامل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد

بزيد فقد سيبويه اصل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالم والياء بعده زايدة في الفاعل الازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس وضعفه قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اعمى الله زيدا بان صار كذا قليل ولو كان لكان للم يزد وانجم وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه المخزومي وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا واما بجعله كذلك بان يصفه بالحسن فيقال صار بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن وان يكون في شخص كما قال وقد وجدت فكان القول اذا سعة فان وجدت لسانا فالقول فضل وبهذا معنى مناسب التعجب يخطئه وتعدية سيبويه وايضا همزة المجعل اكثر من همزة صار ذا وكذا وان لم يكن شيء منها قياسا مطردا واما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به شيء او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسني احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك التجاوز معنى الامر فيه كما التجا فعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يتبين معنى الخطاب لهمزة افعل به على هذا المجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاول اولى لعلة الهمزة للصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر ابقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بان يكون الخطاب لمصدر الفعل اي باحسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجه وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يجاء بالمصدر في حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد المجي وبجب كون المتعجب منه محققا فلا يقال احسن رجلا لعدم العابدة فان خصصته بوصف يجوز رجل حاله كان جاز واذا علم التعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا واحسن قال الله تعالى اسمع بهم وابصر ولفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا وانما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لا يرد منه الجر ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعل مفعوله والجار والمجرور بعده اشيء الفضلة فجاز حذفه كاكتفاء بما تقدم فاتم يا زيد لمجيء جاء في من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى بفعل ولا لا فعل التفضيل لمعمول معلول علة فالمي اجاز ذلك لانها لمجرد ما صارت كلمة ولا معمول له ولا يجوز العطف على الضمير المتصل فيما احسن زيدا ولا في احسن زيد وسايرة التوابع ولا للاخبار عنه بالذي او بالام لانه يجيء عند القايلين كما قدمنا بمعناه الان لانه الذي احسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انجاته واجاز قوم بعد المنصوب وما قبله فيه لما تقدم انه لا يتفصل الا بالظرف وقوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا بالام او مضافا الى المعرف الى قوله على وفق مخصوصة قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة لان انشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما يفشي المدح ويحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام على جودته الحاصلة حاريا قول الاعرابي لمن بشر بمولوده وقال نعم المولود وساءه بئس المولود ليس تكذيبا له في المدح الا لا يكون تكذيبا فيه لانه اخبار بان الوجوه التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزوه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في عشية ما قالوا من كون هذه الاشياء ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان يمكنه في التفضيل ويقال لك انك لم يفضل بل التكذيب من

اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل هو خال منه من حيث المقام فان
القيام فاصل اذ ليس بحاصل فكذا قوله نعم المولودة بيان ان النعمة اي الجودة المحكي عن ثبوتها خارجا
ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله ومنها نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين
الفعلين خاصة كسر الفاء وان كان العين الحلقي اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان
عامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تع
نعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم تكن كسرة العين مع قصد الادغام وورد في الشاذ نعم
عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يات بئس في القران الا مكسور الفاء وسكون العين وانما لم يتصرف
فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا
الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل
واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة
ان علم المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال
نعم كل الرجل وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت هو على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل
كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا يعني نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا
فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال ان الرجل بمعنى انت كل الرجل
بل معنى انت الرجل اذا قصد المدح انك من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل
للاشارة الى الحاضر في الذهن كما قال المصنف في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا ينقلب هاء في الوقف
بها وهي انما يلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل
على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة مع الاسماء
وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل
وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعليهما بتقدير المفرد لصفة تقدمت على موصوفها
كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه كان
رجل نعم اي رجل جيد حينئذ فصار مع جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تع سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون وظننت زيدا قائما وظن زيد قائما على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع
الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية لكون مضمون الاولى مبتدأ على ما قيل ومضمون
الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه وبيني كلامه ان الجمل اذا صارت
بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركب على حالها كما مر في باب
علمت قال الله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه فان كانت اسمية اعرب
الجزء الثاني بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا مطلقا نحو علمت زيد قائما واعراب الجزء الاول باعراب الفاعل
والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكى الجزاز ان كان المضمون مضافا اليه
اذ لم يكن جزء اسم واحد الا اسما واحدا عنده من اتباع ولو اقتصر على جزئه اولها لم يكن لثانيهما اعراب
كما كان نصب الثاني مناسبا للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر نحو كان
وثاني مفعول ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها

نها بتقدير المفرد كما مر لرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية
كما في سواء عليهم ءانذرتهم لكنه ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها
بل بتقدير مفرد وهو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل ان يكون فاعل نعم وبئس لانه في جواب المعنى
خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجيء اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل
معرفا باللام تعريفا لفظيا كما مر في اشتراط اللام او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة
لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير هذا المسند عن الخبر ليحصل به النكتة بمعنى الابهام اذ لم يبق
وقع فادرجوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المقيد للمدح والذم في الظاهر موضوعا
على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فيتبين امر المدح والذم من اول الامر على
وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل
معنى الزمان والحدث فصار معنى نعم كمعنى صفة مشبهة ويجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات
لفاعل فصار نعم الرجل كجيد قطيفة ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فانا لا نصول بدعوى الغيب
ذلك لانه تعرف بالدليل على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدا مقدر اذ لو كان كذلك لم يدخل
نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل المدح والذم ومتاخرا عنه نحو كسب نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما
فاذا ظهر كونه مبتدا وما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار
بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه
راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نحو نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن
كما في قولك ابوه قائم زيد وليس اذن اعتذار للتعريف الا انه ليس يكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد
فيكون اذن كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجلا مطابق لكل فرد وان لم يكن فيه لام
الحاضر في الذهن على زعمهم على ما مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان
الوجهين الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير
المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولوده وقيل نعم المولودة والله ما هي
بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس بنعم الصاحب وغير ذلك ولا يحمل ذلك
على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك
في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو منام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل على وزن شريف وكرم فهذه الحكاية
ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس
الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول اللام للابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل
و والله لنعم الرجل انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى
ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن لوقوع ما بعدهما وجه الا بتكلف ولا يخلو كون الجملة بتقدير المفرد
ام [illegible] يبين حالتها الا ظروف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تمهد ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا
مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدا لان الخبر في تقدير المفرد
والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر وقد دخل عوامل هو المبتدا
مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله تمنيا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم على نعم
وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستقل الفاعل بلام زائدة كما رأيت او ضمير مفسر بما بعده

كقول الاخطل اذ موسى فجواء نعم حوا كشيخ الملى خالك نعم خالا واما الزم كون الفاعل مبهما مع تقديم المبتدا
لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخيره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل
والضمير في قوله نعم زيدا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بعده
فالذي روى كان دلعلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم قوما ونعم اقوما فليس الضمير لرأي هم والواو
بل الجنس الى الموصوف والالف بعد قوله مضر لبكرة منصوبة واعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصر بن لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما
رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك يذهب تصرفه ولهذا اجازوا نعم المرأة هند كما اجازوا نعمت الرجال
لكن الحاق تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كاد وعسى
وربت ولعلت فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المذكر
اشد ابهاما من غيره لانك لا يستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود اليه الا معنى شيء وشيء يصلح للمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث ولو ثنيت وجمعت واثبتة لتخصيص بها افادة معنى التثنية والجمع والمقصود بهذا الضمير
الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى واما غير هذا الضمير فهو في افراد وتثنية وجمعا وتانيثا كنعم
رجلا او رجلين او رجالا وامرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في نعم رجلا فالبصريون
يلتزمون فيه افراد العلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد به فيثنونه ويجمعونه وتؤنثه
وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قولك وبالبناء وجد وبالناقة وبالفاقة وبالك من ليل وقد يصرف في الضمائر
كما رايت واما تغيير هذا الضمير فذهب الخليل وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم
بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصر اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمائر بمنزله في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فان تم التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير في حبذا اللهم
اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين
مثل هذا الضمير المبهم وبين لشرة احتياجه الى البيان بالفرق فلا تقع بئس الظالمين بدلا واذا لم يفصل
في نحو عز وزير رجلا من المبهم وتغيير الا في الضرورة فما هلك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير
الفرق نحو نعم زيد رجلا اما الفصل بين ذا في حبذا او بين فيجوز الاستغناء عنه فان قيل حبذا رجلان
زيد وحذا زيد رجل ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة
الابهام كالمعدوم والاعسار بين وهو المفيد للمقصود ويلزم بهذا الضمير غالبا ان يمين وقيل في قولهم
بئس مثل القوم الزيدان التمييز نحو وفاي بئس مثل مثل القوم والاولى حذف المضاف اي الزيدان على انه
المخصوص اي بئس مثل القوم الكذبة مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد واي على بعد الفاعل الظاهر عينين
للتاكيد كما في قولك نزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زاد وقال تعالى درءا عنهما سبعون ذراعا
وهذا لمحي الحال في فم قاعما ويقال حابيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وزاد البيت
بنزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول نزود وهو زاد وقولك ذرعها اي مذروعها اي
طولها مصدر بمعنى المفعول قوله واما مثل فمعناها مختلف فيها في بعد وقيل كما عند هما نعم وبئس لا يجوز
عن الحال كما قيل في قلما وطالما قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف عن العمل لتوهم انما ذلك في الحروف
فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فاعليهما المعدم
نعم فيهما اوشابههما الحروف لانه احتاج الى مكلف في اضمار المبتدا او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو

ابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قولك بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
اما فاعل وان يكفروا المخصوص وفي قولك نعما يعظكم به المخصوص محذوف وبنعمة فلله ووقع الذي موقع شيء
فاعل لنعم وبئس ولزوم حذف العلمة باجمعها في نعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعلها الصدقات او كقولهم
دفنته دفنا ما وقال سيبويه واكثر ما مع فرة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعم الشيء هي فما بعد
الفاعل بكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبنعمة عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير
هذا الموضع الا حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الذي ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت اي
مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما في الموصولات
وايضا يلزم حذف الموصول اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما اشتروا به وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت في قولك ان ابن جلا وطلع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء
شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قولك نعم الفتى فجعت به انوالة يوم السبع حوادث الايام اي متى فجعت به
ويجوز ان يكون يخرج في قولك بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص
محذوف اي فاعل نعم وبئس ولزوم حذف احدهما لدلالة الاخر عليه وفي قولك بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يكون عائد هذا القول اي يكفروا بالشيء
الذي اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم
محذوف تقول ان يكفروا بدل من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان المذموم وقال الزمخشري
والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما غير مذكور كما يجيء في
نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قولك بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او عرموصوفة في نحو فنعما هي وقولهم
دفنته دفنا ما ولا يؤكد فاعل الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمضمر كما هو البصريون وهذا المعرف وقال
في معنى النكرة لما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل زيد وقد يوصف كقولك بئس الولد المرفود وقال
ونعم الغنى المرء ان خان فالابن الدراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم ولان ابهام المرفود مذموم والمرء بدل من الغنى وليس بشيء لان الابهام مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يبين
فيه كقولك مررت بمؤمن ولا يعتبر عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهاج البلى عند ولنعم دارا من لم يرض بها
دارا قال فنعم مرزاء من ضاف مذاهب ونعم من هو في سرا واعلانية وتقول نعم الذي هو عندك زيد فاما ان كانت
صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يلزم يجوز ان يلزم فاعلها
الابهام وقد يرد فاعلها نحو رجل زيدا وعضا فاليد كقولك نعم صاحبة قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد
روي من يقوم نعم قوما والباء للفاعل للتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل وتفسيره عناه كما تدخل الباء
بهم فزما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقولك نعم بالرجل الصالح اي نعم الرجل الصالح اي نعم الرجل
الصالح لان المخصوص هو في المعنى منجب منه هنا وقد روي مررت بقوم نعما فهو كما بالحاق الضمير البارز
هو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله ان ان كذا وهو شاذ لان الفاعل لبئس مضاف
الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابو الحسن من تنكير المضاف الى الذي لا مانع فيه نفي التعريف
لسد الاتصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شر ما ثردت صغيرة وبئس الصوف والاولى ان يكون هذا وان كان
ايضا خلاف الاصل مما ترك فيه تغيير ضمير ابلست نفقة الصوف فالصوف والمخصوص محذوف اي هذا الصوف
ونعت اي مرجا بهذا المعنى ونعت هي في التمييز والمخصوص حذف امعا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلها

فاعلها مذكر الكثير المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرف يمثل بخاء معجمة
دعايم الزور نعمت زورق البلد وكذا تؤنث الفعل وان كان التمييز المفسر مذكرا الثاني المخصوص كقولك
ساءت مستقرا ومقاما وحسنت مستقرا قوله هو مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف والثاني
خبر ولا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتداء عليه وحكى الاخفش مثله
عن سيبويه وهذا الذي يفرناه فعل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقته الفاعل اي سواء تبع
الملاقه عليه وبئس مثل القوم قاول باحد الوجهين اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم الذين
او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل القوم المكذبين رسولهم اي مثل المذكورين وشرط
المخصوص ايضا ان يحتمل لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان يوصف بما يرفع
الجهالة ولا يمنع اعتراض نعم بين العامل ومعموله فانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابهرت
ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل هو فقد شاء مثل بئس نحو بئسما مثل القوم الذين
اعلم انه يلحق نعم وبئس كل ما هو على فعل بفتح الفاء بالاصالة نحو طرف الرجل زيدا وبالتحويل الى
الفعل من فعل او فعل نحو فوت البديدة وقضوا الرجل ريد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر الجواز فاعل
هذا الملحق بالياء وذلك بكونه بعض افعل به نحو طرف زيد اي اطرفه وبكسر ايضا اسعفا وعن اللحياني
وحسن اولئك رفيقا ورفيقا بعين لابهام اولئك وقبل حال ونحو قوله بعد ما منا بلى ما فيه زايدة
وكذا في قولهم سد مالك ذاهب وان فاعل سد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في قولهم وساءني وان
خصوصان ونصرا على المذكورين اعلى وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز
ذلك في نعم وبئس لعدم عرافته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله وهنا حذا
وفاعل ذا اصل حب حبا اي صار حبيبا فاد غم كغيره والذم منع التصرف كما ذكر في نعم وبئس
قوله ولا يتغير لمعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
ولا يقال حبيذان ولا حبيذاء لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس والزم الافراد مثله وحكى عند الاشارة
لغرض الابهام تحبذا عمني حب الشيء وابن المبرد وابن السراج ان وكت حبيذا ان الفعل يجب
لان الاسم اقوى فيؤخذ ابتداء والمخصوص خبرا اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل المركب اسم فعل
دالا ان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل تحبذا فعل والمخصوص وان
دخل الا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا ابتداء كما عرا مخصوص
نعم اما مبتداء او خبر مبتداء لا يظهر كما حال قوم هناك لكنه لا يحل النواسخ في هذا المخصوص ولا يعم
على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان سبق ان يجوز ادعاء مثل ذلك في
المخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال ذا زايدة كما في ماذا صنعت والمخصوص
فاعل حبب وقد سبق منه فعل نحو قد حببتما الي ونحوها قوله ودبيع قبل المخصوص وبعد تمييز
نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حبب نحو حبذا محمد رسولا
وحبذا رسول محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص لغتبار وجاز هنا فان التمييز هنا عن
الظاهر اذ هو عن الضمير المستكن وايضا التمييز لا يتم عن الضمير جايز عند او اغا جاز تاخر
الضمير هنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز تاخر الضمير في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل
لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان نحلا وحبذا اذا ذا فيه ظاهرا عليه وربما حذف المخصوص

م لا يتقدم عليها ما نصب من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في بعضها شيئا وازيد هنا شيئا قوله
لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني
ان يحدث في الجملة التي هي من تمام معنى تلك الكلمات وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النافية لا تقول من تضرب
اضرب وما ان تقصد اقصد واما الا فليست كما لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا بخيل
فلذا تقول لا من تضربك تضرب ولا من يكرمك يكرمه وكذا تقول لان انبأتك اعطيتنا ولان تفعل كذا افعل كذا
سألت عنا والفرق في المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل معنى وهو تصيرها بمعنى المصدر فلم تبق
الشرط في الحقيقة في صدر كلامه لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتداء كذا افاده سيبويه في خبر المبتداء
ايضا اذا كان جملة تصير بسبب المبتداء في تقدير المفرد قلت لا نسلم والدليل على ذلك فان هذا دعوى
من بعض النحاة بلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب
في المحل وقوعها موقعا يقع فيه وقوع المفرد فيه وتقول ما انا بمخيل ولكن ان تاتني اعطك لان لكن لا تفيد
معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فلا وليست بحملة
التنزل بخافة ولكن متى ما تضربه تضرب وما ذاك كذا كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما تعد
الفسر انفع برفعها تقول لان الواقي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله اذا ما
يضرع اخوك بفرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجتمع امكنك لا يجيء موصولة كما مر ومن واي واما اذا الفجاءة
فيصح مجيء من وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأته يعطه على كما يجوز فاذا من يأته يعطه على
ان من موصولة وذلك لان اذا الفجاءة لا يتغير ما بعدها عن معناه على المعتبر اذ ليست بمعنى اذ ليست البته
واما عدم وقوع نحو ابن ومتى من الظروف بعدها فلان ختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان من بينه
ان اذا الفجاءة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتداء
اي فاذا هو من يأته لما ذكرنا في امتناع اندراج من يأتنا بكرمه والاضمار يجب بعد اذا الفجاءة
الا نادرا الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما ما فان كان بعدها من واما او اي وبعدها فعل
مضارع فانه يفتح جعلها شرطية لان الجواب لا بد من كلمة الشرط التي يجيء بعدها كما يجيء في حروف
الشرط وتصح جزم الشرط مع لا جواب له ظاهر كما قلنا في انك ان تاتني فانا ولي جعلها موصولة نحو اما
من ياتني فانني اكرمه وان كان بعدها ما من حاز جعلها شرطية دون موصولة نحو اما ما من تاتني فانني اكرمه
قال الله تعالى فاما ما كان من المقربين فروح ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها
وهل الا موصولة لما ذكرنا ما ما في فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات ابن
الشرط لكن لما في الاستفهام سمة الانشاء الذي دخولها على الواو والفاء وثم فجاز ان يقترن بها كقوله
لعينة شمتت فاذ قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذف ضمير الشان
بعد ان على فتح فيه كما ذكرنا في الحروف المشبهة بالفعل كقولك ان من لام في بني بنت حسان المذ ومعه
في الحظوب وذلك لان كلم الشرط لم يكن اذن تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المجهول الشأن نائبه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضرب به ولو قدمت هاهنا الظرف الشأن على الاداة
فقلت كان من يضربه اضرب زيد لم يجز لان ولي اداة الشرط الفعل المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد
وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتداء واعلم ان الجزاء يحذف
عند قيام القرينة يقال ان اتنني اكرمك فتقول وانا ان اتنني وكذا في لولا الدرع ولوان قرانا سيرين

الجبل الابيض

واذا اخذ في جواب اداة الشرط الجازمة قالوا جيء بالاخبار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لك بجعل الاداة هي الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول كفى اكان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني ازرك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فيجوز الجزم والاخبار وانما قولك ان يصرع اخوك تصرع فهو تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فيجب كفيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول يجزم ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكد في شيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تنظيما للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم اضربك امس ضربتك امس او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تحالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقولهم من كاد يريد الجوزة الدنيا وزيدتها توفوعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرني ازرك لان اداة الشرط اذن يؤثر في الفعل الابعد منقلبا الى معنى المستقبل من ان يؤثر في الاقرب شيئا بين المعنى ويجوز تحالفهما الشرط والجزاء وكذا في الجملتين نحو ان زرتني اكرمتك وبكسر مني وان تزرني واكرمني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجملتين نحو ان زرتني اكرمتك واعطيتك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل لبس منوطا به اي لا يكون معمولا له نحو ان تضربني اغضبك او صلة نحو ان تقرب الذي اضربه مرتك او صفة نحو ان تقرب رجلا اضربه يضربك واما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني احسن اليك فيجوز جزمهما تأكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني آتك او ان تأتني احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان تكون بمعنى الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اي تأمرني بان اذهب اعطك فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ان تبعث الي آتك اجز والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تأتني اضربك اي اسير وان جامع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وفي الجمعية وكذا في الفعل المتأخر وسقوط الى ذلك في المتأخر جوازا سيتبينا فيها نحو ان يهم انك فاهن الي بك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تأمر بالمعروف وتعطف فعله عليها فان كان من شكل الاول رفعته كقولك محمد ان تأمر بالمعروف وتوخر عليه فان كان من شكل الثاني نحو محمد ان تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر تملك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو محمد ان تأمر بالمعروف وتذكر فيجوز فيه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطف على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا فنفي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر عند الكوفيين بخلاف الرفع لان الجزم في الجواب للجواز فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب فصار النجاة الرفع وذلك الجواب لاحد وكيف به اما الكوفة في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال تغير على ان وصفت في هذه الصور بتجزم الجواب لجملة الماضي

جملة اعتراضية

جملة اعتراضية واقعا على زيد نحو زيد جبن سجاد لا يفر بعمرو والكوفي لكن لما كان واقعا عليه معنى صار كالجزء في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير انا زيدا زرته بالرفع اولى من النصب واذا اجيبت اذا وحيث بجري كلما في الشرط وجيء فزيد عند البصريين كما ذكرنا في اذا وشغل يفر اذن بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الكائن فيه فتقول زيد اذا جاءك فاكرمه تضمن الضمير في الشرط واما الكوفيون فيجوز واتقديم جزء الجملة المجزوم على اداة الشرط قالوا الان حتى الجواب التقديم فنحو ان تقربا اقرب كان عندهم في الاصل اقربا ان تقربا فلما ناب الجواب الجزم على الجواز قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله بالرفع من حابش يا اقرع انك ان تفرع اخواك تفرع رفع الجواب مع ان لا صل من التقديم ورتبة يمنع كون مرتبة الجواب قبل الاداة لان الجواب لازم من حيث المعنى لازم كما مر في القرآن والبينة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تفرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او قوله بهذا استراثة القرآن يدرسه والرفع عندنا الرينا ان يلمها ذنب وقوله وان متى اواقف الحان الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانما يعلق الشرط سر الخبر ما سر المبتداء فلا بد من الام ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فسيجيء واما جاز تعلق اداة سر شرطه بين المبتداء والخبر في قوله فتلك اما من الشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم مزاحمة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تفرع ان يصرع اخواك ويجوز ان يكون الميتان المذكوران مكررا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دليل عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون يكون جوابا جواب في اللفظ بالعدم بنجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انه ينجزم على الجواز اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو امرتني بان اضرب زيدا ان ضربت فانا ضارب جواب اذا تأخر عن الشرط وليس اذا لم يحكم بلزوم فوات ذلك على المقدم هم ان دخلت الدار وعند البصريين ايضا لا يتقدم مع هذا المقدم جواب آخر للشرط واذا لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم تقع عند فهو مثل الجار المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يتقدم هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخير عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب فيه واللزوم الفاء في نحو انت ظالم ان فعلت ومكرم ان اكرمتني واجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبته التأخير عند البصريين بعد الشرط وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد يدخل الواو على الجواب الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك بما تقدم ولا يدخل الى اذا كان الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرم زيدا ان استقبلني فاشتم بعيد من اكرامك القائم وضده وهو المدح اولى بذلك كما هو وكذا تقول اطلب العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية يعني بالجملة الاعتراضية ما بين وسط من اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على ما يؤتى الا تتمة كقولك انت ظالم قولي لك وقولك لي كل من تبعها وحاشاك فانبا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقولك عم انا سيد ولا دم ولا فخر فقولي في الاول زيد وان كان غنيا يجعل وفي الثاني زيد يجعل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي اذا كان غنيا فهو يجعل مكسبا اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما يقدر ولو اظهر تم لم يذكر الجملة المذكورة وقد الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليس

وقال الخبري هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى
بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فيخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف
المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفاء في الاختيار لتقول زيد وان كان غنيا فيخيل لما تقدم من ان
الشرط لا يلغى من المبتداء والخبر اختيارا واما ما اخترناه من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية
يفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله
للحال فيكون الذي كالعرض على الحال عاملا في الشرط ناصبا على حال كما عمل جوابه متى عند بعضهم في متى
على ظرفية ومعنى الحال والظرف متغايران ولا يصح اعتراض الجواب عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان تناقض
معنى الواو في الحال لدلالة الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل واضيا نحو انا فريد غدا مجردا وضربته امس مجردا
واستقباليته ان باعتبار زمان الكلام فلا بد ان نفرق بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى
فالشرط لا يكون اذن اذا ماضيا لفظا او معنى نحو انا فريد ان ضربتني او اذن لم تضربني والا فاذ لك حتى لا تفصل الاداة في
الشرط لفظا كما لا يفصل فيما هو كالجزاء عند البصرية او هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو
انبك متى اتني السديس به تفلت تحل فوق طوقك انها مطبقة من ثانها لا يفرها كما نه قال لا يفرها فنوى ثانيها
كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي المرء ذيب على احد التقديرين فان تقدم ما هو للجواب دفع على الفرد من
الزمانية والكائنية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان وابن وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصح
للاستفهام ولا لواسطة من الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونه
موصولا ايضا نحو من وما وأي فان جاء بعدها ما لم احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو اني من تاتني
فان كانت موصولة محضة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فهي مبتداء والخبر مختلف فيه كما ذكرنا
في باب المبتداء والتقدير من اتاني فانا اكرمه ولا محل للفعل الذي بعدها من الكلامين ان قدرتها موصولة وهو
في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة محمولا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى
حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالموقوف عنده وان جاء بعدها مضارع نحو اني من ياتني فالوجه كونها
موصولة ويجوز جعلها شرطية على فتح يفتحم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون في الاخبار ماضيا
اذا تقدم ما هو جواب معنى وان جئت بالظرف في قبل من واو اي على تقدير اضافة الظرف الى الجملة فالوجب كما ذكر
سيبويه جعلها موصولة سواء وفي الكلام المذكور ما مر نحو انك ان تذكرنا ذمن انا نذكرها او مضارع نحو انك حيثما
ما يفعل افعل وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من يابس عليوذ نوبة يجد نقدها
اذ في المقام نوابو فان قيل لم اجاز الجزم في السعة في نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز انك ان تذكرنا ذمن نا نذكرها مع
واذ مضاف الى ما بعده كما ان غلام المضاف كذلك قلت لان غلام ما تحذ بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها
فصار ككلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلم يلزم تصدر المضاف اليه
واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى المفرد من في الحقيقة مضاف الى مفرد لكن الجملة كما مر في الظروف والجنسة
وذلك المفرد هو هنا مصدر نكرته واقعا على معنى من اي انك تذكرونا اكرامنا من ياتينا فلم يوجد مع من كالكلمة
الواحدة ولم يكتسب منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر
اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكرنا المتقدم عليه فلا يجوز جعله من شرطية حتى لا يسقط من التقدير
بتقدم اذ عليه فان قلت نحن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام وبكونه كلمات الاستفهام كونها في صدر كلام ما
نحو اذ يوم نبعثهم اضربه وجاء في النحو من يضربها اضربه قلت قدم في باب المبتداء ان كلمة الشرط والاستفهام

للمفعول بلا شمام لا يجوز بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي هنا بخلاف
نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن البعيد في الاسماء لتحصيل الغرض
المذكور قيل فاذا سقط العين في المبني للمفعول يا تصال الضمير المرفوع فانه يقام قرينة جاز ذلك لخلوه من الضم في
الواوي واخلوه من الكسر في اليائي نحو عودت يا مريض وبعت يا عبد وانا نم نحو بعت وعودت فلا ولي انه
لا بد ذلك في الواوي من اخلوه من الكسر والاشمام وفي اليائي من اخلوه من الضم والاشمام لشبه اليائي بالبنين بالبنى للفاعل
وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يفتقر الالتباس لقلة وقوع مثله ومثله باب اختير والفية يعني
ان باب افتعل وانفعل معتل العين كباب اختار في المعتل العين في الوجوه الثلاثة فيهما اذا ركبتا في علمنا
وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الواو ما قبل حرف العلة في افتعل نا وهذا الفرق
لا يؤثر في العلة وانما في الفعل فما قبل حرف العلة باء كما كان في الثلاثي المجرد تولد دون استجر وانيم
معنيان نا في استفعل وانفعل معتل العين لا يجيء فيهما الواو خلوه من الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما
في الثلاثي المجرد واليائي المذكور يرجع ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلهما في باب استفعل وانفعل
ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويسير ويخاف ويخاف يجيء في القرآن
انشاء الله تعالى اعلم ان شرط نقل حركة المعين بالكلية اليه كما في غير هذا الموضع الى ما قبلها في المواضع الثلاثة
ان لا تكون اللام حرف علة فلا يقال في طوى ولا قوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اعتوى واما
لم يعتل ذلك لما يجيء في التقريب في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وبنوي الفاء كرباعي
للادغام نحو رهرة لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواوي انما كان لذلك اذ خذ فيهما
اجتمع الثقيلان في الفتحة والواو كيوم وقول وبنقلها يحصل الكسرة واليباء وبها اخف ولا يجتمع فيهما
حذف الكسرة الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الفتحة وربما اتبعوا الفاء فاء تحوزة
فتحة ايضا وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف نحو في عبد عبيد كما تقول في المبني للفاعل
في شهد سهيد وفي الاسم محمد في محمد وجميع ذلك في المعتل العين كما يجيء في التقريب وقد حكى قطرب مرد زيد بني
مرد على نقل كسرة الواو الى الفاء فهو شاذ قوله واذا كان مضارعا فمع اوله وفتح ما قبل اخره اعلم
اول المضارع حمل على اول الماضي واما فتح ما قبل اخره دون الضم والكسر فبعد نقل الفتحة في المضارع
الذي هو افتعل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الياء اي عين المضارع في المعتل العين بتقلب
المبني للمفعول الفا نحو يقال ويباع وذلك لحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التقريب ان شاء الله تعالى
وورد في كلام بعض العرب الدعاء على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك
الدعاء لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه يوالله تعالى فحذف للعلم به كما في قولهم
قبل الرمى ابلى ما رك وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو حمد وسلم وزكم وورد وختم وفيا
وعكف سيبويه لو اردت نسبتها الله تعالى كان على افعل نحو اجتباه الله واسلمه الله وازكمه وافاده
ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المذكر نحو سلم فعلمة صار كالم يوجد وعمي ونحو ذلك من الآلام
التي بانيها فعل مكسور العين صار تعدي الى المفعول كما تعدي فعل في ذلك بالنقل الى افعل فيولد
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على يفعل نحو ضرب وغير المتعدي بخلافه فكعقد
والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم واري واخبر وخبر
وانباء وبناء وحدث فيه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت ولم

متعلق بمفتوح اللام وقد ذكرنا شيء ذلك في المفعول به وعلى احد شيئين ان يكون نحو قرب وبعد وخرج
ودخل متعديا دلالة تقبل معانيها الا بتطوق بل يقال لمثل بين من الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لو تبع على
اسم المتعدي اذا اطلق بل يقيد هو لزومه وهذا كما ذكرنا في الامر وام الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل
كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي
يصح ان تشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه
ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه تارة وتارة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا ساوى
الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي اراه في الحكم
متعد بمثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى
وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فما جاء من زيادة كما في رددتكم الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت
وشكرت دون رددت فانه كان تعدية بنفسه قليل نحو اخترتك الرجال او ضمنا بنوع من المعاني كاختصاص
دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيبقى لزومه لانه يلزم حذف منه حرف الجر واذا كان
تعدية بحرف الجر قليلا فهو متعدي والحرف زايدة كما في بعتك ان بالرسوم ولا تلقوا بايديكم ورددتكم
واذا تعدى بحرف الجر الخفض والجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع
بالنصب قال الله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم وقال البيد فادلم تجد من دون عدنان والدا ودون
فلزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة
والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا الكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصل
عنه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا بهما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام
الا مع ان وان ذلك فيهما ايضا بشروط تعين الجار لحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند
الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان تعمل مضمرا وان لحكم بشذوذ الا فعلى ونحو قوله
رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما جاز حذف الجار مع ان وان شبها
قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش لا يضمر الا ضمن بحين حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار
ولم يثبت بل قد جاء في غيرها اما شذوذا كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا وقوله تعالى لا تعزموا عقدة النكاح
ولا تقتلوا اولادكم وان ترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي
اي يجوزون الديار ولا تلزموا عقدة ولا تعزموا عقدة وبرضوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما
يضمن الفعل معنى غيره فتعدى تعدية ما ضمن معناه قال الله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عنه وانما
كثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى ببغون لكم الفتنة اي يبغون
وكسبك الخير اي كسبا لك وورثك المال اي وورثنك لك وملكتك الطعام اي كلتك لك ولا يا لونكم
خبالا اي لا يا لونكم وزدتك دينارا اي زدت لك وتبيضك درهما اي تبيضت لك ويجوز ان يضمن
زدت معنى اعطيت وتبيضت بمعنى حرمت وكذا الحذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله
ذنبا ومنه الذي اختار الرجال سماحة كذلك مع تضمين الجار ولا تغير شيء من وجوه وفي معنى الفعل الالة وقد
ايضا في بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد نصب
الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى
ذهب به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها وقوله تعالى ذهب الله بنورهم الباء فيه عند المبرد للتعدية كان التقدير

ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان فيهما من معنى التغيير وليس بمعدو فحذف الباء المغيرة بمعنى الفعل
الا في قوله تع آتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على
الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدى الى اثنين نحو اخرجته الفرس
ولا ينقل من الثنائي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد
بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناها تصير الفاعل يباشر
الفعل فان كان مرتبة ما زاد بها من المفاعيل متعديا على ما كان لاصل الفعل فلو قلت احمرت بكر زيدا او ضعفت
العين تعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمية النحو ولا تتعدى الى ثلاثة كالهمزة وقيل تتعدية للحالي العين
الا في الهمزة نحو اية ويجوز ان يجمع على افعل واحد عدوا من حروف الجر اذا كانت بحسبه نحو خرجت من الكوفة
الى البصرة لكن لمكه واما اذا التقت فقد ذكرنا حكمها في اخر فعل التضعيف قوله والى اثنين كاعطى وعلم
المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه وخبر كاعطيت زيدا درهما ولهذا النوع من الافعال
واما ان يكون في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين زيدا في مفعولي باب علم حال وكذا قالوا
في خبر كان ولبس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر
المعارف ويجوز ذلك في هذين المفعولين بقوله والى ثلاثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال
المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فتقول احسبك زيدا قائما وكونا اظنتك واخلتك
وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا الجاز في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا واجبته واحملتك
زيدا قائما ويجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز تعدل جميع الافعال الثلاثة
متعديا بها ولزمها بالهمزة والتضعيف نحو اقعد زيدا عمرا وذهبت خلت اثبت اذهبت موكول الى السماع اعني
الفعل من الثلاثي الى بعض ابواب الثنائية واما اخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم يستعمل احدث
بمعناه فليست كما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثي منها
فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر التاء اي علم واما حدث وبناه ثلاثي فلم يستعمل مستقى من النبأ
والحديث لكن بهذه الافعال الخمسة الخفت في بعض استعمالها باعلم المتعدي الى ثلاثة لان الانباء والتثبيت
والاخبار والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والحق ابواني في غيره والحق
بعضهم اراي الخليه باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها
والى مفعول الثاني او الثالث او مفعول الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وبان كالنصب
علمت المفعولين وينصب مفعولها الذي هو المفعول حقيقة او مفعول اليه نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد
القيام لكن علمت يتعدى الى المفعول المذكور بنفسه كما رايت وانبات وحدث لا يتعدى بان اليه الا بحرف
الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول اخبرتك بخروج عمرو واما قولهم انبانه بناء واخبرته خبرا وخبرته
خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة قامت مقام المصادر اي اسا واخبارا وتحديثا
ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وبناه دخول
خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك وبناتك واخبرتك زيدا قائما
ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص وبناتك بهذا التنبيه المبينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا
قائما لكونها منتصبا لمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير زيدا قائما
بيان المخبر به وتبيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والكلام

وانه كان سريعا او بطاء وغير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك بهذا
المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان
الضرب مضروب كما مضى كما في باب المفعول به فظاهر هذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما في اخبرك زيدا
قائما اخبار خاص وان اخبارا في قولك اخبرتك خبر اخبر مطلق وكلاهما ممنوعان بان يقال ليس شيء من
الاول بخبر خاص ولا الثاني بخبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لان الخبر به فعل احدهما كالاخوات اغلط او مغالطة والدليل على كونه
مفعولا به ومفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائما فانا مخبران زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل
الى الكاف بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى مصدر المفعول المطلق فلا يقال انا ضارب ضرب
الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشيء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المنطلق
الخاص كما ذكرت بل هو لمعنى المفعول به اي المفعول الخاص بخلاف قلت في لاسوبعا على انه مفعول مطلق
ومنشاء الغلط ان المخبر به يتعلق بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول قد يتعلق بمعنى المصدر
وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعولا اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي
اعطيت والثانية والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية
الى مفعول واحد وانما غير الصيغة فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز ذلك
ان لا يذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان يذكر جميعها وان يذكر الاول دون الثانية والثالث وان يذكر
الثانية والثالث دون الاول اما ذكر واحد من حذف الثانية والثالث وترك الخبر فعلى ما يجيء في باب افعال
القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكرا ولها وترك الثانية والثالث لانه قال لا يجوز ذكر اولها
الثانية والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره
ولم يجوز الاقتصار على الاول واجاز ابن السراج مطلقا وقال المبرد في المقتضب سيبويه انه لو يحسن الاقتصار
على الاول لوجب ان لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى لانه لو منع وتبعه المتاخرون فاذا لفظت بالظن
عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال الاول مفعولي علمت مع الثانية لانهما والاول هو الذي زاد بسبب
الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل
الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزاين اعلم ان الجمل التي يدخل عليها الافعال لا يخرج من ان تكون
المقصود منها حكاية لفظها او لا فالتي هي الواقعة بعد القول نحو قلت زيد ضارب وزيد
ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود
منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزاءها المتعلق معناه المقصود منها معناها
دون لفظها لا بد ان يعمل الداخل عليها في جزاءها المتعلق معناه بعضوفيها فلا يدخل اذا على الاسمية
لان ذلك الفعل ان دل من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان الغرض منه عمل الفعل في لفظ الاسم
المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع ما المسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع
اسمه بفعلين اذ لا اثر لواحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان يكون
كما جرى الفعلية تعلق معناه بعضوفيها ولا ينصب الفعل الا بالجزء والمسند اليه يستحيل انتصابه
فلا يتبين فيهما اثر الفعل الذي مع الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم
بفعلين اذ لا اثر لواحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب الداخل

على بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت
لمن ثمر وعلمت اليوم سرت وانهم رابت بنصب اي على ان مفعول الفعل المؤخر ثم تعود الوني يطلبه الفعل
من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان فهذا المبتدأ
تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يكن رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع
شيئين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان
طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ
فمعنى كان زيد قائما فاعلا كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار زيد قائما العالم بوجود
قيام زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد اخر فمعنى صار بعد ان لم يكن ومعنى ما زال
اخواتها كان دائما او معنى اصبح واخواتها كان في الماء والصبح والفحوى وكذلك معنى ليس كان والافعال
المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها واخبارها
مفعوله كما يجيء في بابها وان اقتضى مفعولا نصبا جزاء ان لان ثانيها مستفهم المفعول الحقيقي واولها ما اقتضاه
السيد ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت قيام زيد فاعلا بالحمل الثاني اعراب الاسم الذي
اي ذلك المفعول الحقيقي فالذي يدل على هذا بين لفظا ان الحاملة للجزاين المنصوبين هي بهذا
المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اقسام اما للظن فقط وهي جايز لمعنى ظن
وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وولها الاسمية
مجردة من ان نصبت جزاءها فان كان جاء بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهما يرجعان من
الهيئة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في الثاني ينصب المفعولين
اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذي هو بمعنى ما لم يسم فاعله من ارى عامله ظن الذي هو
ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت رايت بمعنى اعلمت واما البصرية فقط فانها بمعنى عرف ولا يتم
الا بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائما واحد
الا اذا عرف لا ينصب جزاي الاسمية كما ينصبهما علم لان العرف معنوي بينهما بل يرجع الى اختيار العرب فانهم
قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وايجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امر بمعنى اعلم لكن لا بقياس فالمفعولين بالامر بعدهما
مصدرة بان نحو قد درية انك قائم وتعلم ان بعد الغوير شدا ولا يتصرف في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك
تعلم انا لا مركبون ان تقول تعلمت بل علمت فان كان ذري بمعنى خبل وتعلم من تعلمت الشيء اي كلفت عليه
قليلا من هذا الباب فعلم ينصب الجزاين اذا لم يصدرا بان واما المتفكك الظاهر فيما احفظه في بعض المواضع المتبرز
وهو ظن لا بمعنى اتهم قال الله تعالى في الظن بمعنى اليقين اي ظننت اني ملاق حسابيه وقد يكون ظن بمعنى اتهم
فينصب مفعولا واحدا وبمعنى الاتهام ان تحمل شخصا او فعل الظن الشيء نقول ظننت زيدا اي ظننت
انه فعل شيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا
وهو اي فاذا كان بالمعنى المذكور وولي الاسمية المجردة عن ان نصب جزاءها نحو رايت زيدا غنيا سواء
كان في نفس الامر غنيا او لا قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريد قريبا وهو مطابق وقوله
الم تر الى الذين خرجوا مفضى معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد يجيء اي الجملة مرادا بها الفعلية
ونصب المفعولين فان اتفق رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق

نحو عمرو وجعل فاذا كان بالمعنى المذكور وليتهما الاسمية المجردة نصبا نحو انها لحوكت اعدة فعيرا فبانا غنيا
وقارع وجعل الملوك الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشئ على صفة قولا
غير مستند الى وثوق نحو زعم مخيمك كذبا وقد يستعمل زعم فى التحقيق قال امية انه موف لدى اجل
واما الاصابة الشئ على صفة وهو وجد والفى وهذا معنى افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم
ان تعلمه عليها البتة ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن هذا الا نادرا فقد يتعلق
من الافعال ما يستحيل نسبته اليه على سبيل التشبيه كقوله سلنى وليفعل وبحو ذلك
كما ان نقله قد يتعلق من الافعال قد صاد فؤاده وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح والله يتعلق احيانا
وصادف استقام وجد فى نصب المفعولين خلاف فالاخفش يذهب فيها الى ان الافعال الداخلة على الاسمية
التى مفعولها الحقيقى مصدر الجرد اليه مضافا الى الاول وكذا ان كان الثانى جامدا فالمحصل منه مصدر
فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك واذا وقعت بعدها الفعلية فى الذكر فهى ان تقدر قبلها
ليصير اسمية نحو حسبت تقول زيدا اى حسبته تقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر نسبه لمفعول
واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها تقل فيه ذلك
نحو ظننت وحسبت قال ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة اللحب المكرم اى لا تظنى شيئا
غير نزولك كذا قال الفراء وقد تقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعولها تقول لمن قال انى زيدا
قائما انا ايضا اظنه او اظنه هذا وكذا باقى افعال القلوب قال الاخفش لو جاز قيام لفظ
ذلك او هذا بمقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس قال الاخفش وغيره ان الضمير واسم
واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع ما قاله الفراء على ما ذكرنا ونقول ظننت
بذا اجملته موضع اظنك قال الله تعالى يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق
ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما فى قوله فلا تظنى غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية
لبيان ما هى عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى هى عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة عنه كذا الاعتقاد
قوله هى عنه حذف المضاف اى حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففى قولك علمت زيدا
قائما حكمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على المبتدأ الذى هو زيد صادر عن علم وفى ظننت زيدا قائما
عن ظن قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز
فيها الغاء اذا توسطت او تأخرت لا سيما على الجزائر بة كل ما يجلب فى باب اعطيت مثل زيد علمت قائم
ومنها انها تعلق بجوز الاستفهام والنفى واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتنى منطلقا ولبعضها معنى اخر ويتعدى بها الى واحد
فتطلق بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اجدت قوله واذا
ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعلم اذ حذف المفعول يجوز معها فى باب اعطيت يجوز
بلا قرينة دالة على تعيينها فيجوز فيها انسبا تقول فلان يعطى ويكسو اذا استفيد من مثله
فائدة من دون المفعول بخلاف مفعولى باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا فلا تقول علمت
ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الاغلب عن علم او ظن فلا فائدة مفيدة فى
المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل سمعه صادقا قال باعث كتاب
ام تابد سنة توى حبهم عارا على وتحسبى فهذا ايضا من هذا القبيل واما حذف احدهما

بدون الآخر فله شكل فى قلته مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل وسبب
العلة هنا ان المفعول به معها كاسم واحد اذ معنى ظننت زيدا قائما معناها المفعول به على الحقيقة كما تكرر ذكره فكان حذف
احدهما كان ان المفعول به معها كاسم واحد اذ معنى ظننت زيدا قائما معناها المفعول به على الحقيقة كما تكرر ذكره فكان حذف
احدهما كحذف اجزاء بعض الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول
الاول كما فى قوله لا يحسبن الابرار الخ قوله هو خيرا لهم واما حذف الثانى كما فى قوله لا تحسبن انا ظالما قد وسمنا الاعداء اى لا تحسبن اذلة على اعدائك الكذبا ومنها انه يجوز الالغاء والتعليق
بين التعليق والالغاء مع انه يجب ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق فى
تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق وله منع من عطف جملة اخرى
منصوبة المحل على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكر افاضل على ما قال ابن الخباز واما
الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد فى ظنى منطلق والجملة الملغى
عنها الفعل لما لا تقع مفردة وقعت الجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء
امر اختيارى اى جائز وقوعى والتعليق ضرورى وقيل الجملة الملغى عنها نحو زيد يقوم ظننت مبنية على
اليقين والشك عارض بخلاف المعلقة وليس بشئ لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون
الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم
فى ظنى ومنع الظرف كمنع الكلام الاول مبنيا على اليقين ويصح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلوب لان
عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمها يتغلب اللفظى المعنوى على ما اخترنا
فى عامل المبتدأ والخبر كما سرحنا فى حد الاعراب ذا فهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما
ومع ذلك قد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقى اى وجدت ملكا كالنجدة الادب وقوله ادجوا
وآمل ان تدنو مودتها واما خلوبنا منك تنوين واما جازذلك مع ضعفه لان القلوب ضعيفة اذ
ليس تأثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسببه لا يخفى
ذلك على الالغاء بل على التعليق وتقول اللام مقدرة حذفت حرفا وقال بعضهم ضمن المشتق
معنى بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك فى غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قولك ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اى على هذا الفعل الفعل عامل لا ملغى ولا معلقا ونقل الفتح فى نحو متى تظن
زيد ذاهب اعنى اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر ونوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك
ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وبهما قال وان
وذكر بان الرفع القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فاعلين اخال حتى يبال فاضع الخطب الوقح
وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومضمونها كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه كجاء بنى زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء
بخلاف ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء فبينهما تشابه التنافى واما توكيده بالضمير واسم الاشارة
والمراد بهما المصدر فاسهل اذ ليس ابعد بحيث فى المصدر نحو زيد احسبه او احسب ذاك قائم بمصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اجمعنى ظنك زيدا قائما وعلمك زيدا
قائم واما الالغاء فهى اجنبى مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظنى غالبا اى ظنى زيدا قائما غالبا اذ المصدر

لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مرّ ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مرّ في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظننا زيدا قائما في الصور التي يجوز الالغاء فيها واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح لما مرّ من قبح الفعل اللفظي واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنّك زيدا قائما اي ظن ظنا فمذهب من قال العامل المصدر دون المصدر كما تقدم في باب المصدر كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنّك قائم ومتى زيد قائم ظنّك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقامته مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتأخرا لان العامل وان تقدم هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنّك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا للغير كزيد قائم مفاعل ما قبل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلّقة اي مفقودة الزوج تقول كالمشي المعلق لوجود الزوج لفقد انزد لانه بان زوج لتجويزها وجوده فلم يقدر على التجويز فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزأين فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله وبحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلف فيها كما ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقولك لمن تعلم اي الحزبين احصى وعلمت ايّ جليس ومتى تخرج وفي معناه الاسم الضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لزوم الابتداء نحو علمت لزيد عندك او قد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولزم الاسماء وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا ما بقيت الجمل التي دخلتا على الصورة الجملية رعاية لاجل هذا الحرف وان كانت في تقدير المفرد واما دخوله لزوم الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا القائم فلمرور مع ملابسة اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها النافية المشابهة لان المكسورة اللام وحولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا يدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا انجرّت ان عن اللام فانما لا تعلق لامكان فتحها وجعلوها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر اذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تنزع عنها فهو اولى من نزع العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتأتين بتشديد ان المنابا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم لتاكيد الكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد الموكدة في علمت مع التحقيق فصار كقوله والنحر انك قائم اي والله والفعل الملغي هو قد يدخل على الفعلية نحو علمت عن تحرّ وعلمت ايتهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقحام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كما عرفتها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على البداء اي اي يوم يوم الجمعة ونصب على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عصيتني والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه خرق واذا صدّر المفعول الله بكلمة الاستفهام فالكوفيان لا يعملان فعل القلب على المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوّز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل اعلمت ابو من زيد وليس بمقبول لانا نقدم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو فايما ان المعنى علمت ما زيد قائما او ما هو

ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبرني وهو مفعول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كما تقدم قبل وابصرتها شاهد في حالة التعجيبة او عرفتها اخبرني عنها فكل يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد مرّ في بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله الآية وليس بمفعول كما يجيء على حرف خطاب ولا بد سواء اثبت بزلك المنصوب او لم يات بد من استفهام ظاهر ومقدر بيني للخبر المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ان لبثتم الا يوما ونحو والفجر وليال عشر هذا الذي ذكرت على ان اخر نحو اي ارايتك هذا الكلام لم كرمته وقولهم ان اخر تنبي كلام مستأنف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقولهم ان ارايتكم ان اتاكم وقولهم ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقولهم ارايت ان كان كذا كذا كرر للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الخبر المستخبر عنها كانه قال الخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حاله يسئل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عن هذا ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم وتلحق الكاف المؤكدة بحرف الخطاب في ارايتك بمعنى اخبرني لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم المفعول الى الفعلية عن شيء نحو الخطاب فاستغنى عن الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تعريف تاء الخطاب فيبقى التاء في الاحوال مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مجموعا وفاعل ارايتك التاء لان المقدر في نحو ويلك لان مفعوله يبقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء بل يجب الاسناد عن التاء الى الكاف ونحو ويلك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت ان اعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص من حصل منه القيام وربما كانت تعرف فعل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام مستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظة عليها لا فقط فانها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو القيام اي الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما اذا كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها كما انك قلت علمت زيدا الذي قام وهو بين الاستفهام من غيره فاي لكونه مبهما نحو قوله في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم نحو علمت زيدا ايهم قام بمعنى ان الاستفهام المتكلم بها للزوم النافي في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت العدم على ايهم قام بمعنى ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى احد هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة ملوكان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتفاء القيام البتة لان ايهم قام استفهام عن شكوك فيه وانتصاب القيام الى معين ربما يعرف انكار بانه زيدا وغيره فيكون الشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم تلك النسبة وهو باطل فضلا عن ان يعرف بمقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والغرض عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو انتساب القيام الى اي شخص هو وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد واعلم بفرض واعلم بفرض ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكتفي لارداع المخاطب بمهم مبهم الشيء على المخاطب مع معرفته كما يكتفي لارداع الى التصريح به كقولك مع

وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلم بهذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم اذا بعد
فعل القلب نحو علمت ازيد قائم ام هل زيد قائم والمنكر فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد
او عدم انتسابه كما كان المنكر فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل او هذا
المعنى او الى ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت
هل قام زيد ام عمرو وجوابهما لا او نعم والمنكر فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين
او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك على هذا الذي ذكرنا فيه فيستفهم عند وقوع احد الامرين
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم
الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام
بام وباسماء الاستفهام هي المنفي اليه الحكم في الاستفهام نحو علمت ازيد قائم ام عمرو وعلمت
احدهما بعقبه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابا ما زيد قائم لا عمرو
او عمرو لا زيد قائم لا يقال في جواب هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم
يتعلق بتلك النسبة او نفيها وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة
والجواب عما قالوا انا لا نم ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون
استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قائم ولو سلمنا
ذلك قلنا نعم ان لا في الجواب متضمن ان لا ايضا بمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بل زيد قائم
وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو الفتح لمتعلق العلم
ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا بقيد
الاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجح فيه لاحد الجانبين على الاخر لتبين المشكوك
فيه نحو شككت ازيد قائم في الدار ام عمرو بيت او تردد اقوم او اقعد كما ترد بعد
كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب العلم كفكرت
وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس المحضة كلمست وابصرت ونظرت
واستمعت وشممت وذقت تقول لفكرت ازيد ماسي ام عمرو وقد يغير الدال على التفكر كقوله
تعالى يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب الاساء ما يزرون
اي مفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة يخاسس انفسها ايمانسق صاحبه كاسس
المنون اي مفكرا ايمانسق صاحبه كماسس المنون ولم يسمع هل مثل ذلك في الظن الذي هو لترجح
احد المجوزين على الاخر ويجوز بون تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقبلت
ايهم في البيت وقد مضى ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قائم واستفهمت
اقائم زيد ان ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن
السوال معنى القول فيجري به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من يدل
الفريقين في مفعول الجملة مع الفعل المعلق في موضع النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب
بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو واي شككت
في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا او لما
لتضمنه ما تقيضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل

هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فبكم تلك
الجملة اما في مقام الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثالث وصدر نحو علمت زيدا ابو من
هو وكذا قولهم ما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعول كدريته الخ وان كان بمعنى
اعلم او في مقام الثالث نحو اعلمك زيدا ابو من هو والمراد الثالث اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا
انه يطلب العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لا تم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه
معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولهم انظر اليه اقائم هو ام قاعد اي تعرف هذا
الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد ابو
من قعد ونحو اعلم زيدا ابو من هو لان النظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان
زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم مستعملا
بالوضع تعطيه من المعاني على ما اقتضاه وضعه لم يجز بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الثاني له
بسبب تضمنه معنى التعرف نحو استحنت زيدا هل هو كريم ان تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا اشكل هو
في الدار اي تعرفت كونه في الدار ببصاره وكذا قولهم تسالونك عن الساعة ايان مرساها اي تعرفون
وقتا رسائها بسوالك عنها زيدا كما قلنا في المفعول المطلق في عرفت الله ان الكاف في معنى المصدر الذي
والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم
او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت كذا ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب
بدلا من الدال وكذا نحو عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل من زيدا بدل اشتمال وقد اوجب الاخفش ان زيدا
لظننت اخو قائم قال والمانع يجر لظننت اخاه قائما لان اللام لا بد ان تقع على ما فيه الخبر كما يجيء
في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخي كانك قلت لظننت لاخي قائم واما الالغاء والتعليق في العلم
وما يجري مجراه من الفعول الخبر بر فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالسواء
كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيدا علمك قائم
وزيد قائم اعلمك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائم وزيدا علم قائم
قال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع الفعلين والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ المغني
ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه فاذا بنيته للمفعول جاز والذي
اراه انه لا مانع من الالغاء والتعليق سواء بني الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر
لو انصبت فعلمت زيدا علمك قائم او علمت فعلم اعلمك لزيد قائم فحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة
لانه لا بد في اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله
لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعلمته
في الفاعل والغيه عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعلمته في الفاعل وعلمته عن المفعول وايضا المعمل
معنى التمرة اي التصير واللغي او المعلق اصل فاللغي غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا
يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالجزء لمفعول اعطيت فوله وضعا الذي يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة ثبت لمعنى احسب وفي الجملة
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين فيجري المعنى نحو علمتني قائما وقال الله تعالى انني
اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله وراينا مك تقول كذا

وقد يجري مجراها راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على واجد لانها ضدّاه
في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول
متاثرا منه واصل المؤثر ان يكون متقدما والمتاثر متاخرا فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا
وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم تقولوا مرتبتي ولا مرتبك ولا مرتبنا وان تخالفا لفظا ندر الاكثر
منهم ثم قالوا ضرب زيد نفسه وصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانهما غيران لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه يظهران متغايران في الظاهر واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فان انفكاكهما
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا بد والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما واما ان كان احدهما
متصلا والاخر منفصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المتصل بعد الا او مقدما
او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانا تقبل انا وانا واياك فاضرب وما مررت الا انت واما اذا كان الفاعل
او المفعول متحدين بعض واحدها ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد ظن قائما او وطنه زيدا قائما
لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة واذا كان المضمر منفصلا جاز مطلقا
وقد تقدم جميع ذلك تعلقه في المنصوب على شريطة التفسير بهذا ما ذكره المص من خواص افعال
القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة لها اي نحو علمت ان زيدا
قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعوليها في الحقيقة على ما تقدم هو جزء المصدوب
مضافا الى البدل وان المفتوحة موضوعة لمع الفعل فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة
فمعناها نسبة المفعول واحد وهو مفعولها الحقيقي وكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يتعدى بنفسه لمفعول
واحد ينصاصر بها كحسبت وظننت وخلت لانها لا تبطل في ظاهر الاستعمال الا مبتدا وخبرا
سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما ثم حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود المجزين
المنصوبين هو المتمرح به في الجزاين المصدرين بان بهذا مذهب سيبويه اعني اذا دخل مع اسمها
وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والا خفش يجعل ان مع حزائها في مقام المفعول
الاول وبقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك
كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذا لم يسد منه شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان
مع جزائها سادة مسد اسمين بنا مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزائها
في تقدير مرد في جميع المواضع كما مر في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين
في علمت زيدا قائما سادان مسدا مع اسمها وخبرها ضميران فايدتهما اذا هما بتقدير المصدر ان الله
مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر بهذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال
القلوب فيما ينصب حتى في الجملة بتقدير المصدر فهو من الافعال الناصبة لحتى في الجملة كما بين بتقدير
المفرد فهو صبر وما اردفها من جعل ودع غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ وكان واصل الباب صير
ومفعولا في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ قولك صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كقولك اخرجت
زيدا النهر من خرج زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذف فيهما معا بلا قرينة وجواز معا كحال مفعولي
علمت بقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انما جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يجعل عن نفسه
شيئا شيئا في الاغلب فلا فايدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد

احد المفعولين الا قليلا لان مفعوليها هو المفعول بصير كما ان مفعوليها فاعل صار وكان القياس بناء
على ان المفعولين وتقدير المصدر جواز تقديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا
وخبرا لصار فانها لا يصدران اذ من بهما كما ذكرنا في اول هذا الكتاب واما الفاعل صير ومرادفاتها
وتعليقها فلم يات كما اتى في افعال القلوب لوجود ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي
اذ هي افعال باطلة بحالها فالتصيير فانه يظهر اثره في ادخاله كجعله غنيا فيوامر ظاهر المعنى اذ من
احوال الشيء بعد اذ لم يكن ومرادفات صير وتخرج من هذا الباب ولذلك اذا لم يكن بمعنى الكون
وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك بعض خلى وتخذ واتخذ
بمعنى اخذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجوز الا لمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان
بعد اذ لم يكن ومعنى كان جعله كائنا فجعل من الغرة معنى تقلب غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعول بزيد وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بعض صير كقولك ترك مثل عبدا وكن
ذلك والبه ذهب الاندلسي فيكون مثله مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثله ومن اغرب من
ضرب الحائم والدين ويجوز ان يقال معنى ضرب مثله اي بين فهو متعد لواحد والمنصوب بعده عطف
بيان وابن درستويه يلحق اعاد بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادر ته صريعا واذا كان الله
نكرة جاز جعله حالا ويكون عاد بمعنى خلقه وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك عاد بزيد جوز السماع
فالحاق عاد بصير هو الظاهر وما انتصب بعد الخبر من غير افعال القلوب وعمرادفاتها صفة مبينة
بعين نحو سمعتك تقول كذا او مفعول مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تقدير الجملة بان نحو سمعتك
تنطق بكذا او ينكلم وانا لا اراي منعا من نحو سمعتك يشي لجواز سمعت انك يشي اتفاقا فاقال سمعت الناس
يتحدثون عيشا فعلم لصيد او يحدثون لا ينصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل
على المبتداء والخبر القول ومما يقرف منه والاصل في استعمالها ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى
ذكره قبل نحو علمت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو قولك الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة
الواقعة بعد القول في هذا الكلام ملتفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية والذي
يقع بعد نحو قولك غدا زيد قائم او قل زيدا ما قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر
وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ الملتفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل
مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وفي عكسها موقع الفاعل الذي لا يكثر الا مفردا نحو قيل زيد قائم
اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يعين اللفظ بشرط وفاء اللفظ المعاد
اليه بالمعنى المفهوم من الاصلي لانه ربما يتصرف اما اللفظ المنقول بعينه من بعض القبائل فيجوز تعيين اللفظ
في كلام من لا يتصرف عليه ذلك ايضا كالباري تع وكذا غير من يتصرف عليه ذلك لكن مع تعيين اللفظ بشرط
ان لا يحمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجزاء ملتفظ بها في هذه الجملة مجراها صلها اي الحكية بالفعل
فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترك الكتاب الفعل يتصرف به
على الام المحكية الا لسن مالك العربي وتقول قال زيدا قائما وقلت لعمرو واما نجعله حكاية للفظ الحكي
ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو يحتمل بالمعنى الاول اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا وعمرو الفه
غايبان ومنه قوله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا
وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول مما لم تقاسموا المتبينة بالياء والنون وهذه الجملة المحكية

منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما هو اللص كما تقدم في باب اعلم وارى والدليل
عليه اضافة اسم الفاعل اليه في نحو انا قائل زيد قايم واطلق ذلك على تلك الجملة انها مقولة
وكلاهما على منا المعول لم يرد على ما ذكرنا في الموضع الثاني اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا
بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قايم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول
على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مفردا يامض الجملة لفظا ومعنى نحو ذلك ان يجعل مكان ذلك
المفرد جملة ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثله قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت
زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد
لاغير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ومعنى ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو
زيد لفظ او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظا فينصب هذا الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ الحكي حتى
يرادفها وليست ايضا جملا مفيدة لفظها اعتقادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يرادفها وصلها وربما يعبر منها
نحو يعبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته وربما يراد به
نحو قال فلان زيدا اكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فمثل يراعى او لا ذكرناه في باب العلم وخامسها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به
جملة كقولهم سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا اقبلت قلت دثاثة اي هي دثاثة كقولهم
تمرة والله سلام ما قال سلام يجوز ان يكون سلام المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال قال فلان يقرئك
السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب في قال اسلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز
ان يكون من القسم من الحمة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف وفي اي سلمنا سلاما
فيكون الجواب بالمرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال فمجيوا باحسن منها فذلك الدلالة
الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب الابتداء ويلحق عند الكوفيين بالقول
في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته واخبرته زيد قايم قالتيادوا بالوحيل عذا وفي تراجم
نفسي وعند البصريين القول بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بمعتبر في الكتاب
فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا وبقولهم الوحيل عذا وكلا القولين قريب وتقول ناديته
سلام كما تقول قلت سلام والتاويل في ذلك التاويل وقد يحذف في الحكي بعد القول لقيام القرينة
كما يقال من قال زيد قايم فتقول انا فلت كما يحذف القول ويبقى الحكي كما في قوله حاق عذق
هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجري القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك
الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسالة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب
المفعولين وليس معنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض النحويين قال المبرد والاخفش لو كان
بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيد قايما فتجيبه علمه قايما بالسيف فهو
ادن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا ويجاز الحاق في العمل بالظن مطلقا لغة سليم ولكن العرب
لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاخفش منهم من يشترط الخطاب دون
المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو اقول زيد عمرا قايما على ما قال ابن
جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط لعدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قايما او بفصل نحو

لظرف نحو اقول امك تقول زيدا قايما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله احبها لا تقول
بخلوني لم ابيك ام مضاهيا فان تقدم بعض الشرايط يفيد والاكثر يرجع الى الحكاية وبحد
عندهم الحكاية اتفاع استفاد الشروط قوله وبعضها معنى اخذ لكلها فان حسبت بمعنى ظننت
وهو الذي في شعره شعرة وخلت اي لمحت ذا خال اي خيلاء ورعت بداي كفكف وهذه الثلثة
بهذا المعنى يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت وحدوت نحو حسبت فيذكر انما اذا تعدت وحدوت وعلمت
الى مفعولين فيها بمعنى حسبت وعرفت ايضا الاان الصاب والمر في مفعول الجملة ونصب المفعولين
وعدم نفيها يدلان على استعمال عرفت وحسبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا يقتضيان المفعولين
قوله الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح واسى واضحى وظل
وبات واقى وعاد وغدا وراح وما زال وما برح وما فتى وما انفك وما دام وليس وقد جاء ما حاذ
حاجتك وقد ثبت كونها حرفية يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فرق الاول ونصب الثاني
مثل كان زيد قايما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كما لا يتم ما لم يرفوع مع المنصوب بخلاف
الافعال التامة فانها تتم كلا منها بالمرفوع دون المنصوب وانما سميت ناقصة لانها تدل على الزمان
دون الحدث بخلاف سائر الافعال لان كان في نحو كان زيد قايما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل
على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله منه او لا بلفظ دال على حصول ما عين له بان ذلك
الحاصل كما انك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام والقايد في ايراد مطلق الحصول اولا ثم
تخصيصه كالفايدة في ضم الثاني قبل ضم الثالث على ما مر في بابه مع فايدة اخرى هنا وهي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا عام زيد لم يحصل بها من الفايدة ان ما كان
على حصول الحدث مطلق تقييده في خبر وخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في
الكون دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما
سائر الافعال الناقصة نحو صار فالدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال ومثله
اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الا
دلالتها على حدث معين لا يدل على الخبر في غاية الظهور فكيف يكون خبرها ناقصة بالمعنى الذي قاله
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقتصر الصفة فتقول على صفة غير مصدره فان زيدا
في ضرب زيدا يتصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على
صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قايما اذن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون
اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا اذن زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول
بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثنيته عليها قوله كان وصار الى اخرهما لم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وكان نحو هن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والفاعل
انما غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم المتعة بدنانيرات اي
تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر
ونحو ذلك وقوله زيد على عود الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي في زيد من مواد فانه صار الى وزن جعفر
وحال وحار وزاد كان كلها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانها كانا في الاصل بمعنى
انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان يستعمل تامة فتقوي الى ما هو الآن مصدر بخبر بها

مالى ان عوديت نحو صار الى النفى ثم ضمن كلما معنى كان بعد وان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل
واستقل اليه فذلك الفعل يصير كاينا بعد وان لم يكن وذلك لان المصدر هو الكاين بعد اذ لم يكن وفاعلها
حين كانت تامة هو الذى يقع منه الذهاب الراجع والمستقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
قال فصرنا الى الحسنى ورق كلانا عود ناهضت فولت معتبات اذ لال وقال ابو نصر انى لا محالة حيث صار
القوم صايرا اى كان انتقالى القوم منتظما قال الله تع فلن ان لن يحور بلى ان ربه كان به بصيرا فالتامة ان يلبث اللفظة عن
والى ظاهر او مقدر بناء على ان الرجوع والانتقال من الامور المقصودة لذاتهم من دون المستقبل عند والمستقبل
والمستقبل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال صار وما سايرها الا ترى ان انتقال لا يلبث به مع انه يحتمل تحول
وكذا زيد على ما زال لمن مر دفانها ما فاد وما افتاء وما دنى وما دام من دام يدوم اى يبرح واصل ما زال ما برح
وما فتى وما انفك وما افتاء ان تكون تامة بمعنى انفصل فتعدى بمن الى ما هو الاكثر مصدر خبرها
فيقال فى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكونها جعلت بمعنى كان دايما فنصبت الخبر بنصب
كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل الشخص عن فعل كان فاعل له دايما وكذا اصل برح وزاد ان يكون تامة
بمعنى زال عن مكانه فيتعدى بالباء بنفسها وبمن نحو برحت بالبكر واصل وفى فقر فكان الاصل ان
يعدى بنحو ما فى وعد زيد فى القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل
ولا يتصرف فيه يكون فاعله دايما وانما افاد دخول النفى على النفى ودوام الثبوت لان نفى النفى اثبات
واذا قصدت نفى الشئ بزمان وجيء بعد ذلك الشئ مجمع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قصدت
اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كخى فى صدق هذا
القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك ما ضربت فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع
اجزاء الزمن الماضى وذلك لان نفى الشئ وان كان نفى الماهية من حيث هى هى لكن الماهية لا توجد
الا فى ضمن الافراد فنفيها يستلزم نفى جميع الافراد وان كان نفى الشئ لا يفيد الا نفى واحد فى ضمن
الشئ كما ان اثبات الشئ يفيد اثبات واحد فى ضمن الشئ فاذا قلت ما ضربت احدا فقد نفيت ضرب
كل واحد من افراد الانسان لان نفى الطبيعة يستلزم نفى جميع افرادها وان كان نفى الواحد لا يستلزم نفى
الجميع فاذا قلت ما ضربت زيدا فقد نفيت ضربه فقط وان قلت ما ضربت احدا فقد نفيت ضرب كل واحد
من افراد الانسان فظهر ان نفى الشئ بزمان يستلزم نفى جميع افراد ذلك الزمان بخلاف اثبات الشئ بزمان
فانه لا يستلزم اثبات جميع افراد ذلك الزمان وهذا ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى دلايل الاعجاز
وقال ابو حيان فى شرح التسهيل ان نفى الفعل المقيد بزمان واحد فى طرفى
نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مقيدا بوقوعه اى وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان
المخصوص لم يكن نافيا قضية ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يفيد الاثبات به غير الجزء الذى
يقيد به النفى فلا يصدق النفى فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد والى انتفى الاستغراق
اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكلية التى تقدمت الاشارة اليهما فتبين بهذا ان النهى يفيد الكل كما ذهب اليه
الاكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دايما كما ان نفى الاثبات يكون دايما
ونفى النفى يلزم منه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دايم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مقيدا
للنفى داخلة عليه حرف النفى بعض كان دايما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل ولا فارق
ضاربا ولا يقال ما زلت امير ولا ما زال امير ولا ما زال الناقص واذى مضارعة ما يزال
كخاف يخاف فاما لا يزول فقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من الباب فاما ان وقد حكى
سيبويه ما هو الخطاء فى بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلها زول وكود فنقلوا كسرة
كسرة الواو وفيها الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل فى المبنى للمفعول فى نحو قيل وبوخل فى القياس والاكثر
ما زال وما كاد وقرب يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النفى تامة نحو ما برح من موضعه قال الله تعالى
لن ابرح الارض ويعدى فى امره وما انفك عن هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتى وفتاء فلا يستعملان
الا ناقصين قال سيبويه بيان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اى

ايجاز لتسمعه ونقض ابن مالك بما اخوات اصبح غدا وراح فعالها لا يكونان الا تامين وان جاء بعد
مرفوعهما منصوب فمن حال كقولك غدا طاريا بعارض الرمح ما فيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى فى الفلاة
كقوله تع ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو مجيئه بالعشى والى الليل نحو راح الى اهله
فلا ريب فى تمامها واما نحو قولك يروح ويغدو دائما يتكلمان فان كانا بمعنى يدخلان فى الرواح والغداة
فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكونان فى الغداة والرواح فهما ناقصان فلو منع
اذن من كونهما ناقصين ومن الحكم جاء فى ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك واستنهامية
وانت الضمير الراجع اليه لكون الخبر عند ذلك الضمين معنى نحو كما فى من كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت واحدها واول من قال ذلك الكلوان ح والوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا
من على رضه ومنها نقد فى قول الاعرابى ارهف شفرته حتى تصير نكاته حربا اى صارت قال الاندلسى
لا يتجاوز زيد بن اعغ جاء وقعد الموضع الذى استقلها فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال المص
واحار الاولى طرد جاء فى مثل جاء البرقفين نيزو قيل يوجد حال وليس شئ لانه لا يراد ان البر
جاء فى حال كونه قفيزين ولو بمعنى له قال واما قعد فلا يطرد وان سلمنا بالطرد فانما يطرد فى مثل
الموضع الذى استعمل قيدا ولو بمعنى قول الاعرابى فلا تقل قعد كاينا بمعنى صار بل يقال قعد كانه
سلطان لكونه مثل قعد كاينا حربة تولد يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك
كما فرضنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قولك فرح الاول ونصبك انى تحمة
من نونها اسمالها اولى من تسمية فاعلها ان الفاعل كما ذكرنا فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى
الاسم كما لا يسمى منصوبها الشبيه بالمفعول مفعولا لما عهد ومن ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى
عن المفعول قولك قم فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وبمعنى صار وتكون
فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزيدة وصار للانتقال واصبح واضحى لاقتران
مضمون الجملة بازمانها او بمعنى صار وتكون تامة وقال وبات لاقترانه ومضمون الجملة تولدهما او بمعنى صار
وما زال وما برح وما فتئ وما انفك للاستمرار وخبرها للفاعل ما قبل وبلزمها النفى او ما
لوقت امر عدة ثبوت وحصولها للفاعل ومن ثم احتياج الى كلام لانه طرف ولا بين انتهى ومضمون
الجملة حال وقيل مطلقا ش شرع يذكر معانى هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تامة
او زيدا فان كان ناقصة فمعنى احد هما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان يدخل عليه بعضه
الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبال فكان للماضى ويكون للحال والاستقبال
ويكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون فى جميع الزمان الماضى
وشبهه وقولهم وكان اسمها بمعناها وذهل ان الاستمرار مستفاد من خبرها وهو يكون
الله سميعا بصيرا لا يمنع انه يجوز كان زيدا نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت
كان زيد صايما لم تستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كمى ويكون للاستمرار ايضا فقولك
المصر دايما او منقطعا رد على هذا القائل يعنى ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة
والمعنى الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بنتها فقر والبطن كانتا
قطا للزرد فكانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يكون فى كان الناقصة على اى معنى
كانت من معنييها ضمير الشان المقدر افتتح المبتداء والخبر بعده منصوب بالمحلى خبرا كان وقال بعضهم

ويجوز الا يحذف فاعلها غالبا حذف
خبر لبس وان يكون الفاعل
مضمونها مضافا
الى الاسم
مع

المضي فيها شان تامة فاعلمها ذلك الفقير اي وقعت القصة ثم شرعت القصة بالجملة والاول اولى لانه
لم يثبت في كلام العرب ضرب شان الابتداء في الحال نحو قول بعضهم لاحول ولا قوة الا بالله
مفعول ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرد به على ابن
الناظم ايضا تامة في المتن وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب للمفعول
واحد وعلم الناصب للمفعولين منهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجئ بمعنى فعل وعزل قوله وزايدة
ان كان يزاد وغير مفيد لشئ الا محض التاكيد وبهذا سمي زيادة الكلمة في كلام العرب
كقوله سراة بنيها وبكرنا على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله ثم من كان في المهد
صبيا انما زايدة غير مفيدة للماضي والا فابنا المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة
بنت الخرشب الكملة من غير ان يوجد كان مسلم وكذا قول الفرزدق في لجة عمرت باك بحورها في
الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كانت على الزمن الماضي ولم يعمل كان احسن زيدا وكذا قولهم
ان من افضلهم كان زيد اعند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم كان وان خبرها ومن افضلهم
خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زايدة نظر لما ذكرنا
ان الزايد من الكلام عندهم لا يفيد الا محض التاكيد قال ولم ان يقال سميت زايدة بمعنى انها لعدم عملها
واما جاز ان لا تعمل مع انها غير زايدة لانها كانت تعمل لولا لانها على الحدوث المطلق الذي كان
المفيد في الخبر يغني عنه لا لولا لانها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والفضول لما يدل
عليه من الحدوث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع عن الحدوث المطلق لاغناء الخبر
عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظروف الا على الزمان فقط
فلم اجاز وقوعه موقعها لا يقع غيره فيه حتى الظروف التي يتسع فيها يقع بين
ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور كما على ان المنسوبة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل
مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو
يوهم اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقولنا بذلك من تلك الفضول من براء معناه براي باب المصدر بمعنى اسم
الفاعل ومذهب ابي علي ان لا فاعل لها على ما احررناه قبل هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار
قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا في ليس بزايد كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها
اهل لنا خبرها اي خبران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زايدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاولى
اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة للزمان اعني غير العاملة لا يقعان
اولا لان الدلالة تكون بالملازم والاصول والمجردة للزمان كان الزايدة فلا يليق بها المصدر ويقعان
في الحشو كثيرا وفي الاخير على رأي نحو لو كنت حمر الحطب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لفظها
وفي اجاز ابو العباء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها
عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعلى قوله وصار الان تنقل بها معناها اذا كانت تامة كما تقدم
ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى
يصير يكون بعد ان لم يكن وامسى واصبح واضحى لا قران مضمون الجملة بزمانها هذه الثلاثة
ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الانتقال التي يكون عليها
تركيب الفعل اعني الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل

الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا
الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته
فمعنى اصبح زيد امير ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى بصبح قايما ان قيامه مقترن
بالصبح في الحال او الاستقبال وكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله واسمينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح
والمساء ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كما مر على الزمان فيه وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى
بعد ما التعجب كما كان في لفظي وبها ما اصبح ابردها وما امسى اذخاها وردها ابو عمرو قال السيرافي انه
ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش كان كل منهما مجردا عن
الحدث للزمان اعني الصبح او المساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات
الخ يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع
النهار مستمرا قالوه ويقترن ايضا بزمان الخبر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والحال والاستقبال
وتعريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال او دام
والعبارة عليه وقولهم مات زيد ميتا اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو موت زيد بجميع
الليل والزمن الماضي ومصدره البيوتة وبعضهم عد بيت وبان كباع وبيع وهان يهان ويجئ تامة بمعنى
اقام ليلا وبزنة سواء نام او لم ينم وفي كل مما ليلة البيت سرويت وقد جاء ظل نادرا فقد بمعنى صار
مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال الاسود فاما يجئ بات بمعنى صار فقيل بظن
قال الانباري جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات بيد قال لان النوم قد يكون في النهار قال ويحتمل
ان يقال انما اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل الى قوله وما زال الخ فذكرنا
ان معنى ما زال واخواتها كان دائما فقولك ما زال زيد امير اي استمرار الامارة زيد وذلك يوجد
قبلها واستهل لها وهو وقت البلوغ الذي يكون قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله وبان بها النفي
ان كانت ماضية فيما ولم وبلن في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين
وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جيبي ولا اس وذلك
لتركيب حرف النفي منها لافادة الاثبات وقوله فلن ولا يجئ بهما زالت عزيزة شاذ وليس بمحذوف
فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تاويل وابيح بهما لا زالت لان حذفها لم يسمع الا
مضارعا نائبا او عاملا جازما حذفا لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا يكون ناقصة الا معها فلا لبس لعدم جوازها
بها لك حتى يكون ثم خبر فيحذف فمنها كثيرا في جواب القسم كقولهم وقوله تزال بجيل مبرمان اعبد بها
لها ما شئ بها عاجفة جمل لان حذف حرف النفي وجواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله
اي لا افوم تكيفا وتكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث النفي لا يقبل اداة الاستثناء بها
لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بايه وخبر ليس بفضلة فلا
يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان
وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجيئ فيها قولنا بالزاي اذا قصدت الاثبات وقد سمع ذكر فيها ايضا
وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلو يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر حالا الا بضاع فصد الا
كما مر في بايه وقد خطئ ذا الرمة في قوله خرجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او ترمي بها بلدا قفرا
بان سمكنا مة اي ما يفارقه وطيها ومناخة حال وقع الخسف منفيا مناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ

عليها كقوله نحبة بينهم ضرب وجيع وترمي عطف على تناخة نحو قوله وقليل بني قصة
خبرها على الحسف اي معه وتناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما ينفك
احدهما ان المفرغ فلا تاتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل
قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان
العامل في الحال على الحسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ فلما يات في المثبت كما ذكرنا والثاني
ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن
يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء
قوله وما دام لتوقيت الخ اي لتوقيت فعل عدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك
اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت بجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام الى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير
اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتياج اي ومن اجل كونه توقيتا لشيء يكون ظرفا
لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره
من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام
قيام زيد قوله وليس له في مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا مقول ليس
خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى في المستقبل وجمهور النحاة
على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس لم يقيد بزمان فحمل على
الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في
باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركيبهم قلب ياءها
الفا كما هو القياس في هاب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف
في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان
مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته
اخواته في عدم التصرف قالوا واما الحاق الضمير به في لست وسيما فلتشبيهه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى
ما كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير في هاء هاء يا هاؤم هاتي هاتيا هاتين مع كونه اسم فعل تشبيها
بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها وهي لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكر
في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز
وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه
وهو ليس ذكر ابن يعيش ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات
من كان الى راح كلها ليس في اوله مما ذكره المص ومما يذكره ومن الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات
وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون
غير الفراء ودافعهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها
بمعنى الاثبات فهي كجزائها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاء حذفها لفظا ومعنى والفصل
بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام
مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت

هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا
في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا النفي بها الافعال المذكورة لم يجز
توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية
من ذلك لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا
الى عدم تصرفها وشابهاتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليس ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بلا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك واستدل
المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع
العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا ان اضرب ولم اضرب ولا منع ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس
فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة
على مبتدا واجب الحذف لما ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط
ولا على مبتدا عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدا يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا تغير
كقولهم الطعن نظارا او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعراضية كقوله فانت طالق والطلاق الية
او يلزم الابتداء لكونه بعد اما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتداء
ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه
الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له
حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى
اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر
كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية
يناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر خبرها يدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول
في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض
وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد مثل ضرب غلامه
كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو يناقض واما
قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا في ان زيدا ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض
وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار كفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي
في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون
قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكرتني وان اختلفا الطلبان بان
يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع الطلبان مختلفان على مصدر
الخبر في حالة واحدة وهو محال واما اذا كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد
يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى
الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية
عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة التي تليها بلا فصل
معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال

ادا لم يكن مصدرة عما النفي فلا تقول ابن ما كان زيد ولا متى ما ار الد زيد لوجوب تصدرها النفي ويجوز متى ما
يزل بها واي وقت لم يكن سماحك ومنع المخوف لي والشقي في ذلك في ليس نحو ابن ليس زيد والاولى
لمن يجوز الجواز فان منشاء ذلك بناءه على منع ما تقدم خبر ليس عليه فهو من الكلام عليه وان منشاء الدائه
الى الحق من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة والغرض
ذلك في غير المستقبل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم تقول اذا كان الخبر المفرد مشتملا
على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين
يكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت واين كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم
عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا اذا دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد
وقائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخير عن الخبر اذا كان نفي الخبر ضمير في الاسم
نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم اذ مع صلتها نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك
قايم اذ لولا تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير ان اخبار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر عن
كان واسمه معا ان دخلت الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مقدرا
بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل هو من الكلام عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير
واما همزة الاستفهام وما النفي اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل
الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد ويجوز تقديمه عليها ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم
اذا تاخر عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد
وجهه تفصلت بين الفاعل ومعموله الذي هو كالجزء منه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح
اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو صار زيد عمرا واذا المنصوب ليس كذلك اما اذا كان منصوبه ظرفا
فانه يجوز بلا قبح نحو صار بكما كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف متسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر
اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بليس وكان وحواشيها
وبين المرفوع بها من معمولي الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون
الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معمول من الاجنبيات الا بالظرف وان كان
العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصل بغير الظرف ايضا نحو عمرا وكان زيدا ضاربا
واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيد عمرا وضاربا وفرق بعض البصريين
من الخبر العامل اذا انفصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا
عمرا ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيد اعمرا وضاربا واما اوهم خلاف ذلك فقد قيد البصريون ضمير الشان
اسما كان واخواته نحو كان زيد الحمى ياخذا وكان زيدا ياخذ الحمى قال فاخذ هذا جوابا جوابين
بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه عبر في هذا الباب عن النكرة المحضة
اذا حصلت الفايدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفايدة على ما ذكرنا في باب المبتداء فما دام فيه
فضله حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان شفاء غير مهراق كذا انشد سيبويه
وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان عمرة عن النكرة ولم يجوز ذلك في المبتداء والخبر للالتباس لانهما
امران بالخبر ايهما هناك واختلفا فيهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه حكى عن يونس ان زيدا هو الخبر وقال الزجاجي
وغيره لا يخبر عنها عن نكرة بمعرفة الا في ضرورة نحو قوله بكفي من زجاجها عسل وماء فمن نصب زجاجا وقال ولا يكب

ولا يكب موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يكب
موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان فكان كما في الرواية الاخرى ولا خلاف
عندي بحمد الله في ذلك ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا لانهم قالوا ان ان اولى
بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى ما كان جحتهم الا ان قالوا مع كونها معرفة جعلت اسمها لتضمنها
انه لا يوصف كالضمير وانما جازهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عموم اللبس في باب كان واورد سيبويه
للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قول اسكن ان كان ابن المراغة اذ نجا تميما بحر فالشام فاشتد
وقوله فانك لا تبالي بعد حول الظبي كان امكم حمار وقوله الا من مبلغ حسان عني الهتي كان
سحاب ام جنون ورد علينا المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان
همزة الاستفهام في اظبي واطبي واسكن اذ دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارقته
ذلك المرفوع بضمير تفسير ذلك الفاعل اولي واسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها حد
المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان
محذوفا وجوبا لاجل التفسير فكانه معدوم وايضا فان استواء ما ولي ما هما قد لا يكون في همزة الشرط
كما يجيء في باب العطف وهذا نحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع اذا يضر افعه
بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لا دعة للفعل نحو ايا مرء هلك وفي قوله حاصة اظبي كان امكم حمار
الاولى ان يرفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لما لا يدخل همزة التسوية
الا على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم
بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل قولهم مستاء نحو ضربت رجلا وهو راكب لو كان
نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة معرفة بدليل وقوعه مستاء نحو ضربت رجلا
مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ما رجل ضربته ام امراة كما مر في حد
المعرفة والنكرة ان الضمير للضمير في الابيات الثلاث غير مختصة فالضمير اذن نكرة واعلم ان ليس من
بين اخواتها يختص بكثرة مجيء اسمها نكرة لا فيما من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا نحو قوله اعا جري الفتى
ليس الجمل اي ليس الجمل جبانا او قيل بل يحمل على لا فصارت حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متفقة
الا ليس ومادام وانفصاريفها ما دام ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا تامين لانهما بمنزلة
حرف النفي وهي لا يدخل على المفرد وقد يحذف لام لكن للجزم تشبيها لنونها بالواو وتحذف مع انه قد
حذف قبل حرفها الجزم وذلك لكثرة استعمالها قال الله تعالى لم يكن معيني انفكة كما حذفت كسرة لم ابال
فقيل لم ابل بعد ما حذفت منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا الاقي نون يكن الجزم ولم تكن
بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا بالتحريك وخرجوا بها عن شبه حروف المد واجاز يونس
الحذف مع ذلك انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال البرقي وهذا
شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحق وسمي ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فتقدير كان في الدار زيد اي كان مستقر في الدار زيد
فالظرف مستقر به ثم حذف الجار كما يقال للمحصول للمحصول عليه ولم يستحق تقديم الظرف الا فوه وهو كما
ظاهر الا اذا كان فضلة فلا يقدم نحو كان زيد بجانبك اعندك واما قولهم ولم يكن له كفوا احد فانما قدم الكفو فيه
لانه معتمدة الفايدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى وعبر
للفوا صل لفظا

قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي اراه ان عسى ليس
من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تم وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله
فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يكون معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام
الجرولي والحاصل ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فتوكل عسى الله ان يشفي مريضي اي اني اتوكل
على ربه سبحانه وذلك لان عسى ليس متضمنا للوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه مطلقا
سواء دنى حصوله عن قرب او بعد ومن ثم يقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى الله ان يشفع
لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم الحصول
مراد فائدة من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج اشرع في الخروج
وليس باقل اخذ ولا يقال اخذ الخروج قرب وزنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب
قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على بعد فعلى هذا افعل من افعال
المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الاكاد ومراد فائدة وقول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا اي
اخذا فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو يميز عن نسبة فيكون فاعله
للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو
حصولا او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء غير مع بل ان رجاء دنو الخبر على اذهب اليه
وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجرولي وفي وعوادي عسى
لمقاربة الفعل اي الرجاء او وضع فيما تصدى من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو
الخبر مرجيا او حاصلا او ماخوذا اليه على تكلف فيه ادى الحد لا يستحمل فيه مثل هذه المحتملات
البصارة لم يصح قوله حصولا لان الخبر نحو كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وبين قرب الخبر
وحصوله تنافٍ لان القريب مالم يحصل بعد قوله فاله وقد عسى وهو غير مصروف نقول عسى زيد ان
يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والسماع كاد زيد يخرج وقد يدخل ان واذا دخل
ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات فقط وقيل يكون للنفي فقط
وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تع وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا عبر البحر الخصيص
لم يكد يسبي الهوى من حب مية برح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي افعال كاد واوشك
وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال قوله فاله وقد عسى اي الذي جاء لدنو رجاء مفعولي الخبر فالسببية في
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
واتما يعرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كاهل والانشاء ان في الاغلب من معاني
الحروف والحرف لا يعرف فيها واما الفعل نحو بعت واشتريت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء
عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله تعالى واجب لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى لا ليكونا ان الا في
المجهول وفي قوله تعالى عسى ربهما ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام
والتشكيك لا للشك قال ابو عبيد عسى من الله ايجاب فجاء احد على معنى العرب لان عسى الرجاء
واليقين ايضا واستشهد ايضا لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة تتنازع جوابر الاماتك اي ظني
بهم يقين هذا كلامه واما الاعرف عسى في عين كلامه تعالى لليقين فهو نظر ويجوز ان يكون معنى ظني
بهم كعسى اي مع طمع وقد يكون عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب

ب ولا العكس لا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس وقال المرولي ونعم ما قال اذ كان
بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب خولها في المضارع
كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة فمتى ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها
ايضا وقال الاخفش لم يثبت حتى بمعنى كي بل لو ثبتا في الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يامرني بشيء بان
معناه كلمته واكلمه حتى يامر لي بشيء اي الى ان يامر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كي مضارع
منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره يخالف ما يشهد له في نحو اسلمت حتى
ادخل الجنة قوله كانت حرفا بسيطا اي بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب
بما قبلها ولا معنى بذلك ان بعدها مبتدأ مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قولهم قولا
حتى تقول الرسول بالرفع فهو في الاستينا فمثل قولهم حتى اذا جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستانفة
قال المرواغا وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال سبب الاستينا فتنزل السببية الى
اي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالسبب معنى حتى يكون خبرا بانا فان من الاتصال اللفظي
قولك صلح حتى تقبلوا ونصبا نعم الصلح سبب للقبول اتى مذ الدوري بالجر فقوله
ونصبا عطف على تقبلوا على توهم النصب على نحو قوله فاصدق واكن وبرفع قوله وتقبلوا وان كان
مستقبلا لانه مع الجزم عليه كان حاصل وقد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى
للرفوع ما بعدها حرف استينا امتنعت الذكرة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع
واتسع اسرت حتى يدخلها ما ذكرنا وهو انكم لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف يحكم بحصول
الدخول واما في اية سار حتى يدخلها فان حكم بحصول السير سابق عن تعلقه السابر واعلم
ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى
ان قسم شيئا تاخذ نصب تاخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا
بعد او نحو لالزمنك او اداء قلت لكما ركب تركب نصب تركب واستقبح ابن الدراج الفصل
بهما وقال بالفراء اسهل نحو كنت حتى اذا اردنا ان يقوم يقوم واقم حتى اكلنا ما كل فالفراء مفصول به
على قبح اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الفراء نحو انتظر حتى ما اخذ تاخذ
فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا من الواو ولو وكي وبين منصوبا بانها لان الرصبة
بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انصب
بعدها لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد
بعد النفي كان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان بعدها بعد اللام الزايدة التي تجيء بعد
الامر والارادة نحو امرت لاعدل وبرد الله ليذهب والتي تاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال
بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى لم يكن الله ليغفر لهم وكان
وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذا اي لحفظه اي مناسب لها ومن يليق بك فمعنى
ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق لي ذلك ولا شك في ان هذا معنى التاكيد وقوله تعالى
وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذفه في المجازم مع ان
وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنايبة عن ان قوله والفاء شرطية
احدها السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين

الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا قال الله تعالى
لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال الله تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع النصب
على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب
الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاصدق به والكسائي والفراء جوزا نصب
الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة وقوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا
نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتق الله
امرا وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فاما تلك وعليك زيدا
فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فتنجوا فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه
ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في مراده الى عمرو اذا قضى
امرا فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث
المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان يضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تسمني
فتندم والنفي ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو فلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل
واقل رجل لان هذه الكلمات يستعمل بمعنى النفي الغريب ويستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد
معنى النفي لكن لا يجري لاستعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التعليل بعد
في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما يفيد معنى النفي او القلة قياسا لا سماعا
وقد يجيء التشبيه المفيد بمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك ولك علينا فتشتمنا اي ليست
بواك اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك ذكر سيبويه حسبته سمني فاثب عليه اي لو
سمني لوثب عليه وقد يضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني
فتكرمني او وتكرمني انك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني انك فاكرمك او واكرامك وذلك لمشابهة
الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط مفروض فكلاهما غير
موصوفين بالوجود حقيقة وعليه قوله تعالى ان يشا يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب
وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فتكرمني زيدا لما قلنا في حتى ان فيه التحقير القريب من النفي واما نحو
بعد الحصر بلا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي
عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي نحو ما قام احد الا هند
فاحسن اليه او فاكرمه فالضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن الله الا هند على ان ذلك قبيح
لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان يتعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى
عند البصرية الا الاشياء المحدودة هنالك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فما ليس
فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك ومنزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك
والعرض نحو الا تزورنا فتعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فيحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال
المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا تعطف وجوبا بل الاغلب
ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان وكذلك تقعان في جواب الشرط
الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى فلا يؤذن لهم

لهم فيعتذرون وقوله الم تسال الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع على هذا الاصل
ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى
الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في او قال الله تعالى يقاتلونهم او يسلمون مع الرفع فيه
معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر
الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد السببية معنى الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص
على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في
باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا سبق الى الذهن ان الفاء جملة حالية الفعل التي قبل الفاء فصرفه الى النصب
منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل ومخلص المضارع
للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب باذن فكان فيه شيئا دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية
كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن
منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الزناب وكذا تقول في المضارع المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية
نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف
فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا
فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما معنى مع وهي لا يدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا
مصاحبة الفعل للفعل منصوبا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة
الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله
كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم
في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية
في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد
فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس
لمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة
على ما قبل فاء السببية هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها
وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما
والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا محذوف
الخبر وهو باصار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية يجاز في هذا
الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فياتيك
زيدا ويتوسط ايضا بين ادات الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو
هل فاتيك تخرج مني فاكرمك تزورني وكيف فاقبلك تجيء ولم فاسير السير ويجوز ايضا حذف الفعل
المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء ما هو كالشرط تقول متى فاسير
معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ
جملة ظاهرة فالواو لا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشيء الواحد نحو امس فقوله تعالى ولا تطرد الذين

يدعون جوابه قوله من الطالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء فطرد هم جملة متوسطة بينهما
ويجوز ان يكون عطفا على نطرد واما غالم يجب بحق ليبعد لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلما بجواب ومعنى النفي
نحو ما ثانيا فحدثنا ان ثانيا يجوز ثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقولك لم يقضي
عليهم فيموتوا بهذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسها ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب
موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قولنا ولا تطغوا فيه يحل
عليكم غضبي ان تطغوا محلول الغضب حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى
الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعد حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى لبس في الفاء معنى
السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء
واما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تأتني حوشتني مخالف في المعنى لقولك ما تأتيني
ولا يحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف المرفوعة اما عاطفة للاسم نحو ما كان منك
اتيان فحديث على تأويل به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع
فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع الاتيان المقيد
بتحديث ما للحديث اتاه منفيا والمركب من الجزاين ينتفي بانتفاء جزائه معا وبانتفاء كل واحد من جزائه
ايضا فمع الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قولنا ولا تؤذن لهم فيعتذرون
بهذا المعنى وعلى نقيضه الجزء الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لا حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في الفتح
لا يخرج لكم من امري شيء فترضونه ولا يسخط فيجتمعون عليه ولا يجوز ان ينتفي الاول فقط لان الحديث
الذي بعد الاتيان لا يكون موجودا ان الاتيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا
على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال
غير انا لم تأتنا بيقين فنرجى ونكف التأميلا اي فنحن نرجى ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون للسببية والمنصوب
محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله
تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منصوبا على جواب التمني وكذا قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا كما ان قولنا ائتني فاكرمك سواء بمعنى فيكرمني وكذا قوله الم تسئل الربع القواء
فينطق ولم تزود ما بك علينا فتجزع ولا ارى ناسا سواء ان لا يعتذروا في مثله المبتداء لان فاء الجزاء قد
يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في المجزوم لكن الاستيناف و
السببية مع تقدير المبتداء اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على قولهم
الشعراء وخيل تميم ثم رجع قال وهلى يجوز اليوم بيداء سملق وقد لا يمر فيعد واو الحالية ايضا
الى النصب لما من اللبس كما ذكرنا في نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال يدخل على المضارع المثبت
كما ذكرنا في باب الحال نحو مت وامرب زيدا وكذا رب ما لا يعرف كما ذكرنا بعد واو الى النصب نحو قاتلوهم
او يسلموا ومعنى انه يجيء الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا يدوم احد الامرين
القتال او الاسلام وقيد اعاد الى معنى الى واو الا فان رفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم والنصب
معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثالث مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه
فاء بعد مضارع كائنا بعد نفي كما شبه به كي فيكون والنفي بالمعنى الثالث كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني
شيء فيعجز عني اي وان يوسعني شيء لم يعجز عني قال وما قام فاتاني فاكرمه اي وان قام فاتاني فاكرمه

اي تقوم ولا ينطق الا باني عي اعرف وقال وما اهل سهل غربا بباله فينصب الا الوبر فاذا له اب اي يكل
ولا ينصب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المضارع لا يكون في الموجب وقد
يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعدا وسحقا
غير معنى الجمع الا واو كما تقول انا اسافر واقيم حكمك اولا بالسفر ثم بدا لك فعلت او اقيم اي وانا اقيم
اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله يحاول مكانا او نموت فيعذرا اما على العطف على يحاول او على القطع
اي نحن نموت وقوله او يرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان تكبوا فوكوب الخيل عادتنا او
تنزلوا فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي ان تكبوا او تنزلوا نكبوا وتنزل كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها
وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو عنده بمنزلة بل كما حكي في حروف العطف كما في قوله تع الى عامئة الف
ويزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو عن الجمعية قال على الحكم الماضي يوما اذا قيس فضيلته
ان لا يجوز ويقصد لم ينصب بقصد لانه احتمل مع النصب اي يكون معطوفا على ما يجوز النفي فيكون المعنى
على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وتناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجوز كالكاين بمعنى بعد اي على
الحكم انه لا يجوز لمكان يقصد ترك العطف نحو فانهض اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول
زيد يجيء اذا استمر مجيئه وبينه ان ينتفي ان يجيء فالمعنى ينتفي لمكان يقصد اي انه لا يجوز وقد تقطع
مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فترجى ويكثر الفاعيل ومثله قوله وهو الان انا لها فجاءة
فابيت حتى ناكاد اجيب يروى ينصب ابيت ورفعه على القطع اي فانا ابيت قولها الواو بشر طابن
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها
امر نحو زرني واكرمك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو
هل تزورني وتحدثني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تخصيص نحو هلا تزورنا وتكرمنا والنحاة يغيرون
دون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيادة مني وقد ذكرت ما عليها في الفاء قوله واو بشرط
بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يحصل احد الشيئين
ولا بد من احدهما فاذا قصدت به افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين للشيئين على حصول
احدهما عقيب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وسببوه بتقدير بلا او غيرها من
باقي المعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بلا فالفعل بعده مجزوم وهو العطف
اي لا تزال تكلمه الى وقت ان تعطيني فهو في النصب على انه ظرف لما قبل او او عند من قدره بالى ما بعده
وتأويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر وما ان الذي ابن ليس
ليس فيه ويغضب عنه صاحبي بتولى يجوز في يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني
قوله ليس فيه وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على ما فيه وليس شيء لانه يكون المعنى اذا ما انا
بقول الشيء ليس يغضب عنه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب عنه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا
نصبته فهو على الظرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود
لان مراد الشاعر الا يغضب عنه صاحبي لا اقول قلت الك قال انما يلزم لو جعلنا هذا الظرف في حيز
قولنا فاما لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجتمع بنفي وغضب صاحبي عنه وهذا عكس ما ينبغي لانه
ينبغي ان لا تقول قولا لا يجر نفعه وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو انا اقول
يفد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفع مع غضب صاحبي منه وذلك انما يتعاها

معا او بانفراد احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزاييه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما ويقدم الواو على اما هو معنى حقيقة اعني نحو لكن تقدم الفاعل على الفعل المستفهم عنه نحو قولك منى فاكرمك يكون مني فاكرمك على ما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان نحو زيدا ضربته منصوب معطوف على الشيء اي لدى غضبت صاحبي وفيه نظر لان الضمير فيضربه يرجع الى الشيء غير الذي يرجع اليه الضمير في غضبت صاحبي فيكون العني والذي ابتدل ليفيد حديث غضبت صاحبي من الكلام الذي لا يفيده ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك اذا اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظه منه كما ثابتنا في الظروف المضاف اليها نحو قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على محل ان في قوله وحق في قوله وحق اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعد بعدها ان نحو قولنا للسمعان باءة فتقدير عيش احب اليه من لبس السموع فيكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم ومزيد ثم يشتم وضرب زيدا ويشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يسوغ بها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لئلا في اللام احد من المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يجب من فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يوجب اظهارها هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الرابدة لها مرت لان اكثر لان ان هذه الثلاثة تزيد دخولها على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وازدت لضربك بكرا وقد لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية وانما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها لكن وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الحين الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان العني الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلما نبا لما اقتضت نصب ما بعدها التشبيه على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقوم صارت كواو النصب فلم يظهر النصب بعدها وقد ظهر ان بعدها في الشعر قال اذا ان يلوم بحاجة لواهما واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلان ستكون اللام التي هي الفتوا لبيين واما قول المصلي انهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها الواو مع لو كنت بلا مل والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا لان من مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوز تقديم الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد علمتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم من الناصبة وليست هي مصدرية وعند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كثر لاسمعا مضمرا للعلم ولعلم ان الناصبة مضمرة في غير المواضع المذكورة كثيرا الكي ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا يعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى يفعل كذا على رأي كما مر في المضارعات وتعليل ذلك اذا كان معتلا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولاستهما اذا كان فاعل وقد جاء قوله وحق لشلى بالبشاشة يحزع وقد ينصب مضمرة شذوذا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى برفعها ونصبها والكوفيون يجوزون النصب في مثل قياسا قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني واما مع كيف ما وانا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بلما استغراق وجواز نحذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي للمطلوب بها الترك اخذ في التفصيل فقوله لقلب المضارع ماضيا

الماضي بينهما او بينه غير معمول فيه فلم لم تعمل في الشرط تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم سائر الجوازم عملا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي ويمكن ان يقول البرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى تقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعفه اذ عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما ينجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بعد قد لفظا او تقديرا لم تجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولا لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر شيء من الحروف المصدرية طلبيا للفعل بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلو ولم اما لا فانها كثيرة استعمالها استعظاما لعامل نحو حيثما يكن مالك اكن وانا لم نرد بنا التغيير بما ضي المضارع الى الماضي صارت كحرف مع قلة حروفها اما لاختها الكثيرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا بان فلا يجوز اذا ذهب ولو شئم لعمرو دخولها في الماضي فعلى هذا لو قلت ان يفعل وان لم يفعل وان ما تفعل وان قد تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا اثباتية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان تزرني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مرتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وليس من كلام الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدره بأي حرف كان فنقول اذا كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى ما يربط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من ما يربط بينهما او اذا كان الجزاء بالفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب الشرط وكذلك يجيء في خبر المبتدا اذا ما استحقها قبل الاسمية اقل من الفاء لتنقل لفظها وكون معناها من الجزاء بعد من معنى الفاء وذلك لتلازم بان وجود الشرط مما يجب لوجود الجزاء مفهوم عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والذي يجب مقارنتها العلة من الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحروف نحو ومن يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتني فانا مكرم واما قولنا نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء وبابه ويجوز ان يكون اذ المجرد الوقت مزدوجا ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا غضبوا هم يغفرون وقد يجذف والجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله ومن يفعل الحسنات الله يشكرها ومن يفعل الخير فالرحمن يكافئه فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف الاخبار اخبارا اسندا لا لا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع نحو يجيء الذي يضربني فله درهم اي هو درهم نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لو نحو ان زرتني فوالله اشكرك وان زرتني فلضربك ولا تضربك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما بعدها كلها لان هذه الاشياء لم يقع شرطا فلن يقع ايضا جزاء الا مع علة من الجزاء بقي الماضي عن المصدر بحرف والمضارع عن المصدر او المصدر بلا ولم اما الماضي عن المصدر والمضارع المصدر بلم فلم يدخلها الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك ولم اضربك لان لم ما مع مناسبتها لفظا للشرط على ما بيناه تعلقا بكلمته مضمونا وذلك بانقلابها الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا الى الربط العلة منه بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط

صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدم بوتاثير
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على التعيين فالاداة
للاستقبال وهو نوع تاثير قال ابن هشام لا يصح ادعاء كم وقال ومن نوى من يريد فليحا ويحسا وقال
ابن جعفر يجوز حذف الفاء وترك لم يثبت وقد اسند تعالى المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد
ينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتداء في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لحاجة البيت
قال ابن جعفر مذهب سيبويه اكثر واد المضارع صالح للجزاء بنفسه قولك ان خير المبتداء لم يدخل عليه الفاء
وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه الاخير وان ثبت نحو قولك ان تثبت
فيموت زيد لم يكن مذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتداء لان ضمير الثاني ولا يجوز ان يعد
ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كانت في جواب الشرط مصدرة بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة
فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيجوز
تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اكرمتني كانك قلت ايكرمك يكرمني فقال الله تعالى ارايتكم
ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب
الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول
الفاء فيها للعوم عراقيا قال الله ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني ويقول
ان اكرمتني فهل يكرمني والعرف قال وقال احمد مع ان على بعض ما ذكرنا كلاما غائرا دخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة
من حيث المعنى في الجزاء معنى ومعنى بالتاثير تخليصه للاستقبال اذ كان مضارعا وقلبه الى ان كان ماضيا فقد دخل
على المضارع المصدر بالسين وسوف فلن يتخصص للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الاثنانية لتجردها عن
الزمان وفي الطلبية لتخصيصها للاستقبال ويدخل على الماضي لما في معناه وذلك ان كان مصدرة بقد ظاهرة
او مقدرة لانه اذن متوقع من الماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا
وما تاكد وقوعه لم يتقلب ولم يتغير على انه قد جاء قوله ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو عكس الاستقبال
قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقيل
ان لا وان كانت للاستقبال قد يجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا
بالاستقبال وان يجرد للنفي افادة الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قالوا جواز
عدم دخولها في الاسمية نحو ان تحسني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم
ان ان يكثر شرطا في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي حملت الشرط لفظا كقولك ان كنت
قلته وان كان ضميمة وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي استفيدت منه في الكلام الذي هو تقييد الزمن الماضي
فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يعلم من خبر نحو كان زيد منطلقا فمطلق
الحدوث مستفاد من خبر لانه يدل على تقييد الحادث وتحصيل تعيين الحادث عنه ودلالة الحدوث في نحو
كان زيد منطلقا في الزمن الماضي زيد منطلق فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النفي على النفي لا يمكن
استفادة الاستقبال وبهذا من خصائصها من كان دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي
لم يدل خبر عليه وكاد بقربها ثم ان كان اذا شرطا قد يكثر بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان
ضميمة وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه يخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق
الوقوع واذا كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقوله اتغضب ان اذنا اذنيه حربا ونحو قولك انت واذا عطيت مالا

ملا بخيلا وانت وان مرت امير الا اهابك وقال الخ التقدير ان ثبت حرد دنا اذ نيه ليكون الشرط مستقبلا
وليس شيء لان الفرض انه كان ثابتا ولم يفرض ثبوت الثابت وقد يتعلل كان في الاستقبال بما لو ان كنت شيئا
جالسا فانتي نظرا الى ذلك الحدوث المطلق ودون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جميع
الكلمة وكقوله ان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل قوله وان كنت قلته قال ابن السراج ان الاولى
هذا ولكن معنى ان اذا كان قلته وهو ظاهر الفساد ولان بعد الحكاية انما يجري يوم القصد وكقوله ستعلم
قابل ذكر او غير قابل انما هو في الدنيا ويجوز ايضا التفريع بقولك ان كنت اعطيتني امس فشكرتك اليوم
وقوله تعالى ان كان قميصه قد ظاهرة في النفي قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء اشارة الى ان لا يكون
الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء وايضا مناسبة بين معنيهما قوله وان معنى بعد الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية اسلم تدخل الجنة واسع لا يكفر تدخل النار خلافا
للكسائي لان التقدير ان لا يكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء بتقدير ان يجاب بضارع
مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي غير محض والطلب ظهر في بعض معنى الشرط اذ كل ما
يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامل على الكلام الخبر وافادة
المخاطب بمضمون نحو قولك ضرب زيدا وامرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه وما لم يقصد
الطلبي فكون الطلب للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصود الغير انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وبهذا معنى
الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم يذكر بعده ما يفيد توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك الطلب
مقصود النفسه والغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون الطلب مقصودا لذكر المذكور بعده لا لنفسه فيكون
اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة المخاطب على انه اتى المتكلم به
لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك
الشيء غير مقصود للمخبر كقولك لبعض زيد مع كراهتك لذهبه فلو جئت بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته
او لغيره ومع ذلك الغير قالوا ولك ان يكون لم فيما يقترن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاؤه بعد معنى الشرط واجاز
ان يحذف فاء السببية ويجزم بان والجزم الذي ادعيناه كما يجزم بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل
لانه قال اذا وجد الاوامر كلها فيما معنى ان فذلك الجزم للجواب ومذهب غيره ان ان مع مقدرة بعد ها في محل
على ذلك المقدر والعامل ذلك لا ستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس كما يتبعد وبعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم
الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلي واحد ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب
بعد الامر المولى عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرهك ينم الناس وانتفى الله امرا فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال
نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما يمتنع الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى
بعد الفاء بل يجب النصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يتردد التفريع
قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها على بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى
ولا تزد لهم فيعتذرون ولم يعد ما جزع فتجزع وهو الرفع يضعفه لان الفاء على السببية لان الرفع
محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت
مدلولها فهي اذن معرية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكثر قبل الفاء صريح الامر المعرية في الامر حتى
ان ضعف لانه السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كما كان صريح الامر قبلها اشد تعريبا سببيا عما يجعل

على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص على السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج به الى صريح
بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون
لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا يحصل بالدلالة ولا منع من ان يقول هو جوابه كما مر في لام
الامر هو قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي اقيموا
يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية
اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال رايدهم ارسوا ونزاولها وكل حتف امرئ يجري بمقدار
او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع
وفي نحو مرة يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا
في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا تداولها ومما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة
متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف
قولك ان تاتني تقرا اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر
بالفاء والواو او ثم نحو ان تاتني آتك فاحدثك او انتني آتك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف ويرفعه
على القطع وينصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط
المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم رفعا وجزما ولا يقع في القرينة من النصب واذا
جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون وما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه
قال الله تعالى فاصدق واكن وقال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في
قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جزم الثاني لان الاول قد يدخله الباء
وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا يكفر يدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام
القرينة ان يضمن المثبت بعد النفي وعلى القياس فيجوز لا يكفر يدخل النار كما يجوز لا يكفر يدخل الجنة ويجوز
ايضا التسليم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا
واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل فتصيب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على
حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده النقل قوله مثال الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم المجزوم فان كان ما بعده ساكن
وليس برباعي زيدت همزة وصل مضمومة ان كانت بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم
وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه
النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء
طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله وهو الدعاء نحو اللهم ارحمه او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل
بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا وللتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما
سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة
اغلب وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب
والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قولك لا تؤاخذني نحو قوله اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في
اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يطلق

يطلق في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج لا افعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا
امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق فقد خصصه من الامر المضاف الى شيء آخر قوله بحذف حرف المضارعة
يخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش وقوله وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام
مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال
البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في آخر حذف الحركة وحرف العلة والنون لان
قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما بلام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة
الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل
محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب
في المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل
بل هذا في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج امر من تدحرج وقاتل من تقاتل
وان كان منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك
لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذف
بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في تقيم وتقيم ويقيم مطردا للباب وحملا لسائر
حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتداء بالمتحرك بالحركة المنقولة
نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في تقم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو
الساكنة في تعد وتهب له ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم لم يرد الساكن
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحرك قلت لو رد لاجتلب به همزة الوصل فكنت تقول
اوعد اوهب ثم كتب تعله اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو
عدة وثقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان
حذف قلبه متحرك لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم من يكرم وان لم يحذف هناك شيء
اجتلب همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يا افعل لان
لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج
يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل الثانية في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة
حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت
همزة الماضي في اكرم لاجتماع الهمزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي
معنى به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط همزة الوصل ونعني بالرباعي
ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة
همزة الوصل الكسرة في الاسماء او في الافعال او في الحروف فلا يعدل الى حركة اخرى لا لعلة كما يجيء في
التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كما قتل او في غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته
بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم
فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني

مع التاء حروف اللين ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون
اختير واقيم واذا كان مضارعه مضموم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه الفاء قولهم فعل عالم
بيم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه يجيء له ويجوز ان يريد بالفعل
فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الامير وفعل للضارع قوله هو ما محذوف فاعله
هذا احد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف فى الاول
على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو على فى كتاب الشعر قالا يجوز ابقاء الحذف
الفاعل على حاله فالسيبويه مستشهدا بمثل قوله تع اسمع بهم وابصر فليس ما ذكر العين بحد تام الا ان يقال هو ما غاير
عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا فتح اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام فى كل ما فى سواء كان
ثلاثيا نحو ضرب اكرم او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج واغا قيد
صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم تقيد لم يعقل له نسبة المفعول المرفوع لقامه مقام الفاعل بالفاعل
واغا اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن لفعل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه واغا قيد
الثلاثى بالى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا فى الافعال اذ الفعل من فروعه معناه بالموضع
به فلما حذف منه ذاك صيغ ان يلحق فى اوله وعلة التنظير بهم الاسماء تجعل على وزن لا يكون فى الاسماء
ولو كسر الاول وضم الثانى يحصل بهذا الفرق الا ان المزوج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول
كالمنفصل بعد الخفة بخلاف الثانى ثم حمل غير الثلاثى عليه ثم ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله ويضم الثالث
مع الهمزة والتاء والنون خوف اللبس ومعنى كلامه ان هذه الثلاثة لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر للمبنى
للماضى المبنى للمفعول بالامر وذلك الباب اذا وقعت عليه واتصل بما قبله الف استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء
ايضا فيما اوله باء زائدة وهو نحو تكلم وتفاعل وتدحرج لالتبس فى حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع
له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج فولد ومعتل العين معنى ما اعتل عينه من الماضى الثلاثى نحو قال وباع يقال
للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء حتى واقفصها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة
على حرف العلة فحذفت عند المصنف ونقل الى ما قبلها لان الفعل انما يكون لما كان من التحرك كما مضى
قول وبيع بناء ساكنة فبعضهم بقلب الياء واوا لضمة قبلها نحو قول ولد بوع وهى اقل اللغات والاولى
قلب الضمة كثيرة فى الثانى فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من نوع ثم حمل
قول عليه لانه معتل عين مثله وكثرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الخوفى استثقلت الكسرة
على الياء والواو فنقلت الى ما قبلها لان الكسر اخف من حركة ما قبلهما وتصدم المخفف ما امكن فيجوز
على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته كما فى ميزان قال وبعضهم سكن العين ولم ينقل الكسرة
الى ما قبلها فسوى الواو على حالها وبقلب الياء واوا لضمة ما قبلها لثقل الضمة على الواو والاولى الخفة
الكسرة والتاء وقول الخوفى اقرب لانه اعل الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها فى العلة على غيرها
والصواب اختيار حذف الكسرة لاستثقال نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو ان تضم
وان كان قبلها وحقيقة الاشمام ان تنحى بالكسرة نحو الفعل نحو الضمة فتقبل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قلبها كما ذهبوا اليه فى تابعة لحركة ما قبلها بهذا هو معنى ادا القراء والنحاة بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم
الاشمام هنا كما لو اشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسرها الفاء كسرا خالصا وبهذا نقل الفارسى
عند الفرنيين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعد حركة الفاء ساكنة وبهذا ايضا غير شهر عندهم قال اللص

من ههنا للغرينة كما يخوف فى نعم وقد تفرد حب عن ذا فيجوز ان تفعل ضمة عينها الى فائها كما يجوز فى فعل
وحبها مفعولة حين يفتعل بفتح الفاء ومنها وكذا كلها هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب قوله بعد
ما قاله على وانشد للجوهرى لا يمنع الناس منى ما اردت ولا اعطيتهم مالها وارد واحسن ذا ادبا وارى خشن عظيم
البطن بطنك والتغير فى اللفظ دال له على التغير بالمعنى الخاص المدح او التعجب وهو يحسن فاعل حب بالباء ومنها
عن ذا تنبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحد بسبب العالم قوله الحروف
على معنى فى غيره قد مضى شرح هذا الحد فى حد الاسم قوله ومن ثم احتاج فى حرائنه الى اسم وفعل اى ومن اجل
ان معناه احتاج فى كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين فى زيد قايم او فعل نحو قد قام فكل واحد من الكلم مع
الذكور يسمى مركبا من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فان الاسم يصح ان يكون
جزء الكلام موصوفا بشىء آخر وكذا الفعل فى نحو قام زيد ما الحرف فلا بد فى كونه جزء كلام من افعل اذ اسم
وقد يحتاج الى المعرف كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحرف الشرط وقد
يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وكاد وقد وحرجت ولما قوله حروف الجر هاوضع لانتقاء الفعل
الى قوله وشبهه متاول قوله الاقتضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لا يصال فعل والمراد ايصال
الفعل الى الاسم بتقدير الباء حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون مرفوض المحل فلذا جاز
العطف عليه بالنصب فى قوله وارجلكم وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى لفضاء
الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليه
الاظهر انها قيل لها حروف الجر لانها يعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب
واراد بقوله شبهه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو
مررت بزيد واما زيد وربه عمرو وربه ومروري بزيد حسن وربه بعد عن الذى بمعنى بعد الظرف
والجار نحو قعد بعمر عندك او فى الدار لانه كرمك والدار لذكر امك تعرى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة
بعد الفعل المعدى او شبهه وذلك لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه صار
ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا فى الزيد فان يا قايم مقام انادى وادعو المعنى لتضمين تعدية معنى الفعل
بهذا فى الدار ابوه ولا يرد مثل ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاستقرار كما فى هذا على شجاعا ان جعلت
بما هو معناه لعمل اشير اليه فى الدار اى كابنا فى الدار فلفظ اشير يعمل النصب فى لفظ فى الدار لكونها حالا
لقيامه مقام حال المحذوف وعمل الشىء فى الحال غير عمله فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه
او معناه فى الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف بمعنى الفعل قولهم ابن انت منى
لان منى ابن انت منى بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا ولا يرد
اختلف فى لعل وسيجىء الكلام قال المص فالهمزة الاول لا يكون الا حرفا والحمسة التى بلها يكون حرفا
واقعا لا محالة ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى ارانى فى الحد ان يكون بين كلمتين الخ الضمير فى يوضع للتاء
فى اللفظ يوافق وينا سب من حيث المعنى كتاركه على الموافقة والاسمية فى معنى العلو فلهذا لم اعد من فعل
ايضا مع انه يكون امرا من ثلاثى عجيء وكذا فى مع كونه امرا للمؤنث من وقى يقى امر من رمى يرمى وكذا لم اعد
الى اسما مع انه يجىء بمعنى الفهم كل ذلك لاختلاف المعنى فالواو ايضا مع التاء كما فى المعنى التاء
فى اصل الواضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلاف فراذا كان اسما او حرفا وكونه فى
ولدا فعلا اصلها ياء واو فى واولى وفيما قال نظر لان على الاسمية يكتب الفاء واصله واوا اتفاقا

لكنها اذا اضيف الى المضمر يقلب الالف ياء تشبيها بالحرفية وقوله مات بتونس الجن من وشاهد
علاه فيه مبني على الضم كقولهم من علي بجذ والمضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال محالفا وخلافا وعدا
الحرفية لا اصل لالفاظها تحلل فيها فعلية واجاب بانها انما تقتضي معنى الاستثناء اشبهت الحرف
في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل وهذا لا كلفانها تحلل فيها فعلية واجاب بانها انما تقتضي معنى ما
اشبهت الحرف عند المجرد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجري بشكل مهم ان من لابتداء الغاية والى
لانتهاء الغاية ولفظ الغاية مستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا مستعملان
بالمعنيين والغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط
والمراد بالغاية قولهم ابتداء وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لانتهاء الغاية وابتداء النهاية
لمن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تع من اول يوم وقوله
نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر افوبرز من حج ومن شهر وانا لارى في الاثنين
بها الابتداء اذا المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المروي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير
والمشي ونحوه ويكون المجرور بمعنى الشيء الذي مضى ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون المروي
بها اصلا للشيء الممتد نحو قرأن من اوله الى قوله وكذا خرجت من الدار لان الخروج لما كان ممتدا اذ يقال
خرجت من الدار اذا انفصل عضوا ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والمذارحد شيء ممتدين ولا
اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من هذا معنى من الاشتراك بمعنى في ومن في الظرفية وكثيرا
ما يقع بمعنى في نحو حب من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك بحجاب وكنت من قوالك وقوذكرنا
ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الى قولهم ينتهي من الحج الى المعنى
من اجل ممر بي حج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا مانع في مثل ذلك فمن من اول الليل الى اخره
وهو كثير الاستعمال وبعن من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجيء وامر اليه والباء ههنا افادت معنى الالتصاق واذا قصدت
بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء دخوج من فلا يكون مبتدأ لشيء ممتد جاز ان يقع موقعها
عن الاستعلاء بمجرد التجاوز كما يجيء ويقولوا انفصلت منه وعنه ونبئت من كذا وعنه وسقاه من القيمة وعن
القيمة اي جعل عنها واما من التفضيلية فهي وان كان لمجرد المجاوزة كما من لكنه لا يستعمل عن كما انها الدنيا
صارت علما في التفضيل وبعض حروف افعل التفضيل فلم يغيروا جاز ابن السراج كونه من للابتداء عاينتي
الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رأيت الهلال في من مكاني من خلل السحاب فمبتدأ رؤيتك مكانك
ومبتدأ كونه الهلال مرئيا حلل السحاب وكذا قولهم سمع المتكلم واراري من البارق ومثال التبعيض
اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واما لم يذكر المفعول الصريح
او ذكر نحو عرفا نحو اخذت من الدراهم هذا الجزء متعلق باخذ لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت
من الدراهم والدراهم فاخذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون متعلقا
بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء يتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيكون حالا اذا تقدم على النكرة
ان يكون حالا عن النكرة المؤخرة قال الله تعالى تأخذ من اموالهم صدقة وبعرف عن التبعيضية بان يكون
هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما في قوله تعالى تأخذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم

هم شيأ قال البرجمي عبد القاهر والزمخشري بعض البعضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم
مبتدأ الاخذ قوله والتبيين كما في قوله تع واجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبلها او بعدها
مبهم يصلح ان يكون المجرور من تفسيره ويوضع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه
الاوثان ولعشرون انها الدراهم والضمير في قولك عن من قابل انه القابل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق
لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت
عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تحصيصية لان العشرين منها
وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق اسم الجزء على العشرين ولا يلزم ان يكون
المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمنع ان يقع وتقول اخذت من الثلثين
عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري الشبيه كونها راجعة الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبتدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس
فلا يكون مبتدأ له وانما جاز تقدم من المبينة على المبهم نحو قولك انا من خط في فروضة ومن رعاية في جرم
وعندي من المال ما يكفي وكفا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كائنا قلت بعجبني شيء من خصال
زيد كرمه ومثله كبرت من زيد يده اي شيء من اعضاء زيد يده فمن جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف
والذي بعد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب العطف البياني كذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني
زيدا اي شيء من اسبابه بل ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء واما ما يسمى من التجريدية
نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل
له من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تع فسئل به خبيرا اي سل
لقيت بزيد اسدا اي سل سؤال الخبير ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله انا رضينا
بالحيوة الدنيا من الاخرة قال وليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة بانت على الطمأنينة وتعرف بصحة قيام
لفظ مقامها قوله وزايدة في غير الموجب هو ما انتفى نحو لا تضرب من احد واستفهام نحو هل جاءني
وغير الاحض والكوفيون شرطوا فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش
لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله وينفركم من ذنوبكم شيئا قالوا فمن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة
وعند سيبويه بعضها اي ينفركم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه قوله
قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد فلو
ايضا خطابا لامة واحدة يغفر ان بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران
كلها واستدلوا ايضا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه قيل
هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان
كما تمر في الوصولان وقول المتكلم من مطر من التبعيضي او البياني فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الصفة
او الظرف مقامه بل شروط ذكرنا في باب الموصوف قليلا وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكونان
للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا نحو كفى بزيد نحو في المجرور صلة للفاعل اي كان يقصر عنه لواحده و
الفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون الكاف في قوله ايتاؤون ولي تستهزئ ذوي شطط كالطعن
بهلك فيه الذيب والفعل حرفي وقد يحذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على
ان الكاف اسم وقوله تع ولقد جاءك من انباء المرسلين يجوز ان يستدل به على مذهب البصريين ويجوز ان يقول

ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ جاءك والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه
اعني الفعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا يراد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش يراد
ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة الاستغراق ما ذكرنا في باب التبرئة واعني التنصيص على كون النكرة
مستغرقة للجنس اذ لولاه احتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل بل رجلان او اكثر فهي اذن
لتاكيد استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها يحتمل غير ذلك وليس كذلك زيادة الباء في نحو احوله القى بيده فانها ليست للتنصيص على احد
المحتملين وقيل ان الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الا ملابسا وقد يجيء للتقليل
نحو الم اتك من سوء ادبك مكانها ابتدائية لان يدك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم
ومكسورتها بمعنى باء القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ رب كاختصاص الباء بالله وشذ دخول كل
واحدة منهما على معمول الآخر نحو بربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة
وقيل المكسورة الميم مقصورة من ايمن ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم ويختص من قبل وعند
ولدى ولدن وقع بقل حيث من معه اي من عنده وكذا بله نحو من بله ان ياتي بالصخرة واختصت ايضا
بجر عن وعلى اسمين قوله والى لانتهاء الغاية وبمعنى مع قليلا الى قوله وبمعنى الواو في القسم للتعجب اعلم
ان الى يستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول
حدي الابتداء والانتهاء في الحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان
لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهرة الدخول
فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
الى راسها فالظاهر الدخول والا فلا لظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
قوله وبمعنى مع قليلا كما في قوله تع ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء
اي يضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تع الى المرافق اي مضافة الى المرافق والزود الى الزود بل
مضافة الى الزود قوله وانت التي حميت سعيا الى يدا الى واوطاني بلا دسواهما اي مضافا الى
يدا وقيل يجيء بمعنى في كما في قوله فلا يتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب والوجه
انها بمعناها وكذا ان معنى مطلي به القار اجرب نكرة ببعض والنكرة تعدى بالى قال الله تعالى وكره
اليكم الكفر حملا على التحبيب المضمن معنى قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بعت من حملا على اشتريت
منه ورضيت عليه حملا على سخطت وقيل ان الى في نحو انت الى حبيب او بغض وجلست اليه بمعنى عند
والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي قوله وان تلتق الحي الجميع بلا فتى الى دورة البيت الكريم
المصمد بمعنى منتسب الى دورة ولا بمعنى في كما قيل قوله وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما
فرقا كما يجيء وعنى لغة هذيلية وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت
حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا يجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان
المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى يجوز ذلك نحو سرت حتى تغيب
الشمس ويجوز الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر واما العاطفة فليس فهي مثل الجارة في معنى
الانتهاء ولا تكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في الجارة فلا تقول جاءني القوم حتى زيد لانه حذف
لا فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها في اذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره في العا

طفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما في الجار فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد
ويجوز تقديره نحو نمت البارحة حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان ما بعد
العاطفة يجب ان يكون جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى فعل القاها
عند من قال ان فعله عطف على الصحيفة اي القى جميع ما بعده لانه اذا القى الصحيفة التي لا يمشي الا بها فقد القى
كل شيء ويجب ايضا دخول ما بعدها متصلا باجزاء جزء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت الرمضان
حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة اوجب كون
ما بعدها ايضا جزءا ما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانمت البارحة حتى الصباح جزءا كما لم يجز نصبا
وهو مردود بقوله تع سلام هي حتى مطلع الفجر واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه احوال جزم جار
بالدخول مطلقا سواء كان جزءا ما قبله او تلا في اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك
الدخول وعدم الدخول جزءا كان او تلا فيا اخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم
فقالوا الجزء داخل كما في العاطفة والملا في غير داخل فقال الاندلسي انما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في
قولك ضربت القوم حتى زيد لغرض التعظيم والتحقير واستدل بان حتى كالتفصيل بما قبلها فاذا دخل في الاجمال
دخل في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم
انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون
كذلك وقد لا يكون لكنه لا يجب فيها ان يكون اخر اجزائه واذا ارتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت
بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد عم وليس عليه السلام
اخرهم صبيا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدرا
كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما
الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا ملاقيا له نحو قولك
قراءة القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو تلاف ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم
فيما بعدها حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على لساني جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي
جواز عدم حصوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا
لا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى
نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها الى ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو
وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا
واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد
يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا عطفا
وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز
ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجمل ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد واذا كانت
عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما
الجارة فلا تدخل على المضمر اجراء بالى يكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها
وتقوم مقام الفاعل نحو خيم الى زيد ولا يقام فيم حتى عمرو وشبهه المبرد قوله واكفيه ما يحصى واعطيه سؤله

والحقه بالقوم حماه لاحق وليس ما في البيت بحتى الجارة والا لم يكره لو في لاحق وجب بل هي ابتدائية اي
حتى هو كما في قوله فبيناه يثريه راحله البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاها فارس فتى خالد يا ابن
ابي يزيد وهو شاد ومن الغريب الى وحتى ان حتى يلزمه مقدوم ذي الجواء لفظا او تقديرا كما ذكرنا
محل قال فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة وان كان ايضا جائزا وقال الاندلسي لا فرق بينهما
ايضا بهذا الوجه فاذا كان ما بعدها جزءا مما قبلها فالظاهر الدخول فيها وان لم يكن جزءا فالظاهر عدم
الدخول وما اخترناه اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يسبق في الجزء الذي
الك قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الاول في واما الى فان كان قبلها دال الجزء الاول
الجزء الاول في الحكم ايضا كما ذكر والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الا في بعد الا واما بعد حتى
ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون مستقبلا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخلها واعني بالمستقبل
ما يعلق بعد وامتا حتى الابتدائية فقد ذكرنا في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا
هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله مواعيدا حتى كليب تسبي كان اباه نشهل ومجاشع او
التعظيم كقوله مما زال القتل يحصدهاو بدجملة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر
المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قال حتى الامير فارسا حسب
لم تفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها كما قوله فوقه وفي الظرفية
اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو زيد في العلم وابا حاجبك لكونه في الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للناظر والمفكر والحاجة مشتملة عليها اشتمال الظروف على المظروف
كما انها محيطة من جانبها وكذا قوله على في النفس المؤنثة مائة من الابل اي فيما قبلها فالسبب الذي يدعو
القتل المتضمن للدية يضمر الظرف للمظروف وهذا هي التي يعاقب انها للسببية وهو لكم تقاة ولا صلبنكم
في جذوع النخل قيل ان في نفيه وفي قوله بطل كان يتأبه في شرحه بعض على والاولى انها بمعناها ليمكن
المطلوب في الجذوع بكل الظروف والظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله وتركب يوم الروع منا فوارس
بمعنى في ظعن الكلي والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لم يصبر بصارة وحذف في هذا الباب
وقيل هي بمعنى الى في قوله مرد وا ايديهم في افواههم والاولى ان يقال هي بمعناها والمراد التمكن وقيل
هي بمعنى مع في قوله يوم فاد خلي في عبادي وادخلي جنتي وبمعنى الفاء في قوله سحابة فالكفا او نهنها
ويشرب في اكفانها ونقامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصله في زمرة عبادي او بمعنى
ادخلي اليها الروح في اجسام عبادي وان اعرجعل اكفانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في
اسم من كلمها انت حلف اي في الطاعة وقولهم انت احمى في الله اي رضاء الله اي رضاه تعالى
على مواختا لا يخرج عنا الى الاعراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله قوله والبأ
اللهاف نحو به داء اي التصق به داء وقولك مررت بزيد اي التصقت المرور بمكان يقرب منه وعن
اقسمت بك وبجودك اخبرني ويكون مستقرا نحو الذي به صعب ويكفر الى ستعانة نحو كتبت
بالقلم وخطت بالابرة وبتوسيع له نحو مشى وهذا المعنى يجاز الالصاق ويكون لمعنى مع وهي التي
يقال لها المصاحبة نحو دخلوا بأكلمهم وقوله وأشتري الدار بالذي ربحا قيل ولا يكون بمعنى
الاستقرار والظاهر انه لا مانع من كونها للقوا ويكون الجار بالباء نحو اشتريته به وبرأسه ويكون
مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية بجميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول الى كونه

لكن معنى التعدية المطلقة ان يصير معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبعين وهذا المعنى يختص بالباء من بين
حروف الجر نحو ذهب به وقمت به اي اذهبه واقمته ولا يكون مستقرا قوله والظرفية اي لمعنى في
في نحو ما كجاد الامير بالف ملا اي فيها وبكون للسببية نحو قوله يع فظلم ذوي القربى هاد وقوله لاحلب
يشد بالدحول وهي في الاستعانة وقيل لعادت للتبعيض نحو قوله واسجي ابرو شكم قال ابن حني ان
اصل اللغة لا يعرف هذا المعنى بل يورده الفقهاء وينبغي انما ابرة لان الفعل يتعدى الجرور بها
بنفسها ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع وبحتى الجر يدخل
لفيت بزيد اسد اي بدو زيد كما قرئ به زابرة في الخبر وفي الاستفهام بدليل ما في مطلق الا
استفهام فلا يقال زيد بقام كما يقال هل زيد بقام والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وما نحو ما زيد بقائم
وقيل بلا التبرئة ايضا نحو لا خبر عندهم النار والاولى انهما بمعنى في ولم يسمع في النفي اذ ما كاد
للعموم ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسلمت وفاعل
وقولهم سمع بزيد وعلم به اي بحال زيد على حد في المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في
ما هو فاعل الكفي ومتعلقاته وفي فاعل الفعل في النصب على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك و
يزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سنمار على الاحسان ويزاد سماعا بكثرة في المفعول
نحو الفي بيته نحو يعرب بالسف ويرجوا بالموم وقليلا في خبر كفى قال وكفى بنحو الوصل بين
وهل تنكر المعروف الناس والاجر ومع اذ مرفوعه قال الدهر اتاها والحوادث جمة بانام البين
من بعلك يعدا وقد ذكرت مواضع زيادتها في المجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد في الجرور نحو قوله
فاصبحن لا يسألنه عن بينة اصمد في علم الهوى اخصوبا ويمين كثيرة اي الله في القسم نحو الله لافعلن
وشاذا قليلا في غير كقول الرؤبة خبرني فالبه كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام
الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها ايضا مع المضمر احسن وربما فتح قبل اذا المضمر يكون
نحو ينبع اليم وتعمل فيها مع المضمر ان اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء
فحقها الفتح لثقل الفتحة والكسر على الكلمة التي في غاية الخفة لكونها على حرف واما كسرت بالجر
ولامه كي فانها مفتوحة معها ولم يكسرها والتشبيه لانها يكسر ايضا فيجوز ايضا ان يكون لا ندور
بل للفرق فقام الجر في عند من قال ان الفاء هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر
على فتحها لانها ليست ان الا ان ما ان كلام الابتداء ولام جواب لو وغيرك واما حذف لام المضمر
بعد كي لانها ليست ان الا يليتيس ان دون بعضها من اللوان ما ان الضمير الجرور بعد المرفوع ولو فتحت لي غيرت
لا اللصقت بلام الابتداء والفرق بالاعراض لا يتم اذ يمكن الظاهر مضافا او موقوفا عليه وبانه
لام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الحبل للفرس والجنة للمؤمن والاول يزيد في
يسمى لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وهذا يجامع الاختصاص اذ كان خلافهم لهم وقد
الموت وكذا التي في التعليل نحو حبك للمسير والقرب اداة الجر فتختص بذي كي واللام المفتوحة للعاقبل
ما جره عز معوله نحو لزيد ضربت ويكون اسم فاعل ويكون مقدرا نحو الزيد وبا الماء لام الاختصاص
وقد يجيء بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي اسمع الله الى من حمده وبمعنى على نحو تله للجبين اي على
ويجوز للاذ قال اي عليها قوله وزاده في درع فاكم لان رد في يقوي بفعله وكذا في يحي شكر له
على امر في باب المتعدي واما في ورثت له المال وورثت له فاللام ليست بزائدة بل هي تعدية وتجدد

تعجبنا وهو محذوف ابدا ذلك زائد عند سيبويه وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء
ويجوز ان يقال الثانية تأكيد لفظي للاولى ويجيء مع القول بمعنى في قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو كانت كاللام في قلت لزيد لانعكس لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال
القلوب الكلام على هذا قوله بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قوله في التعجب يعنون
في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو
لله ليبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تكون
للاختصاص اذ لم تثبت لام التعجب الا في القسم وتجيء بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكرنا ذلك
في باب العدد قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام الى قوله رب في رب ثلث لغات اشهرها
ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة
والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة
ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة وقد يجيء رب للتقليل تقول لمن قال
لك ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا ينكر لقائي الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا
قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة
لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز في رب رجل كريم ... هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل
في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذكر
عن قوله ربما يصل ... بمعنى ... وقوله ... ماوي يا ربتما غارة كاللذعة بالميسم وقوله وان يمس
مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح الشيء الكثير من المدائح لان الكثير
منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى قد يعلم الله
لان قد للتقليل في المضارع في الاصل وذلك كما يقول المدح بكثرة العلم لا ينكر اني ربما في شيئا من العلم
وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ادعاء اسميتها جعلها حرفا مع انها
في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما ذكرنا ثم انهم
لم يروها تجر بحرف الجر ولا بالاضافة كما تجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم نحو
بجر رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هو ما يفضي الفعل الى المفعول الذي لو لاه لم يفض اليه وكان
يتعدى بنفسه قال صاحب المعنى انما ذلك لانه لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فقوي بحرف الجر
كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان المادة اذ بعد مثل
ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يحصل معنى بان ذلك المستعمل عن العمل
في ذلك المفعول بذلك الفعل فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد ويجيء لزيد ...
ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر ولا بمضمره معا
فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب
رجل كريم اكرمته شيء واحد والاول جواد فكان الناصح بابل خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب
من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققت او تيقنت
علما ادعوا فان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة
للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته

لقيته وان قيل ان لقيته مفسر للفعل المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت
في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم
جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على
شيء آخر بل ثم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في لزيد وكقولك زيد امرر به والعامل في
المجرور فدخل في المنصوب على شريطة التفسير استباع ذلك فاذا ركب محلا انتفاء ذلك في صفة والعامل يخصص وكون
الجملة لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف في شرح قوله نحو وقد عاتبنا بانه قد يظهر نحو رب رجل
كريم قد حصل وتقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما مضافا الى النكرة فمعنى رب رجل
في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابها رفع اي على انه مبتدأ لا خبر
له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان لما في رب من معنى القلة
وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على الزمن وقولهم حطبت الا امد فيه لتضمنه معنى النفي لما
صدر الكلام فكذا لا يدخل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي ثم كان لرب صدر الكلام
او عمرو ورجلا عاملا لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصفة مجرورها
ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان مجرورها لما جاء في معنى الكثرة
في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يا رب بيضاء من خير بعد دعة وبكن وقوعه ايضا
صفة معطية لمعنى الفعل هنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وسلم رب نفس طاعمة ناعمة
في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا للاخفش بالتشبيه
من تقدير العامل والاكثر مع ان الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله رب يوم
ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب يوم فقد ولا
يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفر خطابه والعدم كما
في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر حصلت لي وان نعت مجرورها اقل فعلية او ظرفية كما اخترنا
في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت محذوف ورب كقوله
يا رب بيضاء من خير بعد دعة قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها عليها
لان النكرة محتملة للقلة والكثرة وانما يحتاج نحو جاءني رجل ما جاءني رجل فلم يحتملهما كالمفرد
بهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف
ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة
على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مستوية على
ما اخترنا لاخبر لها لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على الامر ناه وقولهم خطيئة يوم لا
اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكونها كحرف النفي فاد القليل عندهم
كالنفي ولذا لا يتقدم عليه ناسخ وللزوم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مقرا به
نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك
كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم تكن هناك قرينة وجب حذف مجرور رب لما يفيد معنى
الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل وصفها اما فعلية نحو رب رجل لقيته وجاءته مجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار

واما مك او اسمية نحو رب صاحبي حين مر عندا وصفة مشتقة نحو قولهم رب يفعلها عاقبة في الدنيا الخير
بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو موصوف بمجرورها كما ذكرنا وتسمية بعضهم رب بحرف
وجوز ان يعطف قياسا على المجرور بربه وكم وعلى الكاف المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضمير بها الكوفيون
الضمير نكرة كما مر في باب العلم نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وحصلها وكل رجل وانعيه واي رجل وعليه
وقال الجرولي بهذا المعطوف معرفة لكنه يجوز ذلك لانه يجوز في السابع ما يجوز في التبوع ولو كان كما قال الحاد
رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على الضمير هذا الضمير نكرة كما في باب المعارف قوله محمد نكرة الى قوله في
طابقة التمييز وشرحه في باب نعم وبئس قوله وبلحقها ما اذا دخلها فان كفتها كافة ورب الكافة لا
محل لها من الاعراب وان كان اسما عاما محرداه لكونها كما في النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة
وقال رب امرية بسيف مصقل بين بصري وطعنة بحيل وقال ربما عاقة وشلها ما التي هي كافة للتشبيه
والاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وربما صدق بقي كما عرفي وشذا عمل الكاف مع ما ولا يكف
عن نحو ما قوم واما اذا وليت من قال فانه ولحذ زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد يكفهما
كما يجر رب الكوفة لا يدخل الا على الفعل كما فاكسيبويه قوله ربما الكامل الوجه فهم وعما جمع بين الجارة
شاذ عنده ومثله قياس عند الجرمي وابي علي فيجر ربما زيد قايم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل
ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والغد مرجو عندهما في نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان مثل
المستقبل اي الدوام الاخروية غلب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين واما ذي اصحاب الجنة
وقال ابن الطراوة رب يجر الفعل بعد رب كما كان مثل قوله فلعله يكون اخادم وذباح المشهور جواز دخول رب على المضارع
بلا تاويل كما ذكره ابو علي في الايضاح وقوله ربما تكره النفوس من اليسر نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة
كما مر في الوجوه وقد يجر الفعل بعد ربما عند العربية قال في شرح التسهيل ان بلوغ الكثير بها قليلا وان يقع
بوفور بها يمنع ذلك قوله ووا وها اي ووارب مثل قوله وبلد ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا يجوز مع بقاء عملها اضمارها عند البصريين واجاز الكوفيون قياسا بعض ما يجر الا لفظا القسم
عما الله نحو الله لافعلن ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اضمارها عند البصريين اذا كان المجرور رب
بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والتاويل واما حذف فما موجود في
هذه الحروف بحر سيم داود وقعت في طلل كدت اقضي الحياة في خلل شاذ في القرآن ايضا قالها وكقوله وقايم
الاعماق خاوي المخترق ولا لقاء كقولك وان اهلك فوحي حق لظاء على اكاد ألتهب انها لام كي كقوله بل بلد
ذي صعد واصباب اما الفاء وبل فلان خلا في عندهم ان الجر الذي بها بالمجاورة بعدها لان بل حرف عطف ايضا
على ما قبلها واو الفاء حواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بحارة فاذا لم يكن في اول
القصيدة والرجز كقوله وليل يحس يصطلي القوس ربها وانقضها الماح فيها فلكونها للعطف ظاهرا واما كان
في اولها كقوله وقايم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول قد مت عليه قايم الاعماق وعند الكوفيين
انها كانت حرف عطف ثم صارت قايمة مقام حارة بنفسها المصدرية اي بعض رب فلا يقدر شيء نحو وقايم معطوف
عليه لان ذلك تهافت وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليل يحس الابقة وبنى عالها على الكلام السابق بل هو
عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف لجاز انها رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فبعد الواو وعندهم كانت
حرف عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر مع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها اي في
الكلام نحو وليل يحس ولا رب وليل اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها في الاصل واو العطف فلما جاز دخول

دخول الواو والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين فرب وما على اختلافها رب مضاف ومتعد بدلوا عليه التالي حرف
جر وواو القسم عند حذف والفعل الى قوله ما دل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة مراتب احدها
حذف فعل القسم معها فلم يقل اقسم والله وذلك كثيرة استعمالها في القسم فهي كثيرة سوالها من اصلها اي الباء والتاء
ان لا يستعمل في قسم السوال كقولك بالله والثاني انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما
يقال بك وتختصها بالكثير الاخير بزيوع الباء وبدلوا وانما حكم بانها لا تدخل ان اصلها الدخول فهي بالاصل
القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما القطيا لكونها مشتركة في معنى الابري لان في واو العطف والعرف معنى
الجمعية القرينية من معنى الالصاق والواو بدل من الباء كما في تراث وتراث وكلة وكلة فلما ذا قهرت على الواو لم
يدخل الا على لفظة الله وفيها الخصايص المثلثة التي كانت في الواو وحكى لا يمن بن يزيد رب الكعبة وهو شاذ
ولام الجر يجوز بجر الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله في الدور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر
اكثر مختصة بلفظة رب وهو مذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم بدل الالف بعد سقوطها
من يا بها كما تقول في العلم شمن ابن مالك بضم السين وهو مذهب يونس الكوفيين وهو مقصورة من على
بها من يمين وقيل نظرا لاذا يمن مختصة كما مجا بها او باكيمة ومن مختصة بلفظ رب ولا يمنع ان يقال يجر حذف
اختصارا وبكر الذي يستدل بنبايته على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار العرب ورده الى حرف واحد
لا يوجب البناء كما في يد ودم والد ولي اذ يقال ان ما مر من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورها
مع لفظة الله وحدها هو من الحادة المستعمل مع رب اتبعت النون الميم ضما وكسرا للكثير واما من الله
بفتحتين فهو اصلها من الله بكسر الميم وفتح النون ولما كانت فتحة عارضة للكثير ظنها المخفف فعلى هذا من
الحان في القسم مختص بن الجارة بالله وقيل بل التثنية فضموم والنون ومكسورها ومفتوحها مع لفظة الله نعم مقصورة
من ايمن اما اختصاصها بغير الله بضم من ايمن فظاهر اما مكسورها ومفتوحها فلغاري لكونهما مقصورتين من
ايمن لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما يجي والقصر لا يوجب البناء فمن جاء بكسر النون وفتحها بالا
جاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء بعينه الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا بفتحها عند
الكوفيين جاز ان تقول ايم الله بالنون فتحا وكسرا وجاز ان تكسر من الله فتختص مقصورا من يمين بانباع الميم
النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسر ين مقصورا من يمين بانباع الفتح للميم لان خولة الاعراب
لا يزول لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصور من ايمن بفتح الهمزة وكسرها
وقد تقال بعد ان يقلب الهمزة للفتوحة وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكلاهما مقصور من ايمن
لا يستعمل الا مع الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن مها وقد تقال ام الله بضم الميم وكسرها مقصورة
من من ومن معا ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن فعلى كسر الميم اذ ان اكثر ما قصر من ايمن
وقيل هما بدلان من الواو والتاء لكون الميم والواو شفويتين فاختصا بلفظ الله كالباء وفيه نظر لان الكلمة التي
على حرف ثم يجي في كل مهم مفتوحة واذا حذف حرف القسم الاصلي اي الباء فان لم يعد لها فالجار النصب
وبفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع جواز حذف الجار بلا عوض والكوفيين يجوز ذلك الجر في كل ما يحذف فيه
الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لاصلة الموصوف لا سكن ويختص لفظ الله بتعويض هاء
او هي الاستفهام من الجار وكذا بعوض من الجار فيها قطع الهمزة في الدرج فكانها حروف المضارعة
عوضا من الجار وقد جاء الله جعل هذا الاخير وبدلا من ايمن الله ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالباء فاذا اجتمعت باء
التشبيه بدلا فلن يراد يجي بلفظ اذا القسم به نحو لها الله اذا اراها الله يلمين بها لعمر الله واقسما والظاهر

ان حرف التنبيه يؤتى تمام اسم الانسان كما ياتى حرف التنبيه وقد يحذف لفظ المقسم به عند وجود الى المكسورة عوضا منها
واذا دخلت هاء على الله فضلا اربعة وجاءت بها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فصلتقول ها الله
الفها والاسم الاولى من الله وكاد والقياس حذف الالف الاولى مثل ذلك اذا بقيت في كلمة كالفا التي اما في كلمة
فالواجب الحذف نحو والله وبالله الا انهم لم يحذفوا في الاغلب همزة الله تنبيها على كون الفها من تمام ذا فان
الله ذا يحذف الفها يوصل ان الهاء عوض من همزة الله كما حذفت وسكنت والثانية وهي المتوسطة في القرآن
والكثرة ها الله ذا يحذف الفها الى كثير كما في والله والثالثة وهي دون الثانية في كثرة اثبات الفها وقطع
همزة الله مع كونها في الدرج على ان حقها ان يكون مع ذا بعد اسقاط الهمزة لم يقع في الدرج والرابعة
كما ها الله على وهي اقل الجميع ها الله يحذف همزة الوصل وفتح الهاء الى اكثر هو قولها الفا كما في الصالة زوداية
وقال الخليل وامن جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر امن او فاعل اي لكم ذا ولا تكون ذا والجواب الذي
يأتي بعد نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعل ولا افعل بد من الاولى والا يقال من حلف على فعل غيره ها الله ذا او اخوك
اي لما انا اخوك ونحوه وقال الاخفش وامن تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر
اي ذا قسم فبعد هذا اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج
الحسن البصري الله ابقى من حميد من البيد فيقول لي كذا وكذا او الاستفهام كما قال رجل لعبد الله مسعود رضي الله عنه
هذا راس ابي جهل الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فانها يبدل الالف الفا مكيلة وهو
اكثر واسهل كما من القياس في الرجل ولا يحذف البتة ولا يبقى الا استفتاح واما قطع همزة الله فمن في كما ذكرنا مخصوص
وذلك اذا كان قبله فاء فقبلها همزة الاستفهام تقول ليشخص بل بعث دارك فعقول نعم فعقول افا اقصاعد كاذكا
ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا فهمزة الاستفهام ليست كذا عوضا من حرف القسم
هذا الفصل بينها وبين الله بقاء العطف وعند الاخفش الفاء في والله زائدة ودليل كون همزة الوصل تثبت ابتداء
لا ما قبلها نحو في الخفض والرفع الى معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملة اعني
القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بفتح القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية فعلية فالاسم
الذي جملة مبتدأه في القسم كما في بعمرو لهم لاذا ما لاولا فان تغير وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة
ذلك العطف على تغير الخبر وهو ما اقسم به وبعد الجواب سواء الخبر وان لم يتغير القسم كما مانت الله وعهد الله
ويمين الله لافعلن والمراد بما مانته ما قرن على الحلف من طاعته فانها امانته لديك عندهم يجب عليهم اداؤه وهما آية
ثم سالها قال الله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات الآية ومعنى يمين الله ما حلف به تقول والشمس والليل والضحى
ونحوها والذي الذي يكون بايمانه تعالى والله وربك الكعبة والمالوه وغير ذلك والمعنى بايمين الله يميني وكون اثبات
الخبر نحو على امانة الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة لافعلن او الكعبة يمين لافعلن وقال الفراء اما ان كان
المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك الله ويمين الله فجواب القسم جميعا ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولا فعلن يمين
ايضا فهو هو ليس شيء لان لعمرك معناه البقاء وهو المقسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون هو اذا كذا وكذا الكلام
على امانة ويمين نكرة والمبتدأ المحذوف حرى اي اقرر بلام الابتداء لعمرك والله الله ونحو وجب هو
وبال لهم وفي لهم اتبع في لفظة الله الا النصب او الجر وجوز الاخفش الرفع ايضا قياسا على يمين الله عند الكوفيين جمعا بين
فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعكس بعضهم
وهو شاذ من الوصل وهو التركيب اي تركبا تاما نحو عمرك الله للوصل في الاصل والدليل عليه كون همزة ما في الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان تكسر الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم اصل

تكسر الهمزة في الاسماء والافعال ولذا قالوا في الامر بزنحو ابر بفتح الهمزة ويستبعد اصالة افعل في الهمزة ان يصدق
سماكتوله كل مركبا تحته رجلك شابحو واذا تكررت الواو بعدها واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
فذهب سيبويه والخليل ان الثانية واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت
للقسم لكانت بدلا من الباء ولم يجز العطف وربط القسم به الثاني وما بعده بالاول لجواز ان يكون المقسم به الليل
اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة اعان كل منها يستقل وكل قسم لا بد له من جواب فبطلت ثلثة اجوبة
فان قلت احد وجوابا ان استغناء عما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواو جوابا للحق مع ان كل
واحد منها لو استقل لم تطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقال القسم شيء واحد
والقسم به ثلثة والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فلم يكف به جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار
وما خلق ان سعيكم لشتى اي اقسم بهذه الثلثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مقسما بالعطف باسم لا تحلف
وبحق زيد لا فعلن ولا تقول اقسم باسم بالبيت لا فعلن والجعل على ما ثبت في كلامهم اولى وايضا
على كونه واو العطف يلزم العطف على عاملين لان النهار اذا يكون معطوفا على الليل واذا معطوفا على اذا يغشى
والعاطف واحد فاجاب بان الله تعالى قال الواو وكانها عوض عن حرف القسم وفعل ما في ذلك لان كثرة ما يجتمع
في القسم لم يستعمل الفعل منها صار لما لم يجتمع الفعل كانه عوض الفعل ايضا كما انه عوض عن المحذوف وقوله
في النهار كانه عطف على عامل واحد وهو الواو وقال المص فيلزم على هذا ان لا يجوز اقسم بالليل اذا يغشى النهار
اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا يسري فهو لا والليل ان لم يكن فصل
الا انه يكون الواو نسيا فاي مقام اقسم والباء حتى كانه يجر وينصب وهو المحذوف وقال المص انما هذا مثل
ان في الوان زيدا والحرة عمرو كما مر في باب العطف وعلى ما قررنا في باب الظرف والمبنية ان التقدير وعظم الليل
اذا يغشى والعامل في الحقيقة هو العظمة المقدرة هكذا اذا يغشى فيكون الواو واقعا مقام العطف بين
عامل واحد فيكون التقدير وعظمة الليل وقت غشيه فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم ان القسم
على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك وعمرك الله وقعدبل وبالله لافعلن وقد يقع الحرف في قسم
السؤال نحو اب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله يدينك هل عمي الكذب لي وبجاب بالا والا ايضا
نحو لعمرك الله لافعلن وما افعل وقد مضى في باب الاستثناء فعند كان لا يجيء الا مع ان وقد
زايدة وربما قيل وقسم الظمآن ايضا بالله ليفعلن وكون خبرا بمعنى الامر قولك وبالله القسم ينال تلقاه كذا
اي استقبل اما جاب اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية بصدر
بانفذ وقد او مخففة بالام وبين اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد فرق بينها وبين ان الامر حينئذ
الفعل واما جيب القسم بها لانها مفيدة للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واللام الواقعة بعد ان الكسورة
في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيء في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني جواب لام القسم الا على ما ليس عليه
اللام الواقعة بعد اذ وهو الكوفيين ان اللام في نحو لزيد قايم جواب القسم ايضا قيل مقدر فعل يدل
في الوجود عند لهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لعاملك زيدا كما قصد دخل على غير المبتدأ واجيب بانها في
التقدير داخلة على المبتدأ ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام القسم لا يدخل له بعد ظننت الفيد للشك
ويجوز ان يصدر وا بان الظن الغالب قايم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله وان زيدا قايم بكسر ان وقال
قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا كالقسم وما لهم جايه بلى لو جاز مثل ظننت لقام فعل كان
نصبا في جواب ظننت مجرى القسم ثم تقول الا ولى لكون اللام في لزيد قايم لام الابتداء مفيدة للتاكيد ولا

القسم كما هو الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع
حرف النفي وان جاز ان الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان
اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تنافٍ فخالفا الام واما قولك لزيد ما هو قائم
وان زيدا لم يقم فان اللام انما نفى مضمون الجملة بلا واسطة بين الحرف ثم ان لام الابتداء تدخل على
المضارع لشبهه للمبتداء في كون اول اجزاء الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال الملقى لا ويرث
بعلك سترى نعتوى بها واخلولى اعمى دى شبهة ان توهما وتدخل على المضارع مصدرة بحرف التنفيس نحو
ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول اجزاء الجملة لبعدها عن شابهة
الاسم فاذا دخلت قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتيناك وذلك لانها تقرب الماضي من
الحال فتبعده من المضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء
على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولغلام الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا
اذا وقع موقع المبتدا نحو زيدا لكل ولغلام الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا
نحو لطعامك زيدا كل او ماضيا مع قد كل ولا يقال لزيد لطعامك قد اكل ولا بد دخول على غير ما ذكرنا من حروف
الشرط وغيرها واما بعد دخل على نعم وبئس وان كان في الاصل ماضيين لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما عبارة عن الانشاء
فقولك لنعم الرجل زيد وقولك بئس زيدا واقع ولام الابتداء بعدهما جائز وقوعه في غيرهذا الموقع ايضا
نحو خبر المبتدا نحو كان زيد لقائم كما يجيء في باب كان واللام في جميع ما ذكر من المبتدا حوابا للقسم مقدرا خلافا
للكوفية بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية اما لا هي لام الابتداء والا بعد المنفية مضيئة اما انها بمنزلة عند اهل
الحجاز مهملة عند غيرهم او بمنزلة التبرئة على اختلاف في احوالها نحو والله لا زيد قائما ولا عمرو والله لا رجل فيها
ولا امرأة ولا اسم لا رجل فيها ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا لقائم وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل
مضارعا بينا فالاكثر تصديرها باللام وكفه بالنون نحو لاضربن الان يدخل اللام على متعلق بمضارع متقدم عليه
كقوله تالله تفتؤ تذكر يوسف ولتنهن عما تقول لاتي اسكتخبر وان فيه اللام فقط وكذا اذا دخل على حرف التنفيس نحو والله
اخرج حيا فلن ياتي بالنون لكفاية ما حرف عليه من الاخرى وقد خلوا المضارع عن اللام استغناء
بالنون وقد جاء قسما مرة اما رب فانه نفي واما لعمر فلم يعد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون
الا في الضرورة والكوفيون لجواز وابلاه مرة ربي على عوافقهم في نحو ان المنافق يخيل الله لاملان جهنم والنون
قال انما ابنا وليس خلفه لو مي الخمسة كما بين معا بدفع اللام وضم الدال ويروى بكسر اللام ونصب الدال
وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليضربن هذا كله ان كان المضارع استقبالا
فان كان حالا فالجمهور يجيزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه تحقق الوجود فلن يحتاج
الى تاكيد بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير متاهد بفتح الكاف اشد الغواة
لئن ناك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي ان سنى اوسع تقول والله ليصلين زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا
تاتي بالنون لانها علامة الاستقبال وان كان المضارع منفية بما وان ولا علما مضى لكن ما وان اذا لم يتقدرا
بالزمان المستقبل فظاهرهما معنى الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالبرد لا يجوز والله لا اقوم وان
اقوم لكونه في الحال ومذهب ان القسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم
لكونهما بمعنى لا يجوز حذف لن اختصارا كما يجيء والعامل المحذوف لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطل العمل
لم يبق الا في المحذوف وان كان المنفي ما مضى مثبتا فالواو في الجمع بين اللام نحو والله لقد خرج

حرف واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلهما قد في عدم تصرفهما قال يمين اللام السيدان وجدنما وان كان
الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال السيد والشمس ومحياها الى قوله فوافق ايات
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموفيا ان من حوبت ولا وصال ويجب تقدير قد
بعد اللام لان لام الابتداء لا يدخل على الماضي كما مر والاقتصار على اللام الكثير من الكف واما نحو قوله والله
ان لو التقينا وانتم لكان الكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان ان بعطيه كاللام فاللام في جيئني لاكرمك
فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو كما مر جواب القسم في قوله والشمس لو شئ اتانا رسوله سواك
وقد يحذف كما حذف وانا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان للماضي منفيا فيما نحو والله
ما قام وانما ان نفي بلا او ان انقلب الى معنى الاستقبال كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين الدنيا قوله
والله لا عذبهم بعذابا يسمر لا بعذبهم فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم اذا كانت في الماضي الزي الدعاء نحو
رحمة الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تقريبها نحو قال صدق ولا صلى
وربما حاءت في الشعر مكررة كقوله فلا وابي بسر لا افعله واما قوله فلا انتهم الفضة فاما لم تكرر
فيه لتكرير تقرير الفضة وهو قوله فكررته الى آخره كما تقول لا افك رقبة ولا اطعم سترى بكيتا
وان كان القسم عليه جواب شرط مستقبل ومثل ذكر الشرط اسم قريبا ذا لها الشرط كالتي لام موطئة
بسمي موطئة اي ممهدة ومعينة لكون جواب القسم لا الشرط نحو لئن لم تنته لاقتلنك ويجوز
ان اسمي لا تنتك بلا لام فان حذف القسم وقد مرذلك لئن الجي بالام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول
الامر ويجب مع غير لام كقوله وان اطفئت هم اكم لم تكبر والذي يقدم القسم على الشرط الماضي وهو
وهو ما يكون بلو فيحمى حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف القسم لدلالة ما من الفعل المضارع الذي جواب القسم ولا يكون
من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال وانحوانه او غيرها قال فعلت بيمين الله ابرح قاعدا قال
بالله يبقى على الايام ذو حيد لمسحنر به الظبيان والاسد واعلم ان يحذف من الاسمية لانها قل استعمالها
في جواب القسم من الفعلية والحذف للجزل وحذف من الفعل المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر لبعدها
منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال ولا انفك قال لا يبعد
تسمع ما حييت بها كذا حتى يكون وانما جاز فيها لحافظة للزوم النفي ابدا قال بالله تبرح ما تاتي وانى وبما ان الغير نزة فلم يحذفا لانه بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف
على قلة النفي في المضارع دون على قلة الاثبات لانها يكثر في الاغلب على قلة اللام والنون كما ذكرنا
فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان الحذف وقع من المضارع لا دون
استصحابا من ما قوله ويحذف جوابا اذا اعترض وتقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم اي توسط الكلام
نحو زيد والله قائم والله زيد قائم وفي نهج البلاغة عند قد والله لقد والله قولا وتقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم
والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسط القسم او تاخر عنه من حيث المعنى جواب القسم وسد
عن ذلك الجواب مسد جواب الشرط اذا كان ماضيا كما مر وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قوله
على الجواب فيحذف كما مذكور بعد ذلك كقوله يمين والفجور ليا اعترا على لموحذف ذو التعاقب ليا لا لة قوله لام
فعل ربك لاذية وقد يحذف القسمية عليه لكونه طرفا من معمولات الفعل الواقع جوابا لا عليها نحو
لا افعل عوض وعوض والله لا افعل عوض مع القسم معان معناه ابدا البتة
ففيه ان التاكيد ما فيدة فايدة القسم ولا جل فايدة افادته قد يقدم على عامله فيما مقام الجملة الاسمية

وان كان عاملا ضعيفا نحو انا بحمد ربنا عمله فيما بعده كنون التاكيد وايقال عوض لا تبخل وعوض انا بك لغرض سد
مسد القسم كما يجئ في حروف نحو اما ليوم الجمعة فان زيدا قايم وقد يستعمل في غير القسم كقوله يهذا ابناي
بما اوليت من حسن لازالت عوضه وقد يحذف الفعل نحو بلى زيد وبقوم مقام الاسمية ايضا بغير حروف التصديق نحو
جيب بمعنى نعم والجامع ان التصديق توثيق وتاكيد كالقسم تقول لخير لا فعلن كانك قلت نعم والله لافعلن
وهي مبنية على الكسر وقد يفتح كليف وليس اسما بمعنى حقا خلافا للقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية
لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا يرى الى اعراب الى بمعنى النصة وقد تؤتى بمادون قسم
وفلنا على الفرد وسوا اشرب اجل جيرانا كانت ابيحت دعائره وربما يوقف ضرورة فاك وقابلت اشبت
فعل طلبي شيئ اذ من ذا كرانه وبدا استدلالا من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعرف
ولا يتقدر بانكف في جميع حروف التصديق وقد يقتضي بذكر القسم عند ذكر القسم به كقوله فاقسم لو شئ
اتانا رهولها اي اقسم مما يقسم به ويستغني كثيرا عن القسم بجواله ان الدال بالنون نحو لا صرينك لان النون لها
مواضع كما يجئ ولا يجئ في الخبر العرف نحو يغفر بن زيد وانا نحو لعمر الله ولزيد قايم فلم يقم دليل على كونها
جوابي القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا والشهرة نحو حقا لافعلن
وكذا كل اذا لم يكن رد عا نحو كلا ليبلون وكذا التزام نذر نحو لله علي كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله
لافعلن وعلى عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء الى قوله وخلا للاستثناء قوله
وعن للمجاوزة اي لبعد شئ عن الجرور بسبب اتحاد المصدر المقدر نحو رميت عن القوس اي لبعد السهم عن القوس
بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا ادينه الدين عن زيد وفي لهم ردت
عنه عملا واخذته مجازا كانك بعدته عنه وفوك جلست عن يمينه اي تراضيت عن موضع يمينه بالجلوس
وقوله تقاعد نحو الفوز عن امره فيفهم رضى بتجاوز وطبقا عن طبق اي طبقا فيجاوزا في الشدة عن طبق
آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل
المقصود جنسا طباقا كل واحد منها اعظم من الاخر فيدخل التثنية في ليبك وفي لدع تكرر والمراد في اكثل
التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفضا وكذا قوله لهم ورث السادة كابرا عن كابر
اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر اخر وقال بعضهم اي بعد كابر الاول بقاء للحرف على معناها اما امكن
وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت وباي فيحروي ضمن في افضلت معنى تجاوزت في
الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها عضتها والجار والمجرور صفة للمصدر
اي نطقا صادرا عن الهوى فمن في مثل بعد السببية كما في فوك قلت هذا عن علم وقوله تصدر وردي
عن اسيل ضمن في يبدي معنى يكشف الغطاء عن وجه اسيل وقوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة كزيد على السطح او
مجازا الحق عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يجعل ثقل الدين علما عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه
القصاص لان الحقوق كانها تبتلى بلزومه وكذا قوله لبيك كان على بك حقا فقضيا عن استعلاء شئ عليه
ولكنه اذا كان الشئ مشهورا في الاستعلاء شئ لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على الله فلان
كانك عن تتحمل عليه ومنه توكل على الله واما قولك اذا رضيت علي بوفتر فيجعل رضيت على صفة اي سخطت في
رعته اشهر وعلا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وسلط عليه فمعنى تمثيل البيت ويتبعهم وفد لهم
فلهم دعي جلال الله تقول على كذا اي معها كان المعنى اندبهم الزوم الواكب لمركوبه من قولهم ركبته الدين اي
لزمه وعبر عن اسم الله اي طلبه فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه بمعنى اذا مررت به كما

تجاوز في مررت به فقوله ان الكرم والله نعمل ان لم يجدوا على من يسكل على ليبس فيه زيادة بالاكلام على المقدم
والتاخير واصله ان لم يجدوا عليه وامتنع حذف الفعول الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصول ان مقدم
على من يسكل ضمار على من يسكله فجاز حذف الضمير لاتصاله به يسكل ضميرا فاعلا وقد يكون اي عن وعلى اسمين
فلا يستعملان الا مجرورين بمن واما سمعنا ادن اسميتها لان الحق من خواص الاسماء قال ان نصف فطاء غدت من
عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بداء مرسل قال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة ومن شمالي
انا لكونها على لفظ الحرف ومعنى سيرا لها معه فيلزم من الاضافة فوقه ومعناها جانب نحل وعلى قال
بانت نوار وشط الحي فاحتملوا وشاقني لعلان اي من فوق قوله واكاف التشبيه وقد يقبل
حتى مستجرورة بحرجاء في الزي كزيد فهو مثل الزي في الرداء فان قيل فلم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمستقبل
الجحد وفا في الزي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم في الموصولات ان حذف المبتدا في صلة حيرا اي الذي
في غاية العلم واستعمال الزي كزيد شايع كثير وبيقين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يتحلحل عن عكا البرد المبرم
واذا ارتفعت كما في قوله استهوتهن ولين سرحة ذوي شطب كالطعن يذهب فيه الزيت والفتيل وسموت تنتمي
باسميتها الا عند الفرزدق واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتتعين الزوايدة وقد يكون ايضا زايدة الا لم
بالا صلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقرى فيها المنقى كالطول وتحكم على زيادتها عند خوفها على
مثل نحو ليس كمثله شئ او دخول مثل عليه كقوله مثل كمصف ما كول اذ الغرض انه لا يذهب به بالك به فلا بد
من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرفا ولا سيما اذا كان من تمام الحروف والا لم يحذف
والحكم بزيادتها اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصالبات كما يؤثفين واما ان يكون من باب التوكيد اللفظي
فيها اسمان او حرفان كقولهم ولا كما لهم ابا دواه واما ان يكون احدهما زايدة فيكون تلك الزيادة حرفا
او زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو مثل كمصف ويجوز ان يكون
اسمين وهو فيمن واحدهما زايدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل
كمصف قلت لا تمتنع منع الاسم عن الحرف للضرورة واذ كان لا زما للاضافة لان عمله للجر ليس بالاصالة ويجوز
ان يكون مثل مضافا الى معدود يدل عليه بمصف الظاهر لما قلناه في مابهم عوذ على هذا الا يكون الكاف زايدة
فكانه قال مثل عصف كمطعوم في قولك ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة
قوله ولا يرى بها العيب ينجر وقولك ليس لدى زيد اخ بمعنى في اي ليس عندي لانه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم فلهو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد لا خي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
الملزوم اي ليس لزيد اخ او كان له اخ كما ان لذلك الاخ هو زيد فكذا هنا نفيت ان يكون عند الله مثل
والمراد نفي مثله نفي اد لو كان له مثل وكان هو ثانيهما مثله والكاف لو دخل المضمر حلا فالمبرد اذ لو دخله
لادى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت بالخاطب فحرام المنع في الكل وقد خلوا الشعر على المنصوب للمفعول
المفضل قال فاجمل واحسن في اسيرا انه ضعيف ولم ياسر كاباك اسر وهو من باب اقامة بعض الكلام مقام بعض
وعلى المجرور ايضا قالوا فلان اري بعمله ولا دخل بلا كبير ولا كبير الا حابل وقال ام اوعال كما اوانسها وقد دخل
في الشعر على المرفوع نحو انا كانت ويجئ ما الكافة فيكون لها ثلثة معان احدها تشبيه معنوي جملة
بمعنوي اخر نحو كما كانت قتل الكمي لسيد المعرد بالمفرد قال اسرع احمل الينا الها كما لهم الهة فلا تقتضي الكاف
ما يتعلق لان الظاهر انها كاف يتعلق لكن لكم المجرور مفعولا وذلك لان ذهب وقطع موضوعة كما ذكرنا ان تقتضي
بالفعل القائم عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او مضاه ومعنى كن كما انت كن في المستقبل

كما انت كائن الآن فانت مبتداء محذوف والخبر فانت تشبيه كون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن وهذا
ولئم كما يكون نون يولى عليكم شبه النون النكرة بها وثانيهما ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب ايطر
فى كما انبك اى لعلك انبك فالكاف هى الداخلة على الاسم كما لا تسم الناس كما يكفهم ونونه بغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما تحت
كما بمعنى ربما كقوله وانى كما امرى الكيش ضربة على راسه يلقى اللسان من الفم اى ربما وتقول انى كما افعل اى ربما
وقال بعضهم ان ما بحتى ايضا بمعنى ربما نحو انى بما افعل اى ربما افعل وقالوا ان كما بمعنى ربما فى الوجود نحو ان
بالتم الامام وكما قال يزيد نصرتم وجوزا الكوفية نصب المضارع بربما بعض كيما على ان يكون اصله كيما نحذف منها
تخفيفا ولم يوصوا الوصل ولم يثبت البصرية الا افادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده وانشد الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشد ونه على الاضمار نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اى
لعلما وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا كما تدين تدان وافعل كما يفعل ويجوز ان تكون القسم الاول
اعنى كن كما انت وكما يكون نون يولى هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى يكون الكاف
واما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهى بكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا فى كما وسمى رب للتقليل نسبة
التى فى الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهى كافة ايضا له عن طلب المضاف اليه حرفا التى بعد قل وكثر وطال
اما كافة الفعل عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هى فى قولك صدرت فالحق الصدر
وقلما وصال على الطول الصدر ودنوم زايره ووصال فاعل فلما وهى سيبويه كافة ووصال مبتدا قوله
وقد صدنى الى آخر البيت وقد مضى شرحه مستوفى واعلم انه اذا امكن فى كل حرف حتى يتوهم خروجه عن اصله ويكون
بمعنى كلمة اخرى او زيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعل العقد به معنى من المعانى يستقيم به
الكلام فهو الاولى بل الواجب فلن تعال على معنى من فى قوله تع اذا اكلنا لواعج الناس بل يضمن يخرج معنى تؤثر بالخروج
يحكموا فى الاكتيال وتسألها اولا يحكم بزيادة فى فى قوله يخرج فى اعرابها تصل بل يضمن يخرج معنى تؤثر بالخروج
وقد مضى كثير من ذلك فى اماكنه قوله الحروف المشبهة بالفعل الى فى حكم المفرد سميت الحروف المذكورة الحروف
المشبهة بالفعل بخلاف ما لا تشبه ليس الذى يشبه فعلا ما من غير متصرف وبهذا يشبه التام الناقص والمتعدى
وايضا ما المجازية تشبيه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما يجئ ولفظا من حيث كونها على ثلثة
احرف فصاعدا واما فتحها واخرها فان لم يعتل انها شابهتها للافعال بل قلنا هى لاستقلالها بالسبب
تشبه الاواخر والباء فى ليت فهى جهة اخرى بها يشبه الماضى فيحمل عمل الافعال وان قلنا انها
لمشابهة الفعل فلان يشابه بسبب الافعال لانها يكمل اذن بسبب المشابهة المتقدمة مما اعطيت بعد
المشابهة لا يكمل الا بعد جهات المشابهة وكذلك يود الوقاية ان قلنا انها يحفظ فتحها فقط كما يحذف
سكمن من وعن فهى من جهات المشابهة وان قلنا هى لاجل المشابهة فلا فما شابهة الافعال المتعدية
معنى لطلبها الخبر مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة
المجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب
فعكسه على غير طبيعى فهو تصرف فى الفعل وقيل قدم النصب على الرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال
التى هى اصلها من اول الامر او بينها لجعل عملها فرعا على كونها فروعا للفعل وهما اثنان الاثنان ثانيهما
فى المجازية لم يقدم منصوبها فالعلة هى الاولى فشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث انه فى ان وان
معنى حققت واكدت وفى كان معنى شبهت قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيد
اسد ولذلك اذا كانت صفة مشتقة نحو كانك قايم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه نفسه والاولى

والاولى ان يقال هى للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه
احدهما بالاخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم سببا كانه هو الخبر بعينه صار الضمير
فى الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا تقول كانى اسشى كانك تمشى والاصل كانى رجل يمشى
وكانك رجل يمشى وقيل هى للتحقيق فى نحو كانك بالدنيا لم يكن وكانك بالخوف لم يزل فكانك بالليل قد اقبل
وابو على يعتقد فى مثله زيادة الاسم وحذف الخبر يبقى كافى للتشبيه اى كان الدنيا لم يكن والاولى ان يقال
سوى كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شئ وتقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قولهم بصر
فبصر به عن جنب وهم لا يبصرون والجملة بعد الجر والباء حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غائبا كما
الا ترى الى قولهم كانى بالليل وقد اقبل فكانى تريد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت احتراسا
للحروف وفى لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء
ومن ثم دخل الاستثناء المنقطع لكن فاذا قلت جاءنى زيد لكنه لا يوهم ان عمرا ايضا جاء كما يوهمه
حرف الاضافة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وهى لاجل معنى تثبت وفى لعل معنى ترجيت وما عينه
التى غلب ماهية الترجى لان الغرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى استعمال التمنى فى الممكن والحال واختصاص
الترجى بالممكن وذلك لان ماهية التمنى تحصيل بعد حصول الشئ سواء ينتظره ويرتقب حصوله او لا والترجى
ارتقاب شئ لا يتوقع حصوله ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق وقد
فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تحزن الساعة وقد
اصطربكل مهم فى لعل الواقعة فى كلام الله تعالى لاستحالة ترقب غير الموقن بحصوله عليه فقال
ابو على معناه التعلل فمعنى اعمل الخير لعلكم ترحمون اى لترجوا ان لا يقع بكم شئ وقال الزجاج لعل
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يراد
ذلك فى قوله ع لعل يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية واما قولك امنت بالله لعلى اكون
بنو اسرائيل فتوبة بانى لا معنى لحمها ولو كان مذكورا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان
الرجاء والاشفاق متعلق بالمخاطبين واما ذلك ان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية للعمل فيه
ع على ان يرجوا ويشفق كما ان الفقدة للشك اذا وقعت فى كلامه كانت للشك والابهام لا
للشك وقيل ان لعل يجئ للاستفهام تقول لعل زيدا قايم اى هل هو كذلك واختار هذا الزوزنى عند
الكوفيين من تقدمه بما ارتفعت به بحال الابتداء وكون خبرها للتبرئة ومذهب البصريين على الحروف
والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الخبر بليت نحو ليت زيدا قايما لانه معنى تمنيت
ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصب الخبر كما ذكرنا فى عمل نصب افعال
القلوب لهما سواء ومن ثم جاز ليت الذى زيدا قايم كما جاء علمت الذى زيد قايم فهو عنده كافعال القلوب فى
العمل سواء واستشهد الفراء بليت ايام الصبا راجعا والبصريون يجعلون زيدا واجع على الحالية وفى
خبر ليت الحذوفا اى ليت ايام الصبا لنا راجع والكسائى يقدر كان اى ليت ايام الصبا كانت
راجعا وهو ضعيف لان كان وكون لم يقعا فيما استشهد استعمالها فيه بكون الشهود دليلين عليها
كما فى قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الحوابس بالخبة الباقية ايضا كما رواه
عنه اذ قم جهنم بالحجيج حزينا واشد وكان اذ نبيد اذا نشوقا فادمتا ومحترقا وذلك لان الاسم كان
مشبه وخبر مشبه به وقد رد على هذا الشاعر وقد انشاده هذا البيت وقال الحدوم الصواب بجيد الذى

اذا تشوقا قادمة فتقول ان ليت معنى الفعل يخالف افعال القلوب فانها افعال قلبية فلم تعمل فيما النقض
الفصيعة رتبة نصب الجزاين بدلالة كون موضعهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله ياليتا في وعاني
غنم والخروج منها فوق كذا راجع جاز مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين الا انها مفعول تمنيت وبمعنى
على اذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثالث اذ تقدير ايضا ههنا خبر ليت
والاعتراض كالاعتراض والجار الاخفش فيما من لعل في نحو ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل
زيدا قائم ولم يثبت واما ما في خرافات يستشهد للجزاين بقوله مجنوع والمروان قرحيهم لسبعين خريفا واما قوله
كانا اذنيه النبت فعند ذكرنا انه اخطأ فيه قوله لها صدر الكلام كل ما تقرر معنى الكلام ولو تقدر في مضمون
كان نحو في قرية الصدر كحرف النفي واما لا ولم ولن فقدم في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز تقدم
وكحرف التنبيه والاستفهام والتحضيض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب وافعال
المقاربة فانها وان اثبتت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراها مجرى سائر الافعال واما الحروف
المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام نحو قد للتوقع
فانها توكد معنى الجملة فقد والتوكيد تقويت الثابت لا يغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك
وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع خبرها في تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها
مقام المفرد ان كانا فاعل والمفعول والمضاف اليه ولا يصدر وان كان مقام المبتدا والخبر الذي حقه التصدر
كما ذكرنا في باب السداد فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على المبتدا في نحو يعجبني ان زيدا قائم
ذلك الخبر معرفا او مفردا اما ليت ولعل فلانهما بطلب معقول الخبر فلا يتوجه اليهما ذلك المضمون طلبا نحو اذا لم يجمع
عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مشبه به كما ذكرنا وهي اما ان تكون مذكورة
يشبه الاسم بها نحو كان زيدا اسدا او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قائم وكانك قمت او يوم و
او في الدار كما ذكرنا والمفرد المنفي عنه الطلب في كلهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم لاستفهام
لوجب تقديمه عليها فقط ان عرفت مرتبة التصدر الواجبة لها والصفة النائبة مقام ذلك الخبر المفرد
لا تكون الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو لولا جاؤني بشهود هلا رايت الذي
قط وان المفتوحة فلان وضعها ليكون مع خبرها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فيجب ان لا
في ذلك امور ان تم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما احاله سيبويه وابو علي كما تقدم في مواضع الفقاع
واما ان ولكن فلو عكس كون اخبارها مفردا منتفيا لمعنى الطلب كما مر لكان اما الجملة الطلبية كالامر
والنهي والدعاء والجملة الصدرة بحرف الاستفهام والقسم ونحو ذلك فلا ادري في وقوعها اخبارا
لهما كما في خبر المبتدا واذ كان فلسنا نجد انا زيدا لا يعرفه وانك لا مرجا وان زيدا هل ضربته وانه
زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو اردت لعالمت وهي صادقة ان الرياسة لا يفك لك شيب ولدت بلحيتها
ما فيلغى عن العمل على الاصح اذا دخلت فاعلى ليت جاز ان يعمل ويلغى قال الا بالنهار هذا كما مر لكما لك
حاميها ونصفه فقد رفعها ونصبها والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فلا ادري
ان لا تعمل كما مر في ما الحجازية فاذا اهملت فاكافة هو مذهب الجمهور اذ ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة موصوفة بمعنى لفظ الضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها فاذا اعملت ما ابدة حرف به كما
في قوله فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء في الاعمال قليل فيهما
لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقويت الثابت لا معنى آخر يتجدد وعدم سماع الاعمال فيهما دليل

ولا ولكما وقاسها في الاعمال على اخواتها شاذ عند الكسائي والاكثر للنحاة اذ لا فرق بينها وبين اخواتها واذا جمع
في اخوات ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكون الالغاء اولى لان لا تفاق لعدم السماع وفوات
الاختصاص من سببا وسيبويه يمنع الاعمال في غير انما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان ما
معنى الجملة وان مع جملتها الى قوله او حرف النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف
السنة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير معرفة لها وان المفتوحة موضوعة ليكون زيدا وبل مصدر
خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك
زيد اي زيد تلك فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها الياء افادت معنى المصدر نحو القومية
والعصوبية والفاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر
في الحقيقة حاصل العقد قوله ومن ثم وجب الكسر اي ومن جهة عدم تغير الكسرة لمعنى الجملة وغير
المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء ان مبتدا سواء كان في اول الكلام او المتكلم كوان زيدا
قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه حاصل كلام مستانف
وقع لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولو يحبك ويلهم ان العزة لله جميعا وكذا بكسر بعد القول اذا قصد به الحكاية
لا الاعتقاد السائل للظن والعلم فانها يفتح اذا كما مر بعد العلم والظن واما كسرتها بعد القول مع الحكاية
لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال الرضي ما الغير الحاجة
لتنوه وكذا في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قائم وقد يفتح في جواب القسم عند البرد والكوفيين
اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذكر لنا ويلزم لها بالفرد اذا قسمت بالله على فيا لك وقد يعمل
لا يقع المفرد الصريح جواب القسم ويكسر ايضا اذا كانت في حال نحو لعمرك وانك راكب فال اسيرو ما الذي
قبلك من المرسلين الا انهم ليا كلون الطعام لان الجملة لا يقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد
كما مر فان قيل افتحها ليكون لها تاويل المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا للاول
به ويكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد بانه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل
على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتحها نحو
ما هو الا انك قائم ويكسر ايضا اذا دخلت في خبر لام الابتداء فانها لا يجامع الا المكسورة
فان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فيها سواء في المعنى قولك وفتحت فاعلم
نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المعمول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيام
وكذا المبتدا نحو عندي انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا لانك قائم وكذا المجرور
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم وقوله لا لا انك قائم هذا لجواب سؤال مقدر وهو انه لا يدخل
على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز انها رجوابا كما تقدم في باب المبتدا
بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا الخبر الاسمية ظاهرا عند مقدر ولا يجوز فتحها لكون ان مع خبرها في تاويل
المبتدا والخبر محذوف ولما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا
في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لان فاعل معنى ان لو جوز في الشرط فلا بد من دخولها على
الفعل فلو كسرنا ان كانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحها لكونه مع ما في خبرها فاعل فعل
مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجيء في حروف الشرط وكذا تلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو
اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل ولذلك انما مصدرية ويقدر خبرها على الاسمية

كما يجئ فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لوانك ثم سواء قولك فان جاز التقدير اي تقدير بالجملة والمفرد
جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فانا اكرمه بالكسر وبالفاء
والفتح على ان ان مع ما في حيزها بتاويل مصدر محذوف الخبر اي فانا مكرم له وكذا بعد اذا المفاجاة كقولك وكنت
ارى زيدا كما قيل سيئ عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا صغار واللهازم عظمتان ناتئتان
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولهما كقولك حب مذكرة فاكسر على تاويل اذ هو عبد القفا والعبح على تاويل فانا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليس ان الواو بعد قولك هذا واذ لك تقريرا لكلام السابق
قال الله تعالى وان الله موهن كيد الكافرين خبر مبتداء محذوف واني عطف على الخبر اي الامر ذلكم والامر
ايضا ان الله موهن كيد الكافرين وان كسرت فعلى عطف الجملة على الجملة المتقدمة المحذوف احد
جزئيها قال الخنى اذا خفت نار قوله الفجار فبرا رفيع بل رافيع انا ربي ذاك واني على جاره وحرب اخو عليه لما كنى
على الجار فهو مثل قوله ومن عاقب الادنين فالجملة الفعلية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول
قولي واول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اني
احمد الله فلم يجئ لان المصدر لم يجئ الا مع قصد الاختلاف فيكون قولي اخبر عن المصدر بالمصدر والكسرة
على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجئ مع انه يجئ المقول من اعاد لان اصل المصدر فالمعنى اول
مقولاتي هذا المقول وهو اني احمد الله فيكون قد قال كلامًا اولًا اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول
اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقائلهم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون
قولي اي احمد الله مقولا للفظة قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك ضرب زيد
فزيد مضروب من حيث المعنى وليس مقولا لضربي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله
بالكسر مقوله وخبر المبتداء محذوف اي اول قولي وملفوظي هذا الكلام ثابت زيادة الفعل احسن وذلك
ان افعل التفضيل بعضها يضاف اليه بلفظه ليعطف بهذا الكلام اول ووسط واخر والخبر الاول باعتبار
كلماته الثلاث فيكون بلفظ اني وباعتبار الحروف بلفظ همزة فيكون المعنى اذا مرفوعا بلفظ ثابتي او بهمزة اني
ثابت وهو حلف من الكلام وهو غير مقصود للتكلم ويجوز الوجهان بعدا فاما بمعنى حقا تقول احق انك قايم
فانه فاعل ايحق ذلك حقا او تقول حقا اني في معنى الظرف اي في حق فيكون ان انا فاعلًا ومبتداء كما مر في
باب المبتداء قال احقا ان اخطبكم هجانا ود ليل كونه في معنى يذهب الظرف اي في حق هو انا في احاكم احاكم
كما في لم يظلمي سربس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل البيت فان كسرت فاما خوف استقباح كما لا تقول
انا انك قايم كما قال الله تعالى عاد كفروا ربهم او تقول انا والله انك ذاهب بالفتح اي في حق الله انك ذاهب
اي في حق ذهابك واما والله انك ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة
او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت مما حولك حتى انك تفاخر ولا يجوز
كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدها نحو ما رايته مذ زيد قايم ومذ قيام زيد فيهما
وجزا لان الجملة بعدهما مضاف اليهما كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان انت وانا مضافان
الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في الظروف والغالب بعد لا جرم
الفتح قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار فلما ورد الكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا
القسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل فعلى سيبويه معنى جرم حق فان فاعله
ان يستهزئوا بقوله ولقد ظننت ابا عمرو طعنة حرمت فوارة بعدها ان يفضوا برفع فوارة وان يفضوا
بنصبها بدل الاشتمال منها اي حرمت غصب فوارة بعدها وقال الفراء بل الرواية حرمت فوارة الغضب لست
الطعنة فوارة الغضب اي حرمت لهم الغضب كقولك نوم لا يجر منكم شتمان نوم اي لا يجر منكم وعند غيرهم
الا يتاي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد
ولا محالة لا نسر وبحر العرب لا جرم والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والقطع
اي لا قطع من هذا كما انه لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها
فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فتعال لا جرم لاسك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم فحق فتح
فالمنظور الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان يفعل كذا وانك يفعل كذا اي من ان يفعل كذا ومن انك يفعل فحق
للمعنى القسم العارض ولا جرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من النون لاجرا باسقاط الميم ولاذا جرم
ولاذان ذا جرم بزيادة ذا ولاعن ذا جرم وان زايدة وعين عوض عن الهمزة كقوله اعن تسمت عن خوفا من زلة
وتقول سد ما انك ذاهب وغرا انك قايم بالفتح قد وغر فعلان مكفوفان بما كفا وطالما وعا بمعنى حقا
فمعنى شد ما انك قايم حقا انك قايم اي في حق الاذن ولا بد دخل على شد وغر كونهما في الاصل اسمين ولا يجوز
ان يكونا اسما مرفوعا تامًا كما سمع من بعض العرب في نعما صنعت وبئسما عملت وقد ذكرنا ان جميع باب فعل
يجوز استعماله واستعمالهم ويكرم وتقول زيد فاسق كما ان عمرو فاسق ليس ها هنا كالتي كانت كما كانت
في زيد صديق بني كما عمرو اخي ولو كانت كانة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح فعال الخليل ما زايدة والكاف
بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثلك ما انك هنا كلهم التزموا الكاف مع هذه الزايدة كراهة ان
يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرو صالح اي هذا صحيح بسبب ذلك وتقول انك ذاهب وجهد
رايي انك قايم فالكسر وهو الوجه لانك لم يصطرع الى جعل الظرف بمعنى الحق لان كما كنت مضطر اليه في
وذلك لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع ما لما يجئ في حروف الشرط نحو انا يوم الجمعة فانك ذاهب
واما زيد فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون ما فاضطررت الى فتح ان بسبب وحمل الظرف المتقدم
خبرا قال سيبويه يجوز اما في رايي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما
في الدار فانك قايم بالكسر اذا قصدت ان قيام الخاطب حاصل في الدار واما اذا اردت ان في الدار هذا
الحديث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع معين
فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيها الفعل والاسم كقولك من عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر
فيه ايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين الاسم ولم يتعين فيه الفتح نحو قولهم والله انك ذاهب جاز العطف الى اخره
يعني ولاجل ان الكسرة لا يغير معنى الجملة كان اسما المنصوب في محل الرفع ولا نها كالعدم افادت بها
التاكيد فقط فجاز العطف على ذلك الاسم بالرفع وبعضهم تقول على موضع ان مع اسمها كما قال الخوارزمي وكانه
الاولى نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا
كل محلا لا يسعمل لفظه بالنصب فان كان اللوم في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لان الكلام
مع المخوف فكذا ينبغي ان يكون الامر جوابا ومن قال على هو منهما نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل كان
وحده مبتداء والمبتداء مجرد عن العوامل عندهم واسمها الذي يجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد
كالعدم باعتباره واغا قيدنا بما اذا اعتبرت النصب عليه ويشكل بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل
كانت مع اسمها مبتداء والمبتداء هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها وحده ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء ظرفا من هذا قوله لفظا او محلا راجع

الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو فالمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت انه زيد قائم
وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها في تقدير
اسمين اذا مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة من جزئيها بتقدير الاسمين اي
البتداء والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيزها مقام الاسمين وانما قال المص
مع هذا التحقيق بالنظر الى نظيرتها لكي لا تبعد ان يجعل ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين تقول ان درسك
الاسمين بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها
بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ لك ان الاسمان بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق
ان ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسم بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي تؤكد
الاسمان المنصوبان لئلا تؤول بما لا حاجة الى التكلف انه راي سيبويه مستشهدا على العطف على محل
المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس الاية واذان بعض اعلاهم وكذا استشهد بقوله
والا فاعلموا انما انتم بغاة ما بقينا في شقاق على محل الاسم المذكور بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فالولد ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وتبعه
النحاة لما راى سيبويه استشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا كحكم المكسورة في جواز
العطف على محل اسمها بالرفع لانها خبر فان مؤكدة لمضمون اسمها واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم
وعمرو والبر اني ومن ثبت عدم بلوغها الى استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في خبرها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور
فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر السيرافي بعيد صحيح فتقول قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله من الله مقام التاكيد او تقول رسوله مبتداء خبره محذوف
اي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة فتقول في قوله من الله مقام التاكيد والاصح فاعلموا انكم انتم
بغاة البيت ان ما بقينا في شقاق خبرا وقوله وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا
ممن يزدري سدد وعدكم ولا اني بالشيء في الغد حرف عطف على انني بخشف فلو جعلنا قوله ولا انا
ممن يزدري بيبنه وعدكم جملة اعتراضية كما ان الداخلة على مدخول بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو
ولو تروي ولو اني بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدري بيبنه مستانفا ولا مكرر في حكم
الكسرة في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على
محل اسم ان بالرفع لكنه التفصيل وفي جميع الكلام بمنزلة ان تعني في جواز العطف وان كما يجيء وانما كان لكن
مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حقيقة للحكم
السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فتقول ما قام زيد لكن عمرو ما قام خطت
في عدم القيام عما يوهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسمها
وليت ولعل ايضا كقوله في الاصل مبتدأ او منصوبا بفعل محذوف وجه عن مضي الابتداء عما اوردت فيه الحروف من المعاني
والوضع وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند النحويين والفراء والزجاج في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم
فذلك لا منفاه ولا اجازه والاصل الكلي ان ادلة فارقة قال الزجاج قولهم ليت في قوله تعالى فلي ان زيدا
يقدر فالجيء على تقدير الفعل صفة زيد ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والعاشر كونه تابعا للتوابع
في جواز الرفع نحو ان الزبير ان استحسنها سمالها بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو

بعد قوله فلا تحسبني الخ
بعدكم الشتى ولا انني
الخوف ولا ان
فلا ان

لا غلام رجل في الدار الا زيد فلا يحمل على المحل عند البصريين الا عند فقد الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرا
قائمان واجاز الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتداء المحل عند جمهورهم الابتداء وفي نحو ان
ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو فانهما عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه ولا يجوز
لان من عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا فيصدر اكلهما بالاثر الواحد الذي لا يجري لا يصدر عن
مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني كل واحد منهما عن الاخر فيلزم من اجتماعهما
اليهما معا استقلال كل منهما ولو فرق الجزاء ما يعطف نحو ان زيدا ومنذ قائم وحادثة لجاز الفاء الذي
ذكروا ويجيء جوازه ويكون الكلام من باب اللف والنشر ولو حلنا الليل والنهار لكنني انك والتبتغي من فضله
فاذا قدمت الخبر على العطف فالاثاني للمعطوف بالخبر الظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو اكذلك او بحذفه
وتقديره والا كذلك نحو ان زيدا قائم ولا يجوز اذ تكون منه من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن
الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان فاكان عاملا في خبر المبتدا
لان ان واخواتها لا يعمل عند الكوفيين في الخبر بل العامل عندهم في خبر ان اسمها لان المبتداء والخبر يترافعان عنده
فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء وسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم
يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل
الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يلبس في الظاهر كما انكر في مع ظهور
الاعراب مستدرك ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا نواد المستقلين على اثر واحد لانه يجوز
ان يرتفع خبران مذهب الكسائي اما اولا نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
من امن معنى ان الواو في الصابئون اعتراضية للعطف وهو مبتداء محذوف الخبر اي والصابئون كذلك
لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في تميم تميم عدي على مذهب المبرد ضعفه قوله ومن يك امسى
بالمدينة رحله فاني وقيارها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع نوكيد اسم ان المبنى وكذا المعطوف
غير المنوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبر عنهما بذاهبان شك وشذ وجوده فيهم
لتجيء بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مضمون ان نحو ان عمرا ان اتاك فهو مكرم
نحو ظننت عبد الله زيد ذاهب وعمرا وليس بشيء لان ظن عامل قوي اثر في الاسم الزيد بعدها ان عاد ضميرهما
مفعولا به واذا ضمن اذ لك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فليس بجواز ذلك في الفعل الصريح واما
خفاء اعراب المبني نحو لكن المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها فمثال الشاعر خلا فالى يزيد
والكسائي في الظاهر ان ههنا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو
وله ولكن انكر اي في احكام الحمل على المحل وله ولذلك خلت اي ولاجل ان كون المكسورة مع خبرها في تقدير
الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة واعلم ان هذا اللوم لام الابتداء المذكورة في جواب القسم
حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان واسمه اعني التوكيد والتحقيق كان لها
حق ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حقه التقدم على
معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو صيغة العمل وراعوا مع تاخير اللام سببا احدهما ان يقع بينهما
فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انما ما سقطت عزمتها وهو صدر الكلام اي المبتداء والخبر المقدم
او معهما لا يجب المبتداء كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم وله لطعامك كل يوم والتاخير الاعلى
الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا في الدار لقائم ولا تدخل على مصدر الخبر الماضي

عن الخبر فلا تقل ان زيدا قائم لمن الدار لشل يجب حتما كل الجنس بتاخيرها حتما صدر الكلام عن جزاي الكلام
الذين هما المبتدا بان واما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف
متعلق بالخبر نحو ان زيدا في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لتعلقان حتما على التقدير
وهو لم يقع وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب لقسم محذوف والجملة القسمية صلة
او صفة واما يدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقائم كما يجوز ان زيدا ليقوم بل
تقول ان زيدا لقد قام كما تقضي في شرح جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين
كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه اللام لحروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا
ان مرتبته لتريك ولا على اسم ليه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافيا ولا تدخل
على جوابه فلا تقول ان زيدا من يزره لمرتبه لان جواب الشرط وصله ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجاز
ابن الانباري ولا يدخل على واو المصاحبة المغنية عن الحال فلا تقول ان كل رجل وضيعته لان اصل اللام الابتداء
فلا يدخل الا ما كان مبتدا وعليه وقد ذكرنا مواضعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر
واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا قائم
ابوه وهو شاذ دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لانه حقها ما سقطت عن المقصد
ان لا يتاخر عن الاسم عن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب الفصل
بينهما بالزايدة كما قلنا في قولك زيد صديق بخلاف ما ان عمرا والتي واما يدخل على معمول الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا
مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك لاكل وانك لا تقول ان زيدا لفي الدار قائم كما ذكرنا في جواب
القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل السيء عادة كقولنا ان انك لانت الحليم
وذلك لانه وقع ما موقع الخبر كما مر ادخلت على الخبر مع ان كل فعل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مستانفا
لارتفاع ما بعده وقد يتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل وسوغه
البرد اجازة الرجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا المؤخر محمولا من ان نحو قوله ام الخليس لعجوز
شهربه وقد ربعضهم ان يجوز ان يكون في البعد يراد اخله في البعداء كما شذ في خبر ان المفتوحة على رواية سيبويه
خبيبي الا انهم لما كثر الطعام وكثروي في الزواد والله لسميع عليم بالفتح كما جاز في الخبر معولا لا ضحى كما في
زيد لمنطلقا ولا شيء قال مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا اسمي لمحموم ولن اقال فما انت من ليلى
لدون ان عرفتها كما لناس المقضي بكل مكان ولما نحو ما زيد لها لما ولو قلت ان تاليا وتركا يلا منشار بان
ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كاد ولولا قال فبان حتى كاد لم يكن فالبوم
انك ومتى لم يكن وقال لولا قاسم وبراسيل لقد جرت عينك يوم عشوم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى
نحو شهدت بكذا وبان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم ولهذا قيل في قوله
شهد الله انه لا اله الا هو فيشهد محمول على يعلم لان اصل الشهادة ان يكون عن علم ونشهد يتعلق كعلمت في نحو
علمت لزيد قائم الدان شهدت لا يتصب المفعولين لضعف علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت كري محمولي
القسم على ضعف فتقول اذن علمت اذ زيدا قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك واهب
بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجيء اشهد فلا يجيء كذا كافة قبل والله لقد رايته وكذا اشهد
لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتي وقد يقال ظننت لدين لان نسبة يجيء علمت واجراؤها مجرى القسم
ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقولك اني وجدك

وحدت على اراك الشمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى البينة قولك نشهد واحد من اربع
شهادات بالله انه لمن الصادقين فيخرج قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد لقائم ويجوز ان يكون تعلقا
لطيب لزيد قائم ويجوز ان يكون مجريا مجرى القسم واللام جوابه ولا يجري هذا الهواء شهدت مع الباء مجرى
علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حروف الجر لا تعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطف الجملة
على الجملة واعلم ان من العرب من يقول لعمرك لرجل صدق وقال لها لمقضي عليها التهاجر وقال تعني لاشتهي اللبن
انه كنت عاريا وقد يحذف اللام وهو قليل قال الاباسا برق على قل الحيي لهنك من برق على كريم وقيبه
ثلث مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان بناء وهناك ما عرفت سورة ان تفتح همزتها
جاز مجامعة اللام ايا ما بعد الانتاح والثاني دخول النواء وهو ان اصله وانه انك كما روي عن ابي الدرداء
الكلم بي لو راى لا اقول اذكك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام القسم ايضا
كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الفعل كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحميد
قال الاباراك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك والثالث حكي
الفضل بن سلمة اصله انك واللام للقسم فعلى هذا ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا
لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليقرين بتوكيد النون التاكيد وان زيدا لقائم بدون فاللام
جواب قسم مقدر اي والله ليقرين ووالله لقائم واما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان
وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين في حكم واحدة
الاولى الى تخفيفا اي والله ووجب حذف الخبر في لعمرك واي والله وجاز حذف الجار في الله لاغلبن
ولا يجيء لام الابتداء من جملة الخبر وفي السنة الا بعد ان الكسرة والتي الكوفيون مستدلين
بقوله وكنت من حبها لعميد قالوا اما ذلك لانها لا بمعنى الابتداء كان وان جاز العطف على محل اسمها
بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا يجامع الكسرة ايضا لانها تسقط تشبيها بغيرتها عن
الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بعضا واحدا فاعرف لزلك سقوطها عن رتبتها
بخلاف لكن فانها لا تناسبها بمعنى فلم يمتنع معها سقوطها عن رتبتها واستدلوا فاما ان تكن شاذا
كما في قوله ام الخليس لعجوز شهربه او ما ان يكون في الاصل لكن انني فحففت بحذف الهمزة ونون
لكن كما خففت لكنها هو الله انما فاجذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان الكسرة زيادة في نعم
كما يجيء في حروف التصديق فلا يعمل ويراد في المفتوحة حتى تعمل فيعمل والمفتوحة لكونها مع جزائها اسما مفردا
يقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعها نحو عندي لانك قائم وليتني
انك تعطني وكذا في البواقي وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من نحو دي في قوله ع واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا ها في قوله اولم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم لا يرجعون واما في
نحو اعدكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر انكم الاولى وانكم الثانية معادة
لتاكيد الاولى لما تواخى بينهما وبين الجملة كما تكرر فعل تحسبهم لما تواخى ما بينهما مفعولي لا تحسبن في قوله
لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قولهم
وهم بالاخوة هم كافر وهذا قول الخليل وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره اذا ثم الجملة الاسمية
خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم وبجواز ان الكسرة خبر اللام حرف السنة كقوله ان الخليط ان
سرنهو وقوله لعمر علم الحق الثاني اذا قلت اما بعد اني حطتها بكسر انى وروي بالفتح وعلى الاكثرين

تكرير الاول كما قلنا في الآية قوله يخفف الكسرة الى آخره اذا خفف بطل اختصاصها بالاسماء فتقلب
الالف ياء وقال ح في الافعال وان كان لما لم يتبين فيها يتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والآية ترد عليهم
قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اهملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بينها وبين المخففة والنافية واما مع
الاعمال فللفراء وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المهملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق في
العمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم ان كان الاسم مبنيا
او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال فلومة اللام وقولهم ان خبرا لله خبر الم يدخل فيه اللام لذا للزعم
لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصريين كونه من النواسخ حتى لا يخرج ان عن اصلها
بالكلية والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال قياسا كقوله باسر بك ان ظلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وقولهم ان يزيد لفاهم وان شينك لحبيب وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة
فذهب الى على واتباعه انها غير لام الابتداء التي يجامع الشدة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت لام الابتداء
لوجب التعليق فان علمت لزيدا قائم لما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو ان قتلت لمسلما واما ابي بكر
لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائم انها ان التعليق واجب لدخول
على اول معمولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على المبتدأ والخبر وهو الخبر ويدخل مع
المثقلة اما على المبتدأ والخبر او القائم مقامهما وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا كان خبرا في
الاصل نحو ان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن
الكاذبين ولو نصب الاول بخلوه عن ما نافية او تعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال ابو
كمادا لزمير لهزو اليوم تعوذ بابصادهم وان كادوا ليستفزونك واما قولهم ان قتلت لمسلما وان تريك
لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بينهما في الاسماء وبينهما مصرا في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة
واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى بنظرا الى اصلها والنافية بالفعل
لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقة دخلت على الاسم او على الفعل
واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا يجاز حذفها في القوم لزيد اي الا زيد ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص
بعض الاشياء ببعض الوقائع كما اختصا من لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من
تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمائر في قوله وخفف
المفتوحة فيعمل وضمير شان مقدرا قد مر ذلك وفي ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وعلى هذا فهل اللغتان عاملتان
في الضمير في السعة نحو اظن انك قائم بالرفع واحسب انك قائم وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة
فجاء في الضرائر فقط قال قولوا لك في يوم الرخاء سألتني طلاقها لا وان صديق وقال بابي بربع وعيت
بربع وقد ما يكون هذا الشان قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع
واذا دخلت على الاسمية نحو لكن الجلية مجردة نحو لكنك اذ هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدرا نحو
علمت ان لا شيء لك وباداة الشرط نحو علمت ان من يفرك لفربه او برب نحو علمت ان ربك يحكم لي على ما يشاء
الكوفيون او بكم نحو علمت كم غلام لي في قوله وكان للشمس الى قوله وشذ لحاقها في كاد لان قال بعضهم
انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كاد زيد كاد الاسد ان زيدا كالاسد قدم اداة التشبيه
ليتوسط من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لئلا يدخل الا على لفظ الا
ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها لم يصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل

محل للكاف كما كان لما حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا في كاف ذلك وكابن ولا يقضي
ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالجزالة عن كونها جارة فاذا خففت كان
فاله فصح الفارها وقد جاء كان وريد بها ظن قال وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان واذا
لم يعملها لفظا فهما ضميران مقدران عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك مقدر بعدها لعدم
الوحي اليه كما كان في ان المخففة لكنه لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي
اضمار الشان بعدها اجراؤها مجرى ان ولزوم حرف العوض والفعلية بعدها معوض كونها مركبة من
الكاف وان ويجيء بعد المهملة اسمية كقوله عاد ت له رجحا طويلة والة كان قيد يعلى ما حين يشرع
وفعلية كقولك نعم كان لم تغن بالامس وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة كان قد مرحة الاظعان
وقوله افتوا لترحل غبرا ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد زال بنا واذ جاءت بعدها
مفردة كقوله يمشي بها الدرماء سحب فصيمها كان بطن حبلى ذات اذهن ميم فالحذف وغير ضمير الشان في
اذا كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه يقسم كان ظبيه مقطوا الى الناظر الاثم يرفع ظبيه يجوز
ان يكون ظبيه يعطوا اسمية وان يكونوا يعطوا صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية ويروى كان
كان ظبيه بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان زايدة اي كظبيه قوله ولكن هي غير الله
مفرزة وقال الكوفيون هي مركبة من لا ومن لزم الكسرة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لكاف فقلب
كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيدان ما بعدها اليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
وان يخفق مضمر مع بعدها ولا يخفى ان التكليف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحركة والاصل عدم
التركيب قوله متقاربة بزيد معناي في النفي والاثبات والقصر والتقارب المعنوي واللفظي قد يكون كما في
زيد لكن عمرو الم يجئ وقد لا يكون كقولك جاءني القوم لكن زيد ولكن الله سلم اي قد
الله لم يرزكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرو غائب ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل
يكفي بينهما تباين بوجه ما قال ح وان تريك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وان عدم
التكذيب مناسب للافضال بل اللايق بهذا ان يذكر الفضل ومثله كثيرا فاذا خفقت الغين والخاء نقطت
ونونس احد اعمالها مخففة ولا عرف شاهدا يجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز
كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وحملها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون
المخففة للكسر قال قلت قائبة ولا استطيبه ولكنه استغنى عن كانما وذاك افضل قوله وليت
للتمني قد مضى شرحه وليت للترجي وشذ الجر بها وقد جاء احدى عشرة لغات لعل وعل وجاء لعل بمعنى
غير مهملة ولعن بمعنى مهملة واحدها نقل وروعن وزغ بجعل الراء مقام اللام ولدن وان ولغا
بالدة قال لغا الله فضلك علينا شيء ان اكرم شرعم وقد يقال لعت كربت وفضل بجر وبعمل مفتوحة
اللام الاخيرة او مكسورتها وكون الفعل مكسور اللام ومفتوحتها قال ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل
ابو الغوار منك قريب وهي مشكلة لان دخولها على فعل مختص بالحرف وغيرها من المشابهة الافعال وكون حرف
عاملة عمل الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا يتعلق بها
لانها ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا يتعلق لها وفي البيت اشكال
اذ روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال ان اسم لعل قد يبقى ضمير الشان مقدرة وابو الغوار مجرور رب مقدرة
حذفت لتوالي اللامات اي لعله لابي الغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لا في لعل محذوف

محذوف فاللهم المفتوحة جارة للظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح لام الجر الداخلة على المظهر ذلك عن يونس وابي عبيدة والاخر وان روي بكسر اللام وضمير الشان ايضا مقدر مع حذوف في لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في الام الجر ويجوز في هذه الرواية الاصل لها اي ابقشود عاله فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متفرعة فيما اشار ابو عبيدة لعل الله علق علينا جماله ان زهيرا واسيد بالزيادة اذ يفنياه على اللغة والتصغير نظروا الى الكثرة التصرف فيها والتقلب بها وجواز زيادة الفاء وها فان سمع بهالم يقرف عند البصريين للتركيب والعلمية ولذا عند الكوفيين لشبهه بالجملة والعلمية لانها ليست من قرائن كلامهم ولعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كما انها قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم معرفة ونكرة وجب تاخير الخبر نحو انا لا كما في المبتداء والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التي ليست ضمير الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله ولو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكنه نجى غليظ المشافر فيمن روي برفع نجى اي ولكنه نجى ومن روي بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كقول ابن لام في مني ما ان هجاني ولا ابن عمه حسان البيت وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية والمتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان ذنك زيد ماخوذ اي انه ويقول ان في الدار يجلس اخواك وقال الكسائي عن بعض العرب ان شاء الشحم ان يطلع البدر واغا جاز حذف احد الضميرين الشان من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة لانه ليس بمعتمد الكلام بل المراد منه التفهيم فقط فهو كالزايد واجاز في الخبر اذا تصدر اشتمال الناس عن باطوم الفهه المصورين وعند الكسائي من قبيل زيد وعند ابن كيسان يلي الحرف في مثل هذا عين عاملة لفظا كالمكفوفة واعلم ان الخبر جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون نكرة الاسم لكنه ورد ما جاء ذنك نحو قوله ان محلا واذ مرتحلا وانك في السفار مقوى مهلا اي سبقا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان في رحيل السفار مقوى الى الاخرة مهلا اي سبقا ويقول ان ماله وان ولدا وان غيرها ابقى وساء اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الاخرة ذلك والقول يشترط في جواز حذف اخبارها تكون كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الذبانة الغارة فقال الذبانة ان العارية اي هما مختلفان والرد على الذبيانية ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد بضلونا بفرونا واووونا وفعلوا منا فعالا نعم يعرفون ذلك فقالوا بل فقالوا نعم ان ذلك اي ذلك كذلك وما روي عن قول عمر بن عبد العزيز لمن نعت البيعة بقرابة ان ذلك اي الصدق ثم ذكر الله حاجة فقال عمر لعل ذلك اي مطلوبك حاصل وقال الله تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله اي ملكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زايدة وقال الشاعر ان حبانا من قريش يفضلوا على الناس وان الجازم نهسل وقال ابن بقيش لم يات الخبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا والصدان تعقبه فان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان لك ذلك ولعل لك ذلك قول الشاعر لي الحمد ان لا حمد فيه على الهوى ان لا ان لي حمدا على الصبر والجلد فجعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بان يعتبر به معنى الكلام ظرفا كان اولا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال ان ضم زيد قايما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى العلم مصدر من شعرت اشعر كفرحت افرح اي فطنت قال سيبويه اصله ليت شعري فحذفوا الهاء في الاضافة كما في قوله يهوا نوعدرها فلعله لم يثبت انه مصدر الا بالتاء كانت زايدة والا فهو يوجب فجعل المصدر من باب السد كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في نحو ليت شعري مرادا فالاستفهام كما في ليت شعري انا ماتون ام لا فهذه الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب فنحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بهذا حاصل عند سيد الاستفهام حاصلة وقال المعربون الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في لبيك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق المضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن هشام الاستفهام سادمسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتداء الذي بعدها وفيه نظر ايضا لان محل خبر شعري المذوف بعد جميع دخوله من فاعله ومفعوله فمحل بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام ومقامه بعد خبر وجب حذفه لاسادة مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قولك ليت شعري مسافرا من هو وليت شعري بعولها المحذوف اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافرا منادى وقد يحذف هنا بشرط الافادة عن نكرة سكوت لانا ذكرنا في باب المبتداء ان التخصيص عرضي مرفوض في المبتداء مع حصول الفايدة واغا لم يخبر عن المبتداء المنكور بخبر مؤخر لئلا يلتبس المبتداء بالخبر وذلك لتوافي اعرابها واما هنا فالامن منتف فان قلت فان شفائي عبرة مهراقة ويجوز ان يكون كما فاي في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ان روي الماء مرفوعا اسم ليت والجملة خبر على ان يروي خبرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا منكورة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا فان روي بنصبه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني بكفافا اي مكفوفا عن الماء على هذا الوجه منصوبا اي ان روي مرفوعا عن الماء وقيل يراد مرفوعا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي خيرك كفافا وشرك مرفوعا عني عن كفافا فالحذف للتخصيص ضرورة كما في قوله فلو ان واشي باليمامة داره وكيفر الماء على هذا الوجه مرفوعا اذ روي اي ما دام الماء مرتويا قوله للحوفا لعاطفتا الواو الى قوله ليبعد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عواي المضروع منها وعند الاكثرين اذا ما بعدها عاطف وليس بيان لما قبلها كما قال بعضهم اذ بل التي بعدها مفرد نحو جاء في زيد بل عمرو وما جاء في زيد بل عمرو منها الا ان ما بعدها ابدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل منها غير صحيح مطرد في كلام مام لانها للاذكار مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لواحد الشين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او كان فعل ذلك جاء في زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بحلاف وجاء في زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فلو او للجمع مطلقا مع المخالف انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد دون ان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهو ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي والثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب لدليل الجمهور لنا فيما يحتمل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو ويقال بين زيد وعمرو وفيما التثنية فيه قبل الاول كقوله ادجوز فرحت وفضخاتها وقوله ليدع واسجد واركعي وقوله نحوت ونجا والاصل في استعمال الحقيقة ولو كان للترتيب لما ناقض قوله ليدع واسجد واركعي قولوا حطة وقوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو تجمع ويترك الاسبق في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام وتم بجمع بين الفعلين وصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد مرة يجمع بين مفعولي الخبر

فصاعدا والحصول نحو قام زيد فعمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فان قلت لو لم يجز في عطف الجملة
لعلم ايضا حصول مضمون الجملتين معا فايدتها قلت بلى ولكن يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام
الاول غلطا ويحتمل حصول احدهما لا بعينه او حصولهما معا فبين الواو في مثل
كقابية لا في مثل قولك ماجاءني زيد ولا عمرو كما يجيء فكانه زايد مفيد للنفي وان لم يعد النحاة من
الزوايد واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ماجاءني زيد وعمرو بلا قيد فنفي في
الظاهر نفي الاحتمالات الثلاث اي لم يجيا الا في وقت واحد ولا مع الترتيب ولو اكتفي ان لا يعطف
على النفي بالواو الا وبعد الواو لا نحو ماجاءني زيد وعمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المستقل
على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه كان يستعمل كثيرا للاجتماع كما في وقت كما في المعطوف مع
واو المعية وواو العطف ايضا نحو كفيه وانت وقصعة من ثريد وكل رجل وضيعته ان يكون مرادا من الكلام
ماجاءني زيد مع عمرو فيكون نفيا للاجتماع في وقت لا مرتبا مجيء احدهما على مجيء الاخر مجيئا بلا تراخ
وهذا هو المتوهم وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلاث وقوله تعالى فيها لا يحتمل الترتيب طردا لقوله
تع ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله لا يستوي الاحياء ولا الاموات وانما ترد تارة بعض
الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ماجاءني زيد وعمرو معا وماجاءني زيد او عمرو وانما
او جاءني ثانيا وعمرو اولا فيبقى بعد ان تقيد باحد الاحتمالين احتمالان آخران واما لو كررت
العامل فقلت ماجاءني زيد وماجاءني عمرو فنفي عند سيبويه نفي المجموع المنقطع احدهما عن الآخر كان
المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فنفي بهذا الكلام وجهه وعند
المازني هو ايضا نفي الاحتمالات الثلاث كما كان عند من لم يكرر العامل وهذا القول اقرب ويكون تكرير
الفعل المنفي كتابة زيادة لا بعد الواو واكثر قولهم والفاء للترتيب واعلم ان الفاء يفيد الترتيب سواء
كان خبرا عطفا او لا فان عطفت مفردا على مفرد فمعناها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل المنسوب اليه
المعطوف بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا دخلت على العطف التالي للتالي الموصوف
واحد والمعطوف ليس في ملابسها المدلول عليها بل في مصادر تلك العطف نحو جاءني زيد الاكل فالتابع
اي الكل يا كل فينام كقوله بالسفه وابتة للحارث الصباح فالريب اي الذي يصبح فيتيم فيشاب وان لم يكن الموصوف
والحوافل ترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلوع الجماعة يقدم الاذناء
فالثنية فالاقدم هجرع فالسرسوء فالصبي وان عطفت بالفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة
التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد يضيء الفاء العاطفة
للجمل كغيرها الذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا دن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان
كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوء من الجنة حيث نشاء
فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل الجمل على المجمل
كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية فنقول اجب فقلت لبيك وذلك ان موضع
ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا بتبييت النار تفصيل
لاهلكناه وقد يجيء الفاء العاطفة للفرع بمعنى الى على ما حكى الزجاج تقول مطرنا بين زباله فالقليبة اي
الى القليبة وهو بضم فتقول ما بين زباله فالقليبة بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم الفاء والباء مقامه
وتقول به ما بين بدر وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وانما فعلوا ليجوز

يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اخذت بل ان يلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو ان ينقل
صاحب الغير عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون
عطف المفرد بلكن بعد الموجب جملة على ما يقل عنهم ابن الانباري والاعلم فكيف بمجيء هذا واذا عطفت بل
مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا او غير جبكما كان
الى المعطوف عليه فنحو قولك ماجاءني زيد بل عمرو افاد ان الحكم على زيد بعد المجيء بعد السكوت عنه يحتمل ان
فيكون عمرو جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون
صحيحا وان لا يكون هذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعد غير هذا
هذا الاطلاق وقد يعطي ان عدم المجيء من زيد في قولك ماجاءني زيد بل عمرو فتحصون بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك
في جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق ويبقال النص لانه قال ماجاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لهم ومع تحقق
نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله حكم بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاثبة بعد النفي والنهي
فعند المحققين اذا قلت ما ضرب عمرو بل جاءك في قولك ماجاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو فبطل النفي في
المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الاثبات بعد حكم باستناع النقيض في ان زيدا بقاعد بل قاعد وهو الوجه كما مر
في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فبقي الفعل مسندا الى الاسم فكانك قلت بل ماجاءني عمرو
كما كان في اثبات الفعل الموجب مسندا الى الاسم واذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد بل عمرو واضرب
زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتعلق لا الى ما بعد بل فني قولك لا بل عمرو نفيت القيام
عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم السكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت
وكذا في امر بضرب زيد الا بل عمرا اي لا يضرب زيدا بل عمرا واولى لا الا المذكورة لاحتمال ان يكون امر بضرب زيد
وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا الواو الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي والنهي
فوكدته لما بعد لا بل ان باقي على الخلو والذكور بين البرد والجمهور ولا يجيء بل المفرد العاطفة
للمفرد بعد الاستفهام لانها للتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله
والجزم في الاستفهام لا يحصل شيء ولا يتحصيله حتى يقع غلطا فيتدارك وكذا قيل انها لا تجيء
بعد التخصيص والنفي والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر
والنهي كالتخصيص والعرض واما التي يليها الجمل فعايدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد يجيء
الغلط والاولى بعد الاستفهام ايضا كقولهم انا نزل الزكوان من العالية الى قوله بل انتم قوم عادون
والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا الرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشركه المجلتان في حكم واحد
لا يتدارك واما الكون شرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما
في المفعلة فاذا عطفت بها المفرد ولا تكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل الجمل وجب ان يكون
لكن بعد النفي لتغاير بعضها ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد تقع معنى الاستدراك في الذكر وعدم
مجيء زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب انك اثبت له المجيء لوجود
فرد في عطف المفرد وتقتضي لانها لاثبات الثاني بعد النفي عن الاول والمراد عن الثاني بعد الاثبات الاول
واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو وحمله على بل والسن لهم
به شاهدا وكون وضع بل لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان يسلى هذا الوضع واذا ولي بلا جملة
وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المفردة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام الترجي

والفتح والعرض والتحضيض على قبل وذهب يونس الى انها فى جميع مواقعها محققة من الثقيلة والمستكرف
عطف وليها مفرد او جملة وذلك بجواز دخول الواو وعليها فى المفرد يقدر العامل بعدها ويتحمل ذلك عليه
اذا وليها مجرور نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو كما قال الخليل انها فى المفرد عاطفة ان مجردة من الواو
واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الحمل ان يكون مخففة
لا عاطفة صحتها الواو اولا لوقوعها الثقيلة فى جميع الجملة بعدها فهى مع الواو والميت معاطفة اتفاقا
واما المجردة فان وليها المفرد فهى عاطفة خلافا ليونس وان وليها مفرد فعند عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشرى
فلا يحسن الوقف على ما قبلها وهى محققة كما هو مذهب الخليل فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها فى
ابتداء قوله وحروف التنبيه الواردة ها اعلم ان اما والاحرف استفتاح يبتدأ بها الكلام وفائدتها
التنبيه توكيد ومضمون وكأنها مركبة من همزة الانكار وحروف النفى والانكار نفى ونفى النفى اثبات
ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار بمعنى ان الا انها غير عاملة يدخلان على الجملة خبرية كانت
او طلبية كانت القلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا لكن يختصان بالجملة يدخلان فيها وفائدتهما
اللفظية كون الكلام بعدها مستأنفا ويسن التنبيه بها كما هو مذهب الخليل ويدخل الوكيدان على النداء
واما مكررين على القسم وتبدل همزة اما هاء وعما نحو هما وعما وقد يحذف الفها فى الاحوال الثلث نحو ام
وهم وعم وقد يجئ الاسم بعد الخليل حرف تخصيص ايضا كما عرفت ذكرنا عند قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
وقد جاء اما معمى بعا فيصح ان يعد ها كما مر فى باب اذن واما ما ولا للعرض فيها يختصان بالفعل
ولا شك فى كونها اداة كبيرة من همزة الانكار وحرف النفى وليستا كذلك فى الاستفتاح لانهما يدخلان على الجملة
الاسمية والفعلية بلا خلاف والثانى للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسى واحتج
المصرح بدخولها على الاسمية ايضا كما مر فى باب لا التبرئة واما ها فقد دخل فى جميع المفردات على اسماء الاشارة
كثيرا كما ذكرنا فى بابها وبفصل كثيرا من اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا ولولا يعلمون ها الله
ذا قسما فاصدر بذلك وانظر اين يسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبينهما فاصلة
كقولها ان ماء عذب قولك فقلتم هذا لها وزال مذهب الخليل ان ها المقدمة فى جميع ذلك
كانت متصلة باسم الاشارة اى كان الامر هذا ولم الله هذا قسما وانتم صلته وان ها عدة
والدليل على ان فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو العباد عمن يوثق به هذا انا افعل وهذا
فى موضع هاء انا ذا افعل وليس معناه ان مرء الخاطر نفسه وان يعلمه انك ليست عبرة
لان هذا مما لم يقل احد فيه وفى ها انت ذا تقول وها هو ذا تقول استغراب وقوع مضمون الفعل الذكور
بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان معنى ها انت ذا تقول او يقرك زيد انت هذا رأى
لدن كما يتوقع مسندا عليه مثل هذا التعريب لم يثبت بقولك تقول وقولك تقرير زيد الذى استقر بنا وعلم
يتوقعه قال الله تعالى ها انتم هؤلاء يحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستقرة ولا تحمل
لما اذ هى مستأنفة وقال البصريون هى فى محل النصب على الحال اى ها انت ذا قائلا فالواو والحال هنا لازمة
لان الفايدة مفقودة والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا اراى للحال فيه معنى اذ ليس المراد
انت المشار اليه فى حال قولك ويجوز بعضهم ان يكون ها هنا المقدمة فى نحو ها انت ذا تفعل عين منوى الذكر
على ما استدللا لا يبعد فى قولنا ها انتم هؤلاء ولو كانت هى التى كانت مع اسم الاشارة لم يبعد انتم
ويجوز ان نعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا يحسبنهم ليبعد قوله ولا يحسبن الذين

الذين يبخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على كون المصدر بنوى الدعوة على ايم الاشارة
ولو كان فى صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انتم زيدا وما حكى الزمخشرى من قولهم ها ان
زيدا هلقا وها افعل كذا عالم اعتزله على انها بعد فاء ولم أر بقولها التنبيه فحقق باسم الاشارة وقد يفصل
منه كما مر ولم يثبت دخولها على غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك من حروف التنبيه واو
ما يليها صادى او امرا نحو الا يا اسجدوا او نحو نحو يا ليتنى كنت معهم او تقبل نحو يا زيد اقبل وقد يليها اى فى النداء
والدعاء والتعجب من جملها حروف النداء فقط اذ فى جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جملها حروف التنبيه
وبجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا لها الداخل اسم الاشارة غير مفصول
فانها يكون اما فى الاول او فى الحسب بحسب ما يخص اسم الاشارة قوله حروف النداء الى آخره وقد
يوزع افهام ما فى النداء والبعد يراد استحضار المنادى بالبعد وقد جاء الهمزة بعدها الفا او يحمز وقد حذف الف
بعدها ياء ساكنة فيا اعمما اى ينادى بها القريب والبعيد وقال الزمخشرى هى للبعيد قال واما انا الله
ويا رب مع كونه تنبيها اقرب الى كل شخص من حبل الوريد ولان استقصار الداعى واستبعاده له اغرى بتمرينه
الدعوة وباذكه المعنى والحاقا استغاثها فى القريب والبعيد على السواء وداعى الحارث فى احد ما خلف فى
الاصل وايا وهيا وآ آ اى ووا فى البعيد واى والهمزة للقريب قوله حروف الايجاد نعم الى قوله
والتصديق للخبر مرة لما سبقها نفسه لما سبقها من كلام خبرى سواء كان موجبا نحو نعم وجواب قد
قام زيد اى نعم قام زيد او منفيا نحو نعم فى جواب من قال ما قام زيد اى نعم ما قام زيد وكذا قد زيد وقد
ما زيد نحو كان كذا نحو نعم فى جواب من قال اقام زيد اى نعم قام زيد او منفيا فى جواب من قال ام لم يقم زيد اى
نعم لم يقم فنعم للاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر قال والحاق بعلى هى بلى
الاستفهام لاثبات ما بعد اداة نفيا كانوا واثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضى الله عنه لو قالوا فى جواب
لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال الحاق فى الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر
فى الاستعمال ان يقال الايجاب فى الكلام المثبت لا المنفى والمستفهم عنه ويجوز بعضهم ايقاع نعم وبلى
بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفى لما يرد التقدير اى للحمل على الاقرار والطلبة فيجوز ان يقال فى جواب
الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لان كانت دخلت على النفى فانت الايجاب فلهذا
عطف الم نشرح قوله ووضعنا كأنه قال شرحنا صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم فى الحقيقة تصديقا
للخبر المثبت المعلى به الاستفهام مع النفى لان بتقدير لها بعد همزة الاستفهام فلم يكن جوابا للاستفهام لان
جواب الاستفهام يكون ما بعد اداته فالذى قال ابن عباس مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذى جوز
هذا القائل مبنى على كونه تقريرا للمرلول الهمزة مع حرف النفى فلا ينافى القولين والدليل على جواز استعمال
ما قاله هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك كما نرى الليل كما اراه ولولا
النار كما يعلن اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نتم قد اشتهر فى العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس
عليك دينار فقلت نعم لزمت بالدينار بناء على العرف الطارى على الوضع وهى نعم اربع لغات والمشهور فيها الكسر
والفتح والثانية نعم بكسر العين والثالثة نعم بكسر النون والعين والرابعة نعم بفتح النون وقلب الحاء المفتوحة عينا
كما قلب الحاء عينا فى حتى ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم فى قال اذهب نحو ذا وتقول نعم لمن قال لك اضربنى اى لا اضربك
ولو قلت نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال اذهب نحو ذا تقول نعم لمن قال التخصيص نحو هل لا تذهب نحو ذا كما لو قال
اى نعم اذهب نحوك وكذا فى جواب النهى نحو لا تذهب نحو ذا قوله وبل مختصة بايجاب المنفى اى لبلى يختص النفى

التقدم

سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بل في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا باستفهام فهو اذن
لبعض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقولك الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وذهب بعضهم الى ان
بعد الايجاب مطلقا لقوله وقد تقدمت بالوصل غني وبينها بلى من دار القبور لبيدا اي لبيدت
بالتوراة المخففة واستعمال بجى في اليمين لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بلى زيدت عليها
الف للوقف فلذلك كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها
حرفا برأسها ولا يجاب بنعم ولا بلى ولا يعرفها من جروف الايجاب استفهاما الا ما كان بالحرف وهي الهمزة وهل واما
الاسماء الاستفهامية فان جواب عن ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز
لان الاول اعم والثاني مساو فلم يعرف السائل هل هو رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم
كما تقول من الرجل فتقول زيد او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان
او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفاتها نحو ما زيد فنحو عالم او فارس كما تقدم
في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال
فعلى ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راكب في موضع كذا وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح
وصفا للنكرة النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او نكرة مختصة بالنعت وجواب كيف نكرة لا غير
وجوابكم بغير العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن الدهاج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان
دون المبهم منه وجواب اين ولدى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاستفهام وجواب الهمزة وحدها
او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا تقول في جواب اقام زيد بعد الاستفهام لا شك في غلبة استفهامها
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم فاذا اراد انه يقع
مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهي والاستفهام موجبا كان
او منفيا فيكون تفسيرا للكلام السابق كنعم سواء يقال بعربني هال تفربني اي والله لاذهبن وكذا يقال
ما ذهب زيد فتقول اي والله ما ذهب وهذا يخالف الشرط المتقدم ذكرها المصاحبة نعم للاستفهام
الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع موقعها فكذلك لجمع حروف التصديق
فلا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسم بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا لرب تبارك
وتعالى ووالله ولعمري تقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصبا الله واي ها الله ذا فقد مر الوجهان
لزيد واي لعمري واذا جاء بعد لفظة الله فان كان مع هاء نحو ها الله ذا فقد مر الوجهان الجائزان فيه
ويجب جر لفظة الله اذن لسانده ها عن الجار وان تجرد عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي
اي ثلاث لغات وجه حذفها الساكنين مع الفة في المحافظة على حروف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين الساكنين
مع الفة في المحافظة لصور اخرجها من التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما
كالمثلين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين ولود الثوب كما في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله
قولك واجر وجبر وان يعد في الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب
كالاستفهام والامر وغيرها وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام ايضا واما جير فمعنى
سترها في القسم في الخروف الجر واما ان فعلل سيبويه وهو في قول الفراء بالرصات وتعلل سيبويه قد
علمك وقد كنت فعلت ذانك والهاء للسكت وقيل ان ذا هنا للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف واي ذات
كذلك وقول ابن الزبعرى لفضالة ابن شريك حين قال لعن الله حملتي الى الكبائر ونركبها نعم في كونها للتصديق

بل لكنه يدل على انه يجيء لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال الفراء من ان بلى يلزمها التصديق الحاد قوله
حروف الزيادة ان وان وما ولا وقوله واللام يتقدم ذكرها قيل فايدة حروف الزيادة في كلام العرب
اما لفظية واما معنوية فاللفظية تأكيد المعنى كما تقدم ومن الاستغراقية ما جاءني من احد ولبس فان قيل
فيجب ان لا يكون زيادة اذا افادت فايدة معنوية قيل انما سميت لانها بتغيرها اصل المعنى بل لا يزيد
تشبيها الى تأكيد المعنى الثابت وتقويته كما انه لم يفد شيئا لما لم يغاير فايدة معارضة الفايدة
الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء اسما كانت او لا زايدة ولم يقولوا به
وبعض الزوايد يعد كالبة ومن الزوايد ينزع وبعضها لا يعد نحو فبما رحمة من الله والفايدة اللفظية ذات
وجوه التفنن وكونها بزيادتها افصح وكون الكلام او الكلم مسيقا مرتبا لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع
او غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا لعد عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري وانبيائه واعتمد عليهم السلام وقد يجتمع الفايدتان
في حرف وقد ينفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت بهذه الحروف زوايد لانها قد يقع زايدة
وسميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او
غير ذلك واما ان فزايدة مع النافية كثيرا التأكيد النفي ويدخل على الاسم والفعل نحو وما انا ظلام
ولكن ونحو قوله ما ان جزعت ولا يقلب ولا تزد بكابن زيد وفلح زيادتها مع ما المصدرية نحو اريد
ان اجلس الحاضي ومع لا الاسمية نحو قوله يتع ولقد نهاكم فيما ان نهاكم فيه وكذا بعد الاستفهامية
نحو اذا ما قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان الفصيحة بعدها هي الشهيرة تقول لما ان جلست جلست
فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فتكثر زيادتها بعد لما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقدم في القسم
انه موجب سيبويه كونها موطئة للقسم فيقال لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسايرا كما ان الشرط للو
واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية وفي الكلام قبله وقد يزاد في الاذكار نحو انا لله وقد يعد
كافي التشبيه كان ظنه معطوفا بالخبر وليس في قولنع وان عسى ان يكونا وان لو استقاموا واذا قام
زايدة كما توهم بعضهم بل الاولى ان مخففة والثالثة مصدرية كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فيراد مع
الجنس الكلام الذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما يكن مني اكرمك بغير الجزم وسيما يكن مني
اكرمك بمعنى متى يكن مني ولا يفيدها ما معنى التكرير ولو افادتها لم يكن زايدة فمن قال ان متى للتكرير
فسما مثله ومن قال ليس للتكرير ليس فكذا سيما واما ما يفعل افعل فانها يكن الكن واما يذهب بك
وقد يدخل بعدها ايضا قليلا ويجيء حكم ما ان في نونيي التأكيد قوله شرطا يفيد بجيء ما ذكر من اذا
ومتى واي وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيما محققة بحال الشرط ولم يعدوا
ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل ويسمى لانها لم
يكن لان يدخلها وعلى هذا يجب ان اعمل لبنما واغا واخواتها يكون ما زايدة وليست في حيثما واما ما زايدة
لانها هي المصححة لكونها اجاز منيز فيها الكافة ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا يعد في نحو معين ما اريك
ومن خصصه ما سيبويه سكر هنا زايدة لكونها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى
في ما مثل لها في الموصولات ويراد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب وربما خفيفا وتما
كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لما سيما زيد
بالجر كما في باب الاستثناء واما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد الفعا في نحو مؤمنا جرم واغا

وايما الايجابية ومثل ما انكر تنظوى وقيل فيها انها نكرة والحرف بدل منها واما الافتراد بعد الواو والفاء فبعد نفى او نهى وقد مر ذكرها فى حروف العطف والعجب انهم لا يعدون تاثير الحرف ناثرا معنويا كالتاكيد فى النداء ورفع الايجاز ثم فى لا هذه وفى من الاستغراقية ما نعا من كون الحروف زائدة ويدرى تاثيرها لفظا كلها ما نعا من زيادتها ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك الا يتجد والثلاثى يعلم وجادت قبل القسم به كثيرا كقولهم يزانى بان جواب القسم بنفى كقولك والله افعل لا والله ابنك ابنه العامرى لا يدعى القوم انى ام وجاء قيل قسم قليلا وعليه حمل قوله تع لا اقسم بيوم القيمة وشذ بعد العطف نحو فى بيرلا حور بيرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء والكاف واللام فقد يتقدم ذكرها فى حروف الجر قوله حرف التفسير اى وان فان مختصة بما فى معنى القول اعلم ان الفرق بين اى وان اى يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءه فى زيد اى عبد الله والجملة كقولك مر بفلان وحدا ى هات قال ورسنى بالظرفا ى انت مذنب وتعلمنى ولكن اياك لا اقلى وان لا يفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مقدرا معناه كقوله تع ونادياه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فقولنا يا ابراهيم تفسير لمفعول نادياه اى نادياه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولنا كتبت اليه ان اقم اى كتبت اليه شيئا هو قولنا قم فان حروف الا على ان قم تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله ووحينا الى الفلك ما وحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به دون امرتنى بمعنى القول وليس مفسرا لما فى قوله ما امرتنى به لانه مفعول الصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية واستدل لما يحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من يجوز دخول الجر على المصدرى المؤول وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخل على امر او نهى مفرد ولا دليل على تعين واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليه بحوادعنا اليه بان قم ويجوز ان يقال هى زايدة زيدا لكراهة دخول الجر على ضمير الفعل والمعنى اوعز عليه هذا للفظ وقيل ان فى ان اعبدوا الله زايدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم اصالة يحمل ويمسك المجوز لتفسيرها مفعول مرجع القول بقولهم وانطلق الملاء منهم ان امشوا قال والتقدير فقابله بعضهم ببعض ان امشوا واجيبا بانه زايدة او بان مرجع القول المقدر كالفعل المسؤل بالقول فى عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملاء بمعنى انطلقوا فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج الامر حينئذ لتقدير اليهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله ليست ان فيه مفسرة لان قوله تع الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم والمانع لوان تكون مفسرة تركيب ان المسماة بالمفسرة زايدة فى مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرتهم ان قم اى قال لهم ائتنا بالرجال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور فى فعل القول وان زايدة وبهذا يطرد فى جميع الامثلة قوله حروف المصدر يا وان الاولى للغلبة وان للاسمية اما ما فوصل بالفعل المتصرف الذى لا يتصرف له مصدر لم يؤت الحرف فى معنى الفعل ولا يوصل بالامر لانه ينبغى ان يعنى المصدر المؤول بدل مع الفعل ما افاده ذلك الفعل والامر ليس مؤولا بالمصدر الا يرى ان معنى عاجبت وبرجها شئ واحد وكذا مع علم انك قايم وعلمت قيامك والمصدر المؤول به ان مع الخبر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى القيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك

قولك هل زيد خارج لا على كون زيد مبتداء ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل يزيد ضرب على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كذلك لما تقدم ومنها الهمزة يستعمل فى الاستفهام الايجابات للاستفهام والانكار ايضا قال ابو نواس اعلى الله ما يفعلون وقال الشاعر اطربا وانت قنسرى ومن ذلك يزيد منه فى الانكار ولا يستعمل هل له نكار على الثانى فى قسمى المحض المقرر اى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والم نحدلك والسيد الذى يعاند وهو فى الحقيقة لا نكار وانكار النفى اثبات واما سل فلم يرد فى كلام الله اصلا ومنها انا الهمزة يستعمل مطردا مع ام المذكورة ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مضى ويختص هل بكثير دون الهمزة وبما كونها للمتقرر فى الاثبات كقولنا هل يستوى الكفار اى لم يثوبوا وقولهم هل يتكلم فهل حمر بتكلم بعمرو وفايدتها فايدة الله حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقولنا هل جزاء الاحسان الا الاحسان قال وهل انا الامن غربة ان غربت عويت وان ترشد عويا ارشد ومن خصايص الهمزة ان يدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل عليها كونها فروع الهمزة فلا يتقرر تقررها وهذه الحروف يدخل على هل ولا يدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الغالب للتصدر قالوا يقبل انك مسلمهر وقال الشاعر وهل انا الامن واعى بقول انا الرهنك فهل لكم منى ولا تقول فاكومنى كما تقول فى الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا يجوز ويجوز ذلك فى هل وسايركلان الاستفهام لهو فى معنى الاستفهام فيهما كما يتبين من مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قيل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام لهو فى معنى الاستفهام فيها فلم يجمع بين حرفى الاستفهام وقال ام هل كثير لكن لم ينقض عبرته اثر الاحبه يوم البرمكوم وقال يوامن يجيب المضطر اذا دعاه وقال الشاعر ام كيف يبع ما يعطى العلوق به رئمان انفها واما غير بالذين وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم الاستفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم نحو من يطعم ام من يسقنى وابن اكل ام اين اشربا اذا قصدا بعد اشتراكهما فيه فلا يجوز من يطعم ام يسقنى واذا لم يقصدا شتراكهما كذا فيه نحو من يطعم ام يسقينى زيد جاز واما وجب اعادته مع قصد الاشتراك فيه لان ام المنقطعة اذا لم تصله لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استفهام والمنقطعة بمعنى بل وسايرح الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقررة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها فلم يستقد منها لا بالعطف لان المنقطعة حرف استفهام كما ذكرنا ولا بالتقرر كما بينه معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعدها واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها سايرح الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعها الشاعر فى قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام هل الذا بانك اليوم مرموم ام هل لذنبك لم تصفح غريبة ان الاحبه يوم البرمكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على سبق مذكور ذلك المفرد فى كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا او اريدا وازيد لمن قال جاءنى بنو زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ولا تقول هل زيدا وهل بزيد لوقوعه حروف الشرط ان ولو واما تها الى قوله فان كان جامدا جاز للتعذر قوله لان لا تستقل سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على انها دخلت قال استقا لو يطيعكم فى كثير هذا وضعها كما مر فى الحروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو قوله ثم اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو يستعمل لامتناع الثانى لامتناع الاول وقال المص

بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني وذلك ان الاول سببه والثاني وسبب والمسبب قد يكون ناشئا عن
من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فلا ولي انتقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان
انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه
سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك
لو كان لي مال لحججت اولا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيدا اي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا
كان الشمس طالعة وحينئذ يصح ان يقال كما قال المعرضي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع
الثاني يدل على امتناع الاول لكونه لازما له التي هي ذكرها بل لان لو موضوعة للربط الذي
في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي
بانتفاء لازمه وقد يجيء جوابا لو قليلة لا يلزم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وانما ذلك
ان يكون الشرط مما استلزم امتناعه لذلك الجزاء بل يكون نقيضه انسب والتي في جميع الازمنة
في قصد المتكلم باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار ذلك الجزاء لازما للشرط على كل تقدير لذلك
يحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولا باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط
على كل تقدير لذلك يحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولا باستلزام الجزاء فيكون ذلك
الجزاء لازما وكنقيضه فيلزم الاكرام وضده قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الخ قوله ما نفدت
كلمات الله لصحت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقولهم لو لم يخف الله لم
يعصه ويكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجئ بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المضارع والماضي مبني
قال الطيبي ربما ذو ميعة لاحق الاطار نهد ذو احصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات
قوله وبلزوم ان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو لو زارنا هو ان لصلتي ولو زيدا ضربت به فلا كلام في تقدير
الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا ضربت وجاء شرطها
اسمية في الفرزدق قال لو نبش الماء حلقي سرقت كاهطتان بالماء اعتصاري وهذا من باب اقامة
الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فمثلك حبلى قد طرقت ليثها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل
هذا على مذهب المبرد اعني بتقدير الفعل بعد لو التي يليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج
الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان اذن فعل يجب
لفظا عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فحاصل كلامك قلت لو جاء زيد وانطلقت به فجيء منطلق معنى
ان ان اذا لم وقعت بعد لو فخبرها اذا كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر له من قصد
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسما فاعلا
ليكون كالعوض من لفظ الفعل المقدر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعهد
كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة الاية واما قوله تع يود لو انهم باد في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية
وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني وبهم من لا يثبت ورود مجيء الفعل في خبر ان الواقعة
بعد لو اذا كان مشتقا لم يضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن يعفر مما حان كل يوم عنيمة و
اهلكتم لو انذ كرتا فع وقال كعب كرم بها خلة لو انها صدقت موعودها لو ان النصح مقبول وقع هذا
فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه
ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال يعيد بالله عتاقا وبكونها

قوله ولو بدي خلهما الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حدهما
وامام المثقلة فلان النون الموغمة اذا كانت ساكنة فحكمها كالمحركة بل تقع الوقف بها وبالمحركة اذ تقاعة
واحدة فيهما كم وقد احذ متحركة ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقها في نحو اضربانّ بنون الوقاية واضربانّ
نعمان وانما كان يزول التقاء الساكنين الخنوع عما الادغام في نون الوقاية وغيرهما لان النون المدغم فيها
ليست بلازمة بل هي كالعارضة بخلاف نون التوكيد فانها لازمة تجوز والحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فحكمها ان تبنيا
عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة كقوله ناشٍ مجياي وقوله ابن عمرو الفتى
وقولهم النفت خلقنا البطان ولا شك ان كلا في مقام الشدة وقد يجوز الفتح عليه واما ان
تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين وعليه قوله ولا سيما ان بالتخفيف النون بها علم ان كلا من الخفيفة والثقيلة
براسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة قوله وبها في غيرها اي النون في غير المثنى
جمع المؤنث مع الفعل البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة في وجوب
بها مل اخر الفعل مع النون وغايلته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء قوله كالمنفصل
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجيبان بها بل اخر الفعل مع النون وغايلته مع الكلمة المنفصلة من حذف
الواو والياء وتحريكهما فتحا وكسرا وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها
وقد مضى حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث
ما ذكر ومع غيرها على فرعين امامع ضمير البارز وهو شذوذ جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث نحو اخشي وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو واخش
وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوانّ وارمونّ واخشونّ كما مر فيهما
مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار وارموا العرض وكذا ارمين واغزون يا امرأة بحذف الياء كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي العرض وبضم الواو والمفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما مر مع المنفصلة نحو
اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما مر نحو مع المنفصلة نحو اخشين كما حسن الرجل
قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فالنون كالمنفصلة كالكلمة المنفصلة
وفيهما التثنية نحو اغزوا وارميا واخشيا بردّ اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا
قال لما كان النون مع الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير البارز
كان النون كالضمير المتصل هذا ربما يرد عليه ان المتصل ليس مما لا يفك فقط بل الواو والياء
في ارضوا وارضي متصلان ايضا وان لا تثبت اللام معهما كما تثبت مع الالف فليس قوله اذ كالمنفصل
على اطلاقه فليس بتصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما فاتى النون عليه من المتصل والمنفصل الذي
مثله لم لم يحذف واللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغزو ولو ضم الواو
في ارضوا الرجل وكسرت الفاء في ارضي الرجل ولم يحذف فاتى ارمون الرجل وارمي العرض وكل علة
تذكر هاهنا في المحمول عليه فهي مطرحة في المحمول فما فايدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمل
في ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يثبت بها من وجه فيلحق به لاجل ذلك الشائبة وان لم يثبت العلة في
المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم تكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي
قوله والخفيفة يحذف الساكنين وقد ذكر انا في الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان
يركع يوما والدهر قد رفعه حفظا لها عن التنوين لان التنوين لا يلزم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن اللام

وهو اللائم والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تزاد بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون النون الملاصقة
للاسم فصل على اللاصقة للفعل والتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للفروع
كقوله وحامي الطائي واما النون الساكنة فيحذف للساكن مطلقا وقال سيبويه عن يونس اذا جاء
بعد النون المخففة في امرئ وامرئ ساكن بقول الفرزدق مفتوحة نحو امرأ الرجل وامرئ باه الرجل قال سيبويه
لو جوز اللحاق الحركة بالشبه القياسي حذفها للساكن اذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها
حكم التنوين اعني انقلب الفا مع ما قبلها الفا نحو امرئ في امرئ قال سيبويه وقياس مذهب يونس في
وامرئ وامرئ ان ينقلب المخففة الفا فتجتمع الفان الاولى بقدر الهمزة وقال الزجاج لو بقيت الالف وحالها
ما زادت على الالف لانها حرف لا يتكبر ولا يوتى بعدها عنها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج
بمنكر وذلك ان يقدر ان المراد الذي يراد بعد النطق بالالف الاولى بوزن بالف اخرى وان ينفصل عن الاولى
ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو امرئ وامرئ وكان يونس يقول اقلبها واوا
بعد الضمة في نحو اخشون وياء بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول احواوا واخشى قال الخليل لا ادري ذلك
الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي وهي عربية صحيحة واما في نحو امرئ وامرئ
فتقول يونس امرئ وامرئ وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون
وعند غيرها الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل يضربن هل يضربا هل يضربي
بلا نون ولا الواو والتاء بدلان من الخفيفة وغيره هل يضربن وهل يضربن والواو والياء صمير ان
ردا بعد حذف الخفيفة معرة النون التي سقطت لدن النون المؤكدة كما يجيء وقوله فيرد ما يحذف في يعني
اذا خفف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحذفهما كما تقول
امرئ وامرئ واخشون واخشين امرئ وامرئ واخشوا واخشى او من الواو والياء مع النون التي
بعدها كما تقول في هل يضربن وهل يضربن وهل يخشون وهل يخشين هل يضربون وهل يضربين
وهل يخشون وهل يخشين وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف
مقدرة من اصلها العدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف وان جاء في قافي بعض الابيات
على الوقف لكون التنوين لازمة اذا لم يمنع مانع مكانها ثابتة ايضا

مع عروض الخوف هذا آخر شرح المقدمة

والحمد لله على افضاله وانعامه بتوفيق

اكماله وصلى الله على محمد واله

وقد تم تمامه وحسم اختتامه

في محرم الحرام سنة سبع

وتسعين وتسعمائة

عبد

عمم

فمثل الشخص الذى له كتب كثيرة يقتنيها ولم يعلم شيئاً
كمثل الحمار يحمل اسفاراً